

المجلس الأعلى للإدارة والشرع

مبارى الحكمة الإدارية العليا وقضاة
الهيئة الحكومية لمجلس الدولة

في

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية
والإدارية والحقبة والأحوال الشخصية والمرافعات
المدنية والأجراءات الجنائية وباقي فروع القانون

” الجزء ٢٧ “

مؤلفين ومبارى ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى ١٩٩٣

تمت اشرف

الأستاذ حسن الحكمانى

المكتبة تضم عليه
الأمينان أمم حكمتى النقض والإدارة العليا

(١٩٩٥ - ١٩٩٣)

باصدار الهيئة العامة للترجمة (حسن الحكمانى - محام)
القاهرة : ٢٠٠٠ : ٢٩٣٦٦٣ : ٢٠٠٠ : ٢٠٠٠



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٧٦٦٣٠

٢٠ شارع عطلى - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والمستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقي فروع القانون

د. الجليلي ٢٢٣

ويتضمن المجلد ١٢٣ من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهاني

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربي

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهاني - محام)

القاهرة ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلًا رَأَى عَمَلًا

فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزايد عن الأربعين عاما خضت للعديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزءاً) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزءاً) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزءاً) متعاوناً مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً ٠٠٠ وقد تضمن

(و)

هذا القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية
للقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (عقد النصف الثاني لعام ١٩٨٥
حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ في سبتمبر ١٩٩٣) •

• أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره •

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع •

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربي

ثم وكيل قضايا بنك مصر

(سابقا)

القاهرة في أول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ إنشائه فى عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه فى بحثه عن مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين فى مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبى والجمعية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » فى اصدارها الاول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحاماة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون فى شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها أربعة وخمسين مجلداً ، ليس فى مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفى مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

وتعدي العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف المتأني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في اطراد من اثراء الفكر القانوني ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعوداً لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلاً لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق في أداء مهامهم ، موفراً بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول المتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى في فتاويهم ، أو يقتضوا به في احكامهم ، أو يسيروا عليه في بحوثهم الفقهية والجامعية . وكم سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بلنهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تسليخ نهاية السنة القضائية ٨٤/١٩٨٥ ، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ٨٥ / ١٩٨٦ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٢ / ١٩٩٣ التي

هي السنة التي دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثاني « الموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وأنا لنرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعلميا ضخما ، يحقق للمستفيدين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — متمثلة في إحياء كثرية من الوجود إلى مبادئ المرافعة الفعيلة للتعرف على الرأي القانوني الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وأنه لحق على أن أعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين استطلعت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عطى القضاء ، كانت الخلفية التي استندت إليها استجابي للمبادئ القانونية التي ضمتها بأعزاز دفعت « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٤٦/١٩٩٣) كما أعترف بالفضل أيضا للاستاذ الكبير حسن الفكاهي المحامي أمام محكمة النقض لتخصمه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الأول أو اصدارها الثاني ، واسدائه للتوجيهات الصائبة الممززة بخبرته الطويلة في إصدار « الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال

(ى)

القانون فى العالم العربى • كما لا يفوتنى أن أنوه بالجهد الذى أسداه كل من الأستاذين / عبد المنعم بيومى وطارق محمد حسن المحامين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / عزة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة / منى رمزى المحامية فى التجميع والتفخيص وانتسيق والتتفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى إصدارها الثانى الى يدى القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه •

وختاما ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه تتاغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حاليا بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أيقوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون فى سبيل إنجازها •

والله ولى التوفيق ٠٠٠٠

دكتور نجيم عطية

المحامى أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

أول فبراير ١٩٩٤

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١ | اصلاح زراعى |
| ٤ | الفصل الاول - قوانين الإصلاح الزراعى |
| ٤ | الفرع الاول - المراحل التى مرت بها قوانين الإصلاح الزراعى |
| ٥ | الفرع الثانى - احكام قوانين الإصلاح الزراعى من القطاع العام |
| ٩ | الفصل الثانى - التصرف فيها يزيد على قدر الاحتفاظ |
| ٩ | الفرع الاول - شروط التصرف فى القدر الزائد عن الحد الاقصى للاحتفاظ |
| ٤٩ | الفرع الثانى - الملكية المطلقة |
| ٥٥ | الفرع الثالث - الاعتداء بالتصرفات |
| ٧٢ | الفصل الثالث - المقصود بالاراضى الزراعية |
| ٨٦ | الفصل الرابع - الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ |
| ٨٦ | الفرع الاول - الشروط الموضوعية للاستيلاء |
| ٩٦ | الفرع الثانى - قرار الاستيلاء الابتدائى |
| ١١٤ | الفرع الثالث - قرار الاستيلاء النهائى |
| ١٢٠ | الفصل الخامس - ملكية الدولة القدر الزائد عن النصيب المقرر |
| ١٢٠ | الفرع الاول - ايلولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ الاستيلاء للمعلى |
| ١٢٢ | الفرع الثانى - الاراضى الموزعة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى موزعة يعمود احتفظ فيها بشرط |
| ١٢٧ | الفرع الثالث - تاجيد اراضى الإصلاح الزراعى |

- ١٣٦ الفرع الرابع - المعايير ووضع اليد بأراضي الإصلاح
للزراعي
- ١٤٥ الفرع الخامس - التمويض المستحق على أراضي الإصلاح
للزراعي
- ١٤٥ الفصل السادس - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي
- ١٤٥ الفرع الأول - طبيعة اللجان القضائية
- ١٥١ للفرع الثاني - اختصاص اللجان القضائية
- ١٦٧ الفرع الثالث - الاجراءات أمام اللجان القضائية
- ١٧٧ الفرع الرابع - قرارات اللجان القضائية
- ١٨٥ الفرع الخامس - الطعن في قرارات اللجان القضائية أمام
المحكمة الإدارية العليا
- ١٩٠ الفصل السابع - لجان الفصل في المنازعات الزراعية
- ١٩٣ الفصل الثامن
- ١٩٣ الفرع الأول - اللجنة العليا للإصلاح الزراعي
- ١٩٥ الفرع الثاني - مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
للزراعي
- ١٩٩ الفرع الثالث - لجان الشكاوى والتنظيمات الخاضعة
للقوانين الإصلاح الزراعي
- ٢٠٣ الفرع الرابع - الرخس المبدئي - كيفية منح الرخس
المستحق عن الاستيلاء عليها
- ٢٠٥ الفرع الخامس - حدائق الإصلاح الزراعي
- ٢٠٨ الفرع السادس - حظر تجريف الأراضي الزراعية
- ٢١٣ الفرع السابع - حظر إقامة مبان أو منشآت في الأراضي
للازراعية أو تقسيمها لأقلام مبان عليها
- ٢٢٠ الفرع الثامن - التمويض عن الاستيلاء الخاطئ
- ٢٢٢ الفرع التاسع - عدم استحقاق رسوم قضائية على
الدعوى التي ترفع من الهيئة العامة
للإصلاح الزراعي
- ٢٢٦ الفرع العاشر

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| أعلى | ٢٢٨ |
| أمانة اجتماعية | ٢٦٥ |
| اعمال | ٢٧١ |
| أكاديمية المسائل للشؤون الإدارية | ٢٩٣ |
| أكاديمية الفنون | ٣٠٥ |
| أعمال الدولة العامة والخاصة | ٣١١ |
| الباب الأول - أ. ك. الدولة الصلبة | ٣١٤ |
| الفصل الأول - مادية الأموال الصلبة | ٣١٤ |
| الفصل الثاني - مبادئ تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة | ٣١٦ |
| الفصل الثالث - أعمال الدولة المخصصة لاستقلال الجمهور | ٣٢٠ |
| تعتبر أموالاً عامة | ٣٢٠ |
| الفصل الرابع - طبيعة يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة | ٣٢٧ |
| الفصل الخامس - زوال التخصيص للنفع العام | ٣٢٩ |
| الفرع الأول - تحويل المال العام إلى مال خاص مملوك للدولة | ٣٢٩ |
| الفرع الثاني - لانتهاه تخصيص سوق عمومية للمنفعة العامة | ٣٤٢ |
| الفصل السادس - حماية المال العام | ٣٤٦ |
| الفرع الأول - عدم الترخيص بالبناء على الملك العام | ٣٤٦ |
| الفرع الثاني - التخصيص مقابل مادي من التخصيص لا يعنى تصحيح الوضع القائم على الغصب | ٣٤٩ |
| المطلب الثاني - أعمال الدولة الخاصة | ٣٥٣ |
| الفصل الأول - القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ بتنظيم تأجير المقار | ٣٥٣ |
| المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها | ٣٥٣ |
| الفرع الأول - البيع بقصد الاستصلاح | ٣٥٣ |
| الفرع الثاني - تقدير أثمان أراضي للدولة | ٣٥٨ |
| الفصل الثاني - التصرف المجاني والابتزاز الاسمي لأموال الدولة | ٣٦٦ |

- الفرع الأول - القانون رقم ٢٩ لسنة ٥٨ بشأن قواعد
وأجراءات التصرف المجاني والإيجار المسمى
٢٦٦ لأموال الدولة
- الباب الثالث - عدم جواز تملك أموال الدولة العامة أو الخاصة بالتقادم ٢٧٠
- الباب الرابع - إزالة التمدى على أملاك الدولة العامة والخاصة
٢٩٥ بالطريق الإداري
- الفصل الأول - جواز إزالة التمدى على أملاك الدولة بالطريق
٢٩٥ الإداري
- الفصل الثاني - قرار إزالة التمدى ٤٠١
- الفرع الأول - أركان قرار الإزالة ٤٠١
- الفرع الثاني - حدود سلطة المحكمة في رقابة قرار الإزالة ٤٤٤
- الفصل الثالث - المختص بإزالة التمدى على أملاك الدولة ٤٦٢
- الباب الخامس - مسائل متنوعة ٤٧٩
- أولا - مخالفة المباني القائمة على أملاك الدولة ٤٧٩
- ثانيا - انتفاع الجهات الإدارية بأملاك الدولة بلا مقابل ٤٨٢
- ثالثا - نقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة
٤٨٥ الخاصة
- رابعا - عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تقاضي
مقابل عن الأراضي التي صدر قرار رئيس الوزراء
رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ بتفويضها داخل مدينة
٤٩١ ٦ لتطوير لتنفيذ مشروع الإنتاج للتليفزيون
- خامسا - عدم جواز التصرف في الأراضي المحيطة بالمبشرات
٤٩٥ المسرة
- سادسا - الانحراف على الأراضي الصحراوية والتصرف فيها ٤٩٨
- سابعا - عدم جواز النزول من مال من أموال الدولة بفرض
٤٩٩ تكريم الوزراء السابقين
- ثامنا - نقل الانتفاع بالأملاك المملوكة للدولة بين أشخاص
٥٠٠ القانون المدني
- تاسعا - لا يجوز لجهات مفروعات أراضي للقوات المسلحة بيع
٥٠١ الأراضي التي ما زالت مخصصة للمصلحة العامة
- عائرا - للوحدات المحلية سلطة التصرف في الأراضي المملوكة
٥٠٢ لها واقتضاء هيئتها

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٥٠٣ | اموال مصنوعة |
| ٥١٧ | انتخاب |
| ٥١٣ | الفصل الاول - الدستور وحق الانتخاب |
| ٥٢ | الفصل الثاني - نظام الانتخاب بالقوائم النسبية |
| ٥٢٠ | الفرع الاول - التقدم بالقوائم |
| ٥٢٢ | الفرع الثاني - الاصوات وتوزيع المقاعد |
| ٥٢٦ | الفرع الثالث - استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨ / ١٠ على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة |
| ٥٣٥ | الفرع الرابع - مراحل توزيع المقاعد |
| ٥٣٦ | الفرع الخامس - استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات |
| ٥٤٢ | انتهاء الخدمة |
| ٥٤٧ | الياب الاول - الاستقالة |
| ٥٤٧ | الفصل الاول - نوع الاستقالة الصريحة والضمنية |
| ٥٦١ | الفصل الثاني - الاستقالة الصريحة |
| ٥٦١ | الفرع الاول - شروط الاستقالة الصريحة |
| ٥٧٧ | الفرع الثاني - الآثار المترتبة على تقديم الاستقالة الصريحة |
| ٥٩٠ | الفرع الثالث - حدود سلطة جهة الادارة في رفض طلب الاستقالة |
| ٥٩٣ | الفرع الرابع - عدول مقدم الاستقالة عن الاستقالة |
| ٥٩٥ | الفصل الثالث - الاستقالة الضمنية |
| ٥٩٥ | الفرع الاول - قرينة الاستقالة الضمنية |
| ٦٢٠ | الفرع الثاني - ما ينفي قرينة الاستقالة الضمنية |
| ٦٤٦ | الفرع الثالث - وجوب الانذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية |
| ٦٧٩ | الفرع الرابع - اتخاذ الاجراءات القانونية تحسول دون اعمال قرينة الاستقالة الضمنية |

- ٧٠٤ الفرع الخاص - اعمال مقتضى قرينة الاستقالة
- ٧١٠ الباب الثاني - انتهاء الخدمة للمحكم يعقوبة مقيدة للحرية
- ٧١٠ أولا - انتهاء خدمة العامل للمحك عليه يعقوبة مقيدة للمسبوبة
فى جريمة مظة بالشرف أو الامانة
- ٧١٢ ثانيا - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا فى احدى
الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائى
- ٧١٦ الباب الثالث - الفصل بغير الطريق للتعيين
- ٧٢٢ الباب الرابع - انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية
- ٧٢٢ أولا - السن القانونية لانتهاء الخدمة
- ٧٢٧ ثانيا - جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين
- ٧٢٩ ثالثا - الاحالة الى المعاش قبل سن الستين
- ٧٤٢ رابعا - حظر إعادة تعيين العامل بعد احالته الى المعاش قبل
بلوغ السن القانونية لترك الخدمة
- الباب الخامس - انتهاء خدمة العامل المؤقت والعامل على مكافأة
شاملة
- ٧٥١ الباب السادس - مسائل متروكة
- ٧٥١ أولا - استقلال كل سبب من اسباب انتهاء الخدمة
- ٧٥٤ ثانيا - قرار انتهاء الخدمة لا يخضع للتنظيم الوجودى
- ٧٥٧ ثالثا - سحب قرار الفصل
- ٧٦١ رابعا - عدم تمصين القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون
بإحالة بعض العاملين الى التقاعد فى سن الستين
- ٧٧١ خامسا - انعدام الفصل للمستند الى قرار مزعوم مسنوده من
مجلس قيادة الثورة
- ٧٦٩ سادسا - جواز الانقلا بلسبب مدة الانتطاع من مدة خدمة
العامل المتفجع بون اصدار قرار بإنهاء خدمته
- ٧٧١ سابعا - مدة الانتطاع لا تعتبر من مدة الخدمة
- ٧٧٢ ثامنا - ازالة آثار انتهاء الخدمة تكون بحسب القرار او بالفائة
قضائية
- ٧٧٥ اينجدار الامكن

اصلاح زراعي

- الفصل الاول : قوانين الاصلاح الزراعي .

- الفرع الاول : المراحل التي مرت بها قوانين الاصلاح الزراعي .
- الفرع الثاني : احكام قوانين الاصلاح الزراعي من النظام العام .

- الفصل الثاني : التصرف فيما يزيد على قدر الاحتياط .

الفرع الاول : شروط التصرف في القدر الزائد عن الحد الاقصى للاحتياط .

اولا : التصرف الى صغار الزراع (المادة ٤ من القانون رقم

١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي) .

ثانيا : التصرف في القدر الزائد عن الحد الاقصى المقدر

قانونا (المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

بتعيين حد القسي الملكية الامرة والفرد من الاراضي

الزراعية وما في حكمها) .

- ميعاد التصرف في الزيادة .

ثالثا - تسجيل التصرفات التي يجريها المالك .

الفرع الثاني : الملكية الطارئة .

الفرع الثالث : الاحتداد بالتصرفات .

- الفصل الثالث : المقصود بالاراضي الزراعية .

- الحالات التي لا تعتبر فيها الاراضي ارضا زراعية

(التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٢ معدلا القرار

رقم ١ لسنة ١٩٦٢) .

- الحالات التي عددها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة

١٩٦٢ لاراضي البهاء ليست على سجل المصحر .

- الفصل الرابع : الاستيلاء على الاطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ .

الفرع الاول الشروط الموضوعية للاستيلاء .

اولا : الملكية. الخالصة للمخاضع .

ثانيا : عدم امتداد الاستيلاء الى غير الخاضعين لقوانين

الاصلاح الزراعي .

ثالثا : الاستيلاء على ارض مما لا يجوز الاستيلاء عليها اجراء

معنوم .

الفرع الثاني : قرار الاستيلاء الابتدائي .

اولا : اوضاع نشر قرار الاستيلاء الابتدائي .

ثانيا : عدم استيفاء قرار الاستيلاء الابتدائي اوضاع نشره

المقررة يبقى ميعاد الطعن فيه مفتوحا .

ثالثا : ميعاد الاعتراض على القرار الصادر بالاستيلاء .

١ - بدء ميعاد الاعتراض على قرار الاستيلاء .

٢ - علم صاحب الشأن يمكن أن يقوم مقام النشر .

٣ - لا يلزم اخطار صاحب الشأن بقرار الاستيلاء لبدء

ميعاد الاعتراض .

الفرع الثالث : قرار الاستيلاء النهائي .

- يشترط أن يكون قرار الاستيلاء النهائي مبنيا على

قرار استيلاء ابتدائي سليم .

- الفصل الخامس : ملكية الدولة للمقدّر الزائد عن النصاب المقرّر تملكه

الفرع الاول : ايلولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ الاستيلاء

الفعلى .

الفرع الثاني : الاراضي الموزعة من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي

موزعة بغير حق احتفظت بها بشرط قيام مبرر .

الفرع الثالث : تأجير اراضي الاصلاح الزراعي .

الفرع الرابع : الإعارة. وضع اليد بأراضي الاصلاح الزراعي .

الفرع الخامس : التعويض المستحق عن الاستيلاء على اراضى الاصلاح
الزراعى *

- الفصل السادس : اللجان القضائية للاصلاح الزراعى *
- الفرع الاول : طبيعة اللجان القضائية للاصلاح الزراعى *
- الفرع الثانى : اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى *
- الفرع الثالث : الاجراءات امام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى
- اولا : تتحقق اللجنة من صحة الاستيلاء *
- ثانيا : الحكم يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص *
- ثالثا : التعبير والشهود بغير حلف يعين *
- رابعا : ائصال خصم *
- الفرع الرابع : قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وحجيتها *
- الفرع الخامس : الطعن فى قرارات اللجان القضائية امام المحكمة الادارية العليا *

- الفصل السابع : لجان الفصل فى المنازعات الادارية *
- الفصل الثامن : مسائل متنوعة *
- الفرع الاول : اللجنة العليا للاصلاح الزراعى *
- الفرع الثانى : مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى *
- الفرع الثالث : لجان الشكاوى والتظلمات الخاضعين لقوانين الاصلاح الزراعى *
- الفرع الرابع : الاراضى البور *
- الفرع الخامس : حدائق الاصلاح الزراعى *
- الفرع السادس : حظر تجريف الارض الزراعية *
- الفرع السابع : حظر اقامة مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او تقسيمها لاقامة مبان عليها *
- الفرع الثامن : التعويض عن الاستيلاء الفاضىء *
- الفرع التاسع : عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التى ترفع من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى *
- الفرع العاشر : لا يجوز تعديل القرارات بعد صدور قرار الاستيلاء النهائى *

الفصل الاول - قوانين الإصلاح الزراعي الفرع الاول - المراحل التي مرت بها قوانين الإصلاح الزراعي

المادة رقم (١)

المادة :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معدلا
بالقوانين أرقام ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ و ١٢٧ لسنة ١٩٧١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

مر قانون الإصلاح الزراعي بالمراحل الآتية :

المرحلة الاولى . في الفترة من تاريخ العمل بأحكام المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حتى ١٩٥٧/٧/١٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٨
للسنة ١٩٥٧ كان من الجائز للفرد أن يمتلك أية مساحة من الأراضي البور
والصحراوية وأن يتصرف فيها بالطريقة التي يراها دون تدخل من
جانب الإصلاح الزراعي بشرط أن يكون التصرف ثابت التاريخ قبل العمل
بأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ - تقرير ما إذا كانت الأرض بورا
أم لا مرده الى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي (مجلس ادارة الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي) .

المرحلة الثانية . من ١٩٦١/٧/٢٥ (تاريخ العمل بأحكام القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وحتى الان) : أصبحت أحكام قانون الإصلاح
الزراعي تقتصر الى الأراضي البور والصحراوية شلتها في ذلك شأن
الأراضي الزراعية سواء يسموا - أساسا ذلك : نص المادة الاولى من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - لا يجوز لأي فرد في ظل العمل بأحكامه
أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان - يعتبر في حكم
الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضي البور والصحراوية .

المرحلة الثالثة : اعتبارا من ١٩٦٩/٧/٢٣ تاريخ العمل بالقانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ : يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما

في حكمها من الاراضي البور والصحراوية - أكثر من خمسين فدانا - لا يجوز أن تزيد ملكية الاسرة عن مائة فدان .

(طعن ١٦٩٦ لسنة ٢٦ من جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥) .

الفرع الثاني - احكام قوانين اصلاح الزراعي من القطاع العام .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

تعتبر الاحكام السائدة في قانون اصلاح الزراعي والتفسيرات التشريعية الصادرة له احكام دمرة متعلقة بالنظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها أو اضعاف المشروعية على التصرفات المخالفة - مؤدى ذلك : - عدم جواز الاحتجاج بتسجيل التصرفات المخالفة فالتسجيل لا يصح عقدا باطلا ولا يترتب عليه نقل الملكية في مثل هذه المخالفات .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن اصلاح الزراعي تنص في فقرتها (ب) على انه يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيافه الزراعية الزائدة على ما تنص لدان على الوجه الاتي ١ - ٥٠٠ ب - الى صغار الزراع بالشروط الاتية : -

١ - ان تكون حرفتهم الزراعة ٢٠ - ان يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الارض المتصرف فيها أو من اهل القرية الواقع في دائرتها العقار ٣٠ - لا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم من الاراضي الزراعية على عشرة أفدنة ٤٠ - لا يزيد الارض المتصرف فيها الى كل منهم على خمسة أفدنة ٥٠ - لا تقل الارض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك اذ كان المتصرف في الاراضي المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على ان يتمدد المتصرف اليه باقامة المسكن عليها خلال سنة من التصدي ولا يعمل بهذا البند الا لغاية اكتوير

سنة ١٩٥٢ ولا يعقد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار . . .

ومن حيث ان المشرع قد اشترط شروطا محددة لاعمال الحكم للوارد في المادة ١٤ فقرة ب من القانون الا تزيد الارض المتصرف فيها لكل واحد من صغار الزراع على خمس الفدنة ، وقد أوضح التفسير التشريعي ان مجموع ما يجوز للشخص ان يملك طبقا للمادة ٤ فقرة ب هو خمسة الفدنة على الاكثر سواء تلقاها واحدة او اكثر من واحد او اكثر ومعنى ذلك ان التصرف الصادر بما يزيد على هذه المساحة باطل وحتى ولو تمت هذه التصرفات من مالك واحد او اكثر ولا يفيد به فيما في مواجهة اصلاح الزراعي .

ومن حيث ان الاحكام الواردة في قانون اصلاح الزراعي والتفسيرات التشريعية الصادرة له تعتبر كلها احكاما امرة متعلقة بالنظام العام التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها او اضعاف المشروعية على التصرفات المخالفة وان لا يحتج بالتسجيل لنفاذ التصرف المخالف لقانون اصلاح الزراعي طالما انه لا يندرج ضمن التصرفات التي يعقد بها وفقا لاحكام هذا القانون ، ولا عيرة بتسجيل العقد الباطل اذ ليس من شأن التسجيل ان يصحح عقد باطلا ولا يترتب على التسجيل نقل ملكية القدر المتصرف فيه بما يجاوز الخمسة الافدنة ولو كان مسجل مما تقسم لانه وقد ثبت ان المعلنون ضده قد تملك مساحتين من الارض الزراعية طبقا لنص المادة الرابعة من قانون اصلاح الزراعي رقم ١٩٥٢ احداها مساحتها ثلاثة الفدنة بناحية منشأة بنها من السيد / يعقد مسجل برقم ٢٨٥٦ في ١٩٥٢/٨/٢ والثانية مساحتها خمسة الفدنة بذات الناحية اشتراها من السيد / يعقد مسجل برقم ١٧٣٥ في ١٩٥٢/٤/١٩ وهو تاريخ سابق لتاريخ التصرف الصادر اليه من السيد / وبه زاد ما تملكه طبقا لحكم المادة ٤ فقرة ب على خمسة افدنة وهو ما يخالف حكمها ومن ثم ان العقد الثاني الصادر له فيه من يكون مخالف لاحكام المادة الرابعة من قانون اصلاح الزراعي والتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٩

المؤنسل اليهما ومن ثم لا يعقده في مواجهة الاصلاح الزراعي على الرغم من كونه مسجلا ومن ثم تبقى على ملك البائع ليه - ويكون للاصلاح الزراعي الاستيلاء عليها قبله باعتبارها زائدة على ما يجوز له ان يمتلكه طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انه لا يقيمه بذلك المقصد المخالفة لاحكام المادة ٣/٤ ويعتبر باطلا وهو لذلك لا يصالح سندا لكسب الملكية بالمقادم القصين المقرر في المادة ٩٦٩ من القانون المدني لانه حصادر من المالك عليها ومن المستقر عليه فقها وقضاء ان المقصود بالمنبب الصحيح هو التصرف الصادر من غير مالك وانه هو كل تصرف تأتيل للظلمة لو انه صدر من مالك ولذلك ينهار السند الذي استند اليه القوار المطعون فيه في القضاء بالغاء الاستيلاء الواقع على مضاعفة ثلاثة الاثنية محل الاعتراض ويكون القرار المطعون فيه صحيحا بالمخالفة لاحكام القانون ومن ثم يكون الطعن عليه قائما على سند صحيح من القانون مما يتعين معه الحكم بالغاء القرار المطعون فيه ويرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده .

ومن حيث أن من خسر الطعن يلزم بالمسؤوليات طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٣٠ من جلسة ١٩٨٩/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :
تعلق احكام قانون الاصلاح الزراعي بالنظام العام ، ولا يجوز الاتفاق او الصلح على ما يخالفها .

التقوى :

ملخص نصوص المواد ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٤ من القانون المدني أن الصلح عقد ينزل بمقتضاء كل من طرفيه عن بعض ما يدعيه قبل الاخر قطعاً للنزاع القائم بينهما . على أن الصلح وان جاز على الحقوق والمصالح المالية الا انه لا يجوز في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام .

وتقوم الأحكام التي تضمنها قانون الإصلاح الزراعي في أصلها
وعلى أساسها الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة ، وتمتير
أحكاما أمرة لا يجوز الانتهاك على ما يخالفها لتعلقها بالنظام العام -
وكل تصرف مخالف لتلك الأحكام الأمرة يوصم بالبطلان المطلق -

وتطبيقا لذلك ، فإن ما جرى من صلح في شأن الزيادة على الحصة
الانصبي الذي يجوز للفرد تملكه من الأراضي الزراعية وفقاً لأحكام
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يقع باطلا بطلانا مطلقا ، ولا ينتج أثراً
في مجال أعمال هذا القانون ، مما يقتضي وجوب الاستيلاء على ما زاد
على الحصة الانصبي ملكية الفرد -

(ملف ٧٦/١/١٠٠ جلسة ١٩٩١/٦/٢١)

الفصل الثاني - التصرف فيما يزيد على قدر الاحتفاظ

الفرد الاول - شروط التصرف في الغير الزائده عن الحد الاقصى للاحتفاظ

اولا - التصرف ال صفار الزراع (المادة ٤ من القانون ١٧٨/١٩٥٢ بشأن
الاصلاح الزراعي)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
الاصلاح الزراعي - التصرف الى صفار الزراع - شرطه الا تزيد الارض
المتصرف فيها لكل واحد من صفار الزراع على خمسة هكتة - سواء تلقاعا
من واحد او اكثر - التصرف بما يزيد على هذه المساحة باطل لا يعتد
به في مواجهة الاصلاح الزراعي - الاحكام الواردة بقانون الاصلاح
الزراعي والتفسيرات التشريعية الصادرة له تعتبر من النظام العام ولا
يجوز الاتفاق على مخالفتها - لا يحتج بالتسجيل لنفاذ التصرف المخالف
لهذه الاحكام - ليس للتسجيل ان يصح عقدا باطلا - ولا يقرب على
التسجيل ثقل ملكية التصرف بما يجاوز خمسة هكتة - مثل هذا العقد
لا يصلح سندا لكسب الملكية بالتقادم القصير المقرر المادة ١٦٩ من القانون
المدني - المقصود بالسبب الصحيح التصرف الصادر من غير المالك .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي تنص في فقرتها (ب) على انه يجوز
مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان
يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيانه الزراعية الزائدة على
ما تبقى فدان على الوجه الاتي ١ - ٠٠٠٠ (ب) الى صفار الزراع بالشروط
الاتية :-

- ١ - ان تكون حرفتهم الزراعة ٢٠ - ان يكونوا مستأجرين او
مزارعين في الارض المتصرف فيها او من اهل القرية الواقع في دائرتها المقار .
- ٢ - الا يزيد مجموع ما يملكه كل منهم من الاراضي الزراعية على عشرة
هكتة ٤٠ - الا تزيد التصرف فيها الى كل منهم على خمسة هكتة ٥٠ -

الا تقلل الارض المتصرف فيها لسكل منهم عن فدانين الا اذا كانت جه بلة
والقطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك اذ كان المتصرف فى الارامى
المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتعهد المتصرف
اليه بإقامة المسكن عليها خلال سنة من التعدى ولا يعمل بهذا البوب
الا لغايه أكتوبر سنة ١٩٥٢ ولا يعتد بالتصرفات التى تحصل بالتطبيق
عليها من المحكمة الجزئية الواقع فى دئراتها العقار .

ومن حيث أن المشرع قد اشترط شروطا محددة لأعمال الحرام
الوارد فى المادة ٤ ب من القانون الا تزيد الارض المتصرف فيها لأل
واحد من صغار الزراع على خمس أفدنة ، وقد أوضح التفسير التشريعى
أن مجموع ما يجوز للشخص أن يملكه طبقا للمادة ٤ فقرة ب هو
خمس أفدنية على الأكثر سواء تلقاها من واحد أو أكثر وهو مؤده
أن المتصرف الصادر بما يزيد على هذه المساحة هو باطل وحتى وإن
تمت هذه التصرفات صفقة واحدة من مالك واحد أو أكثر ولا يعتد
به تبعاً فى مواجهة الإصلاح الزراعى .

ومن حيث أن الأحكام الواردة فى قانون الإصلاح الزراعى
والتفسيرية التشريعية الصادرة له تعتبر كلها احكاماً أمرة وبين النظام
العام الذى لا يبرز الاتفاق على مخالفتها أو اضعاف المشروعية من
المصرفات المضالفة وأنه لا يمتنع بالتسجيل لنفاذ التصرف المضالفة
لقانون الإصلاح الزراعى طالما أنه تدرج لهذه التصرفات التى يعتد بها
وفقاً لأحكام هذا القانون الأخير ولا عبر لتسجيل العقد اذ ليس من شأن
التسجيل أن يصبح عقداً باطلاً ولا يترتب على التسجيل نقل ملكية العقار
المتصرف فيه بما يجاوز لخمسة الأفدنة ولو كان مسجل مما تقدم من
وقد ثبت أن المطعون ضده قد تملك مساحتين من الارض الزراعية طبقاً
لنص المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٩٥٢ أدها
مساحتها ثلاثة أفدنة بناحية منفشة بينها من السيد / مريت نجيب طرس
غالى يعقد مسجل برقم ٢٨٥٦ فى ١٩/٤/١٩٥٢ والتابعة لمساحته
خمس أفدنة بذات الناحية اشتراها من السيد / يهنس محمد يهنس يعقد
مسجل برقم ١٧٢٥ فى ١٩/٤/١٩٥٢ وهو تاريخ السابق لتاريخ التصرف
الصادر اليه من السيد / مريت نجيب غالى أو به زاد ما تملكه طبقاً

لحكم المادة ٤/ب على خمسة أفدنة وهو ما يخالف حكمها ومن ثم أن العقد الثاني الصادر له فيه من السيد مريت نجيب غالى يكون مخالف لاحكام المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى والتفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما ومن ثم لا يعقد به فى مواجهة الاصلاح الزراعى على الرغم من كونه مسجلا ومن ثم يفتى على ملك الجاني له ، ويكون للاصلاح الزراعى الاستيلاء عليها قبله باعتبارها زائدة على ما يجوز له أن يمتلكه طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اذ لا يقيد بذلك العقد المخالفة لاحكام المادة ٤/٣ ويعتبر باطلا وهـ لذلك لا يصلح سنداً لكسب الملكية بالتقادم والتقصير المقرر فى المادة ٩٦٩ من القانون المدنى لانه صادر من المالك عليها ومن المستقر عليه فقها وقضاء أن المقصود بالسبب الصحيح هو التصرف الصادر من غير مالك وانه هو كل تصرف ناقل للمالك لو انه صدر من مالك ولذلك ينهار السند الذى استند اليه القرار المطعون فيه فى القضاء بالفناء الاستيلاء الواقع على مساحة ثلاثة الافدنة محل الاعتراض ويكون القرار المطعون فيه قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون من ثم الطعن عليه قائما على سند صحيح من القانون مما ينعين معه الحكم بالفناء القرار المطعون فيه ويرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده .

(طعن ٢٤٧٦ لسنة ٣٠ من جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى معلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ - المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه معلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ مفادها - يجوز للمالك الخاضع لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه التصرف فيما لم يستول عليه من القدر الزائد على المائة هـان بالشروط المتصوص عليه - يكون ذلك فى ميعاد لا يجاوز ٣١ من اكتوبر ١٩٥٣ - يشترط للاعتداد بهذه التصرفات ان يصدق عليها من قاضى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار - يجب تسجيل هذه

التصرفات أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال ميعاد غايته ٣ من أبريل سنة ١٩٦٦ - ذلك إذا كان تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها انفسار أو نبوت تاريخ التصرف سابق على أول أبريل سنة ١٩٥٥ - أما إذا كان التصديق أو نبوت التاريخ أو تسجيل عريضه صحة التعاقد لاحقاً على أول أبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة ونبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أي المتدينين أبعد - يترقب على عدم تسجيل هذه التصرفات أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل نهاية هذه المواعيد عدم الاعتداء بهذه التصرفات والاستيلاء على الأرض محل التصرف *

المحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن المادة الرابعة منه معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن « يجوز مع ذلك للمالك أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان على العرض الاتي :- (ب) إلى صفار الزراع بالشروط الاتية : ١ - أن تكون حرفتهم الزراعة ٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين بحكم الأرض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار . ٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأرض الزراعية على عشرة أفدنة ٤ - ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة .. ٥ - ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين إلا إذا كانت جمنة القطعة فيها تقل عن ذلك .. »

ولا يعمل بهذا البند إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٢ لا يمتد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ كما أن المادة التاسعة والعشرين معدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ الذي جرى نفاذه من ٤ أبريل سنة ١٩٦٥ قد نصت على أنه يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقاً للبند المشار اليه من المادة الرابعة وكذلك

احكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على اول ابريل سنة ١٩٥٥ ، فاذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد لاحقا على اول ابريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف أو الحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي هذه المواعيد أبعد ٠ ويرتب على مخالفة هذه الاحكام الاستيلاء على الاطيان محل التصرف ٠

ومن حيث ان المستفاد من النصوص ان الشارع قد اجاز للمالك الخاضع لاحكام المرسوم يقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في ميعاد لا يتجاوز ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٥٣ - التصرف فيما لم يستولى عليه من القدر الزائد على المائتي فدان الحد الاقصى المقرر للملكة الزراعية آنذاك الى صغار الزراع بالشروط التي صلب بيانها بيد انه تطلب للاعتداد بهذه التصرفات ان يصدق عليها من قاضي المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار وأوجب تسجيل هذه التصرفات أو احكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال ميعاد غايته ٢ من ابريل سنة ١٩٦٦ تاريخ انقضاء سنة على تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٥ وذلك اذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على اول ابريل سنة ١٩٥٥ أما اذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ عريضة دعوى صحة التعاقد لاحقا على ابريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة وثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ سنة ١٩٦٥ المشار اليه أي هذه المواعيد أبعد ٠ ورتب على عدم تسجيل تلك التصرفات أو احكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل نهاية المواعيد المشار اليها جزاء مفادة عدم الاعتداد بها والاستيلاء تبعها لذلك على الارض محل التصرف ٠

ومن حيث ان الثابت من الاوراق محل هذه المنازعة قد صدر للطاعن افعالا لحكم البتد (ب) من المادة الرابعة من المرسوم يقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ انفة الذكر باعتباره من صفار الزراع ، وقد أورد تقرير
الخبير ان الاطيان موضوع النزاع تقع على ثلاث قطع ، القطعة الاولى
مساحتها ٦ س ٧ ط ٢ ف والثانية مساحتها ٨ س ١٦ ط ١ ف والثالثة
مساحتها ٦ س ١٨ ط - ب .

ومن حيث ان الطاعن لم يقوم باجراءات التسجيل فى المواعيد
السابق بيانها الا بالنسبة للقطعة الثانية ومساحتها ٨ س ١٦ ط ١ ف وذلك
حسبما هو ثابت من أوراق الدعوى وقد اقر الطاعن فى مذكرة دفاعه القسمة
بجلسة ١٥/٣/١٩٨٩ .

ومن ثم فان التصرف فى باقى المساحة لا يعتد به فى مواجهة الهيئة
الطعون ضدها لعدم اتمام اجراءات تسجيل التصرف فى المواعيد السابق
بيانها .

ومن حيث انه بالنسبة للتصرف السوارى على القطعة الثانية ومساحتها
٨ س ١٦ ط ١ ف فان هذا التصرف واذا تعلق بمساحة تقل عن
فدانين .

ومن ثم فانه لا يسرى فى شأنها حكم المادة الرابعة من القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه لا سند للقول بأن هذه المساحة وان قلت عن فدانين
فانها وباعتبارها قطعة واحدة فانه يسرى فى شأنها الاستثناء الوارد بالمبدأ
(١٥ من الفقرة (ب) من المادة الرابعة للسابق بيانها فى مجال اعمال هذا
الاستثناء لا يبقى حسبما هو ثابت بالنص الا اذا كانت جسيمة الارضى
المتصرف فيها لكل من المتصرف اليهم تقل عن فدانين وهو ما لا يشمل
مثل هذه الحالة .

ومن ثم يكون للقرار الطعون فيه تبعا لذلك قد صدر متفقا
وصحح حكم القانون ويصبح الطعن على غير سند صحيح خلى بالرفض .
(طعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٥/١/١٩٩١) .

المبدأ :

المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى للشروط التى ينبغى توافرها فيما توزع عليه الأرض المستولى عليها - سواء فردا او مسنولا عن أسرة وهو الذى يتم بحث حالته وتعيينه باسمه استثمارا للبحث شاملة لأفراد أسرته المسنول عنها سن الرشد المتطلب فى هذا الشأن هو وجوب توافره بالنسبة لمن يتقدم بطلب الانتفاع وتحذر باسمه استثمارا للبحث سواء كان فردا أو مسنولا عن أسرة وليس فيما يدرج ضمن أسرة المتفع .

الحكمة :

٢ ومن حيث انه عن موضوع الدعوى ثلاثيات من الأوراق ان المطعون سده اقام الاعتراض رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٥ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى طالبا ادراج اسمه فى استثمارة بحث والتمتخنة محمد عبدالرحمن الاستثمارة رقم ٨٨٩١٧ لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وأحقته فى تملك نصيبه فى مساحة الملكة وهى فدانين موضحة الحدود والمعالم بالاعتراض واستثمارة للبحث وبجلسة ١٩٧٧/١/٧ أصدرت اللجنة الرابعة للجان الإصلاح الزراعى قرارها فى هذا الاعتراض بقبوله شكلا وفى الموضوع بتحقيق المعارض (المطعون ضده) فى ادراج اسمه باستثمارة بحث والدته خضرة محمد عبد الرحمن وأحقته فى تملك نصيبه فى الاطيان ويعرض قرار اللجنة على مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١١ قرر عدم جواز التصديق على قرار اللجنة القضائية استنادا الى ان المعارض كان قاصرا وقت تحرير استثمارة للبحث الخاصة بولادته وعليه فلا توافر بالنسبة ليه شروط الانتفاع والتوزيع المنصوص عليها فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أن المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن (توزع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض .

ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

(١) أن يكون مصرياً بالفا سن الرشد لم يحصل ضدّه حكم في جريمة مخلة بالشرف .

(٢) أن تكون حرفته الزراعة .

(٣) أن يقل ما يملك من الأرض الزراعية عن خمسة الفدنة وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ثم لمن ذو أكثر عائلة من أهل القرية وثم لمن هو الأقل ما لا منهم ثم لغير أهل القرية ولا يجوز أخذ الأرض التي توزع بالشفعة .

وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين في الانتفاع بالتوزيع وتحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعي والمعدة والشيخ والمأذون والصراف وللواضح مما تقدم أن المشرع قضى بتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين وحدد للشروط اللازم توافرها فيمن توزع عليهم الأرض وبين إجراءات التوزيع بأن تمتد الهيئة نموذجاً خاصاً لاستثمارات بحث حالة الراغبين في التوزيع وتحرر بياناتها من واقع أقوالهم وإقراراتهم ويوقع عليها منهم ويعد أن تشهد بصحتها لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص والمعدة والشيخ والمأذون والصراف وقد تضمنت البيانات الواردة في الاستشارة المشار إليها اسم مقدم الطلب وأسماء من يعولهم من أفراد أسرته ويحیی أن الشروط المحددة في المادة التاسعة المشار إليها تنصرف إلى مقدمي طلبات التوزيع والتي تحرر باسمائهم الاستمارة ولا تنصرف إلى أفراد الأسرة لمن يعولهم الطالب وجعل المشرع الأولوية في التوزيع لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعاً ، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو الأقل ما لا منهم .

ومن حيث أن الثابت أن مقدم الطلب محل الاستمارة رقم ٨٨٩١٧م
 للسيدة/خضرة محمد عبد الرحمن والدة المظنون. غسده باعتيلاها مستاجرة
 للأرض المستولى عليها وقد أدرجت في الاستمارة اسم ابنها
 وزوجته ولولاده ولم تدرج اسم ابنها القاصر (المظنون ضد)
 رغم كونه ضمن أفراد أسرته وقت تحرير الاستمارة كما أن الواضح من
 التقرير المرفق بملف اللجنة القضائية أن المذكور كان يقوم بالزراعة في
 الأرض صم والدته وشقيقه الأكبر وأنه يضع يده بالفعل على نصيبه في
 الأرض ويؤدبه بمعرفته وقد أقرت والدته بذلك وبإجل الإدارة وبالتالي
 يكون من حقه ادراج اسمه في استمارة بحث والدته وأحقته في تلك نصيبه
 في الإطيان الموزعة ولا حاجة للاستناد إلى عدم بلوغه سن الرشد وقت
 تحرير الاستمارة للقنول بعدم توافر شروط التوزيع في حقه لأن شرط
 بلوغ سن الرشد تطلبه المشرع فيمن يتقدم بطلب الانتفاع وتحرر باسم
 استمارة بحث سواء كان قردا أو مسولا عن أسرة وإيس فيمن يدري ضمن
 أسرة المنصع .

ومن حيث أنه لذلك فإن الحكم المظنون فيه قد أصاب صحيح حكم
 القانون فيما قضى به من إلغاء التوار المظنون فيه ، ويكون الطعن المائل
 غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون ، الأمر الذي يقتضي معه
 رفضه ولزوم للهيئة الطاعنة بالمصروفات عملا بنص المادة ١٨٤ من
 قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ٩٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

قوانين الإصلاح الزراعي تخول المالك الحق في اختيار الأرض التي
 يجوز له الاحتفاظ بها وكذلك في تصديق القدر الزائد الذي يتركه
 الاستيلاء - الإصلاح الزراعي ملتزم باحترام إرادة المالك في تصديق
 المساحة التي يرغب في الاحتفاظ بها .

الحكمة :

« وحيث أنه عن موضوع النزاع » فلان المقرر ان قوانين الإصلاح الزراعى بحماية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وانتهاء بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تخول المالك الحق فى اختيار الأرض التى يجوز له الاحتفاظ بها ، وكذا فى تحديد القدر الزائد الذى يتركه للاستيلاء . وان الإصلاح الزراعى ملزم باحترام ارادة المالك فى تحديد المساحة التى يرغب فى الاحتفاظ بها ، ومن ثم فلان الاستيلاء على اطميان الاحتفاظ يكون مخالفا للقانون ، فى هذا المعنى حكم هذه المحكمة الصادر بجلسته ١٩٧٩/٤/٣٠ فى الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٣١٨ ، وحكمها الصادر بجلسته ١٩٧٨/٣/١٤ فى الطعن رقم ٦١١ لسنة ١٨ ق . »

« وحيث ان الثابت من تقرير مكتب خبراء وزارة المسجل بقنا المودعين ملغى الاعتراضين المشار اليهما ان اطميان النزاع من الاطميان الداخلة فى احتفاظ الخاضعة سلالة الذكر ومن تم يكون الاستيلاء عليها مخالفا للقانون متعمينا الانهاء ، ولا وجه للقول بان عقدى البيع محل النزاع مسددا بعد العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المضمن فى شأن الاستيلاء ذلك ان الاطميان محل العقدين من اطميان الاحتفاظ الخارجة عن نطاق الاستيلاء ، ولا يطبق فى شأنها الاحكام المتعلقة بالاطميان الزائدة على حد الاحتفاظ ، وهو ما يتعين معه الالتفات عما آثارته الهيئة الطاعنة فى هذا الشأن ، . (طعن ٣٠٠٣ لسنة ٣٢ ق جلسته ١٩٩٣/٢/١٦) . »

ثانيا : التصرف في القدر الزائد عن الحد الأقصى قانونا (المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ سنة ٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها) .
- مصاد التصرف في الزيادة .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المادة رقم (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد من الأراضي الزراعية وما في حكمها - للرخصة التي حولها المشرع لملك الأرض في التصرف في القدر الزائد عن الحد الأقصى المقرر قانونا يقلبها التزام على المالك بتقديم أفراد بما يزيد عن الحد الأقصى - يتمتع لأعمال كل من الالتزام والرخصة أن يقلس كل منهما بمقياس واحد حتى يتحقق التوازن بينهما - لا يجوز تفضيل أحدهما على الآخر طالما قرر المشرع الاثنين معا - حق المالك في التصرف ينقل ملكية المساحة الزائدة خلال الأجل المضروب بشروط بأن يكون للمالك مكنة التصرف في هذا القدر خلال هذا الأجل والابات النص في تفسير موضعه - إذا نشأت ظروف تحد من حرية المالك في التصرف امتنع انزال الحكم الذي فرضه للشارع - مؤدى ذلك : - امتداد المبدأ الذي حددته القانون للتصرف في الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف - إذا كان المانع هو وجود نزاع على الأرض الزائدة عن الحد المقرر الاحتفاظ به فإن القضاء وحده هو الذي يقرر مدى تأثير النزاع على إرادة المالك وهريته .
وحده هو الذي يقرر مدى تأثير النزاع على إرادة المالك وهريته .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثالث من أوجه الطعن وهو الخاص بمدى انطباق أحكام الملكية الطارئة على الأرض موضوع النزاع المائل فاته

باستعراض نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها اذ تجبىز للخاضع لاحكام هذا القانون التصرف فى القدر الزائد عن حق الاحتفاظ اذا طرأت هذه الزيادة بطريق الميراث او الوصية ، او غير ذلك من طرق للخاضع لاحكام هذا القانون التصرف فى القدر الزائد عن حق الاحتفاظ اذا طرأت هذه الزيادة بطريق الميراث او الوصية ، او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التناقص ، وذلك التصرف خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، ويتصرف نائب التاريخ . والا كان للمحكمة ان تستولى عليها ، كما يجازت الفقرة ٣ من هذه المادة لافراد الاسرة ان يعيدوا توفيق اوضاعهم فى نطق ملكية المسقة فدان وذلك بموجب تصرفات ثابته للتاريخ خلال السنة المشار اليها .

ومن حيث ان التثبت من الاوراق والمستندات المقدمه من المطعون ضدهم ان المساحة موضوع النزاع كانت محل نزاع جدى استمر منذ نفاذ مورتهم فى ١٩٣٧/٢/٩ وحتى تاريخ صدور الحكم فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٨٤ ق بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٩ ونظرا لان وزارة الاوقاف كانت قد استصدرت اشهادا بهذه المساحة باعتبارها موقوفه على انخيرات وعقد ذلك الاشهاد بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٠ برقم مسلسل ١٤ صفحه ٢ متطبعه ١٠٧ بحكم محكمة القاهرة الابندائية للاحوال الشخصية (مسلسل ١ حافظه مستندات المطعون ضدهم بجلسة ١٩٨٥/٢/٦) . وقد استمر هذا النزاع قائما بين الورثة المطعون ضدهم وبين وزارة الاوقاف الى ما بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبعد صدور قرار الاستيلاء على هذه الاطيان فى ١٩٥٤/١١/١ وامتد النزاع الى ما بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم يحسم الامر بالنسبة لهذه الاطيان الا بعد صدور الحكم فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٤ ق وقد ظلت يد الورثة المذكورين مطولة من التصرف فى هذه المساحة منذ تاريخ وفاة مورتهم فى ١٩٣٧/٢/٩ وحتى تاريخ صدور هذا الحكم .

ومن ثم تأخذ الاطيان موضوع هذه المنازعة حكم الملكية بطرزة
فى تطبيق احكام اللقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويكون للمطعون خذهم حى
النصرف فيها طبقا لاحكام هذا القانون خلال الاجل الذى حددته الذى
يبدأ فى المنازعة المسائلة من تاريخ تسليم الاطيان نسلها قانونيا الى المطعون
ضددهم .

ومن حيث أن الرخصة التى حوينا المشرع لخاصع حيقا لنص المقرة
٢ ٢ من المادة (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعيين حد
اقصى للملكية الاسرة والفسرد فى الارضى الررانىة وما فى حجبها بمنصر
نمنع الخاصع بانكنايىة استخدام هذه الرخصة . فنادا حان التسارع فى
حصوصية معينة قد رتب التزام على الخاصع وخسويه فى ذات الوقت
رخصة تقابل هذا الالتزام فانه يعين رعمل حى من الالتزام والرخصة ان
بفس حى منهما بمعىس واحد حنى يتحقق السورى برىهم بحيث لا يجوز
تفضيل احدهما على الاخر ويبقى على الخاصع التزام لا تمايله رخصة او
العكس ، وعلى ذلك فان القانون وقد انزم المسائل ان يفسد اقرار بما
يزيد على النصاب فبعد رتب له فى ذات الوقت رخصة للصرف- فى هذا
القدر الزائد فان الالتزام لا يربى فى حرق الخاصع الا فى ذات الوقت انذى
يكون الخاصع مكنا استعمال الرخصة المقرر فى مكنا النصرف فى نفس
للزائد طبقا للقانون فاذما قام حائل بحون دون ممارسه هذا الحق سىب
خارج عن ارادة المالك . امتنع بالتالى استخدام الرخصة المنصوص عليها
فى المادة السابقة المشار اليها ، ويؤدى ذلك أن حق المالك فى النصرف
بنقل ملكية المساحة الزائدة خلال الاجل المضروب مشروط بأن كون للمالك
مكنا النصرف فى هذا القدر خلال هذا الاجل والا بات النص فى غير
موضعه .

ومن حيث انه طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه اذا
نشأت ظروف تحد من حرية المالك فى النصرف امتنع انزال الحكم الذى
نرضه التسارع ، بمعنى أنه يتعد الميعاد الذى حددته اللقانون للنصرف فى

الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف ، فإذا كان هذا الحائل هو وجود نزاع على الأرض الزائدة عن الحد المقرر الاحتفاظ به فإن القضاء وحده هو الذى يقرر مدى تأثير النزاع على إرادته المالك وحريته .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على واقعته الطعن المسائل فانه يبين أن الورثة المطعون ضدهم كانوا فى حالة عجز كامل عن إمكانية التصرف فى المساحة محل الاستيلاء لقيام نزاع جدى استلزم أمره بينهم وبين جهة رسمية تدمى حقاً تبدأ على الأرض موضوع النزاع وتفترض انتقال ملكيتها الى ملك الله تعالى وتستند فى ذلك الى وثيقة رسمية مسجلة فى جهة التوثيق والشهر ، وهو الاشهاد ، الذى تم قيده بمحكمة القاهرة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٠/٦/١٩٣٧ ، وهو نزاع كئيل بأن يضل يد هؤلاء الورثة عن التصرف فى هذه الاطيان سيما وقد قضى ضدهم بحكم محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية فى الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٦١ المرفوعة من وزارة الاوقاف ضدهم ، بجلسة ١٦/٤/١٩٦٧ ، وقد ظل النزاع قائماً بينهم وبين هذه الوزارة حتى تاريخ صدور الحكم فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٨٤ ق فى ١٩/٦/١٩٧٣ % وخلال هذا الزمن الطويل الذى استغرق فيه النزاع لم يكن فى مكتنتهم واقعا وقانونا بالتصرف فى الأرض موضوع النزاع خلاصة وقد صدر بشأنها اشهار بالوقف وحكم من محكمة أول درجة بأحقية الوزارة المنازعة معهم على هذه الأرض ، ومن ثم فانه وبالنظر الى قيام هذه العقبة القانونية التى تعتبر حوة قاهرة حالت بين هؤلاء للورثة وبين التصرف فى هذا الغدر من الاطيان ، فان مبعاه التصرف فيها يمتد الى ما بعد زوال هذه العقوبة وصودر حكم حاسم فى النزاع ويكون قرار الاستيلاء عليها رغم ذلك قرار مخالفا للقانون واجب الانشاء ويكون للورثة الحق فى استعمال الرخصة المقررة فى المادة ٢/٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى التصرف فى الأرض وتوثيق اوضاعهم بناء على ذلك خلال سنة تبدأ من تاريخ تسليمهم الأرض وبمضى كان ذلك هو ما انتهى اليه القرار المطعون فيه فانه يكون قد

جاء متفقاً مع أحكام القانون : ويكون الطعن فيه خليقاً بالفرض :-

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقاً للمادة ١٨١ من قانون المرافعات .

(طعن ١٠٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الفرد والأسرة من الأراضي الزراعية لجاز المشرع للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد عن الحد الأقصى المسموح به خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة - إذا حدد القانون ميعاداً معيناً لاتخاذ إجراء ما أو القيام بخلافه بتصرّت معين فإن سرعان هذا الميعاد لا يجرى إلا من الوقت الذي يتمكن فيه صاحب المثل من اتخاذ الإجراء أو التصرف - إذا قام مانع قانوني أو مادي يمنع من اتخاذ هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا بزوال هذا المانع - من هذه الموانع الخضوع للحراسة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ التي تم الاستيلاء بموجبها قد قضت على أنه إذا زادت - بعد العمل بهذا القانون - ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق اكتساب الملكية بغير طريق التمتع - أو ملكية الأسرة على المائة فدان بسبب من تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو انطلاق وجب تقديم القرار إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن الملكية بعد حدوث الزيادة وذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد بتصرفات ثابتة

القانون خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة ، والا كان للحكومة أن تستولى
نظير التمييز عليه في المادة (٩) على مقدار الزيادة اعتبارا من تاريخ
انقضاء تلك السنة ، ومن المستقر عليه أنه إذا حدد القانون ميعادا
معينا لاتخاذ اجراء ما أو القيام خلاله بتصرف معين فإن سريل هذا الميعاد
لا يجزى الا من الوقت الذي يتمكن فيه صاحب الشأن من اتخاذ الاجراء لو
للتصرف فلذا قام مانع قانوني أو مادي يمنعه من اتخاذه فإن الميعاد لا يبدأ
في السريان الا بزوال هذا المانع . . .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن التصرف موضوع الطعن المسائل
هو تصرف صدر الى الطاعنين بالبيع لمساحة النزاع من الخاضع . . .
. . . عليها آل اليه من اطيان بالميراث عن والده وإن الخاضع المذكور عن
تد وضع تحت الحراسة بالتبعية لولده اعمالا للامد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١
للسان بفرض الحراسة على اسوال وممتلكات السيد/ وبقرارين
١٥ من جويل سنة ١٩٧٢ أصدر المدير العام للاموال التي آلت ملكيتها
للعيلة شرط الانعراج رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ بالانعراج للسيد/
عن اطيان زراعية مساحتها (٢٠ فدان) بنواحي كومر وثنجوع والقرعة
مركز اسنا مخططة قسا من مجموع المساحات البالغة ١٩٠ (سهم) (٨ قيراط)
(٢٩ فدان) وباقى المساحة وقدره (١٩ سهم) (٨ قيراط) (٩
فدان) تقرر الانعراج عن ثمنها حيث سبق أن تصرف فيها الهيئة المسماة
للاصلاح الزراعي بالبيع ، وقد تم تنفيذ هذا القرار بتسليم الاطيان المذ
عنها تسليها عمليا للخاضع بموجب محضرين مؤرخين في ١٣ ، ١٧ من مارس
سنة ١٩٧٥ . ويكون للمالك الخاضع - بعد زوال المانع القانوني
المتصل في خضوعه للحراسة - أن يتصرف فيما آل اليه من اطيان بالميراث
عن والده في خلال سنة من تاريخ تسليبه للارض تسليها عمليا في
١٣ ، ١٧/٣/ ١٩٧٥ . وذلك تطبيقا للمادلا السابعة من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ المشار اليه أي في موعد ثانيه ١٢ ، ٦ من مارس سنة

١٩٦٧ . يمتد هذا الميعاد الى نهاية مارس سنة ١٩٧٦ . عملا باحكام
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن محسور النزاع - بعد عرض الوقائع السالفة -
ينحصر في أن الطاعنين يقولون بصحور تصرف لهم من الخاضع في المساحة
موضوع النزاع تاريخه ١٩٧٣/٢/١٣ وأنه ثابت للتاريخ في خلال السنة
النصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ودلوا
على ذلك بأدلة ثلاثة هي :

الاول : طلب الشهر رقم ١٨٩٧ المتهم للأمورية الشهر العقاري باسمنا
عن طلب شهر للتصرف موضوع النزاع .

الثاني : الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى على قسنا الذي انما
الطاعنون بطلب صحة ونفاذ الصرف موضوع النزاع والى قضى بالقرار
محضر الصلح بين الطرفين ونحاقه بمحضر الجلسة .

الثالث : الشهادة المقسمة منهم والمستخرجة من سجلات الجمعية
التعاونية الزراعية بناحية كومي مركز اسنا والتي تبين ان الحيزه نقت
للطاعنين لملكهم هذه المساحة بموجب .بعد المؤرخ ١٩٧٣/٢/٢ .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالدليل الأول فان النائب بن كتاب مامورية
الشهر العقاري باسمنا الى سطلب رقم ١٨٩٧ تقدم اليها في ١٩٧٦/١٢/٤ .
وقيد مشروع برقم ٨ في ١٩٧٧/١/٦ . ولم يتم شهره ، اما الدليل الثاني
وهو للدعوى رقم ٢١٩ لسنة ٧٩ بصحة ونفاذ عقد غيبع محل نزاع
فان الثابت ان مريضتها اعلنت بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦ . وتحسد نظرها
جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ . وفي هذه الجلسة تقدم للمحكمة محضر صلح بين
الطرفين الطاعنين والخاضع انحقته المحكمة بمحضر الجلسة وبمقتضى مقتواه
بها ويبين من ذلك أن كلا منهما لا يصلح دليلا على ثبوت التصرف لانهما
انفذا . بعد الميعاد المتصوص عليه في القانون وهو سنة من تاريخ

للتسليم الفعلي لاطيان النزاع والتي تنهى كما سلفت الاشارة فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٦ أما الدليل الثالث المقدم من الطاعنين وهو الشهادة المستخرجة من سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بناحية كومير مركز اسنا فقد ثبت من تقرير الخبير المنتدب من قبل المحكمة بهذا الغرض ومن اطلاعه على سجلات الجمعية المذكورة ان ما جاء بهذه الشهادة من ان الحيازة قد نقلت الى الطاعنين للمالك بموجب العقد المؤرخ فى ١٩٧٢/٢/٢ . ومن تاريخ الشراء لا يجد له سنداً من سجلات الجمعية وهو يحالف تماماً ما ورد بهذه السجلات وان التصحيح والشطب الذى تم باحطارات بيع الزراعة الخاصة بالطاعنين كان دون اساس ومن ثم فان هذه الشهادة لا تصلح سنداً يثبتك به الطاعنون للقول بنقل الحيازة اليهم وبالتالي انبت التصرف .

ومن حيث انه عما لاقاه الطاعنون من طلب اعمال احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ . فان هذا القانون لا يسرى على التصرف موضوع الطعن المائل وانما يسرى فقط على التصرفات التى تصدر من الملاك قبل العمل بقوانين اصلاح الزراعة المطبقة . وقد تولت اللجنة انقضائيه الرد على هذا الطلب ياسبه وعلى نحو لا ترى معه المحكمة اعادة الرد عليه مرة اخرى .

ومن حيث ان لما سبق يكون التصرف موضوع النزاع غير الثابت التاريخ خلال المدة المحددة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ . المسادة السابقة وان قيام للهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالاستيلاء على الاطيان الزائدة عن حد التملك القانونى يكون قد تم بالتطبيق لاحكام القانون . واذا ذهبت اللجنة القضائية فى قرارها المطعون فيه الى هذا المذهب وقضت بعدم الاعتداد بالتصرف فان قضائهما يكون متفقاً وحكم القانون ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض .

لا طعن ٢٣٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥ .

قاعدة رقم (٩)

المبحث :

المادة ٧ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - حق المالك في التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة عن حد الاحتفاظ خلال الاجل المنصوص عليه في القانون مشروط بان يكون للمالك مكتة التصرف في هذا القدر خلال هذا الاجل - اذا نشأت ظروف تهدد من حرية المالك في التصرف امتنع التزل الحكم الذي فرضه المشرع وهو امتداد الميعاد الذي حدده القانون للتصرف في الملكية الزائدة حتى يزول المانع من التصرف - الحراسة تفصل يد الخاضع لها وترفعها كلية عن امواله فلا يملك ادارتها ولا التصرف فيها - تمثل للحراسة عارضا قانونيا من عوارض الاهلية - المواعيد المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تعتمد بالنسبة للخاضعين للحراسة ما داموا خاضعين لها - يظل ميعاد التصرف في القدر الزائد مفتوحا ما دام المالك خاضع للحراسة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ قد نصت في فقرتها الثانية على انه يجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد بتصرفات ثابتة التاريخ خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة أن تستولي نظير التعويض المنصوص عليه في المادة ٩ - على مقسدار الزيادة اعتبارا من تاريخ انتضاء تلك السنة ويكون للأفراد الأسرة أن يمسحوا توافق أوضاعهم في نطلق ملكية المساحة فدان التي يجوز للأسرة تملكها وذلك بموجب تصرفات ، ثابتة التاريخ خلال السنة المشار إليها وتطبق في شكلها - في هذه الحالة - أحكام المادة الرابعة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى أن حق المالك في التصرف بنقل ملكية المساحة الزائدة عن حد الاحتفاظ خلال الاجل

المنصوص عليه في المادة السابعة مشروط بأن يكون المالك مكنته التصرف في هذا القدر خلال هذا الاجل ولا بات النص في غير موضعه ، واذا نشأت ظروف تحد من حرية المالك في التصرف امتنع ازالة الحكم الذي فرضه المشرع ومؤدى ذلك امتداد الميعاد الذي حددته القانون للتصرف في الملكية الزائدة حتى يزول المنع من التصرف .

ولما كان الثابت من الاوراق أن الطاعة قد خضعت للحراسة بالتطبيق لاحكام الامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ واستولت الحراس على اموالها واصلاتها ومن ضمنها الارض موضوع النزاع وسلمتها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي التي سقمت بتوزيعها وتعليقها لصغار الزراع عام ١٩٦٢. وعندما صدر القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فتصفية الاوضاع الفاشية عن الحراسة أصدر جهاز تصفية الحراسات قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ بالامراج عن املك الطاعة ومنها أرض النزاع واخطرتها به الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتلتي قوت بدورها الغاء التوزيع الذي اجره في عام ١٩٦٢ لارض النزاع على صغار الزراع الا ان هذا القرار لم تنفذ حتى الان بسبب تعرض واضعي اليد الموزع عليهم .

ولما كانت الحراسة تغل يد الخاضع لها وتفرغها كلية عن اموالها فلا يملك ادارتها ولا للتصرف فيها وهي تمثل عارضا قانونيا من عواض الاهلية وعلى ذلك فان المواعيد المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تعتمد بالنسبة للخاضعين للحراسة ما داموا خاضعين لها ويظل ميعاد التصرف في القدر الزائد للحراسة ما داموا خاضعين لها ويظل ميعاد التصرف في القدر الزائد مفتوحا ما دام المالك خاضعا للحراسة .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعة قد خضعت للامر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ وفرضت الحراسة على اموالها وممتلكاتها ومن بينها أرض النزاع البالغة مساحتها مائة فدان التي كانت مملوكة لها بالعد المسجل رقم ٢٢١٤ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٢ ثم سلمتها للهيئة العامة للإصلاح

الزراعى التى قامت بتوزيعها على صغار الفروع وملكتها لهم فى عام ١٩٦٣ ولما صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتصفيه الاوضاع الناشئة عن الحراسة أصدر جهاز تصفيه الحراسة قرار بالافراج عن الارض وأخطر به الهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى أصدرت هى الاخرى قرارها فى عام ١٩٧٥ بإلغاء التوزيع ائذى سبق أن أجرته على أرض النزاع لصغار الفروع ومعنى ذلك أن الطاعنة - عند صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - لم تكن تملك أرض النزاع كما بلغت الاشارة ويمتضى قانون تصفيه الاوضاع الناشئة عن الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ عادت اليها ملكية أرض النزاع وهو سبب غير ارادى منها اكسبها ملكية أرض النزاع مما يدخل فى مفهوم عبارة « أو غير ذلك عن طريق كسب الملكية بغير طريق النعاقص » المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن أرض النزاع تأخذ حكم الملكية الطارئة التى آلت للطاعنة بعد العمل بقانون الإصلاح الزراعى المطبق وبحق لها التصرف فى القدر الزائد عن حد الاحتفاظ والذى تم الاستيلاء عليه - فى خلال سنة من تاريخ الافراج الفعلى عن أرض النزاع وتسليمها للطاعنة تسليماً فعلياً . واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى برفض الاعراض فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين لذلك القضاء بالحق وبإلغاء الاستيلاء الواقع على أرض النزاع ومساحتها خمسين فداناً بأحواض محجوب بك البلبلى والفقى والدورة بزمام دكرنس تعهية على أن تسرى مدة السنة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ من تاريخ الافراج الفعلى وتسليمها للطاعنة تسليماً فعلياً يعمد لها حريتها فى التصرف فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات عملاً بنص المادة ١٨٤ من المرافعات .

طعن ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ .

المادة رقم (١٠)

ثالثا - تسجيل التصرفات التى يجريها المالك :

المبدأ :

المادتان ٤ و ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى مصدلا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات المالك الفاضلين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى مصدلا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - ينمى تسجيل التصرفات البررة طبقا لأحكام المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لدى الشهر المقرارى فى المواعيد المقررة قانونا - آخر المواعيد هو ١٩٦٦/٤/٣ تاريخ مضى سنة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٤/٤ افعال التسجيل فى اليماد المشار ليه يخلو الجهة المختصة الاستيلاء على الاطيان محل التصرف فضلا عن استحقاق الضريبة الاضائية عليها من اول يناير ١٩٥٢ حتى تاريخ الاستيلاء - لوجه لعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - أساس ذلك : - أن هذا القانون يتناول الاعتداد بالتصرفات التى تمت قبل العمل بأحكام من قوانين الإصلاح الزراعى المعقبة - .

المحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى يتبين أن المادة ٤ منه تنص على أنه يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بتقيل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتى فدان على الوجه الآتى :

١٠)

(ب) لى صغار الزراع بالشروط الآتية :

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الأرض المتصرف فيها أو
من أهل القرية الواقعة في دائرتها العقار .

٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضي الزراعية على عشر افدنة .

٤ - ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة افدنة .

٥ - ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم على فدانين إلا إذا كانت
القطعة المتصرف فيها تتصل عن ذلك أو كلن المتصرف للبلدة أو للقرية لبناء
مساكن عليها على أن يعتمد المتصرف اليه بشقاعة المسكن عليها خلال سنة
من التصرف .

ولا يعمل بهذا البند إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يعتمد بالتصرفات
التي تحصل بالتطبيق إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية التي
يقع في دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣

كما تنص المادة ٢٩ من ذات المرسوم بقانون بمعد تعديلها بالقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ على ما يلي : كما يجب تسجيل التصرفات
الصادرة وفقا للمبتعدين « ب و ج » المادة لاربعة أو أحكام صحة التعاقد
الخاصة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان تصديق المحكمة
الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف مسبقا على أول أبريل سنة ١٩٥٥
مأذا كان للتصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة
التعاقد لاحقا على أول أبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل التصرف والحكم
في دعوى صحة التعاقد خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت
التاريخ أو صدور الحكم لو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي
هذه المواعيد أبعد ويترتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الاطيان
بحل التصرف وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتبارا من أول
يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السابقة أنه وفقاً لصريح نص المادة ٢٩ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ ، يقعين تسجيل انتصرافات المبرمة تنفيذاً لاحكام المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لدى الشهر العقاري في المواعيد الواردة ببياتها تفصيلاً في المادة ٢٩ المذكورة وآخرها ١٩٦٦/٤/٣ تاريخ مضي سنة على تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه في ١٩٦٥/٤/٤ ولا تم الاستيلاء على الاطيان محل هذه التصرفات واستحقت عليها الضريبة الإضافية من اول يناير ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

وهن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن اثبات من الاوراق في الطعن المائل أن مورث الطعون ضدهم اشترى بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٣/١٠/١٦ لطيفاً زراعية مساحتها فدانان كثيفة بزمام اولاد سالم مركز اولاد طوق شرق محافظة سوهاج وذلك من المبدئ ميد الرحيم احمد رضوان للخاضع لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٨ قامت محكمة البليانة الجزئية بالتصديق على العقد المذكور بعد تحققها من توافر كافة للشروط المنصوص عليها في البند (ب) من المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ . ثم أقام مورث الطعون ضدهم بعد ذلك الدعوى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٥ مخني كلى سوهاج ضمن للبائع المذكور وآخرين طلبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع محل للنزاع بجلسة ١٩٥٨/١١/١٨ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بصحة ونفاذ هذا العقد وبموجب محضر استيلاء تكميلي مؤرخ ١٩٦٧/١/٨ قامت الهيئة الطاعنة بالاستيلاء على الاطيان التي تم للتصرف فيها من قبل الخاضع عبد الرحيم احمد رضوان تنفيذاً لحكم المادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والتي لم يتم تسجيلها حتى ١٩٦٦/٣/٢١ ومن ضمن هذه الاطيان التي تم الاستيلاء عليها الارض محل النزاع .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن مورث المظنون ضدهم لم يتم بتسجيل
المقد محل النزاع خلال المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٩ من الرسوم
بقتانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مـسألة الفكر ومن ثم فإن الاستيلاء على
أرض النزاع يكون متلقا وصحيح حكم القانون لا سيما وأن مورث المظنون
ضدهم أو المظنون ضدهم أنفسهم لم ينتقموا بما يؤكد ما ورد في صحيفة
الاعتراض أو في مذكرات دفاعهم من أن ثمة ظروفًا تهيئ قد حالت دون
شهر التصرف الأمر الذي يجعل هذا القول قولاً مرسلاً يضمن الالتفات عنه .

ومن حيث أنه لا وجه لأعمال أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩
بتمحييل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقوير بعض الأحكام
الخاصة بتصرفات الملك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي ، كما
ذهب إلى ذلك القرار المظنون فيه . ذلك أن المحكمة الإدارية العليا قد
استقر قضاءها على أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ سالف الفكر إنما
يتناول الأعداد بالتصرفات التي تمت قبل العمل بأحكام أي من قوانين
الإصلاح الزراعي المتعلقة والوارد نكرها في المادة الأولى منه وهي الرسوم
بقتانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأخيراً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأنه إذا كان
قانون الاستيلاء يحدد شروطاً معينة لتصرفات تتم في ظل العمل به
فإنه يضمن مراعاة توفر تلك الشروط وتطبيق الجزاء المنصوص عليه
مقنونا وأنه لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يورد استثناء على أحكام
المادة ٣ من الرسوم بقتانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكان المقصد موضوع
التصرف قد أبرم بالتطبيق لأحكام المادة ٤ منه كما هو الشأن في الطعن
المسائل فإن هذا التصرف لا يكون داخلًا في نطاق تطبيق أحكام القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٨٧
لسنة ١٩ في الصادر، بجلسة ٢٩/٦/١٩٨٠) .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وإن ذهب القرار المظنون فيه إلى
غير هذا المذهب فإنه من ثم يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون الأمر
الذي يضمن منه على المحكمة القضاء بالإنهاء .

ومن حيث أنه بالنسبة لما اثاره مورث المظنون ضددهم فى مذكرة دفاعه المودعتين بجلستى ١٤/١٩٨٣ ، ٦/١٢/١٩٨٣ من ان المساحة موضوع الطعن قد تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لان هذه المساحة لم يتم الاستيلاء عليها حتى الان واذا كان الاستيلاء الابتدائى هو الذى يقطع التقادم فى مجال تطبيق القسوتون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ فانه يبين من تقرير الخبير المتقدم امام اللجنة القضائية فى الاعتراض المظنون فيه وقتا لما اجمع عليه جميع الشهود من الجيران ورجال الاداره ودلال المساحة ووفقا لما لاحظته الخبير نفسه لدى معاينة للارض على الطبيعة ان عقد البيع وان كان قد تم على القطعة رقم (١) الكائنة بحوض اسماعيل بك نمرة ٤٨ الا ان العقد تنفذ على الطبيعة على القطعة رقم (٧) وليس على القطعة رقم (١) ومن ثم فان الاستيلاء الذى جرى بتاريخ ١/٨/١٩٦٧ لم يتم حتى الان على القطعة التى تنفذ عليها البيع وهى للقطعة رقم (٧) ولما كان البيع قد تم بموجب عقد بيع تاريخه ١٦/١٠/١٩٥٣ فيكون قد مر على للتصرف حتى الان ثلاثون عاما ولم يتم الاستيلاء على الارض وبالتالي يكون قد تم اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية .

ومن حيث ان هذا القول محل نظر ذلك ان الثابت من اوراق الطعن انه بتاريخ ٦/٨/١٩٤٥ تم ابرام عقد محارضة الخاضع المرحوم/ تولى واولاده طوق شرق والكسح والخيام والنغليش وولاد سالم وقد آلت عبد الرحيم احمد رضوان من ناحية وكل من السيدين/احمد على ابو ستيت ومحمد مختار على ابو ستيت من ناحية اخرى بموجب هذا العقد آلت الى الخاضع ملكية ٨ س ٢٠ ط ٢٧ ف كائنة بناحية البلايش تبلى واولاد طوق شرق والكسح والخيام والنغليش واولاد سالم وقد آلت هذه الملكية مقابل تنازل الخاضع للطرف الاخر عن ملكية مساحة ٣ س ١١ ط ١٢٥ ف كائنة بناحية نجوع بهيكس مركز البليغا وقد كان من بين اطيان البذل التى آلت الى الخاضع بموجب عقد البذل المشار اليه قطعة ارض مساحتها ٦ امدنة كائنة بحوض اسماعيل بك/٤٨ القطيعة

رقم (١) بناحية اولاد سالم قبلى موكر اولاد طوق شرق ولا يوجد ضمن المساحة العقيلة التى آلت الى الخاضع نراضى زراعية اخرى كثنة بهذا الحوض طبقا لما هو ثابت بالمستند رقم ٥٦ من ملف لقرار الخاضع رقم ١٢٠٠/١٧٨/١ كما انه بالاطلاع على ملف اقرار الخاضع رقم ١٢٠٠/١٧٨/٢ المتضمن القرارات المقصحة منه تنفيذا لاحكام المرسوم بقتون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يتبين ان اجمالى ملكية الخاضع تبلغ ٤ س ٧ ط ٦٧٣ ف احتفظ لنفسه ولولاده بمساحة ١٧ س ١٧ ط ١٢٢١ ف اما بقية الاطيان وجعلتها ١١ س ١١ ط ٢٥١ ف فاقد ادرجها الخاضع فى الجدول رقم . المتضمن بيان الاطيان التى تصرف فيها الخاضع الى صفار الزراع طبقا لاحكام المادة ٤ من المرسوم بقتون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والى لم يتم شهرها . ويبين من الجدول المذكور ان الخاضع قد تصرف فى مساحة المساحة المسجلة لكثنة بحوض اسماعيل بك/٤٨ رقم (١٧) الى كل . س عبد النبى عبد الحق منصور واحمد على نصيب ولحميد يطيش آدم (مورث المطمون ضدهم) بواقع سدانين لكل منهم بموجب ثلاثة عقود بيع مرفقة مؤرخة جميعها بتاريخ واحد هو ١٨/١٠/١٩٥٣ .

ومن حيث ان عقد البيع الابتدائى محل النزاع سواء تم ابرامه بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٣ حسبما يحد ثابت فى المستندات المقصحة من مورث المطمون ضدهم أو بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٣ حسبما يحد ثابت بالجدول رقم (٢) من ملف اقرار الخاضع فان للثابت من الاوراق انه تم الاستيلاء بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٧ على مساحة ٧ س ٧ ط ٥٨ ف تم التصرف فيها من الخاضع عملا بحكم المادة ٤ من المرسوم بقتون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولم يتم تسجيلها حتى ٣١/٣/١٩٦٦ ، يبين من الاطلاع على محضر الاستيلاء انه قد ورد بهذا المحضر انه قد تم الاستيلاء على ٤ افدنة كثنة بحوض اسماعيل بك/٤٨ لقطعة رقم (١) شيوعا فى ستة افدنة مباحة الى عبد النبى عبد الحق ولحميد آدم (مورث المطمون ضدهم) ووضع يد احمد على نصيب وأخويه نوزى ومحمود ، ومن ثم فان مدة التقادم

الطويل المكسب للملكية لم تكن قد استكملت بعد وقت وقوع الاستيلاء لا سيما وإن الثابت من تقرير الخبير أن مورث المظلمون ضدهم قد أقر صراحة بأنه قبل شرائه للأرض محل النزاع من الخاضع كان يضع يده عليها بوصفه مستأجر لها منه ، ولا يغير من هذه النتيجة التي انتهت إليها المحكمة ما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل بحفاظة سوهاج من أنه بالمعينة على الطبيعة ثبت أن المقدم محل النزاع نفذ على القطعة رقم (٧) وليس على القطعة رقم (١٠) من حوض اسماعيل بك/٤٨ وأنه قد تبين من سماع أقوال رجال الإدارة المحليين ودلال المساحة والجيران أن هذا التنفيذ قد تم منذ تاريخ الشراء في سنة ١٩٥٣ ذلك أن أقوال هؤلاء الشهود يحضها ما كشفت عنه المحكمة تفصيلا من أن الخاضع لا يمتلك في حوض اسماعيل بك/٤٨ بأكمله سوى ستة أفدنة فقط ومن هذه المساحة بأكملها وفيها أرض النزاع تقع جميعها في قطعة واحدة هي القطعة رقم (١٠) كما يحض أقوال هؤلاء الشهود أيضا أن كشف تحديد المساحة المقدم من مورث المظلمون ضدهم بمناسبة طلب الشهر رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بدعوى صحة التعاقد المعلقة منه ضد الخاضع والمودع ضمن حافظة مستندات المقدمة بجلسة ١٩٧٧/٥/١٥ ثابت به أن الأرض محل النزاع تقع في القطعة رقم (١٠) من حوض اسماعيل بك/٤٨ . كذلك فإنه بالإطلاع على صورة عريضة الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٥ كلى سوهاج المقامة من مورث المظلمون ضدهم ضد الخاضع عبد الرحيم أحمد رضوان بصحة التعاقد من عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٣/١٠/١٦ وهي العريضة المستمرة تحت رقم ١٥١١ في ١٩٦٦/٣/٢٠ ثبت بها أيضا أن الأرض محل النزاع تقع في القطعة رقم (١٠) من حوض اسماعيل بك/٤٨ . وفي ضوء ما تقدم جميعه فإنه يكون صوابا ما أورده متعوب الإصلاح الزراعي من أن وضع يد مورث المظلمون ضدهم على القطعة رقم (٧) مرجعه أنه قيد جرى بدل زراعى فيه واضعى اليد وقصد ثبت الخبر هذه الأقوال في محضر المناقشة الختامية التي أجزاها بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ والتي لم يحضرها مورث المظلمون ضدهم على الرغم من علمه بموعده هذه المناقشة

وتوجيهه سلفا بما يفيد هذا العلم . وكذلك فإن مورث المظنون تسدهم لم يحض هذا القول أمام اللجنة القضائية للإصلاح للزراعي الذي نظرها للاقتراض المقسم منه كما أنه لم يعقل ذلك أيضا سواء هو أو أي من ورثته المظنون ضددهم أمام هذه المحكمة طوال فترة نظرها للطعن. المنائل .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم جميعه أن القرار المظنون فيه قد مسخر على نحو مخالف للقانون ، كما أن ادعاء مورث المظنون ضددهم بتملك الأرض محل النزاع بالتقادم الطويل المدة غير قائم على أساس سليم .

ومن حيث أن من يخسر الطعن يلزم بمصروفاته عملا بحكم المسادة ١/١٨٤ من قانون الرافعات .

الطعن ٨٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٦ .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المشرع لم يشترط تسجيل التصرف عند صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا أنه قد أدخل التعديلات المتعاقبة وجب فيها إجراء هذا التسجيل خلال فترة معينة فلم يتحديدها - فقد أوجب التسجيل خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ - يسرى حكم التسجيل على جميع التصرفات سواء صدر بشأنها تصديق من المحكمة الجزئية أو ثبت تاريخ العقد أو حكم بصحة التعاقد - مجال أعمال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يعتمد بتصرفات المالك الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ استثناء من المادة ٢ من هذا القانون - ينحصر تطبيق أحكام هذا القانون رقم ٥٠ لسنة ٧٩ عن مجالات المادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة :

ومن حيث أن المسألة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالإصلاح

الزراعى على انه يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ان يتصرف بفنيل ملكية ما لم يستولى عليه من اطيائه الزراعية للزائفة على ملقنى الفساد على الوجه الاتى :

١ - الى اولاده بالا يجاوز الخصمين فداننا للولد .

(ب) الى سفار للزراع بالشروط الاتية :

١ - ان تكون هرمهم للزراعة .

٢ - ان يكونوا مستأجرين او مزارعين فى الارض المتصرف فيها او من اهل القرية الواقع فى دائرتها المقرر .

٣ - الا يزيد ما يملكه كل منهم من الاراضى الزراعية على عشر اقدنه .

٤ - الا يزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة اقدنه .

٥ - الا نقل الارض المتصرف فيها لكل منهم من فدانين الا اذا كانت جيلة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك او كان التصرف للبلدة او القرية لبناء مسكن عليها على ان يعتمد المتصرف اليه ، ياتلابة المسكن عليها خلال سنة ولا يعمل بهذا البند الا لاسلية اكتوبر سنة ١٩٥٢ ولا يمدد بالتصرفات التى تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية للواقع فى دائرتها المقرر قبل اول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، وقد نسبت المادة ٢٩ من هذا القانون الا تستحق للضريبة الاضافية على الاطيان التى يحصل للتصرف فيها حتى تاريخ حلول القسط الاخير فى الضريبة الاصلية متى كان هذا التصرف قد حصل الى الاولاد وفقا للبند (١) من المادة (٤) او وفقا لاحد البندين (ب ، ج) من هذه المادة بمقتد مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ المذكور ، غير ان المشرع اصغر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بانضافة مقرة جديدة الى المادة (٢٩) لوجب فيها تسجيل التصرفات المشار اليها بالمقرة السابقة قبل اول يناير سنة ١٩٥٦ اذا كان تصديق المحكمة او اثبت التاريخ ويترتب على مخالفة هذا الحكم الحق فى الاستيلاء على الارض المتصرف فيها وبمقتد المادة

الثالثة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك استحقاقه للصريفة الإضافية كصحة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٢ حتى تاريخ الاستيلاء ، وقد صدرت القوانين أرقام ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ ، ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ وأخيرا القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ عن المهلة المقررة لتسجيل هذه التصرفات لفترات جديدة ولوجب القانون الآخر تسجيل التصرفات الصادرة ونفا للبنين (ب ، ج) أو أحكام صحة للعقود الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على اول أبريل سنة ١٩٥٥ ، فإذا كان التصديق أو ثبوت التاريخ أو تسجيل عريضة دعوى صحة للعقود لاحقا على أول أبريل سنة ١٩٥٥ وجب تسجيل للتصرف أو الحكم في دعوى صحة للعقود خلال سنة من تاريخ تصديق المحكمة أو ثبوت التاريخ أو صدور الحكم أو خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أي هذه المواعيد أبعد .

ومن يحث أن مفاد ذلك أن المشرع وإن لم يشترط تسجيل التصرف عن صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا أنه أدخل التعديلات المتعاقبة بالقوانين المشار إليها ونفا وجب فيها إجراء هذا التسجيل خلال فترات معينة قام بتحديثها المرة تلو الأخرى وكان آخرها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه والذي أوجب التسجيل خلال سنة من تاريخ العمل به ، ويسرى حكم التسجيل على جميع التصرفات سواء صدر بشأنها تصديق من المحكمة الجزئية أو اثبت تاريخ العقد أو حكم بصحة التعاقد .

ومن حيث أن مجال أعمال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه إنما يعتد بتصرفات المالك للخاصين لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ استثناء من المادة الثالثة من هذا القانون ، ومن ثم ينحصر تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ عن مجالات المادة ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ المتقدمة على واقعة الطعن المائل

وقد ثبت أن التصرف محل النزاع قد صدر إلى المظنون ضده طبقا لما ورد بتقرير الخبير ، وما أثبتته محامي المظنون ضده في مذكرة دفاعه - بالتطبيق لنص المادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولم يثبت من الأوراق أن هذا التصرف قد تم تسجيله خلال المهلة التي حددتها القوانين المتعلقة وآخرها للقانون رقم ١٤ لسنة ١٦٥ المشار إليه والتي تنتهي في ١٩٦٦/٤/٤ فمن ثمة فإن الأرض محل الاعتراض تكون محلا للاستيلاء عليها من قبل الإصلاح الزراعي كجزء على عدم تسجيل التصرف الصادر بها طبقا للمادة (٤) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ خلال الميعاد المقرر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه وإذا كان القرار المظنون فيه قد انتهى إلى عكس ذلك حيث قضى بعدم خضوع الأرض محل الاعتراض للاستيلاء وطبق في شأنها أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ فإنه يكون قد جانب الصواب ويعتبر مخالفا لصحيح حكم القانون ويكون المظنون عليه مستقدا إلى أساس صحيح من القانون ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء القرار المظنون فيه وبرفض الاعتراض المقام من المظنون ضده .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

طعن ١٢٩١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩/١/١٩٨٨ .

الفرع الثاني الملكية الطرقة

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الاطيان الزائدة عن المائة فدان تعتبر ملكية طرقة ذلك وفقا لحكم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الإصلاح الزراعى والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - المشرع فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها تقديم اقرار يحدد فيه ما يملكه معززا القدر الزائد على النصاب الجائر تملكه والذي يتعلق به حق الدفعة - كما رتب حقوقا ورضا منها حقه فى التصرف فى القدر الزائد عن ملكيته والذي يؤول اليه بطريق الميراث او الوصية - يمين لاعمال كل من الالتزام والرضعة ان يقلص كل منها بمقياس واحد - الالتزام لا يترتب فى حق الخاضع الا فى ذات الوقت الذى يكون له ملكة التصرف فى القدر الزائد .

المسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع لجلستها المقودة فى ١٦/٤/١٩٨٦ فاسترجعت افتاءها السابق بجلستها المقودة فى ٢٦/٥/١٩٧١ والذي انتهت الى احقية السيد/.... فى التصرف فى القدر الزائد على الخمسين فداننا الذى آل اليه بمقتضى قرار لجنة التسمية بجلستها المقودة فى ٢/٢/١٩٧٠ وقد انتهت الجمعية للعمومية لفتاها على ان قانون اصلاح الزراعى فرض على الخاضع لاحكامه التزامات معينة منها الالتزام بتقديم اقرار بما يملكه من اراضى زراعية وما فى حكمها ، يحدد فيه ما يملكه معززا القدر الزائد على النصاب الجائر تملكه والذي يتعلق به حق الدولة ، والمالك فى هذا الوقت مأخوذ بالتقارره وفى ذات الوقت رتب القانون للخاضع حقوقا ورضا منها حق التصرف فى القدر الزائد عن ملكيته والذي يؤول اليه بطريق

الميراث أو الوصية ، وحسب لذلك أجلا معلوما هو سنة من تاريخ هذه
الأيولة الطلوة . واذ كان الشارع فى خصوصية معينة رتب التزاما على
الخاصة وخول له فى ذات الوقت رخصة تقاس هذا الالتزام ، فانه
يتمتع لاحمال كل من الالتزام والرخصة أن يقاس كل منهما بمقياس واحد
حتى يتحقق التوازن بينهما بحيث لا يظنى نصددهما على الآخر ويلغى على
الخاصة التزاما لا تقايله رخصة او العكس . وعلى ذلك فان كان القانون
قد ألزم المالك أن يقيم اقرارا بما يزيد على النصاب ورتب له فى
ذات الوقت رخصة التصرف فى هذا القدر الزائد فان التزام لا يترتب
فى حق الخاصة الا فى ذات الوقت الذى يكون له مكنة استعمال الرخصة
المقررة أى مكنة التصرف فى القدر الزائد طبقا للقانون . فلذا ما قام حائل
يحول دون ممارسة هذا الحق بسبب خارج عن ارادة الخاصة امتنع
بالتالى استخدام الرخصة المخولة له قانونا . واذ كان الثابت من الاوراق
أن الخاصة منيرة على عباس باعتبارها من المستحقين فى وقف أحمد
رشيد كان يخصها فى هذا الوقت ابتداء عند العمل بأحكام القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٦١ . سهم ، ولم تتحدد ملكيتها شائعة أو مفزعة فى الاراضى
الزراعية الداخلة فى اعيان الوقف الا اعتبارا من ١٩٦٣/١/٣١ تاريخ صدور
حكم محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية للمصريين ، والذي حدد
نصيبها فى جزء من اعيان الوقف بمساحة ٥ س ٢ ط ٩٧ ف من الاراضى
الزراعية واضيف اليها اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١٢ تاريخ صدور قرار لجنة
تقسمة بوزارة الاوقاف والذي حدد نصيبها فى باقى اعيان الوقف بناحية منشأة
طنبره بمساحة ١٩ س ٦ ط ٢٠ ف . وقد استكملت الخاصة من هذه
المساحات باقى قدر الاحتفاظ المقرر لها طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ ، أما باقى المساحة فقد استولت عليها الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى ، باعتبار أن الخاصة جاوزت بها قدر الاحتفاظ المسموح به
قانونا ، بعد أن كانت فى حيازة الهيئة المذكورة لإدارتها ومقتضا لحكم
المادة ١٣ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٣ والتي ناطت بالهيئة العامة للإصلاح

الزراعى ادارة الاراضى الزراعية التى انتهى فيها الوقف طبقا لاحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . وعلى ذلك فان الاخاضة لم يكن مى مكتنتها انتصرف فى هذا التفسير الزائد على وجه الاقرار خلال سنة من تاريخ صدور حكم المحكمة وقرار لجنة القسمة المشار اليها تصرنا نافذا غير معلق على اقرار من أحد أو على ما تسفر عنه نتيجة القسمة . ومن ثم يخرج هذا القرار الزائد عن حد ملكيتها فى تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ويعد من قبل الملكية الطائفة فى مفهوم القانون المذكور والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ كذلك وما يترتب على ذلك من آثار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار ما آل الى السيدة/منيرة على عباس من وقف أحمد رشيد ملكية طائفة فى حكم قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

١٩٦٩ / ٧ / ٥٢ — جلسة ١٦ / ٤ / ٨٦) .

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتصحيح بعض احكام قانون الاصلاح الزراعى وضع المشرع حدا اقصى لما يجوز ان يمتلكه الفرد من اراض زراعية وما فى حكمها هو مئة فدان — اجاز المشرع التصرف فيها زاد عن هذا الحد خلال سنة من تاريخ التملك حتى لو كانت الزيادة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بسبب الميراث او الوصية او غيرها من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد — للحكومة الحق فى الاستيلاء على ملكية ما يجاوز الحد الاقصى الذى يستتيه المالك بالشروط التى حددها المشرع .

المعكبة :

• ومن حيث انه عن الوجهة الاولى من الوجهة الظن والمؤسس على

القول بأن مساحة الاعتراض خانت على ملك الخاضع قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ ولم تؤول اليه بعد العمل به ، ومن ثم لا تعد ملكية طارئة وإن الرخصة المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ وافق اجازت له التصرف في القدر الزائد خلال الميعاد المحدد قد سقطت بضجور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ ، هذا القول مردود بان الامر لا يتعلق بتطبيق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ ولم تؤول اليه بعد العمل به ومن ثم لا تعد ملكية طارئة وإن الرخصة المرددة بالقانون على واقعة النزاع وانما ينحصر دجال البحث في مدى خضوع المساحة محل الاعتراض ومقدارها ٢ مس ١٠ ط ٤٠ ف للاستيلاء طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح الزراعي ذلك ان المادة (١) من هذا القانون تنص على ان الا يستبدل بنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الاتي :

لا يجوز لاي فرد ان يملك من لاراضي الزراعية اكثر من مائة فدان . ويعتبر في حكم الاراضي الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضي البور والاراضي الصحاوية وفي تمامت ناقلة للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله . ونص المادة (٢) من هذا القانون على انه « اذا زادت ملكية الفرد على القدر الجائر تملكه قانونا بسبب الميراث او الوصية او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك ان يتصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه على ان يتم التصرف في هذا القدر الى صغار الزراع وتستولي الحكومة على الاطيان الزائدة نظير التعويض الذي يحدد طبقا لاحكام هذا القانون اذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة او تصرف على خلاف احكام هذه المادة ، وتبقى احكام هذه المادة بالنسبة للملكية التي تؤول الى الشخص بالميراث او الوصية او غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون » . كما تنص المادة (٣) من هذا القانون على ان « تستولي الحكومة على ملكية ما يجاوز الجيد الاجمالي الذي

يستتقيه المالك طبقا للمواد السابقة ومفاد هذه النصوص أن المشرع قد جعل الحد الأقصى لما يجوز أن يمتلكه الفرد من أراض زراعية وما في حكمها مائة فدان وأن الخاضع لاحكام هذا القانون أن يتصرف فيها زاد عن هذا الحد الأقصى خلال سنة من تاريخ تملكه حتى ولو كانت الزيادة بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه بسبب الميراث او الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التماقيد ، وأن للحكومة الحق في الاستيلاء على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذي يستتقيه المالك طبقا للمواد السابقة أو تنص المادة ٦ من هذا القانون على أن تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستلاء على ما يجوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه النصوص على واقع الطمن المسائل فانه يبين من الأوراق والمستندات أن الأرض موضوع النزاع ومساحتها ٢٠ س ١٠ ط ٤٠ ف بناحية منشأة طنطلوى مركز سنورس بمحافظة الفيوم تدخل بحسب الأصل وطبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ في القدر المقرر قانونا للاحتفاظ .

وإن هذه المساحة استولى عليها من قبل للهيئة العامة للإصلاح الزراعي خطأ نتيجة إيرادها في القدر المذكور للاستيلاء في القرار المقدم من المطعون ضده إلى الهيئة للطاعة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وقد استمرت هذه المساحة محل نزاع جدى بين الهيئة الطاعة والمطعون ضده منذ تاريخ الاستيلاء عليها بعد تقديم الإقرار المشار اليه وحتى تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بجلسة ١٩٨٤/٤/١٨ في الاعتراض رقم ٥٦١ لسنة ١٩٨٣ المقام من المطعون ضده بشأن المساحة محل النزاع المشار إليها وقد امتد هذا النزاع إلى ما بعد صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم يحسم الأمر إلا بعد صدور القرار في الاعتراض المشار اليه محل الطعن لاراهن ، ومن ثم تأخذ الاطيان موضوع هذه المنازعة حكم الملكية الطارئة في

تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ويكون للمطعون ضده حق التصرف فيها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال الاجل الذي حدده والذي يبدأ في المتازعة المعلقة من تاريخ تسليم الاطيان تسليماً قانونياً الى المطعون ضده ، وذلك طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه اذا نشأت ظروف تحد من حرية المالك في التصرف امتنع انزال الحكم الذي فرضه الشارع ، بمعنى أن يمتد الميعاد الذي حدده القانون للتصرف في الملكية الزائدة حتى يزول المساع من التصرف ، فلذا كان هذا الحائل هو وجوب نزاع على الأرض الزائدة عن حد الاحتفاظ فلن القضاء وحده هو الذي يقرر مدى تأثير النزاع على ارادة المالك وحرية .

ومن حيث أنه يطبق هذه القواعد على واقعة الطعن المسائل فانه يبين أن المطعون ضده كان في حالة عجز كامل عن امكانية التصرف في المساحة بحلى الاستيلاء لقيام حالة قانونية وعقبة مادية ناشئة عن الاستيلاء الخاطيء الواقع عليها من قول الهيئة للطاعنة وتمسك هذه الهيئة منذ ادراج هذه المساحة خطأ في الاقرار المقدم من المطعون ضده على أنها داخلية في الاستيلاء طبقاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وحتى تاريخ مسدود قرار اللجنة القضائية بـلـسـة ١٤/٤/١٩٨٤ في الاعتراض رقم ٥٦١ لسنة ١٩٨٢ والذي قضى بأحتية المطعون ضده /المعتراض/ في تكملة احتفاظه بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وتسليمه هذه المساحة ممسا استولى عليه منه طبقاً لهذا القانون واعتبار هذا التمسك بملكية طارئة ، ومنحه مهلة سنة من تاريخ التسليم للفعل لهذه المساحة لاعادة توثيق اوضاعه او للتصرف فيها بتصرفات ثابتة للتاريخ ، ومنذ تاريخ مسدود هذا القرار فقط وتسليم هذه الأرض الى المطعون ضده تبدأ المهلة المقررة للتصرف فيها باعتبار أنه في ذلك التاريخ فقط يعتبر المالك المطعون ضده قد استرد ملكة التصرف وبالتالي امكانية استخدام للرخصة المقررة في المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك مسدود القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة ولل فرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها
والذى جعل للحد الاقصى للملكية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها
خسسين مسدانا ذلك أنه ينمى لاضفاء الشرعية على اجراءات الاستيلاء
على ارض المظون ضدّه الخاضعة للاستيلاء طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى
المصاقتة أن يتم تطبيق احكام ونصوص كل من هذه القوانين على حالة المظنون
ضده تطبيقا صحيحا فى الفترة الزمنية التى تسرى خلالها احكام كل قانون
منها بحيث تأتى فى هذه الاجراءات ولهذه سلسلة من التطبيقات الصحيحة
احكام القانون السابق عليه على الارض الخاضعة للاستيلاء فى ظل العمل به
مقدارا ووصفا وحدودا ولا يجوز للتداخل بين احكام قوانين الاصلاح الزراعى
عند التطبيق على حالة احد الخاضعين لاحكام هذه القوانين ، ومن ثم فانه
من هذه القوانين على حالة المظنون ضدّه تطبيقا صحيحا فى الفترة
الزمنية التى تسرى خلالها احكام كل من قانون منها بحيث تأتى فى هذه
الاجراءات ولهذه سلسلة من التطبيقات الصحيحة وكل قانون على حدة ،
نبيدا تطبيق القانون اللاحق بمعد أن يكون قد تم اكمال احكام القانون
السابق عليه على الارض الخاضعة للاستيلاء فى ظل العمل به مقدارا
وصفا وحدودا ولا يجوز للتداخل بين احكام قوانين الاصلاح الزراعى عند
التطبيق على حالة أحد الخاضعين لاحكام هذه القوانين ، ومن ثم فانه
يتمين تحديد المركز القانونى للمظنون ضدّه حيال الارض محل الاعتراض
طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ أولا وإن يؤول له التصرف
فيها خلال المهلة المقررة فى هذا القانون ومن ثم يكون للمظنون ضدّه
الحق فى التصرف فى المساحة الداخلة فى احتفائه طبقا لاحكام القانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى خلال المهلة وبالشروط والاوزاع المقررة فى
المادة الثتية من هذا القانون .

ومن حيث أن القرار المظنون فيه قد قضى بذات النتيجة التى انتهى
ليه حكم هذه المحكمة فى واقعة لظمن المائل وأن اختلفت الاسباب
التي استند اليها ، ومن ثم فإن الظمن فى هذا القرار يكون غير قائم على

سند صحيح من القلتون خليقا بالرفض .

بأن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بالمصروفات طبقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الطعن ٢٢٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٠ .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

اعمالا لاحالة العامة لاحكام القلتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين تطبيق احكام الملكية الطارئة على الاراضى التى ترد طبقا لاحكام القلتون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتبار أن ملكيتها زالت عن اصحابها بموجب القلتون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ او بسبب بيعها الى الغير بمقود ابتدائية قرر المشرع نسخها واعادة ملكية الاراضى الى اصحابها - كون المشرع قد افرد لاحالة الى حكم التفويق الوارد فى المادة ٤ من القلتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصا خاصا فان ذلك كان بقصد تأكيد اجراء التفويق على أساس الحالة المدنية للأسرة فى تاريخ العمل بالقلتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ رفضا لاي ليس يمكن تصويره فى هذا الشأن .

نفسوى :

أن هذا المصدر هو على الجمعية المسبوبة لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣ فاستعرضت فتاواها الصارفة بيجلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ التى انتهت - للاسباب الواردة بها - الى اعتبار ملكية الاراضى المفرج عنها نهائيا بالتطبيق لاحكام القلتون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ملكية طارئة ، وتبين للجمعية أن القلتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد لى لى الملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها جعل هذا الحد فى ماله رقم ١ خمسين مائة للفرد ومائة مائة

للأسرة ، ولجواز في المسادة ٤ منه لافراد الأسرة التي تجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها الحد الأقصى المنصوص عليه في المسادة ١ أن يوقعوا أوضاعهم في نطق لحد الأقصى للملكية الأسرة وخول في المسادة ٧ منه للفرد والأسرة لذا زادت ملكية أيهما على الحد الأقصى للملكية بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد أو بسبب الزواج أو الطلاق ، التصرف في القدر الزائد ، كما خول أفراد الأسرة إعادة توفيق أوضاعهم بعد هذه الزيادة للجديدة في حدود ملكية الأسرة ، كما استعرضت الجمعية العمومية أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن تصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، تبين لهما أن المشرع قرر في المسادة ١ من هذا القانون إحالة حالات الأشخاص الذين ما زالوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ إلى اندمى العام الاستراكي ، وأجاز له في المسادة ٢ الفناء قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه بالنسبة للحالات التي يرى أنه لم يكن هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة .

واستعرضت الجمعية العمومية أيضا أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة من فرض الحراسة الذي نصت مادته رقم ٧ على أن طغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الحدود الابتدائية الخاصة ببيع الأراضي لزراعية المبرمة بين الحراسة للعامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى القولة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي متى طلب مستحقوها استلامها مينا طبقا لأحكام المواد السابقة وذلك فيما عدا الأراضي الآتية : ويسرى في شأن الأراضي التي تسترد طبقا لهذه المسادة أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بضمين حد أقصى للملكية الأسرة والفرد .

ويجوز أن يستردون هذه الأراضي توفيق أوضاعهم أميالا لأحكام المسادة ٤ من القانون المذكور خلال السنة للعمل بهذا القانون ، ويعد

في ذلك بالحالة المخفية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ونصت المادة ٢١ من ذات القانون على أنه « فيما عدا الاراضى التى لا ترد عينا طبقا للمادة السابعة تفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية المملوكة للأشخاص الذين رفعت عنهم للحراسة استنادا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وذلك اذا كثرت قرارات رفع الحراسة أو الاستثناء تعد نص على اعتبار أراضيهم مبيعة » .

وتسلم لليهم هذه الاراضى محملة بعقود الاجار المبرمة قبل العمل بهذا القانون ويعتوق للعاملين في هذه الاراضى ويسرى في شأنهم الأحكام للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ويجوز لمن يسردون هذه الاراضى توفيق أوضاعهم امحالا لاحكام المادة ٤ من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون ، ويعتد في ذلك بالحالة المخفية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ومناد ما تحسم أن المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ انى بتنظيم خاص بتوفيق أوضاع الاسرة تضمنه المادة ٤ من هذا القانون ، ووضع تنظيمها آخر في المادة ٧ من ذات القانون للتصرف في القدر الزائد من الملكية على الحد الأقصى لها بسبب غير تعاقدي ، وإذا كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن نقل ملكية الاراضى الزراعية من الخاضعين لاحكامه الى الدولة ، نقل ملكية الاراضى الزراعية من الخاضعين لاحكامه الى الدولة ثم جاء القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ولجاء للمدعى العام الاشتراكى للفناء قرار الحراسة والاثار المترتبة عليه بالنسبة للأشخاص الذين كانوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، ثم جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقرر بأنه فيما عدا الاراضى التى لا ترد عينا طبقا للمادة السابعة منه ، تفسخ عقود بيع الاراضى الزراعية المملوكة للأشخاص الذين وقعت عليهم الحراسة أو استغفوا من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو الذين رفعت عنهم للحراسة المفروضة

استناداً إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ . وبذلك يكون المخرج قد
أعد بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لهذه الطائفة أراضيهم التي
برعت أثناء عرض الحراسة عليها ، وقرر تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٩ المشار إليه على الأراضي التي يتم استردادها وفقاً لأحكام القانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بصفة عامة ، وحكم توفيق الأوضاع المنصوص عليه
في المادة ٤ من ذات القانون بصفة خاصة ، ومن ثم غاته أعمالاً للحالة
العامة لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين تطبيق أحكام الملكية الطارئة
على الأراضي التي ترد طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باعتبار أن
ملكيتها زالت عن أصحابها بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو بسبب
بيعهما للغير بحقوق ابتدائية قرر المشرع نسخها وإعادة ملكية الأراضي إلى
أصحابها ولا وجه للقول بأن الحالة الواردة في القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧٤ متصورة على أحكام المادة ٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩
المتعلقة بتوفيق أوضاع الأسرة لأن في ذلك إهدار للحالة العامة الواردة
بالمادتين السابعة والحادية والعشرين من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤
سالف الذكر إلى كافة أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان
المشرع قد أفسد للحالة إلى حكم التوفيق الواردة في المادة ٤ من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نصاً خاصاً فإن ذلك إنما كان بقصد تأكيد إجراء
التوفيق على أساس الحالة الفنية للأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ وفقاً لأي ليس يمكن تصويره في هذا الشأن

وتطبيقاً ما تقدم على الحالة المروضة ، ولما كانت المساحات المخرج
عنها قد تم بيعها من الحراسة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في
١٠/١/١٩٦٨ أي لاحقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وهي مبيعة وتاريخ
١١/١/١٩٧٢ رفعت للحراسة عن أموال وممتلكات الخاضع بموجب قرار
الدمى الاشتراكي رقم ١ لسنة ١٩٧٢ ، فإن هذه المساحات التي قضى
للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بنسخ عقود بيعها في حكم الملكية الطارئة في
مفهوم أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع الى اعتبار
المساحات المخرج منها في الحلة المعروضة في حكم الملكية الطارئة في مفهوم
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار فيه .

ملف ٥٦/١/١٠٠ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢) .

المبسطة :

بطلان العقد الذي بيعت به الأرض ، وصنوبر حكم نهائي بفسخه من
القضاء ، يجعل الأرض لا زالت على نعمة صاحبها البائع أصلاً . ومن ثم
تسقط الأرض في الملكية التي تضعها قوانين الإصلاح الزراعي موضع
الاعتبار .

ملخص القنوى :

ان الاحكام الجبنة لقوة الامر المقضى به وهي التي لا يقبل الطعن
فيها بالمعارضة او بالاستئناف تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق وتثبت
لها قوة تنفيذية بحسبان ان هذه الاحكام تصدر بعد تحقيق كمال لادعاءات
الخصوم وتشتمل على تأكيد نهائي للمركز القانوني محل الدعوى فتحسم
بها المنازعات وتنتهي عندها الخصومات . ومن ثم فان نسخ عقد بيع حكم
صادر من محكمة الاستئناف يجعل المساحة محل العقد بالكامل باقية على
ملك صاحبها ، وعلى ذلك فانه عند صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ونصه في المادة الاولى منه على عديم
جواز امتلاك أي فرد من الاراضي الزراعية لاكثر من مائتي فدان يكون
للحكومة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا المرسوم طبقا للمادة الثالثة منه
الاستيلاء على ما يجاوز حد التملك ، وبالتالي تعلق حق الدولة ممثلة في
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي فيما زاد على المائتي فدان محل العقد الذي
قضى بفسخه دون الاستمسك في هذا الصدد يسبق التصرف ثابت التاريخ
ازاء حكم الفسخ .

(ملف ٧٦/١/١٠٠ جلسة ١٩٩١/٦/٢١)

المجلس :

الملكية الطارئة - منوط تطبيقها - أن يؤول من الصل - أحكام القانون
ويغير طرق التعاقد الى الفرد أراضي زراعية تزيد بها ملكيته أو ملكية
أسرته على القدر الجائز تملكه وفقاً لأحكام القانون . التهمة التي لم تفرغ
في شكلها القانوني لا تخرج العكاز عن ملك صاحبه ، وعندئذ فعندما يدركه
القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ لا تسرى في شأنه أحكام الملكية الطارئة في حكم
القانون ٥ لسنة ١٩٦٩ .

القسوى :

وهذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن
المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩
المشار اليه بما نصت عليه من أنه إذا زادت بعد العمل بهذا القانون ملكية
الفرد على خمسين نادانا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق
كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، أو ملكية الأسرة على المائة فدان بسبب من
تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق .

ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف في القدر الزائد بتصرفات ثابتة
التاريخ خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة

ويكون لأفراد الأسرة أن يعيدوا توفيق أوضاعهم في نطاق ملكية المائة
فدان التي يجوز للأسرة تملكها أما ردت أحكام الملكية الطارئة التي
سبق النص عليها في قوانين الإصلاح الزراعي المحددة للملكية وابتقت على
مناط تطبيقها وهو أن تؤول بعد العمل بأحكام القانون ويغير طريق التعاقد
الى الفرد أراضي زراعية تزيد بها ملكيته أو ملكية أسرته على القدر الجائز
تملكه وفقاً لأحكام هذا القانون . وهذا الشرط لا يتوافر في الحالة المعروضة
بحسبان أن الأرض الزراعية التي احتفظ بها المرحوم طبقاً للقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والبالغ مساحتها مائة فدان لم تبرز

نمته بحال بالطلب الذي قدمه للتبرع بها للقوات المسلحة التي لم تشغل هذه الأرض نهائيا فبقيت على صحيح ملكه لعدم افراغ هذا التبرع في شكله الرسمي وفقا لما استلزمته المادة ٤٨٨ من القانون المدني التي تنص على انه « تكون الهبة بورقة رسمية ، والا وقعت باطلا » ومن ثم عنت هذه الهبة بما لا يمتد به او ينهض سبيل للتمويل عليه ، وظل الامر على هذا الحال حتى ادرك المرحوم قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فانطبقت احكامه على ما يجوز الاستيلاء عليه من هذه الارض الزراعية وما يترك له الاحتفاظ به بما لا يدع مجالا بعد ذلك لسريان احكام الملكية الطارئة على هذه الارض او اية مساحة منها اذ لم تؤل للخاضع او امرته بعد العمل باحكام القانون ٥٠ لسنة ٦٩ وانما كانت في صحيح ملكه عند تطبيق احكامه فيسرى بشأن القدر الجائز الاحتفاظ به آنئذ والقدر الذي يستولى عليه ما قرره نصيب القانون في هذا الشأن .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعتبار مساحة الضممين قدانا التي تجاوز حد احتفاظ المرحوم ملكية طارئة في حكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .
(فتوى ٧٧/١/٧ جلسة ١٠/٢٠/١٩٩١)

الفرع الثالث

الاعتداد بالتصرفات

المبدأ :

المادة الأولى من القانون ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ قضت بأنه استثناء من أحكام المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والمادة ٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦١ والمادة ٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتد بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام أى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به حتى توافر شرطين - الأول أن يكون المالك قد أثبت التصرف فى الإقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تنفيذاً لأحكام أى من هذه القوانين أو كان اعتصرف اليه قد أثبت فى الإقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طبقاً لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وأن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ - والثاني ألا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة الفنت - عدم سريان هذه القاعدة على قرارات اللجان القضائية التى أصبحت نهائية بالتصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وعلى قرارات هذه اللجان التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا (المادة ٢ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩) أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ قوامها الاعتداد فى تطبيق الأحكام تلك القوانين بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامها ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها متى توافرت

الشروط التي تضمنتها المادة الأولى سالفة البيان - ليس في أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ما يقتضى إصدار الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في هذه التصرفات أو المساس بها وقد حازت قوة الأمر المقضى أو يخول الخصوم إثارة النزاع ذاته عنها - قاعدة احترام قوة الأمر المقضى اسمى اعتبارات النظام العام - لا يجوز للخصوم إثارة النزاع ذاته أو العودة الى المناقشة في المسألة التي فصل بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - المادة ١٠١ من قانونها للحكم بأى دعوى قلبية يثار فيها هذا النزاع - يتعين الحكم عندئذ الإقبيل في المواد المخيخ والتجارية .

المحكمة :

ومن حيث « أن الطاعن ينمى على القرار المطعون فيه مخالفته لأحكام القانون لأن الاعتراض السابق رفضه من الياض للطاعن رقم ٤٩١ سنة ١٩٧٦ رفع في ظل قرانين سابقة وفي ظروف مائيرة للظروف التي رفع فيها الاعتراض رقم ٢٨٧ سنة ٧٩ المرفوع من الطاعن حيث أنه يصوب القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ وهو منطبق على المساحة موضوع النزاع يكسب الطاعن وضعا جديدا يجيز له أن يرفع اعتراضا جديدا يطلب فيه الاعتداد بالتصرف موضوع الاعتراض ذلك أن القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ جاء بوضع جديد مجيز للإفراج عن المساحات الزراعية التي لا تتجاوز خمسة أفدنة إذا كان الاعتراض قد رفع قبل ٢٩/١٢/٧٨ وهو الوضع للحصول في الاعتراض المائل فالمساحة موضوع الاعتراض أقل من خمسة أفدنة والاعتراض رقم ٢٨٧/٧٩ قدم قبل ٢٩/١٢/٧٩ مما يكون معه الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه لاستداله من القانون .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٧٠ والمعدلة القانون رقم ٥٠/١٩٧٩ نصت على أنه استثناء من أحكام المادة « ٣ » من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ بإصلاح الزراعي والمادة « ٣ » من القانون رقم ١٤٧ سنة ٦١ والمادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ٦٢ والمادة « ٢ » من

القانون رقم ٥٠ سنة ٦٩ يعتد بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام اى من هذه القوانين ولو لم تكن تأتية التاريخ قبل العمل به ومتى توافر الشرطيس؛
الآتين : أن يكون المالك قد ثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنفيذا لاحكام اى من هذه القوانين او كان التصرف اليه قد أثبتت الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ سنة ٦٣ وأن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى حتى ١٩٧٧/١٢/٣١

٢ - ألا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة أفنة .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ سنة ٧٩ على عدم سريان المادة السابقة على قرارات اللجان القضائية التى أصبحت نهائية بالتصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وعلى قرارات هذه اللجان التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه ليس فى احكام القانون رقم ١٥ سنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٧٩ بتقرير لبعض الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى وقوامها الاعتداد فى تطبيق احكام تلك القوانين بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامها ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به متى توافرت الشروط التى تضمنتها مادته الاولى سالفة البيان ما يقتضى اصدار الاحكام الصادرة من المحكمة الادلوية للعليا فى هذه التصرفات أو المساس بها فيها ولتقى حازت قوة الامر للمقضى أو مجبىز. للخصوم اثاره النزاع ذاته عنها بل أن نص للملعة للثانية من القانون صريح بما لا شبهة فى معناه على عدم سريان ضم المادة الاولى منه على قرارات اللجان القضائية التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ولا على احكام هذه المحكمة الصادرة فى هذه للتصرفات احتراضاً لما لها من قوة الامر المقضى التى تسمحو على اعتبارات النظام العام ذاته ومن ثم فانه لا يجوز للخصوم اثاره النزاع ذاته أو العودة الى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها الحكم بلهى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ويقعن

الحكم عندئذ بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها وهو ما تقضى به المادة ١٠١ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان قرار اللجنة القضائية فى الاعتراض رقم ٢٨٧ سنة ١٩٧٩ المرفوع من المطعون ضده والقاضى بعدم جواز نظره لسابقة الفصل فيه فى الاعتراض القضائى رقم ٤٩١ سنة ١٩٧١ الذى نصت فيه اللجنة القضائية بجلسة ١٩٧٢/٦/٢٩ قد بنى ذلك على ما تضمنه اسبابه فى أن المرحوم ٠٠٠٠٠٠ (البائع للمعتز فى الطعن رقم ٨٧ سنة ١٩٧٩ كان توزيع الاعتراض رقم ٤٩١ سنة ٧١ المشر الى ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طالبا الحكم بإلغائه بعقد البيع العرفى المؤرخ ٢٠/٥/١٩٨٧ الصادر منه الى عبد الحليم سليمان عبد الله (المطعون ضده) ومساحة المبيع فيه ١٠ ط ٦ ف بحوض الوسطانى/١٢ بالمقطعة رقم ١ بزماء شطورة مركز طهطا والغاء الاستيلاء الواقع عليها قبله طبقا لقانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ لكون ذلك التصرف ثابت بالجمعية الزراعية وواردا فى آخر ان فقضت اللجنة برفضه موضوعا لعدم الاطمئنان الى ثبوت تاريخ القدر المطلوب الاعتداد به وطعن فى هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا بالعلم رقم ١٣٥ سنة ١٩ فى عليا ٠ وقضت المحكمة بجلستها فى ١٩٧٨/٣/٧ بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعنين بدورية المصادر ضد القرار بالمصروفات واذ نصت المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ سنة ٦٨ على أن الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة وهو ما تضمنه أنه متى أصبح الحكم نهائيا وجاز قوة الامر المقضى يتمتع العودة الى مناقشة المسألة التى فصل فيها هذا النزاع ولو بدلالة قانونية او واقعية لم يسبق اثارها فى الدعوى الاولى او اثبتت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها وكان الاعتراض رقم ٤٩١ سنة ١٩٧١ قد رفع من البائع للمعتز فى الاعتراض الحالى والحكم الذى يصدر فى دعوى لا يكون حجة على الخصوم فيها فحسب وانما يكون حجة على الخلف الخاص كالمشتري للمقار موضع الاعتراض وعلى الخلف العام كالتوارث فعليه ذلك يكون القرار الصادر فى الاعتراض المذكور حجة على المشتري رافع الاعتراض الحالى

باعتباره خلفا خاصا للمعترض في الاعتراض الاول والذي اصبحت القرر الصادر به نهائيا برفض الطعن فيه رقم ٢٣٥ سنة ١٩ ق عليا موضوعا مما يكون الدفع بعدم نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه متفقا مع صحيح حكم القانون والثابت في الاوراق .

ومن حيث انه بناء على كل ما تقدم فان اللجنة القضائية المطعون فيه يكون قد اصاب الحق لما تضمنته اسبابه وهي كافية لحمل النتيجة التي انتهت اليها وهي صحيحة قانونا ويتوفر شروط قوة الامر المقضي لاتخاذ الخصوم اذ المطعون ضده يعتبر ممثلا في الاعتراض الاول في شخصي البائع له باعتباره انه وهو مشتر منه يعقد غير مسجل خلفا خاصا له فهو ليس الا دافعا للبائع وأن العقار باق على ملك هذا الاخير والحكم الذي يصدر ضد البائع يقيد حجة عليه ولحجية الموضوع والسبب في الاعتراضين اذ ان ما طلبه المطعون ضده في اعتراضه هو عين ما طلبه البائع له في الاعتراض الاول مما قضى لما تقدم برفضه وايدت المحكمة الادارية العليا هذا القضاء برفضها الطعن رقم ٢٣٥ سنة ١٩ ق بجلسته ١٩٧٨/٢/٨ بعدم ثبوت تاريخ العقد العرفي المؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٠ تبعا لما بينه اسباب حكمها من عدم الاعتداد بالشهادة الصادرة من مدير الزراعة سوهاج المنيلة بعبارة توقيع المشرف الزراعي ببيان حيازة عبدالعليم عبدالله (المشتري) عن عام ١٩٦٨/١٩٦٩ للمساحة المشتراة من احمد حسن يوسف لخلوها من اى بيان يتعلق بها العقد الامر الذي يؤدي الى عدم الاعتداد بها واخلو الاوراق من دليل آخر لاثبات تاريخه ، فيكون قرار اللجنة القضائية برفض قد صادف حكم .

(طعن ٢٩١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي - بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - لا يجوز لأي فرد أن يمتلك بمقتضاءه - الأراضي الزراعية أكثر من مائة فدان - للاعتداد بحقوق البيع الابتدائي التي يترتب عليه خروج الأرض المبيعة من الخاضع إلى الغير من الاستيلاء أن يكون هذا العقد ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/٧/٢٥ - إذا انقضى التملك الذي يفيد ثبوت تاريخ التصرف العرفي سنة الاعتراض على الاستيلاء قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فلا يعتبر به .

المحكمة :

« ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي والذي بدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ نشره في العدد ١٦٦ من الجريدة الرسمية يتبين أن المادة الأولى منه تنص على أن « يستبدل نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي : -

« لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مسائة فدان - ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضي البور والأراضي الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية وترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله » ونصت المادة (٢) على أن إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه قانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف في القدر الزائد ومن ثم تملكه إلى صفاء الزراع بالشروط المبينة .. الخ

كما تنص المادة ٣ من القانون المذكور على أن « تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذى يستيقه المالك طبقا للمساواة السابقة » .

ومع مراعاة أحكام المائتين السابقتين لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك مالم تكن ثابتة التاريخ قبل للعمل به » .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الثابت من الاوراق ومن الوقائع سائلة البيان أن اطيان الفزاع مستولى عليها لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه وأن هذه الاطيان وأن سندات المطعون ضده فى اعتراضه الصادر فيه القرار محل هذا الطعن هو تصرف فيها الخاضع الى المطعون ضده بموجب عقد بيع ابتدأنى مؤرخ ١٩٥٧/٥/١٥ فانه من ثم يتعين للاعتداد بالعقد المذكور فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ان يكون ثابت التاريخ قبل ١٩٦١/٧/٢٥ تاريخ العمل بالقانون المذكور . سواء ان كانت ارض زراعية أو بور أو صحراوية ولا يجديه ما يقول من وضع يده عليها بفرض صحة أقوال الشهود . إذ لم يكتمل مدة التقادم المكسبة للملكية حتى تاريخ العمل بالقانون .

ومن حيث أن اوراق الطعن قد خلت من دليل يفيد ثبوت تاريخ التصرف العرفى سند الاعتراض قبل تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يعتد بالعقد موضوع الفزاع ويكون الاستيلاء على ارض الاعتراض متفقا مع القانون إذ أنهما تعتبر باقية على ملك موسى أحمد وإلى الخاضع لهذا القانون . وتزيد عن القدر الجائز تملكه طبقا للمادة الاولى الامر الذى يتعين معه القضاء برفض اعتراض المطعون ضده » .

(طعن ٢٤٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)

قاعدة رقم (١٩)

المبسة :

المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ يتعين بداءة ان يكون هناك تصرف صابر من احد الملاك الخاضعين لاي من قوانين الاصلاح الزراعي ارقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الى احد الافراد - يلزم للاعتداد بهذا التصرف ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون الذي خضع له الملك قواعد شرطين ٠٠ اولهما ان يكون المالك قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تنفيذاً لاي من هذه القوانين الاربعة او ان يكون التصرف اليه قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي طبقاً لحكم المادة ٨ من القانون ١٥ لسنة ١٩٩٣ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها او ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة امام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي حتى ١٩٧٧/١٢/٢١ وثانيهما ألا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على خمسة الفنتة - المادة الثانية من القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - احكام المادة الاولى منه لا يسرى على قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي التي اصبحت نهائية لعدم الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا علم احكام هذه المحكمة الصادرة في هذه التصرفات ٠

المشرع عند اصداره القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ لم يحدد مدة يتعين على المستفيدين به مراعاتها عند المطالبة بتطبيق احكامه عليهم ٠

المحكمة :

ومن حيث ان الاستناد من نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ السالف الإشارة إليها انه يتعين بداءة ان يكون هناك تصرف.

صادر من أحد الملاك الخاضعين لاي من قوانين الاصلاح الزراعى ارقام ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الى أحد الافراد ، وأنه يلزم للاعتداد بهذا التصرف ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون الذى خضع له المالك توافر شرطين : اولهما ان يكون المالك قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنفيذاً لاحكام اى من هذه القوانين الاربعة أو ان يكون المنصرف اليه قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم فيه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها أو ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

وثانيهما الا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على خمسة أفدنة . كما يستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المذكور ان احكام المادة الاولى منه لا تسرى على قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى التى أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ولا على احكام هذه المحكمة الصادرة فى هذه التصرفات .

ومن حيث انه ينطبق ما تقدم على وثائق الطعن المائل تبين أن التصرف محل المنازعة ينطبق عليه حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ذلك انه وان كان العقد الذى تم بموجبه التصرف بين الخاضع والطعون ضده هو عقد عرقى محدد فى ٢٩/١/١٩٦١ وغير ثابت التاريخ الا فى ٣/١/١٩٦٢ بالطلب رقم ٢٠ المقدم الى مأمورية الشهر العقارى بطوخ وهو تاريخ لاحق ليوم ٢٣/١٢/١٩٦١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاضع له المالك الا ان الثابت من الاوراق ان التصرف قد وقعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى قبل ٣١/١٢/١٩٧٧ وهو الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ هذا فضلاً عن ان مساحة الارض موضوع التصرف تبلغ عشرين قيراطاً فقط أى تزيد على خمسة أفدنة . ولا وجه لما تسيره الطاعن استناداً الى نص المادة

للنهائية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ السالف الإشارة اليها ذلك أن المشرع قد نص صراحة في تلك المادة على عدم سريان حكم المادة الأولى من ذلك القانون بالنسبة لنوع معين من القرارات ألا وهي القرارات الصادرة من اللجان القضائية - للاصلاح الزراعي والتي أصبحت نهائية بعدم الطعن فيها دون غيرها من القرارات والثابت من الأوراق في الطعن المائل كما سلف ضده أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي لم يصدر بشأنه ثمة قرار البيان أن الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي سبق وإقامه المطعون من تلك اللجان ذلك أنه قد توقف التطرف به بجلصة ١٥/١٠/١٩٦٦ نظرا لإيقاف العمل باللجان القضائية آنذاك وبناء عليه تمت إحالته الى اللجان الفنية للتصرفات وهي لجان داخلية بالهيئة العامة للاصلاح الزراعي لم يتم انشاؤها بقانون على غرار اللجان القضائية ، ويعرض الموضوع على اللجنة الأولى من تلك اللجان الفنية أصدرت قرارها بجلصة ٢٤/٤/١٩٦٧ برفض الاعتراض تأسيسا على عدم ثبوت تاريخ التصرف قبل ٢٣/١٢/١٩٦٦ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وفضلا عما تقدم فإن المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ عندما قضت بعدم سريان حكم المادة الأولى من القانون المذكور على الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا بشأن تصرفات الملك الخاضعين لأحكام قوانين الاصلاح الزراعي فإن المشرع قصد بذلك فداحة تلك الأحكام المنتهية للنزاع والممانعة من اعادة طرحه على المحكمة الإدارية العليا احتراماً لمبدأ حجية الأحكام وعدم زعزعة المركز القانونية الناشئة عنها ، والثابت من الأوراق في الطعن المائل أن المطعون ضده سبق أن أقام الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق أمام المحكمة الإدارية العليا في القرار الصادر من اللجنة الفنية للتصرفات في الاعتراض رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ انسالف الإشارة اليه ونظرا لأنه قد تبين للمحكمة أن محل الطعن أمامها ليس قرارا صادرا من اللجان القضائية للاصلاح الزراعي وإنما هو مجرد قرار صادر من اللجنة الفنية للتصرفات التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي لذلك فقد قضت المحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ٣٠/٦/١٩٨٦ بعدم قبول الطعن لرفعه قبل الأوان ومن البديهي أن هذا الحكم لا يعد منهيًا لموضوع النزاع .

ومن حيث انه بالنسبة لما يثيره الطاعن أخيراً من أن الاعتراض رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ محل الطعن المائل قد رفع أمام اللجان القضائية بعد المواعيد القانونية المقررة فإن هذا القول مردود بأن المشرع عند إصداره للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ لم يحدد ثمة مدة يقعين على المستقيمين به مراعاتها عند المطالبة بتطبيق أحكامه عليهم ، هذا علاوة على أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن المنازعة بين المظنون ضده والهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم تنقطع منذ سنة ١٩٦٤ وحتى الآن ذلك أنه أقيم الاعتراض الأول رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٦٤ أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ثم الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق أمام المحكمة الإدارية العليا ثم الدعوى رقم ٥ لسنة ٨ ق أمام المحكمة الدستورية العليا أثناء نظر المحكمة الإدارية العليا للطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ١٨ ق سالف الذكر وأخيراً وبمناسبة صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ فقد تقسم المظنون ضده بالعديد من الطلبات الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للاعتدك بالتصرف ولما لم يجد منها ثمة استجابة لطلبه أقيم الاعتراض الثاني رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ محل الطعن المائل .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم جميعه فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على نحو مطابق للقانون حصيناً من الألفاء ويكون الطعن عليه بالتالي على غير أساس من الواقع أو القانون جديراً بالرفض .
(طعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٢٢ ق ع بجلصة ١٩٩٠/١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

ثبوت تاريخ العقد قبل تاريخ العمل بالقانون المستولى على الأرض طبقاً له ليس هو الطريق الوحيد لخروج الأرض من نطاق الاستيلاء لسدي المالك الخاضع للقانون - تخرج الأرض أيضاً من نطاق الاستيلاء إذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقلت من ثمة المالك الخاضع للقانون الى ثمة غيره قبل العمل بالقانون وذلك بأي طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التنازل المكتسب .

المبدأ :

في ظل نصوص قوانين الإصلاح الزراعي - عقد البيع العرفي الثابت التاريخ يعتد به في ثبوت الملكية للمشتري وإن كان نقل الملكية يراضى إلى حين التسجيل - إلا أن ذلك لا يخرج عقد البيع عن كونه عقد ارضائياً يوجب آثاره بمجرد اتفاق المتعاقدان - بما في ذلك التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري خاصة - قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بحكم تصديق الملكية يسرى على ما يملكه الشخص بغير مسجلة أو بغير عرقية أو بوضع اليد - وذلك بكون اشتراط أن يكون سند الملكية مسجلاً .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن باقى أوجه الطعن فإن الثابت أن اللجنة القضائية لم تنفيذ قرارها المطعون فيه على أساس عقد القسمة المؤرخ ١٩٦١/١١/٥ المقدم من المعارض باعتباره لاحقاً في تاريخه على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المطبق في الاستيلاء وبالتالي لا يقيّد به في تطبيق أحكام هذا القانون ولا يصلح بذاته سنداً لالغاء الاستيلاء وعلى الأرض محل الطعن - إلا أن ثبوت تاريخ العقد قبل تاريخ العمل بالقانون المستولى على الأرض طبقاً له ليس هو الطريق الوحيد لخروج الأرض من نطاق الاستيلاء لدى المالك الخاضع للقانون إذ تخرج الأرض أيضاً من نطاق الاستيلاء إذا ما ثبت أن ملكيتها قد انتقلت من ذمة المالك الخاضع للقانون إلى ذمة غيره قبل العمل بالقانون وذلك بأي طريق من طرق اكتساب الملكية ومنها التقادم المكتسب كما هو الحال في واقعة النزاع إذ يملك مورث المطعون ضدهم الأرض موضوع النزاع بحيازته لها حيازة قانونية مقفورة شروطها القانونية منذ أن آلت إليه بالميراث عن والده المتوفى سنة ١٩٤٠ ومضى أكثر من خمسة عشر سنة على بدء الحيازة في سنة ١٩٤٠ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ حسبما ثبت من تقرير الخبير المنتخب والذي أجهت به اللجنة القضائية من أن الأرض المستولى عليها - محل الطعن - لم يمتثل في أي وقت من الأوقات في ذمة المستولى قبله أنور محمود على صالح الخاضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وإن المعارض هو المالك

لاطيان الاعتراض بالميراث الشرعى عن والده وأنه الحائز لها منذ وفاته سنة ١٩٤٠ حتى الآن حيازة توافرت لها كافة الشروط القانونية للملكة لمدة تزيد على عشرين سنة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٩ وبذلك يكون قرار اللجنة القضائية الصادرة فى الاعتراض رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٨ بالغاء الاستيلاء على الاطيان محل الطعن قد استند الى اصول ثبتت فى الاوراق وأسس قانونية سليمة .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٥ ق بجله ٢١/٤/١٩٩٢)

نفس المعنى (طعن رقم ٤٠١٧ لسنة ٣٣ ق - جلته ٨/١/١٩٩١)
قاعدة رقم (٢٢)

المبسطة :

المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير الاحكام الخاصة بتصرفات الملك الخاصين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - التصرفات الصادرة من الخاصين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة - ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يعقد بها حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه القوانين اذا توافر فى شاتها شرطان : - (١) اما ان يكون التصرف قد اثبت فى الاقرار الذى تقدم به الخاص الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى او اقرار المتصرف اليه حسب الاحوال او ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه مظالمة امام احدى اللجان القضائية للاصلاح الزراعى .

(٢) ألا تزيد مساحة كل تصرف على خمسة الفهنة .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى ظل نصوص قوانين الاصلاح الزراعى على أن عقد البيع العرفى الثابت التاريخ يفتد به فى ثبوت الملكية للمشتري وان كان نقل الملكية يترافى الى حين التسجيل ولكن ذلك لا يخرج عقد البيع عن كونه عقدا رضائيا يرتب اثاره بمجرد اتفاق المتماثلين بما فى ذلك التزام البائع بنقل الملكية الى المشتري خاصة وأن قانون الاصلاح الزراعى فيما يتعلق بحكم تحديد الملكية يصر على ما يملكه الشخص يعقود مسجلة أو يعقود عرفية أو يوضع اليد دون اشتراط أن يكون سند الملكية مسجلا وهذا الحكم مستفاد من صريح نص القانون

ولا تمتع التفضيلية ويبرره أن جانباً كبيراً من الملكيات الزراعية يفتقر إلى
سجلات مسجلة واشتراط التسجيل يترتب عليه أغلات معظم الملكيات الزراعية
من خضوعها لحكم تحديد الملكية وقد اتبع المشرع نفس الحسك بالنسبة
للتصرفات الصادرة من الملاك الخاضعة لأحكام القانون إذ قضى الاعتقاد
بهذه التصرفات العرفية دون اشتراط تسجيلها متى كان لها تاريخ ثابت
على تاريخ العمل بالقانون .

وتأسيساً على ذلك فإنه يجب بحث المستندات المقدمة من الطاعنة
للتأكد من حدوث تصرف في المساحة محل النزاع لها من السيدتين فاطمة
ومشيرة البارودي قبل وفاتهما من عدمه حتى ولم يتم تسجيل التصرف طبقاً
لقانون الشهر العقاري وذلك في ظل قضاء هذه المحكمة المستند من نصوص
قوانين الإصلاح الزراعي .

ومن حيث أن الطاعنة قدمت عقداً ابتدائياً مؤرخ في ١٩٧٦/٤/٤
لشترى مساحة مقدارها ١٥ فدان بحوض الطنبولى من السيدتين فاطمة
ومشيرة كريمى المرحوم محمود سامى البارودي وذلك من المساحة احتفاظها
طبقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وهذا العقد ثابت التاريخ إذ قدم للشهر
العقارى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى السنبلاوين والتوكيل الخاص
الصاكر من البانعتين للسيد محمد كمال عبدالفتاح بالنسبة للمساحة المذكورة
المباعة للسيدة تهاى عباس الاترى والذى أعطى للتوكيل حق التوقيع على
عقد البيع النهائي وهذا التوكيل مصدق عليه بموجب محضر التصديق
رقم ٧١٢٠ لسنة ١٩٧٦ مكتب توثيق الجيزة هذا فضلاً أن الطاعنة وأضعة
يدها هذه المساحة من تاريخ الشراء وباشرت عليها كافة حقوقها باعتبارها
ملاكة وأنها قامت بتأجيرها للمستأجرين وحررت عنها عقود إيجار ثابتة
التاريخ ومسجلة بالجمعية الزراعية المختصة .

ومن حيث أن الخبير المتدرب من قبل اللجنة القضائية قد قدم تقريراً
بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ انتهى فيه إلى أن المرحومتين فاطمة ومشيرة محمود
سامى البارودي هما المالكتان للأرض محل الاعتراض حال حياتهما بموجب
حجتي وقف رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٥٢، ٤٩ لسنة ١٩٥١ محكمة الجيزة الشرعية

ولا خلاف على ذلك وثابت بملف المذكورتين انهما تصرفتا بالبيع في أرض الاعتراض الى تهاى عباس الاتريى المعترضة وقد ثبت مضمون هذا التصرف العرفى فى أوراق رسمية منها للتوكييل الرسمى رقم ٧١٢ فى ١٠/٤/١٩٧٦ والطلب رقم ٨٥٣ فى ١٦/٥/١٩٧٦ والطلب رقم ١٠٠٧ فى ٦/٤/١٩٧٦ كما أن البائعتين احتفظن بمساحة أرض الاعتراض ضمن ملكيتهما الخاصة وذلك كما هو ثابت فى الاقرار المقدم منهن للمهيئة العامة للاصلاح الزراعى ولم يستقل الاصلاح الزراعى على أى مساحة من أرض الاعتراض قبل أى من البائعتين . كما أثبت الخبير كذلك ان مشيرة البارودى توفيت بتاريخ ١٩٧٦/٧/٤ وان فاطمة البارودى توفيت بتاريخ ٢٥/١٢/٧٧ الامر الذى لم يمكن المعترضة من اتمام اجراءات التسجيل. ونقل ملكية أرض النزاع اليها وانه ثابت من المعاينة على الطبيعة ان المعترضة تضع يدها على أرض النزاع خلفا للبائعتين وضع يدها دامن ومستمر وذلك بقيامها بتأجير أرض النزاع بعقود مسجلة بالجمعية الزراعية لناحية قروقرة بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٧ .

وفى ضوء ما تقدم فان المساحة محل النزاع لا تنتقل بالارث للخاضعة محمود يوسف محمد أشرف البارودى بوفاة كل من السيدتين مشيرة وفاطمة البارودى لخروجهما عن ملكيتهما بالبيع للطاعنة بتاريخ ٤/٤/١٩٧٦ فى ضوء قوانين الاصلاح الزراعى وبالقائى لا تعتبر ملكية طارئة بالنسبة للخاضعة المذكور ولا ينطبق عليه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بالنسبة لهذه المساحة ويتمين استبعادها مما استولى عليه الاصلاح الزراعى قبله .

(طعن ١٤٩١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير الاحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى معسلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ - التصرفات الصادرة من الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة - ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يعتد بها حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه القوانين اذ اوافق فى شأنها

شريطة : - (١) اما أن يكون التصرف قد ثبت في الاقرار الذي تقدم به
الخاص الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي او اقرار المتصرف اليه حسب
الاحوال او أن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة امام احدى اللجان
القضائية للإصلاح الزراعي .

(٢) ألا تزيد مساحة كل تصرف على خمسة الفنتة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير
الاحكام الخاصة بتصرفات الملك الخاصين لاحكام قوانين الإصلاح الزراعي
معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه :

استثناء من احكام المادة (١٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والمادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
في شأن تعديل بعض احكام قانون الإصلاح الزراعي والمادة (٢) من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في
حكمها والمادة ٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يمتنع حد أقصى الملكية
الاسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها يعتد بتصرفات الملاك
الخاصين لاحكام أي من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة القاريخ قبل العمل
به متى توافر الشرطان الاتيان :

١ - أن يكون المالك قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي تنفيذاً لاحكام أي من هذه القوانين أو كان المتصرف
اليه قد اثبت التصرف في الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي طبقاً لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المبني
اليه ، أو يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية
للإصلاح الزراعي حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

٢ - ألا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة
الفنتة .» ويعتضى هذا النص أن التصرفات الصادرة من الخاصين لاحكام
قوانين الإصلاح الزراعي المتعاقبة ومنها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢

المطبق على عين النزاع يعتد بها. حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل
المعل بهذه القوانين اذا توافر في شأنها شرطان هما : -

أما أن يكون التصرف قد أثبت في الاقرار الذي تقدم به الخاضع
الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي أو اقرار المتصرف اليه حسب الاحوال
أي طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه
أو أن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام إحدى اللجان القضائية
للاصلاح الزراعي ، أما الشرط الثاني فهو ألا تزيد مساحة كل تصرف على
خمس الفدنة .

ومن حيث أنه بأعمال هذه الاحكام على واقعة النزاع على نصو
ما أثبتته الخبير في تقريره المقدم في الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ أن
الحاضر عن الاصلاح الزراعي اقر امامه أن والد المعارض (الطاعن) قدم
اقراراً عملاً لحكم المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ اقر فيه
أنه قام بشراء مساحة ٨ قيراطاً من المستولى قبلهما قبل العمل بالقانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وأن هذا الاقرار موجود بإدارة الاستيلاء بالهيئة
العامة للاصلاح الزراعي حسبما هو ثابت من كتاب ادارة الاستيلاء
رقم ١١٩٩١ المؤرخ ١٩٦٤/٩/٧ والذي اطلع عليه الخبير وأشر عليه
بالمنظر وأعادته الى مقبمه . هذا فضلاً عن أن الثابت من ملف اللجنة
القضائية التي أودعته الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ضمن أوراق هذا
الطعن أن مورث المعارض عبدالرحيم يوسف ربه أقام الاعتراض رقم ١٥٥٢
لسنة ١٩٦٤ أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي بشأن الاعتداد بمساحة
٨ قيراطاً مشاعاً في ٨١ ط ، ١٣ ف كلفة بناحية برشوم الكبرى مركز
طوخ محافظة القليوبية اشتراها المعارض بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ
١٩٦١/١/٢٩ من نيقولا بنى بابانديليس اليوناني الجنسية ، وقد فصل في
هذا الاعتراض بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤ من قبل اللجنة الفنية للمتصرفات
(اللجنة الاولى) وتقرر رفض الاعتداد بهذا التصرف وأبولة المساحة
محل العقد الى الدولة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وقد
طعن على هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٦
لسنة ١٩ ق -

.. وجمعية ١٩٧٤/٥/٧ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة بحكم القانون لوفاء الطاعن ، وأيا كان ما انتهى اليه قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فإنه يصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٧٩ الذي أوجب الاعتداد بتصريفات الملاك الخاضعين لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي المتعاقبة حتى ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها متى توافر الشرطان آنفي للذكر ، وقد تبين مما تقدم توافر الشرط الاول الذي جاءت به المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه بالنسبة الى مساحة ٨ قرايط وهذه المساحة باعتبارها اقل من خمسة الفدنة تعنى توافر الشرط الثاني الذي اشترطه القانون ، ومن ثم فإنه يتعين الاعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع نقولا بنى يوانديس عن مساحة ٨ قرايط المهيئة الحدود والمعامل بصحيفة الاعتراض رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٤ وعدم الاعتداد بما يجاوز هذه المساحة لعدم توافر الشرطين المشار اليهما ، ولعدم تحقق شروط كسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بالنسبة اليها اذ ليس في الاوراق أو غيرها ما يقطع بتحديد بداية جازمة لوضع اليد ، واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فيما يتعلق بالمساحة الواردة بالعدد المشار اليه فإنه يكون قد جانب الصواب خليقا بالانقضاء .

ملحوظة : في نفس المعنى

(طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧)

نفس المعنى (طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١١)

(طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢)

الفصل الثالث
المقصود بالأراضي الزراعية
الحالات التي لا تعتبر فيها الأراضي أرضاً زراعية

(التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٥٣ مودلاً بالقرار ١ لسنة ١٩٦٣)
- الحالات التي عدتها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لأراضي البناء
ليست على سبيل الحصر .

قائمة رقم (٧٣)

المبدأ :

المادة (٧) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد القبي
ملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في الأرض الخاضعة
للاستيلاء طبقاً لأحكام هذا القانون المشار إليه هي الأراضي الزراعية
وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية - يخرج عن مجال
الاستيلاء الأراضي المعدة للبناء عليها - المادة (٩) من القانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - يعطى هذا تقدير التعويض المستحق من الأرض
المستولى عليها بقية الضريبة الزراعية المربوطة على الأرض المستولى
عليها - ربط ضريبة الإطيان على الأرض موضوع الاستيلاء علامة على كونها
أرضاً زراعية - القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو أرجح بالنسبة للمسائل
التي لم يرد لها أحكام تفصيلية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولقد اكدت
هذا الاتجاه المادة (١٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه - لم يرفع
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ تعريفاً لما يعتبر أرضاً زراعية خاضعة
للاستيلاء - يرجع في هذا الشأن الى أحكام القرار التفسيري رقم (١)
لسنة ١٦٣ الصادر بتفسير أحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ المشار إليه القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٣ الصالات التي
عدتها لأراضي البناء لا تجمع هذه الحالات جميعها - وهذا التفسير
يمجد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال - من الصعب وصف

معيار جامع مانع لأراضي البناء - يتعين بحث كل حالة على حدة وفقا
للظروف والملازمات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي
المشار إليه .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يستند في أسبابه إلى أن القرار المطعون
فيه قد جاء مخالفا للقانون ذلك أن التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .
لا ينطبق على أرض النزاع كما أن الثابت من تقرير الخبير أن أرض
الاعتراض من الأراضي الزراعية المروطة بضريبة الاطيان الزراعية حتى
الآن ، وخلص التقرير إلى طلب الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الاستيلاء على أرض الاعتراض قد تم بالتطبيق لأحكام
القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والغرد
في الأراضي الزراعية وما في حكمها والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٩/٧/٢٣
وقد نص هذا القانون في المادة (١) منه على أنه (لا يجوز لأي فرد أن
يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية
أكثر من خمسين فدانا . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك
الأراضي جملة تملكه الاسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة .

ومفاد ذلك أن الأرض الخاضعة للاستيلاء طبقا لأحكام هذا القانون
هي الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية ،
ومن ثم يخرج عن مجال الاستيلاء الأراضي المصدرة للبناء عليها ، وقد
نصت المادة ٩ من هذا القانون على أن (يكون) لمن تستولي الحكومة على
أرضه وفقا لأحكام هذا القانون - الحق في تعويض نقدي يعادل : سبعين
مثل الضريبة العقارية الأصلية المروطة بها الأرض في تاريخ الاستيلاء
الاعتباري عليها مضافا إليه قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة
والأشجار الكائنة بها مقرررة كلها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ . المشار إليه ويبين من هذا النص أن المشرع عند تدميده
لعناصر تقرير التعويض المستحق عن الأرض المستولى عليها قد اعتد بقيمة
وفئة الضريبة الزراعية المروطة على الأرض المستولى عليها ، بمعنى أنه
قد اعتبر ربط ضريبة الاطيان على الأرض موضوع الاستيلاء .

كونها أرضاً زراعية ، وقد أحال المشرع في شأن تفسير قيمة المنشآت والآلات والأشجار الى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، بما يفهم منه أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ هو المرجع بالنسبة للمسائل التي لم يرد لها أحكام تفصيلية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . ولقد تأكد هذا الاتجاه بما نصت عليه المادة (١٤) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . من أنه (تسمى في شأن الأراضي الخاضعة لأحكام القانون فيما لم يرد بشأنه نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ٠٠ المشار اليه والقوانين المعدلة له وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . المشار اليه لم يضح تعريفاً لما يعتبر أرضاً زراعية خاضعة للاستيلاء ، ومن ثم فإنه يرجع في ذلك الى أحكام القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ . الصادر بتفسير الأحكام قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . المشار اليه .

ومن حيث أن القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٢ . ينص في المادة ٣ منه على أن (لا يعتبر أرضاً زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي) .

(١) الأراضي الداخلة في كروم البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي .

(٢) الأراضي الداخلة في كروم البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر - ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بشرط مراعاة الآتي : (أ) أن تكون هذه الأرض عبارة عن قطعة أرض جرت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للمتحكير لإقامة مبان عليها . (ب) أن تكون هذه التجرئة قد تمت بوجه رسمي أي ثابت بالتاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي . (ج) أن تكون إحدى القطع الداخلية في تلك التجرئة

واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ، ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الأقصى المأثور تملكه قانونا .

(٢) أراضي البناء في القرى والبلد التي لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٤٠ . بتقسيم الاراضي المصدرة للبناء وذلك اذا كان مقامها عليها بناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها ، او اذا كانت ارضا فضاء تابعة لبناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها تجعلها مرفقا وملحقا بها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الصالات التي عدتها هذا التفسير التشريعي لأراضي البناء لا تجمع هذه الحالات جميعها ، كما ان هذا التعداد لم يرد على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال وأنه من الصغرى وضع معيار جامع مانع لأراضي البناء وانما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملازمات المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي المشار اليه .

ومن حيث انه ثابت من تقرير الخبير ان الاطيان موضوع الاعتراض

٦

مسطحها (— ٥ سهم) (٤ قيراط) (٨ فدان) بالمشاع في مسطح (١٧ سهم)

٧

(٥ قيراط) (٨ فدان) عبارة عن كامل مسطح القطعة رقم ٩٦ المشيئة أصلا من القطعة رقم (٨٢) أصلية التي تمت تجزئتها في عام ١٩٥٩ .
لانشاء مبانى محطة بوليس النجدة بسوهاج وأنه رغم استقلال هذه الاطيان وما تشيع فيه من اطيان بالزراعة الا ان مسطح (١٧ سهم) (٥ قيراط) (٨ فدان) التي تشيع فيه اطيان هذا الاعتراض يعتبر من أراضي البناء المجاورة بالمجانى من جميع الجهات .

ومن حيث ان ما جاء بتقرير الخبير المشار اليه على ضوء المعاينة المشار اليها في القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . لا يؤدي الى اعتبار اطيان الاعتراض وما تشيع فيه من القطعة الكلية رقم ٩٦ بخوض الشئ من مزيد بناحية القفار مركز سوهاج — لا يؤدي ذلك الى اعتبارها من أراضي البقعة لان التجزئة التي تمت في سنة ١٩٥٩ . هي عبارة عن فسرد

وتجنب لقطعتي أرض زراعتين لهداهما مساحتها (٢٣ سهم) (٥ قيراط) (٣ فدان) نزع ملكيتها لأقامة محطة بوليس النجدة بسوهاج عليها ، وأخذت رقم ٩٤ وأن القطعة الثانية الداخل بها أرض الاعتراض تأخذ رقم ٩٦ ومساحتها (١٧ سهم) (٥ قيراط) (٨ فدان) وهذا المسطح لا يمكن معه القول بأن ثمة تجزئة قد تمت للقطعة الأصلية رقم ٨٢ بقصد إقامة مبان على قطع التقسيم فالمساحة من الكبز والضخامة بحيث لا يستقيم عقلا وقانونا القول بأنها تجزئة تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . أو أن قطعتي التقسيم المشار اليه تصلح لأقامة مبان عليها بهذه المسطحات الضخمة ومما يؤكد انتفاء وصف أراضي البناء عن هذه المساحة أن أرض الاعتراض وكذلك باقى القطعة الكلية رقم ٩٦ بعوض الشيخ مزيد مؤجرة من الإصلاح الزراعى وتستغل جميعها فى الزراعة وتخضع قانونا لضريبة الاطيان وأنه لم يحدث أية تقسيمات بهذه القطعة منذ سنة ١٩٥٩ . حتى صدور القانون المطبق فى الاستيلاء رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وحتى تاريخ اعداد تقرير الخبير ، وأن المباني الداخلة فى الكتلة السكنية ليندر سوهاج غير ملاصقة لأرض الاعتراض ، بل أن اقرب كتلة سكنية الى هذه الأرض وهى مساكن نجع الشيخ مزيد ، ومساكن نجع بياب كلها تبعد عن أرض النزاع بمسافة لا تقل عن مائة متر ، كذلك فإن الخسوارع التى تطل عليها أرض النزاع هى عبارة عن امتدادات غير معتمدة لبعض شوارع المدينة ولم يقم الدليل على أن هذه الامتدادات قد اعتمدت أو ادخلت التنظيم قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . ومن ثم فأن طبيعة أرض النزاع وموقعها وأوجه استقلالها كل ذلك يؤكد أنها أرض زراعية خاضعة للاستيلاء فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ومن ثم فان ما انتهى اليه القرار المطعون فيه برفع الاستيلاء عن أرض الاعتراض يعتبر قد جاء على خلاف صحيح حكم القانون خليفاً بالألغاء ، ويتمين القضاء بصحة الاستيلاء على أرض النزاع طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . ويرفض الاعتراض المقام من المطعون ضده برقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

(طعن ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الحالات التي عندها التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣ لأراضي البناء لم ترد على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال - لا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء - يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملابسات المحيطة بها مع الاعتماد بروح التفسير التشريعي المشار إليه - إذا كانت الأرض داخلة في الكردون ومحاطة بالمساكن وواقعة على شوارع رئيسية فإنها تعد من أرض البناء حتى ولم ينطبق عليها التفسير التشريعي رقم (١) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الحالات التي عندها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ لأراضي البناء لا يمكن القول بأنها تجمع كل الحالات التي يطلق عليها تعريف « أراضي البناء » إذ أن الحالات المذكورة لم ترد في التفسير على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال ولا يمكن وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء وإنما يجب بحث كل حالة على حدة وفقاً للظروف والملابسات المحيطة بها مع الاعتماد بروح التفسير التشريعي المشار إليه .

فإذا كان هذا التفسير التشريعي تطبق أحكامه على الأرض موضوع النزاع فهي أرض قضاء . أما إذا لم تطبق أحكامه على الأرض ، فيتعين بحث الظروف والملابسات المحيطة بها . أما إذا كان قد أقيم على الأرض بناء بالفعل قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، ففي هذه الحالة تكون أرض بناء غير مشكوك في أمرها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر أيضاً على أنه إذا كانت الأرض داخلة في الكردون ومحاطة بالمساكن وواقعة على شوارع رئيسية . فإنها تعد من أراضي البناء حتى ولو لم ينطبق عليها التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن قطعتي الأرض رقمي ١٣٧ و ١٣٩ محل المنازعة داخلة في كريدون مدينة المنيا ودخلت تحتها السكنية ومحاطة بالمساكن وتقع على أهم شوارع مدينة المنيا وهو شارع الحرية ، ومقام بها مبانى قديمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فإنها تعد أرض بناء وليست من الأراضى الزراعية التى تخضع لاحكام القانون المذكور ، وبالتالي لا يجوز الاستيلاء عليها استنادا الى احكامه . وإذا ذهب قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى المطعون فيه الى غير ذلك فإنه يكون قد جانب الصواب ، جديرا بالإلغاء ، ويكون الاستيلاء الذى تم على الأرض محل النزاع لا سند له من القانون والواقع ، متعيينا الحكم برفضه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن من خسر دعواه يلزم بمصروفاتها اعمالا باحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٧٩٦ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٩١/٢/٢٥)

القاعدة رقم (٢٥)

المبسطة :

التفسير التشريعى رقم (١) لسنة ١٩٦٣ يقضى بأنه - لا تعتبر ارضاً زراعية فى تطبيق احكام المادة الاولى من قانون الإصلاح الزراعى اراضى البناء فى القرى والبلد التى لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المهددة للبناء - ذلك اذا كان مقاماً عليها بناء غير تابع لأرض زراعية او لازم لخدمتها او اذا كانت أرض قضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية او لازماً لخدمتها تبعية تجعله مرفقاً له وملحقاً به - السكن هدف مقصود لذاته ولا يمكن أن يكون هدف تبعي أو لازماً لهدف آخر .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق النزاع وتقريرى الخبير المودعين بملف الاعتراض أن الأرض البالغ مساحتها ثمانية قواريط عبارة عن جزء غريب من مساكن عزية محمد امين المهدى المفتى وأن احكام

التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ - تطبق عليها باعتبارها من اراضي البناء وقت نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ينص على انه لا تعتبر ارضا زراعية في تطبيق احكام المادة الاولى من قانون اصلاح الزراعي :

(٣) اراضي البناء في القرى والبلد التي لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء وذلك اذا كان مقاما عليها بناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها او اذا كانت ارض فضاء تابعة لبناء غير تابع لارض زراعية او لازم لخدمتها تيمية تجعله مرفقا له وملحقا به ، واستقر قضاء هذه المحكمة على ان السكن هدف مقصود لذاته ولا يمكن ان يكون هدف تيميا او لازما لهدف آخر ، فان وقوع الارض محل الاعتراض - على النحو الذي اوضحه الخبير - ضمن مساكن عزية محمد يجعلها من اراضي البناء وفقا للمعيار الوارد في البند الثالث من التفسير التشريعي المشار اليه ويتعين استبعادها من الاستيلاء لدى المعارضة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

واذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وانتهى الى استبعاد مساحة الارض المذكورة من الاستيلاء بوصفها من اراضي البناء ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما ، ويكون الطعن بالفائه غير قائم على اساس سليم من القانون ، ويتعين لذلك رفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة بمصروفاته .

(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

الحالات التي عندها التفسير التشريعي لاراضي البناء - لا يمكن القول بانها تجمع كل الحالات التي يطلق عليها تعريف اراضي البناء .
فالحالات المتقدمة لم ترد في التفسير حتى سبيل الحصر - انما

وردت حتى سيول الكسال - من الصعب وضع معيار جامع مانع لها يعبر
أرض بناء - لهذا يجيب بحث كل حالة على حدة وفقا لظروفها والاعتبارات
المحيطة بها مع الاستهداء بروح التفسير التشريعي المتشدد اليه -
المحكمة :

• ويقوم تقرير الطعن على قرار اللجنة القضائية على أساس مخالفته
للقانون للاستيلاء الآتية :

١ - ثابت من تقرير الخبير الأول أن القطعة الأولى ومقدارها
٢ قيراط من أراضي البناء ولا يعقل تحويلها إلى أرض زراعية من عام
١٩٥٢ إلى مبانى عام ١٩٥٣ بعد مدة شهر .

٢ - أن القطعة الثانية عبارة عن مخازن وأجران داخل الكتلة
السكنية وتحوطها منازل القرية من جميع الجهات ومن ثم فإن قول الخبير
بأنها من الأراضي الزراعية يتنافى مع الواقع .

٣ - الثابت من تقرير الخبير أن أرض النزاع تدخل ضمن أراضي
الاحتفاظ الخاصة بالخاضعين وليس من أراضي الاستيلاء .

٤ - أن الطاعنين قد اكتسبوا ملكية الأرض محل النزاع بالتقادم
الطويل ، ذلك أن وضع يدهم على مسطح للنزاع بدأ من سنة ١٩٥٢
واستمر حتى تاريخ تعرض الإصلاح الزراعى لهم فى عام ١٩٧٤ وقد
اتم وضع اليد بالظهور والاستمرار .

ومن حيث أن تقارير مكتب خبراء وزارة العدل بالنسبة لم تتضمن
تصورا كافيا لحقيقة أرض النزاع وطبيعتها وقت العمل بالقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ فقد حكمت المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٤/١ بتسحب مكتب خبراء
وزارة العدل بالنسبة المذكورة السابق نسيب لأجراء معاملة المساحة محل النزاع
والاطلاع على ملف اقرارى الخاضعين تطبيقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
لبيان ما اذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن أراضي الاحتفاظ أم أنها ضمن
الأراضي المتروكة للاستيلاء ثم بيان ما اذا كان قد تم الاستيلاء عليها
بموجب المضر المؤرخ ١٩٦٥/٢/٨ وسبب تسجيل الاستيلاء فى شلوح
١٩٧٤/١١/٥ ، والمقاسبة التى قرد فيها وكيل الخاضعين اصغروا التصرف

بمصلحة المزارع، بقانون ١٤٠٠/١٠/١٠٠٠، لتحقيق والاستئجار، يتم بالتراضي بين
 جميعهم، لبيان تاريخ، وحسب الاستعداد، استحقاقه، المشروط القانوني، من
 هدوء وظهور واستقرار، ونوعية التملك، ويبين ما إذا كانت المدة القصيرة
 للتقادم قد اكتملت قبل تاريخ الاستيلاء الابتدائي على أرض المزارع،
 وبيان ما إذا كانت أرض النزاع تدخل ضمن الكتلة السكنية وتحديد
 المساحات المقام عليها مخازن وبيان ما إذا كانت تابعة للأرض الزراعية
 ولازمة لخدمتها أم أنها تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية وتحديد تاريخ
 انشائها وبيان تاريخ إقامة المنزل على وجه قاطع وواضح ومحدد
 وقد قدم مكتب الخبراء المنتدب بعد قيامه بالمأمورية تنفيذاً لقرار
 المحكمة تقريراً انتهى فيه النتائج الآتية على ضوء البحث الوارد في
 التقرير.

١ - أن العين محل الطعن مساحتها ٦ قيراط على قطعتين : ٤ قيراط
 بالقطعة رقم ٢ بحوض البيرت / ٢ بزماء ميت فاته ومقام عليها مسجد
 ومعهد ديني افتتح عام ١٩٨٨ والقطعة الثانية ٢ قيراط بالقطعة
 بحوض البيرت / ٢ بذات الزمام ومقام عليها منزل يبحر عليه نظام القنطرة
 والقطعتين موزعتا الحبوب والمعالم بالتقرير.

٢ - أن الطاعنين ومورثهم من قبلهم قاموا بوضع اليد المدة الطويلة
 المكتسبة للملكية مدة تزيد عن ٢٠ سنة وضع هادئ وظاهر ومستمر وبينة
 التملك قبل العمل بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحتى تاريخ تعديل الاستيلاء
 بالمحضر المؤرخ ١٩٧٤/١١/٥.

٣ - أن الأرض محل النزاع من أراضي البناء داخل الكتلة السكنية
 وليست زراعية وأن المأوى المقامة عليها كانت يفرق السكن ولاغراض
 الخروج وإنما موجودة ومقامة بمعرفة مورث الطاعنين سنة ١٩٢٨
 طبقاً لمقتضى الفصل الرابع من ٦٤/٩/١٠ وشهادة كبار السن وتقدير
 من قبل قاضي البناء طبقاً للتقرير التشريعي ٩ لسنة ١٩٦٢.

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي يجري نصها على أنه « لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مساحة فدان ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية ما يملكه الأفراد من أراضي البور والأراضي الصحراوية وكل تعاقد نقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

ومن حيث أن القانون المذكور جاء خلوا من تعريف لما يعتبر من أراضي البناء إلا أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بأصدار التفسير التشريعي لتعريف أراضي البناء ينص على أنه (لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي :

١ - الأراضي الداخلة في كرون البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء .

٢ - الأراضي الداخلة في كرون البناء والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي .

٣ - أراضي البناء في القرى والبلاد التي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء وذلك إذا كان مقاما عليها بناء غير تابع لأرض زراعية . ولازم لضمها ، أو إذا كانت أرضا فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لضمها تبعية يجعلها مرفقا لها . وملحق به .

« وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحالات التي عدتها هذا التفسير التشريعي لأراضي البناء لا يمكن القول بأنها تجمع كل الحالات التي يطلق عليها تعريف أراضي البناء ، فالحالات المتقدمة لم تسرد في التفسير على سبيل البصر . وإنما وردت على سبيل المثال ، ومن الصعب وضع معيار جامع مانع لما يعتبر أرض بناء وإنما يجب بحث كل حالة على حدة وفقا للظروف والملازمات المحيطة بها مع الاستهداء بروح -

للتفسير التشريعي المشار اليه - وأنه لتعميد معنى البناء الذي يقصده للتفسير التشريعي في البند (٢) منه فإن قبعة البناء للأرض الزراعية وانزومه لخصتها منطية الا يكون البناء معدا للسكنى قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي الواجب التطبيق ، فاذا كان البناء معدا للسكنى على هذا المنصو خرج من وصف قبعة الأرض الزراعية أو لزومه لخدمتها حتى لو كان من يسكنه المزارعون بالأرض دون غيرهم ذلك أن السكن هدف مقصود لذاته ولا يمكن أن يكون هدفا تبعية أو لازما لهدف آخر . وبهذه المثابة فإذا كان البناء معدا لغرض آخر غير السكن مثل الاماكن المعدة لحفظ المحصولات أو المواشى فإن مثل هذه المباني داخلية في وصف الأرض الزراعية في مفهوم قانون الإصلاح الزراعي وتندرج تحت أحكامه .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الأوراق وعلى النص تقرير الفيدير المقدم تنفيذا لحكم هذه المحكمة التمهيدية بجلسة ١٩٨٦/٤/١ يبين أن الأرض محل النزاع قطعة أرض مساحتها ٦ قيراط على قطعتين : ٤ قيراط بالقطعة رقم ٢ بحوض البرت/٢ بزمم حيث فلكه ومقام عليها مسجد زعيمه ديفي لفتح عام ١٩٨٨ . والقطعة الثانية ٢ قيراط بالقطعة ٢/٢ بحوض البرت/٢ بذات الزمام ومقام عليها منزل يسكنه عليه مظاهر الضم ومقام بفرض السكن بمعرفة مورث الطاعتين منذ عام ١٩٣٥ وأن المساحة جميعها داخلية في الكتلة للسكنية وليست أرضا زراعية .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فإن الأرض محل النزاع تشمل في مدلول أراضي البناء وفقا للتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، وعلى ما استقر عليه أحكام هذه المحكمة ولا تعتبر أرضا زراعية ولذلك تستبعد من أراضي الاستيلاء بالنسبة للخاضعين وتخرج بذلك عن الخضوع لاحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وتكون بمنجاة من الاستيلاء عليها ولا يكون ثمة قيد على الخاضعين في التصرف فيها بأي طريق من طرق التصرف . واذ ذهب القرار الطعون فيه غير هذا للذهب فإنه يكون قد جانبه الصواب من حيث يتعين معه القضاء بالفناء والحكم بالفناء قرار الاستيلاء على هذه المساحة والزمام الهيئة الطعون ضدّها المصروفات .

(طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/١٢)

ملحوظة : في نفس المعنى (الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٣١ قى - جلسة
(١٩٩٣/٥/١٨)

- (طعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٩٩٣/٥/٤)
- (طعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٢ قى - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٣)
- (طعن رقم ٣٣٠٦ لسنة ٣٢ قى - جلسة ١٩٩٣/١١/٢)
- (طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٧٢ قى - جلسة ١٩٩٦/٤/٢٢)
- (طعن رقم ٢١٤ ، ٢١٥ لسنة ٢٢٠ قى - جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)
- (طعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٢٩ قى - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

الفصل الرابع
الاستيلاء على الإطيان الزائدة على قدر الاحتفاظ

الفرع الاول - الشروط الموضوعية للاستيلاء

اولا - الملكية الخالصة للخاضع •

:

الأصل في الاستيلاء أن ينصب على إطيان مملوكة للخاضع - لا يمتنع
هذا الشرط طالما أن الموضوع مطروح على القضاء ولم يقل فيه كلمته
بعد - مؤدى ذلك : إيقاف إجراءات الاستيلاء إلى أن يقول القضاء كلمته
بحكم نهائي حول ملكية الإطيان محل الاعتراض .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من المستندات المقدمة من المعارض :إمام اللجنة القضائية أن السيدات / ،،،،، و ،،،،، و ،،،،، و ،،،،، أقمن الدعوى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلجى قنا ضد ورثة المرحوم/..... ومنهم السيد/ مدعين أنه بمقتضى عقد بيع ابتدائى مؤرخ اول ديسمبر سنة ١٩٤٢ باع المرحوم اطينا قدرها (٢٠ سهم) و (١ قيراط) و (٢١٢ فدان) وماكينة وعقارات مساحتها (١٥٩٩ر٢٨ مقرا مريعا) وأنه قد قضى بصحة ونفاذ هذا العقد بالنسبة لنصيب المدعى عليهما الاول والثانى فى الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ١٠٤٦ مدنى كلجى قنا وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف رقمى ٢٦ لسنة ٢٦ القضائية الصوابية الصوب ، ٢٥٣ لسنة ٢٦ القضائية الصوب – واذا قضى فى هذه الدعوى بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ برفضها ، فقد أقام ورثة السيدات المذكورات الاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٥٦ القضائية ضد ورثة المرحوم/..... ومنهم السيد/ (المعارض) والذى ما زال متداول بالجلسات لم يصدر فيه حكم بعد على ما يبين من محاضر الجلسات المقدم صورها الرسمية من المعارض .

شأن، حتى عهد الاستقلال، من أن فتاوى محكمة طائفة فقهائهم بين
 ورثة المرحوم/ممنه، وتضمنت في حكم ملكية الاطيان الموروثة من
 المورث المذكور فقد ادعى بعض الورثة انه قد اشترى هذه الاطيان من
 المورث عام ١٩٤١ وهو ما لا يعلم به الورثة ومنهم الميراثي ولم يصدر
 حتى الآن حكم نهائي بشأن هذه المنازعة وهو ما لا تتكره الهيئة الصامية
 للاصلاح الزراعي فقد اقوت الهيئة المذكورة في المذكرة المقدمة منها الى
 اللجنة القضائية في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٤ ان المساحة المطلوبة
 الاستيلاء عليها قيل زوجة الخاضع شائعة في تركة المرحوم والدما/...
 ومرفوع بشأنها عدة قضايا منظورة امام المحاكم منذ سنة ١٩٤٨، لذلك،
 ونظرا لان الأصل في الاستيلاء ان يكون على اطيان مملوكة للخاضع وهو
 ما لم يتحقق حتى الان طالما لم يصدر حكم نهائي بعد، فانه يتعين ايضاً
 اجراءات الاستيلاء الى ان يقول القضاء كلمته. ويحكم بهان من حصول
 ملكية الاطيان محل الاعتراض.

ومن حيث ان القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فيكون قيد
 انساب وجه التحقيق في الواقع والقانون ويكون الطعن عليه غير قائم علي
 اساس سليم متعيناً رفضه والزام الهيئة الطائفة المصروفات .
 (الجلسة ١٩٢٩، جلسة ٢٠ ق. - جلسة ١٩/١/١٩٨٨).

ثانياً - عدم اعتماد الاستيلاء الى حين التفاوضين لقولتين الاصلاح:

١. احكام المصلحة الخاضعة من قانون الاصلاح الزراعي رقم ٧٧٨ لسنة
 ١٩٥٢ في المصلحة بالقانون رقم ١٤٨، لسنة ١٩٧٤، تجسد مجالها القانوني على
 غير طبق في حقهم وقانون الاصلاح الزراعي تطبيقاً سليماً وهم من زلات
 رجليهم على الحرج الاصل الذي جدهه القنلون للملكية الزراعية، ولا يفتقد
 فيه تطبيقها الى عيب، هؤلاء ضمن لا يخضعون لاجلهم قنلون الاصلاح
 الزراعي، اذا كان استيلاء الهيئة الصامية للاصلاح الزراعي على الاراضي
 زراعية مخالفاً لاحكام قانون الاصلاح الزراعي، فلا تملك الهيئة الاورش
 المملوكة عليها بالقديم. - قرار الاستيلاء النهائي. وهو قرار ادرج. اذا
 جاء حيدر عنه ارضية غير خاضعة لقانون الاصلاح الزراعي فانه يكون قد

شاهه عيب جسيم فلا يفتح الاثر الذي رتبته اللقنون عليه ولا يترتب عليه
ايولة ملكية الارض التي شملها امر استملاك التعمير المفسر طويلا
لقانون الاصلاح الزراعي .

استيلاء الاصلاح الزراعي بطريق الغطأ على اراضي مملوكة الى
غير الشاخصين بأحكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتوزيعه هذه الاراضي
على صغار المزارعين - هو اجراء يترتب عليه اضرار بالغة بملك هذه
الاراضي مما يتعين من القول بالزام الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بتعويض
الملاك عن ذلك - ويتم حساب التعويض بالنظر الى قيمة الارض وفقا للاتفاق
على دفع التعويض - يجوز الاتفاق على تعويضهم بأراضي بديلة مراعاة
للقيمة الحقيقية للتعويض المستحق .

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية القسوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٩ واستقرت فقراتها
الصاغرة بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٤ ملف رقم ٢٩/١/٨٨ والتي انتهت الى
الاعتداء بأشهاد تلقى العوض الصابر من المرحوم مرسى محمد بلبح
بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٥ بالنسبة للوقف الذي ائشاه سنة ١٩٢٥ .

واستعرضت نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بشأن الاصلاح الزراعي المحل للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٢ والذي تضمن
انه « يكون ان استولت الحكومة على ارضه وفقا لاحكام المادتين الاولى
والثانية الحق في تعويض يحصل عشرة امثال القيمة الاجبارية لهذه الارض
مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والتشجير وتقدر القيمة
الاجبارية بسبعة امثال القيمة الاسمية » وحس المادة ١٧٤ من ذلك
القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والتي جرت على ان
يكون للقرار الذي تصدره اللجنة العليا باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد
التحقق والافحص بواسطة اللجان المشار اليها نهائيا وقاطعا لكل شذوذ
في اصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء والتوزيع » وتعتبر
الحكومة مالكة للاراضي المستولى عليها والمصدرة بقروفي الاستيلاء للقول
وعصيح المقار خلاصتها من جميع الحقوق الشخصية وكل تنازعة بين اولى

الضمان تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان للمستقرى عليها وتكون فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من اجراءات في هذا الشأن والا برزت نسبة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض كما استعرضت الجمعية العمومية بعض احكام القانون المعنى الذى نص فى المادة ٩٦٣ منه على ان « كل خطأ سبب ضرراً للمفرد يلزم من ارتكبه بالتعويض » وفى المادة ١٧٠ على ان « يقدر للقاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لاحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملائمة فان لم يتيسر له وقت الحكم ان يبين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله ان يحتفظ للمضرور بالمعق في انه يطالب خلال مدة معينة باعادة النظر فى التقدير » وتنص المادة ١٧١ على ان « ١ - يبين القاضى طريقة التعويض تبعاً للظروف ويصبح ان يكون التعويض مقسطاً كما يصبح ان يكون ايراداً مرتباً ويجوز في هاتين الحالتين التزام الدين بان يقدم تاميناً » ٢ - « ويقدر التعويض بالنقد على انه يجوز للقاضى ، تبعاً للظروف وبناء على طلب المضرور ان يأمر باعادة اصفائه الى ما كانت عليه او ان يحكم باداء امر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » وفى المادة ٢١٥ على « اذا استعمل على الدين ان ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لمسلم للوفاء بالالتزام ، ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب اجنبى لا يسد له فيه ، ويكون الحكم كذلك اذا تأخر الدين فى تنفيذ التزامه » وفى المادة ٢٢٦ على انه « اذا لم يكن التعويض مقدراً فى العقد او بنص فى القانون فالقاضى هو الذى يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب بشرط ان يكون هذا نتيجة لبيعية لمسلم الوفاء بالالتزام او التأخير فى الوفاء به ويمتد الضرر نتيجة طبيعية اذا لم يكن فى استطاعة الدائن ان يتوقاه ببذل جهد معقول ... » وفى المادة ٢٢٢ على ان « ١ - يشمل التعويض الضرر الايجابى ايضا ، ولكن فى هذه الحالة لا ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب فى القانون فالقاضى هو الذى يقدره ويشمل التعويض والمعق السدان به الدائن امام القضاء »

وهن حيث ان الجمعية العمومية لجمعية القنوى والضمير سبق ان

الهيئة العامة ١٩٨٤/٥/١٢ بالاعتداد بأشهاد تلقى الموصى الأصول الصادر من
المرحوم مرسى محمد ببيع بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٠ بالنسبة للوقف البدني
العدد ١٩٤٥-١٩٨٤ الذي كسفت عن جوت ملكية الأراضي التي صدر
الاعتداد بتلقي التوفيق من شأنها لولاد المرحوم مرسى محمد ببيع وهو
ما اقترحه مجلس ادارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعي بجلسته
١٩٨٤/٥/١٢

ومن حيث انه عما أثير بشأن أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
النسبة اليه وما تضمنته المادة الخامسة منه خاصة بتقدير التوفيق عن
الأراضي المستولى عليها وما ورد بمادته الثالثة عشر حول نهائية قرار
اعتقال الاستيلاء والتوزيع وقطعة لكل مزارع في أصل الملكية وفي صحة
إجراءات الاستيلاء والتوزيع ، وانتقال ملكية الأرض المستولى عليها إلى
الحكومة خالصة من الحقوق العرفية وانتقال مزارعات أولي الشأن إلى
التعويض المنحى عن الأبطال المستولى عليها . فان كل هذه الأحكام
تجسد نجاتها الظبي على من طبق في حقهم قانون الإصلاح الزراعي
تطبيقاً تنلياً وهم من رأيت ملكيتهم على الحد الأقصى الذي حديد
القانون للملكية الزراعية . ولا تمتد في تطبيقها إلى غير هؤلاء ممن
يخصون لأحكام قانون الإصلاح الزراعي .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن ملكية الأراضي المعروضة قد انتقلت
إلى أولاد المرحوم بعد أن تلقى عوضاً ماليًا عن هذه الأراضي
منهم . ومن ثم ، فإنها تخرج عن نطاق ملكيته الزراعية ، ولا تخضع
بهذه المثابة لأحكام قانون الإصلاح الزراعي وإذا كان الأمر كذلك فإن
الاستيلاء الذي وقع على هذه الأراضي بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه لا يعدو أن يكون نوعاً من الغضب لا يترتب عليه
يحال نقل هذه الأراضي من ملكية ملاكها الأصليين إلى ملكية الهيئة
ولا يترتب على ما ورد في قانون الإصلاح الزراعي من أحكام في
هذا الشأن إسباغ أي نوع من المشروعية على الإجراءات التي إتخذت
بالتطبيق لهذه الأحكام طالما أن الذين اتخذت هذه الإجراءات في شأنهم ،
من غير المخاطبين بأحكام هذا القانون .

١. يسون سميت انه لا تغير معاً تستخدم حسدوا حقرار بالاعتداد النهائي

على هذه الأرض وتوزيعها بالتعويض على صغار الزرايع وعدم الاعتراض على الاستيلاء النهائي من جانب الأولاد المرحومين أو غيرهم من الاستيلاء أصام اللجنة القضائية بما يجعل التعويض لهم مقصوراً على سبعمين مثل القرصية باعتبارها أن أية منازعة بعد استقرار الملكية للأصالح الزراعي يتقبل إلى التعويض المقرر طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي وأخذت في الاعتبار أن قرار اعتماد الاستيلاء يعتبر نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وصحة إجراءات الاستيلاء وكل منازعة تنقل إلى التعويض - لا يغير كل ذلك مما سبق بيانه ، لما هو مبني من أنه إذا كان استيلاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أراضي زراعية مخالفاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي فلا تملك الهيئة الأرض المستولى عليها بالتقدم لأن اختصاص الهيئة مرسوم ومحدد في قانون الإصلاح الزراعي وهو الاستيلاء على الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية المقرر قانوناً لتوزيعها على صغار الزرايع وليس في القانون خلاصاً يميز لها تملك تلك الأرض بالتقدم لانعدام أية تملكها لهذه الأرض ما دامت خارجة عن نطاق قانون الإصلاح الزراعي وإن توزيع تلك الأرض على صغار الزرايع إنما يشكل عقبة قانونية دون ردها عنها ومن ثم يتحول الأمر إلى تعويض نقدي عن استيلاء الهيئة على تلك الأرض وهو ما استقر عليه القضاء هذه الجمعية بوضعه غصباً مخالفاً للقانون ، وأن الحق في التعويض لم يشطط إذ لا تبدأ المدة المسقط للتعويض - وهي ١٥ عاماً من تاريخ قرار الاستيلاء النهائي المخالف للقانون الصادر في ١٩٥٧/٤/١٤. وقد قطع هذه المدة صدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٤ بإلغائه ملكية الأراضي الزراعية لما تم الاستيلاء عليها طبقاً لقانوني الإصلاح الزراعي رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ إلى الدولة بكون مقابل ، ثم عادت المدة للبرهان به صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٥ يولية ١٩٨٢ بعدم دستورية القانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ومن ثم لا تكون هذه المدة قد انقضت كما أن قيام ورثة المرحوم مرتضى محمد بليغ بصرف جزء من التعويض الذي قدرته الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأراضيها المنفردة طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي لا يمكن حملته على أن الورثة أرفضوا هذا التعويض إذ لو صح ذلك

لمسبق صرف التعويض لتفادى الهيئة ونوبى للجان على قيمته وهو ما تم
 وحدت كما أن العنول من الاستيلاء النهائي اذا ما تبين للهيئة مخالفة
 للقانون هو التزام واقع عليها بحكم القانون ولا يحول دون ذلك ما نجى
 عليه القانون من نهائية قرار الاستيلاء النهائي لان المقصود بذلك ان هذا
 القرار هو الذى يكون محلاً للطعن القضائى فيه فاذا ما كانت جهة
 الادارة تسلم بما وقعت فيه من خطأ او تبين لها بوضوح هذا الخطأ
 فليس ثمة ما يمنعها قانوناً من تصحيح خطأها ولا يتضمن ذلك مخالفة
 لحكم القانون بل ازالة مخالفة حكم القانون ، فضلاً عن ذلك فان قرار
 الاستيلاء النهائي وهو قرار ادارى اذا ما صدر عن ارضى غير خاضعة
 لقانون الاصلاح الزراعى فانه يكون قد شابه عيب جسيم فلا ينتج الاثر
 الذى رتبته القانون عليه ولا يترتب عليه ايلولة ملكية الارض التى شملها
 امر استحقاق التعويض المقرر طبقاً لقانون الاصلاح الزراعى لان هذا
 القول يتضمن انه يترتب على قرار الاستيلاء غير المشروع ذات الاضرار
 التى تترتب على قرار الاستيلاء الصحيح الطابق للقانون وهو قول
 لا يمكن الاخذ به لتعارضه مع مبدأ المشروعية .

ومن حيث ان استيلاء الاصلاح الزراعى بطريق الخطأ على الاراضى
 المملوكة لاولاد المرحوم وهم من غير المخاطبين بأحكام القوانين
 رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على النصوص السابق بيانه وتوزعه هذه
 الاراضى على صغار المزارعين او اجراء ترقبت عليه اضرار بالغة بحالته
 هذه الاراضى تتمثل فى حرمانهم من ارضهم وعدم استطاعتهم استغلالها
 فضلاً عن حرمانهم من ربح هذه الارض وبوقوع الخطأ وتقيام الضرر وتوافر
 علاقة السببية بينهما تكون اركان المسؤولية التقصيرية قد اكتملت وفقاً
 لنص المادة ١٦٢ من القانون المعنى مما يتعين معه القول بالزام الهيئة
 العامة للاصلاح الزراعى بتعويض المالك عن ذلك .

ومن حيث انه من مجال تقدير التعويض فالاصل ان يكون هذا
 التعويض حيناً غير انه متى كانت الاراضى المطلوب التعويض بشأنها قد تم
 توزيعها على صغار المزارعين وكان من المقرر انه لا يجوز المسلوب

بالتوريدات التي تمت على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها نهائياً لأن ثمة استحالة قانونية تحول دون ذلك كما سبق البيان فإنه لا يكون أمام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سوى أن تنفذ الالتزام عن طريق التعويض النقدي ومن المقرر كذلك أن هذا التعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسائر وما فاتته من كسب متى كثر الضرر مبالغاً ويستوى في ذلك أن يكون هذا الضرر مالياً أو أنبياً حالاً أو مستقبلاً .

ومن حيث أنه عن تقدير الضرر الذي يحسب التعويض على أساسه فإنه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الأضرار وكانت قيمة هذه الأضرار هي العامل الأساسي في تحديد التعويض فإنه يتعين أن يتم تقدير قيمة الضرر - وفقاً لأحكام القانون المدني - وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وأين وقت وقوع الخطأ أو بدء تعلق الضرر بضع الظروف والأوضاع بتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص الأمر الذي يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوء هذه المتغيرات وفي وقت أدلة وبما لذلك فإن التعويض المستحق في هذه الحالة يتعين تقديره بانتظر إلى القيمة الحقيقية للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض لا وقت الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أثير عن طلب الملاك تعويضهم عن أرضهم المستولى عليها بطريق الخطأ بأراضي أخرى جديدة من الأراضي المملوكة للإصلاح الزراعي فإنه ليس ثمة ما يحول قانوناً دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين أخذاً في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع إلى إعطية أولاد المرحوم ٠٠٠٠ في الحصول على تعويض نقدي كامل عن قيمة الأرض المملوكة لهم ومساحتها ٩٠ ط ، ٢٠٢ أف بالبحيرة والتي يتقدر ردها عينا اليهم ، ويتم حساب التعويض بالنظر إلى قيمة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض ، ويجوز الاتفاق بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومولاء الملاك على تعويضهم بأراضي بديلة بمراعاة القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لهم .

(ملف رقم ٧٧/١/١٠٠ في ١٢/٦/١٩٨٩)

ثالثا - الاستيلاء على ارضي مما لا يجوز الاستيلاء عليها اجراء

معلوم

المسألة :

استيلاء في غير ما صرح به المشرع في قوانين الاصلاح الزراعي
معلوم ، ولا يقتصر ما به من عيب يفوت الوقت ، لاعتدائه الصارخ على
حق الملكية الخاصة .

المحكمة :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها ان اعتبار
الأراضي الزراعية المملوكة للمرد / وزوجته التي تزيد
على القدر الجائز الاحتفاظ به طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه ملكة طارئة في مفهوم المادة السابعة من هذا القانون مماثلة لـ
بداخلها شك او يقر في شأنها خلاف من أي نوع اذ لم يدع ما استقر
عليه افتاء الجمعية العمومية في هذه المسألة ووضح تطبيقها على الحالة
المعرضة مجالا لمثل هذا اللطف فقد زالت عن الخاضعين ملكية هذه
الأراضي قبل العمل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ثم عادت اليهما الملكية بغير
تطريق التحالف اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه
واضحت بذلك ملكيتها لهذا القدر الزائد ملكية طارئة يحق للورثة من
بعدهما توفيق اوضاع الأسرة في حدودها كما يكون لمن يملك منهم
القدر الجائز للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ان يتصرف
فيما آل اليه من هذه الملكية الطارئة . ولا ينأى عن هذا القدر الذي يجوز
توفيق الاوضاع بشأنه او التصرف فيه باعتباره ملكية طارئة ، المساحة
التي صدر قرار مجلس ادارة الهيئة في ١٤/٥/١٩٨١ بالاستيلاء النهائي
عليها بالنظر الى ان هذا القرار وقع على ارض اخرجها القانون من عداد
الأراضي التي يجوز الاستيلاء عليها واعادها الى ملك اصحابها وخيرولهم
التصرف فيها او توفيق اوضاعهم في حدودها على وجه ما كان يتأتى
بحال الاستيلاء عليها بعدئذ مما يضحى معه القرار الصادر في هذا

الشان وبما يتضمنه من اعتداء على حرمة الملكية الخاصة معبوما ولا اثر له فلا تلحقه حصانة ولا يعصمه من الصحب فوات مواعيد الطعن .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للقياس الفتوى والفقرع الى جواز سحب قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ١٥٦٧ الصادر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٨٦ بـ الاستقالة النهائية على مساحة ٢٣٪ س/ ١٥ ط/ ٢٢ ف .

(فتوى ٧٢/١/٧ جلسة ١٥/١٢/١٩٩١)

الفرع الثاني - قرار الاستيلاء النهائي

أولاً - أوضاع نشر قرار الاستيلاء النهائي

المبدأ :

حدوث النشر بعد اللصق بما يقرب من خمسة أشهر فإن النشر يكون مخالفا للقانون - ومن ثم لا يحدث هذا النشر اثره - يظل ميعاد اللجوء الى اللجنة القضائية مفتوحا قرار الاستيلاء النهائي - مستنور استنادا الى الاجراءات الباطلة يكون باطلا ايضا ولا يكسب رضائه .

الحكمة :

• اذا كان الثابت من الاوراق ان اللصق وعرض البيان التفصيلي عن الاراضي موضوع النزاع قد قامت به الهيئة الطاعنة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٨ بمنطقة اصلاح الزراعي المختصة . بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٧ بمقر مركز البدرشين واخيرا بتاريخ ٧٤/٩/١٨ بمقر العمودية ، ولم يتم النشر عنها الا بالمعد رقم ١٤ بالوقائع المصرية بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ اي بعد مايقرب من خمسة اشهر من تاريخ اللصق الامر الذي يستحيل بقاء اللصق طوال هذه المدة ولمدة اسبوع تاليا لتاريخ النشر وبالتالي يكون النشر قد تم على خلاف مقتضى القانون ومن ثم لا يحدث اثره في سريان ميعاد اللجوء للجنة القضائية ويظل الميعاد مفتوحا . كما ان قرار الاستيلاء النهائي لا صغر استنادا الى هذه الاجراءات الباطلة فانه يكون باطلا ايضا ولا يكسب حصانة .

(طعن ١١٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

ثانيا - عدم استيفاء قرار الاستيلاء الابتدائي لوضع فترة المدة
يبقى ميعاد الطعن فيه مفتوحا .

المبسطة :

لذا اجرت الهيئة العمة للاصلاح الزراعي اللصق قبل النشر للمخالفة
للمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ - ولم يتم في الاوراق ما يفيد ان اللصق استمر لمدة اسبوع من
تاريخ النشر في الوقائع المصرية .

اثر ذلك - بقاء ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء الابتدائي مفتوحا
امام اللجنة .

المسألة :

« باستعراض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
تبين ان المادة ٢٦ منها تنص على انه وينشر باسم اللجنة العليا في
الجريدة الرسمية بيان من قرارات الاستيلاء الابتدائي ويعرض البيان
التصليي عن الاراضي المستولى عليها في كل منطقة على الباب
الرئيسي لمقر عمودية الناحية ومكتب الاصلاح الزراعي ومركز للجوليس
المختصين وذلك لمدة اسبوع من تاريخ النشر »

ومن حيث ان قضاء هذه المسألة قد استقر على ان ميعاد الاعتراض
امام اللجان القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي
بالجريدة الرسمية وانه لكي ينتج النشر اثره القانوني يجب ان يتم بالطريق
الذي رسمه القانون فاذا تم النشر بغير اتباع الاجراءات المنصوص عليها
قانونا ومفتقرا الى بعض العناصر فقد حجبته في احداث اثره القانوني
وعندئذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار قد انتفى ويكون موعد الطعن
مازال مفتوحا .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم ولذا كان الثابت من مطالعة الاوراق
في الطعن المائل ان للقرار الصلبر بالاستيلاء الابتدائي على الاطيان
محل النزاع نشر بمعد الوقائع المصرية رقم ١٦ في ٢٧/٢/١٩٦٧ واذ
الهيئة المطعون قد اجرت اللصق في ٢٨/١٢/١٩٦٦ و ١٦/١/٦٧ ومضاد

ما عكسهم من اللصق تم في النشر بالخالفه للمادة ٢٤٠ سائلة النشر ولم
 يتم في الاوراق ما يفيد ان اللصق استمر لمدة اسبوع من تاريخ النشر
 في الوقائع المصرية ومن ثم يبقى ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء
 الاوتوماتيكي المنفتح على اعلان الاعتراض. مفتوحا أمام اللجنة القضائية واذ
 توجب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد جاء مخالفاً
 للقانون واجب الالغاء .

(طعن ٣٦٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

نفس المعنى : (الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٢)

المبدأ :

ميعاد الطعن في قرارات الاستيلاء يفتح اذا لم تتم اجراءات النشر
 واللصق المقررة قانونا ولم يتحقق العلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر -
 هذا العلم هو الذي يقتضي ان يكون شاملا لجميع عناصر القرار والتي تمكن
 صاحب الشأن من ان يبين مركزه القانوني بالنسبة لذلك القرار ويستطيع
 ان يحشد على مقتضى تلك طريقه في الطعن .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان اللجنة المطعون ضدها لم تقوم بنشر
 قرار الاستيلاء الصادر في موضوع المنازعة المطروحة - ولم يتم لصقه
 طبقا للاجراءات المقررة قانونا كما ان المستندات المقدمة من الهيئة المطعون
 ضدها واهمها محضر الاستيلاء لا تكفي لاثبات علم الطاعنين علما يقيناً
 بقرار الاستيلاء المطعون فيه لعدم توقيعهم عليه او الاشارة فيه الى علمهم
 بالقرار لذلك يكون الطعن على هذا القرار امام اللجنة القضائية قد
 استوفى اوضاعه الشكلية وهو ما انتهى اليه القرار المطعون فيه ومن ثم
 يتعين رفض الدفع بعدم قبول الاعتراض شكلاً .

(طعن ٣٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٤)

المبدأ :

المادة ٢٣٠ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح
 النظام في اعادة ٣٧ من اللجنة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .
 النشر في الجريدة الرسمية .

يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليما
وفقا للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ من قانون الإصلاح
الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٣٦ من لائحته التنفيذية - يترتب
على عدم اتباع هذه الإجراءات والشروط أن يكون القرار النهائي
بالاستيلاء لا قيمة له ولا يترتب اثره القانونى - ويكون ميعاد الاعتراض
على قرار الاستيلاء مطلقا غير مقيد بميعاد - ويترتب على ذلك بطلان
القرار لأنه بنى على اجراءات باطلة - ان ما بنى على باطل فهو باطل
ولا يعقد به ولو لم تسجله *

المحكمة :

• ومن حيث ان المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بشان اصلاح الزراعى قد نصت على أن تشكل لجنة قضائية او اكثر ..
وتقضى هذه اللجنة عند المنازعة بما يأتى :

١ - تطبيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى
عليها او التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا
لاحكام وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها *

٢ - العمل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها
على المنتقمين وفى جميع الاحوال لا تقبل المنازعة بعد مضى خمسة عشر
يوما من تاريخ النشر فى الوقائع المصرية عن الاراضى المستولى عليها
ابتدائيا او الاراضى التى يتم توزيعها على منتقمين توزيعا ابتدائيا ... الخ

وتبين اللائحة التنفيذية لاجراءات التقاضى امام اللجان القضائية ..
كما تبين اللائحة البيانات التى تنشر فى الوقائع المصرية عن الاراضى
المستولى عليها او الموزعة ابتدائيا *

وقد نصت المادة ٣٦ من اللائحة التنفيذية لقانون اصلاح الزراعى
على أن « يتنبه جهات الاختصاص بناء على طلب اللجنة العليا ابقاء اللجنة
القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون المشار
اليه . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس اللجنة العليا » *

ويُنشر باسم اللجنة العليا في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستيلاء الابتدائي يتضمن أسماء الأشخاص المستولى لديهم والمساحة الاجمالية للأراضي المستولى عليها والنواحي التي توجد بها ويعرض البيان التفصيلي عن الأراضي المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم في كل منطقة على الهامب الرئيسي لمقر عهدة المناجحة ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز الجواريس المختصين ، فلك لمدة اسبوع من تاريخ النشر .

ويجب ان يكون النشر في الجريدة الرسمية مقررونا بأن البيسلاف التفصيلي عن الأراضي وأسماء المستولى لديهم معروض في الجهات المشار اليها لمدة اسبوع من تاريخ النشر ، وكذلك باعلانهم بأن اللجوء الى اللجنة القضائية لا تقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محل الاعتراض أو المنازعة تطبيقا لنص المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي .

ومن حيث انه يطبق النصوص المتقدمة على واقعات النزاع واذ كان الثابت من مطالعة ملف الاعتراض ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تقدمت للجنة القضائية بحافظة مستندات بتاريخ ١٢/١/١٩٨٥ صوت خمس مستندات عبارة عن ٣ صور طبق الاصل من محاضر اللصق عن أرض النزاع في كل من مقر شياخة نزلة السمان ومقر مكتب الإصلاح الزراعي بالجيزة ومقر قسم شرطة الهرم ، وصورة طبق الاصل مما نشر عن أرض النزاع بالعدد رقم ٩٦ بالوقائع المصرية بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ ، وصورة طبق الاصل من قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٩٩٩ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٧٦ بالاستيلاء النهائي على أرض النزاع قبل الخاضعة ارفيق جوبانيان طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان لصق البيان التفصيلي عن أرض النزاع والمستولى لهية الخ .

فه تم بتاريخ ١ ، ٦ مارس سنة ١٩٧٥ وأن النشر في الجريدة للنشر عن قرار الاستيلاء قد تم بالعدد رقم ٩٦ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٥ أي

ان اللصق قد تم قبل النشر بما يزيد عن خمسين يوما الامر الذي
يستحيل معه ان يبقى البيان موجودا - في الجهات التي تم فيها اللصق -
طوال تلك المدة ولمدة اسبوع من تاريخ النشر على النحو الذي تتطلبه
المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون اصلاح الزراعي ومن ثم يكون
الاصق قد تم بالمخالفة لنص المادة المشار اليها وتكون الاجراءات التي
لتفتتها الهيئة مخالفة للقانون ولا يمكن التحويل عليها ويتمين طرحها
جانبا وعدم الاعتداد بها في مجال اعمال حكم المادة ١٢ مكرر من القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ويكون ميعاد الاعتراض على قرار الاستيلاء
مفتوحا امام الطاعنين حين تقسما باعتراضهما موضوع الطعن الى
اللجنة القضائية . ولا يغير ذلك صدور قرار الاستيلاء النهائي على
ارض للنزاع بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣ من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة
للاصلاح الزراعي لان هذا القرار بني على اجراءات باطله لم تراع ما
احكام المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون اصلاح الزراعي المشار
اليه ، والقاعدة ان ما بني على باطل فهو باطل ولا يعتد به ولو تم
تسجيله واذا ذهب القرار المطعون فيه الى خلاف هذا المنهج وقضى
بعدم اختصاص اللجنة ولائيا بنظر موضوع الاعتراض فانه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون ويتمين لذلك القضاء بالسفاهة وبماختصاص اللجنة
القضائية بنظر الاعتراض رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٨٢ وباطاله اليها للفصل
في موضوعه .

(طعن ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٢)

المجلس :

المجلس المصدق قانونا للاعتراض امام اللجنة القضائية بيسد ان
تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي في الجريدة الرسمية - لكي يتسج
النشر اثره القانوني في هذا الشأن يجب ان يتم بالطريق الذي رسمه
القانون وان يكون شاملا لجميع العناصر التي استلزم القانون ذكرها
والتي يمكن لصاحب الشأن ان يتسابق على اساسها مركزه القانوني -
اذا جاء النشر دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانونا فانه يفقد
حجيته في احداث اثره القانوني - اذ يكون العلم للعيين التكميل بالقصور
قد انقضى ويكون موعد الطعن مازال مفتوحا .

المسألة :

ومن حيث أنه مما ورد بالطعن من أنه كان يقعين على اللجنة القضائية أن تقضى بعدم قبول الاعتراض شكلاً لأن المعارض أقام اعتراضه بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧ أي بعد صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ الذي يقضى في مادته الأولى بأن الأراضي التي مضى ضمن عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ٠٠٠٠٠ ولم تقدم عنها اعتراضات الطعون أو قبضت عنها ورفضت بصفة انتهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائياً وفقاً لأحكام هذه القوانين ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لشهر الاستيلاء الابتدائي عليها - ٠٠٠٠٠) ذلك أن طبيعة الوضع الخاص بالطعن لا تدعوه للمبادرة بالطعن على القرار الصادر بالاستيلاء قبل الخاضع سيد خليل مطاوع ، فهو مالك للأرض بمقد مسجل عام ١٩٦٢ ويضع يده على الأرض منذ تاريخ الشراء من الاملاك الاميرية في عام ١٩٤٦ لمدة خمسة عشر عاماً (على نحو ما استظهره الخبير في تقريره المقدم الى اللجنة القضائية) قبل صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ دون أن يتعرض له أحد في ذلك ولم يصدر قرار الاستيلاء الابتدائي الا في ١٩٦٢/٢/٣ وبالتالي فإن الميعاد المحدد قانوناً للاعتراض أمام اللجنة القضائية يسباً من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي في الجريدة الرسمية ، ولكي ينتج النشر اثره القانوني في هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي استلزم القانون نكراها والتي يمكن لصاحب الشأن أن يتبين على أساسها مركز القانوني فإذا جاء النشر دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً أو عفتراً الى بعض العناصر ، فإنه يفقد حقيقته في أحداث اثره القانوني اذ يكون العلم اليقيني الكامل بالقرار قد لتفتى ويكون موعده الطعن مازال مفتوحاً ؟

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائي لم يتم نشره أو نسخه ومن ثم لا يمكن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ والقول بالاستيلاء النهائي على الأرض لمضى خمسة عشر عاماً على الاستيلاء الابتدائي دون اعتراضه

بأنه إن الإصلاح الزراعي لم يحد إلى إجراء إعلان الطعون عليه بالاستيلاء الابتدائي على الأرض ، وبالتالي فلا يمكن ترتيب الآثار التي نص عليها القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ واعتبار الأرض قد تم الاستيلاء عليها نهائياً وبالترتيب على ذلك يكون دفع الهيئة الطاعنة بعدم قبول الاعتراض شكلاً مقفراً للسند القانوني مما يتعين معه القضاء برفضه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد انتهى إلى الفسخ فعليه بالاستيلاء ، فإنه يكون متفقاً مع أحكام القانون ، يكون الطعن عليه غير قائم على أساس سليم من القانون وبمقتضى الرقعة .

٢- طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٨/٨
 نفس المبنى (طعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٢)
 (طعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)
 (طعن رقم ٢٦٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢١)
 (طعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٨)
 (طعن رقم ١٥٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٢)
 (طعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)
 (طعن رقم ٢٩٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٢)
 (طعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)

المبينة :
 علم صاحب الشئ يمكن أن يقوم مقام النشر الأصل في قانون
 الإصلاح الزراعي هو أن يوجد رفع المنازعة هو ١٥ يوم من تاريخ النشر
 في الجريدة الرسمية عن قرار الاستيلاء الابتدائي - علم نوى الشئ
 بقرار الاستيلاء لا يمكن أن يقوم مقام النشر إلا إذا رقي هذا العلم إلى
 مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغنى عنه - بحيث يبقى أن يحقق الغاية
 منه بأن يكون علم يتعين لا ظناً ولا افتراضاً وأن يكون شاملاً لجميع
 محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع على مداها أن يبين
 طريقه إلى الطعن فيه - العلم اليقيني يثبت من أي واقعة أو حقيقة تفيد
 حصوله وقبوله على قيامه - دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات محددة -

تقديم ذلك امر فاسل به المحكمة وفقا لما تكتيحه من ظروف الدعوى
وملائمتها .

المحكمة :

« واذ لم يلق القرار للطعن فيه قبولا لدى الطاعن فقد اقبل
طعنه المائل طالبا إلغاء الحكم المطعون عليه ناعيا عليه انه صدر على
خلاف احكام القانون وذلك على اساس . ان اللجنة اخطأت في تطبيق احكام
القانون حتما فثبت بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد فوات الموعده
المسيرة قانونا استنادا الى ان المعارض قد علم علما يقينا بقرار الاستيلاء
في ١٩٨٢/٢/٢٢ الا انه لم يقدم برفع الاعتراض الا بعد فوات مهلة
الخصمة عشر يوما ، وذلك لان المعارض لم يعلم يقينا بقرار الاستيلاء
وذلك لان حضور اللجنة لا يدل على علم المعارض بالاستيلاء .

ومن حيث انه ولئن تبين من الاوراق ان المعارض كان قد توفي بتاريخ
١٩٨٦/٤/٢٧ وفقا لاعلام الوفاة والورثة الصادر من محكمة اجسا
الجزئية للاحوال الشخصية بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧ طلب رقم ٤٢٧ لسنة
١٩٨٦ - اثناء نظر الاعتراض ولم يفصل طم اللجنة القضائية بذلك ولم يكن
الاعتراض مهيا للفصل فيه في ذلك التاريخ فان الاصل انه من شأن
ذلك ان يتطلع سير الخصومة في الاعتراض عملا باحكام المادة (٢٠) من
قانون المرافعات الا ان ما قد يترتب على عدم تحقيق هذا الاثر بطلان
هو بطلان نسبي لمصلحة من شرع لحمايته وهو ما جرى به واستقر عليه
قضاء محكمة النقض ، ومن ثم وطالبا لم تتم اثاره هذا الوجه امام
اللجنة او امام هذه المحكمة فان اوضاع الطعن تكون قد استقامت حتى
صحيح اجراءاتها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الاصل في
قانون اصلاح الزراعي ان موعد رفع المنازعة هو خمسة عشر يوما
من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من قرار الاستيلاء الابتدائي وان
طم نوى اللسان بقرار الاستيلاء لا يمكن ان يقوم مقام النشر الا اذا
رقي هذا العلم الى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغني عنه بحيث يفي

أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينياً لا ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه الى الطعن فيه وأنه غنى عن البيان أن العلم التعميني يثبت من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التفيد فهي ذلك بواسطة إثبات معينة وتفسير ذلك أمر تستقل به المحكمة وفقا لما تنهيه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ومن حيث أنه بالتطبيق لما تقدم فإن المحكمة لا ترى أن فيما ذكره المعارض في اعتراضه من أنه بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٢ قد جاءت لجنة الى قريته وأخبرته بأن المساحة موضوع الاعتراض مستوى عليها ، ما يمد علما يقينيا بقرار الاستيلاء الابتدائي ، ذلك أن ما نكره المعارض من ذلك لا يخل علما جامعا لكل عناصر القرار المذكور يستطيع على صداه المعارض أن يتبين طريقه الى الطعن عليه فهو لم يعلم بكل عناصر قرار الاستيلاء من ناحية معرفة الخاضع المستولى لديه والقائسون المطبق في الاستيلاء . وعلى ذلك فإنه لم يتحقق علم المعارض علما يقينيا بقرار الاستيلاء وبالتالي لا يجوز اخذ ما ساقه المعارض في اعتراضه على أنه دليل على ثبوت علمه يقينيا بقرار الاستيلاء ، وإذا كان قرار الاستيلاء لم تتم عنه اجراءات النشر حصيها انتهى الخبر في تقريره فإن ميمماد الطعن عليه يكون مفتوحا طالما لم يثبت علم المعارض يقينيا بالقرار المعارض عليه قبل أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ وقعه لاعتراضه وعلى ذلك يكون اعراض المعارض قد أقيم في المواعيد المقررة قانونا متعين القبول شكلا وإن قضى القرار الطعن بغير ذلك فإنه يكون قد خالف احكام القانون ولجب الالفاء .

(طعن رقم ٢٢٩٥ لسنة ٢٤ ق - بجلصة ١٧/٢/١٩٩٢)

المجلس :

الاصل ان مناط صدق سريان المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المعلن فيه في الجريدة الرسمية - المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المادة بالقانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٧١ - علم صاحب الشأن بالقرار يمكن أن يقوم مقام النشر - هذا العلم يجب أن يكون يثبتيًا ، شاملاً ، نافيًا للجهالة .

المحكمة :

« من المقرر أنه ولئن كان المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية على الوجه الموضح بنص المادة ١٢ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ إلا أنه من المسلم به أن النشر في الجريدة الرسمية ليس إجراء مقصوداً لمخاطبته إنما هو في غايته وسيلة لاختيار ذوي الشأن بالقرار واتصال علمهم بهم فمن ثم فإن علم ذوي الشأن بهذا القرار إنما يقوم على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بقيام النشر في الجريدة الرسمية ولكي يرقى هذا العلم إلى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغني عنه ينبغي أن يحقق النفاية منه بأن يكون علماً يقينياً لا ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستلزم على مديها أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه وبالبناء على ذلك فإن ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليه بالمادة ١٢ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ إنما يجرى من التاريخ الذي يثبت فيه علم صاحب الشأن بالقرار محل المنازعة علماً يقينياً وذلك بهر حاجة إلى نشر هذا القرار إذ لا شأن للقارئ حيث يثبت ما يراه بها ثبوته يقينياً قاطعاً وغنى عن البيان أن المسلم اليقيني يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد فم ذلك بوسيلة اثبات معينة وتفرض ذلك أمر تستقل به المحكمة وفقاً لما تستنبته من ظروف الدعوى وملاساتها »

(طعن ٣٠٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

المبدأ :

تند جعل المشرع مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر للقرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية وفقاً للمادة ١٢ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨.

السنة ١٩٥٢ - علم نوى الشأن بالقرار يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية بشرط أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع القرارات جامعا لكل العناصر التي يستطيع على مداها أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه .

المحكمة :

ومن حيث أنه من المستقر عليه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد المذاخعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرارات المطعون فيها في الجريدة الرسمية على الوجه المبين في المادة ١٢ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ وإذا كان مسلما أن النشر في الجريدة الرسمية على هذا النحو ليس إجراء مقصور التزامه وإنما هو في ثنأياه وسيلة لأخبار نوى الشأن بالقرار واتصال علمهم به. ومن ثم فإن علم نوى الشأن بهذا القرار إنما تقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية ولكي يرقى هذا العلم إلى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويعنى عنه ينبغي أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظاهريا أو افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستطيع على مداها أن تبين طريقه إلى الطعن فيه وبناء على ذلك فإن ميعاد الخمسة عشر يوما المشار إليه يجري من التاريخ الذي يثبت فيه علم صاحب الشأن بقرار الاستيلاء علما يقينيا وهذا العلم اليقيني يثبت من أي واقعة أو قرينة تعيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وتقدر ذلك تستقل به المحكمة وفقا لما تتيبته من ظروف الدعوى وملابساتها .

ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على حافظة المستندات التي قدمت إلى الهيئة بجلسة ١٩٨٨/٥/٤ أنها حوت محضر رسمي مؤرخ في ١٩/٨/١٩٦٧ تضمن الانتقال إلى موقع الاطيان المستولى عليها قبيل السيد/دبران بدروس باغوص بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بناحية الطرفانة مركز البدرشين وذلك لحصر ومعاينة - س ٨ ط ١١ - التي قررها وتجنيتها بموجب المحضر المؤرخ في ١٩٦٥/٢/٢٨ وقد صار حصر وأخضع

أفيد بهذه المساحة من واقع الطبيعة حسب القطع المحددة بمحضر الفرز والتجنيب السالف ذكره ومن بين وأضى اليد الثخين تم حصرهم أحمد حتى فرج من مساحة ٢٠ ص ١٢ ط حوض الحطبة رقم ٦٦ حتى ٦٨ كما يتضح من المحضر الرسمي المؤرخ في ١٩٦٧/١١/٢٨ (المرفق بالحافظة) لقر الجمعية التعاونية الزراعية بتاحية الطرفاية مركز البدرشين لتحميد وأضى اليد على الاطيان المستولى عليها قبيل ديران بدروس باغوص بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ في المسلسل رقم ٨ أن السيد / أحمد فرج يضع اليد على مساحة ٧ ص ٤ ط بنفس الحوض ومحيذ بالحطبة بمساحة ١٢ ط - كما تضمنت الحافظة كشف رسمي للمستأجرين لأرض الخاضع من واقع سجل الجمعية التعاونية وموضح بالكشف أن المعارض يمتلك وأخر مساحة ١٢ ف ، ٢ ط ، ١ ص بحوض الحطبة ١١ ص ٢٤ كما تضمنت الحافظة أيضا بياناً رسمياً من الهيئة الطاعة وتضمن هذا البيان كشف حساب باسم المعارضين حتى ١٩٨٧/٦/٣٠ عن مساحتين الأولى ١٧ ط والثانية ١٣ ط ، ١ ف وعليه رصيد مديونية نقل الهيئة قدره ٢٤٦٨٦٠ من تاريخ الربط حتى سنة ١٩٨٧ .

ومن حيث أيا كان الرأي حول مدى كفاية النشر الذي تم عن الاستيلاء على الأرض محل الاعتراض أو قصوره وترتيب اثره في القانون فإن البداى بجلاء من سياق المستندات المقدمة من الهيئة الطاعة أن المطعون ضده قد علم يقيناً بالقرار الصادر بالاستيلاء الإبتدائي على الأرض محل الاعتراض طبقاً للقانون رقم ١٥ سنة ١٩٦٢ لمحضر الاستيلاء المؤرخ ١٩٦٤/٢/٤ إذ أنه تعامل مع الهيئة الطاعة بوصية من المستأجرين لأرض الخاضع من واقع سجل الجمعية التعاونية ومن ثم يكون قد توافر لدى المعارض أركان العلم اليقيني من تاريخ الاستيلاء على هذه الاطيان سنة ١٩٦٤ ولم يرفع اعراضه الا في سنة ١٩٨٢ ومن ثم يكون الاعتراض قد رفع بعد انقضاء القانوني المنصوص عليه في المادة ١٣ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بما يجعله حقيقة بمدم القبول شكلاً واذ ذهب القرار الطعن غير هذا المذهب فاته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعين الانهاء .

(طعن ٢٢٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦)

المبدأ :

المشرع قد جعل مناط بدء صريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الإبدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية النشر في الجريدة الرسمية هو وسيلة لأخيار ذوي الشأن بالقرار والصلال علمهم به - لكي يرقى علم ذوي الشأن بالقرار الى مرتبة النشر يتعين أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظاهريا - ويجب أن يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامع لكل العناصر التي يستطيع على مداها أن يتعين الطعن فيه - إذا لم يتم العلم بقرار الاستيلاء على هذا النحو المتكتم فإنه لا يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية ويترتب على ذلك أن يظل ميعاد الطعن في قرار الاستيلاء مفتوحا غير مقيد بميعاد - الحكم بخلاف ذلك يعد باطلا متعين الإلغاء .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أن ينشر باسم اللجنة في الجريدة الرسمية بيان عن قرارات الاستيلاء الإبدائي وأسماء الأشخاص المستولى لدى المساحات الاجمالية للأرض المستولى عليها والنواحي التي توجد بها ويعرض البيان التفصيلي عن الأرض المستولى عليها وأسماء المستولى لديهم في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عمدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوليس المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر .

ويجب أن يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا بإعلان ذوي الشأن بأن البيان التفصيلي عن الأراضي وأسماء المستولى لديهم معروض في الجهات المشار إليها لمدة أسبوع من تاريخ النشر وكذلك بإعلانهم بأن الالتجاء الى اللجنة القضائية يكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أنه من المقرر وأن النشر الذي يمتد به في جرهان الميعاد ،

والذى يتم بمراعاة ما فصلته المادة ٢٦ المشار اليها من بيانات ويكون واقع الحال، مصدقا له والتزاما لما حواه من بيانات والا لفتقد الأثر الذى رتبته القانون ويظل ميعاد الطعن مفتوحا .

ومن حيث أن الثابت من حفاظة المستندات المقدمة من الهيئة المطعون ضدها أنه قد تم النشر عن القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائى على أرض النزاع بعدد الوقائع المصرية رقم ٢٩١ فى ١٩٧٨/٢/٢٥ وأن أجزاءات اللصق عن هذه الاطيان قد تمت أيام ٤،٢،٨ من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٨ ونفاد ذلك أن اللصق فى الاماكن التى حددتها اللائحة التنفيذية قد تم بعد النشر عن قرار الاستيلاء بأكثر من ثمانية أشهر فى حين أن مفهوم المادة ٢٦ يتطلب أن يكون اللصق سابقا على النشر أو متزامنا معه على نحو يتحقق معه إعمال النعى من وجوب أن يكون النشر مقرونا بإعلان نوى الشأن بأن البيان التفصيلى معروض فى الجهات المشار اليها ، واذ تم اللصق على خلاف القانون فإنه يكون غير منتج فى سريان ميعاد اللجوء الى اللجنة القضائية ويظل الميعاد مفتوحا .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ذهبت اليه اللجنة من أن الطاعن علم بقران الاستيلاء فى ١٠/١/١٩٨٥ كما جاء بصحيفة اعتراضه وأنه اقام اعتراضه بصحيفة أودعت قلم كتاب اللجان القضائية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ فيكون الاعتراض قد رفع بعد الميعاد وقررت علم قبوله شكلا لهذا السبب ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كان المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد المنازعة فى قرارات الاستيلاء الابتدائى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية على الوجه السالف بيانه وإذا كان مسلما أن هذا النشر فى الجريدة ليس إجراء مقصودا لذاته وإنما هو فى غايته وسيلة لاختيار نوى الشأن بالقرار وأنه ظل علمهم به، ومن ثم فإن علم نوى الشأن بهذا القرار يقوم مقام النشر ، ولكى يرقى هذا العلم الى مرتبة النشر فى هذا الخصوص ويفنى عنه يتعين أن يحقق الغاية منه بأن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التى يمتطيع على هدها أن يتعين طريقه الى الطعن فيه .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ولا نذكر المعارض في صحيفة اعتراضه بأنه فوجيء في ١٩٨٥/١/١٠ بلجنة الاستيلاء تتحفظ على أرض النزاع ولم يشر إلى ماهية الاستيلاء ومسببه ومقدار المساحات المستولى عليها ومن ثم فإن هذه العبارة التي وردت من المعارض في صحيفة اعتراضه لا يمكن أن يستفاد منها أنه علم بقرار الاستيلاء علما شاملا لجميع محتويات وعناصر على نحو يستطيع معه أن يتبين طريقه الطعن فيه وعلى هذا فإن هذا القول لا يفي على أن الطاعن علم بالقرار علما يقوّم على المعايير المشار إليها مقام للنشر في الجريدة الرسمية ويرقى إلى مستوى واقعا يظل الميعاد مفقوحا أمام الطاعن للصق في قرار الاستيلاء محصل الاعتراض وإن ذهب القرار المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفضه بمد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتميز لذلك القضاء بالفائه ويقبل الاعتراض ١٤٢ لسنة ١٩٨٥ شكلا .

(طعن ١٥٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)

ثالثا : لا يلزم اخطار صاحب الشأن بقرار الاستيلاء لبدء ميعاد

الاعتراض .

المبدأ :

يبدأ ميعاد الاعتراض من قرار الاستيلاء الابتدائي أمام اللجنة القضائية من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية دون أن يتوقف الأمر على اخطار صاحب الشأن بالقرار إذ أن اللائحة التنفيذية لقانون الإصحاح الزراعي لم تر استلزام هذا الإخطار مكتفية بالإعلان المقرون بالنشر - لكي ينتج النشر أثره القانوني يجب أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي استلزم القانون ذكرها - إذا تم النشر بغير الإجراءات المنصوص عليها قانونا أو مفقورا إلى بعض العناصر التي استلزم القانون ذكرها فإنه يفقد حجتيه في أحداث التزوير القانوني ويكون العلم اليقيني الكامل بالقرار ومحتوياته قد انتفى ويكون ميعاد الطعن مازال مفقوحا .

ومن حيث أن المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تنص على أن « وفي جميع الأحوال لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الوقائع المصرية عن الأراضي المستولى عليها ابتدائها وتبين اللائحة التنفيذية لجراءات التقاضي أمام اللجان القضائية » وتنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ صالف السذكر على أن « ويعرض البيان التفصيلي عن الأراضي المستولى عليها وأسماء المستوليين عليهم أو عن الأراضي للوزعة في كل منطقة على السبب الرئيسي لمقر عدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوئس المختصين وذلك لمدة أسبوع من تاريخ النشر »

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المقدمة أن المشرع قصد إلى تنظيم وسيلة يعلم بها الكافة وصاحب الشأن بقرار الاستيلاء الابتدائي ومحتوياته بما يضمن أن يكون العلم يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع عناصره التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه للقائوس بالنسبة للقرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فأوجب أن ينشر في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) بيان عن قرارات الاستيلاء الابتدائي متضمنا العناصر المشار إليها وأن يعرض بيان تفصيلي لكل ذلك في كل منطقة على الباب الرئيسي لمقر عدة الناحية ومكتب الإصلاح الزراعي ومركز البوئس على الوجه الوارد بالنص ثم أوجب أن يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا بإعلان نوى الشأن فإن هذا البيان التفصيلي معروض في الجهات صالف الذكر وبأن الاتجاه إلى اللجنة القضائية لا يقبل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار محصل الاعتراض أو المنازعة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن تلويح نشر القرار في الجريدة الرسمية هو الذي يبعث منه الموعد المعين قانونا للاعتراض أمام اللجنة القضائية دون أن يتوقف الأمر على إخطار صاحب الشأن بالقرار إذ أن اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي لم تر استلزام هذا الإخطار مكتفية بالإعلان المقرون بالنشر .

ومن حيث أنه وإن كان الامور كذلك فلا أنه كان ينتج النشر أثره القانوني في هذا الشأن يجب أن يتم بالطريق الذي رسمه القانون وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي استلزم القانون نكرها والتي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يبين مركزه القانوني فإذا جاء النشر بغير إتيان الإجراءات المنصوص عليها قانونا أو مفتقرا إلى بعض هذه العناصر فإنه يفقد حجته في أحداث أثره القانوني ويكون العلم اليقيني الكامل بالقرار ومحتوياته قد انتفى. ويكون موعد الطعن مازال مفتوحا .. (حكم المحكمة الادلوية العليا في الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧٤)

ومن حيث أن للثابت من الاوراق في الطعن المائل ان النشر في الجريدة الرسمية عن المساحة محل الاعتراض وان كان قد تم بتاريخ ١٩٦٧/١/٥ إلا أن محاضر اللصق في الجهات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية المنشار اليها لم يتم خلال مدة اسبوع من تاريخ النشر باعتراض أن محاضر اللصق تمت في ١٢ أغسطس من عام ١٩٦٧ وليس من أي عام آخر سابق أو لاحق ومن ثم فإن عملية اللصق تكون قد تمت بعد مرور قرابة ثمانية أشهر من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية وبالتالي لا يكون النشر قد تم بالطريق الذي رسمه القانون ويفاء عليه لا ينتج ثمة أثر بالنسبة لنزاع الشأن ذلك أنه يفقد حجته في أحداث أثره القانوني ويكون العلم اليقيني الكامل بالقرار ومحتوياته ينتج لذلك قد انتفى ويكون موعد الطعن مازال مفتحا رغم ايداع الاعتراض محل الطعن بتاريخ ١٩٨٠/٤/١ واذا ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون واجب الالغاء .

(طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

المشروع الثالث قرار الاستيلاء النهائي

المبحث :

يشترط أن يكون قرار الاستيلاء النهائي مبنيا على قرار استيلاء
إبتدائي سليم .

قرار الاستيلاء الإبتدائي الذي لا تتبع بشأنه اجراءات اللصق
والنشر المقررة بالمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون اصلاح الزراعي
وقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يحدث اثره القانوني في حساب مواعيد اللجوء
الى اللجنة القضائية وبالتالي يبقى الميعاد مفتوحا امام صاحب الشأن -
قرار الاستيلاء النهائي الصادر بناء على اجراءات باطلة يكون قرارا
باطلا ولا تلحق به حصانة وليس له من اثر من الاثار التي رتبها القانون
على مسود قرارات الاستيلاء الصحيحة ولو كان قد تم تسجيله ذلك لان
التسجيل لا يطره من البطلان الذي علق به .

المسألة :

يقوم الطعن في هذا القرار على مخالفته للقانون لان النشر عن
قرار الاستيلاء الإبتدائي وقد تم بمعد الوقاس المصرية رقم ٢ بتاريخ
١٩٦٧/١/٢٥ والمعد رقم ٨ في ١٩٦٧/١/٣٠ وان اللصق قد تم في
١٩٦٦/٨/٢ أي قبل النشر القرار بمدة طويلة ولما كان اللصق قد تم
على هذا النشر النشر لا يحدث اثره القانوني في اعلام ذوي الشأن
بمحتواه ويبقى بالتالي ميعاد الطعن مفتوحا امام اللجنة القضائية
وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون ويتعين لذلك
القضاء بالغاءه .

ومن حيث أن قضاء هذه المسألة قد جرى على أنه لكي يكون قرار
الاستيلاء النهائي قاطعا لكل نزاع حول ملكية الارض وإيلولتها الى الدولة
من تاريخ الاستيلاء الإبتدائي يجب أن يكون القرار قد صدر سليما وفقا
للقانون وغير مشوب بأي عيب يلحق به البطلان وأن المشرع لم يقصد أن
يحصن قرار الاستيلاء النهائي الباطل أو العيب والا اعطى للهيئة العامة
للاصلاح الزراعي سلطات لم يقصد ولا يرمى الي اعطائها لها . فالقرار

السليم الصادر وفقا لاحكام القانون عقب اجراءات سليمة تتفق معها
والاحكام المقررة هو وحده الذي يتمتع بهذه الحصانة التي اغفلها المشرع
عليه كي يكون نهائيا وقاطعا لكل في اصل الملكية ، والنزاع في اصل
الملكية لا النزاع في ذات قرار الاستيلاء والنهائية لا تلتحق الا القنور
السليم اما القرار المعيب في حقانة له ولو تم تسجيله .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق خاصة حافظة المستندات المقدمة
من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي للجنة القضائية بتاريخ ١٩٨٤/١/٤
تحت رقم ٤ بوسيه ان الارض موضوع النزاع قد صدر قرار الهيئة
العامة للاصلاح الزراعي بالاستيلاء الابتدائي عليها قبل الخاضع الاجنبي
يبي ديمستين فرغويلو تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ضمن
مساحة قدرها مائة فدان وذلك بعدد الوقائع المصرية رقم ٢ بتاريخ
١٩٦٧/١/٥ ورقم ٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠ وان لصق البيان التفصيلي
للارض المستولى عليها والمستولى عليه قد تم في الجهات الثلاثة المنصوص
عليها في المادة ٢٦ من اللائحة الضمنية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
ونلك بتاريخ ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ .

ولما كلت المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المشار اليها تتطلب ان
يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا باعلام ذوي الشأن بان البيان
التفصيلي عن الارض المستولى عليها واسماء المستولى لديهم معروضة في
الجهات الثلاثة المشار اليها ولمدة اسبوع من تاريخ النشر وهذا يتطلب ان
يكون لصق الكشوف التفصيلية عن الارض المستولى عليها في الجهات
المعدة معاصرا لتاريخ النشر فيها حتى يتحقق معنى الاحالة الى هذه
الكشوف الذي يجب ان يكون النشر في الجريدة الرسمية مقرونا به وهو
اعلام ذوي الشأن بقرار الاستيلاء بفحوله وجميع مشتملاته .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان اللصق بالبيان التفصيلي قد تم
قبل النشر بحوالي ستة اشهر وهي مدة يتعذر ان يبقى اللصق قائما
خلالها ولمدة اسبوع تالبا لتاريخ النشر الامر الذي لا يتعلق الغرض
او الغاية التي تقيها المشرع ومن ثم يكون قد تم بالمخالفة لنص المادة ٢٦ .

من. اللجنة لمقوبته وبالتالي لا يحدث أثره القانوني في حساب مواعيد
 اللجوء الى اللجنة القضائية وبالتالي يبقى الميعاد مفتوحا امام صاحب
 الشأن. وينبغي على ذلك ان قرار الاستيلاء النهائي الصادر من رئيس
 مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢
 وقد استند الى تلك الاجراءات الباطلة يكون قرارا باطلا
 ولا تلحق به حضانة وليس له من اثر من الآثار التي وفيها القانون على
 صدور قرارات الاستيلاء الصحيحة ولو كان قد تم تسجيله ذلك لان
 التسجيل لا يظهره من البطلان الذي علق به . واذ ذهب قرار اللجنة المطعون
 فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم قبول الاعتراض رقم ٢٢٩ لسنة
 ١٩٨٠ شكلا لرفعه بعد الميعاد فانه يكون قد اخطأ في تطبيقه القانون
 ويتعين لذلك القضاء بالغاءه وقبول هذا الاعتراض شكلا .
 (طعن ١٤٠٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٥)

المبحث :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
 الزراعي - المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
 المشار اليه - يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء ان يكون قد تم
 سليما وفقا للاجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ مكرر من
 القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحة التنفيذية - يترتب
 على تخلف احدي هذه الشروط او الاجراءات بطلان القرار النهائي
 للاستيلاء ويصبح معدوما لا قيمة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة للدفع المبدئي من الهيئة المطعون ضدها بعدم
 قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد الميعاد والذي تبلفه اللجنة وقضت به في
 قروها الطعن فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يشترط لصحة
 القرار النهائي بالاستيلاء ان يكون قد تم سليما وفقا للاجراءات

والشروط التي نصت عليها المادة ١٢ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية وان فقدان احدى هذه الشروط ان الاجراءات يكون له اثره على قرار الاستيلاء النهائي لتعزيده من حصانته ويجعله معدوما لا قيمة له .

ومن حيث انه يطبق المبادئ السالفة الذكر على الطعن المائل يبين من مطالعة تقرير الخبير انه تضمن في نتيجته النهائية ان الاطيان المستولى عليها من اطيان الاعتراض تبلغ ٢٥ ١٢ ط اف والواقعة ضمن القطعة ٢٢ بعض الامود ١٧ في حين انه يبين من الاطلاع على عقد الوقف المصرية العدد ٢١١ في ٢٤/١٠/١٩٦٧ الذي تم النشر فيه عن الاطيان المستولى عليها قبل الفاضل زيدان المليجي تضمن الاستيلاء على ثلاث مساحات جملتها - س ١١ ط ٤ منها مساحة ١١ ط اف بمحوض الامود ١٧ قطعة ١٢ في حين ان الارض موضوع الاعتراض والمستولى عليها تقع كما سبق القول في حوض الامود ١٧ ضمن القطعة ٢٢ كما ان الثابت ان النشر في عدد الوقائع المصرية فانه بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٧ في حين الاعلان في محاضر اللصق تم في ١٢/٤/١٩٦٦ اي ان اللصق سابق على النشر وهو ما يعد مخالفا لاحكام القانون كما لم يتضمن محاضر اللصق بيان تفصيلي عن المساحة المستولى عليها ومن ثم تكون الهيئة المطعون ضدها لم تلتزم بالنسبة للارض محل الاعتراض الاجراءات والاضاع التي رسمتها المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية وبالتالي فانه لا يجوز ترتيب الآثار القانونية لهذه الاجراءات قبل الطاعن وبذلك يكون قرار الاستيلاء النهائي قد صدر بناء على اجراءات ما هذه تمنع من ترتيب آثاره القانونية وبالتالي يكون القرار المطعون بعدم قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعدم اليعاد لا يتفق مع احكام القانون مما يضمن معه القضاء بالغاؤه ويقول الاعتراض شكلا .

(طعن ١٢٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/٧/١٩٩٠)

نفس المعنى (طعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٨)

المبدأ :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإصلاح الزراعي .

يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليماً وفقاً للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية - يترتب على تخلف أحد الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين ألا يكون للقرار النهائي قيمة ولا يترتب أثره القانوني المنصوص عليه في المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ والذي مؤداه أن تعتبر الأرض مملوكة للدولة اعتباراً من التاريخ المحدد للاستيلاء بقرار الاستيلاء الابتدائي والتقال كل منازعة بين أولى الشرائع إلى التعويض المستحق عن هذه الاطيان .

المسألة :

ومن حيث أن الثابت بتقرير الخبير المنتخب أنه لم يتم نشر قرار الاستيلاء الابتدائي على الأرض موضوع النزاع طبقاً لحكم المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يشترط لصحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر سليماً وفقاً للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة (١٣) من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة (٢٦) من لائحته التنفيذية يحدث إذا تخلف أحد الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالمادتين المشار إليهما ومن بينها نشر القرار الصادر بالاستيلاء الابتدائي على الأرض موضوع النزاع كان لذلك أثره على القرار النهائي بالاستيلاء يحدث بجملة معدوما لا قيمة له . فمن ثم فإنه بالتطبيق لما تقدم فيكون لعدم نشر قرار الاستيلاء الابتدائي أثره على القرار النهائي فيجوده من قيمته ولا يترتب الأثر المنصوص عليه في المادة السابقة من

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ والذي من مؤداه أن تعتبر الأرض مملوكة للدولة اعتباراً من التاريخ المحدد للاستيلاء يقرر الاستيلاء الابتدائي وانتقال كل منازعة بين أولى الشأن إلى التعويض المستحق عن هذه الاطيان .

(طعن رقم ٢٤٩٣ لسنة ٣١ ق - بجلسته ١٩٩٠/٥/٢٩)

الفصل الخامس

ملكية الدولة القصر الزائد عن النصاب المقرر تملكه

المسرح الاول

ايولة الارض الزائدة الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي

المبحث :

ملكية القصر الزائد عن النصاب المقرر تملكه المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي ملكية الارض الزائدة عن النصاب المقرر تملكه طبقا لقانون اصلاح الزراعي تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - هذا التاريخ هو الميعول عليه في اكتساب الملكية بوضع اليد طويل المدة - لا وجه للاعتداد بتاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - اساس ذلك ان الحكومة تعتبر مالكة للأراضي المستولى عليها المصدرة بقرار الاستيلاء الاول طبقا للفقرة الاخيرة من المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون سالف البيان - يؤكد ذلك ان المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أجازت للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون ان يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من اطيائه الزائدة على مائتي فدان - لا يتحقق ذلك الا اذا كان المشرع قد ابقى الارض في ملكية الخاضع لحين الاستيلاء عليها فعلا - الملكية في هذه الحالة ليست مطلقة انما هي ملكية مثقلة بما رتبته قانون اصلاح الزراعي من حقوق للمهيئة الصامتة للاصلاح الزراعي على تلك الارض ومنها حظر التصرف فيها الا بالشروط وخلال المواعيد التي حينها المشرع - مؤدى ذلك : - وقوع التصرف المخالف لتلك الشروط باطلا بطلانا مطلقا .

المحكمة :

د قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ملكية الارض الزائدة عن النصاب المقرر تملكه وفق احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧

يشلن الإصلاح الزراعي تقول إلى: الملة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها ،
 وأنه يلتزم يكون هذا التاريخ هو الممول عليه في اكتساب الملكية بوضع
 المدة الطويلة ، ولا عبرة بتاريخ العمل بالرسوم بقانون المذكور ،
 وأساس ذلك ما قضت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مكرراً حين نصت
 على أن الحكومة تعتبر مافكة للأرض المستولى عليها المصددة بقرار
 الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، يؤكد ذلك أن
 المبدأ الرابعة من القانون سالف الذكر أجازت لتمالك خلال خمس سنوات
 من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بتقل ملكية مالم يستولى عليه
 من أطيانه الزائدة على مائتي فدان على الوجه المبين بطلب المادة ، الأمر
 الذي لا يستقيم بحكم اللزوم إلا إذا كان القانون قد ابقى الأرض في
 ملكية الخاضع حين الاستيلاء عليها فعلاً ، وأنه ولئن بقيت الأرض على
 ملك صاحبها إلى أن يتم الاستيلاء عليها طبقاً لما سبق البيان إلا أن هذه
 للملكية ليست ملكية مطلقة وإنما هي ملكية مثقلة بما ربه قلة ، الإصلاح
 الزراعي من حقوق الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على تلك الأرض ومن
 حظر التصرف فيها إلا خلال المواعيد والشروط التي حددها القانون وترتيباً
 على ذلك فإن أي تصرف في تملك الأرض على خلاف ما حدده القانون يقع
 باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يرتب ما يرتبه عقد البيع الصحيح من آثار .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأرض موضوع الاعتراض لم يتم
 الاستيلاء عليها فعلاً إلا بالقرار الصادر في ١٩٧٨/١٢/٩ ومن ثم فإن
 التصرف الحاصل على الأرض المشار إليها والمسجل برقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٧
 والتصرف السابق عليه المسجل برقم ٢٤٣٦ لسنة ١٩٦٨ الصادر إلى البائع
 يضمن تصرفاً باطلاً أصوره على خلاف ما تقتضي به أحكام القانون على
 نحو ما سبق بيانه ، فضلاً عن أنه لا يجوز الاستناد إلى هذا التصرف
 لتملك الأرض بمضي خمس سنوات على حيازتها بحسن نية واستناداً إلى
 سبب صحيح طبقاً لحكم المادة ٩٦٩ من القانون المدني ذلك أن هذه
 المادة قد حذبت السبب الصحيح في مثل هذه الحالة بأنه السند الذي
 يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحبا للحق الذي يراد كسبه
 بالمقادم والحال في هذه المنازعة أن التصرف قد صدر من مالك على نحو

ما سبق البيان وبالقائمة يتخلف أحد الشروط التي حددتها المادة ٩٦٩ من القانون المدني لتملك الأرض بالتقادم الضمني . فضلا عن ذلك هناك الثابت من الأوراق ومن تقرر الخبير المودع أن الأرض حصل الاعتراض قد استولى عليها فعلا في ١٩٧٨/١٢/٩ وأن التصرف الصادر في الأرض المشار إليها إلى ولد الخاضع والسجل برقم ٣٤٣٦ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨ والتصرف الصادر من هذا الأخير إلى المعارض مسجل برقم ٢٩٢٥ في ١٩٦٩/٧/٢٧ وكلا التصرفين صادرون في وقت كان المانع الخاضع مازال مالكا طبقا لما أسلفناه من قضاء لهذه المحكمة ، ومن ثم ينهار شرط صدور التصرف من غير مالك ، وتخرج بالنتيجة من مجال تطبيق المادة ٩٦٩ مدني فضلا عن أن التصرف الأصلي الصادر إلى ولد الخاضع ما تلاه من تصرف صادر إلى المعارض المطعون ضدها لا يمكن الجزم بتوافر حسن النية بالنسبة لكليهما حيث أنهما من أسرة الخاضع وعلى علم كاف بتطورات ملكيته وخضوعها لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وما يستتبعه ذلك من وجود منافعات حول الملكية تمنع من توافر حسن النية ، كذلك فإن مدة وضع اليد لم تستكمل خمسة عشر عاما حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي في ١٩٧٨/١٢/٩ ، ومن ثم فلا يمكن القول باكتساب المعارض (المطعون ضدها) الملكية الأرض حصل النزاع بالتقادم الطويل طبقا للمادة ٩٦٨ من القانون المدني ، ويكون الاستيلاء عليها متعلقا مع صحيح حكم القانون .

وإذا كان القرار المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ومن ثم يقعن الحكم بالفائض وبرفض الاعتراض موضوعا .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

الفرع الثاني

الأراضي الموزعة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي موزعة لعقود
احتفظ فيها بشرط فسخ صريح .

المبسطة :

المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الإصلاح الزراعي - أوجب المشرع على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها
بنفسه وأن يمتثل في عمله العناية الواجبة - إذا أخل بالتزاماته جاز
للمجنة المنصوص عليها بالمادة (١٤) إصدار قرار بسحب وإلغاء قرار
توزيع الأرض عليه بالإجراءات التي حددها المشرع - قبول المتعاقد للشرط
الفاسخ الصريح الذي يقضي باعتبار العقد مفسوخا بمجرد ثبوت المخالفة
في حقه ينطوي على نزول منه عن الإجراءات المنصوص عليها في
المادة (١٤) المشار إليها - اعتبار العقد مفسوخا تلقائيا دون حاجة إلى
إصدار أو تدخل القضاء - أساس ذلك : الإجراءات المنصوص عليها في
المادة ١٤ مصلحة من وزعت عليه الأرض قصد منها التحقق من وقوع
المخالفة - متى ثبت وقوع المخالفة يغير النفي شبهة فلا محل للجوء إلى
المجنة - مثال بيع الأرض الزراعية الموزعة قبل انقضاء ضمن سنوات
على إبرام العقد النهائي .

المسكحة :

ومن حيث أن قضاء هذه المسكحة جرى على أنه يلزم للقضاء بوقف
تنفيذ القرار الإداري قواهر ركنين : الأول قيام الاستعجال بأن يقترب على
تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية أي أن
يكون إدهاء الطالب في هذا الشأن قائما - بحسب الظاهر - على أسباب
جديدة - وبالنسبة إلى ركن الجدية فإن البادئ من ظاهر الأوراق أن الأرض
موضوع القرار الصادر بإزالة التعدي تدخل ضمن الأراضي الموزعة من
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على المدعو وحرر بشأنها عقد
البيع المؤرخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٨٠ والمسجل برقم ٤٤٥٨ بتاريخ ٢٠ من
سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، وقد جاء بالبند السابع من هذا العقد أن الطرف

الثانى - (متعهد بأن يقوم بزراعة الأرض المبيعة بنفسه وأن يبذل فى استغلالها العناية الواجبة) كما نص البند القامع على أنه (لا يجوز للطرف الثانى ولا للورثة من بعده التصرف فى الأرض المبيعة قبل الوفاء بمتنها كاملا وبعد انقضاء خمس سنوات على التسجيل) ويقضى البند الحادى عشر بأنه (إذا أخل الطرف الثانى بأحد الالتزامات المنصوص عليها فى هذا العقد ، أو بأحد الالتزامات الجوهرية المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه أو ثبت أنه لا تتوافر فيه شروط التوزيع المنصوص عليها فى هذا القانون اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء ذاته بغير حاجة الى تنبيه أو إنذار أو أى إجراء قضائى) وإذا كانت حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة الى محكمة القضاء الإدارى قد انطوت على عقد بيع صادر من المدعى موضوعه بيع تسميئة مترا مربعة من الأرض الموزعة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى على المذكور ، هو عقد مؤرخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٢ أى أنه وقع خلال الفترة التى حظر البند التاسع من سند ملكيته عليه التصرف فى الأرض الموزعة عليه ، فالحادى من الأوراق أن ثمة مخالفة لأحد الالتزامات الواردة بعقد تملك المذكور ، وذلك فضلا عما هو ظاهر من باقى الأوراق المقدمة من أسفاد مخالفة بتحويل الأرض الموزعة الى المذكور - وعلى ذلك فإن الشرط الفاسخ المنصوص عليه بالبند الحادى عشر يكون قد تحقق ، ويترتب عليه اعتبار العقد مفسوخا تلقائيا دون حاجة الى إنذار أو تدخل من القضاء ، ويؤثر بذلك - بحسب الظاهر - سند ملكية المذكور وهو من تلقى ثمنه المطعون ضده ما يدعيه من حق على أرض النزاع ويكون لجنة الإدارة أن تتدخل - من ثم - لإزالة تعدى المطعون ضده على أرض النزاع ، وقد تطلبت هذه الأرض بوقوع الفسخ على سند ملكية المدعى من أى حق له عليها - ولا يحتج على ما تقدم بأن المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ تنص على أنه (ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها بنفسه وأن يبذل فى عمله العناية الواجبة - وإذا تخلف من تسلم إليه الأرض عن الوفاء بأحد الالتزامات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو تسبب فى تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالأعمال المنصوص عليها فى المادة (١٩) أو أدخل بأى التزام

جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون ، حق الموضوع بواسطة نخبة تشكل من نائب مجلس الدولة رئيساً ومن عضوية اثنين من معيرى الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى ولها بعد سماع اقوال صاحب الشأن أن تصدر قراراً مسبباً بإلغاء القرار الضائر بتوزيع الأرض عليهما واستردادهما منه وذلك كله إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي ، ويبلغ القرار اليه بالطريق الإدارى قبل عرض على اللجنة العليا بخمسة عشر يوماً على الأقل ولا يصبح نهائياً الا بعد تصديق اللجنة العليا ولها تعديله أو الغاؤه ذلك أنه فضلاً عن أنه لا المطعون ضده ولا البائع له الموزعة عليه الأرض من الإصلاح الزراعى لم يشر فى أية مرحلة من مراحل النزاع أن مثل هذه الاجراءات لم يتم اتخاذها ، فى حين أن البادئ من ظاهر الاوراق أن عرض المنتفع على لجنة المخالفات كان موضوع توصية الجمعية الزراعية التى ابلغت عن المخالفة ، فان قبول المذكور للنص الوارد فى عقد تملكه والسدى يقضى بفسخ العقد تلقائياً بمجرّد المخالفة الثابتة فى حقه ، يتفهم على ما يبدو من ظاهر الامر - نزولاً منه عن الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٤ المشار اليها وهى اجراءات مقررة لمصلحة البائع المطعون ضده باعتباره موزعة عليه الأرض وقبول هذا البائع فى عقده الشرط الفاسخ الصريح بنون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اى اجراء قضائى هو نزول صريح منه عن التمسك بهذه الاجراءات خاصة وانها مقررة لمصلحته فـ لقصد التاكيد من وقوع المخالفة ، وقوعها وثبوتها فى الواقعة المعروضة ثبتت بغير أدنى شبهة ، بل أن وقوعها وتمسك المطعون ضده بها هو سنده فى دعواه وفى دفاعه فى الطعن ، وجدلاً يستطيع أن يتمسك بها فى مواجهة الإصلاح الزراعى مباشرة باعتبارها مقررة لمصلحة البائع له وليس لمصلحته هو ، والتمسك بها يكون خلال عقد شرئته وهو بذاته دليل وقوع المخالفة الواجبة لاعمال الشرط الفاسخ الصريح المطلق فى تطبيقه من اى قيد حتى ولا الانذار أو التنبيه وقرار بتسام هذه المخالفة ، بل أن المطعون ضده اجنبى عن هذه الاجراءات لا شأن له بها ليس له حق فى التمسك بها ولا يستطيع أن يستعمل حق البائع له - بغرض استمرار قيامه - وفى ذلك لان هذا التمسك هو بذاته الدليل القاطع على وقوع المخالفة وهو

شريك فيها علم بها ويأثرهما سواء من القانون أو من العقد الصادر للباية له وما به من قيسود تنقيد حق البائع في التصرف وتسقط حق هذا الاخير في التعمك باجراءات لا يقصد بها سوى التيقن من وقوع المخالفة وهو ثابت باقرار المطعون ضدهه والبائع له .

وعليه فان أعمال مقتضى الشرط الفاسخ الصريح دون حاجة الى حكم القضاء يترتب عليه ان لجهة الادارة ان تزبل ما وقع على ارض النزاع من تعدى ، ويكون القرار المطعون فيه - بحسب ظاهره - سليما ويتخلف بذلك توافر ركن الجدية ، وينبغى الحكم برفض وقف تنفيذ القرار ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فيكون قد خالف حكم القانون منه...
الانهاء .

ومن حيث ان من يخسر دعواه يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٢٢٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

الفصل الثالث تأجير أراضي الإصلاح الزراعي

المبحث :

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له - المادة (١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها - لا تشرى أحكامه على العقارات المستولى عليها تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له - إذا كانت الأرض محل النزاع مستولى عليها طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي فإن التصرف فيها منوط بصنوبر قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - لا محل للتمسك بما أبدته بعض الجهات من موافقات سابقة على المشروع الذي كان الطاعن يزعم إقامته على مساحة الأرض - أساس ذلك : أن هذه الموافقات كانت تنصب على مشروع الأمن الغذائي المزمع تنفيذه ولا تعني أن تكون من قبيل الإجراءات التمهيدية والتمهيدية اللازم استيفائها قبل صدور القرار الإداري بالتصرف من الجهة المختصة - وهي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

للإصلاح الزراعي .

المسألة :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على قرار مجلس إدارة الهيئة المشار إليه مخالفته حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها التي أجازت التصرف في مساحات من الأراضي البور والأراضي الصحراوية غير المزروعة ببيعها بطريق الممارسة إلى الأفراد الراغبين في شرائها لاستصلاحها، فضلا عن موافقة جميع الجهات والمجالس الشعبية بمحافظة الجيزة على تخصيص تلك الأرض لمشروع المدعى مما يجعل القرار المطعون فيه مشوبا بميب الإلتحاف في السلطة .

ومن حيث أنه لا حاجة بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لأنه طبقا لحكم المادة رقم ١ من هذا القانون فإن أحكامه لا تنص

على المقاررات المستولى عليها تنفيذ الاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، والثابت من الاوراق ان الارض محل النزاع مستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مالف الذكر ، ومن ثم فان التصرف فيها منوط بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له . كذلك فلا محصل للتمسك بما ابيته بعض الجهات من موافقات على المشروع الذى كان الطاعن يزعم اقامته على مساحة الارض المذكورة ، ذلك ان هذه الموافقات كانت تنسب على مشروع الامن القفالى المزمع تنفيذه ، فضلا عن انها لا تعمى ان تكون من قبيل الاجراءات التوضيرية والتمييزية اللازم استقضاؤها قبل صدور القرار من الهيئة المختصة - وهى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - بالتصرف فى الارض - يضاف الى ما تقدم انه ليس ثمة دليل فى الاوراق يشوب قرار مجلس ادارة الهيئة الموعود فيه - حسبما يدعى الطاعن بالانحراف بالمسئلة الامر الذى ينعين معه القضاء برفض الدعوى .

(شقن ١٨٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٧)

المسألة :

المادة ٩١٣ من القانون المحلى - المادة ٣٥ من قانون اصلاح الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - يلتزم المستأجر باستقلال الارض الزراعية المؤجرة وفقا لمقتضيات الاستقلال المألوف - زراعة الثقيل فى ارض مؤجرة لزراعتها بالمحاصيل لا تعتبر من الاستقلال المألوف - اثره : فسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر من العين المؤجرة .

المسألة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان المعاينة التى اجرتها لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بالزمادى والتى استند اليها الحكم الموعود فيه غير دقيقة ولم يتم بها اعمل الخبرة ، اذ تتدخل القطعة المؤجرة للطاعن مع املاك الدولة الموهوبة على اقطاع ومساحتها خمسة هكتار يربط بموجب قسمة املاك يجرى حصرها بمعرفة الاملاك باسم الطاعن بما فيها من فخذل ، فضلا عن ان ملك الطمعون ضده نزع منه للمنافع العامة مساحة ١٢٠ م^٢ طمعا يهتم

معه تكليف مكتب الخبراء لمعاينة الأرض وبيان ما إذا كان النخيل ينضج ضمن القرى المؤجرة أم ضمن أملاك الدولة للربوطة على الطاعن مع بيان مقدار ما نزع حق ملك المطعون ضده والبقية منه في وضع يد الطاعن .

ومن حيث أن المحكمة قد سبق لها أن قضت بجلسته ١٩٨٢/٢/٢ تمهيداً وقبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب خبراء وزارة العدل وأموان لينتج بدوره أحد خبرائه المختصين للاطلاع على الأوراق والانتقال إلى أرض النزاع وبيان مساحتها ومساحة الجزء الذي تم نزع ملكيته للمنفعة العامة وبيان موقع انخيل وعده وتاريخ غراسه وإيضاح ما إذا كان قد تم غرسه في الأرض المؤجرة أم تم غرسه على حافة المسقى المجاورة لأرض النزاع على نحو يجعلها داخلة في أملاك الدولة العامة وذلك كله على التوصل الوارد في صدر هذا الحكم .

ومن حيث أن ما انتهى إليه الخبير المنتدب في تقريره المودع قد جاء فيما يتعلق بمساحة أرض النزاع المؤجرة وعدد وعمر وموقع النخيل مغلق مع النتائج التي سبق أن انتهت إليها لجنة القرية في المعاينة التي أجرتها بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٨ ، إلا أنه خالفها فيما يتعلق بما إذا كان النخيل قد غرس في الأرض المؤجرة أم في المساحة التي نزع ملكيتها للمنفعة العامة والتي أشار إليها في البتدين ثانياً ورابعاً من النتائج النهائية التي توصل إليها وقد انتهى إلى أن هذا النخيل مفروس في المساحة المنزوعة للمنفعة العامة ، وخلص في البند الخامس إلى أن الطاعن لم يقدم ما يثبت حصوله على إذن بزراعة النخيل من المالك ، كما جاءت أوراق الدعوى خالية أيضاً مما يثبت ذلك . أما ماورد في تقريره من قول بأن النخيل قد غرس في تلك المساحة من الأرض التي كانت مملوكة للمطعون ضده ونزع ملكيتها للمنفعة العامة مشروع ٢٤٨٩ رى - مسقى الشيخ حمزة) فبين من الإطلاح على ما انتهى في القسم ثانياً من التقرير تحت عنوان « بيان مساحة كل جزء من الأجزاء المنقصة العامة » فإنه يبين من المعاينة على الطبيعة التي أجراها أن المسقى المنفذ للموجوه حالياً عرضه أربعة أمتار وبالإطلاع في مكتبه مساحة تقدر على المساحة المنزوعة تبين أنها نزع مشروع مسقى الشيخ حمزة رقم ٢٤٨٩ بعرض ثمانية أمتار ، وبذلك تكون هناك مساحة بعرض ٤ متر لم تقم على

المشروع ، ولكن هذه المساحة قد تكون في الجهة الشرقية للمسقى (أي مجاورة لأرض النزاع) أو في الجهة الغربية للمسقى أي بعيدة عن عين النزاع ، واستطرد الضبير إلى القول بأنه بالإطلاع على الكشف الرسمي رقم ٦٠٧٢١٥ الخاص بتكليف البائعين للمؤجر (المطعون ضده) فقد تبين أن هناك مساحة ٦ أسهم تم استئثارها للمشروع ١٢٩٨ رى بالقرار ٨١ لسنة ١٩٧٢ ، بل تبين أيضا بالإطلاع على الكشف الرسمي رقم ٦٥٠٩٦٢ باسم المطعون ضده أن هناك مساحة ١٢ أساط مشروع الشيخ حمزة حوق ١٨ حصين بك القري مريوطة بالإيجار باسم أحمد حسين جمعة في السنة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ وأنها مشغولة نخيل ، مما يؤكد أن مساحة ٤ متر في طول أرض النزاع وتعادل ٩ أسهم هي أرض منزوعة للمصلحة العامة ، وخلص الضبير من ذلك إلى أن هذه المساحة تجاور المسقى الذي يحد أرض النزاع (الحد الغربي) وفي الجهة الشرقية منه ٨ وهذه نتيجة لتعايش مع ما سبق أن انتهى إليه من أن هناك مساحة بعرض ٤ متر لم تشغل في المشروع وأن هذه المساحة قد تكون في الجهة الشرقية للمسقى ، أي مجاورة لأرض النزاع ، أو في الجهة الغربية منه أي بعيدة عن عين النزاع ، الأمر الذي يجعل صحة ما خلص إليه في ختام التقرير من أن النصار قد غرس في الأرض التي نزع ملكيتها لا يمكن الاطمئنان إليه لعدم قيامه على أسس يمكن الاطمئنان إليها من واقع محضر عمله فيتعين بعد ما أثبتته في محضر المعاينة من أن هناك أربعة أمتار لم تشغل من المشروع ، وأن هذه المساحة قد تكون بعيدة عن عين النزاع أو مجاورة لها ، دون أن يعنى بالتحقق من ذلك ، مما يوجب أطراح ما وصل إليه في هذا الصدد نتيجة لا سند لها .

ومن حيث أن الثابت من المعاينة التي أجرتها لجنة القرية في حضور طرفي الخصومة وموافقة الطاعن أن النخيل وأن كان مغروما على حافة المسقى من الجهة الشرقية إلا أنه يدخل ضمن ملك المؤجر ، وأن عمر النخل في ذلك الوقت كان يقدر ما بين ثلاث إلى خمس سنوات الأمر الذي يستلزم منه قيام الطاعن بزراعة هذا النخل ، إذ أن الإيجار كان قد بدأ في عام ١٩٦٨ ، وقد تقدم المطعون ضده بطلبه إلى لجنة القرية عام ١٩٧٢ ، أي .

ان السدة التى انقضت من تاريخ الايجار وحتى تقدم المالك المطعون ضلته يطلبه هي عمر النخيل مغروس . وقد تبينت اللجنة من التحقيق الذى أجرته وقيامها بالمعاينة عدم وجود اراضى محصورة خفية مجاورة لارض النزاع ، الامر الذى يجعل ادعاء الطاعن بأن النخيل مغروس فى ارض مسبق نزاع ملكيتها للمنفعة العامة لا سند له فى واقع الامر .

ويكون الطاعن بذلك قد قام بغرس النخيل فى الارض المؤجرة له مخالفاً بذلك التزاما تنصى به المادة ٦١٢ من القانون المدنى التى توجب أن يكون استغلال المستأجر للارض الزراعية موافقا لمقتضيات الاستغلال المألوف ولا تعتبر زراعة النخيل فى الارض المزروعة بالمحصول من الاستغلال المألوف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الغاء قرار اللجنة الاستئنافية للمنازعات الزراعية الذى ذهب على خلاف هذا النظر ، وخلص الى تأييد قرار لجنة القرية القاضى بفسخ عقد الايجار وطرد الطاعن من العين موضوع النزاع اعمالا لنص المادة ٣٥ من قانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، فقد احسب وجه الحق والقانون وبغدر الطعن فيه لا محل له خليفا بالرفض ، ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٧٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٢)

المسألة :

تعاقب الهيئة العامة للإصلاح الزراعى مع احد الافراد على بيع قطعة ارض يفرض قيام المشتري باستصلاحها وزراعتها مع وجوب الاحتفاظ بها فى نطاق الاستغلال الزراعى يكون طبقا لنصوص العقد المبرم بينهما - اذا اخل المشتري بهذه الشروط كان لمصلحة المالك الخيار فى فسخ العقد واسترداد الارض وما عليها دون تعويض او الحصول على زيادة فى السعر المتعلق عليه بعد ان اخل بالتزامه فى استخدام الارض المشتراه فى الغرض الذى بيعت من اجله .

المحكمة :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية المسمى الغنموي والتفريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ غلستيان لهذا
أن المادة ١/١٤٧ من القانون المنص تنص على أن « العقد شريعتا
المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي
يقرها القانون ٠٠ » وتنص المادة ١/١٤٨ من هذا القانون على أنه :
« ١ - يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجهه
حسن النية ٠٠ »

ولذلك المبادئ من الاصول القانونية التي تحكم التعاقد وتوجب احترام
ما توافقت عليه ارادة طرفي العقد ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله من جهة
أى من المتعاقدين ، انه هو وليست ارادتين وما تعقده ارادتان لا تحله
ولا تعديله ارادة واحدة . كما تفرض هذه المبادئ أن يظل حسن النية
الطوق جميعا سواء فيما يتعلق بتعيين مضمونها أم فيما يتعلق بكيفية
تنفيذها .

لما كان ذلك وكان العقد المبرم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
والسيد/علي مكارى قد تضمن : « أن الغرض من بيع الأرض محل التعاقد
هو رغبة الحكومة في قيام المشتري باستصلاحها وزراعتها - ويجب عليه
أن يحتفظ بها في نطاق الاستغلال الزراعي فإذا اخل بهذه الشروط كان
لمصلحة الملاك الخراب في فسخ العقد واسترداد الأرض وما عليها دون
تعويض أو الحصول على زيادة في السعر المتفق عليه بعد أن اخل المشتري
بالتزامه في استخدام الأرض المشتراة في الغرض الذي بيعت من أجله .
ولا يحق لهذا الأخير أو خلفه العام ، في مجال درء المسؤولية عما وقع من
هذا الاخلال - المتقوع بعدم صلاحية الأرض للزراعة بسبب طبيعة التربة
الجيرية وعدم وجود مصدر ري لها ، إذ امتنعت الحكومة في تصحيح العلاقة
عن التمسك بصلاحية الأرض للزراعة وتوفير مصدر للري اللازم لهذا
الغرض ، وألقت بذلك على عاتق المشتري عبء التثبيت والتجديد من هذه
الأمور قبل الاندماج على التعاقد ، فلذا كان قد قصر أو أهمل في هذا
الخصوص فعليه وحده تقع مسؤولية هذا الأفعال وذلك التقصير .
ومن حيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد أسقطت خيار الفسخ

ووافقت لورثة المشتري في ١٩٨٤/٤/٨ على تغيير الغرض من استئجار الأرض المهيمة من الزراعة الى اقامة مصنع لمؤجلة الحديد عليها ، فبانه يحق لها ان تتقاضى بعد هذه الموافقة على زيادة في السعر الذي اتفق عليه عند ابرام عقد البيع .

واذا كانت نسوح العقد قد سكنت عن بيان مقدار هذه الزيادة او المبلغ الذي تقدر فيه فان موجبات حسن النية التي تهل بتنفيذ هذا العقد ، ومقتضيات العدالة التي تحكم تفسيره تفرضان - عند تقدير هذه الزيادة - النظر الى الاسعار السائدة حين موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على تغيير الغرض ، واذ كان للهيئة في هذا التاريخ حق فسخ العقد وطرح قطعة الأرض للبيع بهذه الاسعار ، ولا يتأتى ان تضارب عدم الجوء الى هذا الخيار والالتقاء على العقد والاستمرار في تنفيذه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الاسعار السائدة حين موافقة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ على تغيير الغرض في الحالة المعروضة من استئجار وزراعة الى اقامة مصنع لمؤجلة الحديد على الساخن هي التي تتخذ أساسا لحاسبة ورثة السيد عدلي مكاري دون أية أسعار أخرى سابقة على هذا التاريخ .
(ملف رقم ١٦٠/٢/٧ في ١٦٩٢/٢/٢٠)
الميسر :

هذه نص المادتين ٣٢ و ٣٥ (ق) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - ان تأجير الأراضي الزراعية يكون ان يتولى زراعتها بنفسه - حظر المشرع على المستأجر للأرض لتجويرها من الباطن او التنازل عن الاجارة للغير او المشاركة فيها - وبالمشرع على مخالفة ذلك بطلان عقد الايجار من الباطن وكذلك بطلان العقد الاصلي بين المؤجر والمستأجر الاصلي - احاط المشرع هذا الاجراء بضمانة جبرية وهي ضرورة ان يسبق قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بلكفاء العقد اضطرار المستأجر بالطريق الإداري بامتناع الهيئة ولا ان يبدي وجهة نظره ويقلعه الى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانقضاء .

المحكمة :

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي تنص المادة ٣٢ منه على أن « يكون تأجير الاراضي الزراعية لمن يتولى زراعتها بنفسه ، ولا يجوز للمستأجر تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الاجارة للغير أو المشاركة فيها ٠٠٠٠ ويقع باطلا كل تعاقد بالمخالفة للحكم المتقدم ويشمل البطلان أيضا العقد المبرم بين المؤجر والمستأجر الاصلى ٠٠٠٠٠ »

وتنص المادة ٣٥ مكرر (١) من القانون المذكور على انه - استثناء من حكم المادة ٣٥ يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الغاء عقود ايجار الاراضي المستولى عليها تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي والاراضي التي تقوى ملكيتها الى الدولة وتسلم الى الهيئة بناء على قانون ، والاراضي التي تشتريها الهيئة ، كما يجوز لمجلس ادارة كل من الهيئات والمؤسسات العامة التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي الغاء عقود ايجار الاراضي التي ترى الدولة اسناد ادارتها واستقلالها أو التصرف فيها اليها وذلك كله اذا استلزم الالفاء اجراءات استصلاح تلك الاراضي أو توزيعها أو التصرف فيها طبقا للقانون أو اذا اقتضى ذلك تخصيص العقار لغرض ذي نفع عام أو اذا اخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد وفي حالة الغاء العقد بسبب اخلال المستأجر بأى من التزاماته يجب أن يسبق قرار مجلس الادارة بالالفاء لخطار المستأجر بالطريق الادارى بأسباب الالفاء ويجوز له ابداء وجهة نظره ودفاعه الى مجلس الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ مكرر (١) سارية في شأن النزاع محصل الطعن حيث لم تلغ الا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضى) .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن تأجير الاراضي الزراعية يكون لمن يتولى زراعتها بنفسه وقد حظر المشرع على المستأجر للارض تأجيرها من الباطن أو التنازل عن الاجارة للغير أو المشاركة فيها ، ورتب على مخالفة ذلك بطلان عقد الايجار من الباطن وكذلك بطلان العقد الاصلى بين المؤجر والمستأجر الاصلى وقد اعتبر المشرع قيام المستأجر بتأجير

الأرض المؤجرة اليه الى غيره هو من قبل الاخلال بالتزام جوهرى يقضى به القانون والعقد ونظرا لما رتبته على هذا الاخلال من آثار وهى بطلان العقد الاصلى وعقد للتأجير من الباطن فقد احاط هذا الاجراء بضمانه جوهرية وهى ضرورة أن يسبق قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاتصال الزراعى بالقضاء العقد اخطار المستأجر بالطريق الادارى بأسباب الانقضاء وله أن ييسد وجهه نظره ويدفعه الى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار ، وهذا الاخطار بالضرورة وحكم اللزوم يجب أن يصل الى علم المستأجر وأن يكون سابقا لصدور قرار مجلس الادارة بالقضاء عقد الايجار باعتباره ضمانا للمستأجر وتضع قييدا على حرية مجلس ادارة الهيئة سابقا على اصدار القرار ، وأن اغفال هذا الاخطار يعتبر اخلالا بالتضمانة وتحورا من القيد وهو أمر غير جائز قانونا .

(طعن ٢٠٥٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٩٢)

المشروع للزرايع

الحيازة ووضع اليه بأراضي الإصلاح الزراعي

المادة :

مناط اعمال نص المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
توافق شرطين :ولهما ان يتم الاحتفاظ بالأرض المستولى عليها بقرار من
مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وثانيهما أن يكون هذا
الاحتفاظ بفرض تنفيذ مشروع أو إقامة مشاة ذات نفع عام .

المحكمة :

أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٢/٤ فتبين لها أن المادة ١ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يضمن حصد أقصى للملكية الاسرة
والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أنه لا يجوز لاي
فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور
والصحراوية أكثر من مسمخين فداناً .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أن « تستولي الحكومة - خلال
سنتين من تاريخ الممس بهذا القانون على الأراضي الزائدة عن الحد
الاقصى للملكية المقررة وفقاً لاحكام المواد السابقة وفي جميع الاحوال
يعتبر الاستيلاء قاساً قانوناً من تاريخ العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ
العمل بهذا القانون مهما كان تاريخ الاستيلاء الفعلي وتعتبر الدولة مالكة
لذلك الأرض ابتداءً من ذلك التاريخ » .

وتنص المادة ٨ على أن « يستمر الوضع القائم لنظام استغلال الأرض
التي تخضع للاستيلاء طبقاً لاحكام هذا القانون حسبما تكون عليه في
تاريخ الاستيلاء الاعتباري عليها » .

وإذا كان المالك للأرض مستقلاً لها بزماعتها على النمة اعتبر في حكم المستأجر لها. مقابل ايجار سنوي يحدد طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه. يدفعه سطوياً الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي منذ تاريخ الاستيلاء التنفيذي حتى تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - و تنص المادة ١٢ على انه « إذا كانت الأرض المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة مغزرة على النمة جاز الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن تقوم بتأجيرها الى صغار الزراع الذين توافر فيهم الشروط المنصوص عليها في نفس المادة وطبقاً للوضاع المنسوبة عنها فيها كما يجوز للهيئة أن تبيع هذه الأراضي بطريق المزاد العلني وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي »

وتنص المادة ١٤ على أن « تسري في شأن الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنها نص أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والقوانين المعدلة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون »

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ المشار إليه حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية وما في حكمها يضمنين فدان وقضى بالاستيلاء على القدر الزائد على هذا الحد خلال سنتين من تاريخ العمل بأحكامه واعتبر الاستيلاء قسراً قانوناً من تاريخ العمل بهذا القانون فيما كان تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها وحدد الوضع القانوني للأرض المستولى عليها خلال الفترة من تاريخ الاستيلاء القانوني وحتى الاستيلاء الفعلي - الذي ينبغي أن يتم خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه - حسبما تكون عليه في تاريخ الاستيلاء الاعتباري فإذا كان ذلك يستغلها بزراعتها في النمة اعتبر في حكم المستأجر لها مقابل الإيجار المستحق قانوناً طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أما بعد الاستيلاء الفعلي عليها فيكون للهيئة العامة للإصلاح الزراعي أمراً بتأجيرها لصغار الزراع ممن تتوفر فيهم الشروط المقررة وأما فيما بالمتزاد العلني وفقاً للقواعد التي يصدرها قرار من وزير الزراعة »

ومن حيث أن المشرع قد حدد على سبيل الحصر طرق الإدارة والتصرف في الأراضي التي كانت موزعة على النمة وقت صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٩ وتم الاستيلاء الفعلي عليها بأن يتم تأجيرها لصغار الزراع ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة أو بيعها بالمزاد العلني وفقا للمقواعد المقررة ومن ثم فإن تسليم الأرض المشار إليها في الحالة المعروضة الى قطاع التنمية الزراعية يكون قد تم بالمخالفة لاحكام القانون المشار اليه ولا يغير من ذلك أن المادة ١٤ من هذا القانون قد أحالت الى احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فيما لم يرد بشأنه نص وان هذا القانون الاخير قد نص في المادة ١٠ مكررا منه على انه « يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستوي عليها لتعدد مشروعات ولإقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة » ذلك أن أعمال هذا الفص الاخير منوط بتوافر شرطين أولهما أن يتم الاحتفاظ بالأرض المستولى عليها بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وثانيهما أن يكون هذا الاحتفاظ بفرض تنفيذ مشروع أو إقامة منشأة ذات نفع عام وهو ما لم يتحقق في الحالة المعروضة إذ أن تسليم الأرض المشار إليها لقطاع التنمية الزراعية قد تم بقرار من وزير الزراعة كما أن هذا القطاع لم يبين وجه المنفعة العامة المراد تحقيقها باستغلال الأرض المشار إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تصليه الأرض المشار إليها الى قطاع التنمية الزراعية قد تم بالمخالفة لاحكام القانون .

(ملف ٦٢/١/٧ جلسة ١٩٨٧/٢/٤)

المجلس :

من شروط وضع اليد المكسب للملكية الهندية - عدم جواز اكتساب ملكية الأراضي التي ستوزع على صغار الفلاحين في كل قرية طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ووضع اليد عليها بعد إيلولتها الى الدولة . المادة ٩٧٠ من القانون المدني .

المحكمة :

« ومن حيث أن وضع اليد المدعى (المظعون ضده) كما جاء بالأوراق منذ عام ١٩٦٦ أي بعد أيلول إلى الأرض محل الاعتراض إلى الدولة غائب وضع اليد هذا يفترض شروطه ، ومنها الهدوء ، إذ أنه كما جاء بتقرير الخبير فقد نازعته الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في ذلك ، ولم تكتمل كذلك مئته ولا يعدو أن يكون عملاً من أعمال الفصيب ولا يكسبه حقاً إذ أن من الأهداف التي تغياها المشرع ونص عليها في المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي أن يوزع بحسب الأصل القدر الزائد من حد الاحتفاظ بالملكية على صغار الفلاحين في كل قرية طبقاً للمادة (٩) من القانون المشار إليه ولا مشاققة أن يتأخر مع تحقيق ذلك الهدف أن يستند المظعون ضده إلى ما يقول به من أنه تكتسب ملكية تلك الأراضي بوضع اليد عليها ، بعد أيلولتها إلى الدولة فذلك غير جائز أساساً طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز تملك مقلها أو كسب أي حق عينى عليها بالتقادم » .

(طعن ١٠٤٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠)

المسرح الخامس

التعويض المستحق عن الاستيلاء على اراضي الإصلاح الزراعي

للمجلس :

ملكية الارض الزائدة عن حد الاحتفاظ في حكم القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها - هذا التاريخ هو المعير في اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة - لا عبرة بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - تلك بالتطبيق لنص المادة ١٢ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - تعتبر الدولة مالكة للأراضي المستولى عليها المحددة في قرار الاستيلاء النهائي اعتبارا من التاريخ المصدد للاستيلاء عليها في قرار الاستيلاء الابتدائي - يصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية - كل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من اجراءات -

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للموضوع فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ملكية الارض الزائدة عن حد الاحتفاظ في حكم القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تؤول الى الدولة من تاريخ الاستيلاء الفعلي عليها ، وان هذا التاريخ هو المعير في اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة ، ولا عبرة بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك بالتطبيق لما نصت عليه المادة ١٢ مكرر (أ) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه من انه (تعتبر الدولة مالكة للأراضي المستولى عليها المحددة في قرار الاستيلاء النهائي ، وذلك اعتبارا من التاريخ المصدد للاستيلاء عليها في قرار الاستيلاء الابتدائي ، ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين أولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى عليها وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من اجراءات -

ومن حيث أنه وقد ثبت على الوجه المتقدم أن الاستيلاء الابتدائي على الأرض ، محل النزاع لم يتم إلا اعتباراً من ١٩/٧/١٩٧٨ وأن الطعن يضيع يده على هذه الأرض بالشروط المنصوص عليها في القانون. المكسب الملكية ، وذلك اعتباراً من تاريخ الشراء في ١١/٦/١٩٦٠ فمن ثم فإن مدة وضع يده على أرض النزاع تزيد على خمسة عشر عاماً سابقة على تسريح الاستيلاء الابتدائي علينا وبالتالي يعتبر مالكا لهذه الأرض بالتقدم الطويل المكسب للملكية طبقاً لنص المادة ٩٦٨ من القانون المدني الأمر الذي يترتب عليه خروج هذه المساحة من الأرض الخاضعة للاستيلاء قبل الخاضع جلاتي وشركاء ويتمين الحكم برفع الاستيلاء عنها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى خلاف ذلك فمن ثم يتعين الحكم بإلغاء هذا القرار وما يترتب على ذلك من آثار . »

(طعن ٢٤٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢٦/١٩٨٨)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - اعتبر المشرع الشخص المستوفي لخصه مالكا للأرض الزائدة على التصانص القانوني ويلتزم بإدارتها وتداء الضرائب عنها - تجاز المشرع التصرف في النقص الزائد إلى أن يتم الاستيلاء بقرار نهائي يولد أثره القانوني إلى تاريخ الاستيلاء الابتدائي ومن هذا التاريخ ينشأ الحق في التعويض عما تم الاستيلاء عليه - ومنه تبين مدة الثلاثين سنة التي تقررت كأجل لاستيلاء السندات .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التعويض النقدي المطالب به إنما كان نتيجة لتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي قبل المرحومة / وإن تنص المادة الخامسة من هذا المرسوم على أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية . . وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون إجراءات صرف التعويض

وتيسراً نعمة الحكومة إزاء الكلفة في حدود ما يتم صرفه من التعويض طبقاً للأجراءات المذكورة ، وتنص المادة السادسة على أن « يؤدى التعويض سندات على الحكومة بغائدة سعرها ٢٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا لمصرى ، ويقبل اداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في الوفاء ٠٠ ، وتنص المادة ١٢ على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاستصلاح الزراعى وتكون لها الشخصية الاعتبارية ٠٠٠ وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الاراضى المستولى عليها الى ان يتم توزيعها وفقاً للقانون ، وتنص الفقرة ٣ من المادة ١٣ مكرراً على أن « تعتبر الدولة مالكة للأراضى المستولى عليها المصدرة في قرار الاستيلاء النهائى وذلك اعتباراً من التاريخ المحدد للاستيلاء علماً في قرار الاستيلاء الانتدائى ، ويصبح العقار خالفاً من جميع الحقوق العينية وكل منازعة بين اولى الشأن تنتقل الى التعويض المستحق عن الاطيان المستولى علماً وتتصل به جهات الاختصاص وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من اجراءات في هذا الشأن ٠٠ ، وتنص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية على أن يبلغ صاحب الشأن بقرار الاستيلاء بالطريق الادارى ، ويكون للحكومة الحق في الربح من تاريخ صدور قرار الاستيلاء المثار السه ، وتنص المادة ٢٨ من ذات اللائحة على أن « تصدر اللجنة العليا قرارها النهائى بشأن الاستيلاء اما باعتماد قرارها السابق بالاستيلاء ، بتعديل ، ٠ ، وتنص المادة ٣٠ على أن « تعد مصلحة المساحة بياناً تفصيلياً عن الاطيان الصادر عنها قرار الاستيلاء النهائى يشتمل ، وتنص المادة ٣٥ على أن « يقرر عضو اللجنة العليا المنتدب أو من يقوم مقامه عند عدم قيام مانع قانونى صرف التعويض كله أو بعضه بحسب الاحوال وذلك بعد اخذ رأى مجلس الدولة ، ومفاد ذلك ان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كان يعتبر الشخص المستولى عليه مالكا للأرض الزائدة على النصاب القانونى وملتزمًا بإدارتها واداء الضرائب عنها ويجوز التصرف منه في القدر الزائد وذلك الى أن يتم الاستيلاء عليها بقرار نهائى يرد اثره القانونى الى تاريخ الاستيلاء الابتدائى ومن هذا التاريخ يفضا الحق في التعويض عما تم الاستيلاء عليه ويبدأ من ذات التاريخ مدة الثلاثين سنة التى تقررت كاجل لاستهلاك السندات طبقاً للقواعد التى تضمنها المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن

اصدار قرصن لاداء ضمن الاراضى المستولى عليها ومستداته والذي انشع
صندوقا للاصلاح الزراعى يديره مجلس برئاسة وزير المالية وعضوية وكيلين
من هذه الوزارة وممثل للبنك الاهلى المصرى والبنك العقارى واجاز تداول
تلك السندات فى البورصة وان يكون البنك الاهلى هو المختص يتلقى تلك
السندات وفوائدها من وزارة المالية وذلك الى ان يطالب بها اصحاب
الشان عند حلول اجل استحقاقها ، ولم يتضمن القانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٧١ سوى نقل اختصاصات صندوق اصلاح الزراعى الى وزارة الخزنة
وهى التى كانت تشرف عليه وتديره فضلا مع الفاء المرسوم ٣٥٠ لسنة
١٩٥٢ ومن ثم فان ما صدر من سندات تعويض فى ظل العمل بالمرسوم الملغى
لم يفسد القادح اللاحق وانما يبقى على حالته السابقة احتراماً للحقوق
والمراكز القانونية التى تترتب على تلك السندات ، ولوزارة الخزنة اصدار
السندات التى لم تصدر عن الاراضى التى تم الاستيلاء عليها ، ولما كان
الثابت من حافظة المستندات المقيمة من المدعى انه تم ايداع سندات التعويض
لدى البنك الاهلى المصرى باسم المرحومة / بقيمة اسمية
بمبلغ ١٢٤٠٢٠ جنيهاً بفائدة ٣٪ (عدلت الى ١٪) بالملف رقم ٢٢١٧١
بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٠ واقامت ادارة الملكية والتعويضات بالاصلاح الزراعى
انه تم الاستيلاء على الاطيان الزائدة بالقرار الوزارى رقم ٢٢ بتاريخ
١٩٥٧/١/١٢ اعتباراً من اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ومن ثم فان اجل استهلاك
سندات التعويض (بعد ثلاثين سنة) كان يحل فى اول نوفمبر سنة ١٩٨٤
ولم يكن جائزاً المستولى لىه (ورثته) المطالبة بقيمتها قبل هذا التاريخ وان
جاز لوزارة المالية ان تجرى عليها الاستهلاك قبل ذلك واداء التعويض عنها
تلكا .

(طعن ٣٢٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

المقدمة :

القاعدة الواردة بالمادة الاولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤
والتي تنص بملوكة الارض المستولى عليها الى الدولة دون مقابل يوصى
ظاهراً بالعدم السندات السابق اخذها ويطان استحقاق اصحابها للفوائد
ويطان الوفاء بما كان مستحقاً عليهم من شرائب وغيره الا ان ذلك
لا يستقيم مع ما تترتب من اوضاع وتصرفات تبين صحيتها قبل العمل بهذا

القانون ولم يصر بالقانون نص بمسها جائز وجعي - مؤدى ذلك : انطباق
هذا القانون جائز للقوى منذ العمل به -

المحكمة :

ومن حيث انه من اثر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٤ فقد نصت المادة
الاولى منه على ان : الاراضى الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقا
لاحكام المرسوم بقانون رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٢
المشار اليهما ، تؤول ملكيتها الى الدولة دون مقابل ، وتنص المادة الثالثة
عليه ان : يلغى كله نص يخالف احكام هذا القانون ، وتنص المادة الثالثة
عليه ان يعمل به من تاريخ نشره وقد نشر فى الجريدة الرسمية فى
١٩٦٤/٢/٧٣ ، ومفاد ذلك انه ولئن كان ظاهر نص المادة الاولى يوصى
بجعل الاولوية بدون مقابل مما يترتب عليه لتسليم المندات السابق اخذها
كله يظل استحقاق اصحابها للمواشاة كما يظل وفاءهم بما كان مستحقا
عليهم من ضرائب وغيرها الا ان ذلك لا يستقيم مع ما توجب من ارضاء
وتصرفات تمت صراحة وقبل العمل بهذا القانون وطوال سنوات عدة كما
لم يصر بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ نص بمسها بالقضاء او تعجيل جائز
وجعي وهو ما يخالف صريح نص المادة الثالثة منه والتى تقتضى بان يعمل
به من تاريخ نشره ومن ذلك الاستيلاء على الاراضى الزراعية بقوى سبق
تعديده قانونا ، ولئنما يبال هذا القانون المرحلة الراهنة منذ العمل به ،
ويكون قد عجل استهلاك مندات الاصلاح الزراعى ويعتبر له قيمة ويقتصر
احكامه التى يلغى بها ما يخالفها من التصوص على ما تعلق باستهلاك تلك
المندات بقيمتها الاسمية فى اجل معين مما نصت عليه المادة السادسة
من المرسوم بقانون رقم ٧٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويتطوى هذا الاستهلاك بغير مقابل
على نقل قيمة هذه المندات من ذمة اصحابها الى الدولة ولم تعد لها قيمة
بالذمة لاصحاب الشأن فمن ثم فلا يستحقون شيئا من المائدة عليها بمد
ذلك كما قبل قضاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ فان تلك المندوات كانت
موجودة قانونا ويمكنها من خلقه من فوائده مستحقا لاصحابها من تكريس
استحقاق الكرويات حتى اول نوفمبر سنة ١٩٦٢ -

(طعن : ٢٢٤٥ لسنة ٢٢ قى - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥)

الفصل السادس

اللجان القضائية للإصلاح الزراعي

المسرح الأول

طبيعة اللجان القضائية للإصلاح الزراعي

المبدأ :

المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ولائحته التنفيذية - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر جهة قضاء مستقلة في شأن ما خصها الشارع بنظره من منازعات طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي - انظر تلك - التزام هذه اللجان بالاحكام الواردة بقانون المرافعات فيما لم يسرد بشأنه نص خاص في قوانين الإصلاح الزراعي .

المحكمة :

واذا لم يلق هذا القرار قبولا لدى الطاعنين لذلك فقد اقاموا الطعن المائل مستنديا الى أن القرار الطعون فيه مخالف للقانون للأسباب الآتية :

أولا - انه سبق أن حاول الإصلاح الزراعي الاستيلاء على مسطحات الامتراض لدى أبو الفرج الميكاتي على أساس أنها ملك له طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الا أن السيدين/ عبد الجواد ودياب الحواوشي قدما اعتراضا الى ادارة الاستيلاء تضمن انهما اشترى الارض المستولى عليها من أبو الفرج الميكاتي بموجب عقد مؤرخ ١٩٤٤/٢/٥ ، وقد رأت ادارة الفتوى والتشريع الاعتداد بالعقد المذكور .

ثانيا - أن العقد المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٣٠ الصادر من القاضي

عيد الجواد ودياب الحواوشي لصالح محمود الياز ثابت التاريخ بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى المنصورة .

ثالثا : انه ثابت من تقريرى مكتب الخبراء المنتخب أن الاستيلاء تم فى ظل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، لان الاطيان موضوع الطعن كائنة فى مركز دكرنس محافظة الدقهلية ولم يتم الاستيلاء فى ظل القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ كما جاء فى القرار الطعون فيه لان الاطيان ليست كائنة فى محافظة الشرقية .

ومن حيث انه بالنسبة لما تضمنته مذكرة دفاع الهيئة العامة للإصلاح الزراعى المودعة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٣ من طلب أصلى يتعلق بموضوع الطعن فيجاء الحكم بعدم قبول الاعتراضات محل الطعن شكلا لرفعها بعد اليمين لتوافر العلم اليقيني بقرار الاستيلاء الابتدائي استنادا الى أن اللجنة للقضائية قبل إصدارها القرار الطعون فيه سبق وأن أصدرت بجلسة ١٩٧٤/٤/٧ قرارا بطلب الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ وجميع الاعتراضات المضمومة اليه عادت اللجنة المذكورة وأصدرت قرارا آخر مماثلا بالشطب بجلسة ١٩٨٢/٤/٣٠ .

ومن حيث أن قضاء المحكمة قد استقر على أن اللجان القضائية للإصلاح الزراعى تعتبر جهة قضاء مستقلة فى شأن ما خصها الشارح بنظره من منازعات على الوجه المنصوص عليه فى المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وأن هذا: للجان تلتزم فى ممارسة اختصاصها على هذا النحو بما رسمه قانسون المرافعات من أحكام وما شرعه من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين أن المادة ١/٨٢ منه تنص على أنه : « اذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه حكيت المحكمة فى الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والاقررت

شطبها فإذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، °

(ملحق ٢٨٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٧)
المجلس :

اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عن
جهتي القضاء العادي والإداري - تختص هذه اللجنة القضائية بالفصل
فيما ينشأ عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي - تختص بالفصل في
المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها وقرارات الاستيلاء
الصادرة بانشائها - ذلك باتباع الإجراءات القضائية - يؤدي ذلك إلى سرعة
البت في هذه المنازعات والتي تحقق الأهداف التي صدر من أجلها قانون
الإصلاح الزراعي القرارات التي تصدرها هذه اللجنة وهي تمارس عملا
قضائيا تعبير بحسب طبيعتها أحكام قضائية وليست قرارات إدارية - مجلس
إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي يباشر اعتماد قرارات اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعي فيعد هذا العمل عمل قضائي - مجلس إدارة
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ما يصدره من قرارات تعبير عن الأحكام
التي تحوز حجية الأمر المقضي - تكون هذه الأحكام حجة على الكافة
فيما فصل فيه من الحقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع
قائم بين الخصوم أنفسهم وتتعلق بذات الحق عملا وسبقا - ذلك عملا
بحكم المادة ١٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية °

المحكمة :

المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي المعدلة بالقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ وقبل تعديلها بالقرار بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ كانت تنص في فقرتها الثانية على أن (تشكل لجنة
قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة
ومن عضو مجلس الدولة ومنوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي
ومنوب عن الشهر العقاري وآخر من مصلحة المساحة - وتكون مهمتها في

حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى عليها) ، كما نصت الفقرة الرابعة منها على ان (... تبين لللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى رفع المنازعات امام اللجان القضائية وكيفية الفصل فيها) . نصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة التنفيذية بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٧ - عمى ان (... تقوم اللجنة القضائية فى حالة المنازعة - بتحقيق الاقرارات وفحص الملكية والحدود الفنية واجراءات التوزيع ولها فى سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع اقوال من ترى لزوما لسماع اقوالهم وتكليف المستولى عليهم او وزعت الارض عليهم وغيرهم من ذوى الشأن الحضور امامها لاداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات او مستندات ويكون التكليف بكتاب موصى عليه . يعلم الوصول قبل الجلسة بأسبوع على الاقل ، ولذوى الشأن ان يحضروا امام اللجنة بانفسهم او يذنبوا عنهم محاميا فى الحضور . وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين او الاداريين او غيرهم من ذوى الخبرة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور جميع اعضائها وتصدر قراراتها بالاغلبية المطلقة وتكون مسببة - وجساء بالمذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - فى شأن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى انه - (... نظرا لاهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها ليكمل لذوى شأن - من الضمانات ما يكفل لهم القضاء العادى فى هذا النوع من مسائل فيتم بذلك التوفيق بين مصالح افراد من جهة ومصلحة الدولة فى سرعة البت فى مسائل ملكية الاراضى المستولى عليها) ، وهو ما اشارت اليه ايضا المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٢ مكررا سالفة الذكر فيما اوردته من انه (ولذاك انشئت لجنة قضائية روعى تشكيلها ان تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء ...) كما اوضحت المذكورة الايضاحية للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ بالقضاء موانع التقاضى فى بعض

القوانين أنه بما تضمنه هذا القانون من إلغاء الخصوم الزائدة في قوانين الإصلاح الزراعي التي كانت تخص المال والقرارات الإدارية من رقابة القضاء (٥٠) لم يعد هناك أي مانع من موانع التقاضي في هذه الحالات فضلا عما كان قد استقر القضاء - اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا للقانون الإصلاح الزراعي جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها الشارع بنظره من تلك المنازعات .

... ومؤدى ما تقدم أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والإداري أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فيما ينشأ عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي - منازعات متعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها ، وقرارات الاستيلاء الصادرة بإنشائها وذلك باتباع إجراءات التقاضي وضماناته وتؤدي إلى سرعة اليت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها وتتحقق بذلك الأهداف التي صدر من أجلها قانون الإصلاح الزراعي ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المنكرات الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ والقرار بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي على ما سلف ببيانه وبالتالى فإن القرارات التي تصدرها هذه اللجنة ، وهي تمارس عملا قضائيا أسنده إليها المشرع ، تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية كما أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إذ يباشر في صدر اعتماده قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - ما أخضع به بنص صريح في القانون فإن ما يتولاها في هذا الشأن يتدخل مع عمل اللجنة وهو عمل قضائي على ما سلف ببيانه ، فتعلق لزوما الصفة القضائية ما يصدره من قرارات وتعتبر من الأحكام التي تهوز حجية الأمر المقضي ، وتكون بهذه المثابة حجة على الكافة فيما فصل فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم وتتمثل بذات الحق محلا وسببا أعمالا لحكم المادة (١٠) من قانون الإثبات على المولد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٨ والتي تلحق على أن (الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فتنشئ فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير

صفاتها وتتملق بذات الحق محلا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها) .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد أصدر قراره بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ متضمنا عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر في الاعتراض رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٢ باعتماد عقدي البيع المورخين في ١٩/١٠/١٩٥٤، ١٩٥٤/٣/١٩٦٠ والغاء الاستيلاء الواقع على مساحة مقدارها ٢١ ص ١٦ ط ٢٠ ف ، فإن قرار مجلس إدارة الهيئة يعتبر في هذه الحالة بمثابة حكم نهائي يحوز حجية الأمر المقضي ويمنع الخصوم من إعادة تجديد النزاع أمام اللجنة القضائية مرة أخرى ، ولا يغير عن ذلك أن مجلس إدارة الهيئة لم يصدر قرار الاستيلاء النهائي كما تذهب إلى تلك الطاعنات ويحسب ما ورد بالمنكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بأن حكم المادة الأولى - من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه يسرى متى كان قرار الاستيلاء النهائي لم يصدر بعد حتى ولو كان قد صدر في موضوع التصرف قرار من اللجنة القضائية ، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي - وهو القانون الذي استندت إليه الطاعنات في الاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ قد نص في مادته الثانية على ألا تسرى أحكام المادة الأولى منه على قرارات اللجان القضائية التي تم التصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة ، كما أن المنكرة الإيضاحية لهذا القانون قد بينت الحاصلات التي لا تسرى عليها أحكام هذه المادة ومنها حالة صدور قرار نهائي بالاستيلاء ، إلا أن نص المادة الثانية يتسع ليشكل أيضا حالة رفض مجلس إدارة الهيئة اعتماد قرارات اللجان القضائية وهو ما يتفق مع مقصود المشرع عن إصداره لهذا القانون وهو انتهاء المنازعات المتعلقة بمساحات ضئيلة من الأراضي ، وكذلك يتسق مع طبيعة قرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة باعتماد أو برفض اعتماد قرارات اللجان القضائية بأنها أحكام قضائية تحوز حجية الأمر المقضي وليست قرارات إدارية لا تحوز هذه الحجة .

(طعن ٢٥٥٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٣٠)

الفرع الثاني

اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعي

المبدأ :

ينبسط اختصاص اللجان القضائية للاصلاح الزراعي على المنازعات المتعلقة بفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو تلك التي تكون محصلا للاستيلاء لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه من هذه الاراضي قبل المساندة المستولى لديهم ، الاستيلاء وما يفرع عنه أو ما يقطع به من مشكلات هو فعوى المنازعة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم القانوني رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧١ - تنص على أن « تشغل لجنة قضائية ، أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن عضو مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاء يمثلون كل من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة المساحة - وتختص هذه اللجان دون غيرها - عند المنازعة - بما يأتي : -

١ - تحقيق الاقرارات والبيون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو التي تكون محصلا للاستيلاء طبقا للاقترارات المقدمة من الملاك وفقا لاحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها على المنتقمين وقد أستقر قضاء هذه المحكمة على أن اختصاص اللجنة القضائية ينبسط على المنازعات المتعلقة بفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو تلك

التي تكون محلاً للاستيلاء لتعميد ما يجب الاستيلاء عليه من هذه الأراضي قبل الملك المستولى لديهم والمناطق في تلك هو وجود عنصر الاستيلاء في المنازعة وما يتعلق به من تحقيق القرارات السابقة عليه أو المجهودة لأجرائه أو بحث الديون العقارية الخاصة بالأراضي محل الاستيلاء أو فحص ملكية هذه الأراضي وما إذا كانت هذه الملكية ثابتة للمستولى لديه أو للغير فالاستيلاء وما يفرع عنه أو يتعلق به من مشكلات هو قسوى المنازعة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن طلبات الطاعن في اعتراضه أمام اللجنة تنصب على رفع الاستيلاء عن مساحة ٢١ هـ ١١ ط ٢٧ ف من الأراضي المستولى عليها قبله إذا أنه احتفظ ضمن احتفاظه بطريق الخطأ بمساحة مائية وصغرت المساحة الأخيرة من أراضي البناء التي لا تخضع للاستيلاء . وبهذه المثابة كانت المنازعة تعد من المنازعات المتعلقة بالاستيلاء وما يفرع عنه وتتدرج تحت المنازعات التي تختص بها اللجنة القضائية وفقاً للبند الأول من المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها وإذا ذهب القرار المطعون إلى خلاف هذا المذهب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتمين لذلك القضاء بالفائه وباختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر الاعتراض رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨١ وبإعادته إليها للفصل فيه ،

(طعن ٤٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٤)

المبدأ :

المادة (١٣) مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - حدد المشرع اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي على سبيل الحصر - يشمل هذا الاختصاص المنازعات المتعلقة بتحقيق القرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو الأراضي محل الاستيلاء والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي على المتقاعين - لا يمتد هذا الاختصاص للمنازعة في تغيير التعويض المستحق عن الأراضي المستولى عليها - ينعقد الاختصاص في هذا الشأن للقضاء الإداري .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي :

(١) تحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها او التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقراوات المقيمة من الملاك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

(٢) الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها على المتقنين ، ، وبين من هذا النص أن المشرع قد حدد الحالات التي تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر المنازعات المتعلقة بها وهي على سبيل الحصر المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها او التي تكون محلا للاستيلاء والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الاراضي على المتقنين ، ولا يندرج في هذا الاختصاص المنازعات الخاصة بتقدير التعويض المستحق عن الاراضي المستولى عليها طبقا لقوانين الإصلاح الزراعي ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بهذا النوع من المنازعات للقضاء الاداري ولا وجه للقول باختصاص اللجان القضائية بهذه المنازعات استنادا الى نص المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ذلك أن مفاد هذا النص هو اختصاص اللجنة القضائية بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في الحدود المرسومة بالمادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليها .

ومن حيث أن موضوع الاعتراض ينصب على الطعن في قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٧٦ باعتقاد تقرير اللجنة العليا بتقدير اثمان أملاك الدولة للأرض المستولى عليها محل هذا الاعتراض ، فمن ثم فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعة يندرج ضمن المنازعات التي تختص بها محكمة القضاء الاداري والمشار اليها في البند (خامسا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ طبقا

لنص المادة ١٣ من هذا القانون ، وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه حين قضي بعدم اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ولائيا ينظر هذا النزاع قضاء صحيحا مستندا الى صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن فيه غير قائم على سند صحيح خليقا بالرفض ، واذا انتهينا الى صحة القرار المطعون فيه القاضي بعدم اختصاص اللجنة ولائيا فننظر موضوع الاعتراض ، فانه وطبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يتعين القضاء بأحالة الاعتراض الى محكمة القضاء الاداري بدائرة منازعات الأفراد للفصل فيه .

ومن حيث أن من خسر الطعن يلزم بالمصروفات طبقا لنص المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٢٧٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣)

المبحث :

المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - حدد المشرع مجال اختصاص اللجنة القضائية بمسائل معينة أوردتها على سبيل الحصر وقصرها على المنازعات المتعلقة بتحقيق الإقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الأرض المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء - أي منازعة تخرج عن حدود هذه الاختصاصات لا يكون للجنة ولاية قضائية بشأنها وتختص بنظرها المحاكم العادية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وهي من المواد السارية المفعول في ظل العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « تشكل لجنة قضائية أو أكثر ... وتختص هذه اللجنة بون غيرها - عند المنازعة بما يأتي -

١ - تحقيق الإقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي

المستوى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للقرارات المقدمة من الملك وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

ومؤدى هذا النص أن المشرع حدد مجال اختصاص اللجنة القضائية بمسائل معينة أوردتها على سبيل الحصر ، وقصرها على المنازعات المتعلقة بتحقيق القرارات والديون العقارية ، وفحص ملكية الأرض المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء ، وذلك لتعيين ما يجب عليه وفقاً للقانون ، ومن ثم فإن أية منازعة تخرج عن حدود هذه الاختصاصات لا يكون للجنة أية ولاية قضائية بشأنها ، وإنما تختص بنظرها المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

ومن حيث أنه لم يثبت أن الأرض محل النزاع قد استولى عليها فعلاً أو كانت محلاً للاستيلاء من جانب الهيئة الطاعنة ، وإن المدعى يخضوعه للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يخرج فعلاً عن دائرة الخضوع لأي من قوانين الإصلاح الزراعي كما لم يثبت وضع الإصلاح الزراعي على هذه الأرض بأي وجه من الوجوه على سبيل الاستيلاء عليها ، فمن ثم تعتبر المنازعة حول هذه الأرض خارجة عن حدود الاختصاصات التي رسمها القانون للجهاز القضائية وبالتالي تخسر ولايتها عن نظرها وينعقد الاختصاص بالفعل فيها للمحاكم العادية ، وغنى عن البيان أن الحكم بعدم اختصاص اللجنة القضائية بهذه المنازعة لا يترتب عليه أي مساس بحقوق المظنون ضده في ملكية الأرض محل النزاع متى ثبت للمحكمة المختصة حقيقته فيها .

(طعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

المبحث :

اللجان القضائية للإصلاح الزراعي لا تختص إلا بالمنازعات المتعلقة بالأراضي المستولى عليها وفقاً لقوانين الإصلاح - لا تختص اللجان القضائية بالمنازعات الخاصة عما تسلمه الهيئة من أراضي لإدارتها وفقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن إيلولة الحراسة إلى الدولة - تكون محكمة القضاء الإداري هي المختصة في المنازعات الإدارية .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن المائل أن الطاعن خضع للحراسة بموجب الأمر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ حيث تم التفتظ على مساحة ٨١٦ ط ١٦٠ ف وصلت هذه الاطيان من الحراسة الى الاصلاح الزراعي طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتم الافراج عن هذه المساحة عمداً مساحة ٨١ ط ١١٦ ف وهي المساحة موضوع الطعن المائل .

ومن حيث أن الثابت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل ان مساحة ١٦٦ ط ٨١ ف نصيب المدعوة ليلي سعيد شقير والذي يزعم الطاعن أنه قد آل اليه بموجب عقد عرفى مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٩ (تخارج) هو فقط الذي استولى عليه الاصلاح الزراعي طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ قبل السيدة / ليلي سعيد شقير من المساحة محل الاعتراض البالغ مساحتها

٢/٥ ط ٨١ ط ١١٦ ف أما باقي المساحة موضوع الطعن وهي مساحة ١٢ ط ٢١ ف فقد أثبت محضر أعمال الخبير السابق الإشارة اليه أنه من نصيب الأملاك الاميرية وهي المساحة التي تم الاستيلاء عليها ضمن المساحة التي فرضت عليها الحراسة خضوعاً للأمر العسكري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ بشلن أبولولة أموال الحراسة إلى الدولة وأن الاصلاح الزراعي وضع اليد على هذه الارض وفقاً لذلك .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن اللجان القضائية للاصلاح الزراعي وفقاً للمادة ١٣ مكرراً من قانون الاصلاح الزراعي لا تختص إلا بالنازعات المتعلقة بالأرض المستولى عليها وفقاً لقوانين الاصلاح وبذلك تخرج عن هذه اللجان المنازعات الخاصة بما تسلمه الهيئة من أراضى لإدارتها وفقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وتكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة بنظر المنازعة في الشق المتعلق بالمساحة المذكورة - أي المنازعة التي أشار تقرير الخبير أنها من نصيب الأملاك الاميرية - باعتبار أن محكمة القضاء الادارى هي جهة القضاء المقام في المنازعات الادارية الأمر الذي يتعين معه الحكم بالفاء بقرار اللجنة الطعون

فيه وبعدم اختصاصها أو إحالة النزاع بالنسبة لهذه المساحة التي محكمتة
القضاء الإداري .

ومن حيث أنه بالنسبة لباقي المساحة التي استولى عليها الإصلاح
الزراعي طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والبالغ مساحتها ١٦٩٠٠ هكتار
قبل السيدة/إيلي سعيد شقير (شقيقة الطاعن والتي ينكر الطاعن أن شقيقته
قد تصرفت إليه فيها بمقتضى تفويض عرقي مؤرخ ١٤/٥/١٩٥٩ . ويدهى
الطاعن أنه قد تملكها بالتقادم المكسب قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ المطبق في الاستيلاء على المساحة المشار إليها بأن التثبت في الاعيان
المشار إليها قد آلت إلى الخاضعة من تركة والدتها ومن ثم فإن حيازة
الطاعن لهذه المساحة المملوكة لشقيقته الخاصة وباعتباره أحد الورثة
الميزة المكسبة للملكة تخضع لحكم المادة ٩٧٠ مدني والتي تقضى على
أنه ... في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت مدة
الحيازة ومدة ثلاث وثلاثين سنة ...

ومن ثم فلا سند للطاعن بالقول باكتسابه للملكة الأرض موضوع
النزاع بوضع اليد لمدة خمسة عشر سنة كما ورد بتقرير الطعن قبل
استيلاء الإصلاح الزراعي عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .
(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/١/٨)

المادة :

المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلة
بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - اختصاص اللجان القضائية للإصلاح
الزراعي يتناول الفصل في كل ما يعترض الاستيلاء من منازعات - خاصة
تلك التي تقوم بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى عليهم بشأن البيانات
الواردة في الإقرارات الختمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء
عليه من أراضيهم - أيضا فحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون
محللا للاستيلاء وفقا للمقرارات الختمة من الملاك وطبقا لاحكام القانون -
تلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٢ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معلقة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص في فقرتها الثانية على أن
« يشكل لجنة قضائية أو أكثر من وتختص هذه اللجان دون غيرها -
عند المنازعة بما يأتي :-

١ - تحقيق الاقارارات والبيّن المقارسة وفحص ملكية الاراضى
المستولى عليها أو التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقارارات المقدمة من
الملاك وفقا لاحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

٢ - ومفاد ذلك أن اختصاص اللجان القضائية للاصلاح
الزراعى يتناول الفصل فى كل ما يعترض الاستيلاء من منازعات خاصة
تلك التى تقوم بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم بشأن
البيانات الواردة فى الاقارارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر
الاستيلاء عليه من ارضهم وكذلك فحص ملكية الاراضى المستولى عليها أو
التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقارارات المقدمة من الملاك وطبقا لاحكام
القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .

ومن حيث انه تأميسا على ما تقدم لا يكون صحيحا فى القانون
ما أورده القرار الطعون فيه عن حقيقة المنازعة الماثلة من أن طلب المعارضة
ينصب على استبدال مساحة بدّل بأخرى مما تنطبق عليه المادة ١٠ من
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى تنص بأن يجوز للجنة العليا
أن تقرر الاحتفاظ بجزء من الارض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو
لائحة منشآت ذات منفعة عامة كما يجوز للجنة العليا أن تستبدل أجزاء
من الاراضى المستولى عليها بأراضى أخرى ولو كان البدل فى مقابل
معزل تقسدى أو عينى عند اختلاف قيمة البديلين - لا صحة لهذا الاسناد
لاختلاف مجال تطبيق هذا النص عن واقعة النزاع المعروض إذ إن الاعتراض
محل الطعن ينصب أساسا على قرار الاستيلاء والتهائى الصادر من الهيئة
الطعون ضدها على الارض موضوع الاعتراض رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٨٠

(المودع ضمن حافظة المستندات المقدمة من جهة الادارة أمام اللجنة)
والذى تقرر فيه الاستيلاء نهائياً على المصلحة موضوع الاعتراض السدى
سبق الافراج عنه نهائياً وتسليمه للمعترضة والتي تستند فى اعتراضها
على ما أورده الخاضع من تحفظ فى اقراره بالمقدم منه طبقاً للقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المستولى على الارض طبقاً له والذى تمسك فيه بحقه
فى الاحتفاظ بالمساحة المستولى عليها موضوع الاعتراض ولما كان الاعتراض
تناول طعناً على الاستيلاء فإن الاختصاص بنظره ينعقد طبقاً للمادة ١٣ من
القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للجنة القضائية التى يدخل فى اختصاصها
النظر فى الاستيلاء وما يتفرع عنه أو يتعلق به من منازعات .

ومن حيث أن ما تطلبه الطاعنة فى اعتراضها المقدم الى اللجنة
القضائية للاصلاح الزراعى هو الغاء الاستيلاء على الارض موضوع
الاعتراض ، الذى صدر به القرار رقم ١٣١٢ لسنة ١٩٨٠ فى ١٦/٤/١٩٨٠
من الهيئة المطعون ضدها والمستولى عليها طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ فمن ثم تختص اللجان القضائية للاصلاح الزراعى بالفصل
فى هذه المذاعة الناشئة عن تطبيق ذلك القانون مادام قد ثبت ان الاستيلاء
هو محل المنازعة ومناطقها .

ومن حيث انه وقد جرى قرار اللجنة المطعون فيه على خلاف ذلك
فانه يتعين الحكم بالفائته وباختصاص اللجنة بنظر الاعتراض واغادته اليها
للفصل فى موضوعه مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٥ ق - بجلسة ١٩٩٢/٥/٥)

المبدا :

اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى لا تختص بالمنازعات التى تقوم
بين الافراد والتى لا تكون الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طرفاً فيها -
انما يختص بها القضاء العادى .

المحكمة :

« وحيث أن بحث وتحديد من هو المالك لأرض النزاع أو من هو الآخر بها من المعترضين في الاعتراضين سأل في الذكر (المطعون ضدهم) إنما يفرض من اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، إذ أن هذه اللجنة لا تقتصر المنازعات التي تقوم بين الأفراد والتي لا تكون الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طرفاً فيها وإنما يختص بها القضاء العادي » في هذا المعنى الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسته ١٩٧٧/١٢/٢٧ في الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩ ق . »

وحيث أنه لما سبق يكون القرار المطعون فيه القاضي بالفناء الاستيلاء الموقع على ٣٥ ط ١٠٠ ف موضع الاعتراضين المشار إليهما قد صدر متفقاً مع القانون ، فما يتعين معه القضاء برفض الطعن لاقتضائه إلى سبب صحيح من الواقع والقانون .

وحيث إن من يخسر الدعوى أو الطعن يلزم بمصاريفه أصلاً لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات « .
(طعن ٣٠٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/١٦)

المبينة :

الحالات التي حددها المشرع باختصاص اللجان القضائية - المشكلة طبقاً للقانون الإصلاح الزراعي بنظرها - جاءت على سبيل الحصر - وقاصر على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأرض المستولى عليها - أو التي تكون محل للاستيلاء - وطبقاً للقرارات المقمة من الملاك لتصين ما يجب الاستيلاء عليه - وكذلك المنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي - أما بعد تمام التوزيع وتسلم الأرض لمن آلت إليه فقد أوجب المشرع عليه واجبات - أن يقوم على زراعة الأرض بنفسه بالعناية الواجبة - إذا تخلف عن الوفاء بهذا الالتزام يصدر قرار من اللجنة بالفناء قرار التوزيع أو استرداد الأرض منه - ولا يصحح القرار نهائياً إلا بعد التصديق عليه من اللجنة العامة للإصلاح الزراعي - خروج الحالة الأخيرة من اختصاص اللجان القضائية ...

يكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على قرار لجنة مخالفات التعيين أو عدم التصديق عليه - قرار اداء بان يوضح لرقابة القضاء بالطريق العادي - وليست داخل في حصوص للقرارات الصادرة عن اللجان القضائية التي يطعن عليها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - ومجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول مشروعية قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٨٠ من عمه ، وهو أمر يستتبع بالضرورة وحكم اللزوم للفصل فيما إذا كانت المنازعة تدور حول مخالفات للنتفيعين أم أنها منازعة تتعلق بلصل للتوزيع ، حيث تخرج في الحالة الأولى عن اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ويكون قرار الهيئة بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية في هذه الحالة صحيحاً ، أم أنها تتعلق بلصل التوزيع وفي هذه الحالة تدخل في اختصاص اللجان القضائية للإصلاح الزراعي ، ويكون استناد مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية بمقولة عدم اختصاص اللجان المذكورة استناداً غير صحيح ومن ثم يكون قراره بعدم الموافقة صحيحاً .

ومن حيث أن المادة ١٢ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمضافة بالقانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٢ والمعدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص في فقرتها الثانية على أن (... وتشكل لجنة قضائية أو أكثر ... وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي .

١ - تطبيق القرارات والديون العقارية وقصص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاحتيلاء طبقاً للقرارات المقتضية من الملاك وفقاً لأحكام هذا القانون لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها على الملتحقين ويجوز لتدوى الشان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس

دالجلة. في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة ٥٠٠. وتنص المادة ١٢ مكررا (١) من المرسوم بقانون سالف الذكر والمضافة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ على أنه (فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها في المادة ١٢ والمادة ١٣ مكررا نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعي ٥٠٠٠٠٠ ٥

وتنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون السابق الاشارة اليه والمعدلة بالقانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٥ على أن تسلم الأرض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين ٥٠٠٠ ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها بنفسه ٥٠٠٠ وإذا تخلف من تسلم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو أخل بأى التزام جوهري آخر يقضى به القانون أو القانون. حقق الموضوع بواسطة لجنة تشكل ٥٠٠ ولها بعد صياح القرار صاحب الشأن أن تصدر قرارا مسييا بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه أو اعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها اليه ٥٠٠٠٥٠٠

ويبلغ القرار اليه بالطريق الإداري قبل عرضه على اللجنة العليا بغيرية عشر يوما على الأقل ولا يصبح نهائيا الا بعد تصديق اللجنة العليا عليه ٥٠٠٠٥٠٠

وتطبيقا لهذه النصوص فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المخرج حدد الجهات التي تنقض اللجان القضائية المشكلة طبقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعي بنظرهما ، وهذا التحديد جاء على سبيل الحصر وقاصر على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأرض المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وطبقا للقرارات المقدمة من الملاك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام قوانين الاصلاح الزراعي وكذلك المنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي كان يدعى مواطن ما أحقيته في التوزيع

وهي مسألة مطابقة بالضرورة على الانتفاع بالأرض الموزعة ، أما بعد تمام التوزيع وتسلم الأرض لمن ألت إليه من صغار الفلاحين فقد أوجب المشرع عليه واجبات عنها أن يقوم على زراعة الأرض بنفسه وأن يستل في ذلك العناية الواجبة . وإذا تغلف عن الوفاء بهذا القزام أو الإخلال بأي التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون حقق الموضوع بواسطة لجنة مختلقات المنتفعين والتي لها بعد سماح أقواله أن تصدر قرارا مسببا بإلغاء قرار التوزيع أو استرداد الأرض منه واعتباره مستجرا لها من تاريخ تسليمها إليه ، ولا يصبح هذا القرار نهائيا إلا بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، ومتى كان ذلك فإن هذه الحالة الأخيرة تخرج من اختصاص اللجان القضائية ويكون قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالتصديق على قرار لجنة مخالفات المنتفعين أو عدم التصديق عليه قرارا إداريا يخضع لمراقبة القضاء بالطريق العادى ، وليس داخلا فى خصوص القرارات الصادرة عن اللجان القضائية التى يطعن عليها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الطعن المائل أن مورث الطاعنين من المنتفعين بأراضى الإصلاح الزراعى حيث تم توزيع الأرض محل النزاع عليه بالفعل عام ١٩٦٢ وتسلم مساحة ٢٠ سهم ، ٧ ط ، ٢ ف بزراعة التصير بمنطقة أبيض بمحافظة الاسكندرية ، ثم تبين للهيئة العامة للإصلاح الزراعى أنه ترك هذه الأرض بدون زراعة ومكن الغر من وضع يده عليها ، ولهذا السبب تم إحالته الى لجنة مخالفات المنتفعين المنصوص عليها فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ، وبعد تحقيق الموضوع بمعرفة هذه اللجنة أصدرت بتاريخ ١٩٨١/٣/٢ قرارها فى الدعوى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض على المنتفع المذكور واعتباره مستجرا لها من تاريخ تسليمها إليه وتصديق على هذا القرار من مجلس إدارة الهيئة بقراره رقم ١١٦٠٤ الصادر فى ١٩٨١/٨/٢١ ولم يتم الطعن على هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى حيث أصبح باتا ونهائيا .

ومن حيث أن الطاعنين بدلا من أن يطعنوا على القرار فاضأد من

مجلس لدولة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرار لجنة مخالفات المنتفعين أمام القضاء الإداري سلوكوا طريق الطعن أمام اللجان القضائية بالإصلاح الزراعي حيث تقدموا الاعتراض رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٨٠ طلبين تسليمهم الأرض محل النزاع بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢ قررت هذه اللجنة أحقيتهم في توريث هذه الأرض عليهم وأعلنتها اليهم ، وعرضوا قولها على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولذاي قرر عدم الموافقة عليه ، وهو القرار محل الطعن المائل .

ومن حيث أن القرار المذكور قد صدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي استنادا الى أن النزاع الذي عرض على اللجنة القضائية لا يدخل في اختصاصها حيث أن الأرض تم توزيعها بالفعل على المنتفع (مورد الطاعنين) . وأن ما حدث كان تاليا على موضوع التوزيع وأنه قد جاء نتيجة مخالفة المنتفع لواجب من الواجبات الجهرية حيث تخلف عن زراعة الأرض بنفسه ومكن غيره من الاستلاء عليها وهو ما يدخل في اختصاص لجنة مخالفات المنتفعين طبقا لحكم المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي على النحو السابق توضيحه ، وأن هذه اللجنة أصدرت قرارها في الشأن وتصدق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأصبح باقيا ونهائيا بسبب عدم الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري وعليه يكون السبب الذي استند اليه مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بعدم التصديق على قرار اللجنة القضائية صحيحا ومتقفا مع أحكام القانون .

(طعن ٢٤٩٠ لسنة ٢٢ في - جلسة ٧٠ يوليو ١٩٩٤)

المبحث :

حدد المشرع الحالات التي تخضع اللجنة القضائية المشكلة طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي - بنظرها - هذا التحديد جاء على سبيل الحصر قاصرا على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها - طبقا لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي - والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي .

المسألة :

وحيث أن المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ كانت تلحس في فقرتها الثانية على أن تشكل لجنة أو أكثر - - تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقراءات والبيون العقارية وفحص الأراضي المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

وحيث عدلت هذه الفقرة بالسلدة الثلثية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فنصت على أن تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار - - - - - وتختص هذه اللجنة بون غيرها عند المنازعة بما يأتي : -

١ - تحقيق الإقراءات والبيون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقراءات القائمة من الملك وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه -

٢ - الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها على منتقمين - - - - - الخ

كما جاء بالملكرة الإيضاحية لهذا القانون أن هذه اللجان القضائية تختص بالنظر في جميع المنازعات المترتبة على تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث أن مقتضى هذه النصوص المتقدمة أن المشرع حدد الحالات التي تختص اللجنة القضائية المشكلة طبقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي بنظرها ، وأن هذا التحديد جاء على سبيل الحصر قاصراً على الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها طبقاً لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي والمنازعات المتعلقة بتوزيع هذه الأراضي .

وحيث أنه لا خلاف بين طرفي الطعن حول ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن الأرض موضوع النزاع ملك للمعترض بالشراء من شركة

أراضي ماريو بوليس بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٠/٤/١^١ وتلزم صابري من شركائه مؤرخ ١٩٥٦/٣/٨ ، وأنه قد تم الاعتقاد بهذا التصرف بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ١٢ بالجلسة رقم ٧٩ المنعقدة في ١٥/٧/١٩٧٤ لتثبيت تاريخ التصرف بوروده بمحضر جرد الحراسة رقم ١١ المؤرخ ١٩٥٧/٢/٢٤ ومن ثم اعطى المظعون ضده شهادة مؤرخة ١٩٨٢/١٢/١١ بهذا الاعتقاد .

وحيث سبق للخبير المتعصب في المنازعة أن قرر وأثبت في محاضر أعماله أن سبب وضع يد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أرض النزاع هو قرار نزع ملكيتها ضمن أراضي شركة ماريو بوليس والبالغ مساحتها ١٧ س . ٦ ط ٥٥٢ ف وذلك لصالح المشروع رقم ١١٧ اصلاح زراعي وأن قرار نزع الملكية هذا صدر برقم ٥٤ ومفتشور بالجريدة الرسمية بالمعد رقم ٢٤ في ٩/٥/١٩٦٦ . ولذا فإن النزاع بهذه المثابة يعد وفقا للتكييف القانوني الصحيح طعنا على قرار بنزع ملكية العقار محل النزاع للمنفعة العامة .

(طعن ٢٠٨٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٨/٢)

الفصل الثالث

الاجراءات أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعي -

اولا - لتحقيق اللجنة من صحة الاستيلاء

المادة :

المادة (٢) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصنيف بعض التوضيح المقترحة على قوانين اصلاح الزراعي المقترح من ربط بين انضمام هذه خمسة عشر سنة ويزن اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الاراضي بضرورة أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - يجب أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الاجراءات التي استوجبتها القوانين المشار اليها - سواء ما يتعلق منها بضرورة الاعلان عن الاستيلاء او اللصق او العلم اليقيني بهذا الاستيلاء - يتعين على اللجان القضائية ضرورة التحقيق من ضمن الاستيلاء بما في ذلك اتعام اجراءات الاعلان او اللصق او العلم اليقيني - اذا ثبت ان الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة كافة الاجراءات والشروط المتصوص عليها في القوانين المشار اليها فان قرار اللجنة في مثل هذه الحالة يتعين ان يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص *

المحكمة :

ومن حيث أن القرار المطعون فيه والصادر من اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٨٦ بجلسة ١٢/٣/١٩٨٩ قد قضى بتسليم اختصاص اللجنة ولائيا بنظر الاعتراض تأسيسا على حكم المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن الاراضي التي مضي خمسة عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لاحكام القوانين ارقام ١٨٧ سنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ سنة ١٩٦٣ ، ٥٠ سنة ١٩٦٩ ولم تقدم عليها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة نهائية حتى تاريخ

العمل بالقانون رقم ٢ سنة ١٩٨٦ تعتبر مستولى عليها بصفة نهائية وفقا لاحكام هذه القوانين . . .

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النص أن المشرع قد ربط بين انقضاء المدة المشار إليها بين اعتبار الاستيلاء للنهائي على تلك الأراضي نهائيا بضرورة أن يكون الاستيلاء إلهائيا قد تم وفقا لاحكام القوانين المشار إليها .

واستطرد المشرع أن يكون الاستيلاء قد تم وفقا لاحكام القوانين المشار إليها يفترض بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا ومراعاة الاجراءات التي استوجبتها تلك القوانين سواء ما يتعلق منها بضرورة الاعلان عن الاستيلاء واللمس أو العلم اليقيني بهذا الاستيلاء فضلا عن باقي الشروط الأخرى الواردة في القوانين المشار إليها بحيث يتعين على اللجان القضائية ضرورة التحقق من ضمن الاستيلاء بما في ذلك اتمام لجراءات الاعلان واللمس أو العلم اليقيني ، فإذا ما تحقق ذلك وثبت أن الاستيلاء قد تم صحيحا ومراعاة توافر كافة الاجراءات والشروط المنصوص عليها في القوانين السابق يبينها فإن قرار اللجنة في مثل هذه الحالة استنادا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢ سنة ١٩٨٦ يتعين أن يكون بعدم التبول وليس بعدم الاختصاص .

ومن حيث أن قرار اللجنة المكون فيه قد صدر بعدم الاختصاص وبغير التحقيق من واقعات أن الاستيلاء قد تم صحيحا وفقا للشروط وللجراءات الواردة بتلك القوانين فإن القرار للمكون فيه يكون نهائيا لذلك مخالفا للقانون خليا بالغاء مما يتعين معه الحكم بطلانته ولعادة الاعتراض إلى اللجان القضائية للفصل فيه مجددا على الوجه السابق بيانه من هيئة أخرى . .

(طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٧)
ثانيا - الحكم يكون لعدم القبول وليس لعدم الاختصاص

المجلس :
« النتيجة الطبيعية في حالة صدور قرار استيلاء نهائي تقسم طعن لجراءات استيلاء ابقائهم متعلقة مع القانون هو للقضاء بعدم قبول الاعتراض لا بعدم الاختصاص إلا أن الوضع في الحالتين واحدة وهو عدم تعرض اللجنة القضائية لموضوع الاعتراض .

(طعن ١٧٧٩ لسنة ٣٦ من جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي مفادها - المشرع قد ربط بين انقضاء مدة خمسة عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي على الأراضي وبين اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الأراضي نهائى - ذلك بشرط أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لهذه القوانين أو قبل ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٢ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - يفترض ذلك بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الإجراءات التي استوجبتها تلك القوانين المشار إليها - إذا ثبت أن الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة توافر كافة الشروط والإجراءات المنصوص عليها فإن قرار اللجنة في مثل هذه الحالة استنادا إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه يتعين أن يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي تنص على أن الأراضي التي مضى خمسة عشر سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم يقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم تقدم عنها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائيا وفقا لأحكام هذه القوانين

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص فإن المشرع قد ربط بين انقضاء المدة المشار إليها وبين اعتبار الاستيلاء النهائي على تلك الأرض نهائيا بضرورة أن يكون الاستيلاء الابتدائي قد تم وفقا لأحكام القوانين المشار إليها .

واشترط أن يكون الاستيلاء قد تم وفقا لأحكام القوانين المشار إليها يفترض بداهة أن يكون هذا الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة الإجراءات

التي استوجبتها تلك القوانين سواء ما يتعلق بها بضرورة الاعلان عن الاستيلاء والحق أو العلم اليقيني بهذا الاستيلاء فضلاً عن باقي الشروط الاخرى الواردة في القوانين المشار اليها بحيث يتعين على اللجان القضائية ضرورة التحقق من صحة الاستيلاء بما في ذلك اتمام اجراءات الاعلان والحق أو العلم اليقيني فإذا حقا تحقق كل ذلك وثبت ان الاستيلاء قد تم صحيحا وبمراعاة توافر كافة الاجراءات والشروط المنصوص عليها في القوانين السابق بيانها فان قرار اللجنة في مثل هذه الحالة واستنادا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ يتعين ان يكون بعدم القبول وليس بعدم الاختصاص :

ومن حيث ان قرار اللجنة المطعون فيه وقد صدر بعدم الاختصاص وبغير التحقق من واقعات ان الاستيلاء قد تم صحيحا ووفقا للشروط والاجراءات الواردة بتلك القوانين فان القرار المطعون فيه يكون تبعا لذلك مخالف للقانون خليقا بالالفاء مما يتعين معه الحكم بالغاء وإعادة الاعتراض الى اللجان القضائية للفصل فيه مجددا على الوجه السابق بيانه من هيئة اخرى .

(طعن رقم ٢٩٤٧ لسنة ٢٥ ق - بجلية ١٩٩١/٤/٢٠)

ثالثا - الخبير الشهود بغير حلف يمين

المسألة :

اللجنة القضائية باعتبارها محكمة الموضوع لها سلطة موضوعية في تقرير عمل الخبير - لا تقرب عليها اذا اتخذت من اقرار الشهود النيز سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن اخرى تضمنتها تقديره لاثبات ملكية المأخوذ لبيان الاعتراض .

الحكمة :

(٤) لا يدرج في ذلك ما تقرره الهيئة الطاعنة من انه كان يتعين على الشهود حلف اليمين اذ ليس في القانون المشار اليه او غيره ما يتطلب ذلك

كما جرى قضاء المحكمة الاتحادية العليا أن اللجنة القضائية باعتبارها محكمة الموضوع لها سلطة موضوعية في تقدير عمل الضبير وأنه لا تترتب عليه إذا اتفقت من أقوال الشهود الذين سمعهم الضبير بشيخ حلفه يمين قرينة ضمن قرائن أخرى تضمنها تقريره لاثبات ملكية المبتدع لاطيان الاعتراض .

ومن حيث أنه تأسسنا على ما تقدم فإن القرار المطعون فيه فيما قضى به القضاء الاستيلاء على الاطيان موضوع الاعتراض واستبعادها من الاستيلاء قبل الخاضع أنور محمود على صالح الخاضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ يكون والحالة هذه قد صدر متفقاً وصحيح القانون مما يثمين معه الحكم برفض الطعن والزام الهيئة الطاعنة المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٣٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

المسوح الرابع

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي وصحتها

المقدمة :

تحتوي القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي
حجية الأمر المقضي ما دامت قد صدرت في حدود اختصاصها المقرر
قانوناً - يشترط لقيام حجية الأمر المقضي اتحاد في الخصوم والمحل والسبب -

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص
على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من
الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام
هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم فوإن تنغير صفاتهم
وتتعلق بذات الحق محل سببا ، وتلغى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء
نفسها .

ومن حيث أن هذه المحكمة قد استقر قضاؤها على أن قرارات اللجان
القضائية للإصلاح الزراعي تحوز حجية الأمر المقضي ما دامت قد صدرت
في حدود اختصاصها ومن المقرر أنه يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما
يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد في كل الخصوم والمحل والسبب .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم وإذا كان الثابت من مطالعة ملف
الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ ، أن الطاعن أقام الاعتراض المذكور طالبا
الحكم بالاعتداد بمقد البيع المؤرخ ١٠/١١/١٩٧٢ الصادر من السيدة / ٠٠٠
استنادا إلى أن أطيان الاعتراض كانت ضمن أطيان احتفاظ البائعة الخاضعة
للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأن هذه الأطيان كانت تحت الحراسة وتم التصرف
فيها خلال المدة القانونية بعد الإخراج عنها وبجلسة ١٠/١١/١٩٧٩ قررت
اللجنة القضائية نيب كاتب خيرا وزارة العدل بأسبوط لاداء المأمورية
المشار إليها بمنطوق القرار . وبتاريخ ٣/١/١٩٨٠ أودع مكتب المأمورية
وزارة العدل بأسبوط تقريرا تضمن أن أطيان الاعتراض مساحتها (٨ سهم)
و ١٤ قيراط كائنة بحوض قلعة البلح (٤٤) بزماس ساحل سليم وشائعة في

مساحة (٢٣ سهم) (٢١ فيراط) (٢ غدان) وانها كلت الى المعترض من السيدة/..... بموجب عقد مؤرخ ١٠/١١/١٩٧٢ وان المعترض ومن قبله البائنة ومورثها المرحوم وضعوا اليد على اطيان النزاع منذ سنة ١٩٣٤ وحتى تاريخ اعداد التقرير ، ووضع اليد هادىء وظاهرو ومستمر وبنيية التملك ، اذ ان البائنة للمعترض ومورثها من قبلها اكتسبت ملكية ارضى الاعتراضى بمضيه لمدة الطويلة ، وان الاصلاح المزمع لم يستولى على اطيان الاعتراضى قبل المرحوم / او لينته ١٠٠٠٠٠ . وان والد البائنة للمعترض والبائنة للمعترض غير خاضعين لقوانين الاصلاح الزراعى - وبجلسة ١/٦/١٩٨٠ قضت اللجنة القضائية بعدم قبول الاعتراض استنادا الى انه ثبت من تقرير الخبير عدم وجود استيلاء على اطيان الاعتراض ومن ثم لا توجد منازعة . وقتلى بالتالى مصلحة المعترض من إقامة الاعتراض .

ومن حيث ان الثلاث من مقارنة الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ السالف الاشارة اليه والاعتراض رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ محل الطعن لماثل ان هناك اتسدا على الخصوم والمحل . يبين انهما يختلفان اختلافا كليا فى السبب ، ذلك ان السبب فى الاعتراض الاول يتمثل فى كون العقد صادرا من خاضعة ويتعلق باطيان احتفاظ وحرر خلال المدة للقانونية بعد الافراج عن الاطيان من الحراسه بينما ان السبب والاعتراض الثانى هو التقادم المكسب ، ومن ثم فان القرار الصادر فى الاعتراض الاول لايحور حجية الامر المقضى بما من شأنه حجب اللجنة القضائية عن نظر الاعتراض الثانى محل الطعن وذلك لتخلف أحد شرائط هذه الحجية وهو اتحاد السبب وقضلا عن ذلك فان القرار الصادر فى الاعتراض السابق لم يقضى فى الموضوع واستند الى ما اثبتته الخبير من عدم وجود استيلاء قبل البائنة بينما ان الثابت من الاوراق ان اطيان النزاع مستولى عليها قبل السيد/ طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وهذا ما جاء بكتاب اللجنة العامة للاصلاح الزراعى رقم ٥٩٥ فى ٥/٤/١٩٨٣ المرفق بملف الاعتراض محل الطعن ومفاد ماتقدم ان الاعتراض محل الطعن مستند الى الاستيلاء الموقع قبل الخلفى الاجنبى والى التقادم المكسب ، ولذا يكون القضاء بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقه

الفصل فيه في الاعتراض رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٩ مخالفًا للقانون واجب
الافتناء .

(طعن ١٠٩٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

نفس المعنى (طعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠)
المبسطة :

لا يجوز معاودة الاستيلاء على ذات الأرض التي قضى بإلغاء الاستيلاء
عليها بقرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويعد أن التفتت مواعيد الطعن
عليه ، وحاز حجية الشيء المحكوم فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف الاعتراض رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢
أن الطاعن اقام هذا الاعتراض بطلب إلغاء الاستيلاء الموقع على مساحة
(٢٢ سهم) و (٢٢ قيراط) و (٢ فدان) استنادا الى أنه يدخل في هذه المساحة
مسطح قدره (٢ سهم) و (٤ قيراط) و (١ فدان) مقام عليها مصنع للطور
والباقي وقدره (٢٠ سهم) و (١٨ قيراط) و (١ فدان) من أراضي البناء ، وقد
أودع الخبير المنتدب من اللجنة تقريره المتضمن أن مساحة المقام عليها
المصنع هي (١٢ سهم) و (١ فدان) ويجلسه ١٩٦٤/١٢/٢٠ قررت اللجنة
إلغاء الاستيلاء الموقع على مساحة (١٢ سهم) و (١ فدان) المقام عليها
المصنع ورفض ما عدا ذلك من طلبات وتم التصديق على قرار اللجنة
القضائية بالقرار رقم (١١) الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٤ بالجلسة رقم (٤٥) .

ومن حيث أنه يبين من مطابقة تقرير مكتب الخبراء المودع بملف
الاعتراض رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٢ وكذا تقرير مكتب الخبراء المودع بملف
الاعتراض محل الطعن المائل أن أرض النزاع (١ سهم) و (١٢ قيراط) داخله
مسطح (١٢ سهم) و (١ فدان) والذي قضى بإلغاء الاستيلاء الموقع عليه
بموجب القرار الصادر في الاعتراض رقم ١٥٥ سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فلا يجوز للهيئة المطعون ضدها أن تعارض
الاستيلاء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٠ على أرض النزاع المشار إليها بعد أن قضى

بالغاء الاستيلاء الأول عليها بقرار اللجنة القضائية الصادر بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٦٤ والذي اُضحى نهائيا بالتصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وبعد أن انقضت مواعيد الطعن عليه ، وحاز حجية الشيء المحكوم فيه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك فإنه يكون باطلا متعينا لغايته والزام الهيئة المطعون ضدها المصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٢٤٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٨)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في حدود اختصاصها على الوجه المبين بالقانون والحائزة لقوة الامر المقضي به لا يجوز لطرفي الخصومة العودة الى طرح النزاع بشأنها من جديد .

ملخص الحكم :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز قوة الامر المقضي ما دامت قد حُددت في حدود اختصاصها على الوجه المبين بالقانون (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٨ ق بجلسته ١٧/١/١٩٧٨ منشور في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ١٥ عاما الجزء الاول صفحة ٥٣٩ وما بعدها) .

ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن الاحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يكون لتلك الاحكام هذا الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محللا وسببا ، وحتى تثبت هذه الحجة فلا يجوز قبول دليل ينقضها وللمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وإن كان الثابت من الأوراق في .

الطعن المسائل ويعترف طرفي الخصومة أن الاعتراض رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦
 المنضم لادراك الطعن مقام من أحد ورثة المرحوم / اسماعيل علي الفلاوي
 المدعى سعد اسماعيل علي الفلاوي وعن ذات المساحة محل النزاع وببذات
 الحدود والمعامل واستنادا الى ذات العقدين محل الاعتراض للمثلث وأنه
 بجلسة ١٢/٢٢/١٩٨٢ أصدرت اللجنة القضائية قرارها في الاعتراض رقم
 ١٩٨١/٢٦٧ سالف الذكر بقبوله شكلا وفي الموضوع بالاعتداد بمعدى البيع
 العرفيين المؤرخين ١١/٢٢/١٩٤٩ و ١٩٥٠/٧/٥ ويرفع الاستيلاء الموقع
 من قبل الاصلاح الزراعي على مساحة (٩ سهم) و (١٤ قيراط) و (٢ فدان)
 موضوع العقدين والمبينة الحدود والمعامل تفصيلا بتقرير الخبير المودع ملف
 الاعتراض وقد أصبح قرار اللجنة سالف الذكر نهائيا وباتنا بعدم الطعن
 فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد حاز
 قوة الامر المقضي ويمتنع على أي من طرفي الخصومة بالتألي العودة الى
 طرح النزاع من جديد .

(طعن ١٥٤١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٨)

المبسطة :

الحكم الذي يصدر في نزاع يكتسب قوة الشيء المقضي به - يمتلك
 بعد ذلك على اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي القصدي من جديد لذات
 هذا النزاع اذا كان مطروحا عليها - لا يغير من ذلك شيئا ان ذلك الحكم
 صدر بعد رفع الاعتراض على الطعن ، إذ الأمر يتصل بشرط نظر الاعتراض
 المذكور ذاته ، وقد أصبح ذلك ممنوعا لسبق الفصل فيه بحكم صدر في النزاع
 ذاته ، وبين الخصوم أنفسهم ، ويتعلق بذات الحق المدعى به سببا وموضوعا
 (المادة ١٠١ من قانون الإجراءات) .

ملخص الحكم :

« ومن حيث أنه كان ذلك وكان القرار الصادر في الاعتراض ٦٩٧ سنة
 ١٩٨٢ والقاضي بالاعتداد بالمساحة موضوع الاعتراض في ١١/٤/١٩٨٤ قد
 اكتسب قوة الامر المقضي اذ من مقتضى ما اكتسبه القرار الصادر في
 الاعتراض ٦٩٧ سنة ١٩٨٢ من قوة الشيء المقضي به عدم احقية الخصم
 في اللجوء الى القضاء للفصل في نزاع سبق الفصل فيه اذ أنه ملتزما بقوة

الشئ المقتضى يمنع-نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه ، ولا يغير من الامر شيئاً ان ذلك الحكم - صدر بعد رفع الاعتراض محل هذا الطعن اذ الامر يتصل بمسألة كثر الاعتراض المذكور ذاته . وقد أصبح ذلك ممنوعاً لسبق الفصل فيه بحكم صدر في النزاع ذاته وبين الخصوم أنفسهم ويتعلق بذات الحق المسمى به سبباً وموضوعاً (م ١٠١ من قانون الإثبات) ومن ثم لا يجوز اعادة النظر فيما قضى به هو ما يتعن من اجله أن تنزل المحكمة الادلوية العليا عن خطرهما الطعن-هذه الاحكام التي تقتضي على ما سلف بيناته عدم جواز تكرار الاعتراض لسبق الفصل فيه ومن الخوض في موضوعه وهو ما يستوجب إلغاء القرار المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه ولا محل لما طلبه الطاعن من الحكم بانتهاء الخصومة اذ لا اساس له مع امتناع النظر في موضوعه اصلاً والجهة المطعون ضدها لم تسلم له بطلانه في هذا الطعن فلا يتأتى القول بانتهاء الخصومة فيه لهذا

أيضاً .

(طعن ١٢٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١١)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز حجية الامر المقضي به مادامت قد صدرت في حدود اختصاصها - لا يجوز الاستيلاء على الارض بعد ان أصبح القرار الصادر في الاعتراض نهائياً بصم الطعن عليه - اذ فوت ميعاد الطعن وأصبح القرار نهائياً فإنه لا يجوز منازعة الطاعن فيما قضى به له - اذا انتهى القرار المطعون فيه الى خلاف ذلك يكون مخالفاً للقانون متعياً للإلغاء .

ملخص الحكم :

د ومن حيث أن واقعات النزاع تتحصل حسبما تبين هذه الأوراق من أن السيد/أحمد محمد جاد القصير اقدم الاعتراض رقم ٢٧١-للسنة ٨٢ في ٨/٨/١٩٨٢ ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي جاء بها-انه بموجب عقد بديل مؤرخ ٢٩/١٠/١٩٤٧ محرز بين مورثه المستولى السيدة/زيتب ابراهيم الرشيد وبين الخلفه مجلى ابراهيم اختصت بموجبه مورثة المعترضين بمساحة قدرها ١٥ س ١ ط ١ ف كاتبة بزملم بنا ليو-صير مركز مسعود

غربية وأن الإصلاح الزراعي قد استولى على هذه المساحة استنادا الى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأقام المعارض الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ وقضت اللجنة القضائية بجلسته ١٩٨٢/١٢/٢٥ بالاعتداد بمقد البعل المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢١ المسالف الاشارة اليه وبالفاء الاستيلاء على تلك المساحة وعندما توجه المعارض لاستلام تلك الارض فوجيء بمنازعة الإصلاح الزراعي بحجة أن الاستيلاء على تلك المساحة تم تنفيذا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بدلا من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وخلص المعارض الى طلب الحكم به بالفاء الاستيلاء على تلك الارض وبجلسته ١٩٨٥/٦/٨ قضت اللجنة القضائية برفض الاعتراض استنادا الى أن المعارض لم يبد أي دفاع وأن اعتراضه غير قائم على سند من القانون جدير بالرفض .

ومن حيث أن مبنى اللطمن يقوم على أن القرار المطعون فيه مخالفا للقانون ذلك أنه سبق أن قضى في الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ لمصلحة الطاعن بالافراج عن أرض الاعتراض وأصبح هذا القضاء نهائيا فضلا عن أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ينطبق على الارض محل الطعن مما يتعين معه القضاء باستبعاد أطيان النزاع من الاستيلاء .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أنه سبق للطاعن أن اقام الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ طالبا الحكم بالفاء الاستيلاء الواقع على أرض النزاع البالغ سطحها ١٥٠ هـ ١ ط أف استنادا الى أن مورثة الطاعن اختصت بتلك المساحة بموجب عقد البذل المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٩ وأنه رغم ثبوت تاريخ هذا العقد فقد استولى الإصلاح الزراعي على الاطيان المذكورة طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وقد نذبت اللجنة مكتب الخبراء لمباشرة مأموريته وأودع التقرير تقريره وتضمن التقرير أن أرض النزاع مستولى عليها طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبجلسته ١٩٨٢/٢/٢٥ قررت اللجنة الاعتداد بعقد البذل المؤرخ في ١٩٤٦/١٠/٢٩ وبالفاء الاستيلاء الواقع على أرض الاعتراض وشيدت اللجنة القضائية قرارها على أن المعارض هو المالك الوحيد لهذه المساحة ووضع اليد عليها المدة الطويلة دون أي اعتراض من آخر وقد أصبح هذا القرار نهائيا بحكم اللطمن عليه من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ومن حيث أنه من المستقر عليه أن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تحوز حجية الأمر المقضي به ما دامت قد صدرت في حدود اختصاصها ولذا فإنه لا يجوز الاستيلاء عليها مرة أخرى بعد أن أصبح القرار الصادر في الاعتراض نهائياً بعدم الطعن عليه وهو ما ينطبق على الطعن المائل إذ أن القرار المطعون فيه الصادر بجلسته ٨٢/٢/٢٥ قد أصبح نهائياً وحاز حجية الأمر المقضي به ومن ثم فلا يجوز للهيئة المطعون ضدها الاستيلاء من جديد على الأرض محل النزاع كما لا يجوز التذرع بأن الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ قد استند الاستيلاء فيه إلى القانسون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وأن الاستيلاء في الاعتراض المائل يستند إلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٢ لأن الواضح من تقرير الخبير المودع في الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن الاستيلاء تم طبقاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقد قرر منبوبي الإصلاح الزراعي بذلك في مذكرته المرفقة في محل الطعن المائل لال المبرة بحققة الواقع المستند من الأوراق والمستندات بأن الاستيلاء في الاعتراض ٥٦ لسنة ١٩٧٧ تم تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو ما أقر به الإصلاح الزراعي وثابت من مباحث الاستيلاء وأيده الخبير في تقريره وقد كان يتعين على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الطعن على القرار الصادر في الاعتراض رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٧ فإذا قوت ميعاد الطعن وأصبح هذا القرار نهائياً فإنه لا يجوز لها المجادلة بعد ذلك ومنازعة الطاعن فيما قضى له به وبالتالي لا يجوز لها الامتناع عن الإفراج عن المسطح محل النزاع .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى خلاف ذلك فإنه يكون مخالفاً للقانون متعيماً بالإلغاء والفساء الاستيلاء الموقع على أطيان الاعتراض والزام الهيئة .

(طعن ٢٤٨٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

المبدأ :

المادة ١٠١ من القانون الإثباتي تقضي بأن الأحكام التي حازت قوة الامر المقضي به تكون حجة فيما فصلت فيه من حقوق - لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة - لا تكون تلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن يتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسييا - تقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها - قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تحوز حجة الامر المقضي به اذا ما صدرت في حدود اختصاصها - يشترط لقيام حجة الامر المقضي به فيما يتعلق بالحق المدعى أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب - حجة الاحكام مقصورة على ما فصلت فيه من طلبات لا تمتد الى ما لم يتعرض للفصل فيه صراحة او ضمنا - حجية الحكم المانعة من اعادة التقاضي المسألة المفضى بها مناهلها فصله في مسألة اساسية لتناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها واليت فيها بحكم ثان .

ملخص للحكم :

ومن حيث أن المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص بأن الأحكام التي حازت قوة الامر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسييا . وتقضي المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن المستقر عليه بناء هذه المحكمة أن قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تحوز حجة الامر المتفق به للمحكمة صحت في حدود اختصاصها ، وأن يشترط لقيام حجة الامر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك اتحاد في الخصوم والمحل والسبب وأن حجة الاحكام مقصورة على ما فصلت فيه من طلبات ولا تمتد الى ما لم يتعرض للفصل فيه صراحة او ضمنا .

ومن حيث أن من المقرر أيضاً على أن حجية الحكم الماتمة من إعادة النظر في المسألة تقتضي بها منطلها فصله في مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها حكم ثان .

وأنه إذا كان الحكم له يفصل بقضاء في موضوع المنازعة واقتصر على التسلب من الاختصاص أو عدم القبول فإن قضاء هذا الحكم لا يمنع المحكمة من نظر الطلب إذا توافرت شروطه .

ومن حيث أن الواضح من الأوراق أنه سبق للطاعنين أن اقاموا الاعتراض رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي طالبين الاعتداد بمعدت بيع المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٣ والغاء الاستيلاء على اطيان المقعد البالغ مساحتها تسعة فواريط الكائنة بزملم شبرا شندي محافظة البحيلية استناداً الى أن هذا العقد ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المطبق في الاستيلاء قبل الخاضع لعميلاطي السيد ، ويجلسه ٢/٥/١٩٧٢ قررت اللجنة عدم قبول الاعتراض لانعدام المصلحة استناداً الى أن أرض الاعتراض من اطيان احتفظت الخاضع ولم يتم الاستيلاء عليها بهذا الحكم بحسب ما استقرت عليه القضاء لم يفصل في الموضوع ومن ثم لا يمنع من النظر في موضوع المطالبة من جديد اذ لم يتبين وجه لذلك

ومن حيث أن المعارضين عادوا واقاموا الاعتراض رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٨٥ لالغاء الاستيلاء الواقع على الأرض محل الاعتراض فقضت اللجنة بعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه في الاعتراض رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ وتأسيساً على ما ورد بقرار الخبير الذي عاد وكرر ما أورده للخبير في الاعتراض الاول ونفيه لوجود استيلاء على الأرض محل النزاع ما سبق أن قررت به الهيئة (المطعون ضده) في الاعتراض الاول وهو لم يخالف الحقيقة والواقع حيث قررت هيئة هذه المحكمة صحة محضر الاستيلاء على أرض النزاع وهو ما كان يتعين على اللجنة أن تمسكه باعتباره مضلاً جميعاً للنزاع ثم يسبق طرحه في الاعتراض من المباح .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن قرار اللجنة المطعون فيه الصائب

يعدم جواز نظر الاعتراض لسبق الفصل فيه يكون قرارا خاطئا ويتمين الغاؤه لان القرار السابق لم يفصل في موضوع النزاع يتعين على اللجنة نظره الموضوع بهيئة محددة حتى تتبيح الفرصة امام الطرفين
(طعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٧)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها احكام قضائية - ليست قرارات ادارية - من ثم تجوز حجية الامر المقضي بين الخصوم لا يجوز لاحد منهم ان يحدد النزاع امامها بدعوى مبتدأة - لو رفعت الدعوى فانها لتعارض مع حجية الامر المقضي - ولا يجوز قبولها . كل ذلك مشروط بتوافر عناصر الحجية الثلاث - وحدة الخصوم والمحل وتختلف عن الدليل الذي هو الوسيلة التي يلجأ اليها الخصم لاثبات الحق والسبب - المقصود بالسبب - اتخاذ المصدر القانوني للحق ادعى به .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها احكام قضائية وليست قرارات ادارية ومن ثم تجوز حجية الامر المقضي بين الخصوم فلا يجوز لاحد منهم ان يحدد النزاع امامها بدعوى مبتدأة ، لو رفضت الدعوى فانها لتعارض مع حجية الامر المقضي ولا يجوز قبولها وذلك كله مشروط بتوافر عناصر الحجية الثلاث وحدة الخصوم والمحل والسبب وان المقصود باتحاد السبب هو اتحاد المصدر القانوني للحق المدعى به وهو يختلف عن الدليل الذي هو الوسيلة التي يلجأ اليها الخصوم لاثبات الحق المدعى به .

ومن حيث ان السبب الذي اقامت عليه اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي رفضها للاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ يتحدد في ان البائعين قد تملكوا الارض موضوع النزاع عن والتهن المتوقفة في ١٤/١١/١٩٦١ وانه تطبيقا لحكم المادة (٢) من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كان يتعين عليهم ان يتصرفوا في هذه الاطيان بالبيع خلال سنة من تاريخ تملكهم لها وهو تاريخ

موت مورثتهم والتي تنتهى فى ١٤/١١/١٩٦٢ وأنه ولئن كان عقد البيع العرفى مؤرخ ٨/١١/١٩٦٢ إلا أنه غير ثابت التاريخ حيث لم يقدم الى الشهر المقارن إلا فى ٨/٤/١٩٦٤ وهو تاريخ لاحق على ١٤/١١/١٩٦٢ .

ومن حيث أن السبب الذى يقوم عليه الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ والصادر فيه القرار المطعون عليه يقوم على أساس انطباق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ .

وحيث تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ على أنه استثناء من أحكام المادة (٣) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والمادة (٣) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى والمادة (٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها والمادة (٦) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يتعين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها ، يمتد بتصرفات المالك الخاضعين لأحكام أى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل بها ومتى توافر الشرطان الاتيان :

١ - أن يكون المالك قد أثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تنفيذا لأحكام أى من هذه القوانين ، أو كان المتصرف اليه قد أثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقاً لحكم المادة (٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه أو أن يكون التصرف قد رفعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للاصلاح الزراعى قبل ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٧٧ .

٢ - لا تزيد مساحة الارض موضوع كل تصرف على حده على خمسة

الفئة .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ قد جاءت استثناء من قاعدة ثبوت التاريخ التى اعتنقها قانون الاصلاح الزراعى ، ويهدف

المشرع من هذا الاستثناء الى اجازة التصرفات التي صنعت الى صفار الفودج والاعتداد بها في مواجهة الاصلاح الزراعي اذا ما توافرت الشروط المبينة فيه ومنها ان يكون التصرف قد رفعت بشأنه مزاومة امام اللجان القضاية للاصلاح الزراعي قبل ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ وكانت المساحة موضوع كل تصرف لا تزيد كل منها على حده على خمسة افنة ، وهو ما يؤدي بحكم اللزوم الى ازالة الاسباب التي تجبر صفار المزارعين الى رفع اعتراضات عن تلك التصرفات امام اللجان القضائية ، ومتى كان ذلك يكون السبب الذي يحسم عليه الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ يختلف تمام الاختلاف مع السبب القائم عليه الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ ، حيث لم يكن السبب الاخير قائما من الناحية التشريعية افتناء نظر الاعتراض الاخير ، وانما استحدث بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ الذي جاء استثناء من قاعدة ثبوت التاريخ تمييزا على صفار المزارعين بشرط توافر شروط اعمال هذا الاستثناء ، ويكون بذلك سبب طلب الاعتداد بمساحة للنزاع في الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ مختلفا عن السبب الذي قام عليه الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ ، ويكون قرار اللجنة القضائية في الاعتراض الاخير غير ملزم لحجية الامر للقضى وغير مانع للجنة القضائية من نظر الاعتراض رقم ١١ لسنة ١٩٧٨ ولا يغير من ذلك رفض دائرة فحص الطعون بالحكمة الادارية العليا للطعن على قرار اللجنة في الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ لان نهائية هذا القرار لا تعول بهذه نظر الاعتراض محل الطعن طالما اختلف السبب في كلا الاعتراضين .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان القرار المطعون عليه وقد قضى بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه في الاعتراض رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٢ يكون في غير محله ويتعين القضاء بالغاءه والحكم بجواز نظر الاعتراض ٢٠
١ طعن ٢٨٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٩٣

الفصل الخامس

المطعون في قرارات اللجان القضائية أمام المحكمة الإدارية العليا

المبحث :

صدر قرار استيلاء نهائي لأرض طبقا للقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلا بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧١ ولللائحة التنفيذية بناء على استيلاء ابتدائي أي لم تتوافر له الإجراءات التي نصت عليها المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية المذكورة يجعل الاستيلاء معدوما - إذا لم تضع اللجنة القضائية ذلك واعتبرت أن إجراءات الاستيلاء جاءت سليمة فهي تحكم بعدم قبول الاعتراض وليس بعدم الاختصاص - تصدى المحكمة الإدارية العليا لمثل هذا القرار يكون بالغائه وإعادة الأمر إلى اللجنة القضائية وليس بتصديها لموضوع النزاع - ففي هذا تفويت لفرصة من درجات التقاضي على ذوى الشأن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يشترط لضحة القرار النهائي بالاستيلاء أن يكون قد صدر طبقا وفقا للإجراءات والشروط التي نصت عليها المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعملة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ للمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ولهذا فإن فقدان إحدى الشروط أو الإجراءات يكون له أثر على القرار النهائي يحرمه من حصانته ويجعله معدوما لا قيمة له .

ومن حيث أنه لم يتم في الأوراق ما يفيد أن الهيئة المطعون ضدها الأولى كانت باتخاذ إجراءات نشر قرار الاستيلاء الابتدائي على أرض النزاع وإجراء التمسك ، على النحو الموضح بنص المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم يكون القرار الصادر بالاستيلاء النهائي على أرض الاعتراض معدوما لا قيمة له ، وإذ ذهب القرار المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون .

ومن حيث أنه ولئن كان المسار الطبيعي في حالة صدور قرار استيلاء نهائى قائم على إجراءات استيلاء ابتدائى متفقة مع أحكام القانون ، هو القضاء بعدم قبول الاعتراض لا يعدم الاختصاص ، الا ان الوضع في الصالنتين واحد ، وهو عدم تعرض اللجنة القضائية لموضوع الاعتراض .

(حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسته ١٦/٥/١٦٨١ فى الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤ ق غير منشور ، ومن حيث انه بناء ما تقدم وكان للثابت من أوراق الطعن المائل اغفال للهيئة المطعون ضدها الاولى للاجراءات المنصوص عليها قانونا يصعد الاستيلاء الابتدائى على أرض نزاع ، فانه بمتالى يكون القضاء بعدم الاختصاص مخالفا للقانون متعين الالفاء ، الامر الذى يستوجب اعادة الاوراق الى اللجان القضائية للاصلاح الزراعى للفصل فى الموضوع اذ ان تفسد المحكمة لموضوع المنازعة ينطوى على تفويت درجة من درجات التقاضى ، هذا فضلا عن ان اوراق الاعتراض خالية من المستندات المؤيدة للاعتراض ، والمستندات المؤيدة لما ذهب اليه القرار المطعون فيه .

(طعن ٤٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسته ١٢/٩/١٩٨٦)

المبسطة :

المادة (١٩٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - اذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن ان يعلن خصمه للحضور امامها لتظفر هذا الطلب والحكم فيه - اذا انتهت المحكمة الادارية العليا الى مشروعية القرار المطعون عليه وطرح عليها طلب التعويض الذى لم تفصل فيه محكمة اول درجة فان القضاء بمشروعية القرار ينطوى على قضاء منها فى طلب التعويض - اساس ذلك : ارتباط التعويض بخطا الادارة فالذا انتفى خطا الادارة بعد ثبوت مشروعية قرارها فلا وجه لطلب التعويض .

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٠ قضائية فان الثالث من مطالمة الحكم المطعون فيه أنه قد اغفل الفصل فى طلب التعويض اغفالا كلياً ، رغم أن هذا الطلب قدم الى محكمة القضاء الادارى من المدعى بصورة واضحة ، ولئن كان الاصل طبقاً للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات

العنية والتجارية وتنص على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يطعن خدشه بصحيفة للمحضر أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، إلا أن هذه المحكمة وقد انتهت إلى مشروعية القرار المطعون عليه والطلبات التعميضية عنه على أساس عدم مشروعيته ، وقد طرح هذا الطلب عليها من الطاعن وهو مرتبط ارتباطاً ضمنياً بقضائيتها في أمر مشروعية القرار نفسه وإذا انتقلت إلى مشروعية القرار فهذا يعني أن أساس يمكن أن يستند إليه طلب التعميضية لعدم جوت أي خطأ في حق الجهة الإدارية يكون موجباً للتعميضية مما يتعين معه شمول قضاء هذه المحكمة . هذا الطلب الخاص بالتعميضية وإزالة حكم القانون عليه ورفضه مع إلزام الطاعن بمحرماته » .

(طعنان ١٩٩٧ و ١٩٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

المبدأ :

عدم جواز إعادة المنازعة في قرار الاستيلاء ، متى حكم من المحكمة الإدارية العليا بعدم قبول الاعتراض عليه أمام اللجنة القضائية شكلاً .
ملخص الفتوى :

يصدر حكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعن على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالفناء القرار المطعون فيه وبعدم قبول الاعتراض شكلاً لدفعه بعد الميعاد يفقد القرار الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء على المساحة التي تجاوز المأقي فدان محل التصرف حصيلاً من الأساس به على أي وجه ، وهو الأمر الذي يحول بين ذوي الشأن وإعادة المنازعة في قرار الاستيلاء من يصد ، أو المطالبة باسترداد الأرض التي تم الاستيلاء عليها بموجبها وعلى مقتضاه .

(ملف رقم ١٠٠/١/٧٦ جلسة ٦/١/١٩٩٢)

المبدأ :

الجان القضائية المشكلة طبقاً للمادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ تختص بنظر قسامين من المنازعات نص عليها في البندين ١ ، ٢ من الفقرة الثالثة من المادة

الذاتية عشر مكرّر - يجوز للطعن فيما تصدره هذه اللجان القضائية من قرارات بشأن المقتضات التي عليها البلد - رقم (١) مع المصلحة المذكورة أمام المحكمة الإدارية - العليا بمجلس الدولة وذلك بتقرير يقدم خلال ستين يوم من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة وذلك بحسبان أن تلك القرارات هي بمثابة أحكام قضائية - ما يصدر عن اللجنة القضائية في المنازعات الواردة بالبلد (٢) من ذات الفقرة من ذات المادة فهي لا تصبح قرارات إدارية نهائية إلا بعد التصديق عليها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومن ثم فهي تخضع وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة للقواعد العامة في الطعن بالانقضاء على القرارات الإدارية الأخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٢ مكرّر من الموسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ والمعدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقا للمادة (٢) ولتقدير ملحقات الارض المستولى عليها ولتقرير نصيب الحكومة في حالة الشروع ، وتتضمن اللاحة التنفيذية كيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها ، وتشكيل لجنة قضائية أو أكثر ٠٠٠٠ وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي .

(١) تحقيق القرارات والديون المقاربية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للقرارات المختصة من الملك وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحميد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

(٢) الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها على المقتضين وفي جميع ٠٠٠٠ واستثناء من أحكام قانون السلطة القضائية يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات التي تختص بها اللجان القضائية المختارة الجهة في الفقرة الثانية من هذه المادة وتحال قورا جميع القضايا المنظورة أمام جهات القضاء مادام باب المرافعة لم يقل فيها الى تلك اللجان .

في القرارات الصادرة من المجلس القضائي على المنازعات المنصوص عليها ويجوز لدوى الشان للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولا يقرب على الطعن وقف تنفيذ القرار الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك . كما تنص المادة ١٢ مكرر (أ) من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ على انه فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها في المادة ١٣ والمادة ١٣ مكرر نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ٠٠٠٠٠ الامر الذي يبين منه أن المشرع اذ قرر انشاء لجنة أو لجان قضائية بالاضافة الى اللجان الفرعية التي تقوم بعمليات الاستيلاء المنصوص عليها في المادة الثالثة عشر من القانون المشار اليه . جعل لها اختصاصا منفردا بوصولها بنظر قسمين من المنازعات خص عليها في البندين (١) ، (٢) من الفقرة الثالثة من المادة الثالثة عشر مكرر على النحو سالف البيان الا أنه فرق بينهما فيما تصدره هذه اللجان القضائية بشأنها من القرارات . وذلك بأن اجاز الطعن فيما يصدر عنها من قرارات بشأن المنازعات التي عدها البند رقم (١) من المادة المذكورة - أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة - وذلك بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار ، وفقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . وذلك بحسبانه ان تلك القرارات هي بمثابة أحكام قضائية إما ما يصدر عنها في المنازعات الواردة بالبند (٢) من ذات الفقرة من ذات المادة ، قضائيا شأن ما يصدر من اللجان الفرعية المنصوص عليها في المادة ١٢ من ذات القانون - فهي لا تصبح قرارات ادارية نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومن ثم فهي تخضع وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة للقواعد العامة في الطعن بالافشاء على القرارات الادارية الاخرى .

(طعن ٢٠٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٢)

الفصل السابع

11

ومن حيث أنه يبين من استظهار وقائع الطعن أن الطاعن قد اشترى بموجب عقد عرفى مؤرخ ١٠/١/١٩٧٨ من شريك المَطعون خدّم مساحة قدرها ٧ ص ، ١٧ ط ، ويجلّسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٩ قضت محكمة أموان الابتدائية بصحة التعاقد على بيع المساحة المذكورة الموضحة الصم .
والعالم بالبيان المحاسي المثبت بصحيفة الدعوى والذي يبين منه أن الإطيان ألباعة عبارة عن مسطح ١٦ ط مشاعا فى ثلاثة ومسطح ٧ ص ، ١ ط مشاع فى ١٣ ط بحوض التقاوى رقم ٢٠ قطعة/ ١١ بالمشارع فى القطعة جميعها واردة فى تكليف ٠٠ الذى آلت إليه ملكيتها بالميراث عن والده . وقد أشهر الحكم المشار اليه برقم ١١١٧ لسنة ١٩٧١ أموان . ولما تعذر على الطاعن تسلم القطعة التى اشتراها للانتفاع بها لتأجيرها الى المَطعون خدّمه الخامس بمقد مسجل بالجمعية صادر من المَطعون خدّمه الاول الذى تقدم الى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية طالبا

الغاء عقد الايجار المشار اليه وتحرير عقد ايجار جديد مع المستأجر الاصلى باعتباره المالك الجديد للقدر الوارد بعقد الايجار . فقررت اللجنة فى ١٩٧٢/٢/٧ رفض الطلب لعلق النزاع بالملكية استنادا الى ما دفع به المطعون ضدهم من ان الارض محل عقد الايجار ليست مملوكة للبائع ، وان الحكم الصادر لصالح الطاعن ٠٠٠٠ بصحة تعاقدته مع البائع اوقف تنفيذه ابتداءيا واستئنافيا . فضلا عن انه صدر لصالح المطعون ضدهم حكم فى الدعوى رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى ادفو بمنع تعرض البائع والمشتري للمطعون ضدهم فى ذات القدر محل المنازعة وتأييد الحكم استئنافيا بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ الصادر من محكمة اسوان . الا ان اللجنة الاستئنافية اصدرت بجلسته ١٩٧٥/٣/٥ قرارها بالغاء قرار اللجنة الابتدائية برفض التظلم وبتمرير عقد ايجار يبين المتظلم والمتظلم ضده من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع فى ١٩٦٩/١٠/١٩ ويبين من ذلك ان النزاع الذى كان معروضا على اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية وصدر بشأنه القرار المطعون فيه - يتضمن نزاعا على ملكية قطعة ارض زراعية كانت محلا لعقد ايجار لم ينازع فيه احد الخصوم امامها . اذ لا خلاف بين اطراف المنازعة على قيام العلاقة الاجارية لصالح المطعون ضده الخامس ٠٠٠٠٠ ، وعلى حقه فى حيازة العين المؤجرة والانتفاع بها على الوجه الذى سوغه القانون اعتبارا من تاريخ تحرير عقد الايجار بينه وبين المطعون ضده الاول والمسجل ، بالجمعية ، وان هذه العلاقة لا يجوز النزل منها بتغيير اسم مالك الارض بعد إبرام عقد البيع ، ومن ثم فهو ليس نزاعا بين المؤجر والمستأجر ، وانما هو صراع بين اطراف المنازعة على ملكية القدر محل الايجار ، وهو نزاع لم يتجسم بعد لصالح الطاعن بعد ان صدرت عدة احكام بوقف تنفيذ الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع المبرم بين الطاعن والسيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، وبمنع تعرض كل منهما للمطعون ضدهما فى حيازته للقدر المتنازع عليه على الوجه المبين بالاوراق .

ومن حيث ان اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية تنحصر طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ فى النظر فى المنازعات

للنقطة. عن العلاقة الإجبارية في الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي للبور وللصمراوية والقابلة للزراعة . وتنحصر واجباتها - طبقا للمادتين ٢٧ ، ٢٦ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي - في استظهار العلاقة الإجبارية - عند الانتكاس - واثباتها بكلفة طرق الاثبات اذا تعذر على طوفا الخصومة اثباتها بالكثافة . فلذا ما ثبت لها قلم هذه العلاقة أصدرت قرارا بذلك وكلفت رئيس الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بتحرير العقد وتوقيعه نيابة عن الطرف المستع . فاذا ما جاوزت هذا الاختصاص الى الفصل في مسألة قانونية تدرج بطبيعتها في اختصاص القضاء المدني صدر قرارها مشوبا بعيب عدم الاختصاص وأضحى خلقا بالالفاء . فاذا كان الثابت مما تقدم أن اللجنة الاستئنافية بقرارها محل النزاع تجاوزت حدود اختصاصها في استظهار العلاقة الإجبارية بين الطمّون ضيعها الاول والخامس ، الى الفصل في ملكية المساحة المؤجرة والمتنازع عليها بين الطمّون ضدهم والطاعن بعيدا عن العلاقة الإجبارية الثابتة وأحلت نفسها بذلك محل المحكمة المدنية المختصة بالفصل في النزاع علم المحكمة الذي لم يتحسم أمره بعد وحتى صدور الحكم الطمّون فيه ، على ما هو ثابت من الأوراق ، فإن قرارها في هذا الشأن بتحرير عقد باسم الطاعن استنادا الى استقرار ملكيته للقدر المؤجر ، يكتن قد قام على غير أساس سليم من القانون متعينا بالالفاء . ولا وجه للتعدي بتحصن القرار المذكور لمر أكثر من سترين يوما على صدوره فقد قيد طلب الغائه بجدول محكمة القضاء الإداري مادام الثابت من الأوراق أن الطمّون ضدهم قد توجهوا بطعنهم في القرار خلال الستين يوما التالية لصدوره - الى محكمة غير مختصة قضت بعدم اختصاصها وأمرت بإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري . مما يجعل الدعوى قد اقيمت في اليماد . ويكون الحكم اذ انتهى الى هذه النتيجة وقضى بالفناء القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية الصادر بجلسته ١٩٧٥/٢/٥ الطمّون فيه قد اصاب صحيح حكم القانون ، ويكون الثمن عليه بمخالفته للقانون قام غير أساس سليم من القانون خلقا بالرفض .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٨)

الفصل الثامن

الفرع الأول

اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

المبدأ :

خول المشرع اللجنة العليا للإصلاح الزراعي سلطة الفصل في أي نزاع حول يوار الأرض المسئولى عليها بقرار نهائي لا يجوز طلب الغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه - قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النص المانع من التقاضي - مؤدى ذلك : - زوال المانع من التقاضي بشأن القرارات الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي (التي حل محلها مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) - اثر ذلك : - فتح باب الطعن في قرارات تلك اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري - أساس ذلك : - ان هذه القرارات تعتبر قرارات إدارية نهائية يجوز الطعن فيها بالالفاء كما يجوز وقف تنفيذها والتعويض عنها طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة - (١) -

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حين قضى بعدم جواز نظر دعوى الطاعن قد استند في هذا الى نص المادة ٢ البند (ب) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ وتنص هذه المادة على أنه :

« يجوز للأفراد ان يملكوا أكثر من مائتي فدان من الاراضى البور والصحرأوية لاستصلاحها وتعتبر هذه الاراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الري من مياه النيل أو الأبار الارتوازية ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز

(١) يراجع الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ دستورية بجلسة ١٢/٢/١٩٨٣ بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

مانتى فدان نظير التمويض المنصوص عليه فى المادة (٥) وذلك كله مع عدم الاخلال بجواز انتصرف فى هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار اليها وتصدر اللجنة العليا للاصلاح الزراعى قرارا فى شأن الادعاء ببيور الارض يعلن الى نوى الشأن بالطريق الادارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اصداره ولهم أن يتظلموا منه للجنة العليا رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم ويكون قرار اللجنة الذى تصدره بعد فوات هذا الميعاد نهائيا وقاطعا لكل نزاع فى شأن بيور الارض وفى الاستيلاء المترتب على ذلك واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المنكور أو وقف تنفيذه أو التمويض عنه .

ومن حيث أن النص المانع من التقاضى والوارد فى الفقرة الاخيرة من البند (ب) من المادة الثانية من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه قد أصدرت المحكمة الدستورية حكما بعدم دستوريته بجلستها المنعقدة فى ١٢/١٢/١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٤ دستورية القامة من الطامس والتى طلب فيها الحكم بعدم دستورية البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ فيما تضمنه من النص على منع التقاضى بالنسبة للمقرار الذى تصدره اللجنة العليا للاصلاح الزراعى التى حل محلها مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى شأن الادعاء ببيور الارض سواء بطلب الغاء القرار أو وقف تنفيذه أو التمويض عنه ويترتب على صدور هذا الحكم بعدم الدستورية زوال المانع مع التقاضى بشأن هذه القرارات وينفتح باب الطعن فيها لاصحاب الشأن امام جهة القضاء المختصة وهى فى حالتنا هذه محكمة القضاء الادارى باعتبار أن القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تطبيقا للبند (ب) من المادة ٢ المشار اليه يعتبر قرارا اداريا نهائيا يجوز الطعن فيه بالالغاء أو وقف تنفيذه أو التمويض عنه طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٤٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

الفصل الثاني مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

المبحث :

اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى تستقل بتقريرها للمسائل الموضوعية - لا يخضع تقريرها لرقابة محكمة الطعن ولا يجوز للمتعقيب عليها فيها - اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى هى الجهة الوحيدة صاحبة الولاية والفصل فى النزاع حول تحديد ما يجب الاستيلاء عليه من اطميان - المادة ١٣ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى - مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو المختص وحده بالتصديق على قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعى - متى تم التصديق على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى من مجلس ادارة الهيئة ، فان هذا التصديق يعتبر قاطعا لكل نزاع فى أصل الملكية ، وفى صحة اجراءات الاستيلاء الولاية لمجلس ادارة الهيئة فى حسم النزاع حول الاستيلاء بدون أية سلطة قضائية لاية جهة أخرى - على هذا القرار - هذا الحكم خاص بالنزاعات الناشئة عن قوانين الإصلاح الزراعى مراعىا طبيعتها وتطبيقاتها باطميان زراعية مستولى عليها من أجل اعادة وعدالة توزيع الملكية الزراعية وقد يتعلق بها حقوق الغير من صغار الفلاحين المنتفعين بها بعد التوزيع - حسم المنازعات واستقرار الأوضاع الناشئة عن تطبيق سياسة الإصلاح الزراعى فى الفترة السابقة على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ *

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه الصادر فى الاعتراض رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ المقام من الطاعنين قد استندت رفضه للاعتراض الى ما ثبت لدى اللجنة من عدم وجود دليل بالاوراق يفند ثبوت تاريخ العقد العرمى المؤرخ ١٤/٨/١٩٥٩ الصادر عنه الاقرار المؤرخ ١/٢/١٩٦٠ وبالنسبة لصحة ختم الشاهدة المرحومة هانم اسماعيل زعزوع على هذا الاقرار فقد ذهبت اللجنة الى انها وازاء عدم وجود قرائن أخرى تطمئن اليها الى أن التوقيع ببصمة ختم الشاهدة المذكورة قد جرى

بمعرفة على عقد 'البيع موضوع الاعتراض قبل وفاتها ، فانه لا دليل
فى أوراق الاعتراض على نبوت تميخ عقد انبيع المشار اليه قبل العمل
بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان ما ساقه الطاعنون من انه قد ثبت من بحث اللجنة
الخالفة للفتوى والتشريع ومن تقرير قسم ابحاث التزيف والتزوير ان
بوصحة ختم الشلندة من اسماعيل زعزوع الموقع بها كشاهدة على عقد
الاتفاق والتنازل المؤرخ ١٩٦٠/٣/١ قد أخذت من نفس قالب الختم الذى
أخذت منه بصمات المضاهاة الموقع بها على محضر جرد الختم المسزج
١٩٦٠/٨/١٥ وعلى العهد المؤرخ ١٩٥٣/١٢/٦ ، أن هذا الذى ساقه
الطاعنون للتدليل على فصور التسييب فى القرار المطعون فيه يعتبر من
المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها اللجنة القضائية والتى لا تخضع
الرقابة محكمة الطعن ولا يجوز التعقيب عليها فيها ، كما لا يجوز للطاعنين
الاحتجاج بأن السيد نائب رئيس الوزراء للاصلاح الزراعى قد اصدر قرارا
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وعدم العمل به وباحالة النزاع الى الجمعية
العمومية لاسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، لانه ليس للسيد المذكور
أن يتصدى لقرارات اللجنة القضائية المطعون فيه ، ولا للقرارات الصادرة من
مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بجلسته المنعقدة فى
١٩٦٥/٥/٢٦ باعتماد هذا القرار . لان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى
هى الجهة الوحيدة صاحبة الولاية بالفصل فى النزاع حول تحديد مايجب
الاستيلاء عليه من الاطيان اعمالا لاحكام السادة ١٢ مكررا من قانون
الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية ، وإن مجلس
ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى هو المختص دون سواء بالتصديق
على قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى وله عند عرض الامر
عليه اعتماد أو تعين قرار الاستيلاء المؤقت الصادر منه ، وأنه متى
تم التصديق من مجلس ادارة الهيئة فان هذا التصديق يعتبر بحكم
القانون قاطعا لكل نزاع فى اصل الملكية وفى صحة اجراءات الاستيلاء .
وإن هذا النص يجعل الولاية لمجلس ادارة الهيئة فى حسم النزاع حول
الاستيلاء بدون أية سلطة وصائية لاية جهة اخرى على هذا القرار
باعتبار أن الحكم الوارد فيه يعتبر حكما خاصا بالمنازعات الناشئة عن .

قوانين الاصلاح الزراعى مراعىا طبيعتها وتعلقها باطيان زراعية مستولى عليها من اجل اعادة وعدالة توزيع الملكية الزراعية ، وقد يتعلق بها حقوق للغير من صغار الفلاحين المنتفعين بها بعد التوزيع ، وهو أمر يقتضى وضع هذا الحكم الخاص لحسم المنازعات حولها واستقرار الاوضاع الناشئة عن تطبيق سياسة الاصلاح الزراعى فى الفترة السابقة على القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث انه وتأسيسا على ما تقدم فان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالتصديق على القرار الصادر فى الاعتراض رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ محل هذا الطعن بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢١ يعتبر قرارا نهائيا لا يجوز الطعن فيه امام اية جهة قضائية تطبيقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لان هذا القرار قد صدر قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فى ١٩٧١/٩/٣٠ كما انه تم التصديق عليه فى تاريخ سابق كذلك على نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية .

ومن حيث انه لا يجوز الاجتماع ببطلان القرار المطعون فيه وبالقالى بطلان كل القرارات اللاحقة عليه ومنها القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة بالتصديق عليه . ذلك انه فضلا عن عدم صحة هذا الدفع على ماسلف بيانه ، فان مجال الطعن على هذا القرار يكون بالطرق التى يحددها القانون اما حيث تستغلط طمع الطعن فيه ، او حيث يكون القرار غير قابل للطعن فيه فمن ثم يصبح بمنحى عن اى سحب أو الفاء .

ومن حيث انه ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تشترط لجواز الطعن فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للاصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون ألا يكون قد صدر بشأنها قرار نهائى من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وهو الشرط الذى بنت انتقاؤه عن القرار المطعون فيه ، ومن ثم فقد استغلت طرق الطعن فى هذا القرار واصبح نهائيا ، بصرف النظر عن البطلان المدعى به ، ومتى كان ذلك يكون الدفع الذى ايدته الهيئة المطعون ضدها بعدم جواز

نظر الطعن قائما على أساس سليم من القانون ويتعين الحكم به ،
(طعن ٤٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٩٠)

المبحث :

قرارات مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سواء صدرت
بالموافقة أو عدم الموافقة على قرارات اللجنة القضائية الصادر باعتماد عقود
البيع تعتبر بمثابة حكم نهائي يتأيد أو رفض الموافقة على قرار اللجنة -
بذلك تحوز هذه القرارات حجية الأمر المقضي ولا يجوز بعد ذلك للمضوم
إعادة تجديد النزاع بصفة مبدئية أمام اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عما تنمي به الطاعنات على القرار المطعون فيه الصادر
في الاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ بمخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه
وتأويله استنادا الى القول بأن قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي الصادر في ١٧/١٢/١٩٦٧ بعدم الموافقة على قرار اللجنة
القضائية للإصلاح الزراعي الصادر في الاعتراض رقم ٧١٦ لسنة ١٩٦٢
لا يحول دون طرح النزاع من جديد بالاعتراض رقم (١) لسنة ١٩٧٢ والذي
أقيم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه حيث اشترط
لإفادة من أحكامه ألا يكون قد صدر قرار نهائي بالاستيلاء من مجلس
إدارة الهيئة ، فإنه من هذا النعي فهو مبرور بأن قرارات مجلس إدارة الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي سواء صدرت بالموافقة أو عدم الموافقة على
قرارات اللجنة القضائية الصادر باعتماد عقود البيع تعتبر بمثابة حكم
نهائي يتأيد أو رفض الموافقة على قرار اللجنة ، وبذلك تجوز هذه القرارات
هي الأخرى حجية الأمر المقضي ، ولا يجوز بعد ذلك للمضوم إعادة
تجديد النزاع بصفة مبدئية أمام اللجنة القضائية ،

(طعن ٧٥٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٩١)

المسرح الثالث

لجان الشكاوى والتظلمات للخاصين لقوانين الإصلاح الزراعى

المبحث :

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى اناضت بلجان خاصة القيام بنظر الشكاوى والتظلمات لأصحاب الشأن الخاصين لقوانين الإصلاح الزراعى - هذه اللجان يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة لتتولى بحث التصرفات وطلبات الاعتداد المقدمة منهم بالنسبة للأرض موضوع الاستيلاء - تصدر هذه اللجان قراراتها إما بالقبول أو بالرفض - فى كلتا الحالتين يتم التصديق عليها من السلطة المختصة - لا تحول القرارات الصادرة بالرفض دون الالتجاء الى اللجان القضائية المختصة - القرارات الصادرة بالقبول يترتب عليها ما يترتب على قرارات اللجان القضائية من آثار من حيث الاعتداد بالتصرف والإفراج عن الأرض المستولى عليها وتسليمها لأصحابها - لا تعود هذه القرارات الصادرة من اللجان أن تكون اقراراً من الهيئة بالتصرفات الصادرة فى شأنها -

ملخص الحكم :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلستها المنعقدة فى ١٦/٣/١٩٨٨ فاستعرضت حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بقرار بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاصين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى المستبيلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ التى تنص على أنه « استثناء من أحكام المادة (٢) من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والمادة (٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى ٠٠٠ يعتمد بتصرفات الملاك الخاصين لأحكام أى من هذه القوانين ولو لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل به متى توافر الشرطان الاتيان :

(١) أن يكون المالك قد اثبت التصرف فى الاقرار المقدم منه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تنفيذا لأحكام أى من هذه القوانين ٠٠٠ أو أن

يكون التصرف قد وقعت بشأنه منازعة أمام اللجان القضائية للإصلاح الزراعي حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

(٢) لا تزيد مساحة الأرض موضوع كل تصرف على حدة على خمسة أفدنة . كما استمرت حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعي التي تنص على أن « الأراضي التي مصرية خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي عليها وفقا لأحكام المرسوم يعانوي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ » ولم تقدم عنها اعتراضات أو طعون أو قدمت عنها ورفضت بصفة نهائية حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعتبر مستولى عليها نهائيا وفقا لأحكام هذه القوانين « . وكذلك المادة التاسعة من ذات القانون التي تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » ، وقد نشر في ١٠/٤/١٩٨٦ . وتبينت الجمعية أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية لم يعتمد بالتصرفات الصادرة من الخاضعين لأحكامه قبل تاريخ العمل به إلا إذا كانت هذه التصرفات ثلثية التاريخ . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه وأجاز في مادته الأولى الاعتراف بتلك التصرفات ولو لم تكن ثابتة التاريخ وذلك بشرطين : أولهما أن يكون المالك قد ثبتت هذه التصرفات في الأقرار المقدم منه أو أن يكون قد وقعت بشأنها منازعات أمام اللجان القضائية المختصة وثانيهما لا تزيد مساحة كل تصرف على حدة عن خمسة أفدنة . وبخل الأمر على هذا الملحق إلى أن صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الذي قضى بتحويل الاستيلاء الابتدائي إلى استيلاء نهائي إذا ما انقضت عليه خمس عشرة سنة دون أي اعتراض أو طعن من أصحاب المثلث .

واستظهرت الجمعية العمومية أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رغبة منها في الحد من المنازعات التي تقام أمام اللجان القضائية وتحصينها لمرعاة أبنائها وضعت نظاما داخليا للنظر في شكاوى وتظلمات أصحاب الشأن والخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي وناطت القيام بهذه المهمة بلجان خاصة يصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة لتتولى بحث

التصرفات وطلبات الاعتداد المقدمة منهم. بالنسبة للأرض موضوع الاستيلاء وتصدر هذه اللجان قراراتها إما بالقبول أو بالرفض - وفي كلتا الحالتين يتم التصديق عليها من السلطة المختصة - ولا تحول القرارات الصادرة بالرفض دون الالتجاء إلى اللجان القضائية المختصة - أما القرارات الصادرة بالقبول فيترقب عليها ما يترقب على قرارات اللجان القضائية من آثار من حيث الاعتداد بالتصرف والإخراج عن الأراض المستولى عليها وتسليمها لأصحابها - وبذلك لا تصدو هذه القرارات الأخيرة الصادرة من اللجان المشار إليها أن تكون إقراراً من الهيئة بالتصرفات الصادرة في شأنها - وترتقيا على ما تقدم ولما كان الثابت في خصوص الحالة المعروضة أن السيد/ معوض موسى معوض قد تقدم بطلب إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للميت بالتصرف الصادر إليه والاعتداد به في ضوء أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وأن اللجنة المشكلة لبحث هذا الطلب قد انتهت في تاريخ سابق على العمل بأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه إلى إقرار ذلك التصرف والاعتداد به ومن ثم فلا محل لتطبيق المادة الأولى من القانون المذكور في هذه الحالة إذ يعتبر طلب الاعتداد بالتصرف المقدم من السيد المذكور بمثابة اعتراض على قرار الاستيلاء كما يعتبر قرار اللجنة المشار إليها - على ما سلف البيان - إقراراً من الهيئة بذلك التصرف وهما أجراءان من شأنهما أن يحولا دون اكتمال المدة الموجبة لتحويل الاستيلاء الابتدائي إلى استيلاء نهائي وفقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ - ولا يغير من ذلك صدور هذا القانون قبل التصديق على قرار اللجنة المذكورة إذ أن عدم استيفاء هذا الإجراء لا يغير من طبيعة قرارها في هذا الشأن - كما أنه يكفي لتحقيق ذلك الأثر أن يتقدم صاحب الشأن باعتراض إلى الهيئة قبل انقضاء خمس عشرة سنة على الاستيلاء الابتدائي وهو ما تحقق في الحالة المعروضة أما في شأن باقي الأسئلة الأخرى الواردة في طلب الرأي فإن الجمعية أن تعرض الوقائع الخاصة بكل نوع من أنواعها على حدة لإبداء الرأي فيها مع الإدارة المختصة -

لذلك

افتتحت الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع الى صدم انطباق
حكم المادة الاولى من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه في الحالة
المعرضة .

(ملف ١٩٦٤/١/٧ جلسة ١٩٨٨/٣/١٦)

الفسر الرابع

الأراضي البور - كيفية تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء عليها

المبدأ :

المادة (٩) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يحدد أقصى ملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها - يتم تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء على الأراضي البور غير الخاضعة لضريبة عقارية لبوارها أو المروطة بضريبة عقارية لا تتجاوز قيمتها جنيهاً واحداً بواسطة اللجنة العليا لتنمية أراضي الدولة - يعتبر هذا التقدير نهائياً بمجرد اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - يعتبر القرار الصادر باعتماد التقدير قراراً نهائياً يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري طبقاً للمبدأ خامساً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٩) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يحدد أقصى الملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أن يكون لمن تستولي الحكومة على أرضه - وفقاً لأحكام هذا القانون - الحق في تعويض نقدي يعادل سبعين مثل الضريبة العقارية الأصلية المروطة بها الأرض في تاريخ الاستيلاء الاعتباري عليها مضافاً إليه قيمة المنشآت والألات الثابتة وغير الثابتة والأشجار الكثيفة بها مقدرة كلها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . فإذا كانت الأرض غير مروطة بضريبة عقارية لبوارها أو كانت مروطة بضريبة عقارية لا تتجاوز فئتها جنيهاً واحداً يتم تقدير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتقرير ائتمان أراضي الدولة ، ويعتبر هذا التقرير نهائياً فور اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن تقرير التعويض المستحق عن الاستيلاء على الأراضي البور الغير مروطة بضريبة عقارية لبوارها أو تلك المروطة بضريبة عقارية لا تتجاوز فئتها جنيهاً واحداً يتم بواسطة اللجنة العليا لتنمية أراضي الدولة ويعتبر هذا التقرير نهائياً بمجرد اعتماده

من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ومما لا شك فيه أن القرار انصحي باعتدال. هذا التقرير يعتبر قراراً إدارياً نهائياً يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري طبقاً للمبدأ (خامساً) من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن مجلس الدولة متى كان مرجع الطعن في هذه القرارات هو عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الحطة في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن التكييف القانوني الصحيح لاعتراض الطعن أنه طعن على القرار رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتدال تقرير الشئون الذي قامت بتقديمه اللجنة العليا لتنمية أراضي الدولة بالنسبة للأطيان المستولى عليها موضوع الاعتراض محل الطعن الماتل .

(طعن ٢٧٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣)

الفرع الخامس حدائق الإصلاح الزراعي

المبدأ :

المائتين ٩ ، ١٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ وبالقائه القرار رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التصرف في حدائق الإصلاح الزراعي - المواد ١ ، ٢ وما بعدها ، ١١ ، من قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بقواعد وشروط التصرف في حدائق الإصلاح الزراعي - نظم المشرع أسلوب التصرف بالمزاد العلني في الحدائق المملوكة للإصلاح الزراعي - أخضع المشرع هذا التصرف لقواعد خاصة نظمها قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ المستند لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ ببناء على قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ذلك يكون التصرف في حدائق الإصلاح الزراعي قد نظمته المشرع بقواعد واحكام خاصة فانه لا يخضع للقواعد العامة الواردة باللائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ الا في الحدود المنصوص عليها في قرار وزير الزراعة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد تضمنت النص على توزيع الاراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين في كل قرية وبينت شروط التوزيع ومقداره ، ونصت المادة العاشرة من القانون المشار اليه على أنه « استناداً من حكم المادة السابقة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ادارة الاراضي المستولى عليها المخصصة للحدائق واستغلالها ويجوز للهيئة ان تتصرف في هذه الاراضي وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ويسرى هذا الحكم على اراضي الحدائق التي سلمت او تسلم ببناء على قانون الى انهيئة الصامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها كما يسرى على ما ترى الدولة اسناد ادارته او استغلاله او التصرف فيه الى هذه

الهيئة من اراضي الحدائق الداخلة في ملكيتها وعلى ما تقتضيه الدولة
من الحدائق .

ونفاذا لهذه النصوص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٩ في شأن التصرف في حدائق الاصلاح الزراعي وبالفاء القرار
رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التصرف في حدائق الاصلاح الزراعي
وقضى في مادته الاولى على انه يتم التصرف في اراضي الحدائق المستولى
عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعي التي لا تتجاوز مساحة كل منها
عشرين فدانا ببيعها بطريق المزاد العلني وفقا للقواعد والشروط التي
يصدر بها قرار من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي ، ثم اصدر وزير
الزراعة - نفاذا للنص السابق - قراره رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بقواعد
وشروط التصرف في حدائق الاصلاح الزراعي ونص في مادته الاولى على
ان يتم التصرف في حدائق الاصلاح الزراعي النصوص عليها في المادة
الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ وفقا للقواعد
والشروط النصوص عليها في المواد الآتية وقد تضمنت المواد الثانية
وما بعدها من هذا القرار تقرير اللجنة العليا لتقدير اثمان اراضي
الدولة قواعد تقرير الثمن الاساسي والاعلان عنه والاعلان عن المزاد
ومكانه وموعده وذلك عن طريق النشر في صيفتين يوميتين وتشكيل لجان
المزاد وطريقة سيرها في عملها ونصت المادة ١١ على ان تصدر لجنة
البيم بالمزاد قرارها في نهاية جلساتها برسو المزاد على صاحب اكبر عطاء
بشرط الا يقل عن التقدير النهائي للثمن الاساسي المقدّر للحديقة محل
المزاد ولا يكون قرار اللجنة نهائيا الا بعد اعتماده من مجلس ادارة
الهيئة العامة للاصلاح الزراعي واذا لم يعتمد المجلس برسو المزاد لاي
سبب من الاسباب برد التأمين فوراً الى دافعه دون اية زيادة أو تعويض .

ومن حيث انه يبين من النصوص السابقة ان المشرع قد نظم اسلوب
التصرف بالمزاد العلني في الحدائق المملوكة للاصلاح الزراعي واخضع
هذا التصرف لقواعد خاصة نظمها قرار وزير الزراعة رقم ٥٩ لسنة
١٩٦٩ المستند لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بنشاء على
قانون الاصلاح الزراعي رقم ٧١٨ لسنة ١٩٥٢ بموجب المادة العاشرة منه

وبهذه المثابة فإن التصرف فى حدائق الإصلاح الزراعى وقد نظمه المشرع بقواعد وأحكام خاصة فإنه لا يخضع بالتالى للقواعد العامة الواردة بلائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ أو ما لحقها من تعديلات الا فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ١٦ من قرار وزير الزراعة سالف الذكر ولما كلن هذا التنظيم الخاص المتكامل قد تضمن أن قرار لجنة المزاد يرسو المزاد على صاحب أعلى عطاء لا يكون هذا القرار نهائيا الا بعد اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أى أن جعل القرار نهائى بأوساء المزايدة للمجلس المذكور لدى اعتماده لقرار لجنة رسو المزاد ثم يتم بعد ذلك التعاقد مع الراعى عليه المزاد وفى هذا الخصوص يختلف هذا التنظيم الخاص عما ورد بلائحة المناقصات والمزايدات ٠

(طعن ١٢٠٥ لسنة ٢٢ قى - جلسة ١٩٩٠/٢/٢٧)

الفروع الخمس محظر تجريف الاراضي الزراعية

أقيدا :

المواد ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ،
المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الإصلاح الزراعي -
قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ ، قرار وزير الزراعة
رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ يحظر تجريف ونقل واستعمال الاتربة الزراعية - اصحاب
مصانع وقمائن للطوب القلنمة في هذا التاريخ ممن حددهم القانون يحظر
الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لهذا القانون والا تعرضوا للعقوبات
الجنائية - الحكم بإزالة المصنع والقمينة يكون على نفقة المخالف - حدد
القانون مدة سنتين لنبؤلاء (اصحاب المصانع والقمائن) لتوفيق اوضاعهم -
ذلك باستخدام بدائل أخرى لطوب المصنع من اتربة التجريف - قد نظم
القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ اجراءات وشروط ومدة الحصول
على ترخيص الاستمرار في التشغيل بعد توفيق الاوضاع طبقا للقانون -
بتمام التوفيق خلال هذا الميعاد والحصول على الترخيص القانوني بذلك
يمتنع على جهة الادارة المختصة اضافة شروط جديدة - يترقب عليها عدم
الاستمرار في تشغيل المصانع والقمائن طبقا لشروط الترخيص بعد توفيق
الاطضاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اضافي كتابا ثالثا الى
قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بالمواد من ١٥٠ الى ١٥٩ وقضت المادة
١٥٠ على أن « يحظر تجريف الارض الزراعية ، لا نقل الاتربة لاستعمالها في
غير اغراض الزراعة وفي هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والالات
والمعدات المستعملة في نقل الاتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الاداري »
وتنص المادة ١٥٣ على أن « يحظر اقامة مصانع او قمائن طوب في الاراضي

الزراعية ، ويمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قماثن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » .

وتنص المادة ١٥٧ على أن يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فى ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه مع الحسم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف ٠٠٠ »

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ على أنه «على أصحاب ومستغلى مصانع وقماثن الطوب القائمة توفير أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية التجريف وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت إزالتها بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ٠ ولا يجوز بعد مضى هذه المدة أن يستعمل الطوب المصنع من اترية ناتجة عن أرض زراعية فى إقامة المنشآت العامة الحكومية أو مؤسسات القطاع العام ٠ » وتاريخ ١٩٨٥/٤/٨ صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ وينص على أنه على أصحاب ومستغلى مصانع وقماثن الطوب القائمة قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ الراغبين فى توفير أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة وأن يقيم الطلب للهيئة العامة لمشروعات تسمين الاراضى مرفقا به بعض الاوراق منها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومتولى الهيئة فحص الطلبات وتشكيل اللجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة ويسلم الطالب الترخيص اللازم خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب ، وتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٣٧٠ متضمنا النص على أنه « على مديريات الزراعة كل فيما يخصه اخطار أصحاب ومستغلى مصانع وقماثن الطوب الكائنة فى دائرة كل منها والذين حصلوا على ترخيص لتوفير أوضاعهم وتطوير تلك المصانع لانتاج بدائل أخرى للطوب المصنع من اترية ناتج تجريف الاراضى الزراعية وذلك لالنتهاء من عمليات التطوير وتوفير مقومات تشغيلها كلها خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا اعتبرت التراخيص الصادرة لهم ملغاة واتخذت اجراءات ازلتها

بالطريق الإداري على نفقة المخالف طبقا لحكم المادة الثانية في القانون
١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أنه يستفاد من هذه النصوص أنه اعتباراً من تاريخ العمل
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يحظر تجريف ونقل واستعمال الاتربة
الزراعية « ان أصحاب مصانع وقمائن الطوب القاصة في هذا التاريخ ممن
حدهم القانون يحظر الاستمرار في تشغيلها المخالفة لهذا القانون والا
تعرضوا للعقوبات الجنائية فضلا عن الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على
نفقة المخالف وقد حدد القانون مدة سنتين لهؤلاء لتوفيق أوضاعهم
باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اتربة التجريف . ولقد نظم
القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ إجراءات وشروط ومدة الحصول
على ترخيص الاستمرار في التشغيل بعد توفيق الاوضاع طبقا للقانون ، ومن
ثم فإنه يتم التوفيق خلال هذا الميعاد والحصول على الترخيص القانوني
بذلك يتمتع على جهة الادارة المختصة اضافة شروط جديدة يترتب عليها
عدم الاستمرار في تشغيل المصانع والقمائن طبقا لشروط الترخيص بعد
توفيق الاوضاع ، وكنتيجة لذلك فإن ما تضمنه القرار رقم ١٣٧٠ لسنة
١٩٨٧ من إلزام أصحاب ومستغلي مصانع وقمائن الطوب الذين حصلوا
على تراخيص لتوفيق أوضاعهم « بتوفير مقومات تشغيلها طلبا » يتضمن
اضافة شرط جديد لم يرد بالقرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ الذي حدد الشروط
التي منح على أساسها الترخيص بتوفيق الاوضاع كما صدر القرار به بعد
مضي أكثر من تعيين على انتهاء المدة التي حددها القانون لتوفيق الاوضاع
وغايتها أغسطس سنة ١٩٨٥ هذا وأن ظاهر نص المادة الثانية من القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ أنه حدد المل الذي يرد عليه توفيق الاوضاع
بأنه « استخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من اتربة التجريف » أي المادة
التي يصنع منها الطوب وليس الآلات التي تستعمل في صناعتها أي كانت تلك
الآلات ، وبالنسبة للوقائع التي أثارها الطاعن من استمرار المصانع والقمائن
البلدية في استعمال الاتربة الزراعية فيمكن درء خطره باتخاذ إجراءات
الضبط والمحاكمة الجنائية اعمالا لنصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣
وبذلك تتحقق العلة والحكمة من هذا القانون بمعاينة المخالف وإزالة المصنع

أو القسينة ، واذ تضمن القرار محل الطعن الزام أصحاب المصانع والقماطن بما لا يسند له من القانون ونحن على اعتبار التراخيص الضائرة لهم ملغاة واتخاذ اجراءات الازالة اداريا ، فانه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون ومن مراكز قانونية استقرت للمرضى لهم بعد توفيق اوضاعهم في حدود القواعد القانونية السارية وقت انتهاء المدة التي حددها القانون لتوفيق الاوضاع مما تتوافر له مقومات القرار الادارى ويكون الحكم الصادر بايقاف تنفيذه لتوافر ركن الجدية ولما استظهره من تولف ركن الاستعمال قد اصاب الحق في قضائه ويكون الطعن عليه قد جاء على غير اساس من القانون ويتمين الحكم برفضه والزام الطاعن بصفته بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من المرافعات .

(طعن ٢١٣١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

الفرع السابع

حظر اقامة ميان او منشآت في الاراضي الزراعية او تقسيمها لاقلمة
ميان عليها

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي
والقوانين المعدلة له - المادة ٩٧٠ من القانون المدني معلة بالقانون رقم
٥٥ لسنة ١٩٧٠ - مفاد هذه الأحكام أن القانون حدد مرحلة الاموال
التي يجوز للوزير اصدار قرار بإزالة القدي الواقع عليها - هذه الاموال
هي تلك المملوكة ملكية خاصة للدولة او لأحد الأشخاص الاعتبارية المحددة
بالنص - اذا لم يكن المال مملوكا قانونا لها فلا يجوز ازالة القدي
بالطريق الإداري لما فيه من خروج على الاختصاص القضائي للمحاكم
والنيابة العامة في شأن المنازعات المدنية المتعلقة بالتمييزة واسبابها ،
وذلك ما لم يوجد نص صريح في قانون آخر - الدولة لا تعتبر مالكة للأرض
المستوى عليها بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي - الا اذا ثبتت الاجراءات
المقررة بها زائدة عن الحد الأقصى للملكية ، وان يصدر بذلك قرار
بالاستيلاء النهائي - ورود قرار بالازالة على مبنى لا يدخل في املك الدولة
الخاصة او املك الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لاستيعاده من الاستيلاء
قبل الخاضع ، ويقانه في ملكه يعتبر مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

يبين من الاوراق المرفقة أن قرار وزير الزراعة رقم ٢٤٧ بتاريخ
٨٤/٤/٨ بإزالة القدي الواقع من السيد محمود ابراهيم حسن على على
المبنى المتخفظ عليه بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باستيلاء جميل
عاصم اسماعيل بناحية الحسانية مركز طوخ (واللاحق لقرار مدير الإصلاح
الزراعي بالقليوبية رقم ٤٥ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٧) أنه صدر استنادا الى
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والقوانين
المعدلة له وكذا المادة ٩٧٠ من القانون المدني معدلة بالقانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٧٠ واذ تنص هذه المادة على أنه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة

الملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة او للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما والاقواف الخيرية او كسب أى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم .

ولا يجوز التعدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدى يكون تدوير المختص حق ازالته اداريا « ويقاد ذلك أن القانون حدد صراحة الاموال التي يجوز للموزير اصدار قرار بإزالة التعدى الواقع عليها وهي تلك الملوكة ملكية خاصة للدولة او لاحد الاشخاص الاعتبارية المحددة بالنص فاذا لم يكن المال مملوكا قانونا لها فانه لا يجوز ازالة التعدى بالطريق الادارى لما فيه من خروج على الاختصاص القضائى للمحاكم والنيابة العامة فى شأن المازعات المدنية المتعلقة بالحيلولة وامسيابها وذلك ما لم يوجد نص صريح فى قانون آخر ، وقد نصت المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن « تستولى الحكومة فى خلال الخمس السنوات التالية بتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية مايجاوز مائتى فدان ٠٠ » وتنص المادة ٤ على أنه « يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية ٠ » وتنص المادة ١٢ فقرة ثانية على أن « تتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الاراضى المستولى عليها الى أن يتم توزيعها وفقا للقانون ٠ » وتنص المادة ١٣ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فقرة ثالثة على أن « يعتبر الدولة مسانكة للاراضى المستولى عليها المحددة فى قرار الاستيلاء النهائي وذلك اعتبارا من التاريخ المحدد للاستيلاء عليها فى قرار الاستيلاء الابتدائى ٠٠ » ، وتنص المادة ٦ من اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم على أن « تصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بناء على الاقرار المقدم من صاحب الشأن قرار بالاستيلاء على الاراضى الزائدة على الحد المقرر فى القانون » وتنص المادة ٧ على أن « يبلغ صاحب الشأن بقرار الاستيلاء (الابتدائى) بالطريق الادارى ويكون للحكومة الحق فى الرجوع من تاريخ الاستيلاء المشار اليه » ومفاد ذلك أن الدولة لا تعتبر مالكة للارض المستولى عليها الا اذا

ثبت بالاجراءات المقررة أنها زائدة عن الحد الاقصى للملكية وأن يصدر
بنك قرار بالاستيلاء النهائي ، وقد نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون اصلاح الزراعى على أن تتولى
الهيئة العامة للاصلاح انزراعى الاستيلاء على ما يجاوز الحد الاقصى الوارد
فى المادة الاولى من هذا القانون .

ويتعين على واضع اليد على الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام
هذا القانون سواء كان هو المستولى عليه أو غيره أن يستمر فى وضع
يده عليها ويعتبر مكلفا بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة بدفعها سنويا .
حتى تتسلمها فعلا الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، ومفاد ذلك أن
الشرع عدل عن مسئلة السابق واعتبر الحكومة بمثابة المالك من السنة
الزراعية ١٩٦١/١٩٦٢ وكذا واضع اليد بمثابة مستأجر الا أنه أبقى على
الاحكام القانونية السابقة والمستقرة وهى انصراف هذا الحكم الى ما يثبت
أنه أطيان زراعية زائدة عن الحد الاقصى للملكية الزراعية ولا حق
للمستولى عليه فى الاحتفاظ بها قانونا .

ومن حيث أن ظاهر الأوراق المودعة تفيد أن وضع يد السيد /
محمود ابراهيم حسن عامر لم يكن على أطيان زراعية زائدة مما يشتملها
الاستيلاء طبقا لقانون اصلاح الزراعى ولم يكن المبنى محل النزاع
ثابعا لارض زراعية تم الاستيلاء عليها نهائيا ، وأن هذا المبنى استبعد من
الاستيلاء قبل المرحوم جميل عاصم وبقي فى ملكه وملك ورثته من بعده وأن
حقهم ظهر جليا بالاقرار السابق وأن الورثة تقدموا بطلب للهيئة بعد
الافراج عن ممتلكاتهم لتطبيق قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٩ لسنة ١٩٧٧
وأن مديرية اصلاح الزراعى بالقليوبية ورد لها كتاب ادارة الاستيلاء
رقم ٤٠٣/١١٧٩ فى ٢٦/٣/١٩٨٢ بخصوص هذا الطلب كما أرسلت
المديرية الكتاب رقم ٤٢٩ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٢ الى المنطقة وأن السيدة /
جمش جميل عاصم طلبت الاستيلاء بعد ازالة التعمد على المبنى محل
النزاع ، ومن ثم يكون ظاهر الحال أن قرار الازالة الصادر فى ٨/٤/١٩٨٤
(وكذا الصادر فى ١٢/٩/١٩٨٢) قد ورد على المبنى محل النزاع حالة
كونه يدخل فى املك الدولة الخاصة أو املك الهيئة العامة للاصلاح الزراعى

فى ذلك التاريخ الامر الذى يضحى معه هذا القرار بحسب الظاهر من
الاوراق قد جاء مخالفا للقانون وهو ما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب
وقف التنفيذ .

ومن حيث ان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه تهديد المطعون
ضده وأمرته بالطرد من مسكنه أى اليه منذ سنة ١٩٨٠ الامر الذى
يتوافر معه ركن الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ وهو ما استظهره بحق
الحكم المطعون فيه ، ومتى كان ما تقدم وكان الحكم المذكور قد انتهى
الى وقف تنفيذ قرار ازالة التعدي موضوع هذه المنازعة فانه يكون قد أصاب
الحق فى النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن ٨١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

المبدأ :

المادتان ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن
الإصلاح الزراعى - المشرع لم يمنح وزير الزراعة أو من يفوضه من سلطة
ازالة البناء على الارض الزراعية بالمخالفة لقانون سوى وقف أسباب المخالفة
بالطريق الإدارى لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٢ المشار
اليه تنص على أن يحظر إقامة مبان أو منشآت على الارض الزراعية أو
اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها

ومن حيث أن المادة ١٥٦ من ذات القانون تنص على أن يعاقب على
مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٢ سنة أو المشروع فيها بالحبس أو
غرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ،
وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفة . ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة
الامر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالفين وفى جميع الاحوال لايجوز
الحكم بوقف عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى
الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع لم يمنح وزير الزراعة أو من يعرضه من سلطة إزاء البناء على الأرض الزراعية بالمخالفة للقانون - سوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإداري لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التي تنظر المخالفة

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم في شأن الطلب المستعمل المقدم من المدعين في الدعوى الصادر في موضوعها الحكم المطعون فيه ، فإنه لما كان يبين من ظاهر الأوراق أن محافظ الدقهلية بمقتضى ماله من تفويض من وزير الزراعة في هذا الصدد ، إذ تبين مخالفة المدعين لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بإقامتهما أكثر من بناء على الأرض الزراعية محل انتفاعهما من الإصلاح الزراعي فأصدر قراره بإزالة البناء بالطريق الإداري ، يكون بذلك قد تجاوز ماله من سلطة قانونية في هذا الصدد ، مفتسبا لاختصاص خص المشرع به القضاء ويكون قراره في هذا الشأن قد صدر معينا ، الأمر الذي يضمن معه ركن الجدية متوافرا في الحالة المعروضة .

ومن حيث أن مقتضى نفاذ القرار المطعون فيه بإزالة البناء أن تترتب نتائج يعتد بدورها ، فإن ركني الجدية والاستعمال يكونان قد متوافرا لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الأمر الذي يقتضى القضاء بوقف تنفيذه .

ومن حيث أن من يضرر الدعوى يلزم بمصاريفها عملا بحكم المادة ١٨٤ مرافعات ، ومن ثم يتعين إلزام الجهة الإدارية بمصروفات الشق المستعمل من الدعوى .

(طعن ٢٣٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

المجسدا :

المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن الإصلاح الزراعي قضى بأن - يحظر إقامة أية مباني أو منشآت في الأراضي الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مباني عليها - يعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي

البور القابلة للزراعة - داخل الرقعة الزراعية - يستثنى من هذا الحظر حالات محددة - يشترط في هذه الحالات المستثناء مسدور ترخيص من المحافظة المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات - يصدر بتحديد شروط اجراءات منع هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير - يسرى ذلك على جميع الحالات المستثناء فيما عدا هذه الحالة وهي الاراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

ملخص الحكم :

« ومن حيث أنه من الوجه الثاني من أوجه الطعن والذي تنمى فيه الجهة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته لقانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ نظراً لأن الأرض محل النزاع تعد مستثناء من حظر إقامة المنشآت في الأراضي الزراعية حتى اذا افترضت بأنها كذلك ، فيحق للمحافظة تخصيصها لإنشاء ملاعب مركز الشباب المشار اليه باعتبارها من الأراضي المملوكة للدولة .

ومن حيث أن المادة ١٥٢ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها .

ويعتبر في حكم الأرض الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية .

ويستثنى من هذا الحظر :

- (١) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١/١٢/١٩٨١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء .
- (ب) الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتعديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

(ج) الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة .

(د) الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى ،والى تصدر بتحديدھا قرار من وزير الزراعة .

(هـ) الاراضى الواقعة بزمان القرى التى يقيم عليها المالك سكنا خاصا به او مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها فى الفقرة (ج) يشترط فى الحالات المشار اليها آنفا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء فى اقامة أية مبانٍ أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط اجراءات منح هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ،

ومن حيث أن البادئ من ظاهر الاوراق وبالقدر اللازم للفصل فى الشق المستعمل من الدعوى اى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ان الارض محل النزاع لمخصصة لمركز الشباب تقع ضمن الكتلة السكنية للقرية منضية الكتوز ويحدها من الناحية القبلية مدرسة منضية الكتوز الايتدانية ومن الناحية البحرية مقر المساحة الجولوجية ومن الناحية الشرقية مباني بنك التنمية والائتمان الزراعى ومن الناحية الغربية طريق عام موصل الى اسكان الوحدة المحلية ، ومن ثم فانه يستبين من الاوراق ان موقع الارض محل النزاع يقع داخل الكتلة السكنية للقرية تحيطها المباني والمساكن من نواحيها المختلفة دون منازعة من المدعى فى هذا الشأن ، بل ان المعاينة المقدمة بحافظة مستندات المدعى الواردة ضمن محضر الشرطة المقدم صورته فيها تؤيد ايضا احاطة المساكن والمنشآت السالفة للموقع محل النزاع الامر الذى لا يفسر الا بان هذه الارض تقع ضمن الكتلة السكنية للقرية فيشملها البند (ب) الوارد بالسادة ١٥٢ من قانون الزراعة بسالفة السرد والذى يستثنى الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى من حظر اقامة المباني والمنشآت المنصوص عليه فى صدر

هذه المادة ومن ثم فإن قرار محافظ قنبا بتخصيص الارض لمركز شباب
منشية الكنوز لا يعد مخالفا لقانون الزراعة المشار اليه وذلك دون حاجة
لبحث باقى الاستثناءات الواردة بالنص السالف ولما كان الحكم المطعون فيه
خالف هذا الوجه من النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وخليفا
بالالفاء ٠ »

(طعن ٣٠٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٢)

الفصل - المضمن التعويض عن الاستيلاء الخطيء

المبدأ :
الاستيلاء الخطيء يستوجب التعويض نقداً اذا تضمن رد الارض
المستولى عليها عينا .

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٦/٢١ ان المادة ١٦٦
من القانون المدني تنص على ان « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه
بالتعويض » في حين نص المادة ٢١٥ من ذات القانون على انه « اذا
استحال على المدين ان ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم
الوفاء بالتزامه ، مالم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي
لا يد له فيه ، ويكون الحكم اذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه . كما
تنص المادة ١/٢٢١ على انه « اذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد
أو ينص في القانون ، فالقاضي هو الذي يقدره ، ويشمل التعويض ما لحق
الدائن من خسارة وما فاتته من كسب ، بشرط ان يكون هذا نتيجة طبيعية
لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية
اذا لم يكن في استطاعة الدائن ان يتوقعه ببذل جهد معقول » وأخيراً
تنص المادة ١/٢٢٢ على انه « يشمل التعويض الضرر الاول ايضاً ،
ولكن لا يجوز في هذه الحالة ان ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بدقته اتفاق
أو طالب الدائن به امام القضاء » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المسؤولية التقصيرية تقوم على ارتكاب
ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وان الخطأ لا يفترض وانما
على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي لحق به من جراءه ومن ناحية
أخرى فان الاصل في تنفيذ الالتزام ان يكون عينا ، ولو جبراً على المدين
به ، وليس التعويض سوى بديل عنه ، على الدائن ان يثبت به اذا استحال
عليه الحصول على عين حقه أو ما يعتبر في حكمه اذا تقاعس المدين عنه
تنفيذ التزامه ، ويتمين ان يشمل التعويض ما لحق المضرور من خسارة

وما فاتته من كسب متى كان الضرر مباشرا ، ويستوى في ذلك أن يكون هذا الضرر ماديا أو انبيا حالا أو مستقبلا .

كما استعرضت الجمعية فتوتها الصادرتين بجلستيها المنعقدتين في ١٩/١١/١٩٨٩ و ١٩/٦/١٩٩١ اللتين ذهبت فيهما إلى أن « استيلاء الاصلاح الزراعي بطريقة الخطأ على الاراضي الزراعية وتوزيعها على صغار المزارعين هو اجراء ترقبت عليه اضرار بالغة بملك هذه الاراضي-تتمثل في حرمانهم من لوهمهم وعدم استطاعتهم استردادها فضلا عن حرمانهم من ريع هذه الاراضي ، وبوضوح الخطأ وقيام الضرر وتوافر علاقة السببية بينهما تكون اركان المسؤولية التفسيرية قد اكتملت وفقا للنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ما يقتضي معه القول بالزام الهيئة للاصلاح الزراعي بتعويض المالك عن ذلك ، أنه لما كان الغرض من هذا التعويض هو جبر الاضرار وكانت قيمة هذه الاضرار هي العامل الاساسي في تعدد التعويض فانه يقتضي ان يتم تقدير قيمة الضرر وفقا لاحكام القانون المدني وقت صدر حكم به أي الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء تعلق الضرر ، فمع تغير الظروف والاضاع تتغير قيمة الاضرار بالزيادة أو النقص الامر الذي يلزم معه ان يتم تقدير التعويض على ضوء هذه التغيرات وفي وقت ادائه . وبما لذلك فان التعويض المستحق في هذه الحالة يتعد تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للاراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على ادائه لا وقت الاستيلاء عليها .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى ان البين من الاوراق ان وريثة أحمد سليم عمر هندية وأحمد حسن عبد الله استصديروا حكما من المحكمة الادارية العليا في الطعن المشار اليه يقضي بالفناء القرارين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما فيما تضمنتهما من الاستيلاء على المساحة محل الاعتراض ومقدارها ٤٨ ط ٢١ هـ فانه تنفيذا لهذا الحكم جرى الاجراج عن مساحة ٨ ط ١٦ هـ من اجمالي المساحة المحكوم به وتعذر رد باقي المساحة عينا ليبيها الى جمعية مقاتلي رمضان للاسكان التعاوني وهو تصرف يتحقق به ركن الخطأ الذي لا غنى عن التعويض عنه ، ومن ثم فانه يتعين على الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تعويض الصادر لصالحهم الحكم

سالف البيان عن هذه المساحة تعويضاً نقدياً في حدود التقدير السدى
تضمنه اللجنة العليا لتبئين اراضى الدولة بالنظر الى قيمة الارض وقت
الاتفاق عن اداء التعويض ، دون أن يتقيد فى هذا التعويض بالسعر المباع
به الى جمعية مقاتلى رمضان والذي انفرد طرفاً هذا البيع بتحديد على
وجه أو آخر بمعنى عن الضرور الذى لا سبيل الى الزامه به بحال من
الأحوال .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب
تعويض المسبيين أحمد سالم هندية وأحمد حسن عبد الله عيد الهادى عن
المساحة التى تمسك ردها والكائنة بمحافظة الجيزة تعويضاً نقدياً فى حدود
التقدير الذى تضمنه اللجنة العليا لتبئين اراضى الدولة بالنظر الى قيمة
الارض وقت الاتفاق عن أداء التعويض .

(فتوى ١٩٦١/١/٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

الفرع التاسع

عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع
من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

المبدأ :

١ - عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع من الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي .

٢ - التزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر من الأحكام واجب التنفيذ في شأن
المصروفات القضائية أعمالاً تقتضها وتزولاً عند حقيقتها الملزمة .

٣ - التظلم من الرسوم القضائية استحقاقاً ومبلغاً وأداء نظم القانون
إجراءاته وهو ما يسلك عن اختصاص الجمعية العمومية ومن ثم على
الهيئة ولوج سبيل التظلم من الرسم القضائي بإجراءاته المقررة .

ملخص الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢١ فاستبان لها أن المادة ٥٠
من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم الوثائق
في المواد المدنية تنص على أنه « لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها
الحكومة فإ حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم
على أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإذا حكم
في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة » . كذلك
لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشوف والصور والمخضبات والشهادات
والترجمة لصالح الحكومة » وأن المادة ١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
بشأن الهيئات العامة تنص على أنه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق بها يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون
لها الشخصية الاعتبارية » كما تنص المادة ١٢ من الرسوم بقانون رقم
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٥٣ و ١٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٨١ لسنة ١٩٦٣ على أن « تنشأ هيئة عامة
تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية » .

هذا واستعرضت الجمعية العمومية لفقائها المتوافر على أن المشرع بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ للشسلر اليه عفى الحكومة بنص صريح نى عيلرته قاطع فى دلالته من أداء الرسوم القضائية وعرف الهيئات العامة بأنها كيان ادارى ممتنع بالشخصية الاعتبارية ينتما لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ومن ثم فأن تلك الهيئات لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية وكفل لها استقلالا اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها ومن ثم تدخل فى عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة (٥٠) آنفة البيان ويتحقق فى شأنها تبعا لذلك مناط الاعفاء المنصوص عليه بذلك المادة ٠ كما استعرضت الجمعية فى خصوصية الموضوع المائل افتاءها الصادر بجلسة ١٩٨٢/٣/٢ التى انتهت فيه الى أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تعتبر هيئة عامة تابعة لوزارة الإصلاح الزراعى وتدخل من ثم فى مدلول الحكومة بمعناها الواسع وتعفى تبعا من الرسوم القضائية على من أداء الرسوم القضائية على الدعاوى التى ترفعها ومن أداء الرسوم للدعاوى التى ترفعها

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك كله أن المشرع اعفى الحكومة على ما يطلب من الكشوف والصور : المخصصات والشهادات والترجمة لصالحها . واذ كانت الهيئات العامة وفقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ تقليم على ادارة مرفق عام وبهذه المثابة لا تخرج عن كونها مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية لكى ينأى بها عن تعقيدات الاجراءات الحكومية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وانه لئن كان المشرع قد خصها بميزانية مستقلة الا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتتحمل الدولة عجزها ويؤول الى ميزانيتها ما يتحقق من عجز الهيئات من فائضى فى ميزانياتها ومن ثم فأنها تدخل فى مدلول الحكومة بمعناها الواسع ولا تخضع للرسوم القضائية جريا على ما استقر عليه الافتاء السابق للجمعية العمومية فى هذا الشأن .

ومن حيث أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تدخل فى مدلول الحكومة بالمعنى المتقدم باعتبارها هيئة عامة وفقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة

١٩٥١ فلا تلزم أصلا بإداء الرسوم القضائية وهو عين ما سبق وإن خلصت إليه الجمعية العمومية في هذا النص . بيد أنه يبقى بعد ذلك أنه أعمالا للمادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ التي يجري عنها يلن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ونقض هذه الحجة ٠٠٠ » ، فلن الهيئة تلتزم بتنفيذ ما يصدر من الأحكام ولجنة النفاذ في شأن المصروفات القضائية أعمالا لمقتضاها ونزولا عند حجيتها الملزمة .

وإن حيث إن افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع استقر على أن التظلم من الرسوم القضائية استحقاقا وإداء وحفا إنما نظم للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية إجراءاته ونطاق الفصل فيه بالمحكمة التي صدر عنها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال وأنسلخ به عن اختصاص الجمعية العمومية فمن ثم أضحي على الهيئة وجوبا ولوج سبيل التظلم الذي رسمه القانون وعليها في ذلك في لجان تظلمها الاستدلال فيه بفتوى الجمعية العمومية التي تظاهر موقفها آنف البيان .

لذلك ، أنهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى :

١ - تأكيد الاقتناء السابق للجمعية في شأن عدم استحقاق رسوم قضائية على الدعاوى التي ترفع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

٢ - إلزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر من الأحكام واجبة النفاذ في شأن المصروفات القضائية أعمالا لمقتضاها ونزولا عند حجيتها الملزمة .

٣ - التظلم من الرسوم القضائية استحقاقا وميلغا وإداء نظم القانون إجراءاته وهو ما ينسلخ عن اختصاص الجمعية العمومية ومن ثم على الهيئة ولوج سبيل التظلم من الرسم القضائي بإجراءاته المقررة والاستدلال فيه بفتوى الجمعية العمومية التي تظاهر موقفها آنف البيان .

(فتوى ٢٢٣٧/٢/٣٢ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

الفروع العاشر

المبحث :

• لا يجوز تعديل الاقرارات بعد صدور قرار الاستيلاء النهائي •

عدم جواز تعديل الاقرارات تطبيقا لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ - استعراض افقاء الجمعية العمومية الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢٨/٥/١٩٨٠ ما انتهت اليه الجمعية العمومية فى هذا الافتاء قاطع الدلالة على عدم جواز تعديل هذه الاقرارات بمد صدور قرار الاستيلاء النهائى على الاراضى التى سلمت للاصلاح الزراعى باعتبارها زائدة عن الحد الواجب الاحتفاظ به طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ •

(فتوى ٧٨/١/٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

امساره

اعادة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة ان تنقص من الحقوق المقررة قانونا للعامل أثناء مدة الاعارة لاستحقاقه العلاوة والترقية والا أصبحت هذه الضوابط مانعا من موانع الترقية وهو امر غير جائز الا بنص صريح - تطبيق -

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد ابتكر تحيدا على ترقية المعار الى احدى وظائف الادارة العليا بينما لا يملك فرص هذا القيد سوى القانون ذاته -

ومن حيث أن المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ - تنص انه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاقتدار ويستهدف في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز -

ويشترط في الترقية بالاقتدار أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية - ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاقتدار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة -

وتنص المادة ٥٨ على أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابية اعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصابر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة -

وتنسل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التقاعد الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية -

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الترقية إلى الوظائف العليا تتم بالاختيار للكفاية ويستهدف في تقدير الكفاية بما ورد في ملف خدمة الموظف وما يبيده الرؤساء عنه وإذا كانت الترقية بالاختيار من الأمور التي تترخص بها جهة الإدارة إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة تؤدي إلى صحة النتيجة التي انتهت إليها وأن تجري مفاضلة وجادة حقيقية وجادة العاملين للتعرف على مقدار كفايتهم وعند التساوي في الكفاية تكون الأولوية للأقدم . كما أنه ولئن كان المشرع أجاز للمسلطة المختصة إضافة ضوابط الترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة إلا أنه لا يجوز أنه تتعارض هذه الضوابط مع أحكام الترقية بالاختيار ومنها مراعاة الأقدمية عند التساوي في الكفاية كما لا يجوز أن تنقضي من الحقوق المقررة قانوناً للعامل أثناء مدة الإحالة لاستحقاقه العلاوة والترقية والا أصبحت هذه الضوابط مانعاً من موانع الترقية وهو أمر غير جائز إلا بنص صريح .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة لا تتلزعزع المنص في أنه أقدم من المطعون على تربيته ولا يقل عنه كفاية وإنما أسست تغطية في الترقية على أنه كان معار للمعمل في الخارج بالمخالفة لحكم القانون لأن الأصل أن وجود العامل بأجازة خاصة في الحالات المنصوص عليها أو في إضراب لا يؤدي في حد ذاته إلى حرمان العامل من مزايا الوظيفة. ومنها الحق في الترقية طبقاً لأحكام قانون نظام العاملين المساوي وقت صدور قرار الترقية المطعون فيه عند حلول الدور عليه للترقية .

(طعن ١٤٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

إحالة العامل إلى حكومة أجنبية من الأمور التي تترخص بها جهة الإدارة في الموافقة عليها أو رفضها بما لها من سلطة تقديرية - التصاق العمل بخدمة أي جهة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة لتعتبر خدمته منتهية من تاريخ التماق بالعمل في الجهة الأجنبية وتنتهي خدمته بما يعتبر استقالة ضمنية .

المحكمة :

من حيث أن الفقرة الثالثة من المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يقضى بأن يعتبر العامل مقبلاً استقالته إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفى هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة فى الجهة الأجنبية .

ومن حيث أن مفاد النص السابق أن خدمة العامل تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية إذا التحق بخدمة أى جهة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ التحاقه بالعمل فى الجهة الأجنبية .

ومن حيث أن وقائع المازعة كما أوردها الطاعن فى صحيفة دعواه وفى مذكراته المقدمة الى محكمة القضاء الادارى وفى تقرير الطعن المقام منه أمام المحكمة الادارية العليا وفى الخطابات المتبادلة بينه وبين الهيئة العامة للإحصاء الجوية ولم يجدها الطاعن ، أنه حصل على إجازة دورية لمدة شهر مع التصريح له بقضائها بالخارج اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٧٧ حيث سافر الى العراق وقدم بعض الاستشارات الفنية الى وزارة الزراعة بالعراق والتى طلبت من السفارة المصرية بالعراق اعارته لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ ، وقد أرسلت له الهيئة كتاباً بوقم ٩٣٠٨ بتاريخ ٣ من يونية سنة ١٩٧٦ تطلب فيه عونه الى العمل خلال أسبوعين والا اضطرت الى انتهاء خدمته وطبقاً لنص المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للتحاقه بخدمة حكومة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة ، فأرسل سيادته شهادة طبية مؤرخة ١٢ من يونية سنة ١٩٧٦ تفيد استمرار مرضه مع التوصية بالراحة التامة لمدة شهرين ، كما أرسل الى الهيئة خطاباً مؤرخاً ١٨ من يونية سنة ١٩٧٦ ادلى فيه أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا تنطبق على حالته كما تضمن خطاباً الى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى بالعراق مقبلاً على مشروع اقتصادى كبير يحتاج الى خدمات كبيرة فى مجال الإحصاء الجوية لذلك طلبت اعارته ويلتمس الموافقة على ذلك . وقد أخطرت الهيئة

فى أول يولية سنة ١٩٧٦ بعاجتها الى خدماته وطلبت منه الحضور لاستلام عمله خلال أسبوعين والا فان الهيئة ستضطر الى تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وذلك باعتباره مستقيلا واذ لم يحضر لاستلام عمله فقد صدر القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المطعون فيه باعتباره مستقيلا من ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث انه من المبادئ المستقرة ان اعارة العامل الى حكومة اجنبية من الامور التى تترخص بها جهة الادارة فى الموافقة عليها او رفضها بما لها من سلطة تقديرية وبالتالى فليس صحيحا ما يذهب اليه الطاعن من انه كان يتعين على الهيئة العامة للارصاد ان تتخذ اجراءات اعارته بعد ان طلب منها ذلك ، ومن ثم يكون التصاق الطاعن بالعمل لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى دون موافقة الهيئة التى يتبعها بما تعتبر استقالة ضمنية ويكون القرار الصادر بانهاء خدمته قد قام على سببه .

ومن حيث انه لا حجة لما يذهب اليه الطاعن من ان مكتب الخبرة المصرى بالعراق قد وافق على اعارته لان الطاعن لم يقدم فى جميع مراحل الدعوى ما يثبت هذه الموافقة بالرغم من ان الهيئة قد انكرت وجود مثل هذا المكتب او اختصاصه .

ومن حيث انه من المبادئ المستقرة ان اعارة العامل الى حكومة اجنبية من الامور التى تترخص بها جهة الادارة فى الموافقة عليها او رفضها بما لها من سلطة تقديرية وبالتالى فليس صحيحا ما يذهب اليه الطاعن من انه كان يتعين على الهيئة العامة للارصاد ان تتخذ اجراءات اعارته بعد ان طلب منها ذلك ، ومن ثم يكون التصاق الطاعن بالعمل لدى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى دون موافقة الهيئة التى يتبعها بما تعتبر استقالة ضمنية ويكون القرار الصادر بانهاء خدمته قد قام على سببه .

ومن حيث انه لما تقدم وكان القرار المطعون عليه قد صدر سليما

متقفا مع حكم القانون ومن ثم يكون طلب الغائه غير قائم على أساس
سليم متعين الرفض ٠
(طعن ١٠٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

تتمتع الجهة الإدارية في الموافقة على اعارة العامل للعمل بالخارج
بسلطة تقديرية تجريها طبقا للقوانين واللوائح ووفقا لمقتضيات المصلحة
العامة وما يفرضه صالح العمل في الجهة التي تتم منها الاعارة - توجهات
قرينة الاستقلالية الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدة
المحددة مقررة لصالح الجهة الإدارية التي يقعها العامل ان شاعت اعملتها
في حقه واعتبرته مستقبلا وان لم تنشأ التخذت ضده الاجراءات التأديبية
خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل فان تقاعدت عن سلوك الاجراء
التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة او شرعت في اتخاذ
الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل
مستقلا - لا يجوز لقاعدة صابرة لقرار انني ان تخالف قواعد محددة
ينص في القانون ٠

المعكسة :

» من المقرر ان سلطة الادارة في الموافقة على اصارة العامل للعمل
في الخارج هي سلطة تقديرية تجريها - طبقا للقوانين واللوائح وفقها
لمقتضيات المصلحة العامة وما يفرضه صالح العمل في الجهة التي تتم منها
الاعارة ٠

ومن حيث انه متى ثبت من الاوراق ان الجهاز المدعى عليه قد وضع
قاعدة تنظيمية عامة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ حظي بمقتضاها بقاء
العامل في اعارة مدة تزيد على اربع سنوات متصلة وكان الثابت ان
المدعى قد استنفد الحد الاقصى لمدة الاعارة طبقا للقرار المتقدم وهو
اربع سنوات تنتهي في ١٢/٢٤/١٩٨٠ ومن ثم فلا سبيل لالزام جهة

الادارة بالتفويض له هي الاعارة لسنة خامسة ولا يسوغ التعامل في تلك
بتوجيهات اللجنة الوزارية للخدمات اذ هي بمثابة توجيهات للمجبات الادارية
تجربها في اطار صالح العمل بكل وحدة وبما لا يخل بالقواعد والنظم
الموضوعية في هذا الشأن. ومن ثم فانه متى كلفت اعارة المدعى للسنة
الرابعة قد انتهت في ١٩٨٠/١٢/٢٤ فانه يعتبر منقطعاً عن عمله من اليوم
التالي لتاريخ انتهاء الاعارة .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظم العاملين بالخدمة المدنية الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن يعتبر العامل مقسماً استقالته في
الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية
مالم يقدم خلال الضمعة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان يعذر
مقبول . فإذا لم يقدم العامل اسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب
ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل . . .

٢ - . . . وفي الحالتين السابقتين يتمين انذار العامل كتابة بعد
انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحسالة الاولى وعشرة أيام في الحسالة الثانية .

٣ - . . . ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال
إذا كانت قد اتحدت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه
عن العمل وقد جرى قضاء هذه المحكمة باعتبار العامل المنقطع عن
عمله المدد للنصوص طوعاً في المادة المذكورة مفعلاً استقلالته إذا لم تكن
الاجراءات التأديبية ، قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن
العمل وذلك تأميساً على أن قرينة الاستقالة الضمنية المستفاد من انقطاع
العامل عن العمل المدة المحددة مقيدة لمصالح الجهة الادارية التي يتبعها
العامل فان شاءت اعلمتها في حقّه واعتبرته مستقلاً وان لم تشأ اتضعت
ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهذه
المدة مفعلاً المشرع لتقوم الجهة الادارية بتقدير موقفها واختيار أي
الاجراءات لتسلك فان هي تلاءمت عن سلوك الاجراءات التأديبية قبل العامل

المنقطع من عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقيلا .

ومن حيث ان المدعى انقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٥ تاريخ اليوم التالي لانتهاه الاعارة وقد انشترته الادارة بكتابهها رقم ٢٦٢ في ١٩٨١/٢/١ لضرورة العودة لمعمله بالجهاز خلال شهرين من تاريخه والا سيرفع اسمه من عداد العاملين اعتبارا من تاريخ انقطاعه اعمالا لنص المادة ٩٨ من قانون العاملين سالفه الذكر ولذا لم يستجب المدعى للانذار المشار اليه صدر القرار المطعون فيه رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٥ بإنهاء خدمته ومن ثم فان هذا القرار يكون قد صدر مطابقا للقانون ، ولا ينال من ذلك ما ذكره المدعى من ضرورة منحه مهلة سنة للتفكير في العودة لارض الوطن ذلك لان قزار انتهاء خدمة المدعى صدر طبقا للمواعيد والاجراءات التي رسمها القانون ولا يجوز لقاعدة صادرة لقرار ادنى أن يخالف قواعد محددة بمس في القانون ومقداها اعتبار خدمة العامل منتبهة من تاريخ انقطاعه عن العمل مالم يكن قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لتاريخ انقطاعه .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى الاخذ بالنظر المتقدم فانه يكون صائبا في قضائه .
(طعن ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٥)
قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

العبرة في تحديد القيمة العاملين الذين مضت اربع سنوات على امامتهم قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ هي بتاريخ العمل بالقانون المذكور من حيث الدرجة التي كان يشغلها العامل وعدد العاملين الذين كانوا يسبقونه في القيمة هذه الدرجة ، وهو الذي يعتد به عند عوبته من الاعارة وتسلمه العمل فيوضع امامه عند العودة عدد مماثل للعدد الذي كان يسبقه في القيمة الدرجة في تاريخ العمل بالقانون أو جميع العاملين الذين كانوا يسبقونه في القيمة هذه الدرجة عند تسليم العمل اليهما كل - سرمان هذا

الحكم اعتباراً من ١٩٨٣/١١/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - عدم سريان ذلك يافز رجعى .

ملخص الفتوى :

.. ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المتعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ فاستقرت نص المادة ٥٨ من نظام العاملين المنيعين بالخدمة الصائير بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٣ ، وفى غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذى تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة ٠٠٠٠ وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التى تجاوز المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة على أساس أن يوضع امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المسدة او جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل ٠ ، ومفاد ذلك أن المشرع استحدث فى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حكماً جديداً بشأن تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التى تجاوز مدتها أربع سنوات : فيوضح امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات فى ترتيب اقدميته فى الدرجة او بماش عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل ٠ ولما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد قضت بالعمل بالفترتين الاخيرتين من المادة ٥٨ سالفى البيان بعد ثلاثة أشهر من اليوم القالى لتاريخ نشر القانون ، وقد نشر فى ١٩٨٣/٨/١١ ، فيكون مممولا بالفترتين المشار اليهما اعتباراً من ١٩٨٣/١١/١٢ وعلى ذلك وبمقتضى الاثر المباشر للقانون يسرى هذا الحكم المستحدث على العامل المعار وقت العمل بالنص المستحدث : فاذا كان قد اكمل فى هذا التاريخ مدة الأربع سنوات فتتحدد اقدميته طبقاً للنص فى تاريخ العمل بالنص المستحدث ٠ اما اذا كان لم يكمل مدة الأربع سنوات الا بعد هذا التاريخ فان اقدميته تتحدد فى تاريخ انصام الأربع سنوات لاحقاً على العمل بالقانون وعلى ذلك فاذا كان العامل اكمل مدة الأربع سنوات على الاعارة قبل العمل بالقانون فتتحدد اقدميته طبقاً له فى تاريخ العمل بالقانون فى ١٩٨٣/١١/١٢ وليس فى تاريخ اكماله أربع سنوات من بسده الاعارة ، والا كان ذلك تطبيقاً

للمنحى بأثر رجعي بخير سند ومن القانون وتطبيق ذلك على الحالة المعروضة يبين من الأوراق أن العاملين المذكورين اكملوا مدة الأربع سنوات في الاعارة في تاريخ سابق على العمل بالقانون المذكور ، ومن ثم فيتخذ تلويح العمل به في ١٢/١١/١٩٨٢ أساسا لتحديد اقدمية كل منهم في الدرجة التي كان يشغلها عند العمل بالقانون ، وذلك لحساب المصد الذي يوضع امامه في ترتيب الاقدمية عند عودته لتسلم عمله . وبذلك يوضع امام كل منهم عند تسليمه العمل بعد انتهاء الاعارة في تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ في اقدمية الدرجة الاولى التي كان يشغلها عند العمل بالقانون بعد مماثل للمصدر الذي كان يسبقه في اقدمية الدرجة الاولى في للتاريخ المذكور او جميع العاملين السابقين عليه في اقدمية الدرجة عند عودته أيهما اقل .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتعسي الفتوى والتشريع الى أن العبرة في تحديد اقدمية العاملين اللذين مضت أربع سنوات على اعارتهم قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ هي بتاريخ العمل بالقانون المذكور من حيث الدرجة التي كان مشغلها للعمل وعند العاملين اللتين كانوا يسبقونه في اقدمية هذه الدرجة ، وهو الذي يحتد به عند عودته من الاعارة وتسلمه العمل فيوضع امامه عند العودة بعد مماثل للمصدر الذي كان يسبقه في اقدمية الدرجة في تاريخ العمل بالقانون او جميع العاملين اللذين كانوا يسبقونه في اقدمية هذه الدرجة عند تسليم العمل أيهما اقل .

(ملف ٢٣٩/٦/٨٦ - جلسة ٨٦/٦/٨٦)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عدم جواز لضرر العامل باعارته - ضرورة الحصول على موافقة العمل كتابية على اعارته - يقين على الجهة المصار إليها العامل منسج العامل عريقه وكافة ملحقاته التي كان يتقاضاها من الجهة المصار منها على أن تصرف له هذه المالحقات في الصورة والنسعى الذي يسمح به نظام العاملين المنسجين بالدولة .

الفقوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى بالفقوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٣ فاستعرضت ضمن المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه بعد موافقة العامل كتابة إعارته للعمل في الدأقل أو الخارج ويكون أجر العامل يكمله على جانب الجهة المستعيرة » .

ومن حيث أن المشرع نص صراحة على أن يكون أجر العامل المصار يكمله على جانب الجهة المستعيرة باعتبار أن العامل المصار يشغل الوظيفة المصار إليها ويضطلع بأعبائها وأن شغله لها يعتبر بمثابة التعيين المؤقت فيها فيستحق مرتبتها والبدلات المقررة لها ويخضع للنظم المقررة بالجهة المصار إليها الأمر أنه لما كانت القاعدة هي عدم جواز أضرار العامل بإعارته وأن هذه القاعدة تصد بمثابة المبدأ العام الذي تدور في فلكه أحكام الاعارة التي من أخصها ضرورة الحصول على موافقة العامل كتابة على إعارته وإذا وافق العامل للمروضة حالته على طلبوزارة التنمية الشعبية باستمارته مع تحملها لمرتبه وبدلاته وأن موافقته هذه جاءت وليدة لما عرضته الوزارة المشار إليها من تحملها لكافة مستحقاته وقد تأكد ذلك في جميع القرارات الصادرة بإعارته ومن ثم فإنه يتمين على الوزارة المشار إليها منح العامل أن تصرف له هذه الملحقات في الصورة والمسمى الذي يسمح به نظام العاملين المذكور مرتبه وكافة ملحقاته التي كان يتقاضاه من الجهة المصار منها على العتئين بالدولة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى بالفقوى والتشريع الى تحمل الجهة المصار إليها السيد/ بمرتبه وجميع ملحقاته التي كان يتقاضاها من الجهة المصار منها .

(ملف ١٠٧٧/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣)

قاعدة رقم (٣٢)

المبحث :

مدى جواز ترقية العامل المعار - المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المتعيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ - منع المشرع ترقية المعار الى الوظائف العليا - يسرى هذا المنع من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ في ١٠/١٠/١٩٨١ - قبل هذا التاريخ لم تكن الاعارة تحول دون الترقية .

المحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن ان المشرع قرر اصلا عاما يقضى بان يرقى المعارون مع زملائهم وقف للضوابط المقررة للترقية وان الاعارة لا تحول دون الترقية متى توافرت شروطها اذ ان مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة ولا يجوز حرمان المعار خلالها من حقه في الترقية وان جهة الادارة لم تنكر على المدعى انه اقدم من المطعون على ترفيقتهما مع شملهم للقرار المطعون فيه كما لم تجد بانه يضارعه كفاية على الاقل وانه قد توافر في شأنه كافة شروط الترقية الاخرى التي تتطلبها القانون للترقية الى درجة مدير عام .

وحيث ان المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المتعيين بالدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل او الخارج ويحدد القرار الصنادير بالاعارة منها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ويكون اجر العامل باكماله على جانب الجهة المستعيرة ومع ذلك يجوز منح اجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والاورشاع التي يصدها رئيس الجمهورية وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

وحيث أن المبين في هذا النص أن الاعاوة لا تحول في الاصل دون ترقية العامل مع زملائه متى استوفى شروط الترقية وفقا للمساوئط المقررة لهما ولم يتم في شأنه أى من موانع الترقية يستوى في ذلك أن تتم بالاقتضية أو الاختيار يؤكد ذلك أن الشارع حين رغب في الخروج عن هذا الاصل وحظر ترقية المعارين الى الوظائف العليا فإنه استثنى لذلك القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ التي استحدثت حكما جديدا في المادة (٥٨) المشار اليها يقضى بعدم جواز ترقية العامل المعاص الى الوظائف العليا وهو حكم لا يسرى على النزاع الراهن وفقا لقواعد سريان القانون من حيث الزمان اعتبارا بان تاريخ العمل به هو ١٠/١٠/١٩٨١ لاحق لتاريخ وصودر قرار الترقية المطعون فيه الحاصل في ١١/٢/١٩٨٠ .

وحيث أن الجهة الادارية ولم تتر اية اسباب لتخطى المدعى في الترقية سوى كونه معارا وهو سبب يخالف احكام القانون مما يضحى معه القرار المطعون فيه مشويا بعيب مخالفة القانون فهو باطل خلاق بالالفاء واذا أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مغاير فإنه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .
تعقيب :

يراجع نص المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ .

واعمالا للمادة السادسة منه فإن الفقرتين الاخيرتين من هذه المادة يعمل بها بعد ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به اعتبارا من ١٢/٨/١٩٨٣ .

قائمة رقم (٢٢)

المبدأ :

تحديد القيمة للعامل عند عودته من الاعارة او الاجازة الخاصة بدون راتب والتي تجاوز منها أربع سنوات - توضع امانة عند من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات او مماثل عند جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل - المادتين ٢/٧٩١٥٨ من قانون العاملين ١٩٧٨/٤٧ المستخمة بالقانون ١٩٨٢/١١٥ - سريان احكامهما على العامل المعار والمأوح اجازة خاصة بدون مرتب من ترويج العمل بقصيهما بعد تصليهما اى في ١٩٨٢/١١/١٦ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والقشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من يونية سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت المادة (٥٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل او الخارج » .

ولمى غير حالة التقييات لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات ، وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد القيمة للعامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز المدة المشار اليها في الفقرة السابقة على أساس أن يوضع امامه عند من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة او جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وتنص المادة ٦٩ من ذات القانون على أن « تكون حالات الترخيص بأجازة بدون مرتب على الوجه الاتى » :

(١) (٢) يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للاسباب التي يبينها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تنبئها .

وفى غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذى تجاوز مدة أجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة إذا تلتبعت أيامها أو فصل بينهما فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد لقدمية العامل عند عودته من الإجازة التى تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته إليهما أقل .

(٣) ٠٠٠٠٠ « وتقرر المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالخدمة بمصر ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم لتاريخ نشره، وذلك فيما بعد الفترتين الأخيرتين من المائة ٥٨ والفترتين الأخيرتين من المئتين (٢) من المادة ٦٩ فيعمل بها بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ. » وقد نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١ .

ومفاد ما تقدم أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه حكما جديداً فى المادتين ٥٨ ، ٢/٦٩ المشار إليهما بشأن تحديد قدمية العامل عند عودته من الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب التى تجاوز مدتها أربع سنوات فوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات أو مماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته إليهما أقل ، وتقتضى أعمال الأثر المباشر للمادتين السابقتين - وبالحق لما انتهت إليه الجمعية العمومية - قسمى القوى والمختصين بجمعية ٢١/٥/١٩٨٦ بشأن العامل الممنوح إجازة خاصة - هو صريان أحكامهما على العامل المعار والممنوح إجازة خاصة بدون مرتب فى تاريخ العمل بتعيينهما بعد تعديلهما بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ أى فى ١٩٨٢/١١/١٦ فإذا كان العامل فى هذا التاريخ أو بعد ذلك تجاوزت مدة إعارته أو أجازته أربع سنوات فتحدد لقدميته من تاريخ اكتمال أربع سنوات على الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون مرتب ، أما إذا اكتملت مدة

لأول مرة في تاريخ العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

وبناءً على ذلك، فإن العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

وبناءً على ذلك، فإن العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

وبناءً على ذلك، فإن العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

لذلك، انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمي الفني والتشريعي إلى:
١- إقرار العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

٢- إقرار العمل في مصر واستمر العامل في الإجازة أو الإجازة الخاصة
بفترة تزيد على خمسة أشهر. تميل التعميم بالتأمينات المذكورين في ١٧/١١/١٩٨٢ ليتم
بالقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ.

(تمت) ١٧/١١/١٩٨٢ في مدينة القاهرة

المادة رقم (٣٤)

المبدأ

المادة ٣٢ من نظام التعليم المهنيين بالدولة في حالة الحاجة العامة للعاملين في الجمهورية لوجبه أو تكليفه شخص بوضع التقرير النهائي عند الجهة التي فصلت به الخدمة الأكبر من الفئة التي توضع عنها التقرير في استصحاب الإدارة لتقرير العامل مع الفئة السابقة على السنة الأخيرة للتغطية مخالفاً للقانون .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من الهيئة العامة عن جلسة ٢٨/٤/١٩٧٦ ان الموظف المذكور الكفاية هذه في الدعي حقيقه بالمر بتجديد كفاية فئة بميلام ١٩٨٧ قبل كفاية بهيمه لواءه من طها (١/٤/١٩٧٨) حتى النهاية ١٩٧٩ على ان ذلك لم يوضع في التقرير كفاية من عامي ٧٨/١٩٧٩ و٧٩/١٩٨٠ بتقريرين من قبله في ١٩٧٧ في سنة واحدة كفاية عن عامي ٧٨/١٩٧٩ و٧٩/١٩٨٠ بموتية ممتازة .

ومن حيث ان تقرير الكفاية الذي اعد عن الدعي في الفترة من ١/٤/١٩٧٦ الى ١/٤/١٩٧٩ بتقرير جيد ، فيما تقرير كفاية عن عامي ١٩٨٠ الى ١٩٨١ كان بموتية ممتازة .

ومن حيث ان الدعي وقد اعير الي شركة اريكس سوف اعتباراً من ١/٤/١٩٧٨ حتى نهاية عام سنة ١٩٧٩ كما تقرر الهيئة ، وقد وضع عقد تقويم كفاية عن الفترة من ١/٤/١٩٨٠ الى ١/٤/١٩٧٧ ليعمل بموضع لم يتجاوز كفاية طوع الفتوة من ١/٤/١٩٧٧ فصل ٢٤/١/١٩٧٨ وهو فتوى امضى عشرة اشهر منها في خدمة الهيئة قبل الاقرار وكان يقيناً في توضع عن تقرير كفاية عن قبل الهيئة الزاماً لما يقتضيه نهاية ١٩٨١ عن كفاية للمب العاطلين بالهيئة عن اذ في حالة اعادة العمل داخل الجمهورية في غير ذلك أو تكليفه شخص بوضع التقرير النهائي عند الجهة التي فصلت به لخدمته الاكبر من الفئة التي توضع عنها كفاية التقرير .

ومن حيث أن الثابت أن جهة الإدارة لم تضع تقريراً عن المدعى خلال الفترة من ١٩٧٧/٧/١ حتى ١٩٧٨/٦/٣٠ وأثرت استصحاب تقريره السابق عن الفترة من ١٩٧٦/٧/١ حتى ١٩٧٧/٦/٣٠ وهو أمر لا يظاھر به سند ولا يستوى على أسس سليم من حكم القانون ، ومن ثم فإن الاستناد على هذا التقرير المستصحب لتخطي المدعى في التوقيع لا تقهض على سبب يبرره مما يستوجب إقراره وود التقضية المدعى في الدرجة الثانية إلى تأريخ العمل بالقرار الطمين . »

(طعن ٢٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

المبحث :

الإعارة أو الإجازة - الخصصة بدون موثب لا تخلص بها عرى الوظيفة العامة بين العامل وجهة الإدارة - إلا أن الإجازة أو الإعارة حق من الحقوق المقررة على الوظيفة - مستند هذا الحق من القانون واللوائح المنظمة لشؤونها - لا تستقيم النية بغير نص صريح في القانون أن يترتب عليها حرمان العامل من أي ميزة أو مركز قانوني يترتب على شغله الوظيفة العامة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة الحكم الطعن القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله استناداً إلى أن قواعد التسمين - تقضى بتسمين العاملين الموجودين بأجازات خاصة على الفئات المعادلة لغنائهم المالية وبذات مرتباتهم . وهو ما أعمله البنك في حق الطعون ضدها .

ومن حيث أنه يبين الاطلاع على قواعد التسمين التي تضمنتها مذكرة رئيس مجلس الإدارة رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ والمعتمدة من مجلس إدارة البنك بحجته التاسعة والخمسين للمقعدة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٦ لهذا تضمنت بياناً للربط التالي لموظيفة صحفى أو ادارى « ب » ١٢٦٠/٦٦٠ ومدة التجربة اللازمة لشغلها بمؤهل متال (سميت) وبمؤهل متوسط (لا سميت) . ونقل عن المتوسط (٧ لسنة) ونص البنود (٥) من هذه القواعد على اعتبار أن الفئات المالية السادسة والسابعة والثامنة معاملة بوظيفة صحفى أو

اداريء مـبـ على أن تكون بمسد الجمله في كل منها داخل نفس الوظيفة على النحو التالي : الثامنة ٧ سنوات لحمة. المؤهلات المتوسطة - ينقل بعدها العامل إلى الفئة السابعة داخل نفس الوظيفة ويمنع بتدنية راسط العاملين للمؤهل العالمي . السابعة ٢ (سنتان) ينقل بعدها العامل إلى الفئة السادسة (داخل نفس الوظيفة) وينقل العامل إلى وظيفة مصرفي أو اداري (١) بعد مضي ١٢ سنة لحمة المؤهلات المتوسطة و ٥ سنوات لحمة. المؤهلات العليا - كمدة كلية - كحد أدنى ونفس البند: (٩) من قواعد التسيكين المذكورة على أنه- تم تسيكين العاملين الحاصلين على اعارات أو اجازات بدون مرتب لمدة عام على الأقل في ذلت الوظيفة. المعادلة لفتاتهم المالية وبيذات المرتب .

وحيث أن التاني رد جهة الادارة على الدعوى أنه تم تسيكين الميعون ضدها على وظيفة-اداري (ب) المعادلة للفئة السابعة (الفئة المالية التي كانت تشغلها حتى ١٩٨١/٢٣/٣١ وبيذات مرتبها ٥٦٢٥٠ من ١/١/١٩٨٢ ولم تنقل للفئة-السادسة داخل وظيفة اداري (ب) التي تشمل الفئات السادسة والسابعة والثامنة وفقا لما ورد بالبند (٩) من قواعد التسيكين المشار اليه ، حيث انها كانت بأجازة بدون مرتب لمدة ثلاثة أعوام من ٨٠/٩١/٦ حتى ٢٩٨٣/١١/٥ وانها عانت من الاجازة المذكورة واستلمت العمل اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٨ وأنه بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ صدر القرار الاداري رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ بترقية عدد ٩٩ لوظيفة مصرفي ١ - اداري ١ وفقا لاسس ضوابط ومعايير الترقية الواردة بالذكرة رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ ولم ترشح المذكورة لنسفل وظيفة اداري ١ حيث استنفذ عدد الوظائف مصرفي ب - اداري ب من الفئة السادسة قبل حلول النور على شاغلي الفراغة في وظيفة مصرفي ١ - اداري ١ بترقية عدد ٩٩ من شاغلي وظيفة الفئة السابعة والثالثة بهذه الوظيفة .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى ما تضمنه البند رقم (٩) من قواعد التسيكين المنوه عنها من حرمان العاملين المرخص لهم بإعتبارات أو اجازات خاصة بدون مرتب لمدة عام على الأقل - ومنهم المدعية - من الاستفادة من قواعد التسيكين في الوظائف والفئات المستوفين لشروط شغلها ، طبقا لما نصت

عليه تلك المقررة ، فإن قصاص هذه المسئلة يخرج على أن الإجازة في الإجازة
 الخاضعة بدون مقتضى لا تنقسم بها سوى الوظيفة العامة بين العامل ومجالس
 الإدارة ، إذ إنه لا حق من الحقوق المترتبة عليها ، منصوص من القوانين والمواضع
 النظامية لشؤونها ، فلا يستقيم للبت في تغيير نص صريح من القوانين ، أن يتمثل
 عليها حرمان العامل في حوزة أو مركز قانوني يقترب من شغل الوظيفة
 العامة ، ومقتضى ذلك ، ولازمه أن نحل قضية المبدأ رقم (٢٠) من قواعد
 التمييز ، من جوامع الممارس من المخصص لهم بإجازات خاصة بتكون مرتبة من
 قواعد التمييز ، في الوظائف والفئات المستوفين لشروط شغلها في
 ١٩٨١/١٢/٢١ ، وطبقا لما نصت عليه تلك القواعد - يقتضي غير مغرور
 مخالفة لأصل العام المفرد عنه وعدم استناده الى نص قانوني حريص
 يقضى به ، فلا يعتمد به ولا قول عليه .

ولا يعمل عليه ولا يغير من ذلك - في مقام تطبيق قواعد التمييز
 المذكورة - ما نصت عليه المادة ٧٦ من لائحة العاملين بالبنك من انية
 لا تجوز ترقية العامل المصرح له بإجازة بدون مرتب طوال فترة الإجازة
 ويستثنى من ذلك إجازة رعاية الطفل إذا لم تتجاوز ٦ أشهر ، والإجازة لأداء
 الامتحان ، إذ يقتصر حكمها على ما ورد بشأنه فلا يقعداه الى غيره ، إذ انه
 حكم استثنائي ورد على خلاف الأصل العام ، فلا يقاس عليه ولا يتوسع
 في تفسيره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك ، وكان الثالث من رد جهة الإدارة
 على الدعوى أن المدعى رقيت الى الفئة السابعة داخل وظيفة أدري (ب)
 اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢١ وظلت بها حتى تاريخ التمييز في ١٩٨١/١٢/٢١
 فإنها تكون قد استوفت المدة اللازمة للنقل للفئة السابعة داخل وظيفة
 ادري (ب) وقدرها سنتان ، طبقا لقواعد التمييز ، ويتعين من ثم اعتبارها
 شاذلة لمدة الفئة اعتبارا من ١/١/١٩٨٢ ويكون الحكم الطعن بالنسبة
 الى هذا الشق منه قد صانف صحيح القانون .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٢٤ ق - بجلاسة ١/٢٨ / ١٩٩٠)

قاعدة رقم (٣٥)

المبسطة :

مضى تمت الموافقة على تجديد اعادة العامل فان ميعاد هذه الموافقة يرتد الى تاريخ انتهاء اعارته - حتى اذا ما تأخرت هذه الموافقة بعض الوقت - متى صدرت الموافقة على تجديد الاعارة مطابقة للقانون فانها تكون منتجة لانها .

المحكمة :

« ومن حيث ان مبنى الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ان الثابت من الاوراق ان قرار وزير الري على مد اعارة المطعون ضده لمدة ستة شهور اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ قد صدرت بتاريخ ١٩٧٧/١١/١١ فانه يكون قد ورد على غير محل لصدوره بعد ان كانت اعارته قد انتهت في ١٩٧٧/٥/١ كما ان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٧/٩/٩ بعد موافقة الوزير بما يقرب بتسعة شهور ومن ثم فان الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ اعتد بقرار الموافقة على مد اعارة المطعون ضده رغم وجوده على غير محل مما يجعله باطلا عدم الاثر اذ احتسب مدة الانتطاع مدة خدمة من التعويض الجزافي الذي قدرته بمائتي جنيه ومن ثم يكون الحكم الطعين باطلا جديرا بالالفاء .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده كان يعمل مهنيا بوزارة الري واعير الى ليبيا من عام ١٩٧٣ وتجندت اعارته لمدة أربع سنوات انتهت في ١٩٧٧/٥/١ وتقدم الى وزير الري في ١٩٧٧/٩/٢٩ يطلب تجديد اعارته سنة خامسة فوافق الوزير في ١٩٧٨/١١/١١ على مد اعارته لمدة ستة شهور فقط ومقتضى ذلك ولازمه ان اعارة المطعون ضده تنتهي في ١٩٧٧/١٠/٣١ وفي ١٩٧٨/٢/٢٨ اتذر المطعون ضده بالعودة لامتلاك العمل والا اتخذت ضده الاجراءات القانونية وفي ١٩٧٧/٩/٩ ويبين من ذلك كله ان جهة الادارة قامت بانذار المطعون ضده في ١٩٧٨/٣/٢٨ اي قبل صدور قرار انتهاء خدمته وقد اقرر المطعون ضده الى عمله صدر القرار المطعون فيه بانتهاء خدمة المدعى اعتبارا من

١٩٧٧/٥/١ وقد أخطأت جهة الإدارة في تمديد تاريخ الانقطاع اثناسمه بعد موافقة الوزير على رمد اعارته لمدة ستة شهور، فلم اعارته وبالتالي كانت تنتهي في ١٩٧٧/١٠/٢١ وكان يتعين ان يتضمن القرار المطعون فيه انه يكون انتهاء خدمة المصطفى اعتبارا من ١٩٧٧/١١/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ ومن ثم فان القرار المطعون فيه قد جاء بالنسبة لهذه الجزئية مخالفا للقانون الامر الذي يؤدي الى اسقاط هذه المدة من خدمة المظنون ضده وبالتالي من المدة المتصبة في معاشه ولا ينال من تلك ما تصعبه الجهة الطاعنة من ان موافقة الوزير في ١٩٧٧/١١/٢١ على تجديد اعاره المظنون ضده لمدة ستة شهور قد وردت على غيبه محصل لصدورها به ان كانت اعاره المظنون ضده قد انتهت في ١٩٧٧/٥/١ اذا ان موافقة الوزير على تجديد الاعارة وان كانت قد تأخرت بعض الوقت الا ان هذه الموافقة ترتبته الى تاريخ انتهاء اعارته في ١٩٧٧/٥/١ وقعه من قبل الاجازة اللاحقة التي تماثل الموافقة السابقة على تجديد الاعارة ومن ثم تكون موافقة وزير الري على تجديد الاعارة لمدة ستة شهور اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١ قد وردت على محلها ومطابقة للقانون ونتيجة لاثارها ويكون المحكم الطعين قد أصاب الحق فيما قضى به وبالتالي فان الطعن المائل لا يستند الى أساس سليم من الواقع أو القانون متعيينا رفضه .

(طعن ١٤٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :-

علاقة الموظف بامكان بجهة عمله الاحتياطية المعيرة لا تقتض باعسالة الى جهة اخرى سواء الى الداخل او الخارج - تنقل هذه العلاقة قائمة نتيجة لآثارها وفقا لما ينص عليه القانون في هذا الشأن - يلزم بان يحافظ على كرامة الوظيفة هذه بان يسلك في تصرفاته مسلكا بخلق والالتزام الواجب والحرص على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها - اذا ارتكب المبال أثناء فترة اعارته بالخارج تشكوا اضرارا بهذا الالتزام ويسوى الى كرامة وظيفته او سمعة مصر - هذه الاعمال تخصص للمساهلة القومية امام السلطات التأسيسية المختصة في مصر ويحوى محازلة

منها: - بالحرز الممتدح عليه قانونا طبقا لقوانين الصالحين السارية
بجمهورية مصر العربية *

(٧) مجازات الموظف تأديبيا على المخالفات التي ارتكبها أثناء فترة
إعارته في الخارج بواسطة الجهة الأجنبية المستعيرة بأي جزاء تأديبي حتى
إنهاء خدمته لديها وفقا للأحكام السارية داخل الرابطة الوظيفية المؤقتة
التي تربط بين هذا العامل وتلك الجهة المستعيرة لا تتدخل عن السلطة
التأديبية في مصر في مسائلة تأديبيا وفقا للأحكام المستمدة عن الرابطة
الوظيفية الأصلية طالما أن ما ارتكبه من مخالفات في الخارج ينعكس على
كرامة وظيفته الأصلية ويسبب إلى سمعة مصر والمصريين في الخارج: *

المحكمة :

من حيث أنه بالنسبة للموجه الأول للطعن ، والمتعلق بمدى صحة الحكم
الطعن فيه فيما قضى به من عدم جواز محاكمة المصال (الطعون ضده)
عن الوثائق المنسوبة إليه خلال فترة إعارته للجمهورية العربية اليمنية
تأديبيا على سبق مجازاته عنها بقيام مصلحة الضرائب في اليمن بإنهاء
المقدّم المبرم بينها وبينه وانتهت بذلك إعارته إلى هذه المصلحة وهو
ما اعتبره الحكم الطعن فيه جزاء كاملا لا يجوز معه إعادة محاكمته
ومجازاته عنه مرة أخرى *

ومن حيث أنه من المقرر أن علاقة الموظف المصلح بجهة عمله الأصلية
الممية لا تنقطع بإعارته إلى جهة أخرى سواء في الداخل أو الخارج بل
تظل هذه العلاقة قائمة ومنتجة لأثارها وفقا لما ينص عليه القانون في هذا
الشأن ، ومن ذلك ما نص عليه نظام العاملين المنيين بالدولة الصابر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في
المادة ٥٨ من أن السلطة الإدارية المختصة بتعيين العامل هي التي تختص
بإعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصادر بالأعارة مديتها
ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعيرة ومع ذلك يجوز
منحه أجرا من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كانت الإصارة في
الداخل أو الخارج وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها رئيس الجمهورية،

وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل فى نظام التأمين الاجتماعى واستحقاق العلاوة والترقية ، ومع ذلك فانه لا يجوز فى غير حالات الاعارة التى تقتضيها مصلحة قومية عليها يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل المعار الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة ، وما نصت عليه المادة ٥٩ من هذا القانون من انه عند اعارة العامل تبقى وظيفته خالية ويجوز فى حالة الضرورة بشغلها بطريق التعيين او الترقية اذا كانت مدة الاعارة سنة فأكثر وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او اى وظيفة خالية من درجة وظيفته أو يبقى فى وظيفته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى اول وظيفة تخلو من نفس درجة وظيفته ، وفى جميع الاحوال يحتفظ للعامل المعار بكافة مميزات الوظيفة التى كان يشغلها قبل الاعارة .

ومن حيث أن المادة ٧٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص فى البند الثالث على أنه يجب على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يملك فى تصرفاته مسلکا يتفق والاحترام الواجب ، كما تنص المادة ٧٨/١ على أن كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا

ولما كانت علاقة الموظف المعار بجهة عمله الاصلية هى علاقة دائمة لا تنقطع بمجرد اعارته الى جهة اخرى سواء فى الداخل أو الخارج بل تظل هذه العلاقة قائمة مرتبة لاثارها المنصوص عليها فى القانون وفقا لما الذى يقتضيها بقاء علاقته بوظيفته الاصلية التى يشغلها بجمهورية مصر سلف فانه اثناء فترة اعارة الموظف الى الخارج يظل ملتزما بالواجبات العربية ومن ثم فانه يلتزم بأن يحافظ على كرامة وظيفته هذه بأن يملك فى تصرفاته مسلکا يتفق والاحترام الواجب والحرص على سمعة مصر والمصريين فى الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، فاذا ما ارتكب فعلا اثناء فترة اعارته فى الخارج تشكل اخلالا بهذا الالتزام وتسيء الى كرامة وظيفته أو سمعة مصر فان هذه الافعال تخضع للمساءلة التأديبية امام السلطات التأديبية المختصة فى مصر ويجوز مجازاته عنها بالجزاءات المنصوص عليها قانونا طبقا لقوانين العاملين السارية بجمهورية مصر العربية .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة أن المخالفات المتسوية الى المطعون ضده (المحال) اثناء فترة اعارته للمصل بمصلحة الضرائب بالجمهورية العربية اليمنية من شأنها فيما لو ثبتت في حقه أن تصفه بالاخلال بالتزامه بالمحافظة على كرامة وظيفته الاصلية بمصر وبالتزامه بالمحافظة على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء اليها ، فإن هذه المخالفات من شأن ثبوتها أن تخضعه للمساءلة التأديبية امام السلطات التأديبية المختصة بمصر ويجوز محاكمته تأديبيا بمصر طبقا للقوانين الصارية بجمهورية مصر العربية ، ولا ينال من جواز مساءلة المطعون ضده تأديبيا بمصر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه سبق مجازاته بواسطة الجهة المستعمرة باليمن عن طريق انتهاء العقد المبرم بينها وبينه مما أدى لانتهاء اعارته باليمن ، ذلك أنه وإن كان من المسلم به عدم جواز معاقبة الموظف عن ذات المخالفة الادارية مرتين ، فإن مجال اعمال هذا الموظف هو داخل النظام التأديبي الواحد لكنه لا يسرى في الحالة المعروضة التي تتميز بتعدد الروابط الوظيفية ما بين رابطة دائمة في الداخل ورابطة مؤقتة في الخارج لكل منهما نظامه التأديبي المستقل كما تتميز بكون المخالفات المرتكبة لها انعكاسها الضار على الاحترام الواجب وكرامة كل من الرابطتين الوظيفيتين المشار اليهما . ومن ثم فإن مجازاة الموظف تأديبيا عن المخالفات التي ارتكبها اثناء فترة اعارته في الخارج بواسطة الجهة الاجنبية المستعمرة ياتي جزءا تأديبيا حتى يانهاء خدمته لديها وفقا للاحكام الصارية داخل الرابطة الوظيفية المؤقتة التي تربط بين هذا العامل وتلك الجهة المستعمرة ، لا تخل بحق السلطة التأديبية بمصر في مساءلته تأديبيا وفقا للاحكام المستمدة من الرابطة الوظيفية الاصلية التي تربطها بهذا العامل طالما أن ما ارتكبه من مخالفات في الخارج ينمكس على كرامة وظيفته الاصلية وسيء الى سمعة مصر والمصريين بالخارج . وذلك أن الجزء التأديبي الذي توقعه الجهة الاجنبية المستعمرة لا يمس اساسا المركز الوظيفي الاصيل للمعامل بمصر او الحقوق المنبثقة عنه ولا شأن له بالاهداف المرجوة من تشريع العقوبات التأديبية طبقا للقوانين الصارية على العاملين بمصر والمتعلقة بقاءهم حسن سير المرافق العامة وحماية الجهاز الاداري للدولة ومن ثم فإن الجزء الموقع بواسطة الجهة المستعمرة في الخارج لا يخل بمساءلة العامل

تأديبيا بمصر وتوقيع الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في قانون العاملين المدنيين بالدولة وهي التي لم يبين توقيعها على العامل المشار إليه ، ومما يدل على ذلك أنه حتى في الداخل إذا ما ارتكب العامل فعلا معاقبه عليه طبقا لقانون العقوبات فاز سبق توقيع العقاب الجنائي عليه لا يمنع من مساءلته تأديبيا إذا كان فعله هذا له انعكاسه الضلر على كرامة وظيفته أو يعد اخلايا بواجباتها .

والاخذ بغير ذلك انما يؤدي الى تسلب السلطات التأديبية في مصر من واجبيها وحققها في مساءلة العامل المعار مهما كانت درجة جسامته المخالفات التي يرتكبها في الخارج واخلاله بكرامة وظيفته الاصلية أو اسلمته الى سمعة مصر والمصريين بالخارج ومهما كان ما نسب الى العامل المذكور يخل بالشرف والثقة الواجب توافرها فيه وبالتالي يؤثر على صلاحيته لتولى وظيفته الاصلية اذا ستجد هذه السلطة يدها مغلولة في هذا الشأن لمجرد سبق مجازاة العامل بأى جزاء تأديبي بواسطة الجهة المستعيرة وفق أحكام الرابطة الوظيفية المؤقتة في الخارج وهو الامر غير المستساغ ولا المقبول لمخالفته لما استهدفه المشرع من كفالة حسن سير المرافق العامة وحماية الجهاز الادارى للدولة بمصر بما ستنبهه ذلك من خضوع العاملين للمساءلة التأديبية عن المخالفات التي يرتكبونها سواء دخلت في الوظيفة أو خارجها وسواء داخل البلاد أو خارجها طالما كان لهذه المخالفات انعكاس سيء على كرامة وظائفيهم أو على سمعة مصر أو المصريين بالخارج .

ومن حيث أنه مما يدل على هذا الوجه من النهر أن المشرع نص في البند الأخير من المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ على أن تكون التجهة المنتدب أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للأحكام سالفة الذكر وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة التسبب أو الاعارة أو التكليف ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تطبيق نص المادة ٦٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٨٤/٤٦ ونص المادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالتحويلة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ وهما النصوص المقتلن لنص المادة ٨٢ سالفة التسرد من نظام العاملين المدنيين بالدولة

للمصلحين بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ ، أن مجال لعمل هذا الحكم الذي يؤول للجهة المنتدب أو المعار إليها للعامل الاختصاص بتأديبه هو في حالات التنب والاعادة للجهات الحكومية والعامة دون غيرها ذلك لان المشرع ريسنط بين السلطات للتأديبية وبين الجزاءات التأديبية التي نص عليها حينما حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات معينة على وجه يتحدد معه ان المشرع حينما خول السلطات التأديبية في الجهات المنتدب أو المعار إليها العامل سلطة تأديبية انما قصد السلطات التأديبية التي تملك قانونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التأديبية التي تملك للسلطات التأديبية في الجهاز الاداري توقيعها بمعنى أن يكون من شأنها أن تمنح أساسا المركز الوظيفي الاصيل للعامل أو الحقوق المنبثقة عنه والتي قد تصل الى انتهاء الرابطة الوظيفية الاصلية ذاتها فاذا لم يتوافر لها ذلك فانها لا تحجب السلطة التأديبية في الجهة الاصلية التي يتبعها العامل بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل في مراقبة سلوك العاملين بها ومساءلتهم تأديبيا عما يقررونه من آثام سواء في نطاق العمل الاصيل أو خارجه اذا كان لها انعكاس على سلوكهم العام في عملهم الاصيل .

ومن حيث أن المثيرع في الحكم الذي أورده في البند الاخير من المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ لم يخرج عن مضمون الحكم المقابل الوارد في المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦/١٩٦٤ والمادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨/١٩٧٩ ، بل اكسد المعنى الذي حقق ان استخلصته هذه المحكمة في قضاءها السابق المشار اليه ، خصوصا وبطو المثيرع في المادة ٨٢ المشار اليها بين تخويل الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل سلطة تأديبية وبين تطبيق كلفة احكام والتأديب هذه الجهة تجرى التحقيق مع العامل وتأديبه « طبقا للاحكام سالفة الذكر » الوارد في نصوص هذا القانون (رقم ٤٧/١٩٧٨) بنصه صراحة على أن أي طبقا لاحكام التاديب الواردة في هذا القانون ، وهو مما يؤكد أن التاديب أو الاعارة المشار اليهم في هذه المادة هي التاديب والاعارة للجهات الحكومية والعامة وهي التي يصر في احكام هذا القانون . ومن ثم فانه في المسألة المعروضة المتعلقة باعارة العامل - المعلوم فيه - لجهة لجنسية بالخارج فان الحكم المتالف المتعلق بتحويل الجهة المستجيبة مطلقة للتأديبية

هذا العامل لا يجد منطبقاً في هذه الحالة فلا يبقى حق الموظف التأسيسية
بمصر في ممارسة اختصاصاتها ومصادرة هذا العامل تأسيساً طلقاً تكلفت
الوقائع النسبية إليه في الخارج فيما لو ثبتت كونه لها انعكاساً بالحدس
على كرامة وظرفته الأصلية أو بالثقة والاعتبار الواجب قبلهما فينسب
إليه بسببه مصر والمصريين في الخارج .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر جنسياً
قضى في البند الأول منه بعدم جواز محاكمة المحال - المطعون ضيقاً به
تأسيساً عن المخالفات التي ارتكبها أثناء إجارته في الخارج ابتغاءاً للدفعة
الذي أبداه المحال في هذا الشأن تأسيساً على سبق مجازاته عنها في
الخارج ، فإن حكم للمطعون فيه بعدم مخالفاً للقانون في شقه هذا لايمر الذي
يضمن معه القبض بالغائه في هذا الشق ويرفض الدفع المشار إليه .
(طعن ١٩٦٤ لسنة ٢٢ في - جلسة ١٩٩٠ / ٧ / ٢١)

قاعدة رقم (٣٧)

المبحث

يضمن على الجهة الإدارية أن تلتزم بمنح العاملين المعارين بالخارج
مهلة الستة أشهر المتضمن عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في
من انتهاء مفعولهم بالبلاد التي يعملون بها - إذا صدر قرار إنهاء
١٩٧٥/٨/٨ - تعتبر هذه المهلة هي مهلة منسية لكي يتمكن هؤلاء العاملين
الضمنية قبل مضي مئيتها الستة أشهر المكثورة يكون قد صير مفساً
للقانون يقضي الخادم - تطبق أحكام هذا القرار على العاملين بالخارج
بالخارج وتطبق أيضاً على العاملين العاملين على أجلات خاصة للمعونة
بالخارج .

المحكمة :

تسعين مائة : أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يعمل بوظيفة في مائة
بمديرية الإسكندرية والتقدير بمحافظات المنوفية وحصل على إجازة قديمة بموجباً
عظيمه بـ ٥ / ١٩٨١ ثم جددت له عاقبة بالدين ورجعته بالاعتداء
القيام بالثلاث شتم عطل تجديد الإجازة لعدم رابع فاعطاهم من الجهة الإدارية

بكتليها واقته ٤٦٨٤/٤/٢٨/٨٩٨ بنسبم الموافقة على طلب السيد المهندس
مع انذاره بضرورة العودة لطلب عمله والاد اعيرته بصفة مستعينة فملا بتمك
المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٨ ونظرا لعدم شموله اللائحة لطلب
عمله بعد انتهاء اجازته في ١٩٨٤/٤/٢٨ أصدرت الجهة الادارية القرار
رقم ٥٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ بانتهاء خدمته اعتبارا من ٨٤/٤/٥ لانقطاعه
عن العمل بدون اذن او مسرعة وانفرد

ومن حيث انه متى كان ما تقدمي وكانت الجهة الادارية قد اصبحت
قرارها بانهاء خدمة الطاعن قبل انقضاء مهلة الستة اشهر المنصوص عليها
في قرار مجلس الوزراء المشار اليه يكون قد خالف حكمي القانونين وبالتالي
يكون قرارها جديراً بالاعذار عليه نهي الحكم المعلقين فيه الي غير ذلك
المذهب يكون قد جازاه الصواب واخلاقاً تطبق احكامي القانونين جديراً بالاعذار
ولا يخفى حقاً ان هذه التهمة سيصدح القرار رقم ٥٢٠ في ٢٠/٥/١٤٠٢ بالصيغة
تتمين الطاعن في تطبيقه اعتباراً من ١٩٨٩/٥/١ مع جرف البدة الواقعة بين
تاريخ اعادة التعيين وتاريخ انتهاء الخدمة من اقامة الوظيفة التي كان
يفعلها ومن ثم يكون للطاعن مصلحة في الاعتذار عن مخالفة القيد الوارد

الصاير بإنهاء خدمته. ولم توثق عليها من آثار وأهمها عدم الاعتماد بالخدمة
بين تاريخ انتهاء خدمته وتاريخ اعلنة تعيينه «
(طون ١٦٧٦ لسنة ٢٤ ق. جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

عدم احقية العاملة التي عيّنت على وظيفة استنادا الى ما تنص به
المادة ٦٩ من قانون نظام العاملين الذين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في
الحصول على وظيفة بدل اجازة بدون مرتب لرعاية أطفالها طبقا للمادة ٧٠
من قانون العاملين الذين لهم وظائف دائمة .

التسوية :

وهذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقيدة في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فتبين لها من الاوراق المتعلقة
بالمسألة خثار البحث واختلاف فيه - ان الواقع فعلا ، ويصحب ما ورد بظك
الاوراق ومنها مالم تلقاه الجهة الادارية الابعة احالة الموضوع الى
الجمعية ، هو ان السيدة / الحاصلة على الثانوية العامة سنة
١٩٨٢. عيّنت في ١٩٨٦/٧/٢٢ بالقرار الوزاري رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٨٧. في
وظيفة من الفئة الرابعة بميزانية وزارة الداخلية تشغلها استنادا الى المادة /
ملك بباوى عزوز التي رخص لها باجازة خاصة بدون مرتب لمدة سنتين من
١٩٨٥/١١/٢٣ حتى ١٩٨٧/١١/٢٢ ، ونص في القرار على ان التعيين على
وظيفة مصرح له باجازة خاصة بدون مرتب ، وبصفة مؤقتة . ومن ثم مان
شغل الوظيفة على هذا الوضع ، جاء استنادا الى ما تنص به المادة (٦٩)
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ من ان « يجوز للجهة الادارية شغل وظيفة العامل الذي رخص له
باجازة بدون مرتب لمدة سنة على الاقل ، في الحالات المبينة بها بالتعيين
او الترقية عليها . وليس كما ذكر - خلافا للواقع - استنادا الى المادة ٥٩٦
منه - التي تتعلق بشغل وظيفة خلت باعارة شاغلها . ومن ثم فاذا كانت هذه
العاملة قد حلت محلها بعد تعيينها بصفة مؤقتة ، وعلى وظيفة شغرت مؤقتا
بالترخيص لشاغلها باجازة خاصة بدون مرتب ، الترخيص لها باجازة لرعاية

طفلها لمدة سنتين فتوقفت وزارة الداخلية وكتب رئيس الادارة المركزية لثغثون العاملين بها الى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية رايها في جواز ذلك وضمنه - على خلاف الواقع الثابت لديه - ان طالبة الاجازة عينت بصفة مؤقتة وبديل معار وانتهت هذه الادارة بكتابتها رقم ٦٣٤ في ١٢/١/١٩٨٨ الى ان اللجنة الاولى من لجان قسم الفتوى نظرت هذا الموضوع بجلسته ١٢/١١/١٩٨٨ ، فانتهت الى عدم احقية هذه العاملة في الحصول على اجازة بدون مرتب لرعاية طفلها طبقا للمادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين المشار اليه . وعلم الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، رئيس ادارة الخدمة المدنية (بكتابه رقم ١٢٠٢ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٨٨) بأنه يرى احقيتها لان العاملين المدنيين بصفة مؤقتة تسرى عليهم احكام المعينين على وظائف دائمة طبقا للمادة ١٣ من القانون ، فتطبق عليها حيث عينت بديل معار - فان ذلك كله يكون قد بنى على خطأ في تحصيل الوقائع ، وفي اسناد النتيجة التي انتهى اليه الرأى ، وخالف فيها الجهاز .

ومن حيث انه متى وضعت الوقائع ، على الوجه المتقدم ، فان المسألة التي عليها مدار البحث ، هي ما اذا كانت تلك العاملة تستحق اجازة خاصة بدون مرتب لرعاية طفلها . مما تجيزه المادة ٧٠ من قانون العاملين المدنيين المشار اليه ، حيث نصت على انه تستحق العاملة اجازة بدون مرتب لرعاية طفلها بعد اقصى عامان في المدة الواحدة ولثلاث مرات طوال حياتها الوظيفية وتعمل الجهة الادارية باشتراكات التأمين المستعقة عليها ، والرأى الصحيح فيها هو انها لا تستحق تلك الاجازة ، بمراعاة وضمها الوظيفي ، اذ جاء تعيينها بصفة مؤقتة ولمدة محدودة ، بمدة الاجازة الخاصة بدون مرتب التي قامت بها من تشغل الوظيفة التي عينت عليها ، وهذا من تاريخ طلب الاجازة لرعاية الطفل اقل من مدة الاجازة المطلوبة منها ، ولا يتجه حكم المادة ٧٠ تلك الى من مثل حالتها ، وهو يعنى - الواقعي - زوال الضرورة الموجبة لتعيينها بصفة مؤقتة ، وليست كل احكام الوظائف الدائمة تسرى عليها بداهة ، والا لكان منها انتهاء الخدمة ببلوغ سن الستين (م ٩٤ / ٩) والترخيص باجازة خاصة لها ايضا (م ٦٩) ٠٠٠ او مثلاً - ومن ثم فانه لا يكون من اساس القول باحقيتها في الحصول على تلك الاجازة .

ومن حيث أنه متى قرر ما تقدم - فإن النتيجة التي انتهت إليها رأى اللجنة الأولى بجلستها المنعقدة في ١٤/١١/١٩٨٨ خصوصية طلب العائلة المشار إليها الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها، وهي عندئذٍ أخلفتها في ذلك، تكون صحيحة، بصرف النظر عن الأسباب التي استندت إليها، مما اتجهت إلى الأرقام المتعلقة بوضع من يعين على وظيفة خلت بإجازة طفلها مما تناوله المادتان ٥٩، ٦٠ من القانون ولا تعلن لهما بالحسالة فصل البحث - ولا تعمل فيما لكل ما يثيره الجهاز المركزي، مما جتراء نتيجة الخطأ في فهم الواقع للمثبت بالأوراق، فلا قوجه للخلاف، ولا معنى له - ومتى استقامت النتيجة التي انتهت إليها اللجنة فإن إعادة عرض المسألة لجنرء تصويب الأسباب، يكون غير ذي جدوى، أصلاً .

ومن حيث أنه، لما تقدم بيانه، يكون ما انتهت إليه اللجنة الأولى من عدم أهمية العائلة المشار إليها لإجازة لرعاية طفلها، إذ لا تفيد من أحكام المادة ٧٠ من قانون العاملين المنعدين، في محله .

لذلك، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد النتيجة التي انتهت إليها اللجنة الأولى في هذا الموضوع .
(تخلف رقم ٢٠٢/٦/٨٦ في ٧/١١/١٩٩٠)

لأصحية رقم (٣٩)

للمجلس :

الموافق على ضوء الإعادة أو استقرارها أو تجديدهما في من الملاحظات التي تترسخ فيها الجهة الثابرة حسب مقتضيات ظروف العمل واعتبارات المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن - طالما خلا قرارها من أضادة استعمال السلطة أو الاعتراف بها - إذا ألزمت الجهة الإدارية نفسها وقواعد عامة موضوعية محررة ومطلة لكافة العاملين في شكل قدر تنظيمي عام يحدد القواعد والشروط والأوضاع والإجراءات التي يتم على أساسها الإجابة فإن سلطتها في هذا الشأن تكون قد تحولت من سلطة تقديرية إلى سلطة مقيدة - مقتضى ذلك ولأزمه أنه عند تطبيق القواعد التي

الزمت الادارة نفسها بها على الحالات الفردية يتعين عليها الالتزام بها وعدم الخروج على هذه القواعد - اذا حدث اثناء التطبيق مخالفة لهذه القواعد العامة كان قرارها معيبا .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الاول للطعن والذي ينص على الحكم بقبول الدعوى شكلا بالرغم من اقامتها بعد الميعاد المقرر في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فان الثابت ان الامر التنفيذي المطعون عليه رقم ١ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٠ وعلم به الطعون ضده في ١٩٨٠/٧/٦ وتظلم يخطابين مسجلين يعلم الوصول الاول لوزير التعليم والثاني لمافظ الدقهلية وحافطة المستندات المقدمة بجلسة ١٩٨٥/٥/٩ امام محكمة القضاء الادارى بالمنصورة وذلك بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٦ ، ومتى كان ذلك واذ لم يثبت ان الجهة الادارية قد رمت على تظلم الطعون ضده ، فان عليه ان يقيم الدعوى خلال ستين يوما من تاريخ الرافض الضمني لتظلمه والذي يقع بعد ستين يوما من تاريخ تقديمه بالتظلم وحيث ثبت ان اقام الدعوى بايداع عريضتها في ١٩٨٠/١٠/١٦ فانها تكون قد اقيمت في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه ولقد ذهب الى ذلك قد صائب صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه عن موضوع الطعن فانه ولئن كانت الموافقة على نشوء الاهارة او استمرارها ، و تجديدها هي من الملاءمات التي تترخص فيها الجهة الادارية حسب مقتضيات ظروف العمل واعتبارات المصلحة العامة بلا معقب عليها في هذا الشأن طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة او الاعتراف بها ، الا انه اذا ما الزمت الجهة الادارية نفسها بقواعد عامة موضوعية محررة ومعلنة لكافة العاملين في شكل قرار تنظيمي عام يحدد القواعد والشروط والاوزاع والاجراءات التي يتم على اساسها الاعسارة فان سلطتها في هذا الشأن تكون قد تحولت من سلطة تقديرية تدخل في مجال الملاءمة والتقدير الى سلطة مقيدة ، ومقتضى هذا ولازمه انه عند تطبيق القواعد التي الزمت الادارة نفسها بها على الحالات الفردية يتعين عليها

الالتزام بها وعدم الخروج على ما لزمتم نفسها من القواعد ، وإذا حدث
انتفاء التطبيق مخالفة لهذه القواعد العامة كان قرارها في ذلك معيباً .

ومن حيث أن الثابت أن وزارة التعليم أصدرت القرار الوزاري رقم ٨
بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ بشأن شروط الاعارة الخارجية وقد تضمن هذا القرار
الشروط الشكلية لهذه الاعارات وأسباب اكتسابها والعمران منها وحالاتها
والقواعد التي تتبع عند الموافقة عليها ومن هذه القواعد وأورد النص عليه
في المادة العاشرة من هذا القرار البند (٤) والذي جاء به (يكون أساس
الترتيب داخل كل فئة هو اقدمية الاشتغال بالتعليم وعند التساوي يفضل
الاكبر سناً ، وذلك في حدود السن الموضح باليصد (٢) من المادة الخامسة)
وبذلك يكون معيار التفضيل عند الموافقة على الاعارة الخارجية بالنسبة
للمتقدمين للاعارة في كل فئة هو اقدمية الاشتغال بالتعليم بحيث يمنح سابق
الادمية الافضل اولوية على غيره من المتقدمين .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن اقدمية المطعون ضده في الاشغال
بالتعليم ترجع الى ٢٦/١٢/٦٩ وأن آخرين أعيروا بالامر التنفيذي رقم ١
لسنة ١٩٨٠ ترجع اقدميتهم الى تاريخ سابق حيث ترجع اقدمية فهمي حسن
عبد الوهاب الى ١/٩/١٩٥١ واقدمية المرسى مهابك الى ٢٠/٩/١٩٦١
وفهمي أبو المعاطي الى ١٢/١٠/١٩٥٩ واقدمية محمد صبري عوض سليمان
الى ١٧/٩/١٩٦٩ وعليه يكون قد أعيروا بالامر التنفيذي المطعون عليه يسبقون
المطعون ضده في ترتيب الاشتغال بالتعليم ولا يكون عدم اعارته بالامر المذكور
يمثل تخطي له في الاعارة وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر
فيكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه
بالغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعي المصروفات ،
(طعن ١٠٦٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

المادة ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين
الذين بالدولة مفادها - المشرع ايجاز اعارة العامل بعد موافقة كتابية

للعمل في الداخل أو الخارج لفترات زمنية محددة - ذلك لمواجهة احتياجات الجهات المستعمرة بالإسكانة بخبرات هؤلاء العاملين في مجالات تخصصاتهم المختلفة - ذلك على أن تتحمل الجهة المستعمرة أجر العامل المعار اليها مع احتفاظه في ذات الوقت بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة - ذلك باعتبار ان علاقته لا تنقطع بالجهة المعيرة بل تظل قائمة ومستمرة ولو كانت اعارته الى جهة ادارية أخرى - يسرى على مدة اعارته ما يسرى على باقي الموظفين غير المعارين من احكام - يلقاضى العامل المعار في الجهة المستعمرة ما كان يتقاضاه في الجهة المعيرة من اجور ومرقات وعلاوات وحوافز وغير ذلك من المزايا التي تعتبر جزءا من اجره - حفاظا على حقوقه المالية في الجهة المعيرة - اختلاف اجور العاملين المعارين بالجهة المستعمرة فيها لاختلاف مراكزهم القانونية والحقوق المالية التي اكتسبها كل منهم في الجهة المعيرة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٥٨ من نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل والخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها ٠٠٠٠ ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعمرة وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

وتنص المادة ٥٩ من ذلك القانون على انه « عند اعارة احد العاملين تبقى وظيفته خالية ٠٠ وفي جميع الاحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة » .

ومن حيث ان الاستفادة من النصين المتقدمين ان المشرع اجاز اعارة العامل - بعد موافقته كتابة - للعمل في الداخل أو الخارج لفترات زمنية

محددة وذلك لمواجهة احتياجات الجهة المستعمرة بالاستعانة بخبرات هؤلاء العاملين في مجالات تخصصاتهم المختلفة على أن تتحمل الجهة المستعمرة أجر العامل المعار إليها مع احتفاظه في ذات الوقت بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة باعتبار أن علاقته لا تنقطع بالجهة المعيرة بل تظل قائمة ومستمرة ولو كانت اعارته الى جهة إدارية أخرى ويسرى على مدة اعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من أحكام وينبئ على ذلك تقاضى للعامل المعار في الجهة المستعمرة ما كان يتقاضاه في الجهة المعيرة من أجور ومرتبات وعلاوات وحوافز وغير ذلك من المزايا التي تعتبر جزءاً من أجره وذلك حفاظاً على حقوقه المالية في الجهة المعيرة ومقتضى ذلك ولازمه اختلاف أجور العاملين المعارين بالجهة المستعمرة نظراً لاختلاف مراكزهم القانونية والحقوق المالية التي اكتسبها كل منهم في الجهة المعيرة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الضرائب تمنح العاملين بها حوافز تنشيط حصيله الضرائب وهي حوافز وأردة بميزانية الدولة وتخضع لقانون التأمين الاجتماعى من حيث حساب الأجر الذى يؤدي عند اشتراك التأمين ولذلك فهي تعتبر جزءاً من أجورهم يحتفظون بها عند اعارتهم الى جهات أخرى حتى لا تؤدي الاعارة الى الأضرار بهم وهو ما يمثل الحفاظ على حقوق العامل المعار الذى يهدف به المشرع الى تحقيقه من نظام الاعارة عند انوفيق بين مصالح كل من الجهة المعيرة والجهة المستعمرة والعامل المعار . ومن ثم فإن قيام جهات تصفية الحراسات بصرف مكافآت تموينية للمعارين اليه من مصلحة الضرائب في حدود القيمة التى يصدر بها منشور من المصلحة المذكورة ووفقاً للقواعد والنسب التى تقرها هذه المصلحة دون غيرهم من العاملين المعارين لدى الجهات يتفق وأحكام القانون باعتبار أن هذه المكافآت طبقاً للتكليف الصحيح لها تعد جزءاً من الأجر المستحق للعاملين بمصلحة الضرائب تتحمل به الجهة المستعمرة ومن ثم فلا يجوز لغير هؤلاء العاملين المطالبة بمساواتهم بهم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن المدعى كان معاراً من وزارة الحكم المحلى - وليس من مصلحة الضرائب - الى جهاز تصفية

الحراسات ومن ثم ينتفى عنه مناط استحقاق صرف المكافأة سالفة الذكر
وتكون مطالبته بصرف هذه المكافأة على غير أساس سليم من القانون حقيقة
الرفض ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعى من ضرورة المساواة في حالة تماهي
العمل وظروفه اذ ان هذا المبدأ لا يجد مجاله الطبيعي الا في جهة
العمل الاصلية اما في الجهة الممار اليها العامل بصفة مؤقتة فانه يخضع
لمركزه القانوني الذي يتمتع به في جهة عمله الاصلية والذي نشأ له وفقا
للقواعد المعمول بها في تلك الجهات ليست القواعد المعمول بها في الجهة
المستعيرة .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم واذ قضى المحكم المطعون فيه بغير
هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الامر
الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بالغاء الحكم
المطعون فيه وبرضى الدعوى ولزامها المدعى المصروفات من درجتي
التقاضى .

(طعن ٣٧٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١١)

اعانة اجتماعية

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

مناط استحقاق العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ هو اصابة الاولاد فعلا ، اى عول المشرع على الاعالة الفعلية - لم يحدد المشرع فى نص المادة الرابعة من هذا القانون مفهوم الاعالة ومن ثم يتعين اعمال القاعدة الشرعية فى هذا الشأن والتي تحمل الاعالة على معنى النفقة وتجعل عينها على علق الزوج طالما يعمل سواء فى الحكومة او القطاع الخاص - الزوجة يعمل زوجها بالقطاع الخاص وهو الذى يعول الاولاد فعلا لا تستحق للعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بغية متزوج ويعول *

ملخص الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستقرت القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتفسير علاوة اجتماعية والذى نص فى المادة الاولى منه على ان « تشترى أحكام هذا القانون على العاملين داخل جمهورية مصر العربية الاتى :

١ - العاملين بالدولة سواء كانوا بالجهاز الادارى للدولة أو ب وحدات الصك المملى أو بالهيئات العامة ، الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكافآت شاملة أو على اعتمادات غير موزعة الى الدرجات المدرجة وظائفهم أو اعتماداتهم بموازنة الجهة *

ب - العاملين بالقطاع العام *

ج - العاملون بالنولة وتنظيم شئون توظيفهم قوانين خاصة *

وتنص المادة (٢) من ذات القانون على ان « يمنح كل عامل من العاملين المنصوص عليهم فى المادة السابقة علاوة اجتماعية بالفئات الاتية :

٢ جنيه شهريا علاوة زواج *

٢ جنيه شهريا عن اصابة كل ولد بعد اتمى أربعة جنيهات شهريا *

وتنص المادة (٤) من هذا القانون على انه « لا يجوز الجمع بين أكثر

من علالة طبقا لاحكام هذا القانون من اكثر من جهة أو بينها وبين أي علالة مماثلة وتصرف اعانة الاولاد لمن يتولى الاعالة من الاب أو الام على حسب الاحوال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في المادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد أوجب صرف اعانة الاولاد لمن يتولى الاعالة من الاب أو الام بحسب الاحوال ، وذلك يكون المشرع قد جعل مناط استحقاق هذه الاعانة هو اعالة الاولاد فعلا ، أي عول المشرع هنا على الاعالة الفعلية ، الا أن المشرع لم يحدد في هذا النص مفهوم الاعالة ومن ثم يتعين أعمال القاعدة الشرعية في هذا الشأن والتي تحمل الاعالة على معنى النفقة وتجعل عبثها على عاتق الزوج طالما يعمل سواء في الحكومة أو القطاع الخاص .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، فإنه لما كان الثابت أن السيدة المذكورة زوجها يعمل بالقطاع الخاص وهو الذي يعول الاولاد فعلا ، فإنها لا تستحق العلالة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بفئة متزوج ويعول .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم احقية السيدة المعروضة حالتها للعلالة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بفئة متزوج ويعول .
(ملف ٨٦/٤/١٠٥٩ - جلسة ١٩/١١/٨٦)

للاعادة رقم (٤٢)

المبحث :

عدم استحقاق العاملة الحاضنة لولدها للاعانة الاجتماعية المقررة للاولاد المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ - مناط استحقاق هذه الاعانة هو اعالة الاولاد فعلا - القاعدة الشرعية في تحديد مفهوم الاعالة - تحمل الاعالة على معنى النفقة وتجعل عبء ذلك على عاتق الزوج طالما يعمل سواء في الحكومة أو القطاع الخاص .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان المسألة الاساسية مشار النزاع فيه سبق أن عرضت عليها ، وانتهت في فتواها رقم ١٠٥٩/٤/٨٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٦ الى أن مفاد نصوص المواد رقم ٥١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ بتقرير علالة اجتماعية للمعاملين في الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وسائر الجهات المبينة بها - مقدارها جنيهان شهريا من احوالة كل ولد يحد أقصى أربعة جنيهاات شهريا - ان المشرع في المادة (٤) من القانون اوجب صرف الاعانة لمن تولى الاعالة من الاب او الام على حسب الاحوال ، بذلك نرى قد جعل مناط استحقاق هذه الاعانة هو :عالة الاولاد فعلا ، أي انه عول هنا على الاعالة الفعلية ، الا انه لم يحدد في هذا النص مفهوم الاعالة ومن ثم يتعين أعماله القاعدة الشرعية في هذا الشأن ، والتي تحمل الاعانة على معنى النفقة وتجعل عبء ذلك على عاتق الزوج طالما يعمل سواء في الحكومة أو القطاع الخاص ، لما كان ذلك وكان هذا الرأي صحيحا للأسباب التي بنى عليها ، فالمشرع اخذ في الخصوص بمن يعول الولد المعنى اللغوي ، وهو عال من يقوم بمثونة عياله ، وفي الحديث الشريف ، أبنا بمن تعول ، وهو المعنى الذي اخذ به القانون في مسائل المرقيات والمعاشات وهو ما اتبعه في الخصوص ، على ما بينته المادة (٣) منه وهو الابن الذي لم يبلغ سن الحادية والعشرين ولا يكون له عمل يتكسب منه والبتت غير المتزوجة ولا تعمل ولذا كانت القاعدة دون أن أجرة الحضانة غير أجرة الرضاعة والنفقة وكلهما تلزم أبيا الصغير ان لم يكن له مال الا ان الشارع في تقريره للمعالة لم يلتفت الى كون الصغير له مال أو ليس له ، اذ هي من قبيل المرقيات وكذا المعاشات ليس ملحوظا فيها ذلك ، بل هي تستحق بغض النظر عنه مراعاة لسبب تقريرها وهو العمل في خدمة الجهات المشار اليها في المادة (١) وكمقرب ولا أساس لاشتراط اتحصاد المسكن والمعيونة ، اذ العبرة بالاعالة الفعلية بالمعنى المتقدم بيانه ومن ثم تمنح لمن يتولى النفقة عليه والاصل أن يكون هو الاب ، وهو الواقع - في خصوصية الحالة

التي تضمنها كتاب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في كتبه إلى إدارة الفتوى وإلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وعليها مسدداً طلب الرأي لما كان ذلك ، فإنه على مقتضى ما سبق ، انتهى رأى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع ، إلى عدم استحقاق هذه العاملة العلوة الاجتماعية المشار إليها تطبيقاً للمبدأ الذي سبق أن قررته في فتاهاا المشار إليها ، للأسباب المتقدم بيانها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق العاملة المشار إليها آنفاً ، للعلوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ .
(ملف رقم ٨٦ / ٤ / ١١٨٠ في ١٧ / ١٠ / ١٩٩٠)

قاعدة رقم (٤٢)

المبحث :

منح العاملين بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرية بشرط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسي بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيهاً شهرياً أساسياً ذلك - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

الفقوى :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة ، ينص في المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرياً وفقاً للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار » ، وينص البند (٢) من القواعد الملحقة بالجدول المرافق للقرار المذكور على أن « يجب في جميع الأحوال ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسي بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيهاً ، ومفاد ذلك منح العاملين بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرياً بشرط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسي بالإضافة إلى اعانة غلاء المعيشة عن خمسين جنيهاً شهرياً » .

ومن حيث أن الثابت أن مرتب المدعى - حسبيما سلف البيان - كان في ١/١/١٩٨٠ ، ٤٧ جنيها وبعد تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ ، المصدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بلغ مرتبه في ١/٧/١٩٨٠ ، ٥٣ جنيها ، أي بزيادة قدرها ستة جنيها ، وأنه طبقا للمادة الثالثة من القانون المذكور صرفت له نصف الفروق المالية المترتبة على تطبيق أحكام هذا القانون على نفعتين ، الأولى اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ ، وعلى أن تعتبر قيمة العلاوة التي صرفت للعامل في مايو سنة ١٩٨٠ بمقتضى منشور ضام وزارة المالية رقم ٩ لسنة ١٩٨٠ جزءا من هذه الدفعة ، أما الدفعة الثانية فتستحق اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ ، وتصرف هذه الفروق مع المرتب الشهري ، ومؤدى ذلك أن المدعى تقاضى اعتبارا من ١/٧/١٩٨٠ مرتبا قدره خمسون جنيها ، فمن ثم لا يحق له اعتبارا من هذا التاريخ أن يصرف اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، الآنف الذكر ، وبناء على ذلك فإن الجهة الإدارية تكون قد أعملت بشأن المدعى صحيح حكم القانون ، ويغدر طلب المدعى الاستمرار في صرف اعانة غلاء المعيشة ، لا يستند الى أساس من القانون حريا بالرفض ، وإذا نص الحكم المطعون فيه الى غير هذا المنص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغائه فيما قضى به من أحقية المدعى في استمرار صرف اعانة غلاء المعيشة حتى يصل راتبه الفعلى الى خمسين جنيها ، والقضاء برفض هذا الطلب .

ومن حيث أن من أصابه الخسران يلزم بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٥ ق - والطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٥ ق -
بجلسة ١٩٩٢/٥/٨)

اعتقال

المادة رقم (٤٤)

المادة :

انقطاع الصالح عن عمله لاعتقاله لأسباب سياسية يعتبر انقطاع لظروف واسباب خارجية عن إرادة العامل ، استحقاقه لأجره الأساسي كاملا - خلال مدة اعتقاله - وكذلك ملحقات الأجر للصيقة به واستحقاقه للموافز التي لا ترتبط بإداء العامل لجهد غير عادي أو تحقيق معدلات أداء قياسية - واستحقاقه كذلك للمنحة الغير مرتبطة بإداء متميز وتصرف للعاملين بصفة جماعية .

الفقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١١/١ فاستعرضت المادة (٤٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « تصد بداية ونهاية أجور الوظائف بكل درجة وفقا لما ورد بالجدول رقم (١) المرافق » والمادة (٥٠) من ذات القانون التي تنص على أن - تضع السلطة المختصة نظاما للموافز المسائية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المسائية وشروط منحها ، وبمراعاة ألا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه ، والمادة (٥١) منه التي تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقدير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير نفقات » ، والمادة ٦٢ منه التي تنص على أنه « ولا يجوز للعامل أن ينقطع عن عمله إلا لأجازه يستحقها ٠٠٠ » كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٧ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع العام والمجندين بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ التي تنص على أن « يمنح العاملين بالدولة بمناسبة بدء العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ منحة تعادل مرتب نصف شهر ٠٠٠ ويسرى هذا الحكم على جميع العاملين سواء الدائمين أو المؤقتين الذين تسرى

عليهم أحكام القانونين رقمي ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨
 وذلك وفقاً للقواعد التي تصدرها وزارة المالية ، وتنفيذاً لقرار رئيس
 الجمهورية المذكور صدر منشور هام من وزير المالية في ١٥/٩/١٩٨٨
 بشأن قواعد صرف منحة بدء العام الدراسي تضمن الاتي ، وتوجه وزارة
 المالية النظر الى اتباع القواعد والضوابط الاتية : ٤٠٠٠٠٠ - تصرف
 المنحة بنسبة المدة التي قضاها العامل في الخدمة خلال الفترة من
 ١٩٨٦/٩/١ حتى ١٩٨٧/٨/٣١ .

٥ - تصرف المنحة للمعلمين لقرضى بأمر من مزمعة للتحين منحوا
 اجازات استثنائية .

(١) للمعلمين الذين يعملون في الخارج ٠٠٠٠

(ب) المعلمون المعاونون للعمل في الخارج ٠٠٠

١٤ - لا تصرف المنحة للمفقات التالية :

١٥ يستفيد من حساب المدة التي تصرف عنها المنحة مدة الايقاف
 عن العمل ومدد الضياع بدون مرتب ، ٠ وكذلك استعرضت الجمعية لقرار
 رئيس جامعة الازهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ الذي تنص المادة (٦) منه على
 ان « تصرف لاجراء هيئة التدريس ٠٠٠ والمعلمين بالجامعة مكافأة حوزة
 شهرية طول العام وذلك وفقاً للبيان التالي » ٠ والمادة (٤) من ذات
 القرار التي تنص على ان « لا يستفيد من مكافأة الصوافز الا ٠٠٠٠ المعلمون
 بأعمالهم فعلاً دون المتدربين خارج للجامعة لكل الوقت والمعلمين طموال
 فترة النوب والاعارة ، وقرار رئيس جامعة الازهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٤
 بشأن تشكيل لجان الامتحانات وحرف مكافاتها الذي جاء بالقواعد الملحقه
 به الاتي « المكافآت تصرف عن الجهد المبذول في الاستمرار لاجمالية شاملة
 وبحيث لا تنسب الى ايام معينة او توليد عمل معينة وتصرف في نهاية كل
 امتحان وفي حدود الحد الأقصى ٠٠٠ ، وأخيراً قرار رئيس جامعة
 الازهر رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ الذي نص في المادة (١) منه على انه
 « بمناسبة بدء للعام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ وتوضيحاً عما بذله المعلمون
 من جهد كبير استعداداً لمبدء العام الدراسي يتكليف من رئيس الجامعة ،
 بصرف لجميع المعلمين ٠٠٠ مكافأة تشجيعية تملك ٢٠٪ من ثلوه حوزة
 الدرجة ، وقد صدر هذا القرار في ١٩٨٧/٩/٢٤ .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن العامل يستحق أجراً مقابل ما يؤديه من عمل طبقاً لنظام الدرجات المشار اليه بجدول الأجور الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - كما يستحق بدلات وجوافز ومكافآت يرتبط منحها له بتوافر اسباب تقررهما المنصوص عليها في هذا القانون . وقد حظر الشرع على العامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها أو لسبب قرره القانون كتفويض عقوبة الوقف عن العمل . والا حرم من أجره عن مدة غيابه مع عدم الاخلال بمساعلته تأديبياً . غير أن الانقطاع الذي يترتب هذا الاثر هو الانقطاع الارادى الذى يرجع الى ارادة العامل أما اذا كان الانقطاع مرده ظروف وأصاب خارجة عن ارادته حالت بينه وبين مزاولته لاعمال وظيفته ، فلا يجوز اعمال الاثر المترتب على الانقطاع الارادى في هذه الحالة سواء من حيث الحرمان من الاجر أو المساملة التآديبية .

ولما كان السيد / ٠٠٠٠٠٠ في الحالة المعروضة قد انقطع عن عمله بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقازيق في الفترة من ١٩٨٧/٥/٩ حتى ١٩٨٧/٩/١٤ وذلك لاعتقاله لاسباب سياسية ، ومن ثم فإن انقطاعه كان لظروف لا تدخل لارادته فيها ، وبالتالي فيستحق أجره الاساسى كاملاً خلال مدة اعتقاله - وكذلك ملحقات الاجر اللصيقة به ، والتي تستور معه وجودا وعبءا كالعلاوات الاجتماعية والاضافية ويدخل طبيعة العمل . وعن استحقاقه للحوافز الشهرية الصادرة بشأن قواعد صرفها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ، فقد استبان من مطالعة القرار المذكور أن صرف تلك الحوافز لا يرتبط بإداء العامل لجهتد غير عادى أو تحقيق معدلات أداء قياسية ، لحرفها بصفة تكاد تكون جماعية ، ومن ثم ينسحق للمعروضة حالته صرف هذه الحوافز أثناء مدة اعتقاله . وعن منحة بدء الصام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ ، فبيين من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن صرف هذه المنحة ومنشور وزير المالية الصناديق ١٥/٩/١٩٨٧ الخاص بقواعد صرفها ، أن استحقاق تلك المنحة لطوائف العاملين المخاطبين بأحكام القرار الجمهورى المذكور غير مرتبط أيضاً بإداء متميز لهؤلاء العاملين بل تصرف لهؤلاء العاملين بصفة جماعية .

وبالتالى فيحق للمعروضة حالته صرف المنحة كاملة دون أن يستنزى منها
مدة اعتقاله التى انقطع فيها عن عمله لاسباب خارجة عن ارادته .

وبالنسبة لمكافآت امتحانات العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦ ومكافأة بدء
العام الدراسى الصادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٦٠ لسنة
١٩٨٧ ، فيبين من قواعد صرف تلك المكافآت سالفة الذكر ، أن استحقاقها
رهين بمباشرة العامل لعمله بشكل فعلى وتحقيق جهد متميز ، ومن ثم فهى
تستحق للعامل المذكور بنسبة المدة التى باشر فيها العمل فعلا .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :
(١) استحقاق العامل - فى الحالة المعروضة - لأجره الاساسى
وملحقاته اللصيقة به ، كذلك الحوافز الشهرية المنصوص عليها فى قرار
رئيس جامعة الأزهر رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ ومنحة بدء العام الدراسى
١٩٨٨/٨٧ المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٧ وذلك
خلال مدة اعتقاله .

(٢) أحقيقته فى صرف مكافآت امتحانات العام الجامعى ١٩٨٧/٨٦
ومكافأة بدء العام الدراسى الصادر بها قرار رئيس جامعة الأزهر
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وذلك بنسبة المدة التى ساهم فيها فى العمل بشكل
فعلى .

(فتوى رقم ٤/٨٦/١١٢٥ جلسة ١٩٨٩/١١/)

اقتصادية

— الاقتصادية من تاريخ التعيين في الوظيفة وليس من تاريخ الحصول على المؤهل .

— تحديد اقتصادية من تعيين من العاملين المدنيين بالدولة في وظائف سلك التمثيل التجاري .

— اقتصادية للعامل للحصول على اعارة أو لجازة خاصة يكون مرتب تجاوز أيهما أربع سنوات تحدد عند العودة .

— قاعدة اعادة ترتيب اقتصادية العاملين عند العودة من الاجازة لا تسري على شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها من درجات .

— قرار وزير الادولة للتنمية الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ لا تسري احكامه

الا على المعينين اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار المذكور .
الاقتصادية من تاريخ التعيين في الوظيفة وليس من تاريخ الحصول على مؤهل

قاعدة رقم (٤٥)

المادة :

الاعتداد بالمؤهل الاعلى للعامل اعتبارا من تاريخ معاملته به دون المساس باقضية الثابتة من تاريخ تعيينه بمؤمه المتوسط طالما أن شروط شغل الوظيفة لم تختلف ولانه ما بقي شاغلا لها تلك عنه يحصل له على مؤهله الجديد .

المادة :

ان هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣/٥/١٩٩٢ استبان لها أن المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه استثناء من حكم المادة ١٧ يجوز اعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الاصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الاقتصادية وذلك اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الاخير المقدم عنه في

وشيفته السابقة بدرجة ضعيف « ٠ » وأن المادة ٢٤ من القانون ذاته تنص على أن « تعتبر الاقدمية في التوظيف من تاريخ التعيين فيها ٠٠٠ » كما تنص للمادة ٢٥ مكرراً على أنه « ٠٠٠٠٠ يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون إنشاء القدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الحالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقاً لجدول التوظيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استغنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللذين تشغل هذه الوظائف ٠٠ » في حين تنص المادة ٢٧ على أنه « تمسب مدة الخبرة المكتسبة عليها التي تتفق مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وما يترتب عليها من اقدمية لفراضية وزيادة في أجر بداية التعيين للعامل التي تؤيد مدة خبرته من المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة - كما تحسب مدة الخبرة الصلية التي تؤيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاهى إلى بداية أجر التعيين عن كل سنة من السنوات للزائدة قيمة علاوة موزية بمقد أقصى خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون تلك الخبرة متتفة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سوله من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة أو الاجر ، »

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع استعمل أصلاً عاماً من مقتضاه اعتبار الاقدمية في التوظيف من تاريخ التعيين فيها ، بيسد أنه خرج على هذا الأصل في حالتين أجاز قيمها رد الاقدمية إلى تاريخ سابق على تاريخ التعيين ، وأولى هاتين الحالتين : أن يعاد تعيين العامل في وظيفة السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الأصلي الذي كان يحتضاه ، شريطة أن تتوافر فيه الشروط المتطلبه لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ولا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وشيفته السابقة بدرجة ضعيف ، أما الحالة الثانية : فتقوم حال قيام جهة الإدارة بحساب ما يكون للعامل من مدة خبرة علمية أو عملية تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة .

كما استبان للجمعية أن المشرع أجاز تعيين العامل الذي يحصل أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لنسفل وظيفه خالية بالجهة التي يعمل بها متى توافرت فيه شروط شغلها طبقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع الاستثناء من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظيفة .

ولما كان الثابت من واقعات الموضوع أن جوهر الامر وحقيقته من القرار رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعيين السيد / ٠٠٠٠٠٠ ذات المجموعة والوظيفة والدرجة المنسوبة بمؤهله فوق المتوسط بعد سبق تعيينه فيها بمؤهله المتوسط ، أن هذا القرار لا ينطوى على اعساده تعيين بالمعنى المستفاد من نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المشار اليه ، إذ لم تنقسم رابطة الوظيفة بالدرجة المعين عليها بمؤهله المتوسط أو تنصصر عنه في أى وقت ، كما وأن هذا القرار لا يتمحض في ذاته حسابا لمدة خبرته العلمية أو العملية التي لا تستجمع اوضاع حسابها قانونا ، اضافة الى أن القرار المشار اليه لا يحتمل من قبيل التعيين تطبيقا لحكم المادة ٢٥ مكررا من ذات القانون التي تفترض لاعماله أن يكون المؤهل الاعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة لازما لشغل وظيفة خالية بها في حين أنه عين في ذات الوظيفة والدرجة المالية ولكن بمؤهله الاعلى ، فمن ثم لا يصح هذا القرار أن يكون محض اقرار له بمعاملة بالمؤهل الاعلى الجاصل عليه أثناء الخدمة في ذات وظيفته التي الحق بها بذى قبل بالمؤهل المتوسط إذ يستوى في شغلها أن يكون حاصلا على هذا المؤهل أو ذلك ، الامر الذى لا يفرض في الحالة المعروضة الا الى الاعتداد بالمؤهل الجديد اعتبارا من تاريخ معاملة المعروضة حالته به بدون مساس باقدميته الثابتة من تاريخ التعيين في ١٩٨١/٢/١١ طالما أن شروط شغل الوظيفة لم تختلف وأنه ماقتضى شاغلا لها لم تنفك عنه بحصوله على مؤهله الجديد .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاعتداد بالمؤهل الجديد للمعروضة حالته اعتبارا من تاريخ معاملته به دون مساس باقدميته الثابتة من تاريخ التعيين في ١٩٨١/٢/١١ طالما أن شروط شغل الوظيفة لم تختلف .

(فتوى ٨٠٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٢) .

المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - العبرة في تصنيف تاريخ اقدمية المعين في مجال الوظيفة العامة ليس بتاريخ الحصول على المؤهل بل بالقرار الصادر بالتعيين مالم ينص القانون على خلاف ذلك - الذي يصدر مركز الموظف العام بالنسبة للوظيفة التي يشغلها هو القرار الإداري المنشئ للمركز القانوني .

المحكمة :

« حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ظل العمل به قرار تعيين الطاعن تنص على أن « ... وتعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين بها » ... »

ومن حيث أنه طبقاً لهذا النص فإن العبرة في تحديد تاريخ اقدمية المعين في مجال الوظيفة العامة ليس بتاريخ الحصول على المؤهل بل بالقرار الصادر بالتعيين مالم ينص القانون على خلاف ذلك وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا المقام على أن الذي يحدد مركز الموظف العام بالنسبة للوظيفة التي يشغلها هو القرار الإداري المنشئ للمركز القانوني الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بهذا القرار وحده لا بغيره يكون أنزال حكم القانون وترتيب مقتضاه .

ومن حيث أن المسائل بالأوراق أنه بتاريخ ١٩٦٩/٨/٤ أصدر القرار رقم ٦١٢ بتعيين الطاعن بوظيفة مدرس اعدادى وحدد اقدميته في التبعين اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١٥ وبالتالي تكون قد تحدثت اقدميته في التبعين اعتباراً من التاريخ الأخير بصرف النظر عن نظام الدراسة الذي خضع له بالمعهد الذي تخرج منه من كونه ملحقاً بخدمة الجهة الادارية مدة معينة بعد تخرجه وتغلبت بنفقات الدراسة في حالة عدم وفائه لهذا الالتزام فإن ذلك لا يغير من النظام القانوني الخاص به عند التبعين ولأن متبرده تخرجه واستيفاء الشروط المقررة للمعين وثبوت صلاحيته للمعين في الوظيفة العامة لا يكفي بمفرده لإعتباره معيناً عقب تخرجه حيث أن هذا الحق لا ينشأ من التبعين ذاته بل من القرار الإداري الفردي الذي يصدر بمعينه باعتباره لائقاً

تعميد وقت التعمين هو من الملامات المتروكة لتقدير جهة الادارة تترخص فيه بسلطة مطلقة في حدود ما تراه محققا للمصالح للبلاد فضلا عن ضرورة وجود درجات خالية في الميزانية تسمح بهذا التيقن وعلى ذلك فان التعميد الذي وقعه الطاعن مع وكيله قبل التحاقه بالدراسة في المعهد الذي تخرج منه لا يعنى بالضرورة الزام الادارة بتعيينه بعد تخرجه مباشرة كما سبق القول فهذا التعميد لا يولد التزاما على الادارة بصعود قراره للتعيين في شايخ التخرج .

ومن حيث انه وانه اعتبرت جهة الادارة اتمية الطاعن اعتبارا من تلويح لدى حشد تراسر تعيينه في ١٩٦٩/٧/١٥ صبيحا ورد بالتسار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٤/٨/١٩٦٨ فانها تكون اعمت صحيح حكم القانون في حقه وتكون الدعوى غير قائمة على مستند صحيح من الواقع او للقانون خليفة للرفض ومن ثم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه لد قس يملك ويخسو الطعن فيه غير مستندا على اساس من القانون خليفة بالرفض .

(طعن ٢١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٩٢)

- تحديد اتمية من يعين من العاملين المحليين بالدولة في وظائف مسلك التمثيل التجاري .

المسألة رقم (٤٧)

المسألة :

المادة (١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في مسلك التمثيل التجاري - مادة (٧) من قانون نظام المسلكين الدبلوماسي والاقصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

لجان المخرج تعيين العاملين المحليين بالدولة في وظائف المسلك التجاري القابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التي نص عليها القانون - تحديد اتمية من يعين منهم في إحدى وظائف هذا المسلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها - مؤدى ذلك : ان تحديد الاتمية في هذه الحالة مستند من أحكام القانون وغير حقوقه لمحقن لتعين جهة الادارة

كما هو الحال بالنسبة لتمييز غير الموظفين في هذه الوظائف - في الحالة الأخيرة قرار التمييز هو الذي يصدر لجمعية غير الموظفين -

المسألة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن مجلس شئون الملاك التجاري وافق بجلسته ١٩٧٦/١٠/٤ على أن تكون الجمعية المدعى في آخر القائمة على نحو ما هو متبع في وزارة الخارجية إلا أنه عند عرض الموضوع على مجلس الوزراء وقع خطأ مادي في تحديد الانتمية إذ اعتبرت راجعه إلى ١٩٧٥/٢/٦ واستدراكا لهذا الخطأ أعيد عرض الموضوع مرة أخرى على مجلس شئون الملاك التجاري الذي وافق على تصحيح الانتمية المدعى بحيث تعتبر واجمة إلى ١٩٧٧/٢/١٢ واستنادا إلى ذلك صدر القرار المطعون فيه -

ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري تنص على أن تمرر على أعضائه للملاك التجاري أحكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقتضائي والقوانين المعدلة له كما تسري عليهم سائر أحكام القوانين المطبقة على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتضائي حاليا ومستقبلا -

ومن حيث أن المادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقتضائي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن يكون التمييز في وظائف السلكين الدبلوماسي والقتضائي بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة -

على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة (٥) أن يعين واسا -

نقيا : في وظيفة مستشار من لدرجة الأولى أو لدرجة لانتقية أو سكرتير أو أو أو -

(ب) موظفوا للكلارين الفني والمالي والإداري ووجاله القضاء و... يكون تعيينهم في الوظائف المقابلة لوظائفهم -

وتنجز. المادة ١١ على أن تعين اقليمية المحققين و... في القرار الصادر بتعيينهم. أما باقي أعضاء الصلحيين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد اقليميتهم وفقاً لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم .

وتحدد اقليمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ويمين المرسوم اقليمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مؤدى المتقدمين أنه يجوز تعيين العاملين المدنيين بالدولة في وظائف السلك التجارى المقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التي نص عليها القانون . وتحدد اقليميه من يعين منهم في إحدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها . وهو ما يفيد أن تحديد الاقليمية في هذه الحالة مستمد من احكام القانون ولم يتركه المشرع لخص تقدير جهة الادارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين غير الموظفين في هذه الوظائف حيث نص القانون صراحة على أن قرار التعيين هو الذي يحدد اقليمية غير الموظفين .

ومن حيث أن الثابت من رد جهة الادارة على الدعوى أن المدعى كان يشغل وظيفة من الدرجة الثانية عند تعيينه عضواً بالسلك التجارى ، وأنه شغل هذه الدرجة اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٢٠ ، فمن ثم فإن اقليميته في وظيفة سكرتير أول تجارى التي عين عليها تتحدد بحكم القانون فيه هذا التاريخ . وإذا كان القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ لم يعمل صحيح حكم القانون عندما حدد اقليمية المدعى في هذه الوظيفة في تاريخ سابق على التاريخ المنسوخ عنه ، فإن القرار رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨ لم يسلم بدوره من هذا العيب عندما حدد اقليمية المدعى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور . ومن أجل ذلك والتزاماً بصحيح حكم القانون تتحدد اقليمية المدعى في وظيفة سكرتير أول تجارى اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٢٠ تاريخ شغله لوظيفة من الدرجة الثانية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فإنه يكون صحيحاً كالتقانون ونقطة على تأويله وتطبيقه مما يتمين معه الحكم

يقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد اقدمية المدعى اعتبارا من ١٢/٢/١٩٧٧، وبتجديد هذه الاقدمية اعتبارا من ٢٠/١٢/١٩٧٥ وترتيب اقدميته بين زملائه على هذا الاساس مع ما يرتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٧)

- اقدمية العامل الحاصل على اعارة او اجازة خاصة بدون مرتب تجاوز ايها اربع سنوات تحدد عند العودة .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

استحدث المشرع حكما جديدا في المادة ٢/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة الخاصة بدون مرتب التي تجاوز مبلغها اربع سنوات - يوضح امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة اربع سنوات وترتيب اقدميته في الدرجة او يعادل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها الاقل - مقتضى اعمال الاثر المباشر للمادة ٢/٦٩ سريتها على للعامل الممنوح اجازة عند عودته من الاجازة بعد ذلك فيكون العدد مماثلا للعدد الذي كان امامه في تاريخ العمل بالقانون التاريخ او بعد ذلك تجاوزت مدة اجازته اربع سنوات فتحدد اقدميته من خاصة بدون مرتب في تاريخ العمل بهذا النص . اذا كان في هذا التاريخ اكمال اربع سنوات على الاجازة اذا كان هذا التاريخ لاحقا على العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - اذا كانت مدة اربع سنوات قبل العمل به واستمر العامل في اجازة خاصة حتى تاريخ العمل بالمادة ٢/٦٩ في ١٩٨٣/١١/١٢ فيعمل بالقيود المذكور اعتبارا من هذا التاريخ . في يتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخا لحساب العدد الذي يوضح امامه في ترتيب الاقدمية .

الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية الصومبية للنسبى الفقوى
والتشريع بجلستها للفقوى بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة
٢/٦٩ المشار اليها من ان « يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون
مرتب للأسباب التى يبينها العامل وتقديرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد
التي تتبعها » .

ولا يجوز فى هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا
الا بعد عودته من الاجازة كما لا الترخيص بهذه الاجازة لمن يشغل
احدى تلك الوظائف قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ شغله لها .

وفى غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل
الذى تجاوز مدة اجازته اربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت
لياسها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة التى تجاوز مدتها اربع
سنوات على اساس ان يوضع امامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذى
كان يسبقه فى نهاية مدة الاربعة سنوات او جميع العاملين الشاغلين لدرجة
الوظيفة عند عودته ايهما اقل - «

ومضاد ذلك ان المشرع لاعتبارات قهرها استحدث حكما جديدا فى
المادة ٢/٦٩ المشار اليها بشأن تحديد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة
للخاصة بدون مرتب التى تجاوز مدتها اربع سنوات : فيوضع امامه عدد
من العاملين مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الاربعة سنوات
وترتب اقدميته فى الدرجة او يماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة
الوظيفة عند عودته ايهما اقل . ويبحث المادة السادسة من القانون رقم ١٩٥
لسنة ١٩٨٢ قانون العمل بالقوانين الاخيرة من الهند ٢ من السنة ٦٩
بعد ثلاثة أشهر من اليوم الذى لتاريخ نشره وقد نشر فى ١٩٨٢/٨/١٩ ،
فيكون معمولا به من ١٩٨٢/١١/١٩ - وعلى ذلك فمقتضى أعماله الاقر
المباشر للمادة ٢/٦٩ المشار اليها سريانها على العامل الممنوح الاجازة خاصة

بدون مرتب في تاريخ العمل بهذا التخصيص - فإذا كان في هذا التاريخ أو بعد ذلك تجاوزت مدة إجازته أربع سنوات فتتحدد أقدميته من تاريخ اكتمال أربع سنوات على الإجازة إذا كان هذا التاريخ لاحقاً على العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٧ - أما إذا اكتملت مدة الأربع سنوات قبل العمل به ولمستمر العامل في إجازة خاصة حتى تاريخ المصالح بالمادة ٢/٦٩ في ١٢/١١/١٩٨٢ فيعمل بالتقيد المذكور اعتباراً من هذا التاريخ - أي فيتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخاً لمصالح للمعد الذي يوضع أمامه في ترتيب الأقدمية عند عودته من الإجازة بعد ذلك : فيكون المدد معادلاً للمعد الذي كان أمامه في تاريخ العمل بالقانون - ويطبق ذلك على الحالة المروضة ، وإذا كان غير واضح من الأوراق تاريخ بدء إجازة كل منهما وتاريخ مضي ٤ سنوات عليها ، فإذا كانت مدة ٤ سنوات على بدء الإجازة قد اكتملت بعد العمل بالقانون فيتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد عدد العاملين السابقين على كل منهما والذي يوضع أمامهما بعد عودتهما من الإجازة ، أما إذا كانت مدة الأربع سنوات على بدء الإجازة قد اكتملت قبل العمل بالقانون فيتخذ تاريخ العمل بالقانون تاريخاً لتحديد عدد العاملين الذين كان أمامهم في هذا التاريخ والذي يوضع أمامهما عند عودتهما عدد مماثل له .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه إذا كانت مدة الأربع سنوات قد اكتملت في حق العاملين المذكورين بعد العمل بالقانون المذكور فتتخذ هذا التاريخ أساساً لتحديد عدد من كانوا يسبقونهم فيه في ترتيب الأقدمية في الدرجة الأولى والذي يوضع أمامهما عند عودتهما من الإجازة عدد مماثل له . أما إذا كانت مدة الأربع سنوات قد اكتملت في حقهما قبل العمل بالقانون المذكور فيتخذ تاريخ العمل بالقانون أساساً لتحديد العدد الذي كان من التاريخ المذكور سابقاً لكل منهما في الأقدمية الدرجة الأولى ويوضع عدد مماثل لهما أمامهما في ترتيب الأقدمية عند عودتهما وتسليمهما العمل . هذا إلا إذا كان جميع العاملين في الدرجة المذكورة في تاريخ العودة أو تاريخ العمل بالقانون هو الأقل فيعتد بهذا العدد الأخير .

(ملف ٢٣٨ / ٦ / ٨٦ - جلسة ٨٧/٥/٢١)

لاعتبارات غيرها المشرع قرر تحديد القيمة العامل الحاصل على إعارة أو أجازة خاصة بدون مرتب عند عودته من الإعارة أو الإجازة التي تجاوزت مئتي أربع سنوات - ذلك بحيث يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات في ترتيب القيمة في الدرجة أو مماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته إليها - بل - يرى هذا الحكم بحكم الأثر الفوري للقانون على العاملين الموجودين بإجازة خاصة أو إعارة عند العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في ١٩٨٣/١١/١٢ - العامل المعار أو الحاصل على إجازة خاصة بدون مرتب إذا أعاد إلى قسم محله قبل ١٩٨٣/١١/١٢ فإنه لا يكون مخاطب بهذه الأحكام .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٧ : لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابية إعارته للعمل في الداخل أو الخارج وتجدد القرار الصادر بالإعارة »

ويكون أجر العامل بأكمله على جانب الجهة المستعرة »

وتدخل مدة الإعارة ضمن مدة اشتراك العامل »

ومع ذلك فلا يجوز في غير حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة أهمية عليا - قدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الإعارة ، كما لا يجوز إعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها .

وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل

الذى تجاوز مدته أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

وتحدد اللجنة للمابل عند عودته من الإعارة لى تجاوز المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مائل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وقد استقبل البند (٧) من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متضمنة ذات الحكم . وورد النص فى المادة السادسة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وذلك فيما عدا الفقرتين الأخيرتين من المادة ٨ والفقرتين الأخيرتين من البند (٧) من المادة ٦٩ وتعمل بها بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .
أى من ١٩٨٣/٨/١٢ »

ولقد ردت المادة ٧١ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والاتصالات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ ذات الحكم الذى أدخله القانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فى المادة ٥٨ والبند (٧) من المادة ٦٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة فى ١٩٨٤/٥/٢٩ العمل بذلك اعتباراً من ١٩٨٣/٨/١٢ .

ونظراً ذلك أن المشرع لاعتبارات قدرها استحدث حكماً جديداً بالمادة ٥٨ والمادة ٦٩ بند (٧) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمواد المقابلة فى لائحة الهيئة المضمنة فيها قرر تحديد اقدمية العامل الحاصل على إعارة أو إجازة خاصة بدون مرتب عند عودته من الإعارة أو الإجازة التى تجاوز مدتها أربع سنوات بحيث يوضع أمامه عدد من العاملين مائل للعدد الذى كان يسبقه فى نهاية مدة الأربع سنوات فى ترتيب اقدميته فى الدرجة أو يماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل . وهذا الحكم يصره بحكم الأثر الفورى للقانون على العاملين الموجودين بإجازة خاصة أو إعارة عند العمل به فى ١٩٨٣/١١/١٢ .

ما أقره المشرع من اعطاء مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون ١٩٨٢ لسنة ١٩٨٣ وذلك حتى لا يفاجأ العاملون الموجودون بأعارة أو إجازة خاصة بحكم جديد مؤداه عدم ترقيتهم بعد مضي أربع سنوات في الإجازة أو الأعارة وترتيب التقييم على النحو الذي صدره للقانون ، ويكون أمامهم فرصة من الوقت يقدرون فيها عودتهم إلى مستظلم أصطلهم أو بقائهم في الأعارة أو الإجازة وسريان الحكم عليهم ، ومقتضى ذلك وللزم أن العمل المصار أو الحاصل على إجازة خاصة يسدون حوتق هذا فساد إلى تسلم عمله قبل ١٩٨٣/١١/١٢ فإنه لا يكون مغفلها بهذه الأحكام ولا تسري في شأنه لا من حيث خطر الترقية ولا من حيث ترتيب التقييم .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الطعن أن للطعن عداد في أعارقه في ٨٣/١/٢٧ كما جاء بمنكرة الهيئة المطعون ضدها والمقدمة بجلسة ١٩٩١/١١/٢ (مرافعة) وهو تاريخ سابق على ١٩٨٢/١٠/١٢ تاريخ نفاذ الأحكام التي تحظر الترقية وتضع قواعد أعارة الترتيب مسالفة الذكر فلننه لا يكون مغفلها به بهذه الأحكام ولا تسري في شأنه ، (طعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٠ ق - بجلسة ١٩٩٢/١/١٨)

- قاعدة أعارة ترتيب التقييم للعاملين عند العودة من الإجازة لا تسري على تماغلي الدرجة الأولى وما بعدها من درجات .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عدم سريان قاعدة لصلدة ترتيب التقييم للعاملين عند العودة من الإجازة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون تنظيم العاملين المتقنين بالهواصة الصغار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة على شائطي للدرجة الأولى وما يعلوها من درجات للمجول الملحق بالقانون المشار إليه .

القسوى :

أن هذا الموضع عرض على الجمعية العمومية لقسمي القسوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ فاستبان لها أن المدة ٥٥

من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العامل كتابة اعارته للعمل في الداخل أو الخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مديتها ، وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ٠٠٠ وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له . ومع ذلك فإنه لا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الاعارة كما لا تجوز اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها . وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة ، وتعتبر المدة متصلة إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة . وتعتمد الترقية العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوزت المدة المشار إليها في الفقرة السابقة على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل » .

واستظهرت الجمعية في ذلك أن المشرع استأن ضوابط لاعارة العاملين المدنيين بالدولة في الداخل أو الخارج فأجاز للسلطة المختصة بالتعيين في ضوء القواعد والاجراءات التي تضمنها في هذا الشأن اعارة العامل بعد موافقته كتابة ، واعتد بمدة الاعارة في استحقاق العلاوات والترقيات . بيد أنه لم يجز - في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية يقدرها رئيس الوزراء - ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد عودته من الاعارة أو اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها . كما لم يجز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات متصلة في حين أوجب بصريح النص احادة ترتيب الترقية عند انتهائها وعودته لشغل وظيفته بحيث يوضع أمامه عدد من

العاملين مماثل للمعد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما اقل ، واستثنى من هذه القاعدة - في وضوح لا يخالطه شك - حالة ترقية العامل لدرجات الوظائف العليا فلم يخضع لقاعدة اعادة ترتيب الاقدمية ولو تجاوزت مسندة اعاقته في الداخل أو الخارج أربع سنوات * واذا كانت درجات الوظائف العليا تبدأ بدرجة مدير عام ، فإن شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها لا تسرى في شأنهم ومن ثم قاعدة اعادة ترتيب الاقدمية الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ المشار اليها والتي لا تستطيل الى حالات الترقية الى درجات الوظائف العليا *

ومن حيث أن المعروض حالته كان يشغل الدرجة الاولى حين اعير الى المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٨٢/١١/٦ الى ١٩٨٨/١٠/٣١ - وكان ترتيب اقدميته لدى استكمالهِ الأربع سنوات الاولى من الاعياد (الاربعين) يبدأ من احدى عودته منها أضفى ترتيبه الثالث والعشرين * واذا لا تسرى في شأنه قاعدة اعادة ترتيب اقدمية العامل الذي تجاوز مدة اعاقته أربع سنوات الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة ٥٨ المشار اليها الامر الذي يمنع معه رد اقدميته الى * الاربعين * وإنما يقتصر له اعادة ترتيب اقدميته في درجة مدير عام التي رقى اليها باعتبار أن ترتيبه بين شاغلي الدرجة الاولى كان الثالث والعشرين وليس الاربعين بحال من الأحوال *

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى غنم مريان قاعدة اعادة ترتيب اقدمية العاملين عند العودة من الاجازة المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - والقوانين المحيطة له ، على شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها من درجات الجدول الملحق بالقانون المشار اليه *

(فتوى ٤٢٤/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣)

- قرار وزير الدولة للتقنية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ لا يسرى أحكامه إلا على المعينين اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المذكور .

قاعدة رقم (٥١)

المقننة :

قرار وزير الدولة للتقنية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ فيما استحدثه من أحكام من بينها حساب سنة التقنية للمحاصل على الماجستير وستين المحاصل على الدكتوراه فضلاً عن منح العامل علاوة من علاوات درجة الوظيفة وتضاف إلى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المصنوية لا يسرى إلا عند التعيين ومن ثم فلا يستقل بأحكامه إلا من كان مخاطباً بها وهم المعينون اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار المشار إليه في ١٩٨٩/٥/٢٥ - تعيين أحد العاملين في تاريخ سابق على العم بهذا القرار - لا ينسخ له مجال للاستفادة مما استحدثه من أحكام .

المقتضى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية القيسري والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ فاستبان لها أن المادة (٢) من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن قبواعد حساب مسد الخبرة المكتسبة علمياً عند التعيين تنص في فقرتها الثانية المضافة بقرار وزير الدولة للتقنية الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨١ على أنه « وتخصب للمحاصل على الماجستير التقنية منها سنة وللحاصل على الدكتوراه التقنية منها سنتان ، ويمنح العامل علاوة من علاوات درجة الوظيفة تضاف إلى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المصنوية ، في حين تنص المادة الثالثة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه على أن « ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره أي اعتباراً من ١٩٨٩/٥/٢٥ .

واستبان للجمعية في ذلك أن قرار وزير الدولة للتقنية الإدارية فيما استحدثه من أحكام - من بينها حساب سنة التقنية للمحاصل على الماجستير وستين للمحاصل على الدكتوراه فضلاً عن منح العامل علاوة من علاوات

درجة الوظيفة تضاف الى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المعصومة لا يسرى الا عند التحيين ومن ثم فلا يستظل باحكامه الا من كان مخاطبا بها وهم المعينون اعتبارا من تاريخ الصل بالقرار المشار اليه في ١٩٨٩/٥/٢٥ .

وخلصت الجمعية من ذلك الى انه لما كلفت المصيفة / (.....) عينت في وظيفة من الدرجة الثالثة التخصصية بمجموعة وظائف التسمية الادارية بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٢ وبالقسمية فيها اعتبارا من ١٩٨٩/٣/٢١ ، اي في تاريخ سلق على العمل بقوار وزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ ، فمن ثم لا يفسح لها مجال للاستفادة مما استحدث من احكام لا يستظل بها الا من كان مخاطبا بذلك القرار الامر غير المائل في شأنها .

اذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيدة / - العاملة بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة في الاستفادة من احكام قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٩ فيما استحدثه من احكام لاحقة على تاريخ تعيينها .

(فتوى ٨٦/٣/٨٠٩ جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

لقاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية والمنشآت التي لها ملكيتها هي من الأموال العامة المخصصة لها القيمة من أجله ، وليس للأكاديمية أن تستثمرها إلا فيما أقيمت من أجله - لا يجوز تأجير أكاديمية السادات للعلوم الإدارية دار الضيافة التابع لها لأحدى الشركات لاستغلاله كخندق .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ فوات مايتى : -

١ - أن القرار الجمهورى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ينص فى المادة الأولى منه فى أن تنشأ هيئة عامة تمارس نشاطا عليها تسمى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس مجلس الوزراء بمقتضى المادة الثالثة منه على اعتبار الأكاديمية من المؤسسات العلمية فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الباحثين والعلميين ويثبت المادة الرابعة أغراض الأكاديمية فى تنمية الإدارة فى جميع المجالات والقطاعات على جميع المستويات بالجمهورية ولها فى سبيل تحقيق أغراضها مايتى :

١ - تنمية المهارات لسدى العاملين فى مختلف مستوياتهم وفى شتى القطاعات من خلال تدريبهم وفى ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ووضع النظم والبرامج اللازمة لتنفيذ ذلك كما يجوز لى وحسدة ادارية أو اقتصادية بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن تعهد الى الأكاديمية بالإشراف على تدريب العاملين بها .

٢ - تعميق المفاهيم الإدارية اللازمة لتطوير مستوى الإدارة ولتحسين الانماء وزيادة الانتاج وبمراعاة أفراد نشاط تخصص لشئون وحدات الحكم المحلى .

٣ - تقديم المشورة اللازمة لتسهيل المعبات التي تعترض طرق الانتاج
ونلك فى ضوء الحقائق العلمية والميكنية .

٤ - تشجيع وتطوير البحوث العلمية التى تعالج مشاكل التنمية
الادارية .

٥ - تنظيم دراسات تخصصية فى مجالات التنمية الادارية طبقا
للقواعد وفى ضوء البرامج التى يوافق عليها مجلس الاكاديمية

٦ - القيام بأعمال النشر والتوثيق وتجميع المعلومات المتعلقة بالإدارة .

٧ - تبادل الخدمات والمعلومات الفنية فى مجال تخصص الاكاديمية .
مع الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمعاهد الاجنبية المعترف بها والمؤسسات
فى التعامل معها وطبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

٨ - استقلال المرافق التابعة للاكاديمية على الوجه الذى يحدده
أغراضها .

وتنص المادة السابقة من ذات القرار على أن مجلس الاكاديمية هو
السلطة العليا المهيمنة على شؤون الاكاديمية وتصريف أمورها واتخاذ ما يراه
لازما لتحقيق الاهداف التى تقوم عليها ولو على الاخص ما ذكر فى تلك
المادة ومنها :-

١ - رسم السياسة العامة لمختلف أوجه نشاط الاكاديمية واقبال
البرامج الخاصة بها .

ب - وضع الخطة الكفيلة بتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيق اهداف
الاكاديمية .

ج - القرار نظم قبول الدارسين والمدرسين وتحديد اعدادهم وتنظيم
الامتحانات والتدريب وتوفير الإقامة والخدمات اللازمة للمقيمين منهم .

د - وضع خطة استكمال وإنشاء المباني اللازمة للاكاديمية وفروعها
ودعم التجهيزات والمكتبات .

و - إنشاء مراكز وفروع الاكاديمية .

ز - استثمار أموال الاكاديمية وإدارتها .

٢ - يبين من هذه النصوص ، في وضوح لا يحتاج الى دليل - ان
الأكاديمية الصادات للمعلوم الادارية هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية
تمارس نشاطا علميا هو تنمية الادارة في جميع المجالات وعلى جميع
المستويات بالجمهورية وهو اجمال جاء تفصيله فيما اورده القرار في نص
المادة الثالثة منه من بيان لما تقوم به الاكاديمية من اعمال لتحقيق الغرض
الذي انشئت من اجله طبقا لمبدأ تخصص مثل هذه المؤسسة العلمية تكون
مقيدة فيما تمارسه من نشاط واعمال بان يكون ذلك بما يحقق اغراضها
ويتفق مع طبيعتها والمهمة التي تتولاها ، لا تجاوزه الى غير مما هو
يحدد عنها وليس من شأنها ، وان المنشآت التي لها ملكيتها هي من الاموال
العامة المخصصة لما اقيمت من اجله وانها لذلك تستخدم في الغرض المعين
لها ومنها مبنى الضيافة (دار) فليس للأكاديمية ان تستثمرها الا فيما
اقيمت لاجله وتتولى بأجهزتها ادارتها ، وما يكون تبعا لذلك من حصيله
مالية لذلك مما يؤديه من ينتفع بالاقامة فيها من الدارسين والبعوثين
والمقربين والموفدين اليها من داخل مصر او الخارج هو يعين مواردها المالية
وليس لها ان توجره الى شركة كايروسيى للانشاءات والتجارة لاستخدامه
كفندق ، مما هو موضوع العقد المزمع ابرامه معها لان في ذلك استغلال
له فيما لم يخص له من المنفعة العامة المتمثلة فيما ذكر بنص قرار انشائها
من اغراض ، ما اقيمت الدار الا لتحقيقها ، ولا يجوز الانتفاع بها الا على
هذا الوجه ولا يمكن القول بان حاجة الاكاديمية الى استعمالها قد انتهت
او انها تضاعفت لان مقتضى ذلك ان تخصص هذا المال العام لغرضها
لا موجب له مما يلزم ان تميدما الى الدولة لتستخدمها في وجه آخر من
وجوه المنفعة العامة مادام التخصيص لما رصدت له لم يعد قائما
بالفعل وهو ما لا تذهب اليه ولا تقصد نتيجته الاكاديمية اما مجرد
السعي الى زيادة مواردها المالية بتخصيصها بالاجار والمثل هذه المدة
واليها او غيرها بعد انتهائها - هو مما لا يبرر الخروج على مبدأ تخصيص
الأكاديمية لما انشئت من اجله ، ولبدأ استعمال الاموال العامة فيما خصصت
له ولا لمبدأ استخدام الاكاديمية لاموالها ومراقبتها وادارتها فيما رصدت
له من غرض وهي من الاصول العامة التي يمتنع على الاكاديمية ومجلس
ادارتها اتباعها ومراعاة مقتضاها فيما تقوم به من نشاط علمي .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع الى عدم جواز تأجير أكاديمية السادات للعلوم الادارية دار الضيافة التابع لها لاحدى الشركات لاستغلاله كفنق .

(ملف رقم ٢٨٧/١/٥٤ فى ٢٢/٥/١٩٩١)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

عدم جواز تأجير أكاديمية السادات للعلوم الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها كفنق بكل ما يترتب على ذلك من ثلأ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع فاستظهرت افتاءها الصادر بجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ الذى انتهت فيه الى عدم جواز تأجير أكاديمية السادات للعلوم الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها كفنق تأسيسا على أن أكاديمية السادات للعلوم الادارية هيئة عامة لها شخصيتها الاعتبارية تمارس نشاطا علميا هو تنمية الادارة فى جميع المجالات و على جميع مستويات الجمهورية ، هو اجمال جاء تفصيله فيما أورده القرار فى نص المادة الثالثة منه من بيان لما تقوم به الاكاديمية من أعمال لتحقيق الغرض الذى انشئت من أجله وبه طبقا لمبدأ تخصص مثل هذ المؤسسة العلمية تغدو مقيدة فيما تمارس من نشاط وأعمال بأن يكون ذلك بما يحقق أغراضها ويتفق مع طبيعتها والمهمة التى تتولاها ، لا تجاوزه الى غيره مما هو بعيد عنها وليس من شأنها ، وأن المنشآت التى لها ملكيتها هى من الاموال العامة المخصصة لما أقبمت من أجله وأنها لذلك تستخدم فى الغرض المعين لها ومنها مبنى الضيافة (الدار) فليس للأكاديمية أن تستثمرها الا فيما أقيمت لأجله وتتولى تجهزتها لادارتها وليس لها أن تؤولها الى شركة كبرى سميت للأنشطة والتجارة لاستخدامها كفنق ، مما هو موضوع للعقد المزمع إبرامه لان فى ذلك استغلال للدار فيما لم تخصص له من المنفعة العامة

التمثلة فيما ذكر بنص قرار انشائها من أغراض ، ما ألغيت السداد
الا لتحقيقها ، ولا يجوز الانتفاع بها الا على هذا الوجه ، وهذا السدى
انتهت اليه الجمعية العمومية وكشفت به عن صائب حكم القانون ، واجب
الاعمال ولا ينبغي للأكاديمية أن تخالفه بعد أن استبان لها على وجه الحق
فيه من الجهة المعبرة عن التفسير السليم للقانون المنوطة بها اماناته وتلتزم
الأكاديمية بأعمال مقتضى هذا الاقتاء وعدم السير فى ابرام هذا العقد
الذى ولد باطلا لا يثمر أثرا ، حرصا على أن يسود القانون تصرفاتها
وتخلف الشرعية قراراتها ولا يحول بينها وبين ذلك تسلم الشركة المزمع التعاقد
مفها للبدار ومباشرتها بعض الاعمال مما قد يقتضى بحسب الاحوال
التعويض عنه ان كان لثل هذا التعويض مقتضى ، والامر فى ذلك مرده
لظروف الحال مما قد يضار الى حسنه رضاء أو قضاء دون اخلال بوجه
المسئولية الاداريته بحسب الحال وهو ما ليس من شأنه جميعا أن يقيس
العقد من عثرته أو يصحح من عوجه أو يضفى عليه من اسباب الصحة
ما ينسبها عنه غائكة البطلان .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد
الاقتضاء السابق للجمعية بعدم جواز تأجير أكاديمية السادات للمعلوم
الادارية دار الضيافة التابعة لها لاحدى الشركات لاستغلالها كفندق ، بكل
ما يترتب على ذلك من آثار ، حيث لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى
الاعتدال هنا .

(ملف رقم ٧/٢/١٥٩ جلسة ١١/١/١٩٩٢)

قاصدة رقم (٥٤)

المبدأ :

المبالغ التى يدفعها الطالب المصرى لأكاديمية السادات تعتبر مقابل
خدمات متميزة تؤدى له ، ومن ثم لا يصحق عليها وصف الرسم الذى تؤول
حصيلته الى خزانة الدولة بل هى تؤول تبعا لذلك الى الصنائق الخاصة
بالأكاديمية .

المحتوى :

أن المبالغ التي يجرى تحصيلها من الطلاب المصريين بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية طبقاً لنص المادة ٢٢ من اللائحة المالية للأكاديمية تجسّد سلفاً لتقريرها في قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك نظير تقديم الخدمات الطلابية المشار إليها بطلب المادة المقابلة لنص المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات . ولا تصدق هذه المبالغ أن تكون في حقيقتها وجوباً رسمياً دراسياً . وقد امتنعت القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٨ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ تحت بند (٢٥) الخدمات التعليمية نوع (١) رسوم دراسية وانقصاب - وتقول حصيلتها هذه المبالغ التي وزارة المالية لأدراج هذه المبالغ في موازنة الأكاديمية كإيرادات دولة . وتعتبر المبالغ التي يتم تحصيلها من الطلاب المصريين بالأكاديمية نظير الخدمات الإضافية المشار إليها في المادة ٢٢ مكرراً (ب) مقابل توفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلي والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة ، وهي خدمات تؤدي للطلاب تلبية لرغبة تحبوه في الحصول عليها دون أدنى جبر عليه في تلقيها . ومن ثم ينحصر عن هذا المقابل وصف الرسم ، وتؤول تبعاً لذلك حصيلته إلى الصندوق الخاصة بالأكاديمية وفقاً للمادة ٢٢ مكرراً (١) من اللائحة المالية لها الصادرة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ .

(ملف ٥٠/٧/٥٨ جلسة ١٥/٣/١٩٩٢)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدا :

١ - تؤول إلى الصندوق الخاصة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية المبالغ التي تحصيلها الأكاديمية من طلابها نظير توفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلي والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة والمنصوص عليها في المادة ٢٢ مكرراً (ب) من اللائحة المالية للأكاديمية .

٢ - تقول إلى وزارة المالية الرسوم التي تحصيلها الأكاديمية من

طلابها طبقاً لنص المادة (٢٢) من اللائحة المالية للأكاديمية والمقابلة
للمرسوم المحددة بالمادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

القسوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٦٩ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التى تنص على أن
« التعليم مجاني لإبناء الجمهورية فى مختلف المراحل الجامعية ، وفيما عدا
فروع الجامعة الخاضعة لهذا القانون فى الخارج يؤدى الطلاب من غير أبناء
الجمهورية مصروفات الدراسة المحددة فى اللائحة التنفيذية ، على أن تخصص
حصيلة هذه المصروفات للخدمة التعليمية فى الجامعة المقيدى فيها » ويؤدى
جميع الطلاب الرسوم التى تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية
المختلفة على أن تخصص حصيلة كل رسم للخدمة المؤدى عنها « . وأن المادة
٢٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أنف البيان الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يؤدى الطلاب
الرسوم الآتية منوياً وتخصص حصيلة كل رسم للخدمات التى يؤدى عنها :

أولاً : رسم المكتبة ٠٠٠

ثانياً : رسم المختبرات وتأمين الاموات ٠٠٠

ثالثاً : يؤدى طالب كلية الصيدلة أربعة جنيهات مقابل مكافأة تصرف
للمصيلة التى يقضى فيها التمرين .

رابعاً : يؤدى الطالب المنتسب فى بدء العام الجامعى رسم انتساب
مقداره ٠٠٠

خامساً : مصروفات الدراسة للاجانب ٠٠٠

سادساً : يؤد الطلاب رسماً لدخول الامتحان على الوجه الآتى ٠٠٠

كما استبان للجمعية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن انشاء أكاديمية السنادات للمعلوم الادارية
تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تمارس نشاطها علمياً تسمى أكاديمية

السادات للعلوم الادارية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، حال ان المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لأكاديمية السادات للعلوم الادارية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان « تسرى على الاكاديمية احكام النظام المالى المقررة فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص فى هذه اللائحة وذلك الى حين صدور اللوائح المالية الخاصة بالاكاديمية بقرار من مجلس الاكاديمية ويكون لمجلس الاكاديمية اختصاصات المجلس الاعلى للجامعات بالنسبة للنظام المالى » . وان المادة ٣٢ من ذات القرار تنص على ان « يكون للأكاديمية انشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاط الأكاديمية طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، كما يجوز انشاء صناديق خاصة أخرى بقرار من مجلس الاكاديمية بعد موافقة وزارة المالية هذا وتنص المادة ١٦ من قرار رئيس الاكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار اللائحة المالية لها على ان « يكون للأكاديمية انشاء صناديق خاصة تتفق مع طبيعة نشاطها طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات كما يجوز انشاء صناديق خاصة أخرى بقرار من مجلس الاكاديمية بعد موافقة وزارة المالية » والمادة ١٧ من اللائحة على ان « يكون للصندوق الخاصة موازنة تقديرية وتودع حصيلاتها فى البنك الذى يختاره مجلس الاكاديمية وتخصص الحصيلة للخدمة المؤدى منها وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الاكاديمية ، ويرحل الفائض من سلفة الى أخرى، ويرفق بالحساب الختلى للأكاديمية كشف يبين فيه ما تم تحصيله وصرفه خلال العام المالى ، وتخصص حصيلة الصناديق من النقد الاجنبى لاستيراد التجهيزات والكتب والدوريات وغيرها ولا تصب فى الحصيلة النقدية المخصصة للأكاديمية » وتضيف المادة ٢٢ « يؤدى الطلبة المصريين الرسوم التى تحددها المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات مقابل الخدمات الطلابية المختلفة وهى : ٠٠٠

كما استبان للجمعية ان المادة مكررا (١) من القرار المشار اليه تنص على ان « لكتبة الادارة والمعهد القومى للادارة العليا تقديم الخدمات الاضافية التالية لطلبتها المصريين وفق رغباتهم مقابل تحصيل المبالغ الموضحة فيما بعد كحد اقصى :

| | |
|-----------------------|---------------------------------|
| طالب كلية الادارة عن | طالب المعهد القومي |
| الفصل الدراسي الواحد | للادارة العليا عن المقرر الواحد |
| توقيع الكتب والمراجع | ٢٥٠ جنيه |
| والمذكرات وتصويرها | ٩٢ جنيه |
| وطبعتها | |
| استخدام معمل اللغات | ١٥ جنيه |
| استخدام الحاسب الالى | ٢٥ جنيه |
| الاشتراك فى أنشطة | ١٥ جنيه |
| اتحاد الطلاب المتميزة | |
| المجموع | ١٤٧ جنيه |
| | ٢٤٨٠ جنيه |

ويتم تحصيل مقابل الخدمات الإضافية المذكورة قبل بدء كل فصل دراسي
تأسس بكلية الادارة وفور التسجيل للمقرر وقبل بدء الدراسة لطالب المعهد
القومي للادارة العليا وتؤول حصيلتها الى موارد الصندوق الخاص
بالاكاديمية وفق ما يقرره مجلس الاكاديمية سنويا .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص ان المشرع جعل خدمة
التعليم فى مختلف مراحله الجامعية مجانية لانشاء الجمهورية مقابل الرسوم
التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بحيث تخصص حصيلة
كل رسم للحرف منه على الخدمة التي يؤدى عنها ، وبمقتضى المادة ٢٧١ من
اللائحة التنفيذية للقانون آنف البيان الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٦ لسنة ١٧٥ ماهية هذه الرسوم والخدمات التي تؤدى مقابلها واذ
أنشئت أكاديمية السادات للعلوم الادارية كهيئة عامة تمارس نشاطا علميا
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، قضت المادة ٣١
من اللائحة التنفيذية لها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٦ لسنة
١٩٨٢ بمرين احكام النظام المالى المقررة فى اللائحة التنفيذية لقانون
الجامعات على الاكاديمية الى حين صدور اللوائح المالية الخاصة بها ،
ولما جازت المادة ٣٢ من ذات اللائحة للأكاديمية انشاء صناديق خاصة
تتلقى مع طبيعة نشاطها ، وفى ظل من هذه الاحكام صدر قرار رئيس
الأكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ باللائحة المالية لها ونص فى المادة ٢٢

منه على أن يؤدي طلبة الأكاديمية المصريين الرسوم التي تحددها المادة ٢٧١
من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات مقابل الخدمات الطلابية
المختلفة المشار إليها في هذه المادة . كما نص في المادة ٢٢ مكرر (١)
على أن لكلية الإدارة والمعهد القومي للإدارة العليا تقديم الخدمات
الاضافية الواردة بتلك المادة لطلبتها المصريين وفق رغباتهم مقابل الرسوم
المقررة بها كحد أقصى ، على أن يتم تحصيلها قبل بدء كل فصل دراسي
أو فور التسجيل حسب الأحوال على أن تؤول حصيلتها الى الصندوق
الخاصة بالأكاديمية .

ومن حيث أن المادة ١١٦ من الدستور تنص على أن « إنشاء الضرائب
العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون » ولا يعفى أحد من أدائها
الا في الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك
من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون » .

ومفاد ذلك أن الرسم لا يمكن فرضه الا بناء على قانون يكلفه بتقرير
مبدأ الرسم ، وإناطه شروط دفعه وتحديد سعره بسلطة أخرى . والرسم
بمطلوبه القانوني هو مبلغ من المال يجنيه أحد الأشخاص العامة كرها من
الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه . فهو يدفع كرها مقابل
خدمة معينة ولا يدفع اختيارا كما تدفع الاثمان العادية وتستأديه الدولة
من الأفراد مبينا لها عليهم من سلطة الجباية شأنه في ذلك شأن الضريبة
وإن اختلف عنها . في انه يؤدي مقابل خدمة معينة .

أما حيث يكون الفرد في مجال يتمتع فيه قانونا بمكنة الاختيار
في صحيفة دعواه بأنه تم انذاره في ١٩٧٨/٢/٢٨ ولما لم يعد المطعون
ويكون ما يؤديه مقابل أئمة يقدمها المرفق العام ، فلا يعد هذا المقابل
رسميا في صحيح فهم القانون ولا يشترط لتحصيله ما يشرطه الدستور
لتحصيل الرسوم من وجوب فرضها بقانون أو بناء على قانون إذ يكفي
بأن تحدد الإدارة هذا المقابل بقرار منها لقيام الخدمة الاختيارية التي
تقدمها .

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت المبالغ التي يجري تحصيلها من

الطلاب المصريين بالاكاديمية طبقاً لنص المادة ٢٢ من لائحته المالية تجد سند تقريرها في قانون الجامعات رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وذلك نظير تقسيم الخدمات الطلابية المشار إليها بتلك المادة المقابلة لنص المادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ، فان هذه المبالغ ومن ثم لا تفقد أن تكون في حيازتها وجوهرها رسوما دراسية - واذ استحدثت للطلاب رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٨ يربط الموازنة العامة للدولة للخدمة المالية ١٩٨٩/٨٨ تحت بند (٤) الخدمات التعليمية نوع (١) رسوم دراسية وانتساب فيتعين من ثم ادراج هذه المبالغ في موازنة الاكاديمية كإيرادات دولة تؤول حصيقتها الى وزارة المالية - أما المبالغ التي يتم تحصيلها من الطلاب المصريين بالاكاديمية فظير الخدمات الاضافية المشار اليها في المادة ٢٢ مكرراً (١) لتوفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلي والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة ، وهي خدمات تؤدي للطلاب تلبية لرغبة تحنوه في الحصول عليها دون أنفى جبر عليه في تلقيها فانما ومن ثم ينعصر عن هذا المقابل وصف الرسم ، وتؤول تبعاً لذلك حصيلته الى الصناديق الخاصة بالاكاديمية وفقاً للمادة ٢٢ مكرراً (١) من اللائحة المالية لها الصادرة بقرار رئيس الاكاديمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه :

(١) تؤول الى الصناديق الخاصة باكاديمية السندات للعلوم الادارية المبالغ التي تحصلها الاكاديمية من طلابها نظير توفير الكتب والمراجع والمذكرات وتصويرها واستخدام معامل اللغات والحاسب الآلي والاشتراك في أنشطة الاتحاد المتميزة والمتنصوص عليها في المادة ٢٢ مكرراً (١) من اللائحة المالية للاكاديمية .

(٢) تؤول الى وزارة المالية الرسوم التي تحصلها الاكاديمية من طلابها طبقاً لنص المادة ٢٢ من اللائحة المالية للاكاديمية والمقابلة للرسوم المصعدة بالمادة ٢٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

(فتوى ٥٨ / ١ / ٥٠ جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٢)

أكاديمية الفنون

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

خول المشرع رئيس أكاديمية الفنون وحده سلطة تكليف أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو تسبب أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بمباشرة التحقيق - لرئيس الأكاديمية أيضا أن يطلب من النيابة الإدارية مباشرة التحقيق فيما نسب إلى عضو هيئة التدريس بالأكاديمية - التكليف أو التسبب أو الطلب لأجراء التحقيق مقصور فقط على مباشرة التحقيق دون أن يمتد إلى إجراءات المحاكمة أو ما يعقبها من الطعن في الأحكام - لرئيس الأكاديمية وحده حفظ التحقيق أو إحالة العضو إلى مجلس التأديب أو توقيع عقوبة في حدود ما قرره المشرع بنص المادة (٧٦) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم أكاديمية الفنون والذي طلب إلى النيابة الإدارية مباشرة التحقيق في ظل العمل به - تنص على أنه قيكلف رئيس الأكاديمية أحد أعضاء هيئة التدريس في الأكاديمية من درجة لا تقل عن درجة من يجرى التحقيق معه بمباشرة التدقيق فيما نسب إلى عضو هيئة التدريس وله أن يندب أحد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق لهذا الغرض أو يطلب إلى النيابة الإدارية مباشرة هذا التحقيق ويقدم عن التحقيق تقريراً إلى رئيس الأكاديمية ولوزير الثقافة أن يطلب إبلاغه بهذا التقرير .

ولرئيس الأكاديمية بعد الاطلاع على التقرير أن يحفظ التحقيق أو أن يأمر بإحالة العضو المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا رأى محلاً لذلك أو أن يكتفى بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة ٧٦ .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن لرئيس الأكاديمية وحده أن يكلف أحد أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية أو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بمباشرة التحقيق أو أن يطلب من النيابة الإدارية مباشرة التحقيق

فكما ينسب الى عضو هيئة التدريس بالاكاديمية وهذا التكليف أو الذنب أو الطلب لاجراء التحقيق قاصر فقط على مباشرة التحقيق دون أن يمتد الى اجراءات المحاكمة أو ما يعقبها من طعن في الاحكام - ولرئيس الاكاديمية وحده أن يحفظ التحقيق أو احالة العضو المحقق معه الى مجلس التائب أو أن يكتفى بتوقيع عقوبة عليه في حدود ما تقرره المادة ٧٦ من ذات القانون .

ومن حيث أن الثابت في الطعن المائل أن النيابة الادارية طلب منها اجراء التحقيق مع المطعون ضدها باعتبارها احدى الجهات التي خول القانون رئيس الاكاديمية أن يعهد اليها باجراء التحقيق ومن ثم تقتصر سلطتها في هذا الشأن على ماخولت فيه فقط وهو اجراء التحقيق دون أن يتعدى ذلك الى التمثيل في المحاكمة أو الطعن في الاحكام التي تصدر بناء على هذا التحقيق .

يؤكد ذلك ما تضمنه كتاب السيد/ مدير النيابة الادارية المؤرخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٢ والموجه الى رئيس الاكاديمية من أن مباشرة النيابة الادارية للتحقيق في واقعات القضية المذكورة بناء على طلب الاستاذ الدكتور رئيس اكاديمية الفنون اعمالا لحكم المادة (٧٠) من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ بتنظيم اكاديمية الفنون وأنه لا اختصاص للنيابة الادارية بالتحقيق مع اعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون وأنه لا اختصاص للنيابة الادارية بالتحقيق مع اعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون الا بناء على طلب رئيس الاكاديمية وأنه لوورد هذا الطلب فقد يشرت النيابة الادارية اختصاصها وأجرت تحقيقاتها في واقعات القضية وانتهت الى رأيها الوارد بمذكرتها بالتصرف في القضية وهو ارسال الاوراق الى رئيس الاكاديمية لاحالة المخالفين لمجلس التائب وصرف النظر عن ابلاغ النيابة العامة بالواقعة اكتفاء بالجزاء التأبيري .

ومن حيث أنه لا يصح في ذلك أو يغير فيه القول بما تضمنه المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر من أن احكام المحاكم التأبيرية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية

المجلس ٠٠ ويختبر من ذوي الشأن في حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ورئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الادارية ، ذلك ان مقاد هذا النص ان مدير النيابة الادارية يختبر من ذوي الشأن الذين يجوز لهم الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم القضائية اعسالا لصريح نص المادة ٢٢ سالفة البيان ودون ان يعتمد ذلك على القرارات الصادرة من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس باكاديمية الفنون وهو مجلس ينظم تشكيله والاجراءات المتبعة امامه القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والذي يستفاد منه ان رئيس الاكاديمية هو صاحب الصفة في تلك القرارات فضلا عن ذوي الشأن من أعضاء هيئة التدريس المصالحين الى هذه المجالس .

ومن حيث انه متى استبان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان النيابة الادارية هي التي طعنت في قرار مجلس التأديب المشار اليه دون ان تكون ممثلة في الدعوى او يطلب منها ذلك وليست مفوضة من رئيس اكااديمية الفنون في إقامة هذا الطعن ومن ثم فلا صفة لها في الطعن المائل وبالتالي يكون هذا الطعن مقدما من غير ذي صفة مما يقتضي القضاء بعدم قبوله .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٥٧)

المادة :

استلزم المخرج للتعين في وظيفة مدرس بقسم التمثيل والخشراج بالمعهد العالي للفنون المسرحية ان يكون المخرج حاصلًا على أعلى الدرجات العلمية التي تمنحها اكااديمية الفنون في التمثيل - يقصد بأعلى الدرجات العلمية درجة الدكتوراه - تخلف شرط المؤهل يتحدد بقرار التعين الى درجة الاعتماد - اساس ذلك : ان المؤهل شرط من الشروط الجوهرية للتعين في هذه الوظيفة - لذلك : الدرجة العلمية الاولى التي تمنحها الاكاديمية وهي ليكالوريوس لا تكفي للتعين في وظيفة مدرس .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء
أكاديمية الفنون تنص على أن :

يشترط فحين يعين في وظيفة مدرس ما يأتي :

١ - أن يكون حاصلا على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو
الجامعات المصرية في فرع يؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلا من
معهد مصري أو أجنبي على درجة يعتبرها مجلس الأكاديمية معادلة لهذه
الدرجة .

٢ - أن يكون قد مارس العمل الفني في تخصص الوظيفة مدة ست
سنوات على الأقل وأمهم فيه يافتح فني أو بحث علمي وأن يكون قد مضت
ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس
أو ما يعادلها .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من القانون المشار إليه تنص على أن :

تمنح أكاديمية الفنون الدرجات الآتية :

- ١ - البكالوريوس في الفنون .
- ٢ - الماجستير في الفنون أو دبلوم عال في الفنون .
- ٣ - الدكتوراه في الفنون .

ومن حيث أن المادة ٥٠ تنص على أنه يجوز أن يعين في المناصب
معيّنون ، ويكون تعيين المعهد بعد إعلان عن الوظائف الشاغرة بترشيح
من مجلس المعهد المختص من بين الحاصلين على تقدير جيد جدا على
الأقل في الدرجة العلمية الأولى التي تمنحها الأكاديمية أو الحاصلين على
درجة يعتبرها مجلس الأكاديمية معادلة لذلك .

ومن حيث أنه يبين من سياق النصوص المشار إليها أن المشرع استلزم
للمعيّنين في وظيفة مدرس بقسم التمثيل والإخراج بالمعهد العالي للفنون
المصرية ، أن يكون المرشح حاصلا على أعلى الدرجات العلمية التي تمنحها

الأكاديمية في التمثيل ، وهي كما أوضحته المادة ٦٢ هي درجة الدكتوراه ،
ويختلف المؤهل يختلف شرط من الشروط الجوهرية للمصالحية في التعيين في
الوظيفة ينزل بالقرار إلى درجة الانعدام التي تيسر سحبه في أى وقت ،
والمافرة في المؤهل الذى اشترط للتعيين في وظيفة مدرس وفي وظيفة معيد
يقطع بعدم كفاية الدرجة العالية الاولى التي تمنحها الأكاديمية
«الهكولوجيس» للتعيين في وظيفة مدرس .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم إلا يكون أعلى الدرجات العلمية
منظما في الأكاديمية له !لشرع أوجد بديلا لها وهي المؤهل المعادل من
معهد مصرى أو اجنبى .

ومن حيث أن صدور قانون لاحق ، وهو القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون تنظيم أكاديمية الفنون يجيز التعيين في وظيفة مدرس للمحصل
على أعلى الدرجات التي تمنحها الأكاديمية أو الجامعات المصرية هي
التخصص الذى لم يتم هي شأنه تنظيم دراسات عليا للماجستير أو
الدكتوراه ، لا يصح من قرار صدر في ظل قانون سابق لا يجيز ذلك .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فإنه يكون قد
صادق وجه الحق ويضمن الطعن فيه قائما على غير سند من القانون
جديرا بالرفض ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه
موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .
٣٩

(طعن ٤١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

أحكام السيادة العامة والخاصة

الباب الأول : أحكام السيادة العامة

الفصل الأول - ماهية الأموال العامة

الفصل الثاني - معيار تخصيص المال الخاص للمنفعة العامة

الفصل الثالث - أحكام الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور تعتبر أموالاً عامة

الفصل الرابع - طبيعة وطبقة الشخص العلم على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة

الفصل الخامس - زوال التخصيص كنقطة العام

الفرع الأول - تحويل المال العام إلى مال خاص مملوك للدولة

الفرع الثاني - انتهاء تخصيص سوق عمومية للمنفعة العامة

الفصل السادس - حماية المال العام

الفرع الأول - عدم الترخيص بالبناء على الملك العام

الفرع الثاني - اقتضاء مقابل مادي من المقتضى لا يقتضي تصحيح الوضع القائم على التخصيص

الباب الثاني : أحكام السيادة الخاصة

الفصل الأول - القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم لتجديد العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والظرف فيها

الفرع الأول - البيع بقصد الاستصلاح

الفرع الثاني - تسجيل ثمان أراضي الدولة

الفصل الثاني - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ بشأن تجديد وإجراءات

التصرف الجماعي والإجمالي الإجمالي للدولة

الفرع الأول - إجراءات التصرف الجماعي والإجمالي الإجمالي للدولة

أحوال السيادة

الباب الثالث : عدم جواز نكاح أموال الدولة العامة والخاصة بالتقادم .

الباب الرابع : ازالة التعدي على املاك للدولة العامة والخاصة بالطريق
الادارى .

الفصل الاول - جواز ازالة التعدي على املاك الدولة بالطريق الادارى .

الفصل الثانى - قرار ازالة التعدي .

المادة الاولى - اركان قرار ازالة

اولا - قرار ازالة يجب ان يقوم على سبب يبرره من اعتداء
تظهر على ملك للدولة او محاولة قصبه .

ثانيا - مشروعية قرار ازالة لا تنكس الا بثبوت تجسّد
واضح اليه من اى سند قانونى يظاهر وضع يده .

ثالثا - انتفاء المشروعية عن قرار ازالة اذا كان وضع اليد
محرّزه مسبقا او مظاهر لها طابع الجدية .

رابع ثلثى - حدود سلطة المحكمة فى رقابة قرار لازالة

الفصل الثالث : المختص بانقضاء التعدي على املاك الدولة .

الباب الخامس : مسائل متنوعة

اولا - مخالفة المبادئ المقررة على املاك الدولة للتخصيص المصائب
وبالبناء يخول السلطة الادارية ازالة بالطريق الادارى .

ثانيا - لمن كان انتفاع الجهات المصرية بملك الدولة بلا مظهر اصلا
الا انه يجوز ان يكون انتفاع الجهة الامارية بأرض داخلية فى
ملكية جهة ادارية اخرى يملكها اذا ارتضى الطرفان ذلك .

ثالثا - نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املاك الدولة الخاصة
الى المحافظات وصندوق لراضى الاستصلاح (١٩٣٥ سنة ١٩٨٤) .

رابعا - عدم احقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى تقاضى مقابل
عن الاراضى التى منحها قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة
١٩٨٥ بتخصيصها داخل مدينة ٦ أكتوبر لتنفيذ مشروع الانتاج
للثلازوى ونظمها على احياء الزراعة والتكثيفيون .

خامسا - عدم جواز التصفية فى الاراضى التى تصفيتها بالضميريات المرة .

سادسا - الاشراف على الاراضى الصحراوية والقصر فيها .

سابعاً - عدم جواز النزول من منال من أموال الدولة بفرض تكريم
الوزراء السابقين .

ثامناً - نقل الانتفاع بالأملاك المملوكة للدولة بين أشخاص القسانون
العامة .

ثاسعاً - لا يجوز لجهاز تشريعات أراضى القوات المسلحة بيع الأراضى
التي ما زالت مخصصة للمنفعة العامة .

عاشرًا - للوحدات القتالية سلطة التمركز فى الأراضى المملوكة لها
ولتفاديها بيعها .

المطلب الأول : املاك الدولة العامة

المطلب الأول : ماهية الاموال العامة

فقاصدة رقم (٥٨) .

المبدأ :

الاموال العامة هي العقارات والمنقولات التي للمسئولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والمخصصة للخدمة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو الوزير المختص - صفة الدفع العام لا تفكك عنها الا بذات الاداة التي تم بها اداء تلك الصفة .

التفسير :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١ فاستبان لها ان المادة (١) من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق ما يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية » ، والمادة (١٤) منه التي تنص على أن « تعتبر اموال الهيئات العامة اموالا عامة وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة » ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، على ان تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التي للمسئولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة للخدمة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » . وهذه الاموال لا يجوز القانون التي تنص على أن « تفقد الاموال العامة صفتها العامة بالانتهاء التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم » ، والمادة (٨٨) من ذات القانون تخصيصها للخدمة العامة ، وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت تلك الاموال العامة » .

المادة (٨٨) من قانون الهيئات العامة

وامتظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع ناط برئيس الجمهورية انشاء هيئات عامة لادارة مرفق تقوم على مصلحة او خدمة عامة واعتبر

الفصل الثاني

معيار تخصيص المال للمنفعة العامة

قاعدة رقم (٥٩)

المادة ١

المادة (٨٧) من القانون المدني معلة بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ -
معيار تخصيص المال للمنفعة العامة - جدول المشرع عن أسلوب تصدّد
ما يعتبر من الأموال العامة للذي كانت تجرى به المادة (٩) من القانون المدني
القديم والتي بمعيار تضرّ جو التخصيص للمنفعة العامة - التزام هذا المعيار
يقضي من إيراده الإطالة ويدل على أن المشرع لم يرد الخروج على الأوضاع
التي استقرت في ظل القانون المدني القديم ولم يقصد التضيق من نطاق
الأموال العامة - المناقشات التي دارت بلجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ
حول صياغة مشروع المادة (٨٧) بأن حكم هذه المادة لا يتسبب عن بعض
ما يعتبر من الأموال العامة طبقاً للمادة (٩) من القانون القديم مثل : -
البيوت والمستقعات المتصلة بالبحر مباشرة والبيوتات المملوكة
للعمري - استلقت هذه المناقشات التي أن تخصيص الأموال المشار إليها
للمنفعة العامة غير واضح - انتهت هذه المناقشات إلى التسليم بصفة المعيار
الذي أتى به المشرع بنص المادة (٨٧) .

المحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر بإزالة التمدد بالطريق يجب أن يقوم
على سبب يبرره ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان مسند الجهة الإدارية في
الادعاء بملكية المال الذي تتدخل بإزالة التمدد الواقع عليه إدارياً سنداً
جدياً له أصل ثابت في الأوراق . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن
القضاء الإداري في فحصه لشرعية هذا السبب ، لا يفصل في النزاع القائم
على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتغلغل بالتالي في فحص المستندات
المقدمة من كل منهما بقصد الترجيح فيما بينهما ، لأن ذلك كله من اختصاص
القضاء المدني الذي يملك وحده الحكم في موضوع الملكية ، وإنما يقف
اختصاص القضاء الإداري عند حد التحقق من أن ادعاء الجهة الإدارية

بالملكية ادعاء جدى له شواهد المبررة لاصدار القرار بانالة التحدى اداريا .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة (٨٧) من القانون المدنى « للمصلحة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ » قد عدلت عن تعداد ما يعتبر من الاموال العامة على النحو الذى كانت تجرى به عبارة المادة (٩) من التقنين القديم، الا ان معيار التخصيص للمنفعة العامة الذى كان مقررا بنص المادة (٩) من التقنين المدنى القديم التى اوردت بمجزها « وعلى وجه العموم جميع الاموال الاميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة مرمومة بالفعل، لو يكتفى قانون أو أمر به . وقد جرت مناقشات بلجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ حول صياغة مشروع المادة (٨٧) من القانون المدنى ، قيل فيها ان حكمها لا يشعب على بعض ما يعتبر من الاموال العامة وفقا للمادة (٩) من التقنين القديم مثل البرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالمجر مباشرة والبحيرات المملوكة للميرى اذ ان تخصيصها بالمنفعة العامة غير واضح ، ولكن لفتى الراى الى ان المعيار العام الذى وصفه النص المقترح ملهم وان القوام هذا المهاد يضى عن ايراد الامثلة لذلك . مما يدل على ان المشرع لم يحد الخروج على الاوضاع التى استقرت فى ظل التقنين القديم ، لم يقصد الى التضييق من نطاق الاموال العامة التى كانت محبذة كذلك فى ظل نصوص التقنين القديم .

ومن حيث ان الثابت ان المساحة محل المنازعة وارادة بتكليف أموال الميرى بالمكلفة رقم ١٧٤٤ باعتباره جزءا من يمنية اذكر البالغ مساحتها حوالي سبعة وثلاثين ألف فدان ، بعضها مغمور بالمياه وبعض أجزاء منها أراضي بور منها ما يعرف باسم جزيرة قطارة حسينا يبين من الضوابط المساحية المرفقة بمحاضر أعمال الخبير الذى كانت المحكمة المدنية قد اقبلته ، قبل احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاستئنافية . كما ان الثابت ان المساحة محل المنازعة لم تفرض عليها خريبة اطلاقا ويقاوم ١٩٧٤/١/١٢ تصدر بانويثة العامة للاصلاح الزراعى ، محضر بخصوص استبعاد كل من اطيوان الامتلاء والاحتفاظ قبل كل من السيدين / عبد المجيد فهمى السيد عيسى وعبد الرحمن خليل محمد خليل بفاحية اذكر مركز رشيد بمحافظة البحيرة حيث اتضح من نتيجة بحث الملكية بمعرفة تقييد المساحة

بلايكنندرية أن الاطيان المذكورة وأردت في تكليف أملاك الميرى بالمكلفة رقم ١٧٤٤ . وقد أشار المحضر الى أن كتاب تفتيش أملاك البحيرة رقم ٢٢٩ في ١٢/٦/١٩٧٣ المرسل الى منطقة أمفينا المختصة قد تضمن أن هذه الاطيان جميعها أملاك للدولة منافع عامة سواحل ولا تتبع الأملاك ولكنها تحت اشراف السواحل . وقد انتهى المحضر الى أن مقتضى ذلك استبعاد هذه الاراضى سواء أرضى الاحتفاظ أو الاستيلاء طالما انها من أملاك الميرى . ولم يثبت أن المطعون ضدهم قد جادلوا في هذا الاجراء الذى قامت به الهيئة القائمة للإصلاح الزراعى . وبالترتيب على ما تقدم يكون القرار الصادر من الجهة الادارية بإزالة التصدى قرارا قائما على صحيح مسييه مما تحت يدعا من مستندات تفيد دخول المساحة محل المنازعة في الملكية العامة للدولة .

ومن حيث أن البادئ من الاوراق أن محافظ البحيرة كان قد أصدر بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ القرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بإزالة التصدى الواقع من كامل توفيق نياح وإبراهيم بريك ورجب عبد الرزاق وآخرين على الارض المخصصة لإقامة مزارع سمكية بناحية أنكو وأبو حمص وبتاريخ ١٩/٨/١٩٧٩ أصدر رئيس الوحدة المحلية لمدينة أنكو القرار رقم ١٢ مكررا لسنة ١٩٧٩ وينص على ازالة التصدى الواقع من المواطن أحمد عبد الرحمن وآخرين على مزرعة أسماك الستين والاجزاء المتاخمة لها من بحيرة أنكو ، فإن هذا القرار الاخير يكون في حقيقته قرارا تنفيذيا لقرار المحافظ ، فكلاهما يهدف الى ازالة التعديات الواقعة على المناطق المخصصة لإقامة المزارع السمكية ، ولا يلزم في القرار الصادر بإزالة التصدى أن يتعلق اسماء المعتدين ، بل يكفى لقيامه صحيحا أن يتضمن تحديدا للمنطقة التي وقع عليها الاعتداء المراد رده وإزالته عن ملك الدولة ، بالطريق الادارى . فاذا كان القرار الصادر على المناطق المخصصة لإقامة مزارع سمكية بناحيتى أنكو وأبو حمص ، من قبل اشخاص حددتهم القرار بذواتهم كما أشار الى أعمال احكامهم على غيرهم فمن يصدق في حقهم اقتتاف التصدى على المناطق التي حددوها ، وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الوحدة المحلية لمدينة أنكو رقم ١٢ مكررا لسنة ١٩٧٩ ، مستندا في ديباجته الى قرار المحافظ المشار اليه ،

مستهدفا ازالة التعدي المنسوب الى المطعون ضده الاول وآخرين على مزرعة من المزارع المملوكة المشار اليه بقرار المحافظ، فان قرار رئيس الوحدة المحلية يكون في حقيقته قرارا تنفيذيا مستهدف تطبيق وتنفيذ احكام القرار الذي سبق ان أصدره المحافظ في هذا الشأن، وبذلك كون قصد استقامات في القرار الصادر بازالة التعدي قبل المطعون ضدهم عناصر مشروعيتها لا يكون معه وجه للنقض عليه، وتكون الدعوى يطلب الفائه ويطلب التفويض عنه متعينا الرافض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قصد جانب صحيح حكم القانون مما يقتضي معه الحكم بالفائه .

(طعن ١١٩٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٥)

الفصل الثالث

املاك الدولة المخصصة لاستعمال الجمهور تعبر اموالا عامة

المادة رقم (٦٠)

نفسها :

المادة ٨٧ من القانون المحلى معدة بالثلاثون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ -
للطريق والشوارع والترح والقطار والجسور وغيرها المخصصة للمنفعة
العامة أى المخصصة لاستعمال الجمهور تعبر اموالا عامة لا تكون هذه
الاشياء مخصصة للمنفعة العامة لما يوجب اداة قانونية وهذا هو التخصيص
الرسمى للمنفعة العامة واداة قانونية من السلطة المختصة - او بموجب
التخصيص الفعلى بان يكون الطريق او القنطرة او الجسر او الترسعة
مخصصا للاستعمال العام بالفصل - لا يشترط لاعتبار شئ من ذلك
او الجسر او القنطرة - لا يشترط ايضا ان يتم الصرف على شئ منها
بمعرفة الحكومة - اعقاب هذه الاشياء مخصصة للمنفعة العامة لا يحتاج
الا لاعتباره متروكا للطريق للمواطنين - يجوز للأفراد منح طرق او شوارع
خاصة او بناء الجسور والقطار فى ملكهم الخاص وتبقى هذه الاشياء
ملكا خاصا لملكيها لا يستغنى عنه ومن يائن لهم دون غيرهم -
يجوز ان ينتقل الطريق او للجسر او القنطرة من ملك الفرد الخاص الى
التيوان العام - ذلك بان تنزع الحكومة ملكيته ثم تخصصه للمنفعة
العامة - او بان يتنازل المالك عن الطريق او الجسر او القنطرة للحكومة
وتخصصه هى للمنفعة العامة - قد يكون هذا التنازل صريحا وقد يكون
ضمنيا - الملكية الخاصة موصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى
الاحوال الميئنة بالقانون ويحكم قضائى - لا تنزع الملكية الخاصة
لنفع العام الا بمقابل تعويض عادل وفقا للقانون - اذا تم التخصيص
الفعلى للمنفعة العامة لارض مملوكة ملكية خاصة لفترة معقولة فانه
تنتقل هذه الملكية الخاصة الى الملك العام للضعب - تكون الارض المخصصة

المنفعة العامة حمة باعتبارها ملك عام. - يقضي على السلطات العامة وعلى المواطنين. - حيايتها - الملكية العامة - سنة الواجب والناس الخدمة العامة المواطنين وحسن رعاية الشعب *

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم الطعن للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله استنادا إلى أن القنطرة موضوع النزاع لم تكن مقامة مقابل، كما أنه توجد قناطر أخرى تربط الكتلتين السكتيتين بالقوية ، وأن مخلص إليه الحكم المظنون فيه استمد من أصول استند إليها خاصة أن التوسم الكروكي للقسم من جهة الادارة انما هو من صنعها ولا يصلح بطلا يمول عليه وأن القنطرة تقع في خالص ملك المدعى ولم تكن مقامة من قبضه حتى يدعى أنها أصبحت من المنافع العامة بالفعل ، ولا يوجد دليل في الأوراق يثبت دفع جهة الادارة أنها كلفت مقامة من قبل وأن القنطرة للطعن فيه في حقيقته انما هو قرار ينزع جزء من ملكية الطعن لأقلية القنطرة عليه صدر من غير مختص ، فضلا عن مخالفته للأوامر والقانون *

ومن حيث أن المادة ٨٧ من القانون المدني ، معبلة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ تنص في فقرتها الأولى على أنه تعتبر أموالا عامة ، المعقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، ومفاد حكم هذا النص أن الطرق والشوارع والقرى والقناطر والجسور وغيرها التخصصة للمنفعة العامة ، أي التخصصة لاستعمال الجمهور ، تعتبر أملاكاً عامة ، وتكون هذه الأشياء مخصصة للمنفعة العامة أما بموجب أداة قانونية مما أورده النص ، وهذا هو التخصيص الرسمي للمنفعة العامة بأداة قانونية من السلطة المختصة ، أو بموجب التخصيص الفعلي ، بأن يكون الطريق أو القنطرة أو الجسر أو القرية ، مخصصا لاستعمال العام بالفعل ، أي مطروقا يمر فيه الناس والنواب ومسائل التنقل دون تحديد أو تخصيص من فترة زمنية طويلة كافية لاستمرار تخصيصه بالفعل للتحقق العام ، ويثبت ذلك من التظاهر الواقعية للتخصيص للنفع العام ولا يشترط الاعتبار شيء من ذلك مخصصا للنفع العام ، وجود

مصلحة التنظيم في الجهة التي يوجد بها الطريق أو الجسر أو القنطرة ، كما لا يشترط أن يتم الصرف على شيء منها بمعرفة الحكومة ، وحاصل الأمر أن اعتبار هذه الأشياء مخصصة للمنفعة العامة لا يجعّل الاعتبار مقروكا المتعلق للمواطنين ، بيد أن ذلك يفترض أن هذه الأشياء هي أصلا من الملك الخاص للدولة ثم رأت تخصيصه للمنفعة العامة ، أما بإداة قانونية مع. فنكر أو بالفعل ، حسبما سبق بيانه ، وهذا واضح من عبارة نص المادة ٨٧ المشار إليه أن تقول : تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، ومع ذلك يجوز للأفراد منح طرق أو شوارع خاصة ، أو بناء الجسور والقناطر في ملكهم الخاص ، وتبقى هذه الأشياء ملكا خاصا لصاحبها لا يستخدمه غيره ومن يأتين لهم دون غيرهم من الجمهور على أن يبين هذه الخصوصية ويدل عليها علامة مادية ، بأن يسه طرفي الطريق أو الجسر أو القنطرة بباب أو بديرابزين أو بجنزير لمنع مرور الجمهور (المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٨٩ في خصوص أحكام مصلحة التنظيم ، يجوز أن ينتقل الطريق أو الجسر أو القنطرة من ملك الفرد الخاص إلى الديوان العام وذلك بأن تنزع الحكومة ملكيته ثم تخصصه للمنفعة العامة ، أي لاستعمال الجمهور ، أو بأن يتنازل المالك أو الملكة ، عن الطريق أو الجسر أو القنطرة للحكومة وتخصصه هي للمنفعة العامة ، ولأن يكون هذا التنازل صريحا أو يكون ضمنا كما يستفاد من ظروف الحال بتسوك المالك مدة طويلة للاستعمال العام للجمهور ، أي بالطريق الفعلي .

ومن حيث أنه كما أن للملكية الخاصة مضمونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة بالقانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع للنفع العام إلا مقابل تعويض عاجل وفقا للقانون طبقا للمادة (٢٤) من الدستور ، فإنه إذا ما تم تخصيص الفعلي للمنفعة العامة لأرض منوكة ملكية خاصة لفترة معينة فإنه تنتقل هذه الملكية الخاصة إلى الملك العام للشعب بحكم تخصيصها لمنفعته العامة وتكون لهذه الأرض المخصصة للمنفعة العامة جريمة باعتبارها ملكا عاما وذلك وفقا للقانون فالملكية العامة سند الوطن وأساس الخدمة العامة للمواطنين ومصدر رفاهية الشعب طبقا لصريح نص المادة (٢٢) من الدستور .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فإن مقطع النزاع في الطعن المسائل هو في مدى حسنة سبق وجود القنطرة موضوع النزاع واستقرارها بمعرفة اهالي القرية ، وهي وقائع مادية يبنى على ثبوتها ثبوت صحة الملك العام للأرض محل النزاع ويجوز إقامة البطل على هذه الوقائع اثباتا ونقيا ، بمختلف طرق الإثبات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه في شهر يونية سنة ١٩٨٦ تقدم اثنان وستون مواطنا من اهالي قرية كفر مروان ، مركز كفر شكر ، قلابيية ، اضافة الى عمدة القرية بشكوى الى رئيس الوحدة المحلية بكفر تصفا ، جاء بها أنه توجد قنطرة على ترعة حداده زمام كفر مروان بالجهة البحرية لخدمة اهالي الكفر ومقامة منذ أكثر من خمسين عاما ، وأن الكراكة قامت بتطهير هذه التربة لأول مرة ، الأمر الذي أدى الى تلف وإزالة القنطرة ، والمصالح الاهالي ولمدم تطل مصالحهم في الانتقال بين شطري القرية ، قاموا بإعادة بناء وتصليح القنطرة ، إلا ان المدعو/ فتحي عبد الرزاق الاسطى ونجله أبو السعود ، ونزجته / عزيزة عبد المصود سرهان والملاصق سكنهم لهذه القنطرة قاموا بمنع الاهالي من الاصلاح والبناء ، وبالتعدي على الطريق الموصل لهذه القنطرة ، حيث قاموا ببناء مصاطب عليه ، وطلب الاهالي في ختام شكواهم المعاينة والموافقة على تصلح هذه القنطرة وإزالة التعميمات على الطريق الموصل لها ومنع المشكو في حقهم من التعرض لاهالي القرية في بناء وتصلح هذه القنطرة .

ومن حيث أن الطاعن لم يجحد ولم يرازع في تقديم هذه الشكوى من اثنين وستين مواطنا من اهالي القرية ، اضافة الى أنها موقعة من عمدة البلدة ، فإن ما جاء بها يعتبر بمثابة شهادة هذا العدد الكبير من اهالي القرية ، ومستطرفة بمعرفتهم يؤكد ذلك ما أشر به رئيس الوحدة المحلية بكفر تصفا على هذه الشكوى من أن هذه القنطرة مقامة منذ أكثر من خمسين عاما وتخدم الكفر جسيمة حيث يتوسطه ، مما يجعل واقعة قيام ووجود القنطرة محل النزاع ، من مدة طويلة سابقة على صدور القرار المطعون فيه ، واستقرارها بمعرفة اهالي القرية ، واقعة صحيحة ومستمدة من مضمون الأوراق ، ويضجر في ذات الوقت ادعاء الطاعن بعكس ذلك .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً أيضاً ما افترضه الطاعن من أن القنطرة محل النزاع، مقامة على أرض صافرة له بالقضية رقم ٥٨ بحوض القطع رقم ٨، فذلك أنه يبين من سجلات اللجنة الفريضة المساحية رفوعة رقم ٦٤٥/٨٧٥ أن القنطرة مستندة إلى الطاعن -الوديع- بجلسة ٢/٤/٨٧ أمام دائرة فحص الطعون ، بالفريضة المساحية رقم ٦٤٥/٨٧٥ و ٦٤٦/٨٧٥ ، المودعة بحافظة مستندات الجهة الادارية بجلسة ٢٧/١٠/١٩٩٠ مرافعة ، أن القنطرة محل النزاع مقامة على مسقة خصوصية (ترعة مراد) أملاك خاصة للأقالى ، ولها حقوق انتفاع للرأى ، وهى بعيدة عن القطعة رقم ٥٨ بحوض القطع رقم ٨ التى اشتراها الطاعن بموجب عقد بيع ابتدائى أودع صورته حافظة مستنداته المقدمة بجلسة ١٤/٢/١٩٨٤ أمام محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك ، فلا ريب فى أن القنطرة محل النزاع، هى من الاملاك العامة المخصصة بالصلح لنفسه اقالى القرية ، مما يفسد معه القرار المطعون فيه بالصراح لاهالى القرية بأصاحبه بقاءهلا ويمسح تعرض الطاعن لهم فى ذلك حماية للملكية العامة ووعاية للمصالح العام ورفض التمسك بالطاعن غير المشروع عليه . موافقا لمصحيح حكم القلنوز ، ومن ثم يصدر الحكم فيه خليفاً بالرفض . واذا انتهى فصله حكم الطعن الى ذلك . فانه يكون قد صدر سليماً مطبقاً للقانون ، مما يتعين معه التمسك برفض الطعن اقالى ، والنظام الطاعن الصروفات عملاً بتمكلم المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٦٠٨٦ لسنة ٢٢ ق - بجلسة ٢٢/١٢/١٩٩١)

القاعدة رقم (٦١)

الجبنة :

أراضي الجبنة تعتبر من الاموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها
او تملكها بالتقادم ويجوز للجهة الادارية ازالة التعدي عليها بالطريق
الاداري .

المسكنة :

ومن حيث ان المادة (٨٧) من القانون المدني - معدلا بالقانون رقم
٣٣٢ لسنة ١٩٥٤ - تنص على أن تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي
للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمصلحة عامة
بالفعل او بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وهذه
الاموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ويقتض
المادة (٢٦) من قانون نظم الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم (٤٢) لسنة
١٩٧٩ على أن للمحافظ ان يتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة
العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الاداري .

ومن حيث انه طبقا لاحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ فى شأن
الجبنة تعد اراضي الجبنة من الاموال العامة .

ومن حيث ان الياى من خرائط المساحة المعتمدة والمقدمة ضمن
أوراق الدعوى ان الارض موضوع النزاع تقع داخل حدود جبنة المسلمين
بالقطعة رقم (٤٠) بحوض الكلابية نمرة (٥) بالفنايم وهى تصد من الاموال
العامة التي لا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ، ويجوز للجهة
الادارية ازالة التعدي عليها بالطريق الاداري ، فمن ثم يكون قرار المحافظ
بازالة التعدي الواقع من المدعى والمتمثل فى اقامة بناء داخل حدود هذه
الجبنة - يمد قرار مشروعا ومطابقا للقانون بحسب الظاهر من الاوراق ،
ويمحق للمحافظ طبقا لنص المادة (٢٦) من قانون نظام الادارة المحلية
المشار اليه ازالة هذا التعدي الواقع على اموال الدولة العامة بالطريق
الاداري ، واما ما يزعمه الطاعن من انه قام بالبناء على ملكه استنادا
للمحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ٧٩/١١٠٦ مدنى كلى استيوط

والقاضى بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٥/١٠/١٩٨٣ والمتضمن بيع السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ للمدعى مساحة (٦) فدراط بحوض دايير الناحية بعد ترك مسافة ٢٤ متر من سور الجبانة ، وايضا استنادا الى حكم محكمة بتدر اول اسبوط الجزئية فى الدعوى رقم ١٥٠٧/١٩٢٠ بتثبيت ملكية السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ عمدة القنایم بحرى لمساحة عشرة الفدنة بهذه المخططة وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا ، فان الزعم المذكور لا يغير من الامر شيئا لان هذه الاحكام صدرت بشأن مساحة من الارض لا تدخل ضمن اراضى الجبانة وانما تبعد عنها وتشكل حدا من حدودها ، وهو مالا ينطبق على ارض النزاع التى تدخل حسيما اشارت خرائط المساحة المعتمدة - فى الحدود المعتمدة للجبانة ، مما يعد تعنيا على المنافع العامة يحق للمجبهة الادارية ازلتها اداريا .

واذ انتهجت المحكمة المطعون فى حكمها هذا النهج فانها تكون قد اصابته الحق فيما انتهت اليه ، واقامت حكمها على اساس سليم من الواقع وصحيح احكام القانون ، ويكون النعمى عليه بمخالفة القانون خليقا بالرفض .

(طعن ٧٧٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٩٢)

الفصل الرابع

طبيعة يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة

قاعدة رقم (٦٢)

المقدمة :

مع التسليم بأن يد الشخص العام على الأرض المملوكة للدولة ملكية عامة هي يد ملكية ، إلا أنه يبقى للدولة أن تخرج من ثمنه هذه الأرض في أي وقت لها تراء المصالح العام وذلك لتحقيق منفعة عامة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يسوغ القول باستحقاق الشخص العام تعويضاً من استرداد الدولة للأرض - عدم التزام محافظة الفيوم أداء ثمن قطعة الأرض محل النزاع إلى الإدارة العامة لمصحات البحوث الزراعية بوزارة الزراعة .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض النزاع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٩٨٧ ، قاستمرخت المادة ٨٧ من التقنين المدني التي تنص على أن :

(١) تعتبر أموالاً عامة ، العقارات وانتولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم .

(٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقاسم .

وتنص المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٨٧ المشار إليها - وطبقاً لما انتهت إليه الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ

١٩٨٦/١/٤ - هو أن الاموال المملوكة للدولة وللأشخاص الاعتبارية العامة وتكون مخصصة للمنفعة العامة تدخل في نطاق المال العام ، وأنه مع التسليم بأن يد الشخص العام على الأخرى المملوكة للدولة ملكية عامة هي يد ملكية ، إلا أنه يبقى للدولة أن تفرج من تحت هذه الأرض في وقت لها تراه للصالح العام وذلك لتحقيق منفعة عامة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يصوغ القول باستحقاق الشخص العام تمويضا من استرداد الدولة للأرض إذ ليس الأمر هنا أمر مبادلة بين شخص عام وآخر وإنما يظهر على تعديل للتخصيص الذي كان مقررا لها من قبل بواسطة الدولة التي منعت هذه الأرض أصلا للشخص العام ، ومن ثم يكون لها أن تسترد ما منه لتحقيق نفع عام آخر بخير من تدفع له عوضا ، وهذا لا يفتقر إلى اتفاق مع الفقرة الثانية من المادة ٨٤ من القانونين المتفقين على لا تجيز التصرف في المال العام وبالتالي حقا في حقها ، وبما أن الأرض تفرج عن الدرعين العام وغير مقليل فكله يكتفي من المنطق أن تعود إليه بدون مقابل .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم ، فإنه لما كانت قطعة الأرض محل النزاع المائل قد آلت إلى محطة بحوث الدواجن بوزارة الزراعة بموجب عقد بيع للحكومة أبرم قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية وأضيفت إلى المنافع العامة بالقرار رقم ٨١ في ١٩٤٤/٧/٢١ ، ومن ثم فإنها أصبحت من الاموال العامة ، وإذا وافق السيد/وزير الزراعة والامن التقاضي بتاريخ ٢٩٨٣/٨/٢ على تسليم محافظة الفيوم قطعة الأرض المشار إليها لإنشاء ديوان عام المحافظة الجديد عليها فإن هذا يعد تعديلا للتخصيص الذي كان مقررا لها من قبل لتحقيق نفع عام آخر ، مما لا يحق معه للبلدية العامة لمحطات البحوث الزراعية المطالبة بشأن قطعة الأرض محل النزاع .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لعمى للفتوى والتشريع إلى عدم التزام محافظة الفيوم أداء ثمن قطعة الأرض محل النزاع إلى الإدارة العامة لمحطات البحوث الزراعية بوزارة الزراعة .

3 خلف ٢٤/٧/٥٤ جلسة ١٩٨٧/١/٧

المبحث الخامس
زوال التخصيص للمنفعة العام

الفصل الأول
تحويل المال العام الى مال خاص مملوك للدولة

المادة رقم (٦٤)

المبدأ :

انتهاء تخصيص العقار للمنفعة العامة يفقده صفة المال العام .

القوى :

تفقد العقارات المخصصة للمنفعة العامة صفتها كمال عام بانتهاء تخصيصها الذي قد يتم بمقتضى قانون أو قرار أو بالفعل أو بانتفاء الغرض .
ولهذا الضوء فإن استثناء إحدى الهيئات العامة من عقار لها كان قد خصص للمنفعة العامة يعود به الى نطاق أملاك الدولة الخاصة ،
ويخضع للترتفب للحاققة المختص طبقا لقرار وزير الاسكان رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ .
ولهذا تلك لا يكون للهيئة العامة أن تتصرف فى هذا المقار بالبيع أو نحوه ، فإن هى فعلت يكون تصرفها مشويا بالبطلان .

(ملف ١٣١٢/٢/٢٢ جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٢)

المادة رقم (٦٥)

المبدأ :

انتهاء التخصيص للمنفعة العامة يزيل صفة المال العام .

ملخص الحكم :

تفقد الاموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهى هذا التخصيص قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتفاء الغرض الذى من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة .
ولهذا ذلك متى كانت الارض محل القرار المطعون فيه لم تعد مخصصة لاغراض انصهاريج ولا لاي غرض آخر يخص المنفعة العامة

فانها تصبح من اموال الدولة الخاصة القابلة للتصرف فيها . ويشترط في ذلك ان ينصب القرار على مال خاص مملوك للدولة دون اخلال بخطوط التنظيم المعتمدة في الموقع ، وان يكون صادرا من السلطة المختصة بالتصرف في اموال الدولة الخاصة ومستهدفا بالصالح العام .

(طعن ٦٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢١)

القاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

املاك الدولة العامة المخصصة للمنفعة العامة تتحول طبقا لصك المادة (٨٨) من القانون المدني الى املك خاصة للدولة وتخضع للاحكام المنظمة لاملاك الدولة الخاصة بزال تخصيصها للنفع العام - القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ حول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى - بموجب القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ فوض وزير الاسكان المحافظين في التصرف في تلك الاراضي والاشراف عليها - انقيه محافظ الاسكندرية في التصرف بالبيع او الاشراف على مساحات الاراضي المستردة بعد زوال تخصيصها للنفع العام .

القسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى القسوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ فاستقرضت المادة (٨٨) من القانون المدني التي تنص على ان « تفقد الاموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، وينتهي التخصيص بمقتضى قانون او مرسوم او قرار من الوزير المختص او بالفعل ، او بانتهاء الغرض الذي من اجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » . واستقرضت الجمعية العمومية المادة الاولى من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزير المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال الصادرة واضافة حصيلتها للايرادات العامة التي تنص على ان « تحولت وزارة المالية

كانت الممتلكات المشار اليها في الحالة الماثلة زلّ تخصيصها بالفصل كطريق وشوارع ، فانها تكون قد دخلت في نطاق الاملاك الخاصة للدولة .
ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ قد خول وزارة الاسكان سلطة الاشراف على الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة داخل المدن والقرى ، وكان وزير الاسكان قد فوجئ بالمواطنين - بموجب القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٥٦٠ سالف الذكر - في التصرف في تلك الاراضي وفي الاشراف عليها ، فمن ثم يكون التصرف والاشراف على المساحات المشار اليها (الطريق والشوارع) لمحافظة الاسكندرية .

وحيث انه لا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ قد وضع احكاما خاصة للاموال الصادرة بالنظر الى طبيعتها الخاصة وناط بوزارة المالية سلطة التصرف فيها ، لان تلك يكون فقط في حالة بقاء تلك الاموال على طبيعتها المشار اليها ، فاذا انتقلت الى ملكية الدولة العامة بتخصيصها للنفع العام كطريق وشوارع كما هو الوضع في الحالة الماثلة ، فان ذلك يخرجها من طبيعتها لتصبح من املاك الدولة العامة وتزول صفتها السابقة وهما انتهاء التخصيص تفقد صفتها كجزء من املاك الدولة العامة وتصبح من املاك الدولة الخاصة ولا تعود الي مالكتها الاصلى لادارة الاموال المستردة في الحالة الماثلة ، التي زالت صفته نهائيا بالنسبة لها بمجرد تخصيصها للنفع العام -

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية محافظة الاسكندرية في التصرف بالبيع أو الاشراف على مساحات الارض المستردة بعد زوال تخصيصها للنفع العام -

د. حبيب / ٢٧ / ١١٠ - جلسة ١٠ / ٢٢ / ٨٦)

الجمعية رقم (٦٦)

المجلس :

المجلسان ٩٧٠ من القانون المدني و ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي
للصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ - زوال تخصيص الارض للنفع العام

لا يترتب عليه إلا تحويل المال العام إلى مال خاص مملوك للدولة - للمال الخاص يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام - أثر ذلك :- لا يجوز وضع اليد على المال الخاص أو تملكه بالتقادم - جواز ازالة التصفى عليه بالطريق الإداري .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الكشف الرسمية - المقدمة من الطاعنين - المستخرجة من سجلات مصلحة الضرائب العقارية بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧ أن قطعة الأرض رقم ٧٨ و ٨٠ بحوض دابر الناحية/١٢ ناحية نوى مركز شبيبة القنطر - محل للنزاع - مقيدة بالسجلات جرد روك الامالى وغير ثم تعتبر من الاملاك المسجلة للدولة لا يجوز التصرف فيها أو وضع اليد عليها أو تملكها بالتقادم - وبذلك فغير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون اسماء الطعون ضده بأن ثمة علاقة ايجارية بينه وبين الاوقاف ، ذلك انه استأجر تلك العين من الهيئة وكان يؤدي لها الايجار عنها . كما لا يصح فيه من ان بين النزاع وقفه خيرى خاضع لاشراف هيئة للاوقاف وفق المدعى بافتراض ان مديرية الاوقاف قد أجرت له الأرض فعلا وحصلت منه الاجرة فلن هذا التصرف منها يعتبر معدوما لوروده على مال عام لا اشراف لها عليه ، وقد اثبتت ذلك لجنة بحث التعميدات بالوحدة المحلية لمركز شبيبة القنطر بمحضرها المؤرخ ١٩٨٣/٤/١٠ ، وخاطبت في شأنه مديرية الاوقاف بكتاب قسم الاحلاك رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢ مطالبا بنفع شن الأرض في حائجة التدبيرية لها لضمها للمسجد الكبير بناحية نوى وتوسيعه - وقد أجهات مديرية الاوقاف بكتابها المؤرخ ١٩٨٣/٦/٢٩ بأنها في حائجة الى الأرض وطلبت تخصيصها للمسجد دون مقابل وازالة التعميدات الواقعة عليها من الطعون ضده . ولا يغير من هذه النتيجة القول بأن وضع يد الطعون ضده على الأرض منذ عام ١٩٦٤ واقامته بناء عليها يفيد ان الأرض لم تكن تستعمل كجزء روك الامالى وفققت تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل - ذلك أنه مع افتراض صحة هذا الزعم الا ان زوال تخصيص الأرض للنفع العام بالفعل لا يترتب عليه الا تحول المال العام الى مال خاص مملوك للدولة ولكنه يتمتع بذات الحماية المقررة للمال العام في خصوص عدم جواز وضع اليد عليه أو تملكه بالتقادم وازالة التعميد عليه بالطريق الإداري

ووفقا لحكم المادتين ٩٧٠ من القانون المدني ، ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ • ولقد صدر قرار رئيس مركز ومدينة شبين القناطر رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بناء على تفويض من محافظ القليوبية بالقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ بإزالة القصدى الواقع على قطعتي الأرض رقمي ٧٨ و ٨٠ المشار اليهما ، فيكون هذا القرار صحيحا وموافقا لحكم القانون •

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقدم فلقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يكون قد جانب الصواب حقيقا بالالغاء ، ويتعين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لافتقاده ركن الجدية مع إلزام المطعون ضده بمصروفات هذا الطلب •
(طعن ٢٠٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون المدني - انتهاء تخصص أرض للمنفعة العامة

لا يجوز التصرف فيها •

ملخص الفتوى :

أن العقارات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم تعتبر أموالا عامة ، ولا يجوز التصرف فيها ، أو الحجر عليها ، أو تملكها بالتقادم •

وتطبيقا لذلك ، فإن تخصيص قطعة أرض لإقامة مكتب بريد عليها ، ثم تهدم المبنى الذي كان مقاما عليها ، لا يستقيم سببا لانتهاء تخصيص الأرض فيما خصصت له أصلا بدلا له أنه سيشرع فيها من جديد لإقامة مبنى البريد بعد تهديمه • ولا يتمخض وجه المنفعة العامة الذي أضفى على تلك الأرض في ذاته عن ملكية خاصة للهيئة القومية للبريد تجيز لها أن تنشئ تعرقا بالبيع في جزء منها ، كما أن اقتطاع جزء منها لغرض آخر لا يتأتى أيضا إلا بتعديل قرار تخصيصها بذات الآداة القانونية التي صدر بها •

(ملاب ٧٧/١/٧ جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

المبدأ :

ملكية الأموال العامة - من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام - الدولة هي المالكة للأموال العامة - ومن حقوق الملكية - حق استغلال المال واستغلاله والتصرف فيه بمراعاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال . يحول هذا التخصيص دون التصرف في المال العام - إلا إذا انطوى ذلك على نية تجريد من صفة العمومية فيه - ترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام الذي لا يعارض مع إعادة تخصيص المال العام لمنفعة عامة أخرى - - يصح للإدارة أن تخص فرداً أو تؤثره بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن ملكية الأموال العامة هي من الموضوعات التي يستقل بها القانون العام ، وأن الدولة هي المالكة للأموال العامة ومن حقوق الملكية حق استعمال المال واستغلاله والتصرف فيه بمراعاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال ، ويحول هذا التخصيص دون التصرف في المال العام إلا إذا انطوى ذلك على نية تجريد من صفة العمومية فيه ، ومن ثم فترتيب سبل الانتفاع بالمال العام يجرى وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام والذي لا يتعارض مع إعادة تخصيص المال العام لمنفعة عامة أخرى ، بل أنه ونسب ما تنضم بحق للإدارة أن تخص فرداً أو تؤثره بجزء من المال العام لانتفاعه الخاص .

ومن حيث أن الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء من المال العام يختلف في مبادئه ونطاقه ويخوله للأفراد من حقوق على المال العام بحسب

ما اذا كان هذا الانتفاع طعنيا أو غير علني، ويكون الانتفاع علنيا اذا كان متقنا مع الفرض الاصلى الذى خصص المال من اجله كما هو الشأن بالنسبة الى اراضى الجبانات وارضى الاسواق العامة والارض المخصصة للبناء وما يخص من شاطئ البحر لاجل السياحة للسياح والاشاليهت ويكون الانتفاع غير علني اذا لم يكن متقنا مع الفرض الاصلى الذى خصص له المال العلم كالترخيص بشغل الطريق القام بالادوات والمهمات والاكتشاف على الانتفاع غير العلني يكون الترخيص لا لافرد بل لاجل جزء من المال العام من قبيل الاعطال لاجلوية لينة على مجرد الصالح ويكون الاختصاص يعمه عادة لجهات الشرطة وتتمتع الادارة باللمنية الى هذه النحوع من الانتفاع بسلطة تقديرية واسعة فيكون لها قضاء الترخيص في اى وقت يحسب ما تراه متقنا مع المصلحة العامة باعتبار ان الخلق لم يخص لثل هذا النوع من الانتفاع وأن الترخيص يستصله على خلاف هذا الامسل عارض وموقوت بطبيعته ومن ثم قليلا للالفاء أو للتصديل في اى وقت لداعى المصلحة العامة ، ما اذا كان المال قد اعد بطبيعته لينفتح به الافراد لظانها خاصة بصفة مستقلة وبشروط معينة فان الترخيص به يتم من الجهة الادارية المتوط بها الاثراف على المال العام ويصطبغ للترخيص في هذه الحالة بصيغة العقد الادارى وتحكمه الشروط الواردة فيه والقواعد القانونية التى تنظم هذا النوع مع الانتفاع وهى ترتب للمنتفع على المال العام حقوقا تختلف في مداها وقوتها بحسب طبيعة الانتفاع وطبيعة المال المقررة عليه على انها في جملتها تنسم بطبيع من الاستقرار في نطاق المدة المحددة في الترخيص اما اذا لم تكن لصفة مدة محددة فان هذه الحقوق تبقى ما يقى المال مخصصا للفتح العام ويخترط ان يقوم المنتفع بالوفاء بالالتزامات الملقاة على عاتقه وتلقزم الادارة باحترام حقوق المرخص له في الانتفاع فلا يسوغ لها الفاء الترخيص كليا أو جزئيا طالما كان المنتفع قائما بتقنية الالتزامه وذلك ملزم تقم لاعتبارات مختلفة بالمصلحة العامة تقتضى انهاء تخصيص المال لهذه

النوع من الانتفاع ودون إخلال بعبء للجهة الإدارية من حقوق في انتفاع
الإجراءات التي تشكل صيانة الأمن والنظام ولو تعارض ذلك مع مصلحة
المنتفعين ، وحتى أن ترتيب هذه الحقوق لصالح المنتفعين بالنسبة إلى
هذا النوع من الانتفاع مرده إلى أن الانتفاع في هذه الحالة يكون متفصلاً
مع ما خصص له المال العام فيتحقق النفع العام عن طريق تحقق النفع
الخاص .

ومن حيث أن مقتضى ما تنص عليه أن الترخيص للأفراد بالانتفاع بجزء
من المال العام وبحسب طبيعة هذا المال وما إذا كان من تلك الأراضي
المخصصة للبناء أم لا يستتبع الإذن في الترخيص جعل محدد تقترب عليه
أكثر دائمة كالانشاءات والابنية وهذه لا يجوز الترخيص بها إلا بمسند
الإذن بها أو الترخيص في اتبائها طبقاً لنظام قانوني معين يتفرد وحده
بتحديد متى يجوز السحب أو الإلغاء قبل الترخيص بالعمل حصل الترخيص والذي
يسمى بالرخصة إذ متى تم للعمل المرخص به لم يرد عليه سحب أو إلغاء
فالترخيص بالانتفاع بالأرض يستتبع الترخيص بالبناء عليها ولا يفرغ الانتفاع
مع مضمونه الذي قام عليه ، فالبناء على الأرض إنما هو أثر للانتفاع
بها وهما متلازمان ومتواليان بحيث لا يصدر ترخيص منهما دون الآخر
ولا يتم سحب أو إلغاء أحدهما دون سحب أو إلغاء الأخرى والأثر
ذلك نتيجة غير مطلقة وهي الترخيص بالانتفاع بالأرض دون الترخيص
بالبناء أو الترخيص بالبناء بشرط أن يسهل ترخيص بالانتفاع بالأرض ، وكذا
أيضاً لو سحب أو ألغى ترخيص الانتفاع بالأرض وبقي ترخيص البناء
قاماً دون سحب أو إلغاء ، وينحصر الأمر حينئذ عن قرار واحد هو
قرار الترخيص بالبناء ، ويكون لطمع على قرار الترخيص بالبناء متفصلاً
بالضرورة لطلبنا على قرار الترخيص بالانتفاع مما يستوجب إذا ما صدر
الترخيص وإقليم البناء أن تشكل الدعوى على لطمع على قرار الترخيص
بالبناء والا فحقت غير مقبولة شكلاً .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠ وافق المجلس التشريعي المحلي لمحافظة الجيزة على تفصيل قطعة ارض مساحتها ١٨٠٠ متر لجمعية التعارف الاسلامية والمطمون ضدها الثانية كون مقابل وذلك لاقامه معهد ديني ابتدائي مشترك ودار حضارة وعبادة طيبة وفصول محو أمية . ويتاريخ ١٩٧١/٨/٢٨ تم تسليم الوثائق لمندوب الجمعية بمقتضى محضر تسليم نتمن معهد للجمعية بتقديم الرسومات المعمارية والانشائية لإدارة تنظيم حى شمال للمراجعة واستخراج الترخيص حسب قوانين البناء كما معهد مندوب للجمعية بعدم اقامة أى منشآت خلاف الغرض الذى خصصت من أجله قطعة الأرض وقد تقدمت الجمعية بطلب الترخيص لها لاقامه بناء دور لرضى وأربعة أنوار فى حدود ٢٢٠٦٧٨ ج وصدر لها الترخيص رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٦ . ولذا تتبادر كلفة اوراق الطمن على أن المرقص للجمعية بالانتفاع به هو عبارة عن قطعة ارض صالحة للبناء وفى المقابل اجيدت تلك الاوراق وما يؤيد ما ذهب اليه المطمون ضدكم السبعة الاولى من انها كانت حقيقة علمية ولما كان المدعون السبعة فى المستوى المطمون فى حكمها لم يقوموا بالطمن على قرار لترخيص رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ١٩٨٠/٦/١٦ من محافظة الجيزة حى شمال الجيزة رغم علمهم لليقين بمسودته على ما يبين من صورة المخطط الادارى رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٨٢ - ادنى التعجيرة المخطط فى ١٩٨٢/٢/٢١ وكما ورد على لسان رئيس مجلس ادارة جمعية مغلقة تادى للزمالك للسكان الذى يمثل الجمعية والمدعين الباقين اعضاء فى تلك الجمعية ، وكما يبين من حياطة المستندات المقدمة من الجمعية المطمون ضدها الثانية فى الدعوى بجمعية - ١٩٨٢/٦/٢٠ . ولان محتوت صورة الترخيص وتفيد ان يقتضوا دعوهم طعنا على الترخيص ومن ثم فان قرار الترخيص بالبناء رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٠ بالتشهاد ليس له يكون قيد تحصن بمنتم الطمن عليه فى الميعاد لدى حده القانون بل ان الجمعية اطلعت البناء المرخص به بالفعل والذى

بلغ (خمسة ادوار) حسب ما يبين من صور مقدمة من الجمعية بجلسته ١٩٨٨/٦/٦ ومن ثم يصدر قرار الترخيص واتجلة البناء على مقتضاه وطبقا لحدوده. وعدم الطعن عليه في الميعاد ونصر الدعوى على الغاء قرار الترخيص بالانتفاع بحملها غير بقبولة شكلا ولا خلاف الحكم الطعون فيه هذا لتتظر ذاته يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتفسيره مما يستوجب القضاء بالغاء للحكم الطعون اليه والحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد القانوني والزام الطعون ضدهم للهيئة الاولى الصورت عمل بالادة ١٨٤ مرتفعت .

الطعن ٨٠٩ لسنة ٣١ ق جلسته ١٩٩٣/١/٣١ .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المقتضيان ٨٧ و ٨٨ من القانون المعنى مصدرا بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ - الاموال العامة لا تعد صنفها العامة بقتضاء تخصيصها للخدمة العامة بالفضل او بقتضاء الغرض الذي خصصت من اجله تلك الاموال للخدمة العامة .

- لا تقتضي الاموال العامة - بحسب الاصل - صنفها العامة بقرار او تصرف اداري من السلطة المختصة الا لو دعت الى ذلك دواعي واسباب تبرر انتهاء التخصيص للخدمة لاهداف واغراض يتحقق بها المصالح العام على نحو تفضل - ذلك في اطار اختصاص ومسئولية السلطة الادارية المختصة وفي اطار الشرعية وسيادة القانون وقامت رقابة المشروعية التي تتولاها محاكم مجلس الدولة .

الحكمة :

وأن حيث ان الاصل ان الاموال العامة لا تعد صنفها العامة بقرار او تصرف اداري من السلطة المختصة الا لو دعت الى ذلك دواعي

والمسؤول، تبوء انتهاء التخصيص للمنتفعة العامة لأهداف وأغراض تتحقق
بها المصالح العامة على نحو لفصل ، وثق في إطار اختصاص ومسئولية
السلطة الإدارية المختصة وفي إطار الشرعية وسيادة القانون وتحت رقابة
للشروطية التي تعولها بتحكيم مجلس الدولة .

ومن حيث أنه، إما كان المبرر الذي دعى المجلس الأعلى بمسند القوار
محل هذا الطعن لانتفاء تخصيص قطعة الأرض محل النزاع للمدرسة
وبيعها بالزاد البعليني في مبدأ الأمر فإنه اذ تبين من معاينة مستندات
اطاعن كمال خليفة حرب المودعة في ١٩٩١/٧/١ والتي لم
تجدها جهة الادارة وكان قد صدر قرار من محافظ البحيرة برقم ٢٢٢
لسنة ١٩٨٩ في ١٩٨٩/٥/٤ بالاستقانة من مطلقه الأرض وتغيير تخصيصها
من أرض مخصصة للمنتفعة العامة مدرسة الى أرض ملك خاص للوحدة
الحلية لبركر ومدينة منهور وان لها اتخاذ اجراءات بيع هذه المساحة
الباقية ١٩٦٠ - وتم تسليم الأرض بمحضر يؤرخ ١٩٩١/٣/٢٧ ولقبنا
لشروط اتفاق بين الطاعن والوحدة الحلية لمدينة منهور بطريق
١٩٩٠/١٠/١٩ ويمتصاه يتمهد الطاعن : بالمساهمة في إقامة مدرسة
اميدانية جديدة بدلا من المدرسة الحالية التي سمجد هيصها وتسليم
أرضها لهم .وذلك بان يقوم كل مشتر لمصلحة من الأرض بالبيع عشرة
آلاف جنيه يدفع منها خمسة آلاف جنيه عند توقيع الاتفاق والخمسة
الآلاف الباقية عند بدء هدم المدرسة الامرية الحالية على أن يورد المبرر
لحساب صندوق الضمانات تحت انشاء فيصول بحلة ، وكما يتمهد الطاعن
حسب البند الثاني بان : سمجد باقي الثمن وكلفة المستحقات المالية
للوحة الحلية منذ استلام المساحة التي اقتراها من الوحدة الحلية
من أرض المدرسة واية مستحقات أخرى للوحدة الحلية / ونص اللجنة
الرابع على المتقدم للوحدة الحلية لمدينة منهور باتخاذ الاجراءات القانونية
بالإزالة من الاموال العامة من الحفلة والوحدة الحلية لبركر

ومدينة دمنهور ضد أفراد الطرف الثاني بالطعن في الحكم الصادر لصالحهم
من محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بجلسة ١٩٨٩/١/٢٦ ... الخ .

ومن حيث انه بناء على ذلك فإن قرار المحافظ الأول باعتماد التقسيم
والبيع للأرض محل النزاع والذي ينطوي على نية تجريد تلك الأرض
من صفة العمومية لم يتم تنفيذه بالكامل بهيئة المدرسة وأخلائها وتقسيم
الأرض وبالتالي أنه قد أصدر المجلس الشعبي المحلي بعد ذلك في
١٩٨٤/٢/١٢ قرار بإلغاء قراره الصادر في ١٩٧٩/١/٢١ بتقسيم وبيع
تلك الأرض استناداً إلى عدم لغائه المبررة والحاجة إليها ،
طعن ١٢٩٠ ، ١٣٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٤ .

الضريح الثاني

انتهاء تخصيص سوق عمومية للخدمة العامة

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

انتهاء مدة الالتزام باستغلال السوق وتغيير تخصيصه كسوق عمومي
— نثره : — انتهاء الحقوق التي تلقاها بعض الأفراد عن الالتزام في شغل
بعض أماكن بالسوق — استمرار وضع يدهم على هذه الأماكن رغم
التغيير عليهم بإحلالها يعتبر من قبيل التصدي على أملاك الدولة — يجوز
إزالة هذا التصدي بالطريق الإداري طبقا لمقتضى .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢١ أبرم رئيس
مجلس مدينة مغاغة بصفته عقد تجير السوق العمومي للمدينة مع
كل من عثمان محمد جاد المولى وشريكه فراج محمد على الجبلان — بعد
رسو مزاد تجير السوق عليها — وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ
إبرام العقد وتنتهي في ١٩٧٥/١٠/٢٠ . ونص المبدأ الرابع من العقد
على أنه إذا وقع اختيار المجلس على أرض السوق أو جزء منها واستولى
عليها لتحقيق منفعة عامة فليس للطرف الثاني الحق في الاعتراض أو
الرجوع على المجلس بالتعويض . وينتهي الالتزام بالنسبة إلى السوق ويكون
للمجلس في هذه الحالة الحق في إخلاء السوق أو بعض أداؤها إذا
لم يتم الطرف الثاني بذلك في المدة المحددة له بكتاب موصل عليه . وبعد
انتهاء مدة الالتزام أخلى الملتزم السوق وتسلمه مجلس المدينة بحضور تسليم
مؤرخ ١٩٧٧/٧/١٢ . وقد تبين عند التسليم أن بعض المواطنين كان
يشغلون أماكن في السوق وأقاموا عليها مبانى ومنشآت يقفون فيها
واسرهم . ونظرا إلى أقلية سوق عمومي جديد في موقع آخر ،
والاستغناء عن السوق القديم ، فقد قرر مجلس المدينة تخصيص أرض

السوق القديم لإنشاء عمارة سكنى اقتصادى متوسطة المنجنى لأنك
محبودى الخيل وكذلك إنشاء موقف لسيارات شركة أوتوبيس الوجنة
القبلي . وبالتنبيه على الإعلى الذى استمروا فى شغل بعض المساحات
بأرض السوق لأجلها تمهدا للبدء فى تنفيذ المشروع المشتار إليها ،
أعتيموا عن الإخلال مما اضطر رئيس الوحدة المحلية لمركز مغارة لى
إصدار القرار المطعون فيه - رقم ١ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١ -
بإزالة التوسيعات من أرض السوق القديم .

ومن حيث أنه لا نزاع فى أن أرض السوق القديم يستند أن تم
الإستغناء عن السوق وإنشاء سوق مسمى جندى فى موقع آخر -
أصبحت من أملاك الدولة الخاصة تحت اشراف إدارة أملاك الحكومة كما
يبين من كتابها المؤرخ ١٩٧٨/٨/٢٦ - المرفقة صورته بحافظة مستندات
الحكومة ب - وأنه ولئن كان المطعون ضدهم قد تلقوا عن الملتزم بالسوق
حقا فى شغل بعض الاماكن به بناء على اتفاقات أبرمها معه - إلا أن هذا
الحق ينقضى بانقضاء مدة عقد الالتزام ، ذلك أن المطعون ضدهم
لا يكسبون حقوقا على أرض السوق أكثر مما للملتزم أصلا . ومن ثم
فإنه بانتهاء مدة الالتزام باستغلال السوق - وتغير تخصيصه كسوق
عمومى ، تنهى حقوق المطعون ضدهم - التى تلقوها عن الملتزم -
فى شغل بعض أماكن بالسوق ويخسروا استمرار وضع يدهم على هذه
الاماكن رغم التنبيه عليهم بإخلائها من قبل اتصدى على أملاك الدولة
مما يجيز لجهة الادارة المختصة أن تزيل هذا التمدد بالطريق الإدارى
طبقا للقانون .

ومن حيث أنه لا يتبدى فى ذلك ما يدعمه المطعون ضدهم من أن
ثمة اتفاقا مع الوحدة المحلية بالدينة ومركز جفاعة على استئجار الإمكان
للمر يفتلونها فى أرض السوق معززين هذا الإيداع ببعض الأوراق التى

تسحبوها بلحق بحكمة القضاء الأدنى في هذا الشأن - ذلك أنه منع ثبوت ملكية الدولة لأرض الصوف ، فإن تلك الأوراق المقدمة من المطعون ضدهم ليس لها دالة جدية على أن الوحدة المحلية سقطة الفكر قد أبرمت معهم اتفاقات حولتهم بمقتضاها الحق في الاستثمار في شغل أماكن بأرض السوق كى يسوغ نعى وصف للتصديق على هذه الأرض منهم . فالأوراق التى تفيد أنهم كانوا يشتغلون أمكن بلمسوق قبيل إبرام عقد الالتزام الأخير وإبان إشراف إدارة الأسواق الحكومية على السوق - لا يحتج بها قبل للوحدة المحلية لمركز مخافة بعد أن انتهى عقد التزام السوق وتغير تخصيص أرضه كسوق موسمي . أما الاضطرابات التى قدمها المطعون ضدهم والصادرة من قلم الرسوم بمجلس المدينة المؤرخة ١٩٧٩/٢/٢ بمطالبتهم بسداد الربيع المستحق عليهم عن شغل تلك الأملاك عن علم ١٩٧٩ ، فبين من ردها على الادارة على الدوام أن هذه الاضطرابات صدرت من المجلس بناء على ما قامت به إدارة الأملاك الحكومية بعبودية الاسكان من حصر ومعلنة الأملاك التى يشتغلها الأهالي بمدينة مخافة وتفسير قيمة الربيع المستحق عليها وأرسلت كشوقا يسما ، واضعى اليد على المجلس ليقوم بتحصينها منهم . ومؤدى ذلك أن مطالبته مجلس المدينة لهؤلاء بسداد مقابل انتفاعهم بأرض السوق - بناء على طلب دائرة الأملاك الحكومية - لا تعنى موافقة المجلس على تلجير الأرض لهم ، ولأنها لا يحسد الأمر أن يكون نحسبلا لمقابل الانتفاع من واضعى اليد على الأملاك الحكومية الى حين التصرف فى اوضاعهم . كذلك فلا محلجه بالورقة العرفية المقدمة من المطعون ضده كمال حسن إبراهيم وهى عبارة عن مذكرة مؤرخة ١٩٧٧/١١/٨ منسوبة الى مراجع الرسوم ومدير الإدارة المالية ومرفوعة الى رئيس مركز مخافة لتقدير القيمة الإيجارية للكان والمنزل الخمسين بالذكور ، ومؤشر عليها « بشرين العقد بنفس السعر الذى كان متصاحبه مع طقم السوق » - لا محلجة بذلك لأن هذه الورقة العرفية قد حذفتها جهة الادارة ، كما وأن التفسير الواردة

عليها غير محدد صاحبها وصنفه في التماثل نيلة عن المجلس .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم فإن القرار المطعون فيه بإزالة
تمديدات المطعون ضدهم على أرض السوق القديم ، يكون قراراً
صحيحاً قائماً على سبب صحيح موافقاً لحكم القاتون . وإذا ذهب الحكم
المطعون فيه إلى خلاف ذلك فيقتضي بإلغاء هذا القرار ، فقد جانبه
للصواب وتعين للقضاء بإلغائه وبإلزام المطعون ضدهم بالمصروفات عملاً
بحكم المادة ١٨٤ من لائحة .

(طعن ٢٢٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١)

الفصل - المثلث

حماية المال العام

الفرع الأول

عدم لترخيص بالبناء على الملك العام

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

الحماية التي أسبغها المشرع على المال العام سواء كان مخصصا للمنفعة العامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص (وهو ما يصدق على الطريق العام ولو كان مستطرقا بالفعل) هي حماية تفرض على الجهة الإدارية المختصة عدم الترخيص للأفراد في البناء عليه وتحتم عليها سحب الترخيص الذي أصدرته فيما تضمنه من مساس به — يتطلب ذلك أن تقوم لديها دلائل جديده على أنه مال عام سواء كانت هذه الدلائل مستندات تؤيد في ظاهرها توافر صفة المال العام له أو كانت حالة ظاهرة تدل بواقعها على ذلك مثل الاستطراق العام للكافة — لا يكفي في هذا الصدد مجرد ظن لديها نابع من زعم غيرهم لهدف ترجيه أو لصالح تبتغيه حتى لا يتمخض الأمر عن النزاع لما يدعى بـ التسليم بما يزعم من حق ينعقد الفصل فيه السلطة القضائية المختصة — لا تثريب على جهة الإدارة أن عطلت عما قرره من وقف الترخيص في البناء بمد ما تبين لها أنه لا يمس مالا عاما حسب الدلائل الجديده القائمة لديها .

المحكمة :

ومن حيث أنه وإن كانت الحماية التي أسبغتها المادة ٧٨ من القانون الحثي على المال العام سواء كان مخصصا للمنفعة للسامية بالفعل أو بمقتضى القانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ، وهو ما يصدق

على الطريق العام ولو كان مستطرقا بالفعل ، هي حماية تفرض على
الجهة الإدارية المختصة منح الترخيص للأفراد في البناء عليه وتحت
إلزامها سحب الترخيص الذي أصدرته فيما ضمنه من مساحات بناء ، إلا أن
هذا يفوت بأن تقوم لديها دلائل جسيمة على أنه مال عام سواء كانت
هذه الدلائل مستندات تؤيد في ظاهرها توافر صفة المال العام له أو
كانت حالة ظاهرة تدل بواقعها على ذلك مثل الاستطراق العام للكافة ،
فلا يكفي في هذا المصيد مجرد ظن لديها نابع من زعم غيرها لمصنف
توجيه أو لصالح تثبته حتى لا يتمخض الأمر عن انزعاج لما يدهي أو
تسليم بما يزعم من حق يتمتع للفصل فيه للسلطة القضائية المختصة
بحكم ولايتها الدستورية والقانونية ، وبذا فإنه لا تثريب على الجهة الإدارية
المختصة أن عدلت عما قررت من وقف لترخيص في البناء بعدما تبين
لها أنه لا يمس مالا عاما حسب الدلائل الجدية القائمة لديها .

ومن حيث أنه فضلا عما يظهر في الأوراق من ورود أرض الحلة
رقم ٣ ضمن الأرض المجاورة في عقود الملاك المتعاقدين بدءا من الشركة
المصرية الجيدة بالخواجة حتى الطاعن ، وضمن الأرض
محل عقد الرهن الصادر من الخواجة المخور ، وضمن أرض مدرسة
الانجليس الابتدائية الخاصة التي خدمت بمقتضى الترخيص رقم ١٩ لسنة
١٩٦٨ ، فإن الحماية القانونية للمال العام لا تحق للأرض المذكورة إلا
بوجود دلائل جسيمة على كونها طريقا عاما ، وللبادئ أيضا من الأوراق
لها لم تخصص للمنفعة العامة كطريق عام بمقتضى قانون أو مرسوم أو
قرار وزاري ، أما عن تخصيصها على هذا النحو بالفعل فإنها وإن كانت
قد وردت في الفرائط المساحية منذ سنة ١٩٣٤ إلا أنه تم استبعادها من
هذه الفرائط بناء على كتاب الإدارة العامة للفرائط التفصيلية رقم ٣٨٤٧
في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ إلى تفتيش المساحة ببور سعيد ، كما أنه
ولئن كانت الشركة التي يمتلكها المظنون ضده الثاني تستخدم الحارة في

مرور سياراتها الا ان هذا الاستخدام لم يعم سواها ولم يشهد ميلانته
غيرها ولم يمتد الي المواطنين كافة حتى تثبت صفة الاستطراق للعلوة
بمما يجعلها مالا عليها يحكم تخصيصها بالعمل للمنفعة العامة بموجب
قانون جيب الظاهر من الاوراق وبالتسدر اللام للفصل من الطلب
المستعمل يكون القرار الصادر بالتساء قرار وقف الترخيص مجردا من عيب
مخالفة القانون لعدم وجود دلائل جسيمة على توافر صفة المال التام
لادنى العارة محل النزاع ، وبالتالي فان الحكم المعلنون قية مما يوجب التمسك
بجانبه الصوابي اذ حتى يوقف تنفيذ القرار المعلنون قية مما يوجب التمسك
بالغالب في هذا الشأن .

(بطن ١٤ لسنة ٢٤ ق. طيبة ١١/٢٦ ١٩٨٨ د .)

الفصل الثاني

انقضاء مقابل مادي من التصدي لا يضي تصحيح الوضع القائم على القصب

قاعدة رقم (٧٢)

المبحث :

قيام الإدارة بانقضاء المقابل المادي من التصدي على أرضها هو إجراء متبع للمحافظة على حق الدولة المالي نظير التصدي على أرضها - نون أن ينطوي ذلك على الإقرار بالتصدي أو تصحيح الوضع القائم على القصب بجملة مشروعاً - أيضاً لا ينطوي ذلك على إنشاء علاقة إيجارية عقدية مع التصدي على أرض الدولة - ذلك لا يهدم الجهة الإدارية المختصة من مزاولة حقها المشروع في إزالة التصدي على أرضها بالطريق الإداري وذلك طبقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا يقدح في مشروعية قرار محفظ قنصاً بتفصيل الأرض لمركز الشبلي استناد المدعي إلى أن حيازته لهذه الأرض وسدادهم مقابل الانتفاع بها لمصلحة الملاك الأميرية يخفي المشروعية على هذه الحيازة ذلك أنه يردود عليه مما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من أن قيام الادعاء بانقضاء المقابل المادي من التصدي على أرضها هو إجراء متبع للمحافظة على حق الدولة المالي نظير التصدي على أرضها دون أن ينطوي ذلك على الإقرار بالتصدي أو تصحيح الوضع القائم على القصب بجملة مشروعاً كما لا ينطوي ذلك على إنشاء علاقة إيجارية عقدية مع التصدي على أرض الدولة ومن ثم وطبقاً لصحيح أحكام القانون فإنه لا يهدم تلك الجهة الإدارية المختصة من مزاولة حقها المشروع في إزالة التصدي على أرضها بالطريق الإداري أصلاً للمادة

١٧٠) من القانون المدني المصححة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ والتي
يجيز لها ذلك .

والإيدى من الأوراق أن حيازة المدعى لهذه الأرض وتقييمه بزماعتها
قد انطوى على الغصب والغش والتحليل ، فقد بدأت هذه الحيزنة
للمدعى بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز شباب منشية الكوز وبعد
أن وافق المجلس الشعبي المحلي لمدينة قضا بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٤ على
تخصيص الأرض لمركز الشباب واعتمد ذلك من المجلس الشعبي المحلي
لمحافظة قضا بجلسته المعقودة في ١٩٨٤/٧/٢١ كما وافقت مديرية
الشباب والرياضة على ذلك وسمحت للجهات الادارية للمدعى بحيازته
للأرض بهذه الصفة بل سمح له بمساعدة الجهات الادارية ونقل
الطمي اللازم لتسوية الأرض واستصلاحها لتكون مهيئة لإنشاء ملاعب مركز
الشباب عليها ، وتحفل مستندات الدعوى بالمكتابات الضائرة من المدعى
أبان عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز الشباب
للجهات الادارية المختلفة لتسهيل تخصيص الأرض لمركز الشباب والمساعدة
لإنشاء الملاعب المذكورة بنقل الطمي المشار اليه من المواقع الخاضعة لإشراف
مديرية الري وموافقتها وبواسطة سيارات إدارة الطرق بمحافظة قضا ،
فضلا عما ورد بتقرير لجنة الشباب بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة
قضا من تحصيل المدعى المتألف من بعض الأهالي على سبيل التبرع لتمهيد
الأرض المشار اليها لإنشاء ملاعب مركز الشباب عليها إلا أنه عند لى
الاستيلاء على الأرض لمصلحة الخاصة بعد استقالة من رئاسة مركز
الشباب في ١٩٨٥/٥/١٦ .

ومن حيث أن المشتغلين من تلك كتلة في المدعى قد سلم هذه
الأرض بوصفه رئيسا لمجلس إدارة مركز الشباب بل أن بعض الجهات
القضائية والادارية ساعدته بهذا الوصف على نكس الطمي اللازم لإنشاء

الملاعب الرياضية الخاصة بمرکز الشباب الا ان المدعي عمد الى الاستيلاء على الارض غصباً بعد زوال صفته كرئيس لمجلس ادارة مركز الشباب ، ومن ثم فان حيازة المدعي لهذه الارض التي توصل اليها وفقاً للقيمت من استظهار اوراق الدعوى عن طريق الغش والغصب لا توفر له اى امساس قانونى او حق مشروع وبحول دون اصدار المحافظ لقراريه بتخصيص هذه الارض لمركز الشباب باعتبار انها من الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة وقد استهدف قرار تخصيصها المشار اليه تحقيق المصلحة العامة المثلة فى نهضة المكان المناسب لشباب القرية لممارسة الانشطة الرياضية والاجتماعية المختلفة التى يشرف عليها مركز الشباب المشار اليه الامر الذى يكون معه هذا القرار كالتطون فيه جزءاً من الميوب التى يمكن ان تعدد قانوناً سنداً جدياً للحكم بوقف التنفيذ .

٢. ملحق ٢٠٣ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٢/٢٢/١٩٩٦ -

المادة رقم (٧٣)

المبدأ :

اداء مقابل الانتفاع باملاك الدولة - لا ينشئ علاقة تعاقدية بين الدولة والمتنفع - لا يلقى عن هذا الاخر صفة التعدى الذى يقتضى ازالته - بالطريق المرسوم قانوناً .

المحكمة :

ومن حيث انه لا وجه لما نعاه الطامنان على الحكم المطعون فيه من انه امتدح الملكية العامة حين اقبل طلب شراء قطعة الارض - التى صدر القرار المطعون فيه بازالة التعدى الواقع عليها - والذى قدمه الطامنان بعد ان اعلنت الجهة الادارية عن بيعها ذلك انه لم يثبت من الاوراق ان الجهة الادارية فضت عن اجزله للبيع للراشقين للملكية لخصا، ملكية خاصة ومن بينها قطعة الارض محل النزاع - اذ ان اجراء ذلك امر

مرجعه الى الجهة الادارية ذاتها تجريه وفقا لاعتبارات سياسية او اقتصادية او اجتماعية ومن ثم فلا تثريب على الجهة الادارية ان تكتف عن السير في اجراءات التصرف في املاكها الخاصة ، ومن ناحية اخرى فان تقدم الطاعنان بطلب لشراء الارض المتدنى متهما لا يتلى واقعة الاعتداء المادى على الارض ، وهو ما يستتبعه الجهة الادارية المختصة لاعمال سلطتها الكتي قروها لها القانون بازالة تلك العدوان على املاكها الخاصة . فان هي فعلت ذلك واصدرت قرارها المطعون فيه فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ولا تثريب عليها .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فان ما ادعاه الطاعنان من ان ثمة ملائكة ايجارية تربط بينهما وبين الجهة الادارية ملكة الارض الصلحى بشاها القرار المطعون فيه ، لم لا تؤيده الاوراق والمستندات التي طوى عليها ملف الدعوى او قدمها الطاعنان ، لان ما تقدم به لا يبدو ان يكون ايصالات صدرت من الجهة المختصة بمجلس المدينة مقابل ما اداه المدعيان عن مبالغ نظير انتقالهم بقطعة الارض المشار اليها ، وان قضاء هذه المحكمة جرى على ان اداة مقابل الانتفاع باملاك الدولة لا ينشئ علاقة تعاقدية بين الدولة والمتنفع — وبالتالي لا يتلى عن هذا الاخر صفة التصدى الذى يتمين ازالته بالطريق المرسوم قانونا .

ومن حيث انه — يبين من كل ما سبق ان الجهة الادارية حين اصدرت قرارها المطعون فيه بزالة تصدى الطاعنين على املاك الدولة ، متبها تكون قد اصبحت صحيح حكم القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه جاء على نحو صحيح قانونا ويضحي طعن الطاعنين غير قائم على سند من القانون ومن التمتين بالفسح

(طعن ٢٩٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٨)

الباب الثاني
ملوك الدولة: الخاصة

الفصل الأول

القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ بتنظيم تلحير العقارات المملوكة للدولة
بمكية خاصة والتصرف فيها

الفريق الأول

البيع بقصد الاستصلاح

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تلحير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها لا تبرى بصلة مطلقة احكام هذه المادة على من باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل ١٩٦٤/٦/٢٢ ايا كان القصد من البيع - تقتصر احكام هذه المادة على ما باعته الحكومة ارضا بورا او ارضا صحراوية قبل هذا التاريخ بقصد استصلاحها - ولذا منحه مهلة لاتمام اصلاحها وزراعتها - خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من ذلك التاريخ ليهما اطول - عدم قيامه بذلك خلال المهلة اعتبار العقد مفوضا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه او اذار او حكم قضائي - وهو ان يصر عن قيد المشتري منذ البداية بالقصد من عقد بيع الى الاستصلاح للارض المبيعة وتقع في النهاية بحكم القانون نتيجة انقضاء المهلة المحددة لاتمام هذا القصد للمشتري الذي لم يرتبط بقصد الاستصلاح لا يصدق عليه حكم هذه المادة انتهاء - سواء تضمن عقد البيع تصديق قصد آخر كإيثاره مثلا - وبعبارة خلا عقد البيع من تعيين طرفي فانه اذا بعد عنده قد اترك للمشتري مطلق حريق الملكية يمسها يفسر له

من أوجه التصرف أو الاستغلال أو الاستعمال وفقاً للقواعد القانونية المقررة - لائحة شروط وقيود بيع املاك الميرى الحرة في ١٩٠٢/٨/٢١ موقعة في ١٧/٥/١٩٢٦ - لم ترق المشتري بقصد معين في جميع الحالات أو في حالات محددة وإنما خولت الحكومة البيع لفرض مخصوص الامر الذي يقتضى الانصاح عنه في المقدم سواء بالتص عليه صراحة أو بالاحالة اليه ضمن قلبية المزداد أو قديمة الممارسة أو اعلانات الاشهر حسب الاحوال .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم ناجم العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها نص في المادة ٧٤ على أنه ربيع كى من اشترى أرضاً بوراً أو أرضاً صحراوية من الحكومة بقصد استصلاحها قبل العمل بهذا القانون مهلة يتم خلالها استصلاح الاراضى المبيعة اليه وزراعتها منتها عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون اى المدين اطول . فاذا لم يقسم المشتري بأستصلاح الارض المبيعة وزراعتها خلال المهلة المشار اليها اعتبر العقد منسوخاً من تلقاء ذاته دون حاجة الى تنبيه او اعدار او حكم قضائى (كما نص في المادة ٨٩ على أنه) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره (وقد نشر هذا القانون في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ وبذا عمل به في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤ . وفقدت هذا ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ لا تسري بصفة مغلظة على من باعته الحكومة أرضاً بوراً أو أرضاً صحراوية قبل ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٤ اياً كان القصد من البيع ، وإنما تقتصر حسب صراحة نصها على من باعته الحكومة أرضاً بوراً أو أرضاً صحراوية قبل هذا التاريخ بقرينة استملاكها ، ولذا تمتعه مهلة لاتستأن استصلاحها وزراعتها خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها اليه او سبع سنوات من ذلك التاريخ

ليهما أطول ، ثم على عدم قبليه بذلك خلال هذه المهلة اعتبار العقد
 منسوخا من تلقاء ذاته دون حاجه لى تنبيه أو اصدار أو حكم قضائى ،
 وهو أثر يصدر عن تقيد المشتري منذ البداية بالقصد من عقد البيع
 الى استصلاح الارض المبيعة ويقع فى النهاية بحكم القلتون نتيجة انتضاء
 المهلة المحددة لاتتم هذا القصد ، ومن ثم فان المشتري الذى لم يرتبط
 بقصد الاستصلاح ابتداء لا يصدق عليه حكم تلك المسادة انتهاء ،
 سواء تضمن عقد البيع تصديد قصد آخر كالبناء مثلا اذ يكون حينئذ قد
 حرد المشتري من قصد الاستصلاح كمناف لتطبيق هذا الحكم ، ومساواة
 خلا عقد البيع من تعيين غرض ما اذ يعد عندئذ قد ترك للمشتري
 مطلق حق الملكية بما يخوله من أوجه التصرف والاستغلال والاستعمال
 وفقا للقواعد القانونية المقررة . ومصادقا لهذا المعنى المتقدم سبق
 من قبل أن صدرت لائحة شروط ونيسود بيع املاك البيرى الحرة فى
 ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٢ ونصت فى الفترة الاخيرة من المسادة الرابعة
 ممحلة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٢٦ على انه (..... واذا صاقت
 للحكومة على بيع شيء من املاكها بشروط معينة أو لفرض مخصوص
 ولم يتم المشتري بتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه فيكون للحكومة الحق أن
 شاعت أن تعبر العقد منسوخا من تلقاء نفسه بمجرد خطاب موصى
 عليه) ، وبذا لم تلزم المشتري بقصد معين فى جميع الحالات
 أو فى حالات محددة وإنما خولت الحكومة البيع لفرض مخصوص الامر
 الذى يقتضى الانصاح عنه فى العقد سواء بالنص عليه صراحة أو بالاحالة
 اليه ضمن قائمة المزاو أو قائمة الممارسة أو اعلانات الاشهار حسب
 الاحوال طبقا للمادة ١١ من ذات اللائحة اذ نصت على انه (اذا كان
 بيع العقار يستلزم اشتراطات خصوصية وجب تعيينها فى قائمة المزاو
 أو قائمة الممارسة أن كان للبيع بالمزاو أو بالممارسة وفى اعلانات الاشهار
 أن كان للبيع بواسطة عطاءات داخل مظاريف مختوم عليها) فانما تخلت
 الانصاح عن القصد المرتجى من البيع على هذا النحو ظلت الملكية الدائمة

بالبيع حقا مطلقا يسع أوجه الاستعمال والاستغلال والصرف. في الحدود المقررة قانونا .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب للمستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، أن هذا القرار صدر طبقا للمادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بفسخ عقد البيع رقم ٢٨٩٣ المقعد في ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ ببيع مساحة ١٨ سهما و ٢٣ قراطا و ٥٧ فدانًا من الأملاك الاميرية الى السيدين / و وهما سلفا - المطعون ضدهم ، وقام - على سبب معين هو استصلاح المساحة المبيعة وزراعتها خلال المهلة المحددة في هذه المدة ، والبادئ من هذا العقد أنه قضى في البند الثاني بأن البيع تم بمقتضى لائحة شروط وقيدود بيع أملاك الميرى الحرة وبالشروط الموضحة بالمقدد كصا ورد في البند الخامس ، ما تضمنت عليه المادة الزابعة في اللائحة من أنه (تباع أملاك الميرى بحالة التي تكون عليها مع ما يكون لها وعليها من حقوق الارتفاق بحيث لا يجوز الرجوع على الحكومة بأحدى شيء من هذا القيدول وعلى المشتري اجراء ما يلزم بنفسه لايجاد طرق الري والصرف والمواصلات للاعيان المبيعة وذلك بتابعه للقوانين واللائح المعمول بها لان المصلحة لا تأخذ على نفسها أى تعهد ولا تتحمل اية مسؤولية عن هذا الخصوص ويتعين على المشتري ابقاء المساقى والترع والطرق التي تكون موجودة وقت البيع بالاعيان المبيعة ويستعمل في الري أو للصرف بأطيان الغير أو بصفة طرق موضلة لأملاكهم) ما عدا للفترة الاخيرة من هذه المادة ونصها (.....) واذا صادقت الحكومة على بيع شيء من أملاكها بشروط معينة أو لغرض مخصوص ولم يتم المشتري بتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه فيكون للحكومة الحق ان شاعت أن تعتبر المقدد مفسوخا من تلقاء نفسه بمجرد خطاب موسى عليه (...)

وقد خلا المقدد من النص صراحة أو ضمنا على إن للتصديق منه

هو الاستصلاح ، بل قضى فى البند الثانى بان البيع تم بمقتضى هذه اللائحة التى لم تقرر هذا القصد-فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤ ومفادها وجوب بيان القصد من البيع سواء صراحة فى العقد أو إحالة اليه اذا ورد ضمن قائمة المزداد أو قائمة الممارسة أو اعلانات الاشهار طبقا للمادة ١١ ، ولا يقدح فى هذا ما جاء فى البند الخامس من العقد لانه مجرد توفيق للمادة الرابعة من اللائحة وهى لا تكفى بذاتها للدلالة على توافق قصد معين من البيع ولا تفيد بضمونها الا تأكيد انتقال المبيع بحسب ما يكون له من حقه من حقوق. ارتفاق الى المشترى. وعدم التزام للحكومة بالباعه بليجاد طرق للرى أو الصرف أو المواصلات ، كما لا يجدى فى ذات الشأن. مجرد التفرع بطبيعة الأرض أو واقفها مساحه أو بمعدا عن العمران على نحو ما ذهب اليه الطاعنون للتفليل على توافق قصد الاستصلاح مادام هذا القصد قد تخلص فى اللائحة فرضا وفى العقد شرطا سواء صراحة أو ضمنا وسواء نصا أو إحالة ومن ثم فان حكم المادة ٧٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ينحصر عن هذا العقد تبعا لتختلف القصد فيه الى الاستصلاح مما يجعل 'قرار المطعون فيه مخالفا للقانون اذ قضى باعقبار العقد مفسوخا طبقا لهذه المادة وذلك بصرف النظر عن مدى صحة السبب الذى قام عليه وهو تحقق هذا الاستصلاح من عدمه ، وبالتالي فان للحكم المطعون فيه يكون قد صانف حكم القاتون اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه تبعا لتوافر ركزى الجدية والاستمجال اللازمين لوقف التنفيذ ، الامر الذى يوجب رفض الطعن فى هذا الحكم .

(طعن ١٦٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٢٤/ ١٨٨٠) .

الفرع الثاني تقدير الثمن اراضي الدولة

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير استصلاح الاراضي رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٥ . تشكيل اللجنة العليا لتقدير الثمن اراضي الدولة يتم بقرار من وزير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي - اساس نك : - نص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - تختص هذه اللجنة بمعاملة وتقدير قيمة الاراضي - مباشرة هذا الاختصاص بتشكيل مغير او بتشكيل قاصر على الشئ المسى من اعضائها دون الشئ الذى يشترك فى عضويتها بحكم الوظيفة او العكس ينطوى على مخالفة للقانون تستوجب مسئولية مرتكبها .

الحكمة :

ومن حيث انه بالاطلاع على قرار وزير استصلاح الاراضي رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها يبين انه تضى فى المادة ٢٢ منه ينشاء لجنة تسمى « اللجنة العليا لتقدير الثمن اراضي الدولة » يتم تشكيلها وتحديد اختصاصاتها بقرار من وزير الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي وبالتطبيق لذلك صدر قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والاصلاح الزراعي رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٩ حيث قضى بان تشكل اللجنة العليا المشار اليها من رئيس واعضاء يتم تعيينهم واعضاء آخرين يشتركون فى عضوية اللجنة بحكم وظائفهم كما قضى ذلك القرار ايضا بان يكون لهذه اللجنة الاختصاص فى معاملة وتقدير قيمة الاراضي - وفاد ما تقدم ان الاختصاص فى معاملة وتقدير قيمة

الأراضي يتمتع بهذه اللجنة بالتشكيل المنصوص عليه في قرار تشكيلها ،
أي من الرئيس والأعضاء الذين تم تسميتهم وهم الطاعنون الأربعة في الحالة
المعروضة - والأعضاء الذين يقضى قرار تشكيل هذه اللجنة باشتراكهم
في عضويتها بحكم وظائفهم وعلى هذا النحو يفدو مباشرة هذا الاختصاص
بتشكيل مفاهير أو بتشكيل قاصر على للشق المسمى من أعضائها دون الشق
الذي يشترك في عضويتها بحكم الوظيفة أو العكس أمرا مخالفا للقانون
ومن ثم منطويا على مخالفة من شأنها عقد مسئولية من يرتكبها .

ومن حيث أن البين من استظهار الأوراق والتحقيقات أن شركة شمال
التحرير الزراعية بعثت لى اللجنة العليا لتأمين الأراضي (الطاعن الاول)
كتايها المقيد برقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٦ تطلب اتخاذ التلازم نحو تقدير
أنسب بيع بعض الأراضي ، الميينة بالكتاب ، نظرا لان الشركة تعترض ببيعها ،
ويكتب مؤرخ في ١٩٧٩/٨/١٤ يرسل الطاعن الاول بصفته المشار اليها
رده الى الشركة موضحا ان اللجنة العليا تسين أراضي الدولة قد قامت
بمعملية وتقدير المساحات المعروضة للبيع بالزاد طبقا للكتوف المرفقة .
وان اللجنة وضعت السعر الاساسى للفدان الواحد قرين كل مساحة
على للكتوف على ان يكون هذا السعر أساسا للبيع بالزاد واردف مثلا
وفي حالة البيع بالممارسة او تغيير نوع التصرف يصاد التقدير حسب
الحالة المستجدة . واختتم الكتاب منوها ان هذه الاسعار للأرض دون
المشتعلات ومكررا وأساسا للترايد ويتضح من الكتوف المرفقة ان اللجنة
التي عاينت وقدرت الأراضي كانت مكونة من الطاعنين الأربعة ، وهم رئيس
وأعضاء اللجنة المسبون ، والأعضاء الذين يشتركون في عضوية اللجنة
بحكم وظائفهم أي أن هذا التقدير صدر عن اللجنة منعقدة بتشكيلها
الصحيح حسبما نص عليه قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير
الزراعة والإصلاح الزراعى رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٩ المشار اليه وان
الثمن الذى قدر للأرض أساسا للترايد هو ٢٠٠٠ جنيه للفدان بالنسبة

لمساحة مقطوعها ١٠ سهم، ٢٠١ قيراط ٥٥٠ فدان و ١٥٠٠ جنيه للفدان
 بـ ١٢/٢/١٩٨٠. أرسلت الشركة إلى الطاعن الأول بصفته رئيساً للجنة العليا
 لتضمن الأراضى كتباً جاء فيه أنه نظراً لأن كتاب للجنة المرقح ٢٤/٨/١٩٧٩
 ورد فيه أنه في حالة البيع بالممارسة أو تغير نوع التصرف يعاد التقدير
 حسب الحالة المستجدة ولما كانت الشركة قد تطلعت على بيع الأراضى
 لى شركة الاسكندرية للاسفنية (بالطريق المباشر) بالاسعار المحددة
 بمعرفة اللجنة (أى الاسعار التى كانت حددتها اللجنة أساساً للترايد)
 وكان ضمن موافق ترجيح البيع للشركة المشترية طبيعة نشاط هذه الشركة
 الأخيرة حسبما نص عليه كل من عقد تأسيسها وتطلبها الأساسى المثنوران
 في صدد الوثائق المصرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ والذي يمثل في انتاج
 البساطين وتصنيعها و انتاج البيض وعلف الدواجن و انتاج غرافيتيريد لحفظ
 المنتجات و توزيعها في الدخل والخارج وكل ذلك يساعد على التوسع التوسع
 في المنطقة كما أن الشركة البائعة ستستفيد باستغلالها لبعض أوجه هذا
 النشاط هذا بالإضافة إلى أن الشركة المشترية ستستفيد ٥٥% من القيمة
 مقدما وبالبقى مقسط على سنتين وهو ما يتيح للشركة البائعة تنمية
 موارده الاستثمارية ، كما أن الشركة البائعة سيكون لها الحق في شراء
 أسهم بياض مستعقاتها وهو يمثل نوعاً من الضمان لكل هذه الأسباب فإن
 شركة شمال التحرير تطلب الإفادة مما قد يتراعى نحو مناسبة هذه
 الاسعار أو ما قد يستوجب من تعديلات ولما الشركة المشترية كانت
 بمساحة مبلغ ١٠٣٧٥٠ جنيهها وجادة بتنفيذ باقى اشتراطات التصاق وتسهيل
 المساحة في الأراضى المحددة لها .

ويتلخص ١٩٨٠/٢/٢٢ بحث الطاعن الأول بصفته رئيساً للجنة العليا
 إلى شركة شمال التحرير الزراعية كتباً جاء فيه أن السعر المقدر لهاتين
 القطعتين بمعرفة اللجنة العليا وهو ٢٠٠٠ جنيه للفدان للقطعة الأولى

ومساحتها ١٠ سهم ٢١ قيراط ٥٥ فدان و ١٥٠٠ جنيه للفدان للقطعة
 الثانية ومساحتها ٢٢ سهم ١٢ قيراط ٦٥ فدان مناسب للبيع به لشركة
 الاستكشورية وقد تم توقيف هذا الكتاب من الطاعنين الربعة - ا- ب- ج- د-
 هذا الكتاب فيما انطوى عليه من تقدير لثمن البيع بغير طريق المواد ثم
 يعتمد الا من جانب من يمثلون الشق المسمى من تشكيل اللجنة العليا لتأمين
 الاراضى دون الاعضاء الذين يمنون الشق الذى يشترك فى عضويتهم بحكم
 للوظيفة والذى به يتحقق تشكيل هذه اللجنة وجودها قانونا بما يسمح
 لها بممارسة هذا الاختصاص على النحو الصحيح قانونا وذلك على
 خلاف ما تم عليه الامر عند معاينة وتقدير الثمن فى المرة الاولى ، اذ فى
 تلك المرة اعتمد تقدير الثمن من اللجنة المشككة على النحو الصحيح -
 حسبما سبق البيان - اذ شارك فيه الاعضاء المسمون والذين يشتركون فى
 تشكيلها بحكم وظائفهم . وعلى هذا النحو فان الطاعنين الاربعة عندما
 اتوا ما ضنوه للكتاب المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٢ لم يراعوا فى ذلك ما كان
 يتعين اتباعه قانونا من وجوب عرض الارض على اللجنة العليا لتأمين
 الاراضى منعقدة بتشكيلها المقرر قانونا بما ينطوى عليه هذا المسلك
 من جانبهم من مخالفه للقانون لعدم ائتمارهم بلقى اعضاء اللجنة ومن
 ومخالفة لقرار اللجنة الذى سبق ابلاغه للشركة بالثمة بكتاب رئيسها المؤرخ
 فى ١٩٧٩/٨/١٤ والذى يقضى بان يكون السعر المحدد فيه هو اساسا
 للتفاوض وان فى حالة التغيير يماه العرض على اللجنة نظرا لان الامر
 فى هذه الحالة يتطلب اعاده التقدير وذلك بعدم عرضهم الامر عليها
 بما ينطوى عليه من اضلالهم بالالتزام بالعرض حسبما قرره اللجنة الامر
 الذى تكون منه المخالفة المنسوبة اليهم ثابتة فى حقهم وبالإضافة الى ما
 تقدم ثمة ما يؤكد ثبوت المخالفة فى حق الطاعنين انه عندما طلب
 من الطاعن الاول بصفته رئيسا اللجنة بموجب مذكرة شركة شحال للتصوير
 المخزرة فى ١٩٨٠/١١/٢٦ للتقدم فى اعطاء السعر الجديد الذى واكبت
 على التراء به الشركة المشتريه وهوا يزيد عن السعر الذى وافق عليه

الطاعنون بكتابتهم المؤرخ في ١٩٨٠/٢/٢٣ بمقدرا $\frac{1}{4}$ مليون جنيه - اذ انه بمسد اخلوة الموضوع ويده التولية الادارية للتطبيق في المخالفات التي اكتشفته عرض الموضوع برقمه على الوزير المختص لقررانه يمكن الاستمرار في البيع اذا وافقت الشركة المشتري على دفع $\frac{1}{4}$ مليون جنيه فوق السعر المقرر - اجتمعت للجنة بتشكيلها الكامل اى من الطاعنين والامضاء المشتركين فيها بحكم وظلتهم ، اى حسبما حدث حين اجتمعت اول مرة وقدرت للارض سعرا ياساس للترايد ، وذلك حسبما يبين بحضور اجتماعها بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥ والذي جاء به ايضا ويتبين من ذلك اى من السعر الجديد الذى يشمل الزيادة البالغ مقدارها $\frac{1}{4}$ مليون جنيه) ان متوسط سعر الفدان الواحد من المساحة المباعة هو ٢٥٩٠ جنيها . ومن مقارنة الاسعار التى بيعت بها بعض المساحات المجاورة لهذه الارض نتيجة رسو المزاد فان للجنة ترى ان السعر السابق تقديره بمعرفة اللجنة العليا لتتمين اراضى الدولة بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٥ والمعاد تقديره في ١٩٨٠/٢/٢٣ مناسب . ثم ارفقت قاتلة ، وحيث ان الثمن الجديد الذى تم التماقد بموجبه والموافق عليه من مجلس ادارة الشركة لا يقل عن هذا السعر السابق تقديره فان للجنة تعتبره مناسبيا وهذا المحضر يكشف على ان الطاعنين حولوا من خلال هذا الاجتماع تغطية المخالفة الثابت ارتكابهم لها من واقع كتابهم المؤرخ في ١٩٨٠/٢/٢٣ بعد ما تكشف امرهم وياشرت للنيابة الادارية للتحقيقات ، اذ لو كان الامر لا يحتاج لى المرض على اللجنة بتشكيلها الكامل كما حدث من جانب الطاعنين بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ . وهذه المحاولة من جانبهم تاتى عليهم بغير ما كانوا يشتهون اذ تنهم بها سجلوا على انفسهم المخالفة المنسوبة اليهم والتمت في حقهم ارتكابها - حسبما سبق البيان - وهى انفرادهم بالرأى في اعتماد ثمن الاراضى المباعة لشركة الاسكندرية للاغذية ومخالفة قرار اللجنة العليا بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٤ بمسح التزامهم بما تضمنه . بل وسجلت عليهم ايضا علمهم بان اسعار المزاد للمساحات المجاورة لسفوت

عن أن سعر الفدان يصل الى ضعف ما تسدروه تقريبا بالنسبة لبعض
الصفحة هذه الاراضى ولاكثر من النصف بالنسبة للبعض الاخر منها .

ومن حيث انه نعى الى علم الطاعنين بأن الثمن الذى اعتمدوه للارض
يقل كثيرا عن ثمنها الحقيقى فانه الى جانب ما سجدوه على أنفسهم فى
مجلس اجتماع ١٩٨٠/١١/٢٥ - حسبما سلف للبيان فإن أحدا منهم لم
يجسد هذا العلم أو نفاذه سواء أمام المحكمة لتأديبة العليا أو هذه
المحكمة هذا بالإضافة الى أن علمهم بذلك قائم بحسبتهم من أهل الخبرة
فى هذا المجال والتي يحكمها عيضا فى هذه اللجنة المكونة بها تقدير
لثمن الاراضى ، تلك الخبرة التى من شأنها تقدير الثمن على نحو لا ينطوى
على تلاوت يصل الى حد العنف بينه وبين ما يكشف عنه الواقع للعلمى
فى ضوء تعليماتهم لما نصل اليه الاسعار فى مزايدات الاراضى المائلة وما
اكتسبوه من حكمة عملية فى هذا المجال من خلال ممارستهم لهذا العمل
لفترة طويلة من الزمن . ولمسل ذلك كله كان السبب فى ابرازهم على نحو
قاسط وصريح فى بداية ونهاية كتاب اللجنة الاول المؤرخ فى ١٩٧٩/٨/١٤
أن هذا التقدير هو أساس للتزايد وفى حاله التصرف على نحو مفاهيم
بعد التقدير ومن جماع ما تقدم يضحى ثلثا أن الطاعنين كانوا على علم
بأن الثمن الذى تسدروه ليدم المزايد ليس هو الثمن الحقيقى وانما يقل
عنه والا لما كان هناك داع لطلب اعاده المراض لاعادة التقدير .

ومن حيث انه لا يقال مما تقدم ما اثبتى عليه الطعنان المائلان من
أن المزايا والفوائد المشار اليها بكتاب رئيس مجلس ادارة شركة شمال
للتحرير المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/١٣ تجعل السعر الذى اعتمده الطاعنون
بمقتضى الكتاب المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٣ ليس هو السعر المحدد من قبل
اللجنة العليا لتأمين الاراضى اساما للتزايد ، فلك ان المزايا والفوائد المقول
بها لا تصدق أن تكون سرعا للاغراض التى تدخل فى التشييط الذى

ستعمله الشركة المشتري حسبما هو منصوص عليه في كل من عقد تأسيسها ونظامها الاساسي وما قد يترتب عليه من اثار وليس من شأن ذلك أن يؤثر في تقدير ثمن الأرض بما يتفق وضمنها الحقيقي . كما أنه ولئن كان تقدير ثمن الأرض هي مسألة تتفاوت فيها الآراء ، إلا أن هذا التباين اذ بلغ من الضخامة مبلغا يودي بالثمن المتقدر الى الانحدار الى نصف الثمن الحقيقي — لا سيما اذا كان معلوما لدى من تولى التقدير — فإن الامر يفسدو مثار تساؤل واستفهام مثيرا للشك والريبة وبصفة اخص اذا كان من تولى امر تقدير هذا الثمن لهم من الخبرة والمراس في هذا المجال — كما هو شأن الطاعنين على النحو المبين تفصيلا فيما سبق — ما يحصمهم من التوسع في مثل هذا الخطا الظاهر . وأيا كان الامر فإن هذه الاسباب التي اورداها في تقرير الطعن مبينة الصلة بما نسب الى الطاعنين من مخالفات ثبت اقترانهم لها على النحو المتقدم بيانه تفصيلا عندما اتفردوا بتقدير ثمن الأرض دون اشتراك باقى اعضاء اللجنة وخروجهم على ما سبق أن قرره هذه اللجنة من العرض عليها بمسدم التزليم بمعرض الامر عليها .

ومن حيث انه بالنسبة لما جاء في الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣١ قضائية المقدم من الطاعن الثانى ، السيد / من أن النيابة الادارية قد نفت في مذكرتها الانهلم عن الطاعنين الاربعة وحفظت التحقيق لعدم الاهمية ومن ثم فاذا كانت النيابة الادارية قدحمتهم بمسدم ذلك للمعاقمة دون أن تستجد ظروف جديدة تؤهم الطاعنين ، فإن الحكم بالطعن فيه وقد انتهى الى أدانة الطاعن الثانى ، السيد / لا يكون قد نمابه قصور يجمه جديرا بالانقضاء . فإن هذا الوجه من الطعن يخطو على مغالطة ومخالفة للمواقع وفهم قاصر للقانون والوقائع فالثابت من مذكر النيابة الادارية بالاستكدرية/القسم الاول المورخة في ١٩٨٢/١٢/١٠ في القضية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠ أن رئيس النيابة المحقق وائى صرف النظر عما نسب الطاعنين الاربعة ، الا أنه يعرض الامر على نائب

مدير النيابة الادارية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٨٣/١/٩ استبان مدى القصور الذى شاب التحقيق فاشتر سياحته بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ كما يفيد استكمال التحقيق وذلك بالاطلاع على محاضر اللجنة العليا ومعرفة جميع جوانب الموضوع واعضاء اللجنة العليا واستجلاء ما اذا كان اعضاء اللجنة العليا الموقعين على للكتاب المؤرخ فى ١٩٨٠/٢/٢٢ هم بذاتهم اعضاء اللجنة التى قامت بتقدير السعر الاساسى للأرض محل التحقيق المبلغ للشركة بالكتاب المؤرخ فى ١٩٧٩/٨/١٤ ولخصتهم للظاهرة بالاتى « استيفاء التحقيق فى ضوء ما يستجد واعدة تصديق المسئولية حسيما يظهر ، وبناء على ذلك عاوت النيابة الادارية التحقيق اعتبارا من ١٩٨٢/٢/٣٠ مع الطاعنين الاربعة حيث انتهى المحقق فى ١٩٨٣/١٠/١٣ الى اتهام الطاعنين بما نسب لاهم على تقدير التهمة. وخلق بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ الوكيل العام الاول للنسبة الادارية على تصديقهم آخرين الى المصلحة التأديبية لمحاكمتهم طبقا لتقرير الاتهام وبهذه على ما تقدم فانه لا محل لما ذهب اليه. هذا الوجه من الطعن لانه لا أصل له من الحقيقة ولا على الاوراق ومن ثم فهو لا يقوم .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم جيعه يكون قد ثبت فى حق الطاعنين الاربعة ارتكابهم للمخالفات المنسوبة اليهم الامر الذى يستتبع عقد مسئوليتهم عنها ومجازاتهم. مما لمقرضوه من فنب جزاء يتناسب وجسالة هذه المخالفات وتريخا على ذلك يكون الحكم المطعون عليه مضمنا على بادانهم وتوقيع الجزاءات الواجدة به عليهم قد قلم على أسلوب صحيحة مستخلصة استخلاصا سائما من اصول ثابتة فى الاوراق على خصوصيتها واقصا وقانونا ومن ثم يكون الطعن عليه غير قائم على اساس صحيح من القانون مما يتعين الحكم برفضه .

(ظعن ١٩٩٦ و ١٢٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠) .

الفصل الثاني

التصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال الدولة

القصر الاول

للقانون رقم ٢٩ سنة ٥٨ بشأن قواعد واجراءات
للتصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال الدولة

المادة رقم (٧٦)

المبدأ :

تطلب المشرع لاستعمال الرخصة المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨
للخاصة بقواعد واجراءات لتصرف المجاني والإيجار الاسمي لاموال
الدولة ضرورة اتباع اجراءات معينة تحسباً باقتراح الوزير المختص ثم
موافقة اللجنة المالية وتنتهي بصدر قرار من السلطة المختصة سواء
رئيس الجمهورية او الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه .

التنصوى :

وقد مرص الموضوع على الجمعية العمومية لغسمى للتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩ فاستقرضت حكم المادة الاولى
من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٥ فى شأن قواعد التصرف بالجان فى
المقار المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة التى قص على انه
" يجوز التصرف بالجان فى مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او
تاجيره بالجار اسى او بالتسل من اجرة المثل الى اى شخص طبيعى او
معنوى بقصد تحقيق فرض ذى نفع عام ، ويكون التصرف او التاجر
بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المالية بوزلة
الخزاةة ، ويصدر بالتصرف او التاجر قرار من رئيس الجمهورية الا اجاوزت
قيمة المال المتنازل عنه اى جنيه ومن الوزير المختص اذا لم يتجاوز
القيمة لتقدر المذكور كما تبينت الجمعية ان المادة ٣ من القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه نصت على انه يجب بقاء المقار الماجر ونقلا

لهذا القانون مخصصا للغرض الذي أجر من أجله طوال مدة الإيجار فإذا لم يخصص العقار للغرض المذكور اعتبر للمقصد بنسبها من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي أو اعتذار واذ يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للخاصة بقواعد وإجراءات التصرف المجاني والإيجار الأسمى لأموال الدولة أن المشرع تطلب لاستعمال تلك الرخصة ضرورة انتداب إجراءات معينة تبدأ باقتراح من الوزير المختص ثم موافقة اللجنة المالية وتنتهي بصحور قرار من السلطة المختصة سواء رئيس الجمهورية أو الوزير المختص حسب قيمة المال المتنازل عنه واذ قصد المشرع بهذه القواعد والإجراءات المحافظة على أموال الدولة وعدم انفراد السلطة المختصة باستعمال تلك الرخصة بما يوجب عليها من آثار مالية خطيرة ومن ثم تعتبر موافقة اللجنة المالية في تلك الأحوال شرطا جوهريا ينطوي اغفاله على مخالفة جسيمة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فضلا عن أن الواضح أن عقد الإيجار الذي تم مع الاتحاد الاشتراكي بأجرة رمزية (١٤ ج شهريا) تم توقيعه في ١٩٧٠/١/٢٥ على أن يسرى بالثر رجعي يعود إلى ٢١ مايو ١٩٥٨ ومن ثم يكون المتنازل عن مبلغ ٥٥٦٠ جنيه من المدة المذكورة التي تجاوزت عشر سنوات مما كان يفرض معه صحور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن وليس ثمة شك في أن عدم الحصول على موافقة اللجنة المالية من ناحية وعدم استصدار قرار من رئيس الجمهورية بعد أن تجاوزت قيمة المال المتنازل عنه ألف جنيه من ناحية أخرى يجعل القرار الصادر بالتأجير بأجرة رمزية إلى الاتحاد الاشتراكي ملغيا بعدم الشرعية دون أن يغير من ذلك الحصول بأن الاتحاد الاشتراكي كان يعتبر إحدى السلطات في الدولة لأن ذلك لا يفرجه عن كونه شخصا مطوبا يدخل تحت عموم نص مادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ (أي الشخص الطبيعي أو المعنوي) أنه لا يمكن الوضع التمييز للاتحاد الاشتراكي بالوصف المذكور فانه يخضع لسيادة القانون باعتباره هذا المبدأ أساس الحكم في الدولة ، وعلى

كل من عيب عدم المشروعية في الحالة المعروفة جسيما على هذا النص
فانه لا يسوغ التذرع بمبدأ تصن القرارات الادارية لما هو مسلم من انه
اذا كان السبب في القرار جسيما غلبه يهبط الى درجة الانسداد . ومن
جهة أخرى غلبه بالنسبة لحلول حزب مصر العربي الاشتراكي والحزب
الوطني للديمقراطى محصل الاتحاد للاشتراكي في تأجير للمعين بقيمة اسمية
تدوم ما جنيته ولحد في السنة. نصحير بلفكر انه وان اجازت المادة ٣١
من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الاحزاب السياسية لامين اللجنة
المركزية للنازل عن حق ليجار الاماكن التي يشغلها الاتحاد الاشتراكي الى
اى من الاحزاب المذكورة في المادة ٢ وهي حزب مصر العربي الاشتراكي
وحزب التحرير الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني للتقدمي للوحدوي
وهو مانتم بالنسبة بالنسبة الى حزب مصر العربي الاشتراكي الا ان الاوراق
جاءت ضالعية من اصانيد حلول الحزب الوطني محصل حزب مصر العربي
الاشتراكي على الاجار اخذنا في الاعتبار من المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اوجبت بقاء المقار للوجس وفقا لهذا القانون
مخصصا للغرض الذي اجر من اجله طوال مدة الإيجار ، وانه اذا لم يخص
المقار للغرض المذكور اعتبر المقعد مفسوخا من تلقاء نفسه . وانه
اذا كانت الاحزاب السياسية تسمى الى تحقيق اى نفع عام . وتمثل في
المساهمة في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الوطن الا ان
ذلك لا ينفي وجوب الالتزام بالاجراءات والشروط التي نص عليها القانون
في شأن التصرف بالمانح في المقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها
المتسولة .

وترتبا على ما تقدم فان القرار الصادر بليجار الفيل المثلج للها
في الحالة المعروضة على الاتحاد الاشتراكي بلايجار الاسمي يحترق قرارا
غير مشروع مع ما يترتب على ذلك من آثار سواء بالنسبة للقيمة الاجارية
الاسمية او بالنسبة لعمليات الحلول في تأجير تلك للمعين بالايجار الاسمي اذ

أنه كان يلزم لصحة ذلك للقرار الحصول أولا على موافقة اللجنة المالية
لوزارة الخزانة وصحور قرار من رئيس الجمهورية بالتأجير وذلك
وفقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
مسألة الاجراءات التي اتبعت من تأجير الفيلا المشار إليها في الحصة
المعرضة مع ما يترتب على ذلك من أثر على النحو السابق ببقائه .

١ ملف رقم ١١٨/٢٦٧ في ١٨/١٠/١٩٨٩ .

الباب الثالث

عدم جواز تملك أموال الدولة العامة أو الخاصة بالتقادم

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ فى القانون
الذى - تعتبر الأرض مملوكة لواضع اليد متى اكتملت مدة التقادم المكتسب
للملكية قبل العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى حظر تملك أموال
الدولة الخاصة بالتقادم - مؤدى ذلك : - أن وجود واضع اليد فى أرضه
ينفى صفة التعدى الموجبة لصدور قرار ازالة هذا التعدى بالطريق
الإدارى - صدور حكم قضائى لصالح واضع اليد يدل على أن النزاع بينه
وبين جهة الإدارة هو نزاع حول الملكية يختص به القضاء - مؤدى
ذلك : - عدم وجوب إصدار قرار ازالة التعدى - أساس ذلك : - أن
حق للدولة وغيرها من الجهات العامة فى أموالها الخاصة هو حق ملكية
مدنية شأنها فى ذلك شأن الأفراد - لا تلجأ الإدارة لى إصدار قرار
الازالة الا اذا كان ادعاء الملكية قائما على سند جدى له أصل ثابت
فى الأوراق .

الحكمة :

ومن حيث أن للظاهر من الأوراق أن للقرار المطعون فيه صدر بإزالة
مبنى مقامه على قطعة أرض فى وضع يد المطعون ضدهم منذ أمد بعيد
وظاهرهم فى ذلك المستندات المقدمة منهم أمام المحكمة المطعون فى
حكمها ثم الحكم الصادر من محكمة بنها الابتدائية فى الدعوى رقم ١٣٧٧/
١٩٨٢ مدنى كلى طابوب الذى قضى بتثبيت ملكيتهم لسطحة ١٠ س ٢٣ ط
بحوض داير الناحية رقم ١٣ للقطعة رقم ٩ زمام المنيرة مركز القناطر الخيرية
وهى ذات الأرض موضوع النزاع ، أما سند الجهة الإدارية فى ادعائها
ملكيتها الأرض وفى إصدار قرارها المطعون فيه فهو قائم على أساس

أن الأرض المذكورة جرن بوك الأهلى المعتبرة من المنافع العامة ، وذلك وحده لا يكفى لاستظهار السبب المشروع للقرار المذكور فقد تكون الأرض حقاً كذلك ثم تزول عنها صفة المنفعة العامة بالفعل كما يقضى القانون فتضحي ملكاً خاصاً للدولة فإذا ما استطل وضع اليد عليها من الغير وكانت مدة التقادم المكسب قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ١٩٥٧/١٤٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المحنى الذى حظر تملك أموال للدولة الخاصة بالتقادم أضحت مملوكة لا سيما بحمد مسدور حكم قضائى يسأدهم فى ادعائهم ويفض للنظر عن الطعن فيه بالاستئناف .

فذلك أن دل على شيء فهو يدل على أن نزاعاً جدياً مثاراً حول ملكية هذه الأرض وأن الوسيلة الطبيعية لحسمه هو للحكم القضائى ولسبب القرار الإدارى بالأزالة والذي يعتبر وسيلة استثنائية يفتضن خروجاً على الأصل المقرر لذى يقضى بأن حق للدولة وغيرها من الجهات العامة فى أموالها الخاصة هو حق ملكية مثنوية شأنها فى ذلك شأن الأفراد ومن ثم فلا تلجأ الى هذه الوسيلة إلا إذا كان ادعاؤها الملكية قائماً على سند جدى له أصل ثابت فى الأوراق . وبناء على ذلك يكون الحكم المطعون عليه قد صافى للصواب فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله فبمعين الحكم برفضه ولزام الجهة الإدارية بالتصويقات .

الطعن ١٢٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٧ .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

املاك الدولة الصلبة - لا تملك بهضيع البدن من قبل الأفراد -
تلجئ وزارة الأوقاف لأرض من الاملاك الصلبة يعتبر تصرفاً مصادوما .

الحكمة :

ونق حيث أن ثلثات من التكريف الرسمية - الخدمة من العاملين -
الستخرجة من سجلات القرايب المعقولة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ أن تكمضى

الأرض رقم ٧٨ و ٨٠ بحوض داير للثانية / ١٢ نهائية نوى مركز
شبين للقنطرة - محل النزاع - مقيدة بالسجلات جرن روك الاهالى ومن
ثم يعتبر من الاملاك العامة للدولة التى لا يجوز التصرف فيها أو وتوسع
اليد عليها أو تحملها بالتقادم . وبذلك مقرر صحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون
فيه من أن محج النزاع وقف خيرى خاضع لإشراف هيئة الأوقاف وأن المدعى
استأجر تلك التمين من الهيئة وكان يؤدي لها الإيجار عنها . كما لا يصح
ادعاء المطعون ضده بأن ثمة علاقة إيجارية بينه وبين الأوقاف ، ذلك أنه
بافتراض أن مديرية الأوقاف قد أجرت له الأرض فعلاً وحصلت منه
الاجرة فإن هذا التصرف منها يعتبر معدوماً لوروده على مال عام
لا إشرافه لها عليه ، وقد أثبتت ذلك لجنة بحث التتميدات بالوحدة
المخية لمركز شبين للقنطرة بمحضرها المؤرخ ١٩٨٣/٤/١٠ ، وخطبت في
شأنه مخيرة الأوقاف بكتاب قسم الاملاك رقم ١٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢
مطالباً بفتح ثمن الأرض في حالة حاجة المديرية لها لضماها للمسجد
الكبير بتاخية نوى وتوسيعه . وقد أجابت مديرية الأوقاف بكتابها المؤرخ
١٩٨٣/٦/٢٩ بأنها في حاجة إلى الأرض وطلبت تخصيصها للمسجد دون
مقابل وأزالة التتميدات الواقعة عليها من المطعون ضده . ولا يغير من
هذه النتيجة القول بأن وضع يد المطعون ضده على الأرض منذ عام
١٩٦٤ وإقامته ببناء عليها يفيد أن الأرض لم تكن تستعمل كجرن روك
الاهالى وقد حدث تخصيصها للمنفعة العامة بالفعل - ذلك أنه مع افتراض
صحة هذا الزعم إلا أن زوال تخصيص الأرض للمنفع العام بالفصل
لا يترتب عليه إلا تحول المال العام إلى مال خاص مملوك للدولة ولكنه
يتبع بذات الحماية المقررة للمال العام في خصوص عدم جواز وضع
اليده عليه أو تملكه بالتقادم وإزالة التتمدى عليه بالطريق الإدارى وفقاً
لحكم المساحين ٩٧ من القانون المدنى ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى
الصالحين بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . وإذا صدر قرار رئيس مركز
ومدينة شبين للقنطرة رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - ببناء على

تفويض من محافظ الطبوية بالقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٨٠ بإزالة التعدي
لواقع على قطعة الأرض رقم ٧٨ و ٨٠ المشار إليهما ، فيكون هذا
القرار صحيحا وموافقا لحكم القانون .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ما تقسم
مقتضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . يكون قد جانب الصواب خليقا
بالإلغاء ، ويتمين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه
لاقتضاه ركن الجسدية .

أطعن ٢٠٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧ .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

الإملاك الخالصة المملوكة للدولة إذا حازها الأفراد ولم يكتسبوا
ملكيتها بالتقادم لعدم اكتمال مدته عند نفاذ القانون رقم ١٤٧ لسنة
١٩٥٧ المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٣/٧/١٩٥٧ . يتمتع اكتسابهم
ملكيتها بالتقادم طبقا لنص المادة الأولى من القانون المذكور .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به وفقا للمادة
الثانية منه اعتبارا من تاريخ نشره في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ . ألغى
في المادة الأولى منه بتعديل المادة ٩٧ من القانون المدني على نهج
حظر تلك الأموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم رغبة من استباغ
الحماية عليها حتى تكون في مأمن من تملكها بالتقادم حسبما نصت فيه
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فإن الإسلاك
الخالصة المملوكة للدولة إذا حازها الأفراد ولم يكتسبوا . ملكيتها بالتقادم
لعدم اكتمال مدته عند نفاذ هذا القانون في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧
يمتنع اكتسابهم ملكيتها بالتقادم ، وذلك صدها بالآثر المباشر لطلب القانون . .
أطعن ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٨ .

يحظر تلك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية
الصحة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم — للجهة الادارية المعنية
سلطة ازالة التعمدى الواقع عليها اداريا — لا يعوق سلطة الجهة الادارية
فى ازالة التعمدى مجرد منازعة واضع اليد أو محض ادعائه حقا لنفسه
أو اقله دعوى بذلك لىام القضاء المدنى — تخضع سلطة الجهة الادارية
فى ازالة التعمدى لرقابة القضاء الادارى عند بحثه مشروعية القرار الصادر
بازالة التعمدى .
المحكمة :

١ باستقراء المادة ١٧٠ من القانون المدنى ، بمسئلة بالقوانين ارقام
١٩٥٧ ، ٢٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، على هدى
من المفكرات الايضاحية ، يبين أن المشرع يسط الحماية على الأموال الخاصة
المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، سواء يحظره تملكها
أو كسب حق عيني عليها بالتقادم ، أو بتجريمه التعمدى عليها ، أو
بمخوطة للجهة الادارية المعنية سلطة ازالة هذا التعمدى اداريا ، دون
حاجة لى استمراخ القضاء من جانبها أو انتظار كليته لى دماوى غيرها .
٢ لا يعوق سلطتها لى ازالة التعمدى مجرد منازعة واضع اليد أو محض
ادعائه حقا لنفسه أو اقله دعوى بذلك امام القضاء المدنى ، طالما
أن لدى الجهة الادارية مستندات أو أدلة جدية بحقها ، وهو ما يخضع
لرقابة القضاء الادارى عند بحثه مشروعية القرار الصادر بازالة التعمدى
فمن لا يقضى لى موضوع الملكية أو الحق المتنازع عليه حتى يفحص
المستندات ويحصى الأوراق المقدمة من الطرفين ، وإنما يقف اختصاصه
عند التحقق من صحة هذا القرار وخاصة قيامه على سببه المبرر لىه
قانونا المستند من شواهد ودلائل جدية ، .

ومن حيث أنه باستظهار الأوراق ، يبين أن مجلس مدينة رأس البر يملك الشقة موضوع النزاع وخصصها سنة ١٩٧٧ كمقر للأسعاف قريب من الطريق الرئيسي بالمدينة . وارسل السيد رئيس مجلس المدينة الكتاب رقم ٢٩ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٨١ على السيد مدير عام الشؤون الصحية بدمياط بأنه لوحظ عدم وجود سيارات اسعاف في هذا المقر الكائن بمنطقة تحتاج لخدماته مما يقتضى العمل على توفير هذه السيارات بالمقر وتشغيله قبل بداية موسم الصيف . وافاد السيد مدير عام الشؤون الصحية بدمياط بالكتاب رقم ١٢٩ في ١٧ من يونيو سنة ١٩٨١ بأن الشقة غير مخصصة آنذاك لمرافق الاسعاف بل يسكنها اطعون ضده و هو مدير الاسعاف كسكن شخصي غير حكومي . ورد عليه السيد رئيس مجلس المدينة بالكتاب رقم ٤٩ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨١ بأن المجلس لم يرحس للمطعون ضده في سكن شخصي . وطلب المجلس اشمعي المحلى لمركز دمياط من مجلس مدينة رأس البر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ بيان يعوق الشقة ، وهو ما افاده به السيد رئيس مجلس مدينة رأس البر بالكتاب رقم ٥٨٢٧ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ . وقرر المجلس اشمعي المحلى لمركز دمياط في ١٥ من يناير سنة ١٩٨٣ بضرورة التمسك بهذا المقرر للاسعاف واخلائه بالطريق الادارى . وبناء على التفويض الصادر من السيد محافظ دمياط بالقرار رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٨ اصدر للسيد رئيس مجلس مدينة رأس البر للقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣ باخلاء الشقة بالطريق الادارى .

ومن حيث انه يؤخذ من الوقائع السابق استظهارها ، أن الشقة أنهى تخصيصها كمقر لمرافق الاسعاف ، سواء من جانب مديرية الشؤون الصحية ، او قبل اطعون ضده كحيز للاسعاف ، وهذا الانتهاء القانوني او الفعلي لتخصيصها للمنفعة العامة حضر عنها مشقة الاثبات العامة عملا بالمادة ٨٨ من القانون المدني ، وادرجها في الاموال الخاصة

المملكة لمجلس المدينة ، الا انه لا يمكن في هذه حالة لتحويل المطعون ضده كمدير للاسماك حق اتخاذها مسكنا خاصا له . كما ان مجلس المدينة حسب ظاهر الاوراق لم يكن له دور في هذا الانتهاء ولم يحط خبرا به او باقترائه بسكنى المطعون ضده في الشقة حتى يفسر. مكتوبه بانه لقرار ضمنى لهذه السكنى ، فضلا عن ان مجلس المدينة لم يصدر ترحيضا ولم ييوم عقدا ولم يتخذ اجراء على نحو يسند المطعون ضده في سكناه بل سارع غور علمه بها ضمن كتاب السيد مدير عام الشئون الصحية رقم ٤٩ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨١ الى اطلاقه بانه لم يرضخ فيها ثم طبع الموضوع منع المجلس الشعبي المظنى لمركز دمياط حتى توجه بالصدور قرار اخلاء الشقة بالطريق الاعلى وكل هذه الامور تشير الى ان المطعون ضده تصدى على الشقة كملك خاص لمجلس المدينة ، بان اقتضاها سكا له سواء خفية من جانبه او بناء على تصرف او رضاء من مديرية الشئون الصحية دون سند من رئيس مجلس المدينة المالك لها والقائم عليها ، وذلك بصرف النظر عن وقوعها ضمن عمارة سكنية له او وجود مقر ثان لمرفق الاسماك ، لان هذا او ذاك لا يجيز للمطعون ضده الاستيلاء على الشقة جبرا من مجلس المدينة بحجة او باخرى . ومن ثم يحق الازالة المادية لهذا للتصدي على نحو ما صدر به لقرار المطعون فيه والذي لا وجه للنسب عليه بانه صدر دون انتظار حكم للقضاء في الدعوى المدنية التى اقامها المطعون ضده يطلب إلزام مجلس المدينة بتحرير عقد اجار له . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه ضد جانب الصواب اذ قضى بوقف تنفيذ هذا القرار ، مما يتعين منه للقضاء بلغاء هذا الحكم ويرفض طلب وقف التنفيذ .

(طعن ١٣٣٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١/١٩٨٨) .

المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، مصدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ ، - لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية او كسب اى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم ، ولا يجوز التمسدى على الاموال المشتر لها وفي حالة التمسدى يكون للسوزير المختص ازالته اداريا - لا يسوغ لجهة الادارة ان تتدخل بسلطانها المصاه لزالة وضع ائيد اذا كان مستقدا الى مستندات تؤيد او حلة ظاهرة تل على جدية المركز القانونى لئى يرتكن اليه - جهة الادارة اذا تدخلت حينئذ لا يكون تدخلها فى منسبة الزلة اعتداء على مذهبها ، وانما تكون فى معرض انزاع ما يدعيه من حق ، وهو امر غير جائز مانونا بحسب الاصل العام لئى يجملى الفصل فى حقوق الطرفين وحسم انزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

خلاص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٩٧٠ من القانون المدني - مصدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ - تنص على انه لا يجوز تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية او كسب اى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم - ولا يجوز التمسدى على الاموال المشتر لها بالفترة السابقة ، وفي حالة التمسدى يكون للسوزير المختص ازالته اداريا ، وقد استقر للراى على ان سلطة للجهة الادارية فى ازالة التمسدى على املاكها الخاصة بالطريق الادارى المخولة لها بمقتضى المادة المذكورة منوطه بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك للدولة او محاولة غصبه واذا كان واضح لئيد يستند فى وضع يده الى ادعاء يلقى على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق او كانت الحالة الظاهرة تل على جدية ما ينسبه الى

نفسه من مركز قانونى بالنسبة للعقار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك الدولة .. وبالتالي لا يسوغ لها فى هذه الحالة أن تتدخل بسلطتها للعملة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائلتذ فى مناسبة ازالة اعتداء على ملكها ، وانما تكون فى معرض انتزاع ما تدعيه من حق ، وهو امر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذى يجعل الفصل فى حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

ومن حيث أن الثابت من المستندات التى قدمها الطامن وزميله ناجى على عبد القوى (الطامن فى الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٣١ ق) أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ان الطامن متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجى مركز دمنهور على استئجار اربعة ائسنة وقد جاء بمحضر المعاينة وانبات الحالة المحرر بمعرفة الجمعية للتعاونية للزراعية بناحية الليرقوجى بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بان الارض موضع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على التبييعة بان الارض منزرعة حاليا بمحاصيل فول وكتان وقمح وبرسيم ، وان المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المقررة عليهم ، قاموا بتوريد الازر والمحاصيل الاخرى فى العام الماضى والاعوام السابقة الى الجمعية ، وان المستأجرين يعاملون على مساحاتهم بموجب عقود ايجار مختومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعى . وخطاب مدير المنطقة يفيد ان المذكورين يقومون بسداد الايجار فى الاعوام السابقة والعام الحالى ومنظمون فى سداد الايجار ، وقد ورد اسم الطامن باعتباره مستأجرا لاربعة ائسنة كما جاء بمحضر المعاينة واثبتت الحالة المحرر فى ١٩٨٥/٥/٢ بمصرفة للجنة المشكلة بالمجلس الشعبى لدائرة نغية بان الطامن مستأجر لاربعة ائسنة من الاصلاح الزراعى للبرقوجى ، ان الارض موضع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين وانها منزرعة بمحاصيل شتوية آ قمح وكتان وبسول

وبرسيم) وقد تقبل المستأجرون للمجلس الشعبي بالبطاقات الزراعية التى تدل على تعاملهم مع الجمعية الزراعية البرقوجى ، كما وجد معهم علوم وزن (توريد الارز عن الاعوام السابقة لى للجمعية) ومعهم تسلم سداد القفعة الاجارية لكل حسب مساحته . وقد اتفاد مدير جمعية البرقوجى المجلس الشعبى بان المخورين يتعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود ايجار رسمية وموقع عليها من مدير منطقة الابعادية للاصلاح الزراعى ومعتمدة بخاتم المنطقة كما يوجد طرف مدير الجمعية المذكور خطبلات من مدير الاصلاح الزراعى تفيد بضرورة تعامل المخورين حيث يتم سداد الايجار سنويا ، وانهم يتعاملون بالجمعية وعقود الايجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات الجمعية وانهم يقومون بتوريد الحاصلات الزراعية المقرر توريدها بالكامل وارقات للجنة المذكورة استمرار العلاقة الاجارية وابقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد اى تصديت من المخورين ولا يوجد ايه مخالفات ضدهم ، الامر الذى يستفاد منه مبراحة بما لا يدع مجالا للشك بان وضع يد الطاعن على الارض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفى عنه صفة الاعتداء على ملك الاصلاح الزراعى وبالتالي لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ٩٧٠ من القانون المبنى بمد تصديله لازالة التمدى على الارض المذكورة . واذا كانت للجهة الادارية تدعى ان الارض المذكورة مؤجرة لزراعة واحدة لمدة محدود وامتنع الطاعن من تسليمها فى نهاية مدة الايجار ، فانه كان يتعين عليها لحسم النزاع ان تلجأ الى السلطة القضائية المختصة فى هذا الشأن . واذ لم تفعل فقد لجأ الطاعن وآخدون مرفصوا الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ مدنى مركز دمنهور فاصدرت المحكمة حكمها بجلسة ١٩٨٥/١٣/٢٩ بشيوت للعلاقة الاجارية بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وبين الدمين كل حسب المساحة المؤجرة له لقاء الاجرة التعاونية باعتبارها سبعة امثال للضريبة وكلفت رئيس مجلس ادارة للجمعية للتعاونية الزراعية بناحية البرقوجى مركز دمنهور بتحرير عقود الايجار والتوقيع نيابة عن

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتسليم نسخة مختومة من كل عقد إلى كل من طرفيه وإيداعه نسخة لغرض التسجيلية في الجمعية التعاونية الزراعية المختصة وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وواجب التنفيذ بمعد أن صدر حكم في الاستئناف المقام من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ مبدئي مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا . وعلى ذلك فإن القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز ومدينة دمنهور بمنع بتأريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بإزالة التصديقات الواقعة من الطاعن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقوسجي مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من إزالة يد الطاعن عن المساحة التي يضع يده عليها . ومن ثم يتعين أحاطة الطاعن إلى طلب وقف تنفيذ هذا القرار . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب برغض طلب وقف التنفيذ فإنه يكون مخالفا للقانون .

(طعن ٣٧٢٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

٥ نفس المعنى طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٧) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

وتضع اليد على أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب أن يستوى على سند من القانون يدرأ عنه صفة التصدي — والأشكال تصديا عليها — وضحت إزالته إداريا بموجب قرار من الوزير أو المحافظ المختص — لا يكفي إقيلم هذا السند القانوني لوضع اليد المشروع مجرد وجود إرهاصات تعاقد أو اتخاذ إجراءات مهددة له — حتى ولو شككت هذه التقديرات وعدا بالتعاقد — الوعد بالتعاقد لا يقوم مقام العقد الموعود بإبرامه لا يمتضى حكم حائز لقبولة الشيء المقضى به (المادة ١٠٢ مني) .

الحكمة :

• ومن حيث أن المادة ٦٧ من القانون المدني حظرت تلك الأموال الخاصة بالملوكة للدولة بالتقادم وحظرت للتسدي عليها وخولت للسوزير المختص الحق في أن يزيل إداريا الاعتداء عليها كما أن المادة ٢٦ من قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ عكست هذه السلطة للمحافظ إذ أنطقت به اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري . وينفذ عليه فإن ووسع اليد على أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب أن يستوى على سند من القانون يدرك عنه صفة التسدي بأن يدخل صاحبه حق بسط يده عليها أو حيازته لها مثل عقد بيع ولو ابتدائي أو عقد إيجار بها ، والأشكال تعديا عليها وحقت إزالته إداريا بموجب قرار من الوزير أو المحافظ المختص . إلا أنه لا يكفي للقيام بهذا السند القانوني لوضع اليد المشروع مجرد وجود أرماسات تعاقد أو إتخاذ إجراءات مهيئة له من قبل أن تتجوز بعقد يخلو وضع اليد صدماء بمقتضاه ، حتى ولو شكلت هذه التعديلات وعدا بالتعاقد وهو ما لا يتعد طبقا للمادة ١٠١ من القانون المدني إلا إذا عينت فيه جميع المسائل الجوهرية للعقد الموعود بإبرامه والمدة التي يجب إبرامه فيها وروى فيه الشكل المقررة لنظام هذا العقد محل الوعد ، إذ أن المادة ١٠٢ من القانون المدني صريحة في أن الوعد بالتعاقد لا يقوم مقام العقد الموعود بإبرامه إلا بمقتضى حكم جاز لقوة الشيء المقضي به .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في اللشق المستجمل بطلب وقف تنفيذ لقرار المطعون فيه ، أن الأرض التي يفسع الطاعنون أيديهم عليها من الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة ، وطلبوا شراءها من صندوق أراضي الاستصلاح بوزارة استصلاح الأراضي حينذاك ، ودمموا تأسيسا مؤقنا لخدمة شراء مقداره ١١٠٠ جنية حسن

الايصال رقم ٥٢٣٧٩٧ في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وأحاطهم للصندوق
فى للكتاب رقم ١١٩٤ المؤرخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بموعده معاينة
الارض من جئب للجنة المختصة فى ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، الا انه
لم يتم تحرير عقود ولو ابتدائية معهم ،سوة بما جرى مع السيدة/هانم
محمد احمد صبره التى حرر معها للصندوق عقدا ابتدائيا برقم ١٢٢ فى
٨ من فبراير سنة ١٩٨١ حسب البادى من الصورة التى قدمها للطاعنين ،
ومناد هذا انه ولئن سبق اتخاذ اجراءات فى سبيل بيع الارض للطاعنين ،
الا انها لم تتمخض عن ابرام عقد بيع معهم بالارض وضغ اينهم حتى
يكتسبوا صفة المشترين لها وتسبغ المشروعية على حياتهم لسا
وزراعتهم اياها وبناتهم فيها ، كما انها ان شكلت جدلا ومدا بالبيع فانه
ومد لا يقوم مقام عقد البيع دون حكم قضائى حائز لقوة الشؤ المقضى
به حسبها نص المادة ١٠٢ من القانون المدنى ، فضلا عن ان الطاعنين وان
ادعوا وضغ اينهم على الارض منذ مدة طويلة فانهم لم يزعموا تملكهم
اياها بالتقادم فى تاريخ سابق على حظر هذا التملك بمقتضى القانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى عدل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، وبذا
يمثل وضغ اينهم على الارض تعديا يرخس فى الازالة الادارية بقرار
من المحافظ طبقا للمادة ٢٦ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون
رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بصرف النظر عن مدى تسمية الارض للهيئة العامة
للإصلاح الزراعى ما دامت بذاتها لرضا مملوكة للدولة ملكية خاصة فى دائرة
محافظة الشرقية على نحو يعقد لحفاظها الاختصاص بازالة التمددات
عليها ، ومن ثم فان للقرار المطعون فيه يكون حسب لظاهر مسادرا من
مختص وقائما على صحيح سببه ومجبرا بما نعام عليه الطاعنون مما
يتخلف معه ركن الجسدية اللازم للنشاء بوقف تنفيذ .

لاطن ١٠٥٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٠ .

استظهار ملكية المدعى للأرض التي بنى عليها البناء المقام عليها تكون سابقة وترتبة قبل بحث احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى - حتى مع مراعاة المدعى لاحكام هذا القانون فان ذلك لا يجيز له البناء فى اماكن الدولة العامة او الخاصة بالمخالفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية - وكذا حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدنى - عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة او كسب أى حق عينى على هذه الاموال بالتقادم .

لا يجوز للتصدى على الاموال المشار اليها ، وفى حالة حصول التصدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا - المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ - للمحافظة ان يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية اماكن الدولة العامة والخاصة ، وازالة ما يقع عليها من تصدييات بالطريق الادارى - عدم صدور قرار من المؤسسة المصرية للمساكن لتعمير الصحارى بالاعتداد بملكية المدعى لأرض النزاع وانتقلها اليه من ملكية الدولة - عدم جواز تصديه على هذه الأرض بالبناء وبصرف النظر عن احكام قانون التخطيط العمرانى .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن للحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق للقانون ذلك أن الثابت أن الأرض المقام عليها المنزل محل القرار هى من اماكن الدولة لعدم تماثل المحافظة او للوحدة المحلية بالبيع او الايجار كما أن المطعون ضده لم يقدم ما يثبت ملكيته لهذه الأرض، ومن ثم فإن قيامه بالبناء على أرض مملوكة للدولة دون تصريح من الجهة الادارية المختصة وبالمخالفة للتخطيط للمعم العمرانى يوجب على المحاكم

بصفته اصدار قرار بالازالة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والاعمال التى تمت بالمخالفة لاحكام قانون تقسيم الاراضى المعدة للبناء وطبقا للمادة ٩٧ مدنى وطبقا لاختصاصات الحافظ المقررة فى المادة ٢٦ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ كما انه لم يثبت الاعتداد بملكية الظلمون ضده للارض طبقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والقرار الجمهورى رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٣ واقتراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى واخيرا فان الارض المقام عليها المبنى تقع ضمن المناطق الاستراتيجية الدفاعية وتخرج من نطاق الاراضى التى يصدر بشأنها قرارات بالاعتداد بالملكية .

ومن حيث ان التلبيت من الاوراق أن القرار محل الطعن صدر من السيد/محافظ جنوب سيناء برقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ وتضمنت المادة الثانية منه ان يتم ازالة البناء المقام فى المنطقة ما بين مدينة رأس سدر وحى العاشر من رمضان على يمين الطريق الرئيسى الشط - للطور والذي اقامه المواطن مريخ مروج الله فراج دون نصريح ، ويتعارض مع التخطيط العمرانى للمدينة ، واشمل القرار فى ديباجته الى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظم الحكم المحلى والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم اعمال البناء والى مذكرة السيد/رئيس الوحدة المحلية لمدينة رأس سدر بشأن طلب ازالة المساكن التى اقامها بعض البدو بمدينة رأس سدر دون تصريح فى المناطق الممنوع فيها البناء والمخصصة لمشروعات الامن التكتائى والتي يفتعلواض اقامتها مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وقد ذكر الظلمون ضده فى صحيفة دعواه ان ملكيته للارض المقام عليها البناء ترجع الى عام ١٩٥٩ بالشراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ودفعت جهة الادارة بمقدم ملكيته لتلك الارض وانها من املاك الدولة ومن ثم فان استظهار ملكية الذمى لارض النزاع تكون سلبية ولازمة قبل بحث احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن التخطيط العمرانى اذ انه حتى

مع مراعاة الدعى لاحكام. منفذ للقانونين ذلك لا يجيز له البناء في املك الدولة العامة أو الخاصة بالمخالفة للقوانين المنظمة لهذه الملكية وكذا حكم المادة ٩٧ من القانون المدني وتنص على انه : لا يجوز ثلث الاموال الخاصة بالملكية للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة أو كسبب اى حقه فيمنع عنه هذه الاموال. بالفتكلم . ولا يجوز التعمدى على الاموال المشار اليها بالفترة السابقة وفي حالة حبسونه للتعمدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا . كما تنص المادة ٢٦ من قانون الاطر القبطية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. على ان المحافظ ان يتخذ جميع الاجراءات الكافية بحماية املك الدولة العامة. والخصف وازالة ما يقع عليها من تصحيته بالطريق الإداري .

ومن حيث ان ظاهر الاوراق وما تقدمه المدعى يفيد أن الارض المقام عليها البناء محل قرار ازالة سبق أن تقدم المدعى بطلب بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى لتطبيق هذه الارض وأن المؤسسة وافته بالكتاب رقم ٤٨/٢/١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ بالنماذج الخاصة بطلبات التخليك لاستيفاء البيانات الواردة بها واعادتها للمؤسسة لاماكن النظر في طلبه كما أنه سدد مبلغ عشرة جنيهات بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤ كرسوم معالجة ومصاريف ادارية لملحة للوحدة المحلية بإحينة. سدر وكياين. لجسدية طلب الامتداد بالملكية ، مما يبدو ظاهرا انه لم يصدر قرار بالاعتداد بملكية المدعى لارض النزاع وانتقلها اليه من ملكية الدولة. ومن ثم ما كان يجوز له التعمدى عليها بالبناء ويصرف النظر من احكام قانون التخطيط العمرانى واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في بحث ركن الجسدية في طلب وقف تنفيذ لقرار المطعون فيه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون في ضوء ما ظهر من وثائق ويتمين الحكم بالغاثة دون حاجة لبحث ركن الاستعجال .

الجلسة ١٩٧٣-١٩٧٤ في جلسة ٢٢/٥/١٩٧٤ .

المادة ٩٧٠ من القانون المدني — معنلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ مؤداهما — لا يجوز تملك الأموال الخاصة بالملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وأموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى على هذه الأموال بالتقادم — لا يجوز التمدى على هذه الأموال — فى حالة التمدى يكون للوزير المختص إزالته إدارياً — سلطة الجهة الإدارية فى إزالة التمدى على أملكها الخاصة بالطريق الإدارى المخول لها منوطة بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبية — إذا كان واضح اليد يستند فى وضع يده إلى ادعاء بحق على هذا المالك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه إلى نفسه من مركز قانونى بالنسبة للمعتر فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك الدولة — لا يجوز فى هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العامة لإزالة وضع اليد — فى هذه الحالة لا يكون هناك اعتداء على ملكها •

الحكمة:

ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المدني — معنلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه • لا يجوز تملك الأموال الخاصة بالملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عينى على هذه الأموال بالتقادم — ولا يجوز التمدى على الأموال المشار إليها بالفقرة السابقة ، وفى حالة التمدى يكون للوزير المختص إزالته إدارياً ، وقد استقر للرائى على أن سلطة الجهة الإدارية فى إزالة التمدى على أملكها الخاصة بالطريق الإدارى المخول لها بمقتضى المادة المذكورة منوطة بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة غصبية وإذا كان واضح اليد يستند فى وضع يده إلى

ادعاء بحق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسب له نفسه من مركز قاتلوني بالنسبة للمخار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك للدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العملية لازلة وضع اليد لأنها لا تكون حائلة في مناسبة إزالة اعتداء على ملكها ، وإنما تكون في معرض انتزاع ما تدعيه من حق ، وهو أمر غير جائز قانوناً بحسب الأصل العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية أو القضائية .

ومن حيث أن الثابت من المستندات التي قدمها الطاعن أمام محكمة القضاء الإداري بالاستنادية أن الطاعن متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي مركز دمنهور على استئجار أربعة أفدنة ونص للشرط الأول منه على أن مدة العقد من أول نوفمبر سنة ١٩٨١ حتى ١٩٨٢/٤/٣٠ . ويعتبر عقد الإيجار متدا من تلقاء نفسه طالما أن المستاجر يؤدي التزاماته على الوجه المبين بالقانون وجاء بمحضر المعاينة وثبتت الحالة المحرر بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ أن الأرض موضوع الشكوى أرض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على الطبيعة أن الأرض مزروعة حالياً بمحاصيل قنول وكسبان وقمح وبرسيم ، وأن المزارعين يقومون بتوريد الأرز والمحاصيل الأخرى في العلم المسقى والأموام المسبقة إلى الجمعية وأن المستجرين يعملون على مساحاتهم بموجب عقود إيجار مفتومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الإصلاح الزراعي ، وخطاب مدير المنطقة يفيد أن المذكورين يقومون بسداد الإيجار في الأموام المسبقة والعلم العالي وموظفون في سداد الإيجار ، وقد ورد اسم الطاعن باعتباره مستاجراً للمعينة لفدنة كما جاء بمحضر المعاينة وثبتت الحالة المحرر في

١٩٨٥/٥/٢ :بمعرفة اللجنة المشكلة بالمجلس الشعبي لدايرة تندية ان الطاعن مستاجر لثمانية .أثدنة عن الاصلاح الزراعى بالبرقوجى ، وإن-الارض موضوع للشكوى ارض زراعية وليست بساتين وانها منزوعة بحاصيل شقوية (قمح وكبن وفصول وبرسيم) وقد تقبلم المستاجرون للمجلس الشعبى بالبطاقات الزراعية التى تد على تعاملهم مع-الجمعية الزراعية البرقوجى ، كما وجد معهم علوم وزن لتوريد الارز عن الاعشوام-السابقة إلى الجمعية) ومعهم قسائم سداد التينة الاجارية لكل حسب مباحته . وقد أثبت مدير جمعية البرقوجى المجلس الشعبى بان المذكورين يتعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود ايجار رسمية وموقع عليها من مدير الابعادية للاصلاح الزراعى ومعتمده بختم المنطقة كما يوجد طرف مدير الجمعية المذكور خطابات من مدير الاصلاح الزراعى تفيد بضرورة تعامل المذكورين حيث يتم سداد الايجار سنويا ، وانهم يتعاملون بالجمعية وعقود الايجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات-الجمعية وانهم يقومون بتوريد الحاصلات للزراعية المقر توريدها بالكامل وارثات اللجنة المذكورة استقرار البطاقة الاجارية وابقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد اى تعصبات من المذكورين ولا يوجد اية مخالفات ضددهم ، الامر الذى يستفاد منه حراة بما لا يدع مجالاً للشك ان-وضوح يد الطاعن على الارض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفى عنه مدعة الاعتماد على ملك الاصلاح للزراعى وبالفعل لا يجوز الاسناد إلى حكم المتدعة ٩٦٠ من القانون المدعى-بعدم تحميلها لازالة التصدي على الارض المذكورة واذا كانت الجمعية الادارية تدعى ان الارض المذكورة موزعة لزمعة واحتدة لمدة محدودة ولتفتح الطاعن عن تعميمها عن نهاية مدة الاجاز ، غاية كان يتعين عليها حسب النزاع ان تلجأ إلى السلطة القضائية المختصة فى هذا الشأن ، وانما لم تفعل فقد لجأ الطاعن وآخرون فوكلتوك للدوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ بدنى مركز تطوور فاستدعت المحكمة حكما بتبطل سنة ١٩٨٥/١٢/٢٩ م بقوت الطاعة الاجارية بين الهيئة العامة للاصلاح

الزراعى وبين المدين كل حسب المساحة المؤجرة له لقاء الاجرة العفوية باعتبارها سبعة امانيل الفريية وكلفت: رئيس مجلس ادارة الجمعية للتعاونية الزراعية بناحية البرقوجى مركز دمنهور بتحرير عقود الاجار والتفويض نيطة من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتسليم نسخة مخطومة من كل عقد الى كل من طرفيه وايداع نسخة أخرى بالجمعية للتعاونية الزراعية المختصة وقيد. أصبح هذا الحكم نهائيا وواجب النفاذ بعد ان صدر حكم فى الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ مذى مستأنف دمنهور بجلسته ١٩٨٧/٣/٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وعلى ذلك فان لإقرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز ومدينة دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بإزالة التعديلات الواقعة من الطاعن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقوجى مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطاعن عن المساحة التى يشع يده عليها . ومن ثم يتمتع إجابة للطاعن الى طلبه وقف تنفيذ هذا القرار . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب برفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتمتع بالحكم بالنقض وإجابة للطاعن الى طلبه مع إلزام المطعون ضددهم بالمصروفات عن درجتى التقاضى .

٢ طمن ٣٧٤٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون الدنى حظرت تلك الاموال الخاصة بالسلطة للدولة او لى من الجهات المصددة فى نص هذه المادة المشار اليها او كسب اى حق عينى عليها بالتقادم - ضولت هذه المادة السلطات المختصة بالتخاذ الاجرايات اللازمة لازالة التعديلات على تلك الاموال بالطريق الادارى - يجب ان يكون مسند الجهة الادارية فى الادعاء بملكيتها للمال

الذى تتدخل لازالة التمدى عليه ادارية سند جدى له اصل ثابت
فى الاوراق يتمن لاستخدام للجهة الادارية سلطتها فى ازالة التمدى المباشر
للتى اتلها لها القانون ان يكون هذا التمدى قائما بحسب ظاهر
الحال على التفسير والمعدون المادى على اموال الدولة الخاصة بـ
العامه — القضاء الادارى فى خصه لمشروعية سبب قرار الازالة لا يفضل
فى نزاع قائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتغلغل فى فحص ما
يقدم من مستندات بقصد الترجيح فيما بينها — لان هذا كله من
اختصاص القضاء الدنى الذى يملك وحدة الحكم فى موضوع الملكية —
يقف اختصاص القضاء الادارى عند حد التحقق من ادعاء الجهة الادارية
بملكيتها للأرض محل قرار الازالة ادعاء جدى له شواهده المبررة من
واقع الاوراق .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان قرار ازالة التمدى (المظنون
فيه) صدر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٠ وعلم به المدعى (الطامن) فى ذات
التاريخ ومن ثم سارع بالطعن فيه امام محكمة الامور المستعجلة بتاريخ
١٩٨١/١/١٩ بالدموى رقم ١٦٧/١٩٨١ وصدر فيها حكم بمسدم
الاختصاص نوعيا — دون احالة — وذلك بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١ فاقام المدعى
— ثانياً — دموى امام المحكمة الابتدائية بتاريخ ٧/٣/١٩٨١ وقضى فيها
بعدم الاختصاص وباحالة للدعوى الى محكمة للقضاء الادارى بالاستكثرية .

ومن حيث انه من المقرر أن رفع للدعوى أمام محكمة غير مختصة
يقطع الميعاد ومن ثم فان قيام المدعى برفع دعواه أمام القضاء المستعجل
فى ١٩/١/١٩٨١ — أى خلال الميعاد المقرر فلتونا لرفع دعوى الانهاء
بحسبان انه اخطر بالقرار المظنون فيه بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٠ يؤدى الى
قطع الميعاد ، كما ان قبليه برفع دعواه أمام المحكمة الابتدائية

بالاسكندرية بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ أى قبل مرور سنتين يوما على صدور حكم القضاء المستعجل فى ١٩٨١/٢/٢٢ ، يؤدى الى قطع الميعاد ، وقد احيلت الدعوى الثانية بحكم — تأيد استئنافيا الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص ومن ثم فان رفعها فى الميعاد المقرر امام محكمة غير مختصة والاحالة بعد ذلك الى المحكمة المختصة يجعل الدعوى المشار اليها مرفوعة فى الميعاد المقرر طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ . مما لا يجوز معه القضاء بصدور قبولها شكلا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بصدور قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ومن ثم فانه يكون قد صدر على غير سند من الواقع ومخالفا للقانون وبالتالي جديرا بالالفاء .

ومن حيث ان الدعوى مهية للفصل فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطامن كان قد اشترى قطعة الارض المشار اليها بمريضة الدعوى من السيد/ بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٥٦/٥/١٢ صدر بشأن حكم صحة ونفاذ من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ١٩٨١/٥/٢٥ ، وانه قد تسلم الارض من تاريخ شرائه لها ووضعه عليها يده بان اقيم عليها ٢ غرسة وكشك خشبي || لادارة اعمال تجارة للفلكية ، وانه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٧ فوجيء بشرطة قسم المنطرة بخطرته بطلب صادر من الادارة للعناية بالاموال المستردة بوزارة المالية — قسم املاك الحكومة المستردة — موجه الى مأمور قسم شرطة المنطرة ، بنسحب للقوة اللازمة لازالة التصدى الواقع من الطامن على الارض المشار اليها — والتي آلت ملكيتها للدولة — والتي صدرت من السيدة/جان رود نزوجة صالح كوكا رضىه .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٩٧ من القانون المدنى — المعلة — حظرت تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة او لاي من الجهات الواردة

بالمخاضة المختار اليهارة أو كسب أى حق مبنى عليها بالقطعة ، وإنها
حولت المستطلة المختصة بتخاذ الاجراءات اللازمة لازالة لتقنيات على
ذلك الاموال ، بالطريق الادارى ، الا انه من ناحية اخرى فقد جرى قضاء
هذه المحكمة على سبب صحيح بان يكون سند للجهة الادارية فى الادعاء
بملكيتها للمال الذى تتدخل لازالة للتعدى عليه ادريا ، سند جدى له
أصل ثابت فى الاوراق ويتمين لاستخدام للجهة الادارية سلطتها فى ازالة
التعدى بالتنفيذ المباشر الذى اتاحها لها القانون أن يكون هذا التعدى
تلقيا بحسبه ظاهر الحال على القصب والتسوان المادى على اموال
الدولة الخاصة أو العامة ، بان يكون هذا التعدى من الافراد أو
الائخاص الخاصة غير مستند على أى وجه على سند قانونى ظاهر يجعل
للأفراد بحسب للظاهر حقوقى ملكية هذه الاموال أو حيازتها لا تحضه
المستندات للقاطعة لجهة الادارة ، فاذا ما كان للأفراد ادلة قانونية ظاهرة
على الملكية أو للحيازة أو غير ذلك من الحقوق فانه لا يسوغ للجهات
الادارية استخدام حق للتنفيذ المباشر لمنعهم من مباشرة حيازتهم أو انتقالهم
للمال المملوك للدولة ويتمين على الجهة الادارية المختصة للجوء الى القضاء
للحصول على احكام بها لها من حقوق أن وجدت ولحضى ادعاءات
الافراد ثابتة بحسب للظاهر قانونا على المال المملوك للدولة وذلك اعلاء
للشرعية واحتراما لسيادة القانون والتزام بالحدود التى وضعها المشرع
والمحكمة التى تفيهاها من تمكين الادارة من حماية الاموال العامة والمملوكة
للدولة من التسوان المادى والاغتصاب الذى لا سند له من الافراد كما
أن القضاء الادارى فى محضه لمشروعية سبب تمرار ازالة لا يفضل فى نزاع
تائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يقتل فى قصص ما يقدم من
من مستندات بقصد للترجيح فيما بينهما — لان ذلك كله من اختصاص
القضاء الذى يملك وحده الحكم فى موضوع الملكية — وانما يقف
اختصاص القضاء الادارى عند حد — المستثنى الاذنى من

إدعاء للجهة الادارية بطليتها للآمر من محل تكرار الازالة ادما مجدى له
شواهد المبررة من واقع الاوراق .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة فان الجهة
الادارية اكلت في مقام دفاعها وما قبحته من مستندات بالقول بان
الارض موضوع النزاع ضمن الاملاك المستردة وفقا لحكم القانون رقم
١٩٥٢/٥٩٨ بشأن مصادرة اموال وممتلكات أسرة محمد علي باعتبار ان
هذه الارض كانت ملك السيدة/جان رودن زوجة صالح كوكا رشيد
وقعت للجهة الادارية عند هذا القول دون ان تقدم اى مستند بذلك
على صحة ما تدعيه ، ذلك لان المدعى (للطامن) تقدم بحكم صحة ونفاذ
عقد شرائه الارض موضوع النزاع كما قدم كتاب مراقبة الضرائب العقارية
بالاسكندرية يفيد أنه « بالبحث في مكلفات ناحية المنفرة خلال الدة من
عام ١٩٤٩ حتى الان لم يستدل على وجود تكليف باسم السيدة/جان رودن
زوجة صالح كوكا رشيد ، وان تقرير الخبير الذي انتدبته المحكمة عند
نظرها للقضية رقم ٤٠/٥٢٦ ق استئناف اسكندرية المقام من المدعى
(للطامن) طعن في الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة اوضح
ان « ادارة الاملاك المستردة لم تقدم اى مستندات تفيد ملكية ارض النزاع
لاسرة محمد علي باشا ، وان العقد المسجل الذي تقدمته الادارة مجهل
للحدود والابعاد ويتصفر تطبيقه على العين محل النزاع ، وان الاملاك
المستردة تارة تقدر ان الارض كانت ملكا لمن يدعى جان رودن واخرى تقدر
بانها كانت ملكا للملك السابق فاروق وانهما لم تقدم لقرار الصادر
بمصادرة الارض المتنازع عليها) .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم الى ان الارض موضوع النزاع
لم يقم من ظاهر الاوراق دليل جدى على ان حيلة الطامن لها تم ،
عدواتا وقصبا ماديا لها لاتها من املك أسرة محمد علي المصادرة

والمملوكة للدولة ، وهو السبب الذي تستند إليه الجهة الإدارية في إصدارها للقرار المطعون فيه ، الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه نقداً لركن السبب ، ويكون من ثم واجبا للقضاء بإلغائه .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فانه يتمين قانونا القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ويقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه ، .

لاطعن ٢٠٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ .

الباب الرابع

ازالة التمدى على امالك الدولة الخاصة بالطريق الادارى

الفصل الاول

جواز ازالة التمدى على امالك الدولة بالطريق الادارى

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

المادة (٩٧٠) من القانون المدنى مصدقة بالقوانين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يسط المشرع حمايته على الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة - من وسائل تلك الحماية : حظر تمكك هذه الاموال او كسب حق عينى عليها بالتقادم وتحريم التمدى عليها وازالته اداريا دون حاجة الى استصراخ القضاء او انتظار كلمته فى دعاوى يرفعها الافراد على الادارة - لا يعوق سلطة الادارة فى ازالة التمدى بجر دينترعة واضع اليد او محض ادعائه حقا لنفسه او اقلته دعوى بذلك امام القضاء المدنى طالما ان جهة الادارة لديها مستنداتها وادلتها للجدية المثبتة لاحقا وهو ما يخضع لرقابة القضاء الادارى عند بعثه بمشروعية القرار الصادر بازالة التمدى فهو لا يفصل فى موضوع الملكية او الحق المتنازع عليه ولا يفحص المستندات والاوراق فيتحقق من الملكية واتما يقف اختصاصه عند التحقق من صحة القرار الصادر بازالة التمدى وقيامه على سببه الجبرر له قانونا والمستند من شواهد ودلائل جدية .

المحكمة :

ومن حيث انه يؤخذ من الوقائع السابق استظهرها ، ان للشقة التى تخصيصها كمقر لورق الاسعاف ، سواء من جانب مديرية للشئون الصحية ، او من قبل المطعون ضده كمدير للاسعاف ، وهذا انتهاء

القانوني أو للمطلي لتخصيمها بالمنفعة الطالبة حصر عنها صفة الاموال العامة عملاً بالمادة ٨٨ من القانون المدني ، وادرجها في الاموال الخاصة المملوكة لمجلس المدينة ، الا انه لا يمكن ان يجد ذاته لتحويل الماطمون ضده كمدبر للاسعار حق اتخاذها مسكناً خلاصاً له . كما ان مجلس المدينة حسب ظاهر الاوراق لم يكن له دور في هذا الانتهاء ولم يحط خبراً به او باقتراانه بسكنى الماطمون ضده في الشقة حتى يفسر سكوته بأنه قرار . ضمنى لهذه السكنى ، فضلاً عن ان مجلس المدينة لم يصدر ترخيصاً ولم يبيع عقداً ولم يتخذ اجراء على نحو يستند الماطمون ضده في سكتام بل سارع فور علمه بها ضمن كتاب السيد مدير عام للشؤون الصحية رقم ٤٩ في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٨١ الى املائقه بأنه لم يرخس فيها ثم تابع الموضوع مع المجلس الشعبي المحلي لمركز ديباط حتى توجه باصدار قرار اخلاء الشقة بالمترق الاذاري وكل هذه الاثغور تشير الى ان الماطمون ضده تصدى على الشقة كملك ، خاص لمجلس المدينة ، بان اتخذها سكتاماً مسوولاً خفية من جانيه . لو بنسأ على تصرف لو رضاء من مديرية الشؤون الصحية بئسند من علم مجلس المدينة المالك لها وللقائم عليها وذلك بحرقه النظر من وثوقهم لضمه معلومة سكنية له ولو وجود مقر ثلثي ارمق الاسعار ، لان هذا لو ذلك لا يجيز الماطمون ضده الاستيلاء على الشقة جبراً من مجلس المدينة بحجة او بأخرى . ومن ثم يحسب الازالية المسلية لهذا التصدى على نحو ما مسدربه للقرار الماطمون فيه والذي لا وجه للنفي عليه بأنه مسددر دون انتظار حكم القضاء في الإدعوى المدنية لاني اقلها الماطمون ضده بطلب الزام مجلس المدينة بتحرير عقد ايجار له . وبذلك يكون الحكم الماطمون فيه قد جائب الصواب اذا قضى بوقف تنفيذ هذا القرار ، مما يضمن معه القضاء بالفاء هذا الحكم ويرفعن طلباً وقف تنفيذ مع الزام الماطمون قسده المصروفات عملاً بحكم المشورة ٩٨٤ عن قانون المرافعات المدنية والتجارية .

١ نظم ٩٣٣٦ لسنة ٢٠٠٢ في جلسة ١٤/٤/١٤٣٨٧ - ٠

المبدأ :

هى كانت ملكية الدولة للأرض تستند الى سند جدى له اصل
نقشه بالأوراق فلن الإدارة تمارس سلطةها المخولة لها بمقتضى المادة
٩٠٧ من القانون المنى باستكمال ملكيتها وتفصيلها لمن تشاء من الجهات
— لا ينال من سلطتها فى هذا الشأن أن ينزع وأنصح اليد على أرض
فى ملكية الدولة الثابتة أو يدعى بحقوق له عليها — عند المشرع الى
إعفاء جهات الإدارة من الانجاء الى القضاء للمطالبة بحققها الثابت بمستندات
أو دلتة جديدة وخولها حقيقته بالطريق الإدارى — القى المشرع عبء
المطالبة على الحائزين من الأفراد — القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل
المادة ٩٧٠ من القانون المنى حظر تملك اموال الدولة الخاصة بالتقادم
— تكون هذه الأرض مملوكة للأفراد اذا صدر حكم قضائى يسندهم
فى ادعائهم .

المعكسة :

ومن حيث أن مبنى المثل يقوم على أن الحكم المطعون فيه
أخطأ فى تطبيق القانون اذ أن الثابت من الأوراق أن الطامنين قد تملكوا
عين النزاع بالتقادم الطويل قبل حظر تملك املاك الدولة الخاصة بالقانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم لم يكن للجهة الادارية سند جدى له اصل
ثابت فى الأوراق يثبت ملكيتها لأرض النزاع حتى يكون قرار الإزالة قائما
على سبب يبرره ، كما أن تقرير الخبير المؤرخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ أثبت أن
الطامنين قد اكتملت لهم مدة خمسة عشر عاما قبل تعديل الفقرة
الثالثة من المادة (٨٧٤-٨٧٥ منى) بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥٨ الذى حظر
تملك الاراضى الصحراوية. واتهم قامسول باستصلاح لحوض النزاع وغرس
اشجار بهدنة الكور من خمسين عاما ، وكان يجب على المحكمة — اصل عدم

وجود سند جدى لادعاء جهة الادارة بملكيتها لارض النزاع — ان توفقت
الفصل فى الدعوى لحين الفصل فى الملكية .

» ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى استبان
ان ملكية الحولة للارض تستند الى سند جدى له اصل ثبت بالاوراق
ليصدر قانونا ما يستند اليه الطاعنون من سندات فى ادعائهم ملكية
هذه الارض ، فان للادارة ممارسة سلطتها المخولة لها فى المادة ١٧٠
من القانون المدنى باستعمال ملكيتها وتخصيصها لن تشاء من الجهات ، ولا
ينال من سلطتها فى هذا الشأن ان ينزع واضح اليد على الارض فى
ملكية الحولة للثابت اويدعى بحقوق له عليها ولذا قام بهذه الادعاءات
دعوى امام القضاء — كما هو الحال فى الدعوى الماثلة — ذلك ان
المشرع عندما سن حكم المادة (١٧٠) من القانون المدنى — حسبما يبين
من المذكرة الايضاحية للقانون — افترض قيام النزاع من الأفراد الحائزين
للمال وجهات الادارة المالكة ، وقد يعمد هؤلاء الأفراد الى امتناع
السلطة لتأييد وضع يدهم وإطالة المنازعات لاستمرار الحياة ، فعمد
الى اعفاء جهات الادارة من الالتجاء الى القضاء للمطالبة بحقها للثابت بمستندات
وأدلة جديدة وخولها حمايته بالطريق الإدارى ولقى عبء المطالبة على
الحائزين من الأفراد ، ومن جهة أخرى فإنه اذا ما استطلعت وضع اليد
على الأرض من الغير وكانت مدة للتقدم المكسب قد اكتملت قبل العمل
بالقانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة (١٧٠) من القانون
المدنى الذى حظر تملك لمال الدولة الخاصة بالتقدم أُنقضت تلك الارض
مملوكة للأفراد اذا صدر حكم قضائى يستأدهم فى ادعائهم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعنين لم يقدموا ما يثبت
ملكيتهم للارض موضوع النزاع بالتقدم فى تاريخ سابق على صدور
القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧ الذى حظر تملك الاموال الخاصة المملوكة

للدولة ملكية خاصة بالتنازع ، فمن ثم يكون قرار جهة الإدارة المطعون فيه بتخصيم مساحة من الأرض الملوكة بالمنطقة الخضراء بايجارهم وقدرها (١٣٥) فدان - والتي تقع ضمنها المساحة التي يدعى الطاعنون بملكيتهم لها هو قرار سليم يتفق مع صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لا ينال من ذلك ما انتهى إليه تقرير الخبير في الدعوى رقم (٢٣٩) لسنة ١٩٨٢ م.ك الاسماعيلية من أن عين النزاع كانت في وضع يد الدعين ومورثهم من قبلهم قبل سنة ١٩٥٠ وحتى سيجبر ١٩٨١ ، دون أن يذكر التقرير الوضع بالنسبة لوضع يد الطاعنين قبل سنة ١٩٥٠. اذ يشترط لاكتساب الملكية بوضع اليد عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية أن تنتفي هذه المدة قبل العمل بأحكام القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٥٧. وهو ما لم يتم فبطل على ثبوته ، كما لا يجدى الطاعنون نمسا التمسك بما ورد بتقرير الخبير من أن أرض النزاع مزروعة بنخل مطبوخ ذلك ان الثابت من الأوراق أن أرض النزاع كانت مسرحة للعمليات الحربية ، وإن النخل الموجود بها تابع لتقسيم الاملاك الأميرية وغنى عن البيان محكمة القضاء الإداري ليست ملزمة أن تلزم بوقف الدعوى لصحة الفصل في موضوع الملكية بناء على طلب الطاعنين أو المطعون ضدهم فالمحكمة تمارس ولايتها في آتلة المدلة وحسم المنازعة الإدارية وهي للخبير الأعلى لموضوع الدعوى وهي التي لها سلطة تطبيق صحيح حكم القانون على وقائع النزاع وتفسير وقف الدعوى أو تلجئها من صحيح سلطتها التعديرية في تفسير ما تراه من إجراءات قضائية ومسؤولا لحسم النزاع والنطق بالحكم تحت رقابة هذه المحكمة وذلك طبقا لنص المادة (١٢٩) من قانون المرافعات ، ما دام أن الحالة المطالة لا تعد من الحالات التي يتعين وقف الدعوى فيها وجوبا بصريح نص القانون .

ومن حيث أنه يالبناء على كل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد

انتهى إلى رفض الدعوى. موضوعا قد أصاب في النتيجة التي انتهت إليها
صحيح القانون مما يتبين منه. رفض للطعن المسائل لعدم استناده على
أساس صحيح .

الطعن ٤٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٧ .

الفصل الثاني قرار إزالة التمدد

موضوع القرار أركان قرار الإزالة

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

أولاً - قرار الإزالة يجب أن يبحث أن تصدم على سبب يبرره من اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة فضبة اللجوء إلى الإزالة بالطريق الإداري مقرر لجهة الإنارة متى كانت ملكية الدولة للأرض المتنازع عليها ثابتة بادلة جديّة . لا يغير من ذلك قيام منقوعة أمام القضاء .

الحكمة :

ثبتت ملكية الدولة للأرض المتنازع عليها بسند له أصل ثبتت بالأوراق ينسخ الإضاء بملكية الأفراد في سنوات سابقة على هذا السند . ومن ثم يجوز لجهة الإدارة المختصة أن تلجأ إلى إزالة التمدد على الأرض المملوكة للدولة بالطريق الإداري . ولا ينال من ذلك وجود منقوعة منظورة من الأرض أمام القضاء . وأساس ذلك أنه يبين من المنقوعة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع عندما نص على عدم جواز تلك الأموال المختصة للدولة بالتقادم افترض قيام النزاع بين الأفراد المقتزين للمال وجهات الإدارة المسلكة ، وقد يمل هؤلاء الأفراد إلى استنطاق الأدلة لتأييد وضع يدهم ولطفلة المنقوعات لاستمرار الحيوة . وكان من نتيجة ذلك إعمال جهات الإدارة من الالتجاء إلى القضاء للخطابة بحسبها الثابت بمستندات أدلة جديّة ، وإعمال مهة الخطابة على المقتزين من الأفراد .

تضمن ١٤٦٨ لسنة ٢٨ في جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٩ : ٤٠١

المبدأ :

يجب أن يكون القرار الصادر بإزالة التعمدى قائما على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في الادعاء بملكية المال الذى تتدخل لإزالته التعمدى عليه اداريا سندا جديا له اصل ثابت بالأوراق ويستلزم ذلك أن يكون قرار الإزالة قد صلاص صدقا وحقنا عقارا مما يشمله - السند القانونى الذى يصدر القرار بإزالة التعمدى عنه .

المحكمة :

ومن حيث أن للقرار الصادر بإزالة التعمدى اداريا يجب أن يكون قائما على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان سند الجهة الإدارية في الادعاء بملكيته المال الذى تتدخل لإزالته التعمدى عليه اداريا ، سندا جديا له اصل ثابت بالأوراق ويستلزم ذلك منطبقا وقائما أن يكون القرار الصادر بالإزالة قد صلاص صدقا وحقا عقارا مما يشمله السند القانونى الذى يصدر القرار بإزالة التعمدى عنه .

ومن حيث أن سند القرار بإزالة وسبب إصداره ، على ما نقول الجهة الإدارية ، هو وقوع التعمدى المنسوب للطاعن على مساحة من تلك التى تقرير أمقرارها من المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر أصلا لحكم قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ بحسبان أنه يقترب على نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية اعتبار المساحة المشار إليها ، وحصل القرار ، مخصصة للمنفعة العامة على ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة (١٦) من قانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥١ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين . فإنه يضمن ابتداء لصحة القرار بإزالة التعمدى أن يكون التعمدى المدعى بوقوعه محققا على مساحة

من تلك التي تدخل في نطاق المساحة التي تقر اعتبارها من المنفعة العامة والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ المباشر .

ومن حيث ان الطامن جادل في ان الارض التي تعيد الشهادات الصادرة من هيئة مشروعات للتصميم والتنمية الزراعية ملكيته لها تدخل في نطاق القرار بتقرير المنفعة العامة رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ قد نص على ان يعتبر من اعمال المنظمة للعبة مشروع انشاء مخزن لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بجهة العامرية الموضح ببيانه وموقعه بالمذكرة والرسم التخطيطي المرفقين وعلى ان يتم الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الارض البالغ مسطحها حوالي ٤٢ فداناً الموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة والرسم المرفقين والملوكة ظاهرياً للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، الا انه ليس في الاوراق ما يفيد في تحديد محل القرار وبين محاله . فلم يتم نشر المذكرة والرسم المشار اليهما بمعد الجريدة الرسمية الذي نشر به القرار ، كما لم تقدم الجهة الادارية ، في مراحل الدعوى والظعن ، مما يفيد في بيان معالم وحدود الارض التي كانت محلاً للقرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ ووتسوع الارض المدمى بتعدى الطامن عليها في نطقها . فالرسم الكروكي الذي طويت عليه حافظة للجهة الادارية المقدمة لملح محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية بجلسته ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٢ لا يفيد ذلك . بل تثبتت من الرسم الكروكي المشار اليه ان ثمة اراضى ملوكة للاعلى ، عند علامة الكيلو رقم ٢١ طريق القاهرة/الاسكندرية الصحراوى ، وبجاورة لمنطقة اورد للرسم انها مخصصة لشركة الاسكندرية للمطبات ، كما تضمن الرسم الكروكي المشار اليه تأشيراً يفيد بان المنطقة جميعها هي منطقة صناعية سيحد تقسيمها . وبالتالي فلا يفيد الرسم في تحديد نطاق ومحل القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ ولا وتسوع الارض الثابتة ملكيتها للطامن ، حسب مفاد شهادات الاعتماد المشار اليها في

خطبت القبول رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . فلذا كان ذلك ، وكانت
للشهادات الصادرة للطاعن تفيد ملكيته لمساحة — س — ٥٠٠ ف أعمالا
لاحكام المباحثين ٧٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير
المعارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وفلذا ان يعتبر
مانكا بحكم القانون كل غارس او زارع لارض صحراوية لمدة سنة كاملة
على الاقل سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم
هذه الاراضي الصحراوية ، وبالنسبة الى ما يقوم بزراعته بالفعل من تلك
الاراضي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكذلك من اثم
قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ اقامة بنساء مستقر يجيز ثابت
فيه ولا يمكن نقله منه وذلك بالنسبة الى الارض المقام عليها البناء والمساحة
المناشئة التي تلحق به وتمتد مرقعا له بحيث لا تزيد على المساحة المقام
عليها البناء ذاته. حتى الاكثر شريطة بقاء البناء قائما حتى تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، فلذا تقسم صاحب الشأن بالاخطار عن
المصلحة المشار اليها في تعياد غايته ديسمبر سنة ١٩٦٩ بصفتها الاخطار
المؤشدة المصرية العامة لتعمير الصحاري ، الذي آل الاختصاص المقرر
لهما حتى هذا الشأن الى هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية فلذا
تحقق من صحة امسحوت شهادة ملكية وفق المادة (٧٩٠) من القانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . فلذا وكلفت شهادة الاعداد بطكية الطاعن ترد في
كتيبها من هته للغير من الملكية للورد على المساحة المحددة بالشهادة ،
الى مل قبل مسجور القراز بتقرير المنفعة العامة ، وكلفت هذه الملكية
لاختوم خاتون الاجسد تصحق للجهة الادارية المختصة بعسد قواعد شروطها
واوصافها على النحو الذي نظمته القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وتتحصل
في نظام الاستزراع الو البناء قبل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨
واسمحوا ان يامسحوت تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . وقد
صحبت حينه الشهادة سنة ١٩٧٩ ، في حين ثبت محضر استلام هيئة
المواصلات الملكية والانسكية للاوضاع محصل القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٥ .

المؤرخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٧ ان المسلحة المستولمة عليها وجرحهم خالية ، فان ذلك يؤكد عدم وقوع أرض الطاعن في نطاق القسرية الصادر بتقرير المنفعة العامة .

ومن حيث أنه بالترييب على ما تستخدم وإذا كان ادعاء الجهة الإدارية بوقوع أرض الطاعن في نطاق القرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ ادعاء لا يعتد به واتسع من الأوراق ، فإن القرار الصادر بإزالة التمسك بالتمسك الذي الطاعن يكون مفتقدا لاساس قيامه صحيحا مما يقتضي معطلته بالحق . وبمبنى الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فيكون مقعير الإفضاء .

ومن حيث أنه ولئن كان الطاعن محقا في طلباته فتلزم الجهة الإدارية بمصروفات دعواه الاولى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧ القضائية . فاذا كان قد اقيم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية ببعض طلباته في الدعوى الاولى المخار إليها دون أن يكون لذلك مقتضى فانه يلزم بمصروفاتها اعمالا لحكم المادة ١٨٥ من قانون المرافعات .

الطعن ٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٤ .

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني معسلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥
— سلطة الجهة الإدارية في إزالة التمسك على املاكها الخاصة بالطريق الإداري منوطه بتوافر أسبابها من اعتداء ظاهر على ملك الدولة أو محاولة نصيه — إذا استند واضع اليد في وضع يده الى ادعاء يحق على هذا الملك له مظهره من مستندات تؤيدها يدعيه من حق أو كانت الحالة للظاهرة تدل على جنية ما ينسبه الى نفسه من مركز قانوني بالنسبة للمعار

فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك للدولة وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائِثة في مناسبة ازالة اعتداء على ملكها وانما تكون في معرض انتزاع ما تدعيه من حق وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الاصول العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختص بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٧٠ من القانون المدني — معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « لا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أي حق مبنى على هذه الاموال بالتقادم — ولا يجوز التصدي على الاموال المنقولة اليها بالفترة السابقة . وفي حالة التصدي يكون للوزير المختص ازالته اداريا ، وقد استقر الرأي على أن سلطة الجهة الادارية في ازالة التصدي على املكها الخاصة بالطريق الاداري المخولة لها بمقتضى المادة المذكورة منوطة بتوافر اسبابها من اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة غصبه وانما كان وضع اليد يستند في وضع يده الى ادعاء يحق على هذا الملك له ما يبرر من مستندات تؤيد ما يدعيه من حق أو كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما ينسبه الى نفسه من مركز قانوني يتناسب للمقار فلا يكون ثمة غصب أو اعتداء وقع على ملك للدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العامة لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائِثة في مناسبة ازالة اثناء على ملكها ، وانما تكون في معرض انتزاع ما تدعيه من حق ، وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او القانونية .

ومن حيث أن ثبت من المستندات التي قدمها الطاعن وزميله ...

..... للطاعن في الطعن رقم ٣٧٤٣ لسنة ٣١ ق. أمام محكمة القضاة
الاداري بالاسكندرية أن الطاعن متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية
بناحية البرقوجي مركز دمنهور على استئجار اربعة ائدنة ونفس للخرط
الاول منه على أن مدة العقد سنة من اول نوفمبر سنة ١٩٨١. ويصير عقد
الاجار متدا من تلقاء نفسه طالما ان المستاجر يؤدي التزاماته على الوجه
المبين بالقانون وجاء بمحضر المصالحة واثبتت الحالة المحرر بمعرفة اللجنة
التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بان الارض
وموضوع الشكوى ارض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على
الطبيعة بان الارض منزرعة حاليا بمحاصيل فصول وكتان وقمح وبوسم ،
وان المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المقررة عليهم ، ويقاسول بتوريد
الارز والمحاصيل الاخرى في العام الماضي والاعوام السابقة الى الجمعية ،
وان المستاجرين يعملون على مساحاتهم بموجب عقود اجار مكتوبة بخطم
المنطقة وموقية من مدير منطقته الاصلاح الزراعي ، وخطاب مدير المنطقة
ينيد ان المذكورين يقومون بسداد الاجار في الاموال السابقة والعمم الحالي
ومتطلبون في سداد الاجار ، وقد ورد اسم الطاعن باعتباره مستاجر
الارعة ائدنة كما جاء بمحضر المصالحة واثبتت الحالة المحرر من
١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة اللجنة المشكلة بالمجلس الشعبي لدائرة غميسة بان
الطاعن مستاجر لارعة ائدنة من الاصلاح الزراعي بالبرقوجي ، وان
الارض موضوع الشكوى ارض زراعية وليست بساتين وانها منزرعة
بمحاصيل شتوية - القمح وكتان وفصول وبوسم (وقد تقدم المستاجرون
المجلس الشعبي بالبطاقات الزراعية التي تدل على تعاملهم مع الجمعية
للزراعية بالبرقوجي ، كما وجد معهم علوم وزن (توريد الانواع من الاموال
السابقة الى الجمعية) ومعهم تسليم سيادات القيمة الايجازية لكل حسب
مباحتهم ، وقد اكد مدير جمعية البرقوجي بالمجلس الشعبي بان المذكورين
يعملون من هذه المساحات بموجب عقود اجار رسمية فيتحقق عليهم
من مدير منطقة الابعادية الاصلاح الزراعي ومعمدة بخام المنطقة كما هو جرد

طرف مدير الجمعية المذكورة خطابات من مدير الإصلاح تفيد بضرورة تعامل
المفكرين حيث يتم سداده الأيجار سنويا ، وأنهم يتعاملون بالجمعية ومعتود
الأيجار للخدمة بهم مسجلة بسجلات الجمعية وأنهم يقومون بتوريد
للحاصلات الزراعية المقرر توريدها بالكامل وأرثت للجنة المذكورة استمرار
العلاقة الإيجارية وإبقاء الحال على ما هو عليه حيث لا يوجد أى
تصديت من المفكرين ولا توجد أية مخالفت ضدهم ، الأمر الذى
يستفاد منه مرحلة بيالا يدع مجالا للشك أن وضع يد الطامن على
الأرض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفى عنه سنة الاعتداء على
ملك الإصلاح الزراعى وينتفى لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ٩٧٠ من
القانون الذى يصد تصديها لازالة التمدى على الأرض المذكورة ، وإذا
كثرت الجهة الادارية تدعى أن الأرض المذكورة مؤجرة لزراعة واحدة لمدة
محدودة وأمنح الطامن عن تسليمها فى نهاية مدة الأيجار ، فانه كنان
يقعون لحسم النزاع ان تلجا الى السلطة القضائية المختصة فى هذا
القصر . واذا لم تعمل فقد لجأ الطامن وآخرون فرفعوا الدعوى رقم ٤٢
لسنة ١٩٨٥ مدعى مكرم منهور فاصدر حكمها بجلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩
بمهورات العلاقة الإيجارية بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وبين المدعى كل
حسب المساحة المؤجرة له لقاء الاجرة القانونية باعتبارها سبعة أمثال
الضريبة وكلفت رئيس مجلس ادارة الجمعية للمعاونة للزراعية بتأحيصة
للبيوتوى مركز منهور بتحرير مکتود الأيجار وللتوقيع نيابة عن رئيس
مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتسلم نسخة مضمومة من كل
مكتد الى كل من طوفيه وايداع نسخة اخرى بالجمعية للمعاونة للزراعية
المختصة وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وواجب التنفيذ بعد أن صدر
حكم من الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ مدعى مسكتف منهور بجلسة ١٩٨٧/٢/٢٩ بعدم
قبول الاستئناف شكلا . وعلى ذلك فان القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر
من رئيس مركزا ومهيئة منهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بأزالة التصديت

للولاية من الطامع وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة
البرجوى مركز جنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد الطامع
من المساحة التى يضع يده عليها . وهن ثم يتمين اجابة الطامع الى طلب
وقف التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتمين للحكم بالتمقه واجابة الطامع
الى طلبه مع الزام الطمون ضددهم بالمصروفات من درجتى التفتنى .

(طمن ٢٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المبنى عليها — عدم جواز تلك الاموال
للخاصة المفوضة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة او كسب اى حق
عينى على هذه الاموال بالتقادم — فى حالة وقوع التصدى على اموال
لكوثة فيكون واجب ازالته بالطريق الإدارى — يتمين على جهة الإدارة
لكى تستعمل حقها فى ازالة التصدى الواقع على اموالها بالطريق
الإدارى ان يكون ظاهرا او واضحا من ملكيتها لهذا المال — ذلك بأن
يكون سند ادعائها بملكته سند جدى له اصل ثبت فى الأوراق ولا
يكون ان تود ازالته تقديمه سند ظاهر وجدى بمشروعية ما يدعيه
من حقوق على هذا المال — حيث يتمين على الإدارة فى هذه الحالة
للجوء الى التقضاء لحسم النزاع على ملكية المال .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد خالف
القانون واخطأ فى تطبيقه ذلك ان تقرر رفعتش الآثار قد ثبت وجود
رفعت بالعين محل النزاع وأن الاصل اوضحو البتة كانت نيلا مقبلا
لإبراهيم شهيدا ، وثمة لذلك وطبقا لنص المادة (٨٧) من القانون المبنى
تكون الارض المشار اليها مخصصة نيلا للمنفعة العامة وخلفت هيئة

تضاميا للدولة لما تقدم - وللمسئول للواردة بتقرير الطعن - إلى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وقبول انطمن شيكلا وإلغاء الحكم المطعون فيه ونقض الدعوى .

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن طبقا لاحكام المادة ١٧٠ من القانون المدني فانه من المقرر قتلونا عدم جواز تبليث الاموال الخاصة المملوكة للدولة او للشخص الاعتيادي العامة او كسب أي حق عيني على هذه الاموال بالتقادم . وانه في حالة وقوع التمدى فيكون واجبا ازالته بالطريق الاداري ونظرا لان ازالته التمدى بالطريق الاداري يقتضى أن يكون ثمة عصب لمصلحة الدولة للاموال الخاصة للدولة بحيث يبرر هذا التصيب للظاهر للتدخل الاداري بالطريق الاتفرادى للسلطة العلمية المختصة لازالة التمدى غير المشروع اعلاما للشرعية وسيادة القانون وحماية لاموال الدولة من غصبها او التمدى عليها وبالتالي وجمع حصائل الملكية الفرعية وكذلك ملكية الدولة التي قررها الدستور واحكام القانون في ظل خضوع الدولة لسيادة القانون كما نص على ذلك الدستور صراحة فإن ما لم تثبت ملكية للدولة على نحو ظاهر وحاكم للمال وينتدح أي سند قانوني مقبول لمن تنسب اليه الادارة التمدى فانه لا يسوغ للجهة الادارية ازالة ما تزعمه من تمدد على المال الذي لم تثبت بصورة واضحة وحاسمة ملكيتها له والذي يكون لمن تنسب اليه التمدى عليه سند ظاهر وملكيته على هذا المال . ومن ثم فانه وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فانه يتمين على جهة الادارة لكنى يستعمل حقها في ازالة التمدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الاداري . ان يكون ظاهر او واضحا من ملكيتها لهذا المال ، بان يكون سند يثبتها بملكيتها سند جدى له أصل ثبت في الاوراق وان لا تكون ان تود ازالة تبجييه سند ظاهر وجدى بمشروعية ما يدعيه من حقوق على هذا المال حيث يتمين على الادارة في هذه الحالة اللجوء الى التقاضي لحسم النزاع على ملكية المال .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقطع النزاع يبين أن قرار المطعون فيه قد صدر بإزالة منشآت المطعون ضده على أرض في حي الإريعين صدرت له عقود بيعها من آخرين وصدرت لصالحه أحكام بحسبها ونفاذها واستندت الإدارة إلى أن أهالي القرية والجيران قد اجمعوا على أن الحي عبارة عن مساحة مخفون فيها بعض الشهداء وليست ملكا لأحد .

ومن حيث أن ما استندت عليه الجهة الإدارية لا ينهض بذاته وبالنظر إلى أنه يقوم على شهادة شهود ، دليلا على ملكية الدولة للأرض بصورة جدية وظاهرة وغير قابلة للنزاع المشار إليها خاصة وأن تقرير تفتيش آثار للثقافية المؤرخ ١٩٨٥/٥/٩ قد أكد أن الأرض لا توجد عليها آثار ظاهرة وأنها ليست أثرية ، ومن ناحية أخرى فإن ما جاء بتقرير الآثار من أن نتيجة الحفر تكشف من بقايا زاوية كانت تستخدم للمسلاة ورفعت أهمية « فليس معناه أن العثور على بقايا رفات انتمية في الأرض دليلا على أنها كانت من المعابر العامة اذ لم تقدم الجهة الإدارية من المستندات والأوراق ما يحلل على ذلك .

ومن حيث أن أموال الجيران وأهالي القرية وأعضاء المجلس الشعبي — بأن الأرض المتنازع عليها عبارة عن مساحة دفن لبعض الشهداء وليست ملكا لأحد — هي أموال مرسلة ولا يجوز التمويل عليها قانونا لاستخدام سلطة الأمانة الإدارية للمنشآت المملوكة على مبنى النزاع خاصة وأن الأوراق تخلو من أي دليل يفيد سبق تخصيص الأرض المغار إليها للمتنمة العامة سواء قانونا أو عملا .

ومن حيث أنه استنادا على ما تقدم ولما كان التثبت أن القرار المطعون فيه قد صدر غير مستخلص استقلالاً مستقلا من أصول نتيجة مادية وقانونية من ناحية وجود سند جدي وظاهر على ملكية الدولة للأرض محل النزاع مع وجود سند بطرد بيع من آخرين للمطعون ضده

وأحكامه بصحتها ونفساها مما يجعل قرار الإزالة بالطريق الإداري مخالف للتبائن ومتعينا الحكم بالفائه واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وخلص في قضائه الى الفاء ذلك للقرار مله يكون صحيحا فيها انتهى اليه للأسباب السالف بيانها ويغدو للطعن عليه بمخالفة القانون غير قائم على سند صحيح .

(ظعن ٢٨٥ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٩٣/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

لا يسوغ أن يوصف وضع يد أحد الأفراد على إهلاك الدولة بالتعدي — بما يسمح للإدارة إزالته بالطريق الإداري تطبيقا لأحكام القانون المدني إلا إذا كان هذا التعدي متوافرا فيه الفصب غير المشروع لمرکز قانوني يتعلق بهذه الإهلاك — بحيث لا يكون ثمة سند ظاهر له سوى الأمر الواقع الذي يدحضه واقع الحال وظاهره ويتناقض مع مشروعية الأوراق والمستندات الرسمية .

الحكمة :

ومن حيث — الإدارة المليلة بحكم أنها وفقا لأحكام الدستور والقانون ملتزمة باحترام سيادة القانون من جهة ووظيفتها الأساسية هي تسيير وإدارة خدمة للخدمات والانتاج لصالح للشعب وتؤخر لاحتياجاته بمعدالة وعلى سبيل المساواة بين المستحقين . ولهذا فإن الإدارة تتبج تصرفاتها على أساس احترامها لسيادة القانون واستهدافها لصالح للعام بقوية الصبحة ومطابقة القانون عند المنازعة أمام القضاء . وليرى من يدمر العكس أثبتت ذلك وعليه أن يقيم القليل عليه لا لأواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٥٣ ، ١٥٦ من الدستور) .

وتنص عليه أنه عند جرى — فناء هذه الحكمة ملوته لا يبيح أن

يوصف وضيق يد أحد الأفراد على لملك الدولة بالتعدي بها يبيع لها
 أثره بالطريق الإداري تطبيقاً لأحكام السادة () من القانون
 المدني - إلا لو كان هذا التعدي متولفاً فيه الغصب غير المشروع
 لمركز قانوني يتعلق بهذه الأملاك ويحيث لا يكون ثمة سنداً ظاهر له
 سوى الأمر الواقع الذي يحضه واقع الحال وظاهره ويتناقض مع
 مشروعية الأوامر والمستندات الرسمية ، فإذا كفت حيازة الفرد للمال
 للعالم له سند ظاهر من تصرفات الإدارة أو غيرها تثبت الأوامر كما إذا
 كان مرخصاً له باستعماله واستغلاله بموجب عقد رسمي مع جهة
 إدارية ظهرت ، لكيها الثمين ودون أن يكون لواضع لليد الحائز شأن
 فيما شر أو يثور بين الجهات الإدارية الأخرى حول إيهما هو المختص
 بالتصرف أو الملك الحقيقي لمن النزاع أو صاحب الحق في إصدار
 قرارات استغلالها ما كان مركزه القانوني ووضعه اليد على العقار مركز
 الغاصب ووضع اليد غير المشروع الواجب الإزالة إدارياً - حيث يلزم أن
 تتفق إجراءات الإدارة وللشرعية في التنفيذ ومن حق الأفراد في طس
 للشرعية وسيادة القانون وترتبة المحمة والمشروعية المقررة لصالح القرارات
 الإدارية بحكم التراضي للقيام الإكثرة العامة من دراسة لتصرفاتها . وللتزام
 عام بالقانون - من أن ينفوا ثمة مقروعة في التصرفات التي تصدر
 من أية جهة إدارية عامة ما دلت هذه التصرفات ليست متعارضة بحسب
 الظاهر وعلى شخص يتركه المواطن لحداد مع الدستور أو القانون أو لم يتم
 على عكس من جانبهم للفرد الحق في إطار للشرعية وسيادة القانون ووفقاً
 لاصول الإدارة السليمة والمنظمة لأجهزة الدولة في أن يلقى في القرار الصادر
 من الجهة الإدارية وأن يتعمل معها على أساسه وأن يتمسك بمركزه القانوني
 الذي يترتب عليه. ولو كان التصرف من اختصاص جهة إدارية أخرى ولن يستدل
 أو يثبت لحواله وأوضاعه على ما أجرته الجهة الإدارية للتنفيذ من تعمد
 أو إهماله له من تراخيص أو تصرفات ولو كانت محددة المسدة
 ذلك فأن أن يكون مركزه مركز غاصب غير مشروع يبيع للجهة المختصة

فتكونا الأزالة الادارية فلا يجوز للادارة بذاتها ان تباشر هذه السلطة الاستثنائية في الأزالة بالطريق الادارى في هذه الحالة بل يتعين عليها اللجوء الى القضاء .

ومن حيث انه وقد قلم استغلال الطامن للكاينو على سنة مشروع من عقد أبرم مع احدى الجهات الادارية العاملة وبجراءات تقنوية لم يخدر فيها الطامن جهدا في اطاحة الاطراف الادارية المخترعة ببسقا بموجب كل منهما تجاه الآخر حول اصدار ترخيص باستغلال الكاينو لمن اجراء اى من هذه السلطات قرارها على التعيين محل للنزاع بالخلات اعتماد او ترخيص تقم فعلا صدر للمستاجر او المرخص له من جهة ادارية اخرى لا يجب ان يحرم المستاجر او المرخص له من حقوقه القانونية التى استعدها من تعاقدته مع الهيئة العامة للاصلاح للزراى . ولا يجوز بقرارات ادارية تصدورها للجهة الادارية منفردة وبسبل اللجوء الى القضاء — وبطريق التنفيذ المباشر ان تثل مركزه القانونى او ان يعدل فيه او يلغيه ما قد يطرا بعد ذلك على اختصاصها من تفسير بإداة قانونية جديدة او من خلال تفسير للجهة الادارية للنصوص التشريعية حالية للمركز القانونى وللوضع الظاهر الذى تحتم احترامه لحين ما يفصل القضاء فى النزاع اعمالا للاستقرار الواجب للعلاقات مع جهات الادارة العاملة ولعدم زعزعة الضمية المشروعة للأفراد فى تصرفات الادارة التنفيذية التى يتعاملون معها ولعدم المساس بإرادة الادارة وحدها ويكر رخصة لفرد بواسطة سلطة لم تكن مختصة وتكث بتصرفات سلطة اخرى .

ومن حيث انه بناء على ما سلف بيانه فانه اذ ثبت عدم مشروعية القرار الطمىنى على النحو السابق بيلقه لاخلاله بالالفة المشروعة التى من حق كل مواطن الاستناد اليها فى تعامله مع الادارة التنفيذية العاملة .

ومن حيث ان الثابت بحسب الظاهر من الاوراق ان الهيئة المسماة

للاصلاح الزراعى قد استندت الى فتوى صادرة من الجمعية العمومية للقوى والاضطرب بمجلس الدولة من انها هي صاحبة الاختصاص الادارى على التصرف السابق على عين النزاع وفقا لتفسيرها لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالية ٧ وهي الفتى انتهت فى الفتوى رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٨٢/٩/١٩ الى اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بالتصرف فى الارض الداخلة فى الزمام والمساحة كيلو مترين خارج الزمام ، واجرت التعامد بناء على ذلك على عين النزاع مع الطامن الذى لم يحتر جهداً فى احاطة حى غرب القاهرة باعباره مصدر الترخيص رقم ١ لسنة ١٩٨١ للطامن باستعمال عين النزاع كزيتو سياقى بذلك ومن لم فان قرار محافظ القاهرة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ التضمن ازالة استعمال الطامن للكراتون باعبار ان يده على عين النزاع مفتقة السند القانونى المبرر لها - يكون قد قام وبحسب الظاهر على غير سند من القانون خريا والحمل هذه بوقت تنفيذها .

(اعلم ٢٥١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢) .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يتمتع مباشرة سلطة جهة الادارة فى ازالة التعدى على املها بالطريق الادارى الموصول لها بمقتضى المادة (٩٧٠) مدنى . ان تتحقق مناطق مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وقوع اعتداء ظاهر على ملك الدولة او محاولة فحصة - لا يتبقى لك الا اذا تجرد التعدى الواقع من واضع اليد من اى سند قانونى يبرر وضع سيرة . اذا استند واضع اليد بحسب الظاهر من الاوراق والمستندات الى ما يفيد وجود حق له على المقار او ايدى ما يعد دفعا جديا بما يدعيه نفسه من حق او مركز قانونى - تنتفى حالة الغصب . او التعدى والاستيلاء حيز المشروع على اموال الدولة .

الحكمة :

ومن حيث قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه يتعين لمباشرة سلطة جهة الإدارة في إزالة - التمدى على املاكها بالطريق الإداري المخول لها بمقتضى المادة ١٧٠) من القانون المدنى أن يتحقق منسلط مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وقوع اعتداء ظاهر على ملك للدولة أو محاولة غصبه ولا يثنى ذلك إلا إذا تجرد التمدى الواقع من وأوسع اليد من أى سند قانونى يبرر وضع يده . أما إذا استند وأضع اليد بحسب الظاهر من الأوراق والمستندات الى ما يفيد وجود حق له على هذا العقار أو أبدي ما يعد دفعا جديا بما يدهيه لنفسه من حق أو مركز قانونى بالنسبة للعقار ، فحقه تنتفى حالة الغصب أو التمدى والاستيلاء غير المشروع على أموال الدولة بطريق التمدى المادى ، أو بطريق التحايل الموجب لاداء الإدارة لواجبها واستعمال جهة لإدارة لسلطتها لتنى خولها لها القانون فى إزالة هذا للغصب وللتمدى غير المشروع بمرادتها المنفردة وبوسائلها المتوافرة لديه بالطريق الإدارى . فالاصل أنه لا يحق لجهة الإدارة أن تلجأ الى الإزالة للتمدى بالطريق الإدارى الا عندما تكون بصدد دفع اعتداء مبدى سائر ' أو إزالة غصب غير مشروع لملك الدولة فإذا كان للثبوت وجود سند من الحق لوأضع اليد يبرر بحسب الظاهر وضع يده أو تصرفه أو مسلكه بشأن العقار ، فحقه لا يجوز للإدارة الإزالة بالطريق الإدارى لأنها تكون فى معرض انتزاع ما تدعى هى متمسدة من حق فى موضوع النزاع بطريق التنفيذ المباشر وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الأصل حيث ناط الدستور والقانون ولاية لفصل فى هذه المنازعات للسلطة القضائية المسؤلة بحكم ولايتها الدستورية والقانونية من جهة الحريا توالحقوق العامة والخاصة للمواطنين والقالة المعدلة وتلكيد سيادة القانون وفقا لصريح أحكام الدستور / المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ١٧٢ .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع قد أجمع حملونه على املك

الدولة يمنع التمسك عليها وألجوب على الجهات الإدارية المختصة: إزالة هذا التمسك بالطريق الإداري ، وذلك في الحالات التي لا يتوافر لوضع اليه سند ظاهر من القانون يكون معه ادعاء الإدارة بملكية للدولة للأرض أو للمدارج محمية أو لزراع جسد يسطره الفصل فيه بمعرفة السلطة القضائية والمحكمة المختصة ، تلكها وحماية الحقوق الأفراد التي يحلها: الدستور .

وقد حدد الدستور نطاق هذه الحماية التي ترونها للملكية الخاصة للأفراد عندما متى في المادة (٣٢٥) بالنص على أن الملكية الخاصة تمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وتوظيفها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، في إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعرض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة (٣٤٩) على أن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تزعج الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تمويل ونفقات القانون .

ومن حيث أنه وإن كان — وفقاً لهذه النصوص — يجوز للشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومي والخير العام للشعب إلا أن ذلك يقتضي أن لا يمس الحصانة التي كفلها الدستور للملك الفرد في ملكه الخاص فانه لا يجوز للإدارة المعاملة عندما يخولها القانون سلطة لتنفيذ الإداري المقتضى لأعمال أو إجراءات إدارية تتعلق بالترخيص بالإقامة — حسبما سبق البيان أن تجاوز حد الشرعية في استخدام ما خولها الشرع من سلطات لتحقيق حماية التنظيم العام والصالح العام أو حسن سير وانتظام المرافق العامة وذلك باعتبار أن الأصل الدستوري المقرر هو حصانة الملكية الشخصية وحرية المالك في ملكه وفي إدارته والاستعانة به واستغلاله في إطار الحرية التي حددها الدستور والقانون ، بما يكفل إدارة الملكية لتوظيفها الاجتماعية .

ومن حيث ان الاصل العام الدستوري الذي تقوم عليه اركان الدولة هو مبدأ سيادة الدستور والقانون الذي تخضع له الدولة وفقاً لمصريح نص المادة (٦٥ ، ٦٦) من الدستور ، المشار اليه سابقاً ، ويتمين وفقاً لهذا المبدأ أن تلجأ الإدارة الى السلطة القضائية لحسم أي نزاع جرى حول ملكية العقار موضوع المنازعة ما دام حظها في ملكية العقار ليست ثابتة وظاهرة في مواجهة الأفراد .

أعلن ١٤٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٩ .

ثانياً - مشروعية قرار الإزالة لا يتكفي الا بثبوت تحرر والبض

اليد من أي سند قانوني يظهر وضع يده

قاعدة رقم (٩٣)

المادة :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدل بالقوانين ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٧٠ مفادها - يجوز إزالة التمسك على املك الدولة بالطريق الإداري - تمقر هذه الإجازة خروجاً على القواعد العامة التي تقضي بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة على اموالها الخاصة في محض ملكية منفية شلتها في ذلك شأن الأفراد - اذا قام نزاع بشأن هذه الاموال تحتم الاتجاه الى القضاء لاستصدار حكم قبل التنفيذ - استعمال الرخصة المخولة لجهات الإدارة (إزالة التمسك) في غير الحالات التي يجوز فيها ذلك يشكل في ذاته اعتداء على حقوق ومراكز قانونية للأفراد وجبده بالوعلية في مواجهة سلطة التنفيذ المباشر بالطريق الإداري .

المادة ٩٧١ :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المظنون ضدّها استأجرا من الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي مساحة ١٢ س ١ ط ٩ ف بموجب عقد

ايجار لمدة ثلاثة اعوام زرعة مخصصة تبدأ من ١١/١/١٩٨٠ وحتى
 ١٩٨٢/١٠/٣١ ، ثم تجسد العقد لمدة سنة ثم لمدة سنة اخرى تنتهى فى
 ١٩٨٥/١٠/٣١ . وقد وقع المطعون ضدّهما على اقرار تضمن على وجه
 الخصوص ، التمهّد بتكثيف الاصلاح الزراعى من اعادة غرس المساحة
 بأشجار الفلحة فى أى وقت بدون اعتراض ، وبالمحافظة على المساحة وما
 سوف يغرس فيها بصرفه الهيئة ، وبترك المساحة المشار اليها فى اى
 وقت وحسب طلب للهيئة . ويكتب مؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ انادت
 الانارة العامة للشئون القانونية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى بأن موضوع
 تأجير حديقة لويزا لويس ملجوريل ، البالغ مساحتها ١٢ س ١ ط ٩ ف
 للسيد/سيد ابراهيم محوس وقرنى عبده نسوده ، المطعون ضدّهما
 بالطنن المائل) عرض على اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٠٢ لسنة
 ١٩٨٥ لبحث حالات وضع اليد بأراضى طرح للنهر والجزر فقررت بجلسته ١٠
 من اكتوبر سنة ١٩٨٥ اعتبار عقد ايجار الحديقة المشار اليها منتهيا بقتناء
 محقه فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٩٨٥ واخطار المستأجرين بذلك وفى حالة
 امتناعهما عن الاخلاء وتسليم الأرض اعتباراً متمسكين وبزوال تصديقهما
 بالطريق الإدارى ، مع احالة الموضوع للتبليّة الادارية للتحقيق فى ظروف
 ابرام العقد وتصديد ما يكون قد شابه من مخالفت ولجرت المذكرة
 المشار اليها من مديرية الاصلاح الزراعى نيهت على المستأجرين ، وبقرار
 ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ بوجوب اعلاء المساحة بقتناء مدة الاجار فى ٣١
 من اكتوبر سنة ١٩٨٥ الا انها امتنعا عن تنفيذ ذلك . واقررت المذكرة
 اصغار قرار وزير الزراعة بطردهما - من الأرض موضوع التلّامة ،
 بعد اتهاء مدة الاجار ، متمسكين على املاك الدولة . وبقرار ٢ من
 ديسمبر سنة ١٩٨٥ صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامن
 الفلكالى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٥ ، الذى نص فى المادة (١) على
 « طرد السيدين/ ابراهيم محوس وقرنى عبده نسوده من حديقة لويزا
 لويس ملجوريل ومساحتها ١٢ س ١ ط ٩ ف بخاصية بيت القلبد مركز

العياط محافظة الجيزة لانتفاء عقد ايجار الحديقة ونمهدهما بتركها في اى وقت ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٨٦ لقيام المظعون ضد هما الدموى رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ امام محكمة العياط الجزئية اختصما فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طالبين الحكم لولا بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بطرق رقم ٢٥١ المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ وثلقيا وفي الموضوع باستمرار العلاقة الاجارية بينهما وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . ويجلسه ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦ حكمت تلك المحكمة تمهيدا وقبيل الفصل فى الموضوع بنسب خبير فى الدعوى . ويتقرير طرخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ ابدى الخبير المنتدب أن الارض موضوع الدعوى يقوم بزراعتها المظعون ضد هما بموجب عقد ايجار صادر من للهيئة العامة للإصلاح الزراعى باعتبارها حقائق الا أنه لا يوجد بها اية أشجار كما ثبتت الخبير فى تقريره أن الحاضر عن الهيئة المدعى عليها قرر بأن المظعون ضد هما تسلما الأرض خالية من اية أشجار ، كما ثبتت للتقرير أن الحاضر عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قرر بأن المظعون ضد هما قاما بسداد ثمن الأشجار التى سبق وأن لطفها المستأجران السابقين (حافظية مستندات المظعون ضد هما المقدمة بجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٠ امام هذه المحكمة) . ويجلسه ٩ من مارس سنة ١٩٨٨ حكمت بتلك المحكمة باستمرار العلاقة الاجارية بين المظعون ضد هما بالظمن المائل وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى طبقا لعقد الإيجار المؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٨ وبذلك الشروط الواردة به . المستند رقم ١ يحافظه مستندات المظعون ضد هما المقدمة امام هذه المحكمة بجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٩٠ . وقد أصبح ذلك الحكم نهائيا بعدم الظمن عليه حسب مفاد الشهادة الصادرة عن محكمة الجيزة الابتدائية المؤرخة فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٠ المستند رقم ٢ من الحافظة المشار اليها) -

ومن حيث أن اتفاد أسلوب ازالة التعمدى اداريا على النحو الذى

أجازته المشرع بالمادة ١٧٠ من القانون المدني المعدل بالقوانين /أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٦٠ يعتبر خروجها على للقواعد العامة التي تقضى بأن حق الدولة وغيرها من الجهات العامة على أموالها الخاصة بحض ملكية مدنية شأنها في ذلك شأن الأفراد بخذا قام نزاع بشأن هذه الأموال تحتم الالتجاء إلى القضاء لإصدار حكم قابل للتنفيذ وأنه ولئن كان المشرع قد خول الجهات المشار إليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدني للاعتبارات التي كشفت عنها المذكرة التوضيحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، ميزة إزالة التمديد بالطريق الإداري وأغناها مؤونه الوقوف موقف المدعى في النزعة على الملكية أو للسند القانوني الذي افتراض المشرع قيامها بين الحائز للمال وبين الجهات المتمثلة المشار إليها بالمادة ١٧٠ من القانون المدني إلا أنه يلزم متى كان مسند الحائز للمال مصدره للاتفاق مع الجهة الإدارية أن يتحقق زوال هذا السند قانوناً .

ومن حيث أنه وفي خصوص المنازعة المناقشة ، وفي حدود ما يقتضيه الفصل في طلب وقف التنفيذ وبالعذر الذي يطلبه من تحمس لظهور الواقع ويأدى الأوراق ، فلهذا ان يد المطعون ضدهما على أرض النزاع كان مصدرها عقد إيجار مبني بينهما وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، وأنه ولئن كانت الهيئة تدعى انتهاء الإيجار بانتهاء المدة المحددة له في العقد إلا أن المطعون ضدهما يجادلان في ذلك مؤكدين استمرار العلاقة الإيجارية قائمة قانوناً ، تأسيساً على أن عقد الإيجار المشار إليه هو من طبيعة تكميلية القانوني عقد إيجار لطيف زراعية مما يبرى عليه حكم الاعتدال التكويني للإيجار المنصوص عليه بالمادة ٢٥٩ من الرضوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ بتسليم للإصلاح الزراعي المحسطة بالمقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٠ ، كما كان كذلك وكان المطلوب أن المحسطن قد تمسحوا من سحر لستلحهما بتاريخ

١٩٨٨/٣/٩ للحكم فى الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ من محكمة العيلاط
للجزئية ويقضى باستمرار العلاقة الايجارية بين المظعون ضددها والهيئة
الطاعنة طبقا لمقد الايجار المؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩٨٠ وبذات الشروط
للواردة به وقدم المظعون ضددها صورة ضوئية من شهادة صادرة من
محكمة الجيزة الابتدائية تفيد عدم استئناف الهيئة للحكم المشار اليه
بالمسند رقم ٢ من حافظة مستندات المظعون ضددها المقدمة لهذه
المحكمة بجلسة المرافعة بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٩٠ ، ولم تجادل
الهيئة للطاعنة فى ذلك او تشكك فى صحة الصورة للضوئية المقدمة ،
فان كل ذلك يكفى ، بحسب الظاهر ، ارتضاء الهيئة للطاعنة للحكم المشار
اليه وعدم مجادلتها فيه مما يحمل اداء المظعون ضددها ، بالظعن
المائل ، فى شأن استمرار العلاقة الايجارية قائمة وفى اطار الفصل
فى لطلب المستعجل بوقف التنفيذ ، على محمل الصحة الامر الذى يتمتع
معه على الجهة الادارية ان تستعمل رخصة ازالة النقدي بالطريق الادارى،
على النحو المنصوص عليه بالمادة ٩٧٠ من القانون المحلى . وبالترتيب على
ما تقدم يكون للقرار المظعون فيه غير قائم ، بحسب الظاهر ، على سبب
صحيح مما يتوفر معه صدقا ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه .
كما يتوفر فى هذا الطلب ايضا ركن الاستعجال : ذلك انه فضلا عن ان
استعمال الرخصة المخولة لجهات الادارة بالمادة ٩٧٠ من القانون المحلى ،
فى غير الحالات التى يجوز فيها ذلك ، يشكل فى ذاته اعتداء على حقوق
ومراكز قانونية للأفراد جديرة بالرماية فى مواجهة سلطة التنفيذ المباشر
بالطريق الادارى المقررة بالمادة ٩٧٠ المشار اليها ، مما يصلح بذاته
سندا لطلب وقف تنفيذ القرار خصما لافول الادارة ، فان البادى من الاوراق
ان غل يد المظعون ضددها عن زراعة الارض محل المنازعة
وهرماتهما من الحصول على ما ياملان من نفع يعود عليهما من ذلك ، يمثل
مصدر روقهما ، مما يشكل صدقا حالة الاستعجال المتطلبسة قانونا

للاستجابة لى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . ولا يفرض كُن طندا
للتفكير فيما يجب تنفيذ القرار . ذلك أن مبعوض اللجنة الإدارية لى هذا التنفيذ
رغم قيام النزاع بشأنه قضاء لا يشكل عائقا قانونيا يفتح معه على قاضى
المشروعية للقضاء بوقف التنفيذ . كما لا يكون من شأن استيصال الجهة
الإدارية طريق التنفيذ المباشر خروجاً على الأطر المقرر قانوناً لهذا الطريق
على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى شأن تطبيق حكم
المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، ما ينفى بذاته قيام ركن الاستعجال فى طلب وقف
التنفيذ ، فإذا تحقق ركن الجدية والاستعجال فى طلب وقف
التنفيذ ، رغم تمام تنفيذ القرار المطعون فيه ، وجب على قاضى المشروعية أن
بتضى به .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون
فيه يكون قد صلب صحيح القانون فيما قضى به ، الأمر الذى يضمن معه
الحكم برفض الطعن .

(طعن ٢١٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢٣) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدنى مفادها : مناط مشروعية سلطة جهة
الادارة فى ازالة التمردى على املكها بالطرق الادارية هو وقوع
اعتداء ظاهر على ملك الدولة او محاولة فسية - لا يتقضى ذلك الا اذا تجرد
والضبح اليد من اى سند قانونى لوضع يده - اذا استند والضبح اليد
الى ادعاء بحق ما على عقار له ما يبرره من مستندات تؤيد فى ظاهرها
ما يدعيه من حق على هذا العقار - او كانت الادعاء الظاهرة بكل
على جنية ما يدعيه لنفسه من مركز قانونى بالنسبة الى العقار التفت
حالة الضغب او الاعتداء الموجبة لاستعمال جهة الادارة لسلطتها فى ازالته

بالطريق الإداري - فلا يحق لجهة الإدارة أن تعيد إلى الإدارة - إلا أنها
في هذه الحالة لا تكون بصدد دسوس اعتماد أو إزالة نصيب عن إهلاك
الدولة ولتسا تكون في معوض انتزاع ما تدعيه هي بغيره من حق في
مصلح التوزيع بطريق التنفيذ المباشر وهو أمر غير جائز قانوناً بحسب الفصل
الذي جعل الفصل في المنازعات بمعنى السلطة القضائية المختصة بحكم
ولايتها الدستورية والقانونية في حماية الحقوق العامة والخاصة للمواطنين
وإقامة العدالة وتأكيد سيادة القانون .

المختصة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن سلطة جهة
الإدارة في إزالة التعدي على أملاكها بالطريق الإداري ، المضمولة لها
يمتدنى المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، فإلا مشروعيتها وقسوع اعتماد
ظاهر على ملك الدولة أو محاولة فدية ، ولا يتلى ذلك إلا إذا تجرد ووضع
اليدين من أى سند قانوني لوضع يده ، لها إذا استند وأضغ اليد إلى ادماء
بحق ما على عقار له ما يورره من مستندات تؤيد في ظاهرها ما يدعيه
من حق على هذا المقار ، أو كالتحالة الظاهرة تدل على جحية ما
يدعيه لنفسه من مركز قانوني بالنسبة إلى المقار ، انتفت حالة الفسخ أو
الإعفاء الموجبة لامسحال جهة الإدارة لسلطتها في إزالته بالطريق الإداري ،
فلا يحق لها أن تلجأ إليها ، إذ أنها في هذه الحالة لا تكون بصدد
دسوس اعتماد أو إزالة نصيب عن إهلاك الدولة ولتسا تكون في معوض
انتزاع ما تدعيه هي بغيره من حق في مصلح التوزيع بطريق التنفيذ
المباشر ، وهو أمر غير جائز قانوناً ، بحسب الأصل الذي جعل الفصل
في المنازعات معقوداً للسلطة القضائية المختصة ، بحكم ولايتها الدستورية
والقانونية في حماية الحقوق العامة والخاصة للمواطنين وإقامة العدالة
وتأكيد سيادة القانون .

ومن حيث أن الباعين من ظلم أوراق المدعى ومستندات الطرفين فيها،
 أنه ولئن صدر علم ١٩٢١ مرسوم ملكي بقرع ملكية قطعة الأرض محل
 النزاع للمنفعة للعلبة لاقامة مشروع مياه ببلدية بيللا رقم ٢٧٣٨ عليها ،
 إلا أن هذا المشروع لم ينفذ على الأرض المذكورة ، ونفذ في مكان
 آخر ، وكانت الأرض آنذاك ، كما ينص عليه المرسوم الملكي بقرع الملكية ،
 باسم الخواجه امبروز هندرسون وضع يد أحمد يوسف السنودي
 من رعيا الحكومة المحلية ويقع بناحية بيللا . وخلت الأوراق مما ثبت دفع
 تعويض نزع الملكية سواء للمالك أم لواقع اليد . كما أن الثابت من
 مستندات المدعى أنه يوجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٤٤/٢/١٠ باع
 ورثة المرحوم أحمد يوسف السنودي تلك المساحة الى المدعى ، وحولوا
 اليه عقدا ايجارها ، ومنذ هذا التاريخ وهو يضع يده عليها ، ويقوم
 بتأجيرها الى الغير بمقتضى ايجار قدم صورها ضمن حافظة مستنداته ،
 كحفظ انطوت هذه الحافظة على ما ثبت قيام المدعى بسداد عوائد المباني
 ورسم النظافة وضريبة الأرض للفناء عن هذه القطعة ، كما قدم مستندا
 رسميا مؤرخا ١٩٨٦/١/٢٢ من كشف نظري مستخرج من مأمورية الضرائب
 في المطارية ببيللا ثابت فيه أن الأرض مكلفة باسم الخواجه امبروز جون
 هندرسون ، أي أنها ليست مكلفة باسم الحكومة ، وهذه المستندات في
 مجموعها تجعل لو وضع يده سنداً قانونيا ، ينفي عنه حالة التمسدي
 والفصب لأملاك الدولة ، ويضحي الأمر على هذا النحو بمنازعة بين الطرفين
 في ملكية الأرض ، فلا يحق لجهة الإدارة أن تستعمل السلطة المخولة
 لها بمقتضى المادة ٩٧٠ مدني لانتزاع ما تدعيه من حق منفردة في
 موضوع النزاع وبطريق للتنفيذ المباشر ، إنما عليها نزولا على الشرعية
 وسيادة القانون للجوء الى المحكمة المختصة لاستصدار حكم بملكيتها لهذه
 الأرض ، مما يتوافر معه ركن الجسدية في طلب وقف تنفيذ القرار
 المطعون فيه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال فيه . وإذا انتهى الحكم
 المطعون فيه الى ذلك ، قلنا يكون صالحا في النتيجة التي انتهى اليها ،

مما يضمن محه القضاء برفض الطعن وإلزام جهة الادارة المصروفات .
(طعن ١٥٣٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢٤ / ١٩٩٠) .

(نفس المعنى طعن رقم ٧٦١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٥٤ / ١٩٩٠) .
قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

سلطة الدولة في ازالة التعمدى على اموالها الخاصة تجسد
هذه الطبيعة في ان يتجرد التعدى على اموالها من كل سند قانونى —
اذا كان لهذا التعدى ما يظاھره من اسباب أو أساسين قانونية أو كانت
محل نزاع من الجهة الادارية سقطت في مجال التطبيق سلطتها في
التفويض المباشر بازالة التعدى على اموالها — يضمن عندئذ اللجوء الى
القضاء للانتصاف على قدم المساواة مع باقى المواطنين — يضمن في
هذا المجال التفرقة بين اموال الدولة للخاصة التى تمارس عليها الدولة
كل حقوق الملكية وبين الاموال العامة المخصصة للتفيع العام وهى
اموال لا تجوز التصرف فيها أو لحجز عليها أو تملكها بالتقادم — قرر
الدستور ان للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن
طبقا للقانون — ذلك في المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ من الدستور — سيادة
القانون لمساس الحكم في الدولة — تخضع للدولة للقانون في اى تصرف
يصدر عنها ذلك تحت رقابة القضاء — للوزارات والمصالح العامة ووحدات
الادارة المحلية من الاجهزة الادارية المختصة بالسهر على حماية الملكية
العامة والمحافظة الى ازالة اى تعمد عليها فساد وقوعه — باعتبارها الاينة
على مصالح وحقوق المجتمع والمسئولة عن حماية ممتلكات الشعب والنوط
بها تحقيق سيادة القانون في اطار التشريعية وفي حدود اختصاصها —
جميع الاجهزة بالدولة مطالبة رعاية لحرمة الملكية العامة أو الخاصة للدولة
بحماية ما عهد اليها به من اراضى أو اموال مملوكة للشعب وإزالة اى

تمدد عليها — بصفة خاصة اذا كانت هذه الاراضى أو الاملاك المخصصة
للتفيع العام — ذلك مهما كان سند الادعاء بملكيتها — يقع باطلا ولا اثر
له كل تصرف يقع على هذه الاراضى بالبيع أو الإيجار أو غير ذلك من
التصرفات المنبثقة عن حق الملكية .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن
سلطة الدولة في إزالة التمردى على اموالها الخاصة تجد حدها الطبيعي
في أن يتجرد التمردى على املاكها من كل سند قانوني ، فإذا كان لهذا
التمردى مظاهره من اسباب أو اسانيد قانونيه ولو كانت محل
نزاع من الجهة الادارية سقطت في مجال التطبيق سلطتها الاستثنائية في
التنفيذ المباشر بإزالة التمردى على املاكها وتمتع عليها اللجوء الى القضاء
للاعتصاف على قدم المساواة مع بقى المواطنين ، اذا كان هذا هو
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه يتعين التفرقة في هذا المجال بين
اموال للدولة الخاصة التي تمارس عليها الدولة كل حقوق الملكية ومن بينها
نقل ملكيتها الى المواطنين ، وبين الاموال العامة المخصصة للنفع العام ،
وهي اموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم فالاصل
للذى قرره الدستور أن الملكية اعلية وهي ملكية الشعب حرمة وحمايتها
ودعمها واجب على كل مواطن طبقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن
وأساسا وممسترا لرعاية الشعب المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ وبناء على
ذلك فانه من واجب كل مصرى كما أنه من مسئولية كل سلطات الدولة في
اطار ما قرره للدستور وسيادة القانون اسس الحكم في الدولة وخضوع
الدولة للقانون في أى تصرف يصدر عنها تحت رقابة القضاء ل المواد
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، من الدستور) بصفة خاصة الوزارات والمصالح العامة
وحدات الإدارة المحلية وحدها من الاجهزة الادارية المختصة بالسهر
على حمايتها والمبادرة الى إزالة أى تمرد عليها فور وقوعه باعتبارها

أمانة على مصالح وحقوق المجتمع والمسئولة عن حماية ممتلكات الشعب والنموذج فيها تحقيق سيادة القانون في إطار الشريعة وفي حدود اختصاصها ومسئوليتها للذان يضمنان عليها المبادئ التي تلقتها على أي أنها كالحركة وسلطانها في دفع للنموذج وإعادة الملكية العامة أو الخاصة للدولة إلى المجتمع ليست سلطة استثنائية خارجة على قاعدة المساواة بين الإدارة والمواطنين أمام القانون بما يتفرع عنها من خطر استعادة أي حق عند انزعاج المضاد أو من خلال اللجوء إلى القضاء للتزود عن أملاكها الخاصة ، بل هي سلطة أصلية بتنسيق من التزاماتها بسيادة القانون والدولة باسم المجتمع من ممتلكاته وبمواله ومقتضياته وكل ما خصص له لتحقيق أهدافه ، ومن ثم فإن جميع الأجهزة بالدولة مطالبه كل في حدود اختصاصه رعاية لحرية الملكية العامة أو الخاصة للدولة بحماية ما مهد إليها به من أراضي أو أملاك مملوكة للشعب والخود عنها وإزالة أي تعدد عليها وبصفة خاصة إذا كانت هذه الأراضي أو الأملاك المخصصة للنفع العام وذلك وبما كان سند الادعاء بملكيته أو الاستئثار بالانتفاع بها إذ يقع باطلا ولا أثر له كل تصرف يقع على هذه الأراضي بالبيع أو الإيجار أو غير ذلك من التصرفات المنبثقة من حق الملكية ، كما أن الادعاء بأية حقوق أخرى على الأراضي المخصصة للنفع العام تأتي في المرتبة التالية لحقوق المجتمع في التزود من مخصصاته ودفع أي تعدد أو عدوان عليها ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها تعدد آل الزهراء حق اشغال قطعة أرض مساحتها ماثل (٢٠٠) متر بزمم المطرية ضمن القطعة رقم ٢١ بحوض الوقت رقم ٦ أمام ميدان المسلة للسكن بصفة مؤقتة وذلك بموجب الترخيص المرفق صورته بالأوراق والصادر من هيئة الآثار لمصالح زوجها فوزي صافي المرحوم والذي تضمن فيه على أن مدة الترخيص خمس سنوات تبدأ من ١٩٦٥/١١/١ وتنتهي في ١٩٧٠/١٠/٣١ ، على الأقدام على الأرض إلا المباني الضعيفة التي يسهل إزالتها عند إلغاء الترخيص إلا أن المطعون ضدها ظلت شاغلة للمساحة المذكورة دون اعتراف من

هيئة الآثار الى أن قلمت بهدم المبنى الذى تسكن فيه وهو من الطوب
الاحمر الاسمنت المسلح نقلت هيئة الآثار-من جلبها بإبلاغ الشرطة فى
١٩٧٤/٢٨. لتحرير مضر لها بالتمدى على الآثار بها يخالف شروط
الترخيص ويتأرخ ١٩٧٧/١٠/١٠ أخطر لها الهيئة. بأن الترخيص قد تم
للملأه لمبارا من ١٩٧٤/١٠/٢١ حيث أن للهيئة لم توافق على تصميده
لدة تالية وفى ١٩٧٨/٦/٨ قامت المظون ضدها ببناء سور بارتفاع ٢ متر
حول المبنى التى نقلتها وفى مواقع تبعد عن المساحة التى كانت
مخصصة لها بمقتضى الترخيص الملقى وبمساحة قدرها ٩٣٠ مترا ،
نصدر القرار المظون فيه رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ من رئيس هيئة الآثار
منضمنا إزالة التمدى للواقع من السيدة/سعدية طه شاهين على
أرض الآثار بمنطقة المطرية والمتمثل فى اقله سور حول هذه الأرض وما
يستجد من تحديثات منه تنفيذ هذا القرار فالتفت المظون ضدها
للدعوى رقم ٣٤/١٢٤٧ ق طالبة الفسخ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القرار المظون فيه والذي كان
مطروحا الفسخ أمام محكمة القضاء الإدارى ، إنما ينحصر أثره فى إزالة
السور الذى قامت المظون ضدها ببناؤه بارتفاع ٢ متر خارج نطاق المبنى
محل الترخيص الملقى طبقا لما هو ثابت من الخريطة المساحية والمعتمدة
لواقع الآثار حوض الوقف رقم ٦٠٧ والمرقعة بالأوراق .

ولما كان ثبت من الأوراق أن المظون ضدها لم يكن لها أصل
حقوق فى الأرض التى أقيمت عليها السور المشار اليه سواء بمقتضى
الترخيص الملقى أو بمقتضى عقد أيجار سابق ومن ثم فإن التمسك بالسور
على الوجه السابق بالأوراق ، فضلا عن أنه يقتض السند القانونى
لأصله مجرد إذن أو ترخيص من جهة المختصة ، فلا يشكل بطلان الجريمة
المنصوص عليه فى السند ٣٠٤ من القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن

حمية الآثار والتي اكدها وشدد - العقاب عليها القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ ، ولا وجه لما يدعيه المطعون ضدها من انها قد احيلت الى المحاكمة اكبر مدة وقضت المحكمة ببراءتها من التهمة الموجهة اليها لا وجه لذلك ، اذ ان الاحكام المشار اليها والمرغى صورها بالاوراق انما تتعلق بالمباني التي اقامتها بالارض محل الترخيص المبني ، ولا تتعلق بالسور الذي اضافته على ارض الآثار على الوجه الذي يحجب الرؤية ويمنع الاجهزة المختصة من مراقبة المطعون ضدها ومن اجراء للحفريات داخل نطلق السور بحجة اعداد التوصيلات الكهربائية والصحية ، وما عساه ان يترتب على هذه الحفريات من اكتشافات أثرية تستلزم بها على خلاف القانون الامر الذي يتنافى بطبيعته - ايا كانت وجهة النظر الجنائية - مع حق الدولة في تلك اثارها وحماية تراثها من التبعث به بأية صورة من الصور التي اجمارت اليها المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ ، والمادة ٤٣ من القانون رقم ١١٧/١٩٨٣ بشأن حماية الآثار ، وقد تكلف ذلك بالحكم على القانون قسدها في الجلسة رقم ٥٤٢٥ جنح المطرية بالفرامة والازالة.

ومن حيث انه بناء على جميع ما سلف بيانه فان الظاهر ان القرار المطعون فيه قد صدر على اساس سليم من القانون حمينا من الالتواء ، واذا انتهى الحكم الطعن الى الخاتمة استنادا الى قيام علاقة ايجارية متنازع عليها تسوغ للمطعون عليها حق الانتفاع بالارض بشكل من الاشكال فانه يكون قد اخطأ في تحصيل الوقف تحصيلاً صحيحاً وواثياً وتصديق القرار المطعون فيه تصديقاً سليماً وواقعياً ، وجانبه بلوغ التهم الصحيح للوقف سلامة تكييفها القانوني ، ولا يكتفي لاسقاط سلطة الادارة في التنفيذ المباشر بازالة التصدي القول بقيام شبهة ملاحة ايجارية بين هيئة الآثار والمطعون ضدها على مساحة ٦٠٠ متر استناداً الى صور الاتصالات المتحمة منها ذلك ان هذه الاتصالات اذا كانت تصلح سنداً في الانتفاع الوقت بالموال للدولة الخاصة فانها لا تنهض دليلاً على

حقها في الانتفاع بالأموال المخصصة للنفع العام والتي تتحدد العلاقة فيها بين الإدارة والمواطن في حدود الترخيص المؤقت الذي يصدر من الإدارة طبقاً للقوانين واللوائح والشروط الواردة به وإذ قررت الإدارة إلغاء الترخيص بانتهاء مدته من ناحية ، ومخالفة المظمون ضدها لشروطه من ناحية أخرى ، فإن المظمون ضدها تفقد كل حق في إقامة أية مبدى سواء في نطاق المساحة المرخص لها بها أو خارجها والا جاز للسلطة المختصة بل يتعين عليها إزالة تعديدها على الأرض المخصصة للنفع العام وذلك على خلاف الأراضي الخاصة المملوكة للدولة ، وإذ يلتزم الحكم المظمون لصحيح الواقع وحقيقة الحال كما خلف للفهم الصحيح لأحكام الدستور والقانون وأخضع المال العام لأحكام المال الخاص المملوك للدولة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله ، وأضحى هذا الحكم باعذاره لتحقيق الواقع وتجاوزه لصحيح أحكام القانون خلقاً بالالتزام الأبر الذي يتضمن معه الحكم بالفتاة مع القضاء برفض الدعوى ، .

(طعن رقم ٧٣٤ لسنة ٣٣ ق ببطانة ١٢/١/١٩٩١ .)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الإزالة التي أجرتها المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالطريق الإداري هي استثناء من الأصل العام الذي قرره الدستور من أن الملكية الخاصة مصنونة وأن الدولة تخضع للقانون وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وأن المحاكم على اختلاف أنواعها هي التي تتولى وحدها الفصل في المنازعات وإقامة العدل - لا يجوز للجهة الإدارية اللجوء إلى قرارات إدارية بالإزالة إلا عندما يكون هناك تصد واضح يقوم على الغصب على أموال وممتلكات الدولة أو القطاع العام . - لا يكون الأبر لذلك إذا كان ثمة سند عابوى لحائز المال المملوك للدولة أو القطاع العام - يتعين

في هذه الحالة أن تلجأ الدولة إلى السلطة القضائية — بعد قرار الإدارة بالازالة الإدارية اذا كان في غير حالات التعدي للقيام على الفصل على غير سند من الشرعية أو القانون وغصبا لاختصاص السلطة القضائية وعجزنا ظاهرا على الشرعية وسيادة القانون .

المخكمة :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن السيد وزير التعمير قد أصدر قراره رقم ١٥٥ في ١٥/٢/١٩٨٤ مستندا على أحكام القانون المدني والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاص بالتعمير وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ باعتبار منطقة الساحل الشمالي من مناطق المجتمعات العمرانية الجديدة وعلى قرار وزير التعمير رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء للجهاز التنفيذي لتعمير وتنمية الساحل الشمالي — وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس جهاز تنمية وتعمير الساحل الشمالي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ في ١٥/٥/١٩٨٤ بإزالة جميع التمديدات ووضع اليد والاشغالات الواقعة في المنطقة ما بين الكيلو ٥٢٠٠ الى ك ٥٥ وذلك استنادا إلى القرار الصادر من وزير التعمير برقم (٤٠٥) لسنة ١٩٨٠ والمتضمن تفويضه رئيس جهاز لتعمير وتنمية الساحل الشمالي مباشرة. اختصصت للوزير المخصوص طيها في المادة ٣٠٧ (١٧٠) من القانون المدني فيما يتعلق بإزالة التمديدات على أراضي الساحل الشمالي الغربي الصادر بتصديقها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر إليه. وذلك بناء على أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ بالتفويض في الاختصاصات .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المخكمة على أن الازالة التي أجازتها المادة (١٧٠) من القانون المدني بالطريق الإداري استثناء من الأصل العام الذي قرره الدستور من أن الملكية الخاصة مصونة وأن الدولة

تخضع للقانون وإن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وإن المحاكم على اختلاف أنواعها هي التي تتولى وحدها وعلى استتلال الفصل في المنازعات وإقامة العدالة (طبقاً للمواد المذكورة بال دستور) ولا يجوز للجهة الإدارية اللجوء إلى قرارات إدارية بالازالة إلا عندما يكون هناك تصد واضح يقوم على الغصب على أموال وممتلكات الدولة أو للقطاع العام ولا يكون الأمر كذلك إذا كان ثمة سند قانوني لحائز المال المطوك للدولة أو للقطاع العام ويتعين في هذه الحالة أن تلجأ الدولة إلى السلطة القضائية ممثلة في المحاكم العادية أو محكم مجلس الدولة وفي توزيع الاختصاص بينها للفصل في النزاع على الملكية أو الصيانة ويمد قرار الإدارة بالازالة الإدارية إذا كان في غير حالات التعمد القائم على الغصب على غير سند من الشرعية أو القانون ويحل بذاته عدوان ظاهر على الشرعية وسيادة القانون كما يمد غمبا لاختصاص السلطة القضائية بمصد قرار الزالة لخروجه على الشرعية ومسدوره معنوم الأثر قانوناً .

١٢٠٨ رقم لسنة ٣٢ في جنة ١٩٩٣/٢/٧ .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

مباشرة سلطة جهة الإدارة في إزالة التعمد على إلتكها بالطريق الإداري المخول لها بمقتضى المادة ٩٧٠ من القانون المؤنى - تحقق منط مشروعية هذه السلطة بطوت وقوع اعتداء ظاهر على ملك الدولة ومحاولة غصبه وتجرد واضح اليد من أى سند مكتوب يبرز وضع يده . استناده بحسب الظاهر إلى مستندات تفيد وجود حق له على للمقار تنفى بذلك حالة الغصب أو التعمد غير المشروع - لجوء الإدارة إلى السلطة القضائية - ما دام حقا في الملكية ليس ثابنا في مواجهة الأفراد .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يتمتع بإبشيرة
بسلطة جهة الإدارة في إزالة - للتعدي على أملكها بالطريق الإداري
المضبول بها بمقتضى المادة (١٧٠) من القانون المدني أن تتحقق مناط
مشروعية هذه السلطة وهو ثبوت وتوسع اعتداء ظاهر على ملك الدولة
أو محاولة غصبه ولا يثنى ذلك إلا إذا تجرد التعدي الواقع من واضح
اليد من أي سند قانوني يجر وضغ يده . أما إذا استند واضح اليد
بمقتضى الظاهر من الأوراق والمستندات إلى ما يفيد وجود حق له على
هذا المفكر و أجدى ما يمد دعما جديا بما يدعيه لنفسه من حق أو
شخص قانوني بالنسبة للمفكر ، فإنه تنقضى حالة الغصب أو التعدي
والاستيلاء غير المشروع على أموال الدولة بطريق التعدي المادي الغصب
الساكن للمفكر ، أو بطريق التحايل الموجب لاداء الإدارة لواجبها واستعمال
جهة الإدارة لسلطتها التي حولتها لها القانون في إزالة هذا الغصب
والتعدي غير المشروع ، بإرادتها المنفردة وبوسائلها المتوافرة لديه بالطريق
الإداري . فالأصل أنه لا يحق لجهة الإدارة أن تلجأ إلى الإزالة للتعدي
بالطريق الإداري إلا عندما تكون بصدد دفع اعتداء مادي مسافر أو
إزالة غصب غير مشروع لأملك الدولة فإذا كان الثابت وجود سند من الحق
لواضح اليد يبرر حسب الظاهر وضغ يده أو تصرفه أو مملكه بشأن
المفكر ، فإنه لا يجوز للإدارة الإزالة بالطريق الإداري لأنها تكون في معرض
انتزاع ما يديمه هي منفردة من حق في موضوع النزاع بطريق التنفيذ
المباشر وهو أمر غير جائز قانونا بحسب الأصل حيث أنط الحضور
والقانون ولاية الفصل في هذه المنازعات للسلطة القضائية المسؤولة بحكم
ولايتها الدستورية والقانونية من عملية الحريات والحقوق العامة وللخاصة
للمواطنين وأقامة العدالة وتأكيد سيادة القانون ومقاسا لصريح أحكام
الدستور (٢٥ ، ٢٦ ، ١٧٢) .

وحيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع قد أسىغ حمايته على أملاك الدولة ومنع التعمد عليها وأوجب على الجهات الادارية المختصة ازالة هذا التعمد بالطريق الادارى ، وذلك فى الحالات التى لا يتوافر لوضع اليد سبب ظاهر من القلتون يكون معه اعادة الادارة بملكية الدولة للأرض أو العقار محل نزاع جدى يستلزم الفصل فيه بمعرفة السلطة القضائية والمحاكم المختصة ، تأكيداً وحماية لحقوق الأفراد التى كلها الدستور .

وقد حدد الدستور مناطق هذه الحصانة التى قررها للملكية الخاصة للأفراد عنها فى المادة (٢٢٢) بالنص على أن الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل ، وينظم القلتون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، فى اطار خطة التنمية دون انحراف واستغلال ، ولا يجوز أن تتعارض طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ، كما نصت المادة (٢٢٤) على أن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القلتون وبحكم قضائى ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون .

ومن حيث أنه وإن كان — وفقاً لهذه النصوص — يجوز للمشرع أن يضع قيوداً على حق الملكية الخاصة لصالح المجتمع تكفل حماية الاقتصاد القومى والخير العام للشعب الا أن ذلك يتعين أن لا يمس الحصانة التى كلها الدستور للمالك الفرد فى ملكه الخاص فانه لا يجوز للإدارة للمصلحة عندما يخولها القلتون سلطة التنفيذ الادارى المباشر لأعمال أو إجراءات ادارية تتعلق بالتخصيص بالازالة — حسبما سبق البين أن تجاوز حدود الشرعية فى استخدام ما خولها المشرع من سلطات لتحقيق حماية النظام العام والصالح العام أو حسن سير وانتظام المرافق العامة وذلك باعتبار أن الأصل الدستورى المقرر هو حصانة الملكية الخاصة وحرية المالك فى ادارته والانتفاع به واستغلاله فى اطار القرية التى حددها الدستور والقلتون ، كما يكفل إدارة الملكية لوظيفتها الاجتماعية .

ومن حيث أن الاصل العام للدستور الذى تقوم عليه لركان للدولة هو مبدأ سيادة الدستور والقانون الذى تخضع له الدولة وفقا لمصريح نص المادتين (٦٥ ، ٦٦) من الدستور ، المشار اليهما ، ويتمين وفقا لهذا المبدأ أن طجاء الإدارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع جدى حول ملكية العقار موضوع المنازعة ما دام حقا على ملكية العقار ليست ثابتة وظاهرة فى مواجهة الامراء .

الطعن ٣٥٨٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٩ .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

المقصود التمضى الذى اجازت المادة ٩٧٠ من القانون المبنى ازالته بطريق التنفيذ المباشر هو المدوان المادى على اموال الدولة الذى يتجرى من أى أساس قانونى يستند اليه والذى يعد نصبا ماديا — اذا لم يثبت من الاوراق توفر هذا النصب المادى وكان لو اضمن اليد على العقار او الارض مسند ظاهر مبرر قانونا لذلك وجب على جهة الإدارة الامتناع عن تقرير ما تدعيه لنظرها بنفسها اداريا واستخدام سلطة التنفيذ المباشر قبل الامراء — ينمين عليها احتراماً للشرعية وسيادة القانون اللجوء الى القضاء للفصل فى النزاع بينها وبينهم .

للمحكمة :

ومن حيث أنه — ومن وجه آخر — فإنه رغم أن هذه المحكمة قد كلفت الجهة الإدارية بتتبع القرار الدال على تخصيص الارض محل النزاع لمشروع المياه رقم ١١٩٠٨ ، وتلجى نظر الطعن مرات متعددة لهذا السبب بل وتم انذار الجهة الإدارية بأن عدم تنقيحها للقرار المشار اليه سوف يعتبر قرينة قضائية تؤيد المطعون ضدهم فى مزاعمهم — فإنه لم تتم الجهة الإدارية بتتبع المستند المطلوب الى أن تم حصر

اطمن للحكم ، الامر الذى يستفاد منه ان ادعاء الجهة الادارية بان لديها مستندات والقرارات التى تفيد ان الارض موضوع القرار المطعون فيه مملوكة للدولة ملكية خاصة ، وانها مخصصة لمشروع المياه رقم ١١٩٠٨ ، وهو ادعاء غير مستند على دليل ثابت أو اصول صحيحة تنتجها قانونا ، بينما المطعون ضدهم قد قدموا من المستندات ما يحض بحسب الظاهر ادعاء الجهة ، وما يخل على صحتق دعواهم — بحسب الظاهر — من أوراق الطمن .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكة قد جرى على ان المقصود بالتصدي الذى اجازت المادة ٩٧٠ من القانون الحنفى ازالته بطرر التنفيذ المباشر هو العدوان المادى على اموال الدولة الذى يتجرد من اى اساس قانونى يستند اليه والذي يمد غصبا ماديا فاذا لم يثبت من الاوراق توفر هذا الغصب المادى وما كان لواضى اليد على العقار او الارض مسند ظاهر ميرر قانونا لذلك ، وجب على جهة الادارة الامتناع عن تقرير ما تدعيه لتظرها بنفسها اهريا واستخدام سلطة التنفيذ المباشر تبيل الانراد ويقعين عليها احتراما للشرعية ومساعدة القانون اللجوء الى القضاء للفصل فى النزاع بينها وبينهم ، ومتى كن ذلك ، ولما كن الظاهر من الاوراق ان الجهة الادارية لم تقدم للدليل على ان المطعون ضدهم قد اعتدوا بلا سند على مال مملوك للدولة ، مما يجعل قرارها المطعون فيه الصادر بازالة التصدي قد جاء غير قائم على سبب صحيح من الواقع او القانون ، وهو ما يجعل ركن الجدية متوافرا فى طلب وقت التنفيذ مغنلا عن توافر ركن الاستمجال ايضا ، واذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فانه يكون صحيحا فيها قضي به ، ويكون النعى عليه — الطمن المسائل — بخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه نعيما غير صحيح .

الطمن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٩ .

ثالثاً - انتهاء المشروعية عن قرار الإزالة إذا كان وضع اليد
تمززه مستندات أو مظاهر لها طابع الجدية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قيام نزاع بشأن ملكية أموال الدولة للخاصة ، لا يبيز انتهاك أسلوب
إزالة التمديد إدارياً على النحو الذى أجازه المشرع بالمادة ٩٧٠ من
القانون الدنى الممثل بالقوانين أرقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٩ لسنة ١٩٥٩
و ٥٥ سنة ١٩٧٠ - يعتبر ذلك خروجاً على القواعد العامة - حق
الدولة وغيرها من الجهات العامة على أموالها الخاصة محض حق ملكية
مدنية - إذا قام نزاع بشأن هذه الأموال تحتم الاتجاه الى القضاء
لاستصدار حكم قبل التنفيذ .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد الوثائق أن المطعون ضدها كان قد تعبدوا
على شراء قطع الأرض أرقام ١ ، ٢ ، ٣ من مشروع أبو مطوح عن طريق
المزايدة التى تمت بتاريخ ١٩٨٣/٣/٤ وقام المشروع بتسليمها لقطع
المشار إليها . وعلى ذلك فإنه ولن لم تكن ملكية تلك للقطع قد انتقلت الى
المطعون ضدها ، إلا أن تسليمها لهما ، يقتضى ما تم من تعامد ، يعتبر
سنداً صحيحاً لوضع يدهما عليها ، وهو سند يستمر قائماً على صحته
ما بقى التعامد قائماً قانوناً . فلا يتحول وضع يدهما الذى قلم صحيحاً
على سنده لى يد غاصب إلا إذا زال سند اليد قانوناً بأن يتحقق مسخ
التعامد أو يتبدل بطلانه .

ومن حيث أن انتهاك أسلوب إزالة التمديد إدارياً على النحو الذى
أجازه المشرع بالمادة ٩٧٠ من القانون الدنى الممثل بالقوانين أرقام
١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٢٨ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ يعتبر خروجاً على

القواعد العامة التي تقتضي بأن حق العوالة وفيها من الجهات العاملة على أموالها الخاصة محض حق ملكية مدنية بشأنها في ذلك شأن الاموال فإذا قام نزاع بشأن هذه الاموال تحتم الاتجاه الى القضاء لاستصدار حكم قابل للتنفيذ . وأنه ولئن كان المشرع قد خول الجهات المشار اليها بالأداة ٩٧٠ من القانون المدني ، للاعتبارات التي كتبت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ ، ميزة ازالة التمردى بالطريق الادلوي واغناها مؤونه الوقوف موقف المدمى من دموى. النزاع من الملكية الذى افترض المشرع قيامه بين الحائز للمال وبين الجهات المتجار اليها بملكية ٩٧٠ من القانون المدني الا انه يلزم متى كان سند يد الحائز للمال معتبره المتعاقد مع الجهة الادارية ان يتحقق زوال هذا السند قانونيا . وفى الرقعة المسألة فان الجهة الادارية قد اقامت القرارين المطعون فيهما فيما يازالة نسبته من تمتد من المطعون ضددهما على قطع الارض المشار اليها على سند من قول بانه قد تم نسخ التعاقد مع المطعون ضددهما اصلا لشروط التعاقد التى وردت بكراسة الشروط التى تم على اساسها المزار الذى اجرى فى ١٩٨٢/٣/٤ ومع ذلك فلم تقدم الجهة الادارية كراسة الشروط المشار اليها فى حين جادل المطعون ضددهما فيما تدميه الجهة الادارية من غنفا الشغل كما تنص على ما يفيد موافقة نص المشرع بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤ على تأجيل سدادهما الاقساط المستحقة عليهما من باقى ثمن القطع المشتراه كما قلنا لدموتين رقمى ٦٧٣ و ٦٧٤ لسنة ١٩٨٤ . معنى كلى الاسماعلية بطلب الحكم بالزام المشرع بتعريض عقد البيع من القطع المشار اليها ، كل ذلك لا يقطع بزوال السند القانوني لو كانت يد المطعون ضددهما على تلك الارض الامر الذى لا يتحقق معه ثبوت تصديهما عليها من مفهوم حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني . ولئن كان ما يلزم توافره حتى يقوم الغراز بازالة التمردى على سبب يورده حقا وقانونا . وبالترتب على ذلك يكون القراران بازالة التمردى المنسوب الى المطعون ضددهما حقيقتين بالألفاء . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد

انتهى الى ذلك لانه يكون تد صلف صحيح حكم القانون مما لا يكون
مسه نسة وجهه للمضى عليه .

١٨٦٩ رقم لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٩ .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

ازالة جهة الادارة للمضى الحاصل على املك للدولة الخاصة
بالطريق الإدارى لا يكون الا اذا كان هناك تصديا غير مشروع - اذا كان
وضع اليد الذى تواجهه الامارة على تلك الاملاك تتميزز مستندات او مظاهر
لها طابع الجدية فهذا لا يصح تصديا تستخدم فيه الطريق الإدارى
لازلته - يكفى الامر غرض النزاع الذى يثور قانونا حول وضع اليد
فولا وذلك بواسطة الجهة المختصة بذلك دستوريا وهى السلطة القضائية
مثلة فى محاكمها المختصة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٧٠ من القانون المبنى - معطلة بالقانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٥ - تنص على انه لا يجوز تلك الاموال الخاصة
الملوكة للدولة او للانفخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية
او كسب اى حق عيني على هذه الاموال بالقتل - ولا يجوز التمدى
على الاموال المثلر اليها بالفترة للسابقة ، وفى حالة التمدى يكون
لوزير المختص ازلته اداريا ، وقد استقر الرأى على ان سلطة الجهة
الادارية فى ازالة التمدى على املكها الخاصة بالطريق الإدارى
والخولة لها يقتضى المادة المذكورة منوطة بتوافر اسبيلها من امتداء
ظاهر على ملك الدولة او محاولة غصبه واذا كان واضح اليد يستند فى وضع
يده لاي ادعاء يحق على هذا الملك له ما يبرره من مستندات تؤيد ما
يدعيه من حق او كانت الحالة الظاهرة تدل على جدية ما يلمبه الى

نفسه من مركز قانوني يانسيبة للمقار فلا يكون ثمة غصب او اعتداء وقع على ملك الدولة . وبالتالي لا يسوغ لها في هذه الحالة أن تتدخل بسلطانها العلية لازالة وضع اليد لانها لا تكون حائتذ في مناسبة ازالة اعتداء على ملكها ، وانما تكون في معرض اقتزاع ما تدعيه من حق ، وهو امر غير جائز قانونا بحسب الاصل العام الذي يجعل الفصل في حقوق الطرفين وحسم النزاع فيها لسلطة القضاء المختصة بحكم ولايتها الدستورية او للقانونية .

ومن حيث أن الثابت من المستندات التي تسعها الطامع وزبوله نلجى على عبد القوي (الطامع في الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٢١ ق) اقليم محكمة القضاء الاداري بالاستدعاء ان الطامع متعاقد مع الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي مركز دمنهور على استئجار أربعة افنة ونص القبط الاول منه على ان مدة العقد ستة من اول نوفمبر سنة ١٩٨١ . ويعتبر عقد الايجار امتدا من تلقاء نفسه طالما ان المستاجر يؤدي التزاماته على الوجه المبين بالقانون وجاء بمحض المعاينة واثبات امانة المحرر بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية البرقوجي بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ بان الارض موضوع الشكوى ارض زراعية ، وليست بساتين ، وقد تبين للجنة على الطبيعة بان الارض مزرعة حاليا بمحاصيل نول وكان يمتص ويرسيم ، وان المزارعين يقومون بتوريد المحاصيل المصدرة عليهم ، وقاموا بتوريد الارز والمحاصيل الاخرى في العام الماضي والاعوام السابقة الى الجمعية ، وان المستاجرين يماطون على مساهمتهم بموجب عقود ايجار مختومة بخاتم المنطقة وموقعة من مدير منطقة الاصلاح الزراعي ، وخطيب مدير المنطقة يفيد ان المذكورين يقومون بسداد الايجار في الاموال السابقة والعام الحالي ومنتظون في سداد الايجار ، وقد ورد اسم الطامع باعتباره مستاجرا لاربعة افنة كما جاء بمحض المعاينة واثبات الحالة المحررة في ١٩٨٥/٥/٢ بمعرفة اللجنة المشكلة بالمجلس الشعبي لدائرة ندبية بان الطامع مستاجر لاربعة افنة من الاصلاح

دمنهور پتھرير عقود الايجار والتوقيع نهلية عن رئيس مجلس ادارة للهيئة العامة للاصلاح الزراعي وتسليم نسخة مفتومة من كل عقد الى كل من طرفيه واهدائه نسخة اخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة وقد اصبح هذا للحكم نهائيا وواجب النفاذ بعد ان صدر حكم في الاستئناف المقام من رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ ماضي مستأنف دمنهور بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ يهضم قبول الاستئناف شكلا. وعلى ذلك فان القرار ٥٠٥ لسنة ١٩٨٤ الصادر من رئيس مركز وعينينة دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨ بازالة للتصديقات الواقعة من الطامن وآخرين بوضع يدهم على مساحات ضمن حديقة البرقوسجي. مركز دمنهور يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من ازالة يد للطامن من المساحة التي يضع يده عليها . ومن ثم يتمين ايجابية الطامن لالى طلب وقف تنفيذ هذا القرار . واذا ذهب للحكم المظنون فيه غير هذا المذهب يرفض طلب وقف التنفيذ فانه يكون مخالفا للقانون .

لا طمن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

للزراعي بالبرقوجي ، وإن الأرض موضوع الشكوى أرض زراعية وليست
 يساتين وإنما منزوعة بمحاصيل شتوية « قمح وكتان وفول وبرسيم) وقد
 تقدم المستأجرون للمجلس الشعبي بالإطاعات الزراعية التي تدل على
 تعاملهم مع الجمعية الزراعية بالبرقوجي ، كما وجد معهم علوم وزن
 في توريد الأرض عن الاعوام السابقة الى للجمعية) ومعهم تسليم سداد
 للقيمة الاجارية لكل حسب مساحته . وقد ألفاد مدير جمعية البرقوجي
 المجلس الشعبي بأن المذكورين يتعاملون عن هذه المساحات بموجب عقود
 ايجار رسمية وموقع عليها من مدير منطقة الابدادية للاصلاح الزراعي
 تعهد بضرورة تعامل المذكورين حيث يتم سداد الاجار سنويا ، وانهم
 يتعاملون بالجمعية وعقود الاجار الخاصة بهم مسجلة بسجلات الجمعية
 وانهم يقومون بتوريد للحاصلات الزراعية المقرر توريدها بالكامل وارثت
 للجنة المذكورة استمرار العلاقة الاجارية وابقاء الحال على ما هو عليه
 حيث لا يوجد أي تمسكات من المذكورين ولا توجد أية مخالفت ضدهم ،
 الامر الذي يستفاد منه صراحة بها لا يدع مجالا للشك أن وضع يد
 الطامن على الأرض محل النزاع له ما يبرره بالاستئجار وينفي عنه صفة
 الاعتداء على ملك الاصلاح الزراعي وبالتالي لا يجوز الاستناد الى حكم
 المادة ١٧٠ من القانون المدني بعد تعديلها لازالة التمسك على
 الأرض المذكورة . واذا كانت للجهة الادارية تدعى ان الأرض المذكورة
 مؤجرة لزوجة واحدة محدودة وامتنع الطامن عن تسليمها في نهاية
 مدة الاجار ، فانه كان يتعين عليها لحسم النزاع أن تلجأ الى السلطة
 القضائية المختصة في هذا الشأن . واذا لم تفعل فقد لجأ الطامن
 وآخرون لمرفعوا الدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ مدني مركز صنفور
 فاصدرت المحكمة حكمها بطنسة ١٩٨٥/١٢/٢٩ بثبوت العلاقة الاجارية
 بين الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وبين المدعين كل حسب المساحة
 المؤجرة له لقاء الإجرة القانونية باعتبارها سبعة أمثال الضريبة وكلفت
 رئيس مجلس ادارة للجمعية التعاونية للزراعية بناحية البرقوجي موكز

الفرع الثاني

حدود سلطة المحكمة في رقابة قرار الإزالة

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

لقرار الصادر بإزالة التصدي الإداري يجب أن يكون قائما على سبب يبرره - يتحقق ذلك إذا كان سند الجهة الإدارية في الإداء بملكيتها المال الذي تتدخل بإزالة التصدي الواقع عليه إداريا سنداً جدياً له أصل ثابت في الأوراق - القضاء الإداري عند فحص مشروعية هذا السبب في مرحلة الطلب المستعمل بوقت تنفيذ القرار لا يفصل في النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ولا يتدخل في فحص المستندات المقدمة بقصد التبريج فيها بينها - أساس ذلك : - أن النزاع حول الملكية يدخل في اختصاص القضاء الإداري وهذه - أثر ذلك : - وقوف اختصاص القضاء الإداري عند التحقق من أن ادعاء الجهة الإدارية هو إنشاء جدي له شواهد لإصدار القرار بإزالة التصدي إدارياً .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه يقوم على ركنين :

الأول : قيام الاستمجال بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتصذر تداركها .

الثاني : يتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية .

ومن حيث أنه بالنسبة لركن الجدية ، فإن القرار الصادر بإزالة التصدي الإداري يجب أن يكون قائماً على سبب يبرره وهو لا يكون كذلك

الا اذا كان سند الجهة الادارية فى الادعاء يملكيتها للمال الذى تتدخل
 بازالة للتمددى الواقع عليه اداريا ، جدى له اصل ثابت فى الاوراق .
 والقضاء الادارى فى نحته لمشروعية هذا السبب فى الحدود المتقدمة
 وخاصة فى مرحلة للطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار - لا يفصل فى
 النزاع القائم على الملكية بين الطرفين المتنازعين ، ولا يتدخل بالتالى فى
 فحص المستندات المقدمة من كل منهما بقصد الترجيح فيما بينها ، لان
 ذلك كله من اختصاص القضاء المحلى الذى يملك وحده الحكم فى موضوع
 الملكية ، وانما يقف اختصاص القضاء الادارى عند التحقق من ان ادعاء
 الجهة الادارية ادعاء جدى له شواهده المبررة لاصدار القرار بازالة
 للتمددى اداريا ١٥

ومن حيث ان الظاهر من الاوراق ان ارض النزاع قد اشتراها
 المطمون ضده من السيد/ثابت عبد المال محمود محمد بمقد عرفى مؤرخ
 ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٥ تضمن ان مساحتها ٧ لفنة بحوض خارج الزمام
 البحرى ٥٢ بناحية للبركة قسم المطرية بمحافظة القاهرة وحدودها للبحرى
 ملك الفير والشرقى ملك الفير والقبلى طريق على نمة المرى والخرى
 للفرعة للزريعة المسماة ترمة الطوارى ، ولقر الباق ان الملكية آلت اليه
 بطريق الميراث الشرعى من والديه السيدة/نفيسة عبد الله حسين سيد
 المتوفاة سنة ١٩٧٤ ، ومكة للوارث الوحيد لها ، وان مورثته كانت تمتلك
 للتحرر المبيع بموجب عقد بيع ثبت بالتاريخ رقم ١٨٨١ مسجل فى
 ٢٤/١/١٩٢٢ بسجل تاريخ محكمة مصر المختلطة ، صادر اليها من شكرى
 ينفوت جويج الذى كان يملك هذا للتحرر ضمن عقد بيع عرفى مؤرخ
 فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٩ من خزينة رهون محكمة استئناف مصر ،
 ولقر الباق للمطمون ضده بئنه ومورثه من قبله يضعان اليد على هذا
 للتحرر المبيع وقه فى حيازتهما بصورة هائلة وظاهرة ومستمرة منذ الشراء
 بالمقد المذكور حتى تاريخ المبيع ، كما يظهر من صورة عقد شراء مورثة
 للباق للمطمون نفسه التى تشمل مساحة سبعة لفنة واثنى عشر قراطا
 بحوض خارج الزمام البحرى بناحية زمام بركة الحاج مركز شبين القناطر ،

محمودة بحسود ومعلم من شرق املاك الميرى ، والحد الغربى القرعة الزمرة ، والحد البحرى بلى املاك البطح والقبلى طريق على فحة الميرى ، وهذه المساحة — على ما جاء بالمقد — منها اثنى عشر قيراطا ملك حسين مهلب زيدان بموجب عقود تحت يده من جانب الاهلى وسبعة أقدنة من املاك شكرى بنوت بن جورج المالك للاعيان بطريق الشراء من خزينة رهون محكمة استئناف مصر ، كما قدم المطعون ضده صورة بطاقة حيازة زراعية باسمه من الجمعية للتعاونية للزراعية ببلدية البركة مركز المطرية ، وذلك من سبعة أقدنة خلال اعوام ١٩٧٧/١٩٧٨ حتى ١٩٧٩/١٩٨٠ ، كما قدم المطعون ضده صورة شهادة صادرة من بنك مصر بتاريخ ١١/١/١٩٨٤ تفيد أن فرع مصطفى كامل يستأجر مخازن من المطعون ضده بالفاحية المذكورة ، وكذلك صورة من حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨١ فى الاستئناف رقم ٥٢٢٤ لسنة ٩٩ قى المقام من المطعون ضده من حكم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الصادر بجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٢ فى الدموى رقم ٨٢/١٧٢٦ ، ويبين من مدونات الحكم الاستئنافية أن المطعون ضده اشترى الأرض بالمقد العربى المشار اليه ، وإزاء ادعاء محافظ القاهرة — بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الاملاك الاميرية — ملكية بعض الاراضى بتلك المنطقة فقد امتنع الشهر العقارى عن اتخاذ اجراءات تسجيل العقدة مما اضطر المطعون ضده الى رفع دموى صحة ونفاذ عقد البيع المشار اليه ضد البطح فى مواجهة كل من محافظ القاهرة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الاملاك الاميرية ووزير المحل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى ، وقد صدر الحكم بمحكمة استئناف القاهرة وبصحة ونفاذ عقد البيع المذكور — استنادا الى اتصال الملكية بالمعدين المؤرخين ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩١٩ و ٢٤ من يناير سنة ١٩٢٢ تصاريح قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ تاريخ العمل بقانون التسجيل الصادر فى ٢٤ من يوتية سنة ١٩٢٣ ، وجاء بالحكم الاستئنافية أن

المستأنفة عليه الآتى وهو محافظ القاهرة بصفته مالك الكرك لم يمتد
الى النزاع اى نفع وهو مطلوب الحكم فى مواجهته .

كما ان الطعون ضد حكم الادوى رقم ٤٠٥٩ لسنة ١٩٨٢ مقرر
على شمال القاهرة ضد محافظ القاهرة ورئيس حى شرق القاهرة
ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة ، وقد حكم فيها بجلسة ٢٩ من فبراير
سنة ١٩٨٤ بفتح خبير لمعينة الارض على الطبيعة والبيات اوصافها
وحقوقها تفصيلا وتحقيق وقسح يد الدعى عليها وتحقيق امراضها
الهيئة العامة للصرف الصحى ولا شك ان الاستناد من جميع ما تقدمه ان
ملكية الهيئة العامة للصرف الصحى لارض النزاع هى - بحسب الظاهر -
موقع نزاع جدى من جانب الطعون قده . والا كان القضاء الدنى هو
الخصم بالنظر الى هذا النزاع المتعلق بالملكية ، فان البادى فى حدود
ما هو معروض على هذه المحكمة من تحصن مدى مقروعة السبب فى
مستون قرار الادلة الطعون فيه انه لا يستند - بحسب الظاهر - على
اساس من الواقع خاصة وان البادى من مستندات لجهة الادارية
العامه انها لا تملك فى حقول ارض النزاع فى املات الدولة ، فبين من
الرسوم الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢١ بشأن القزان الذى اتفق
اجارى القاهرة بتأجيل كثر لقرتا القرى والبركة بمرکز السنين التلتر
معدنية القنوية ، ان الفرع انقل فيه ٩٩ ثقتا و ٢٢ ثراها بتلحية
كثر القرى حصل الاتفاق عليها مع اربلها ، كما تكل من املات الحكومة
الخاصة الى املاتها العامة . ١٢ ثقتا بتلحية البركة تطلبها المشروع
اللكون ، ولم يتقدم لتعمل تلك الرسوم ارض النزاع التى كانت مملوكة فى
تلك الوقت لورلة الباقع تقيسة عبد الله حسين سيد ، كما يقطع من قران
وزير لردى رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن نزاع ملكية بمش الاراقى الزلثة
البتبروع رقم ٥٢١٨ رى الخامس بمشروع فرمة الطوارى واحواش التلحية
بتريلى كثر القرى والبركة تسم الخلية ، كذا بقرقم من لتسولة بمش
الاراقى بتلحية البركة بحوقل خارج الزلثة لبحرى رقم ٥٢ ، الا انه لم
يقين ن ارض النزاع قد تملها تلك القرى .

ومن ناحية أخرى ماذا كان الطعون ضده قد أورد في صحيفة دعواه
 إن الحد للبحرى لأرض النزاع هو ترعة الطوارى والحد الغربى هو
 طريق كثر أبو صير ، بالمخالفة لما هو ثابت بمقود الملكية من أن الحد
 الغربى هو التربة والحد القبلى هو الطريق ، فإن للبادى من الأوراق ،
 إن هذا الخلاف قد جاء من تقرير الخبير المنتخب في للدعوى رقم ٢٧٠٠
 لسنة ١٩٨١ مستعمل للقاهرة التي أنشأها الطعون ضده وآخر من محافظ
 القاهرة ووكيل محافظة القاهرة للسكان حيث تمسحيا على أرض النزاع ،
 وقد تضمن التقرير الإشارة إلى محضر المعاينة الذي أجراه الرائد محمد
 ماهر عبد الحكيم وذلك في المحضر رقم ٢٣١٢ لسنة ٨١ إدارى ، وثابت
 الرائد المذكور في معاينته أن حد الأرض للبحرى ترعة الجارى وحدها
 الغربى هو طريق كثر أبو صير ، وقد تابع الخبير المنتخب - كما يبين
 من المحضر الذي أجراه في ١٩٨١/٨/٢٥ ما جاء بمحضر الشرطة المذكور
 فيها ينطبق بتحديد حدود الأرض ، وفي حين أن خريطة المساحة التي
 تسميتها الهيئة كطامنة والمعدة سنة ١٩٣٦ يوضح أن أرض النزاع على
 شكل مستطيل يتبع على التربة قاعدة تمتد من الغرب إلى الشرق بميل
 بسيط نحو الشمال من الغرب ونحو الجنوب من الشرق حيث تقاطع
 مع التربة ، طول المستطيل بحديه الغربى والشرقى الموازى للترعة
 يمتد من الجنوب إلى الشمال بميل نحو الشرق ، وهذه المعالم تبرز الوصف
 الوارد بالمقود دون ذلك الوصف الوارد في محضر الشرطة واعتمده الخبير ،
 فالحد الملائق للترعة موازيا لها لا قرب أن يوصف بقية للبحرى لا
 البحرى .

ومن حيث أن طلب الطعون ضده ولات قرار الإزالة بصفة مستعجلة
 بوقاثة لثة عنصر لاجئية ، كما أن عنصر الاستعمال قائم على ما
 استقرته محكمة القضاء الإدارى في حكمها ، وعليه فإن الحكم بالطعون
 فيه يكون قائما على أساس سليم من التكون ويكون الحكم عليه متعين
 الرقعة .

الظمن ٣٠٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤ .

المبدأ :

عندما تبسط المحكمة رقابتها على مشروع القرار الصادر بإزالة التمديد على الارضى المطروحة للعوة لا تتصل فى النزاع حول الملكية ولا تتدخل فى فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها لا تثبت الملكية - اسس ذلك : - ان القضاء المدنى هو الذى يفصل فى موضوع الملكية - مؤدى ذلك : ان رقابة المشروعية التى تسطها محكمة القضاء الادارى على هذه القرارات تجد حدها الطبيعى فى التحقق من ان سند الجهة الادارية هو سند جدى له شواهد البررة لاصدار القرار بإزالة التمديد اداريا .

المحكمة :

ومن حيث ان هذه المحكمة وهى تبسط رقابتها على مشروعية القرار الصادر بإزالة التمديد لا تتصل فى النزاع حول الملكية ولا تتدخل بالتالى فى فحص المستندات المقدمة من الخصوم بقصد الترجيح فيما بينها بشأن اثبات الملكية الامر الذى يختص به القضاء المدنى الذى يفصل وحده فى موضوع الملكية . ونجد رقابة المشروعية التى تسطها هذه المحكمة حدها الطبيعى فى التحقق من ان سند الجهة الادارية هو سند جدى له شواهد البررة لاصدار القرار بإزالة التمديد اداريا .

ومن حيث ان للبلدى من الخريطة المساحية المقدمة من الطامسن مؤشرا بها على الموقع المنسوب تمديه عليه ، ومن الرسم الكروكى المرفق بمحضر تنفيذ قرار الازالة أن الموقع المقول بالتمديد عليه يقع فى قطعة غير القطعة ٢٠٢ وهو ما كتبت لجهة الادارية فى معرض دفاعها على ما ورد بالملحقات المقدمة منها ، كما بين من الخريطة المساحية ان للتمديد واقع على ارض قضاء متصلة بالقطعة رقم ٢٥٣ ومؤشر عليها بأنها مسجد سيدى مسلم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن السيد ابراهيم زهران كان قد ضمن طلبه ضم مسجد سيدى سالم الى وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٣ أن هناك أرضا فضاء ملحقة به مخصصة لخدمته وانها مسلمة بالفعل لهذا الغرض لأمم المسجد . وقد وافقت الجهة الادارية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣ على قبول ضم المسجد بالشروط والاضاع التى وردت بطلب الضم . وجرى بالفعل تسلم المسجد وتوايمه وملحقاته بمحضر مؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ اثبت تسلم المسجد والارض الفضاء التى تقبله . واستقرت الجهة الادارية واضعة يدها استمرارا للوضع يد السيد/ابراهيم زهران وامام المسجد ، حتى قام الطاعن فى اواخر سنة ١٩٧٨ بإقامة بعض المنشآت على مساحة من الارض الفضاء الملاصقة للمسجد والتى سبق أن تسلمتها بموجب المحضر المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه وبما كان من حقيقة التكيف للقانونى لتصرف السيد/ ابراهيم زهران بالنسبة لقطعة الارض الملحقة بالمسجد وما اذا كتبت قد سبقت الى انشاء وقف مسجد وتاريخ ذلك ومدى صحته قانونا فى ضوء الاحكام التى تماثلت على تنظيم الاوقاف ابتداء من لائحة سنة ١٨٨٠ وما تلاها من لوائح وحتى صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف والى تخصيص الارض لخدمة أغراض المسجد ومنها اقلية الليالى الدينية واحتفالات المولد النبوى للشريف فى مدى اكتساب هذه الارض لوصف المسجد ، لم كان تصرفه تبرعا الى للجهة القائمة على امور المسجد وصيقلته اسهلا فى خدمة أغراضه واستمرارها ، فالثابت أن الجهة الادارية قامت بتسليم المسجد والارض الفضاء الملحقة به اعتبارا من ١/٢٢/١٩٦٤ وظلت يدها قائمة على هذه الارض ، استمرارا لوضع يد السيد/ابراهيم زهران ومن بعده امام المسجد ، حتى اواخر سنة ١٩٧٨ . وهذا الوضع يفيد ظاهر الملكية ، سواء لصالح وقف المسجد او الملكية العامة او للخاصة للجهة الادارية ، بالاثبات ، استفادا الى احكام التقادم المكسب التى تنبذ ثبوت

الملكية بتوافر قيام وضع اليد المحدد المنصوص عليها ، ومضى القروند
والاوضاع المتررة لذلك بالتقنون المدني ، بمقتضى قرينة قانونية مطلقة .

لاطن ١٩١٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٩ .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

لا ينال من سلطة الإدارة في إزالة التصدي على الاموال العامة
الدولة بالطريق الإداري - أن ينازع واضع اليد في ملكية الدولة لها أو
ادعائه قضيه بحق عليها ولو اقيم بهذا الادعاء دعوى أمام القضاء
طالباً أن هذا النزاع أو الادعاء تصوره الجدية حسبما تستظهره
الحكمة من رقابتها المشروعية قرار الإزالة وملابساته .

الحكمة :

جری قضاء هذه المحكمة على أنه لا ينال من سلطة الإدارة في
إزالة التصدي الواقع على الاموال المملوكة للدولة بالطريق الإداري
وفقاً لحكم المادة ٩٧٠ مدني أن ينازع واضع اليد على هذه الاموال
في ملكية الدولة لها أو يدعى لنفسه بحق عليها ولو اقيم بهذا الادعاء
دعوى أمام القضاء طالباً أن هذا النزاع أو الادعاء تصوره الجدية
حسبما تستظهره المحكمة من رقابتها المشروعية قرار الإزالة وملابساته :
ذلك أن المشرع عندما سن حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني - حسبما
يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - افترض قيام النزاع بين الأفراد
الحائزين للمال وجهات الإدارة المالكة ، وقد يعمد هؤلاء الأفراد إلى
اصطناع الأدلة لتبديد وضع يدهم والطلعة المتنازعات لاستمرار الحياة .
نعمد إلى إعفاء جهات الإدارة من الاتجاه إلى القضاء للمطالبة بحقوقها لأنبت
بمستندات وإدلة جدية وغولها حماية بالطريق الإداري ، وألقى عبء
الطالبة على الحائزين من الأفراد . وبذلك يكون قرار صحيح لما ذهب إليه

الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على جهة الادارة أن تنتظر حكم القضاء
فى الدعوى المعلقة من المطعون ضده أمام محكمة لسوان الابتدائية قبل
اصدارها القرار المطعون فيه » .

٢ طعن ٢٢٩٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون الجنى معدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة
١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . يجب على المحكمة عند
التصدي لبحث مشروعية القرارات الصادرة بإزالة التمسدى على المال
العام الا تتغلغل فى بحث الملكية ولا تفصل فيها حيث يختص بذلك القاضى
الجنى وحده — يقف اختصاص القضاء الادارى عند التحقق من ان ادعاء
الجهة الادارية بالملكية ادعاء جدى له شواهده الجبررة لاصدار القرار
بإزالة التمسدى ادوليا .

المحكمة :

ومن حيث أن للثابت من الاوراق أنه بتاريخ ٢٨ من يوليه سنة ١٩٧٥
تحرر محضر تسليم مؤقت بين جهاز تصفية الحراسات والسيد/
من نفسه ويصفه وكلا عن باتى المطعون ضدهم بالطعن ، بمقتضاه
تسليمهم بعض العقارات للكائنة بناحية كمشيش ومنها عقار رضى بالناحية
المنكورة والارض القضاء المحقة به . ثم صدر للقرار رقم ٣٦١ لسنة
١٩٧٦ مقتضاه الانراج للنهائى عن الاموال التى سيق تسليمها لهم تسليها
مؤقتا . وباتاريخ ١٩٨١/٤/٢ حرر السيد/ اقرارا تعهد بمقتضاه
بهدم الاسوار التى يقوم ببنائها فى تاريخ الاترار وذلك اذا اتضح انها
تدلى فى املك الدولة وتشكل تعديا عليها . ويكتب مؤرخ ١٩٨١/٤/٤
انادب مديرية الاسكان والتعمير بمحافطة المنوفية رئيس الوحدة المحلية

يزرقان رداً على كتاب الأخير بشأن شكاوى مواطني قرية كمشيش ، فإن
 بفحص ملفات تخطيط قرية كمشيش الموجودة بالمديرية اتضح أنه لا توجد
 قرارات نزع ملكية من واقع هذه الملفات لهذا التخطيط وأرفق بالكتاب
 صورة من قرار محفظ المخوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤
 الذي تضمن تشكيل لجنة لتنفيذ تخطيط قرية كمشيش على أن تنتهي من
 أعمالها التنفيذية قبل يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٧ . وبالحضر رقم
 ٨٨١ لسنة ١٩٨١ أثبت السيد/نائب بلور مركز ثلاثه بتاريخ ١٩٨١/٤/٤
 اتصل به السيد/رئيس مجلس المدينة وإفاده بأن لقاء تم بين السادة : محافظ
 المخوفية ومدير الاسكن والسكنى وإسرة الفقى ، وبفحص الامر تبين صحة
 ما تقرره لسرة الفقى من أن المساحة المتنازع عليها ملكهم ولا يوجد ما
 يعارض ذلك فأمر المحافظ بعدم تعرض احد المالكين الى مبالغة أعمال
 البناء . بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١ أثبت السيد/نائب المأمور عدم
 ورود أى قرار مخالف لما سبق ذكره بالحضر بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ وعلى
 ذلك أقفل الحضر . وبمذكرة مؤرخة ١٩٨١/٤/٢٢ فحلت مديرية الاسكن
 رئيس للوحدة المحلية لقرية زرقان بأنه بخصوص موضوع تخطيط قرية
 كمشيش تبين للمديرية ما يأتى : لا توجد قرارات نزع ملكية من واقع
 الملفات الموجودة بالمديرية . صدر قرار السيد المحافظ رقم ١٠٨ لسنة
 ١٩٦٧ لتخطيط قرية كمشيش — تلعت الدولة بتعويض الاهلى تعويضا
 ماديا وعينيا طبقا للوحدة تخطيط للقرية المرسل صورة منها لمجلس قروى
 زرقان وهى لوحة تخطيط ارشادية للقرية . وبناء على ذلك لا يجوز
 التصدى على الشوارع والميادين المصددة بلوحة تخطيط القرية . . اما
 بخصوص طلب المجلس الاستفسار عن وجود ميدان من مدمه وتصديق
 ايصاد هذا الميدان فقد سبق ارسال صورة من الخريطة الارشادية
 للمجلس بمقياس رسم يمكن الاطلاع عليها لتصديق المطلوب . ولحيل
 للكتاب المرفر اليه الى لجنة التصديت بالمركز . وباتاريخ ١٩٨٢/٣/٧
 اجتمعت لجنة التصديت بمركز تلا وتضمن محضر أعمالها تحت بنسـد

(٤) عرض موضوع تمسدى أسرة الفقى بكشيش بإقامة سبور بالميدان العلم حول منازلهم بقرية كمشيش تمسدى على الميدان العلم الموجود فى لوحة تخطيط القرية عام ١٩٦٧ نظرا لكثرة الشكوى والبرقيات فى هذا الموضوع، وقد تبين للجنة انه استنادا لى أن الميدان ولرد ضمن تخطيط قرية كمشيش عام ١٩٦٧ وموضح على لوحة التخطيط الارشادية للقرية لقد سبقت ازالة تمسدى المواطنين حيث شرع الاول فى اقامة سبور امام منزله فى هذا الميدان تمت ازالته بمعرفة اللجنة ورفضت دعواه رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٧٩ حيث حكم فيها لصالح الجهة الادارية ، وحيث شرع الثانى فى اقامة منزل متداخل ضمن الميدان وتم وقفه ولم يمكن فى اقامة المبنى بمعرفة اللجنة فالمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٦/٢ لعدم لعتيقته بالبناء فى الميدان وصرفه للتقويض من ملكه بمعرفة مديرية الاسكان . وبناء على ما تقدم انتهت اللجنة الى د أن ازالة تمسدى أسرة الفقى بإزالة السور المقام على الميدان العلم للقرية ضمن تخطيط القرية عام ١٩٦٧ تنفيذا للوحة للتخطيط الارشادية للقرية والمستندات السابقة . ويتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ صدر قرار رئيس مركز تلا رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ بإزالة التمسدى استنادا الى قرار المحافظ رقم ٢٣ يتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤ بالتقويض ببعض الاختصاصات والى ما ورد بمذكرة وحدة الاملاك الامرية بالوحدة المحلية لمركز تلا المؤرخة ١٩٨٢/١١/١٥ بشأن طلب استصدار قرار بإزالة تمسدى ورقة المرحوم أحمد الفقى بكشيش على الميدان العلم للقرية بإقامة سبور .

ومن حيث أن الطعون ضددهم وان كانوا قد اقاموا الدعوى يطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار محافظ المنوفية الصادر فى ١٩٨٢/٦/١٢ وفى الموضوع بإلغاء القرار رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر من وحدة مركز تلا وبالتالي إلغاء قرار المحافظ الصادر فى ١٩٨٢/٦/١٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، فى حين أن قرار المحافظ المشار اليه اقتصر على رفض لتنظيم المقدم منهم فى القرار الصادر من وحدة مركز تلا رقم ١٠٥٣ . لسنة ١٩٨٢ فان حقيقة التكييف القانونى لطلباتهم فى الدعوى تنصرف الى

طلب وقف تنفيذ والغاء القرار رقم ١٠٥٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه عن قبول الدعوى فالثابت في خصوص المنازعة الماثلة انه اذ صدر قرار محافظ المنوفية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٧ بتنفيذ تخطيط قرية كمشيش استنادا لما جاء بها سمي اللوحة الارشادية لتخطيط القرية فان الطراف المنازعة ، وبالاخص الجهة الادارية ، لم يكونوا على بينة و يقين من حقيقة ملكية اى منهم للأراضي التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع . فليبادى من الأوراق انه نظرا لعدم صدور القرارات اللازمة لنزع ملكية الأراضي اللازمة لتنفيذ التخطيط المشار اليه من جهات الاختصاص بذلك فلم تكن الادارة على يقين من مدى دخول الاجزاء التي شملها التخطيط كميادين أو شوارع في الاملاك العامة ، على ما تفيد المكاتبات التي سبقت الاشارة اليها ، ويؤكد انه بمناسبة شروع المطعون ضدهم ببناء سور على جزء ورد بالتخطيط انه ميدان عام فتصد قرر المحافظ ، حسبما يستفاد من تاشيرة نائب مأمور مركز تلا بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ بالحضر رقم ٨٨١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، عدم التعرض لما يقوم به المطعون ضدهم من بناء . كما قرر أحد المطعون ضدهم والوكيل عن البائمين بتعمد مؤرخ في ذات التاريخ بإزالة السور على نفقته الخاصة اذا انضح أنه مقيم على لملك عامة للدولة . فذا كان ذلك ولم يجادل الاطراف في ان المطعون ضدهم أخطروا بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢ فتظلّموا منه الى المحافظ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥ . واذا يكشف ما كان من اثر التظلم من وقف تنفيذ القرار المتظلم منه عن أن للجهة الادارية استمرت قائمة ببحث التظلم بالتحقق من أمر ملكية الارض المدمى وقوع التعدى عليها الى أن أصدر المحافظ قراره في ١٩٨٣/٦/١٢ برفض التظلم فأقام المطعون ضدهم الدعوى في ١٩٨٣/٧/٩ بطلب وقف تنفيذ والغاء قرار الوحدة المحلية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٨٢ ، فتكون الدعوى اقيمت في المواعيد المقررة بقتون مجلس الدولة ، ولا يكون ثمة أساس للقول بحسب مواعيد رفع الدعوى ، في

مسدد المأذونة المعلقة اعتبار من سنوات ستين يوما على تاريخ التظلم تأسيسا على قيسام قرينة الرفض الضمنى للتظلم بفوات الميعاد المشار اليه المستفادة من سكوت الجهة الادارية عن الرد عليه خلال الميعاد المشار اليه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى الحكم بقبول الدعوى فكلما لماته يكون قد صالحه صحيح حكم القانون والواقع في قضائه مما لا محل للنمى عليه من هذه الناحية .

ومن حيث أنه من موضوع طلب وقف التنفيذ ، فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه عند التصدى لبحث مدى مشروعية القرارات الصادرة بإزالة التصدى على المال العام بالتطبيق لاحكام المادة ٩٧٠ من القانون الدنى المعدلة بالقوانين ارقام ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ لا تتغلغل في بحث الملكية ولا تفصل فيها اذ يختص بذلك القاضي الدنى وحده وانما يقف اختصاص القضاء الادارى عند التحقق من ثبوت ادعاء الجهة الادارية بالملكية ادعاء جرى له شواهده المبررة لاصدار القرار بإزالة التصدى اداليا » .

لا طعن ١٤٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ () .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

ان وزن مشروعية القرار الصادر بإزالة التصدى اداليا انما يكون بالقدر اللازم الفصل في امر هذه المشروعية دون التفصل في بحث استياد اصحاب الشأن في الملكية بقصد التراجع فيها بينهما نظلك يدخل في اختصاص القضاء الدنى الذى يستقل وحده بالفصل في امر الملكية .

المحكمة :

ومن حيث أن التثبت من الاوراق أنه بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣ صدر قرار رئيسى حى العالوية بمحلفظة الاسكندرية ونص في المادة

الأولى على أن يزال بالطريق الإداري التصدي ز بناء وغراس) الواقع من المواطن/..... عباره عن اربعة افسخه تقرييسا متداخلة مع الارض ملك للهيئة العامرية على قطعه الارض ملك للدولة المبينة مساحتها وحسودها فيها إلى الحد البحرى : السكة الحديد - الحد النقبلى : عقارات - الحد الغربى : عقارات الحد الشرقى : الطريق الصحراوى ، وكان قد صدر بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٥ قرار رئيس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح من أعمال المنفعة العامة . ونص القرار فى المادة (١) على أن ه يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع انشاء مخازن عمومية لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بجهة العامرية محافظة مطروح الموضح بيانه وموقعه بالذاكرة والارسيم التخطيطى المرتقين ، كما نص فى المادة (٢) على أن ه يتم الاستيلاء بطريق للتنفيذ المباشر على قطعه الارض البالغ مسطحها حوالى ٤٢ فداناً الموضحة الحدود والمعالم بالذاكرة والرسم الموافقين والمملوكة ظاهرياً للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ، وبتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٧ تقرر محضر تسليم نهائى من المساحة المشار اليها بين محطى مؤسسة تعمير الصحارى وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية اقر فيه الى أن الهيئة قد سبق لها تسليم ذات المساحة ابتدائياً بموجب محضر رسمى مؤرخ ٢٢/٦/١٩٦٤ . كما تضمن المحضر أن المساحة المشار اليها وجدت خالية وانها أصبحت فى حيازة الهيئة . (مستند رقم ٨ من حافظة مستندات للجهة الادارية المتقدمة أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية) ويكتب مؤرخ ٢٢/٦/١٩٨١ أفاد مكتب للشهر العقارى بالاسكندرية هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بأنه لا توجد تعاملات على الارض المنوه عنها بكتب الهيئة المؤرخ ٢٨/٤/١٩٨١ (مستند رقم ١٠ من حافظة المستندات المشار اليها) وطويت الحافظة المتقدمة من الجهة الادارية أمام محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية على صورة من خريطة لا تتضمن تحديد للموقع المخصص للهيئة ولا للمساحة محل المتازمة المساتلة

١ مستند رقم ٩ من الحافظة المشار اليها) وطويت حوافظ المستندات المقدمة من الطاعن اعلم محكمة القضاء الادارى بالاستكدرية على اصل اللغاب المؤرخ ١٠/٣/١٩٨٠ الموجه اليه من ادارة التطليك بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية الذى تضمن ما ياتى ببناء على الطلب المقدم منكم بخصوص امانتكم عن نتيجة قرار السيد المهندس رئيس مجلس الادارة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ تفيد انه قد صدر قرار مجلس الادارة رقم ٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٩ والذي يفيد حصولكم على الاعتداد بالمساحة الاتية : ٥٠٠٠٠ س - ط ٥ ف اعتداد بالملكية طبقا للمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ويمكنكم الرجوع الى القرار الموجود بالادارة بالعمارية . كما قدم للطاعن صورة فوتوغرافية ، لاضطار اعتداد بالملكية وعدم اعتداد ، صادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٩ يتضمن انه بناء على الاضطرار المقدم منكم بقرن ٢٤٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٦٩ ووفقا للمادتين ٧٥ و ٧٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ نطركم فى الاعتداد بالملكية لتقدم الاضطرار بمسطح ٥ س - ط ٥ ف أرض زراعية لانطبق شروط وضع اليد والمادة ٧٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولم يوافق على حكم فى الاعتداد بالملكية لمسطح ٨٢ س ١٧ ط - ف لمقدم توافر شروط وضع اليد وذلك بالقرار رقم ٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٩ . . . كما قدم صورة فوتوغرافية من قرار رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ باعتماد نتائج بحث الملكية الذى ينص فى المادة (١) على ان « تعتمد نتائج بحث اخطارات الملكية وتحقيق الحقوق العينية المثبتة فيها طبقا لما اسفرت عنه نتائج مراجعة الادارة العامة للملكية للمساحات الموضحة بمعد قرين كل اسم والموضحة حدودها ووصفها باستمارات ٦ تبليك المعتمدة منا . ونصت المادة (٢) على أنه على شئون الملكية التصرف ابلاغ قوى الشان بنتائج البحث واصدار شهادات اعتداد بملكية المساحات المعتمد بها واتخاذ اجراءات للتصرف فى المساحات غير المعتمد بها . وورد بصورة الكشف الرقم

أمام اسم الطاعن بجهة العاصمية طلب رقم ٢٤٢ المسجلة المعتد بها ٥ من - ط ٥ ف وغير المعتد بها ١٨ س ١٧ ط - ف كما طويت حواظت المستندات المشار إليها على صورة الكتاب الصادر من محافظة الاسكندرية الى الادارة العامة للمجالس المحلية (في ١٢/٨/١٩٨٣) والموجه الى السيد/رئيس حى العاصمية ويتضمن فيه بنسبة بحث للشكاوى المقدمة من اهالى منطقة الكيلو ٢١ طريق للقاهرة/الاسكندرية المحراوى بشأن قرار ازالة الصادر ضدهم فقد رأت اللجنة المشكلة من رئاسة لجان الشكاوى والمقترحات والمتابعة والقوى العبلية بجلسة ١٤/١١/١٩٨٣ ضرورة التنبيه على اهالى المنطقة بمعرفة حى العاصمية لايقتاف جميع اعمال البناء التى تجري حاليا على مساحة بالمنطقة الصناعية ودراسة الموضوع مع بيان اسماء المستأجرين من الادارة العامة لاملاك الحكومة المستردة من واقع السجل بالمساحات والبالغ المدة وانتهى الكتاب الى طلب اتخاذ اللازم نحو تنفيذ رأى للجنة مع سرعة موافقتها بطلبات المطلوب . كما قدم للطاعن صورة من محضر جلسة المجلس لشعبي المطى لحي العاصمية بتاريخ ٢٨/٨/١٩٨٣ ويتضمن انه بالنسبة للسؤال المقدم من عضو المجلس بشأن استيلاء هيئة المواصلات السلطوية واللاسلكية على مساحة ٤٢ فداناً فى العاصمية بقرية أبورواف فقد وافق المجلس على توصية اللجنة بأنه نظرا لوجود مواطنين بالمنطقة ولهم اراضى زراعية ومنازل قديمة وشهادات اعتماد بالملكية توصى اللجنة بمحرم المساس بهم . كما تقدم للطاعن سجدا من الصور للتووغرافية لارض منزوعة ولنشأت عليها ، وصورة تووغرافية لتصريح مؤرخ ١٤/٢/١٩٤٨ موسع من مفتش مربوط وامين ولهم المخازن بنظارة الخاصة الملكية يتضمن الموافقة على قيام الطاعن بالزراعة بارض وضع يده بجوار مزلقان العاصمية .

ومن حيث أنه ولئن كانت الطلبات فى الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية بمعد حالتها من المحكمة المدنية ، على نحو ما حدده الدعى فيها أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة ٢٥ من اغسطس سنة

١٩٨٢ ، تنحصر فى طلب وقف وتنفيذ القرار المطعون فيه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم قبول طلب وقف التنفيذ متى أقيمت به الدعوى استقلالا دون أن يرتبط بطلب موضوعى بالانقضاء والا أنه متى كتبت محكمة القضاء الإدارى بالاستكثارية قد قررت ضم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٧ القضائية للدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٢٧ لقضائية ، فإنه بهذا القرار تندمج الدعويان لوحده موضوعهما فهو فى الأولى طلب وقف التنفيذ وفى الثانية طلب وقف تنفيذ والغاء ذات القرار وبذلك يتلاقى الطلب للمعاضل فى الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٧ القضائية مع الطلب الموضوعى بالانقضاء فى الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٢٧ القضائية فيكون مقبولا . ذلك أنه وإن كان ضم الدعويين تضلفان سببا وموضوعا الى بعضها تسهلا الاجراءات لا يترتب عليه اندماج أحدهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب فى إحدى الدعويين المضمومين هو بذاته كل أو بعض الطلبات فى الدعوى الأخرى فإنها ، فى هذه الحالة ، ينبغي أن تفقد كل منهما استقلالها .

ومن حيث أن وزن مشروعية القرار الصادر بإزالة التعمدى إداريا إنما يكون بالتقدير اللازم للفصل فى أمر هذه المشروعية دون للتدخل فى بحث أساتيد أصحاب الشأن فى الملكية بقصد الترجيح فيما بينهما ، وذلك مما يدخل فى اختصاص القضاء الدنى الذى يستقل وحده بالفصل فى أمر الملكية .

(طعن ٦٨٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٤) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الأرض المقام عليها البناء محل قرار الإزالة - سبق تقدم المدعى بطلب للتوسعة المصرية العامة تعمير الصحارى لتملكه هذه الأرض ، وموافاة المؤسسة بالنماذج للخاصة بطلبات التمليك واعادتها إليها للنظر فى

الطالب - يظهر ذلك انه لم يصدر قرار بالاعتقاد بملكية المدعى لأرض
التزاع وانتقال ملكيتها اليه من الدولة باعتبارها من امتلكها للخاصة - عدم
جواز التمسدى عليها بنية صورية من الصور - عدم جواز التمسدى
لقرار جهة الإدارة بإزالة البناء المذكور عليها بوقت تنفيذه .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار محل الطعن صدر من
السيد/محافظة جنوب سيناء برقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩ وتضمنت المسادة
للثانية منه ان " يتم ازالة البناء المقام فى المنطقة ما بين مدينة رأس سدر
وحى العاشر من رمضان على يمين الطريق الرئيسى الشط - للطور والذي
اقامه المواطن فريخ فرج الله فراج دون تصريح ، ويتعارض مع التخطيط
العمرانى للمدينة ، وأشار القرار فى ديباجته الى القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم
اعمال البناء والى مذكرة للسيد/رئيس الوحدة المحلية لمدينة رأس سدر
بشأن طلب ازالة المساكن التى اقامها بعض البدو بخينة رأس سدر
دون تصريح فى المناطق المنوع منها البناء والمخصصة لمشروعات الأمن
الفسائى والتى يتعارض اقامتها مع التخطيط العمرانى للمدينة ، وقد
ذكر الملمون ضده فى صحيفة دعواه ان ملكيته للأرض المقام عليها
البناء ترجع الى عام ١٩٥٩ بالشراء من المؤسسة المصرية العامة لتعمير
الصحارى وتولمت جهة الإدارة بعدم ملكيته لذلك الأرض وأنها من أملاك
الدولة ومن ثم فان استظهار ملكية المدعى لأرض التزاع تكون سابقة وإلزامية
قبل بحث احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمرانى اذ انه
حتى مع مراعاة المدعى لاحكام هذا القانون فان ذلك لا يجوز له البناء
فى أملاك الدولة للعملة لولا خاصة بالخالفه للقوانين النظمة لهذه اللىكة
وكذا حكم المسادة ٩٧٠ من القانون العفى وتضمن على انه " لا يجوز تملك
الاموال الخاصة بالملوكة للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة .. لوكسب
اى حق ميثى على هذه الاموال بالتقادم . ولا يجوز التمسدى على

الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التمسدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا ، كما تنص المادة ٢٦ من قانون الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « للمحافظ أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بعملية اهلاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تصديت بالطريق الادارى .

ومن حيث ان ظاهر الاوراق وما تقدمه المدعى يفيد أن الارض المعام عليها البناء محل قرار الازالة سبق أن تقدم المدعى بطلب بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٩ للمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى لتخليكه هذه الارض وأن المؤسسة وافته بالكتاب رقم ٤٨/٢/١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ بالنماذج الخاصة بطلبات التملك لاستيفاء البيانات الواردة بها وامانتها للمؤسسة لا مكان النظر في طلبه كما أنه سدد مبلغ عشرة جنيهات بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ كرمم معلنة ومصاريف ادارية لصلحة الوحدة المحلية لدينة سدر وكأمين لجدية طلب الاعتماد بالملكية ، مما يبدو ظاهرا أنه لم يصدر قرار بالاعتماد بملكية المدعى لارض النزاع وانتقالها اليه من ملكية للدولة ومن ثم ما كان يجوز له التمسدى عليها بالبناء وبصرف النظر عن احكام قانون التخطيط العمرانى واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر في بحث ركن لجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون في ضوء ما ظهر من واقع وبتعيين الحكم بالغاثة دون حاجة لبحث ركن الاستعمال .

(طعن ١٩٣٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٥) .

الفصل الثالث

المختص بإزالة التمرد على أملاك الدولة

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

المواد ١ و ٢ و ٢٦ و ٢١ من نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ممددا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٨ - المحافظ سلطة ازالة ما يقع من تمردات على املاك الدولة المحلية وللخاصة بالطريق الادارى وله ان يفوض رؤساء الوحدات المحلية الاخرى التى تتنوع بالشخصية المعنوية وهى المراكز والمدن والاحياء والقرى فى هذا الاختصاص - يتعين ان يصدر قرار صريح بالفويض يحدد على وجه القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق اصدار قرارات ازالة ما يقع من تمردات على املاك الدولة الخاصة او للخاصة بالطريق الادارى - لا وجه للقول ان المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى قد نصت على ان تباشر الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الحفاظ على املاك الدولة المحلية وللخاصة وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها منع التمردات عليها - هذا النص لا يسلب المحافظ اختصاصه فى هذا الشأن - اسس ذلك : - انه لا يجوز تسخير نص اللائحة التنفيذية بالمخالفة لصريح احكام القانون الصادر تنفيذا له - مؤدى ذلك : - تحديد اختصاص الوحدات المحلية فى حصر التمردات على املاك الدولة واتخاذ الاجراءات اللازمة لحيلتها واستصدار القرار من المحافظ المختص او من يفوضه عند وقوع التمرد .

الحكمة :

وبن حيث ان نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ممددا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ينص فى المادة (١٠) على ان

« وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ... » ، كما تنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة وللخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها للوزارات بمقتضى القوانين وللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية ... وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاءها وإدارتها ... كما تبين اللائحة ما تبشره كل من المحافظات ويبقى للوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة ، وتنص المادة ٢٦ في مقررتها الأخيرة على أن « المحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يتبع عليها من تمديدات بالطريق الإداري » ، كما تنص المادة ٣١ منه على أن « للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته إلى مساعديه أو إلى سكرتير علم المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو إلى رؤساء المصالح أو رؤساء للوحدات المحلية الأخرى .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم من نصوص أن المحافظ له سلطة إزالة ما يقع من تمديدات على أملاك الدولة العامة والخاصة بالطريق الإداري، وله أن يفوض في هذا الاختصاص رؤساء الوحدات المحلية الأخرى التي تتمتع بالشخصية المعنوية وهي المراكز والمدن والاحياء والقرى ، وفي هذا المقام فانه يتعين أن يصدر قرار صريح بالتفويض يحدد على وجه القطع واليقين رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم حق إصدار قرارات بإزالة ما يقع من تمديدات على أملاك الدولة العامة أو للخاصة بالطريق الإداري .

ومن حيث أنه بالإطلاع على مسودة القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ الصادر من محافظ الغربية يتبين أن المادة الأولى منه قد نصت على أن

د يفوض المسادة رؤساء للوحدات المحلية للمراكز كل في دائرة اختصاصه في اتخاذ الإجراءات للتكيلة بحماية املاك الدولة للعامة وللخلسة وإزالة ما يقع عليها من تمديدات بالطريق الإداري . . . ، ، وبين من صريح عبارة للنص أن هذا التفويض صادر لرؤساء الوحدات المحلية للمراكز فقط دون أن يمتد حكمه إلى باقي رؤساء الوحدات المحلية الأخرى من المدن والاحياء والقرى ، واذا كان الاثبات من الاطلاع على صورة القرار المطعون فيه أنه صادر من رئيس للوحدة المحلية لمدينة القنانيات بمحافظة الشرقية وهو بهذا الوصف ليس من رؤساء مراكز هذه المحافظة ، فإن القرار يكون صادرا من غير مخض بلصادره ويكون ملتبس وقف تنفيذه قسما بحسب الظاهر من الاوراق ودون تعرض لموضوع طلب الالغاء على اسباب جدية يرجع معها الفأوه عند نظر الموضوع ، ونفى عن البيان أنه لا يفر من ذلك ما يقول به الطاعنان من أن اللائحة التنفيذية للقانون الحكم المحلي الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ قد نصت في المادة للسابعة على أن تبالر للوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها المحافظة وفقا لاحكام القانون على املاك الدولة للعامة وللخلسة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع للتصديت عليها ، أنه وفقا لهذا النص لا يكون رئيس مدينة القنانيات في حلة إلى تفويض لاصدار قرار بإزالة التمدي على املاك الدولة ، ذلك أنه لا يسوغ تفسير هذا النص لتنفيذي بالمخالفة لصريح احكام القانون للمصادر تنفيذا له ، والذي جعل الاختصاص بإزالة التمدي بالطريق الإداري للمحافظ أو من يفوضه من رؤساء للوحدات المحلية والمقصود بها ورد في اللائحة التنفيذية هو قيام الوحدات المحلية ببلاترة المحافظة وفقا لاحكام القانون على املاك الدولة العامة وللخلسة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ، ومنع التمديدات عليها ، فهي تشط لمباشرة هذه الاختصاصات مع الالتزام بحكم القانون ، فلها أن ترمذ هذه التمديدات على املاك الدولة وتنفيذا من الإجراءات ما يضمن حمايتها وتعمل على استصدار القرار من المختص بلصادره عند وتووع لتمدي .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن القرار المطعون فيه بحسب الظاهر قرار مخالف لحكم القانون الأمر الذي يرجع معه كما سبق للقول — الحكم بلغائه عند الفصل في موضوع الدعوى فانه يكون قد توافر في طلب وقف تنفيذ هذا القرار ركن الجدية ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال في هذا الطلب نظرا لما يترتب على تنفيذ هذا القرار من نتائج يتصغر تداركها فيما لو قضى بلغائه ، وتتمثل في إزالة المبنى المعلقة على هذه الأرض بمساحة ١٢٠ م^٢ ، مما يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وإذا ذهب للحكم المطعون فيه هذا المذهب فعلى بوقف تنفيذ هذا القرار . فانه يكون قد جاء صحيحا ومتقنا مع أحكام القانون ويكون لاطمن عليه غير سليم فاقوتا ، ويتمين لذلك الحكم برفض هذا الطعن والالزام جهة الإدارة بالمصروفات .

(المن ١١٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٨٥ .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

مخاط تحديد السلطة المختصة بإزالة التتميدات على معهد ديني
أزهري (أزهري) — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي — يرجع في تحديد الجهة المختصة بإصدار قرار إزالة التتمدى على أملاك الدولة المعلقة والخاصة إلى النصوص القانونية التي وضعها المشرع محددا فيها جهة الاختصاص — لا يتمدد هذا الاختصاص على أساس الملكية أو تبعية المال الملتقى عليه لشخص من الشخص القانون العام — السلطة التي ضوفا القانون للوحدات المحلية كانت أموال الأزهري من الأموال المملوكة للدولة يكون لجهات الإدارة المحلية إزالة التتمدى الواقع على تلك الأموال في نطاقها الإقليمي — في نطاق اختصاصها في إنشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهري — طالما يؤدي ذلك : استبعاد قواعد الاتصال في القانون المدني للقول بتحديد الاختصاص بإصدار قرار إزالة التتمدى .

المحكمة :

ومن حيث أنه وقد أصبحت الدعوى مهية للفصل فيها موضوعا فلا وجه لاعتنتها إلى هذه المحكمة التي أصدرت الحكم ، وليرجع إلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر من رئيس مركز ديرب نجم بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ - المطعون فيه - تبين أن ديالجه تضمنت الإشارة إلى قانون الإدارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ وقرار محافظ لشرقية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ بتفويض رؤساء الوحدات المحلية بالمرآكز باتخاذ الإجراءات الكلية بحلابة املاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تصحيات بالطريق الإداري وموافقة المحافظ في ١٩٧٩/٢/٢٠ بتسليم القطعة رقم ١٠٤ حوض ٩/١ لآلة معبد ديني عليها وتخصيصها للمنفعة العامة وقرار مجلس محلي متعاون بجلسته الطارئة في ١٩٨٢/٤/٤ بتسليم المنشآت المعلقة بالمعهد الديني من تككين ويريد ومركز تعريب مهني ومعامل النسل والنشأة بالوجود الذاتية لجمعية تنمية المجتمع بالقرية وقد نص القرار في مادة الأولى على أن جميع المنشآت التي أُنشئت على أملاك الدولة بتلبية البساة مركز ديرب نجم والخصصة بقرار من السيد محافظ لشرقية في ١٩٧٩/٢/٢٠ والتي تخرج من نطاق منشآت المعهد الديني والمسجد تسلم وتدار بمعرفة جمعية تنمية المجتمع بالقرية كما نص في مادته الثانية على أن تقسم إدارة الشؤون الاجتماعية بالمرآكز والوحدة المحلية بمشاورون بتشكيل لجنة لاستغلال المنشآت مع قيام جمعية تنمية المجتمع باستغلالها في الأفران الخاصة من أجلها .

ولأن من الأوراق أن المنشآت المستهدفة بهذا القرار لم يكن قد تقرر ضمها إلى الأزهر أو تخصيصها لأغراض المعهد الديني المشار إليه على ما يقتضيه ذلك من إجراءات وقرارات تصدرها السلطات المختصة طبقا للقانون كما أن هذه المنشآت على ما هو ثابت قد أقيمت لاستغلال مواردها ومن ثم لم تكن بطبيعتها من نشاط المعهد الديني أو جزء من كليته ومتى كان الأمر كذلك وصدر القرار المطعون فيه على النحو

المتقدم بأن تسلم وتدار تلك المنشآت والتي تخرج عن نطاق منشأة المعهد
 الديني والمسجد بمعرفة جمعية تنمية المجتمع بالقرية ، فيكون في الواقع
 والقانون قرار بإزالة يد المدعى عن هذه المنشآت شأنه في ذلك شأن
 قرار إزالة التمديد على أملاك الدولة العامة لحماية لها وتحقيقا للصالح
 العام . وبهذه المثلية يكون قد صدر من السلطة المختصة ومطبقا
 لاحكام القانون ، فقد قضى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقرار
 بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ في المادة (٢٦) على أن « تتولى وحدات
 الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطط العامة للدولة إنشاء
 وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات
 كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى
 القوانين واللوائح ... وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى
 المحافظات إنشاء وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشاء وإدارتها الوحدات
 الأخرى للحكم المحلي ... » ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من هذا
 القانون على أنه وللمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية
 أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تحصينات بالطريق
 الإداري ، كما نصت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه في الفصل
 الثالث والعشرين تحت عنوان « شؤون الأزهر » في المادة ٢٦ على أن
 تتولى المحافظة إنشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الدينية الأزهرية الثانوية
 كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى إنشاء وتجهيز وإدارة المعاهد
 الأزهرية الاسعدية والابتدائية وكذلك مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ... ،
 وفناد ذلك أنه وبغض النظر عن الاختصاص فيما يتعلق بالمعاهد الأزهرية
 الاسعدية والابتدائية في نظام الحكم المحلي والمنطبق على المعهد الديني
 الذي يتعلق به القرار المطعون فيه ليس مرجعه ملكية المعهد أو الأرض العام
 عليها لجهة معينة من أشخاص القانون العام كالأزهر وإنما الرد في ذلك
 السلطة التي خولها القانون للوحدات المحلية - كل في نطاق اختصاصها
 - في إنشاء وتجهيز وإدارة هذه المعاهد فإن أموال الأزهر وهي من

الاموال للعامة المملوكة للدولة ، وطالما ليست من الاموال الموقوفة فيكون لجهات الادارة المحلية كل من حدود اختصاصها اقله الى ازالة التمدى الواقع على تلك الاموال الواقعة في نطاق اقليمها . ولا وجه لاثارة تطبيق قواعد الالتصاق المقررة في القانون المكنى في هذه المنازعة فهي لا تؤثر في أن المبنى المتعلق أصبحت بالالتصاق من الاموال العامة المملوكة للدولة التي يجوز للوحدات المحلية اصدار قرار ازالة التمدى عليها على نحو ما سلف بيانه فان تطبيقها ولو ادى الى استحقاق المبنى للتعويضات المقررة وفقا لها عن المبنى التي اقامها يخرج عن مجال المنازعة . وعلى مقتضى ما تقدم تفرد الدعوى فائدة لسندها الصحيح من القانون بما يستوجب الحكم برفضها والزام المدعى بالمصروفات عن دعواه وطعنه كما يلزم الازهر بهمروفات طعنه وذلك طبقا للمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٩٩٢ وطعن ٩٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٩) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

مادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون الحكم المحلي - ناط المشرع بالمحافظين الاختصاص بازالة التمدى على املاك الدولة - يجوز التفويض في هذا الاختصاص - انا وضع صاحب الاختصاص قيدا على اختصاصه في هذا الشأن بتشكيل لجنة على نحو معين لتقديم تقرير بالموضوع قبل اصدار القرار فان هذا القيد يسرى على من غرض في مباشرة هذا الاختصاص - صدور قرار ازالة للتمدى دون مراعاة هذا القيد يصف القرار بصيب الشكل وهو شكل جوهرى لازم للتعلق من التمدى في حد ذاته .

الحكمة :

وبن حيث أن قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ صدر

فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، ونص فى المادة الأولى على أن يفوض رؤساء المصالح ورؤساء الوحدات المحلية للمدن والمراكز بدائرة المحافظة على السلطات المخولة له فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى لحماية أموال الدولة للصيانة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تمديدات بطريق الإدارى ، ثم قضى فى المادة الثانية بأنه على رؤساء المصالح والوحدات المحلية للمدن والمراكز بالمحافظة كل فى دائرة اختصاصه تشكيل لجنة فنية لبحث ودراسة موضوع التصدى على أملاك الدولة للملكة وللخاصة برئاسة مدير الإدارة الهندسية أو من ينوب عنه ومضوية مهندس مساحة يرشحه مدير مديرية المساحة بكفر الشيخ ومهندس مساحة يرشحه مدير علم الإصلاح الزراعى بكفر الشيخ وتكون مهمتها الإطلاع على أوراق النزاع والانتقال الى الأملاك موضوع التصدى ومعينتها على الطبيعة وبيان مساحتها وتاريخ بدء التصدى ومظاهره وما إذا كانت مطوكة للدولة ملكية عامة أو خاصة من ماله وأما سماع أموال للطرفين وشهودهما وغيرهم وتحرر محضرا بأعمالها وتقديم تقريراً بنتيجة عملها يعرض على رئيس المصلحة أو الوحدة المحلية للاستئمان به قبل اتخاذ الإجراء الكليل بحماية أملاك الدولة . ويؤخذ من هذا للقرار أنه فى المادة الأولى تفوض رؤساء المصالح ورؤساء الوحدات المحلية للمدن والمراكز بدائرة محافظة كفر الشيخ فى مباشرة الاختصاص المخول للمحافظ بإزالة التصدى على أملاك الدولة طبقاً للمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى ، إلا أنه فى المادة الثانية أوجب على هؤلاء المفوضين كل فى دائرته تشكيل لجنة معينة لبحث ودراسة موضوع التصدى وتحرير محضر بأعمالها وأعداد تقرير بالنتيجة يعرض على هذا المفوض فى الاختصاص قبل مباشرته باتخاذ الإجراء الكليل بحماية أملاك الدولة ، وبذا رهن مباشرة الاختصاص موضوع التفويض فى مجال إزالة التصدى على أملاك الدولة بسبق عرض هذا التصدى على اللجنة الواجب تشكيلها طبقاً للمادة الثانية منه وتقديرها تقريراً

بنتيجة أعمالها يتم على هدية مباشره ذلك الاختصاص ، مما يجعل عرض التمدى عليها وتقديدها تقريراً عنه اجراء جوهرياً لازماً تصاحبه كشرط لصحة القرار الصادر من المفوض بإزالة التمدى ، لانه اذا كان لصاحب الاختصاص الاصيل وهو المحافظ ان يضع مثل هذا القيد كتعامدة عامة على ممارسته اختصاصه بنفسه فان له من باب أولى أن يفرضه كتقيد عام على من يفوضهم فى مباشرة هذا الاختصاص ، حيث تجب تنفيذ مراعاته فى كل حالة أيا كان وجه التمدى بعدما أو تصاديا كإبقاء بهما تباينت كفيته أو تمايزت مواده ، ومن ثم فانه لا يجوز لمن مفوض منهم للمبادرة الى اصدار قرار بإزالة التمدى على مال الدولة فى دائرته من غير إبقاء على تقرير بشأن هذا التمدى من اللجنة المشار اليها والا كان قراره مشوياً بعيب من الشكل ، حتى ولو اقتصر القرار على ازالة الجديد من اوجه التمدى فى التمدى .

ومن حيث ان للابادى من الاوراق ان المطعون ضدها ربط عليها قبل انقضاء منذ سنة ١٩٦٩ عن مساحة ٥٠ مقرا اعلنت بها مسكناً مثل سواها بالقطعة رقم ٢٢٤ حوض البحارى رقم ٢١ قسم أول من املاك للدولة بناحية سخا بندر كهر للشيخ ، وعرض موضوع تصديدها ضمن للتصديقات الاخرى من سواها على اللجنة المشكلة طبقاً للবাদة الثانية من قرار محافظ كهر للشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، وبناء على مفكرة من مهندس تنظيم شرق مدينة كهر الشيخ مصدر القرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٢ من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كهر الشيخ بإزالة التمدى الواقع منها على هذه المساحة بالشروع فى اقامة منزل بلبناء المسلح بدلا من المنزل القديم . ويؤخذ من هذا انه ولئن كان القرار الاخر وهو القرار المطعون فيه مصدر من مخصص عملاً بالتفويض المنصوص عليه فى المادة الاولى من قرار محافظ كهر للشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ وذلك على نقيض ما بنى عليه الحكم المطعون فيه اذ قضى بالفناء هذا القرار بجهة صدوره من غير مخصص ودون استناد الى تفويض من المحافظ المختص أصلاً

بالصدارة ، كما أنه أيا كان للراي في صحة السبب الذي قام عليه القرار المطعون فيه وهو التصدي بالبناء على مال للدولة تملأيا في تمدد سابق ويشكل أعظم تمكينا على نحو ما ذهب إليه الطعن في الوجه الآخر لتتميه على الحكم المطعون فيه ، إلا أن القرار المطعون فيه لم يسبق بتقرير من اللجنة المشكلة طبقا للمادة الثانية من قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ كإجراء شكلي جوهري لازم للتحقق من التصدي في حد ذاته بصرف النظر من اراءه وظاهره وتاثيره بعدئذ ، مما يجعله قرارا بشويا بعيد في الشكل وبالتالي خليا بالالغاء لهذا السبب الذي لا يحول دون امدا رالقرار ثاقية مبردا من ذلك العيب ومستوفيا سائر شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه صحيحا فيما قضى به من الغاء القرار المطعون فيه ولكن لغير السبب الذي قام عليه وهو عدم اختصاص مصدره بعد ما تبين على النحو المتقدم ثبوت الاختصاص له تفويضا .

١ طعن ١٢٨١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٨٨ .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني مفادها — يحظر تقادم الاموال الخاصة المملوكة للدولة — يحظر للتعدى على هذه الاموال — للوزير المختص الحق في ان يزيل اداريا الاعتداء عليها — المادة ٢٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ اعطت للمحافظ الحق في اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تمديدات بالطريق الادارى .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٧٠ من القانون المدني حظرت تلك الاموال الخاصة المملوكة للدولة بالتقادم وحظرت التصدي عليها وخولت للوزير

المختص الحق في أن يزيل اداريا الاعتماد عليها كما أن المادة ٢٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ منحت هذه السلطة للمحافظة إذ أنطقت به اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تمديدات بالطريق الإداري . وبناء عليه فإن وضع اليد على أرض مملوكة للدولة ملكية خاصة يجب ان يستوى على سند من القانون يدرا عنه صفة التصدي بأن يخول صاحبه حق بسط يده عليها أو حيازته لها مثل عقد بيع ولو ابتدائي أو عقد ايجار بها ، والا شكل تمديدا عليها وحققت ازالته اداريا بموجب قرار من الوزير أو المحافظ المختص .

(طعن ١٠٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٠) .

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

المادة ٩٧٠ من القانون المدني مصححة بالقوانين لرقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٠ المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلي المشرع لم يقصر عملية الاموال الخاصة المملوكة للدولة اولاثغافس الاعتبارية العامة على مجرد حظر تملكها لو كسب أي حق عيني عليها بالتقديم بل بسط هذه العملية لتشمل منع أي تصد على تلك الاموال فقرر لجنة الإدارة حق ازالة التصدي بالطريق الإداري دون اللجوء الى القضاء - ذلك لتفادي الدخول مع واضعي اليد في دعاوى ومنازعات طويلة الاجد امام السلطات القضائية المختصة - سلوك الإدارة لهذا الاسلوب في ازالة التصدي يعتبر خروجاً على التواعد المألوفة التي تقضي بخضوع الدولة للقانون ويضمه لجزءها لقاعدة عامة عندما ينور نزاع بينها وبين الأفراد في امور الملكية وغيرها في المسائل المتعلقة المتعلقة بحقوق ذات طبيعة مالية الى القضاء - ذلك ما لم ينص

للقانون مراعاة على غير ذلك - حق الدولة وغيرها من الجهات الإدارية العامة على تلك الأموال هو حق ملكية شأنها في ذلك شأن الأفراد - إذا وقع نزاع بشأن هذه الأموال تحتم اللجوء إلى القضاء لاستصدار حكم يحسم النزاع - مؤدى ذلك أنه يتعين على جهة الإدارة عند استعمالها لحقها في إزالة التصدى الواقع على مالها الخاص بالطريق الإدارى أن تتأكد من ملكيتها لهذا المال وأن يكون سند الادعاء بالملكية سندا جيدا له أصل صحيح وثبت بالاوراق وأن يكون التصدى من الأفراد عليه غالبا من سند مقبول وفى مرتبة الفصب المادى الذى يحتم على الإدارة بحسب مستوفيتها القانونية إزالته حماية لأموال الدولة وصيانة للثروة القومية والتزاما بدعم النظام العام وردع المدون على الشرعية وسيادة القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٧٠) من القانون المبنى محسلة بقوانين أرقام ١٢/١ لسنة ١٩٥٧ ، ٣٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « لا يجوز تلك الأموال للخدمة الملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للهيئات العامة والهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة ليهما والأوقاف الخيرية ، أو كسب أى حق مبنى على هذه الأموال بالتقادم ولا يجوز التصدى على الأموال المشار إليها بالفترة السابقة ، وفى حالة حصول التصدى يكون للوزير المختص حق إزالته إداريا .

وتنص المادة ٢٦ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٩/٤٣ على أن « المحقق أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديت بالطريق الإدارى » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى - في تطبيق حكم هاتين
المادتين - على أن المشرع لم يقصر حماية الأموال الخاصة المطوكة للدولة
أو للأشخاص الاعتبارية العامة على مجرد حظر تملكها أو كسب أي حق
عيني عليها بالتقديم ، بل بسط هذه الحماية لتشمل منع أي تعدد على
تلك الأموال فقرر لجهة الإدارة حق إزالة التمدد بالطريق الإداري دون
اللجوء إلى القضاء وذلك لتفادي الخوض مع واضعي اليد المحتدين في دماوى
ومنازعات طويلة الأمد أمام السلطات القضائية المختصة ، ولكن سلوك
الإدارة لهذا الأسلوب في إزالة التمدد يعتبر خروجاً على القواعد
المألوفة التي تقضى بخضوع الدولة للقانون ويحتّم لجوئها لقاعدة
عامة عندما يثار نزاع بينها وبين الأفراد في أمور الملكية وغيرها من المسائل
المسألة المتعلقة بحقوق ذات طبيعة مالية إلى القضاء ما لم ينص للقانون
صراحة على غير ذلك - نحى للدولة وغيرها من الجهات الإدارية الصلة
على تلك الأموال هو حق ملكية شلتها في ذلك شأن الأفراد فلذا وقع
نزاع بشأن هذه الأموال تعتم اللجوء إلى القضاء لاستصدار حكم بحسم
النزاع ، ومؤدى ذلك أنه يتمين على جهة الإدارة عند استعمالها لحقها في
إزالة التمدد الواقع على ماله الخاص بالطريق الإداري أن تتأكد
من ملكيتها لهذا المال وإن يكون سند الإدماء بالملكية سنداً جدياً له
أصل صحيح وثابت بالأوراق وإن يكون التمدد من الأفراد عليه - كما جرى
قضاء هذه المحكمة - خالياً من سند مقبول وفي مرتبة الغصب المادى
الذى يحتم على الإدارة بحسب مسؤوليتها القانونية إزالته بأسرع ما
تستطيع حماية لأموال الدولة وصيانة للثروة القومية والتزاماً بدمم النظام
للعام وردع الصعود على للشرعية وسيادة للقانون .

ومن حيث أن البادى من ظاهر الأوراق أن القرار المطعون فيه
للصادر بإزالة تعدد المطعون ضده على أراضى منافع السكن بالقطعة
رقم ٢ بحوض داير الناهية رقم (١١٨) بمدينة قطط على مساحة ٢٠٠٠ م^٢ ،
قد صدر بناء على المحضر المحرر بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧ بصيغة مهندس

تنظيم مدينة نقط ، ومهندس مساحة بمكتب قنسا ، والمواطن عبد الرحيم توفيق أحمد لإجراء فصل الحد بين أملاك المواطن المذكور وملك الوحدة المحلية لمدينة نقط بناء على كتاب مديرية المساحة بالاقصر المؤرخ ١٩٨٦/٤/٣ ، وقد تبين للجنة بعد ان اتت مهمتها المذكورة وجود تمديدات من المطعون ضده وآخر ، دون أن تبين في محضرها سند ما قرره من وجود هذه التمديدات وحسبها ، كما أنها أجرت هذه المقاسات في غير حضور المطعون ضده ودون الاطلاع على مستنداته وسماع أقواله وبيان سند وضع يده على المساحة التي قررت تمديه عليها وتحقيق سلامة هذه المستندات ، وفي المقابل فقد تسلم المطعون ضده أملا محكمة القضاء الإداري العديد من المستندات التي تفيد بحسب الظاهر أن وضع يده على هذه المساحة يستند الى ادعاء بحق عليها ، كصورة عقد البيع المؤرخ ١٩٩٢ ، والكشف الرسمي المستخرج من الضرائب العقارية ، وصورة الفريخيس ببناء ورشة بلاط وصورة شهادة من الوحدة المحلية لمدينة نقط ، ومن ثم يكون للقرار المطعون فيه وقد صدر استنادا الى المحضر المذكور - غير قائم بحسب ظاهر الأوراق والمستندات على سبب صحيح وقاطع بملكية الوحدة المحلية للأرض بما يبرر اللجوء الى الإزالة الإدارية للتعدي الذي في مرتبة الغصب - بحسب الظاهر من الأوراق مما يتوافر معه ركن الجدية في طلب الحكم بوقف تنفيذه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال المتمثل في الأضرار التي تصيب المطعون ضده ويتسخر تداركها من جراء هدم منزله وملحقاته من ورشة تصنيع البلاط واذا انتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا للتجه فاتها تكون قد أصابت الحق فيما انتهت إليه ، وأقامت حكمها على أساس سليم من لقائون ، ويكون للنمی عليه بخافنة للقائون خطيئا بالرغرض .

ومن حيث ان الجهة الإدارية قد أصابها الخسر في الطعن ومن ثم تلزم بمصروفاته عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٣٦٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٤)

قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالمحافظ سلطة ازالة التمدى الذى يقسح على املاك الدولة العامة والخاصة - وخوله ايضا تفويض هذا الاختصاص الى رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم الحق ايضا فى منع التمدى على املاك الدولة - الامر الذى يضمن معه ان تكون قرارات الازالة صادرة ممن يملك اصداها قانونا - ذلك والا غدت مشوية بعيب عدم الاختصاص مما يستوجب الحكم بابطالها لصدورها من غير مختص .

الحكمة :

ومن حيث ان قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ناط بالمحافظ سلطة ازالة التمدى الذى يقسح على املاك الدولة العامة والخاصة ، وخوله تفويض هذا الاختصاص الى رؤساء الوحدات المحلية الذين لهم الحق ايضا فى منع التمدى على املاك الدولة وفقا لحكم المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الامر الذى يضمن معه ان تكون قرارات الازالة صادرة ممن يملك اصداها قانونا ، والا غدت مشوية بعيب عدم الاختصاص مما يستوجب حينئذ الحكم بابطالها لصدورها من غير مختص ، وتطبيقا لذلك ، اذ كان الثابت من الاوراق ان رئيس الوحدة المحلية لمحينة أسوان لم يصدر قرارا بازالة التمدى الواقع من المدعى (الطمون ضد) على املاك الدولة وانما هو اصدار قرارا فى ١٨/٣/١٩٨٠ بازالة التمديات - عموما - الواقعة على اراضى الحكومة بصفة عامة دون تخصيص مساحات بذاتها أو تحديد أشخاص وقع منهم التمدى ومن ثم فان ذلك القرار لا يبدو ان يكون توجهت الى الجهات المختصة - كما ذهب الحكم للطمون ويحق - بتخاذ اجراءات ازالة التمديات الواقعة على املاك الدولة وذلك بالتحقق من ملكية الدولة الاراضى الواقع عليها التمدى وما

الى ذلك ، وطلب استصدار القرار اللازم من يملك إصداره بإزالة التمدد الواقع من شخص معين ومحدد على مساحة معينة ومحددة وليس من شك في أن اتباع ذلك يكفل التحقق من وقوع الامتداء ومن حقيقة المالك للارض الواقع عليها الامتداء ، وما يمثله ذلك من ضمانات تصون أموال الدولة وتحمي في ذات الوقت الملكية الفردية .

ومضى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن إزالة المنزل المملوك للتمدد والمقام على أرض مملوكة للدولة تمت بناء على قرار من السيد المسئولين بإملاك الدولة . وهو غير مختص أصلاً بإصدار مثل هذه القرارات فإن ما تفي به الحكم المطعون فيه من التمسك بالقرار الصادر بالإزالة لصحوره من غير مختص وأنه في حالة عودة التمدد إلى اتامة منزله على أرض الدولة فإن الإدارة تلك أزالته بإداة سليمة ، فإن هذا القضاء يكون قد صانح صحيح حكم القانون ويكون التمسك عليه بالخطأ في تطبيق القضاة في غير محله .

٢ طعن ٢٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١٠ .

الباب الخامس - مسائل متنوعة

أولاً - مخالفة الجاني المقلبة على إهلاك الردم للترخيص الصادر

بإبناؤه يخول السلطة الإدارية الإزالة بالطريق الإداري

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المشرع قصد بحكم المادة ٩٧٠ من القانون المذني تمكين جهات الإدارة من اقتضاء حقها الثابت بمستندات وائنة جنية وخولها هيئته بالطريق الإداري - إذا كان البناء على أملاك الدولة بموجب ترخيص أو تصريح فلا يجوز مخالفة حدود ما ورد به من شروط ومواصفات - وإلا كانت المخالفة اعتداء على إهلاك الدولة مما يعطى الحق لجهة الإدارة في إزالته بالطريق الذي رسمه القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المسائل في مستندات الدموى أن المدمى بصفته رئيساً لمجلس إدارة الجمعية للتعاونية الاستهلاكية المنزلية لحي ثالث بمدينة تطرير تقدم بطلب إلى رئيس مركز دمياط بتاريخ ١٩٨١/٥/١١ للموافقة على تلجير قطعة الأرض التي سبق تخصيصها كمقر للجمعية وكان المدمى قد قدم الرسم الهندسي لائقمة كتشك خشبي على مساحة هذه الأرض ومستندارها ٧٢ متراً على أساس قاعدة خرسانية وميدة وأعمدة خرسانية لا يتجاوز ارتفاعها ٥٠ سم منها ٢٠ سم فوق سطح الأرض ، وأكثر بتاريخ ١٩٨١/٥/٥ بأنه سيقوم بالأعمال طبقاً للرسم الملتزم والمصرح له به وحسب تعليمات المهندس المختص وأثناء السير في الإجراءات وقبل تحرير أي عقد مع الطامع بصفته - وباتاريخ ١٩٨١/٥/١٤ طلبت إدارة التنظيم بمجلس مدينة دمياط من قائد شرطة المرافق تعيين حراسة على قطعة الأرض ملك المجلس وأبقت الجاني التي يقوم بها المدمى لأنه يقوم بأعمال مبان مخالفة للرسم الذي تمهد بتنفيذه ولم يحصل على ترخيص بها حيث

لم يصرح له إلا بعمل قواعد للكشك الخشبي فقط ، وتنفيذ لذلك انتقلت
شرطة المرافق الى الأرض وحدد محضرا مؤرخا ١٤/٥/١٩٨١ ثبت فيه أن
الدمى اقدم ١١ عمودا بارتفاع أربعة أمتار تقريبا ، وتاريخ ٢٣/٥/١٩٩١
أعلن المدعى بصفته عن طريق شرطة المرافق بكتاب مجلس مدينة دهباط
الذى تضمن مطالبة بالالتزام بما جاء بالرسم الهندسى الموقع منه وبإزالة
الاعمال التى تمت بمعرفة والالتزام بأن تكون الاعمال كشكا خشبيا لا مبان
وذلك خلال ثلاثة أيام حيث أن الموقع تم تخطيطه لاتمام عمليات سكب
عليه . وفي حالة المخالفة سيقوم المجلس - بإزالة هذه الاعمال
وتحميل المدعى المسئولية وحرمان الجمعية من هذه المساحة ، ثم صدر
القرار الإداري رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨١ بإزالة الاعمال
التي قام بها المدعى بصفته بالموقع المشار اليه بالمخالفة للرسومات المقدمة
والإصرار الصادر له اداريا وتم تنفيذ هذا القرار بالطريق الإداري في
١٩٨١/٦/٨ .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة للرسم أن قطاعات الامم المتحدة المصرح
بها تبلغ ٢٥ سم x ٢٥ سم بارتفاع ٥٠ سم منها ٢٠ سم نقاط فوق
منسوب الأرض وأن السقف والمواثر الحاملة له من الخشب .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن مخالفته مما تنطه له سلطة
الإدارة المخولة لها في المادة ٩٧ من القانون المدني والفقرة الأخيرة
من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظم
الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ في إزالة التمدد الواقع على
الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة بالطريق الإداري وإذ صدر قرار
رئيس مركز دهباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٨١ ببناء على تفويض محافظ دهباط
بإزالة التمدد الواقع على قطعة الأرض المشار اليها فانه يكون قد
استعمل سلطته المخولة له قانونا بحسبان أن ما صدر من الطاعن
بصفته من تنفيذ أعمال بناء على أرض للدولة بالمخالفة للأوضاع والحدود

المصرح له بها إنما يشكل اعتداء على هذه الأرض بل يحدث تغيير جفري في حالتها لا يسند له ولا ينال من ذلك الإدعاء بوجود علاقة تطفعية بين اللطامن وجهة الإدارة خلت الأوراق من إبي دليل على وجود معدل هذه العلاقة بل إن الإدارة رفضت صراحة الاستمرار في تضييق قطسة الأرض للجمعية بمعد تقييم المدعى بأعمال البناء المخالفة كما لا وجه للنمى على الحكم المطعون فيه بأن التصريح مصدر للدمى باتلعة كشك خشبي وإنه في حالة مخالفة المواصفات كان يتعين للجوء إلى القضاء لإصدار حكم بالازالة . ذلك أن المشرع عندما سن حكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني قصد تمكين جهات الإدارة اقتضاء حقها الثالث بمستندات وأطلة جديدة وخولها صليته بالطريق الإداري . فإذا كان البناء على أملاك للدولة بموجب ترخيص أو تصريح فلا يجوز مخالفة حدود ما ورد به من شروط ومواصفات . ولا كتفت المخالفة اعتداء على أملاك للدولة يعطى الحق لجهة الإدارة في إزالته بالطريق الذي رسمه القانون بطلاناً إن واقعه للتدعي التي أستاذ إليها القرار المطعون فيه كسبب لإصداره تد استندت من أصول البناء بالأوراق واستخلصت استخلاصاً حلقاً من عناصر تتجهها مدعي وقتونا مثال هذا القرار يكون سليماً ومعتقاً مع القانون في صحبه من لم يتلقى ركن الخطأ في جعب جهة الإدارة الذي يمثل أحد أركان المسؤولية الإدارية .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق في قضائه ووافق حكم القانون فيما انتهى إليه من رفض دعوى اللطامن ويكون من ثم هذا الطعن غير قائم على أساس من القانون حقيقة لذلك برافضه .

(ملعن ١١٢١ لسنة ٢٩ جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠) .

ثانيا - لأن كان انتفاع الجهات الادارية باهلاك الدولة بلا مقابل اصلا
الا انه يجوز ان يكون انتفاع الجهة الادارية بلرض داخله فى ملكية جهة
ادارية اخرى مقابل انا ارض الطرفان ذلك

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

مقابل الانتفاع بالمال العام لا يستحق الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة
به اداء هذا المقابل بناء على اتفاقها مع الجهة المالكة بشرط ان تعلم
الجهة المنتفعة وقت هذا الاتفاق بعدم التزامها اصلا باداء اى مقابل
نظير انتفاعها وذلك دفعا لمظنة اى غلط فى القانون يمكن ان تقع فيه .
الفتوى :

ان هذا الموضوع مرص على الجمعية العمومية لتسمى للفتوى
والتشريع فاستظهرت ما انتهت اليه بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠
حلف ١٢٨٤/٢/٢٢ من ان مقابل الانتفاع بالمال العام رهين
بوافقة الجهة الادارية المنتفعة به ، وتبين الجمعية انه ولئن كان الامس
فى الانتفاع بالمال العام ان يكون بدون مقابل لانه لا يفرج من ان يكون
استعمالا للمال العام فيما امد له الا ان ذلك لا يحول بين الجهة
المنتفعة والجهة المالكة والاتفاق على مقابل لهذا الانتفاع ، من ثم فان
مقابل الانتفاع بالمال العام لا يستحق الا اذا ارتضت الجهة المنتفعة به
اداء هذا المقابل بناء على اتفاقها مع الجهة المالكة وذلك بشرط
ان تعلم الجهة المنتفعة وقت هذا الاتفاق بعدم التزامها اصلا باداء اى
مقابل نظير انتفاعها وذلك دفعا لمظنة اى غلط فى القانون يمكن ان تقع فيه .

واذ يبين من الاوراق ان الهيئة العامة للصرف اصبى قد ارتضت ان
يكون انتفاعها بقطعة الارض المخصصة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
بمقابل ، ومن ثم فان هذا الاتفاق يكون جائزا قانونا .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى للفنوى وللتشريع الى جواز الاتفاق على تقاضى مقابل انتفاع فى الحالة المعروضة .

١ ملف ١٢١/٢/٧ جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥ .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

الزام محافظ دمياط (مديرية الشؤون الصحية) بأن تودى الى هيئة ميناء دمياط مقابل الانتفاع بالأرض المقام عليها مبنى للحجر الصحى للكتان بالميناء اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ ورفض المطالبة فيما يخص بالمدة السابقة على هذا التاريخ - اساس ذلك : أن الاصل فى الانتفاع بالمال العام أن يكون بدون مقابل متى كان استئصال المال العام فيها اعد له واستثناء من هذا الاصل يكون للمجهة العامة ان تقدر ان يكون الانتفاع بالمال العام فى الغرض الذى اعد له المقابل - مؤدى ذلك : لا يتلقى لهيئة ميناء دمياط ان تستادى مقابل انتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحى داخل الميناء الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ اذ ان هذا للقرار هو الذى تضمن سريان هذا المقابل على الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية ووهحدات الادارة المحلية بعد ان كان مقصورا بموجب القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ على الهيئات وشركات للقطاع العام والخاص وفراد المصريين فلا يستادى هذا المقابل من ثم الا اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٠ المشار اليه .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى للفنوى وللتشريع بجلستها المنعقدة فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٣ غابستظهرت افتماها المستقر على أن الاصل فى الانتفاع بالمال العام أن يكون بدون مقابل ،

متى كان استعمال المال العام فيما أمد له ، واستثناء من هذا الأصل يكون للجهة العامة أن تقر أن يكون الانتفاع بالمال العام في الغرض الذي أمد له بمقابل .

ومن حيث أنه في ضوء هذا المبدأ لا يتأتى لهيئة ميناء دمياط أن تستأدى مقابل انتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي داخل الميناء إلا اعتباراً من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل للبحري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ إذ أن هذا القرار هو الذي تضمن سريان هذا المقابل على الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية ووحدات الإدارة المحلية بعد أن كان مقصوراً بموجب القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ على الهيئات وشركات القطاع العام والخاص وفرداء المصريين فلا يستأدى هذا المقابل من ثم إلا اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى للفقوى وللتنشيع إلى إلزام محافظة دمياط " مديرية الشؤون الصحية " بأن تؤدي إلى هيئة ميناء دمياط مقابل الانتفاع بالأرض المقام عليها مبنى الحجر الصحي للكتن بالميناء اعتباراً من تاريخ العمل بقرار وزير النقل والمواصلات والنقل للبحري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٠ ورفض المطالبة فيما يختص بالمدة السابقة على هذا للتاريخ .

٧ ملف ٢٢٧٣/٢/٣٢ في ١٩٩٣/١/٣ / ٠

١٣٨٥ - نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى اهلاك الدولة الخاصة الى
المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح (د ١٩ لسنة ١٩٨٤)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المقصود بالتصرف فى مفهوم القانون رقم ١٩ لسنة ١٨٩٨٤ بشأن
نقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى اهلاك الدولة الخاصة الى المحافظات
وصندوق اراضى الاستصلاح هو قيام ارادة الطرفين البائع والمشتري
صرحة بانه قاطعة على نقل ملكية مساحة محددة من الارض من الاول
الى الثانى مقابل ثمن محدد او قابل للتجديد ولا يلزم ان يكون هذا
التصرف مسجلا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى للفتوى
وللتبريع بجسمتها المتعددة فى ١٩/٣/١٩٨٦ فتبينت ان المادة الاولى
من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر تقضى بان « تعليم الاراضى
الواقعة فى اهلاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للاستصلاح للزراعى او
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التى تصرفت فيها
المحافظات او صندوق اراضى الاستصلاح حتى ١٠/٩/١٩٨٧ - مملوكة لتلك
المحافظات والصندوق فى تاريخ التصرف فيها » فالمرجع المقرر تصحيح
للتصرفات التى اجرتها المحافظات او صندوق الاستصلاح حتى ١٠/٩/١٩٨٢
فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاستصلاح
للزراعى او للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه
الاراضى مملوكة للجهة التى تصرفت فيها فى تاريخ تصرفها . وبذلك فان
تلك التصرفات بمدة ان كانت صادرة ممن ليس له الحق فى التصرف
انصحت بالقانون المفكوك صفة من له الحق فى التصرف . فلما تحيد
المقصود بالتصرف فى النص المذكور والولود فى عبارتى « التى تصرف فيها »

ف ولى تاريخ التصرف ، ، فالتصرف هنا هو تلافى الإرادتين على شكل ملكية الأرض من المتصرف إلى المتصرف إليه أو من البائع إلى المشتري ، لا يقوم إلا إذا تلاقى إرادتا الطرفين على أحداث هذا الأمر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكانت إرادة كل منهما قاطعة بآية وتلاقيا على ذلك . فإذا تخلفت الإرادة الباعة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق لأن العقد لا يتعقد ويبرم إلا بتلقى إرادتين قاطعتين باتتتين متطابقتين ، ولا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا ، وهو ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/٢/٢ في الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٩ ق حين قررت أن قرار المحافظ استهدف تخصيص مساحة من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وتسليمها إلى لتنفيذ مشروع عليها ببناء على طلب تقدم به وتم تنفيذ هذا القرار بتسليم تلك المساحة من الأرض إلى (المتصرف إليه) بموجب محضر تسليم محدد في ١٨/٩/١٩٨٠ وتحصنت هذه المساحة بصفة نهائية بمسد تصديها وفقا لقرار المجلس الشعبي للمحافظة . وتقرر اعتبار محضر التسليم الأول محضرا لتسليم المساحة المصدلة . ويتضح من ذلك أن ما تم في هذا الخصوص يعتبر - في مجال تطبيق أحكام للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ - تصرفا في الأرض المثلر إليها مما تلحقه أحكام هذا القانون . ومن ثم تعتبر الأرض التي تم التصرف فيها على النحو سالف للأمر مملوكة لمحافظة الجيزة في تاريخ التصرف . وهو اعتبارا من ذلك للتاريخ من الأراضي الداخلة في نطاق اختصاص المحافظة التي يتولى المحافظ بالنسبة إليها السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القواعد وللوائح طبقا لنص المادة ٢٧ من قانون نظام الحكم المحلي ، ويكون للمحافظ بمقتضى هذا النص للسلطة المقررة لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بموجب نص المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الأمر الذي يضمن للشرعية على قرار المحافظ من تاريخ صدوره باعتباره أنه صدر من أمين أصبح يخضع قانونا بأصداره في وقت إصداره

وفى نفس الحكم قررت المحكمة أن وضع يد الطاعنين على الأرض خفية وحصرها عليها وتحصيل مقابل اشغال منهما عنها دون قيام أية ملاقة تعلقية أو أى نوع من الارتباط بين الطاعنين والجهة المسلكة ولا تمعير المبالغ التى أداها الطاعنان مقابل اشغال المساحة ايجارا بمفهومه القانونى ولا يطع بالطلب المقدم الى نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لاتخاذ ما يلزم نحو بيع المساحة المذكورة ليهما والمؤثر عليه بالاحالة الى الاملاك للبحث والمعاينة والمرض بالقيمة ولا بكتاب تفتيش املاك الجيزة التابع لمديرية الإصلاح الزراعى الى بنك التنمية والائتمان الزراعى والتعاونى بمحافظلة الجيزة بشأن احاطة البنك بما قد يصدر فيه وأنه جارى تبيل اجراءات بيع الأرض لهما اذ الواقع أن شيئا من ذلك لم يتم وبذلك لم يكن ثمة تصرف صادر من الجهة اليهما .

ويمثل ذلك حكمت المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٣ فى الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٩ ق .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وللتنشيع الى أن المقصود بالتصرف فى مفهوم القانون المذكور هو قيام ادارة الطرفين البائع والمشتري صريحة باتة قاطعة على نقل ملكية مساحة محددة من الأرض من الاول الى الثانى مقابل ثمن محدد او قابل للتحديد ولا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا .

(ملك رقم ١٠٣/٢/٧ فى ١٩٨٦/٣/١٩) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المقصود بالتصرف فى مجال تطبيق حكم المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الاراضى الواقعة فى املاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضى الاستصلاح — هو تلاقى الارادتين

على نقل ملكية الأرض من المتصرف إلى المتصرف إليه أو من البائع إلى المشتري ، بحيث لا يقوم هذا التصرف إلا إذا توافقت إرادتا الطرفين على تعدد هذه الآثار القانونية وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكانت إرادة كل منهما متعلقة بآلة وتلقيا على ذلك ، فإذا تخلفت الإرادة الثالثة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق لأن العقد لا ينمقذ إلا بتلاقي إرادتين قاطعتين باقتين متطابقتين ، على أنه لا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا .

النتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى للنتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت المادة ٥١ (من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤) فظفهم بتجديد المقارنات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتي تنص على أن " يجوز لوزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي أن يرخس في تأجير بعض المقارنات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أو في التصرف فيها دون التقيد بأحكامه وذلك إذا كان التأجير أو البيع إلى الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد بالقبضة إلى ما يحتاجونه من تلك المقارنات لتنفيذ مشروعات تفيد في تنمية الاقتصاد القومي أو لدعم مشروعات قائمة منها أو لأغلة منشآت ذات نفع عام عليها ، وذلك بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة .

ويكون للتأجير أو البيع في هذه الحالات بالاجرة أو للثمن وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية " كما استعرضت الجمعية العمومية المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بنقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحفظات وصندوق أراضي الاستصلاح والتي تنص على أن " تعتبر الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة للهيئة النهائية للصالح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التسمير والتربية

الزراعية التي تصرف فيها المحافظت أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ مطوكة لتلك المحافظت أو الصندوق في تاريخ التصرف فيها.

ومن حيث أن ضاه ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه هو لتصحيح التصرفات التي أجرتها المحافظت أو صندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة وللتابعة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعي أو للهيئة العامة للشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التي تصرفت من تاريخ تصرفها ، وبذلك فإن تلك التصرفات بعد أن كانت ماحرة من ليس له الحق في التصرف أصبحت بالتقنين المذكور صادرة من له الحق في التصرف :-

ومن حيث أن المقصود بالتصرف في مجال تطبيق حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٤. سالف الذكر - وطبقا لما انتهت إليه الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ (ملف رقم ١٠٣/٢/٧) - هو تلاقى الإرادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف إلى المتصرف إليه أو من البائع إلى المشتري ، بحيث لا يتم هذا التصرف إلا إذا توافقت إرادتا الطرفين على أحداث هذا الأمر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدود وكنيت إرادة كل منهما قاطعة بآنة وتلاقتا على ذلك . فإذا - تقلبت الإرادة الباعية في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق لأن العقد لا يتمدد ويبرم إلا بتلاقي إرادتين قاطعتين باتتيتين متطلبيتين ، ولا يلزم أن يكون هذا التصرف مسجلا .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على مشروعات العقد المزمع إبرامها بين الجمعيات سلفة الذكر وصندوق استصلاح الأراضي ، فإنه لما كان للثلاث من الأوراق ان الجمعيات الثلاث الأولى قد تقدمت بطلبات

لشراء الارض في عام ١٩٧٨ ، وقد وافق السيد/وزير استصلاح الاراضي في ١٩٧٨/٤/٨ . على تخصيص مساحة معينة لكل جمعية طبقا للسلطات المخولة به بمقتضى المادة (٥١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وقلم بتسليم كل جمعية شهادة تخصيص بالمساحة المخصصة لها صادرة من صندوق اراضي الاستصلاح موضحا بها حدود ومعايير هذه المساحة ، كما نص فيها على التزام الجمعية بتوقيع عقد للبيع المعد مع الصندوق وان يمثل الجمعية اطلع على كلفه يفود واشترطت هذا العقد . كما قامت كل جمعية باستلام المساحة المخصصة لها في حينه وتم تفسير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتأمين اراضي الدولة . ومن ثم فان قرار التخصيص الصادر من وزير الري واستصلاح الاراضي يعد تصرفا صادرا من الصندوق في مجال تطبيق حكم المسلة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، ولا يغير من ذلك صدور قرار التخصيص من وزير الري واستصلاح الاراضي لان التعريف هينا ينصرف اثره الى الجهة التي تنتميها الارض والتي يمسدها للوزير وقد حدثت شهادة التخصيص ان التصرف صادر من الصندوق وان للبيع يتم بمعرفة الصندوق .

ومن حيث ان بالنسبة للجمعيتين الاخريتين فقد قدمت بطلبين لشراء الارض عام ١٩٧٩ ، ومرض طليبيهما على اللجنة العليا للتصرف في املاك الدولة للخاصة التي وافقت على التصرف في المساحات المخصصة لهاتين الجمعيتين عام ١٩٧٩ ايضا . وقد اعتد وزير الري واستصلاح الاراضي محضر هذه اللجنة ، ومن ثم يعتبر ذلك قرار من الوزير المختص باستصلاح الاراضي بتخصيص المساحات المشار اليها للجمعيتين المذكورتين قبل ١٩٨٢/١٠/٩ بما يعد تصرفا في مجال تطبيق احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ .

لذلك ، اتهم رأى الجمعية العمومية لتسمى للفتوى والتشريع الى اعتبار التخصيص الصادر للجمعيات المشار اليها تصرفا في مجال تطبيق للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ .

(ملف ٥٧/١/٧ - جلسة ١٩٨٦/١١/٥) .

رأبما - عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى نقاضى مقابل
عن الأراضى التى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥
بتخصيصها داخل مدينة ٦ أكتوبر لتنفيذ مشروع الإنتاج الفيليزيونى وضماها
الى اتحاد الإذاعة والتلفيزيون
قاعده رقم (١١٨)

المبدأ :

عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى نقاضى مقابل
من مساحة الأرض المخصصة لاتحاد الإذاعة والتلفيزيون لتنفيذ مشروع
الإنتاج الفيليزيونى بمدينة ٦ أكتوبر بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨
لسنة ١٩٨٥ .

القنوى :

نصت المادة ٨٧ من التتئين المسمى على أن « تعتبر أموالا عامة
المعارات والمنولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، ولتى
تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من
الوزير المختص ، وحكم المادة (٨٨) من ذات التتئين التى تنص على أن
تفقد الأموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة المسماة . وينتهى
للتخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير للمقتضى . أو
بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة
المسماة . واستعرضت أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن
اتشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وتبين لها أن المادة ٩ منه تنص
على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بمصد موافقة المجلس
بتخصيص الأراضى المطوكة للدولة التى يقع عليها الاختيار لاتشاء
المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة إليها . » وإن إعادة
٣١ مرامعات القانون تنص على أن « يتكون رأس مال الهيئة من :

— الأموال التى تخصصها لها الدولة .

- الأراضي التي يقع عليها الاختيار وفقا لاحكام هذا القانون لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .
- الأراضي الاخرى التي تخصصها الدولة للهيئة يصا يستلزمه تنفيذ اغراضها ويتفق مع الاهداف التي كانت من اجلها .
- ما يقول الى الهيئة من اصول ثابتة أو منقولة .
- تعتبر اموال الهيئة من اموال للدولة الخاصة .

كما استعرضت الجمعية المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ بتخصيص الأراضي اللازمة لانشاء مدينة ٦ أكتوبر التي نصت على أن « تخصص الأراضي المملوكة للدولة الواقعة في المسافة بين الكيلو متر ٣٠ (ثلاثون) والكيلو متر ٤٤ (اربعة واربعون) من القاهرة على طريق القاهرة/الواحات لبحرية المقترح من طريق القاهرة/البحر الأحمر لانشاء مدينة جديدة تسمى مدينة ٦ أكتوبر . » كما استعرضت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ بتخصيص الأراضي اللازمة لمشروع مركز الانتاج التلفزيوني (٦ أكتوبر) (للصاهر حسبما يبين من ديباجته بنشاء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٤ بتسليم رئيس مجلس الوزراء في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في بعض القوانين ومنه المادتان ٨٧ و ٨٨ من القانون المدني) . والسؤال الذي في ملأته الاولى بتخصيص مساحة مليونين وسبعمائة واثنين وسبعين مترا مربعا من اهلاك الدولة الخاصة داخل مدينة ٦ أكتوبر الموضح حدودها على الرسم المرفق بالقرار لتنفيذ مشروع الانتاج التلفزيوني وضحاها الى اتحاد الاذاعة والتلفزيون .

وتبين تجمعية ما تقدم ان اراضى للدولة التي يقع عليها الاختيار لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة يتم تخصيصها لبيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باعتبارها جهاز للدولة المسئول عن انشاء هذه المجتمعات ، بدون مقابل ، وآدائه وفقا لتقس المادة ٩ من القانون رقم

٥٩ لسنة ١٩٧٩ قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء
 ألا أن ذلك لا يحول دون تخصيص هذه الأراضي لوي بعضها بلادة أخرى
 أعلى في سلم القواعد القانونية أي بقرار من رئيس الجمهورية وفقاً
 لسلطته في شأن المقررة في المادتين ٨٧ و ٨٨ من التفتين المدني سلطتي
 البيان ، يؤكد ذلك أن الأراضي التي خصصت لإنشاء مدينة ٦ أكتوبر تم
 تخصيصها بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩. وليس بقرار
 من رئيس مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة
 ١٩٧٩ ، كما يؤكد أيضاً أن راس مال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
 يتكون حصيها بين من نص للمدة ٣١ من القانون المذكور من الأراضي التي
 بقم عليها الاختيار وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ولتفصا
 من الأراضي الأخرى التي تخصصها الدولة للهيئة بها يستلزمه تنفيذ أغراضها
 ويتفق مع الأهداف التي قامت من أجلها .

وأذا كان الأمر كذلك وكان انقضاء هذه الجمعية قد استقر على أن
 الأصل في الانتفاع بالمال العام المخصص للرفق أن يكون
 دون مقابل لأنه لا يخرج من كونه استعمالاً للمال العام فيما أمدا له
 وذلك ما لم ينص على خلاف ذلك ، وكان رئيس الجمهورية بما له من
 سلطة وفقاً لنص المادتين ٨٧ و ٨٨ من التفتين المدني يملك ابتداء
 تخصيص الأموال العامة بمتنفي قرار يصدره تحقيقاً للمنفعة عامة ، فانه
 يملك من باب أولى تمديد قراره هذا ونقل جزء كما سبق تخصيصه
 لجهة ما إلى جهة أخرى تحقيقاً لذات الهدف وإذا كان الأصل أن
 التخصيص للمنفعة العامة يتم بدون مقابل لأنه لا يخرج من أن يكون
 استعمالاً للمال العام فيما أمدا له ما لم ينص على خلاف ذلك ، فانه
 طالما لم ينص قرار التخصيص على اقتضاء مقابل عن المال المخصص ،
 فانه لا يجوز إلزام الجهة التي خصص لها هذا المال تدفع مقابل عنه .

ولما كان البين من الاطلاع على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨

لسنة ١٩٨٥ — لاصدار بناء على حكم المادتين ٨٧ و ٨٨ من القانونين المنفيين والمفوض رئيس الوزراء في مباشرة اختصاص رئيس الجمهورية فيها بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان — أنه تفسر تخصيص قطعة الارض المبينة الحدود والمعالم بالرسم المرفق بالقرار لتنفيذ مشروع مركز الانتاج التلفزيوني (٦ أكتوبر) وضما إلى اتحاد الاذاعة والتلفزيون — وهو مشروع ذو نفع عام حسبما يبين من المذكرة الايضاحية لقرار التخصيص ، وقد خلا هذا القرار من تحديد مقابل للارض التي شطبها التخصيص ، فانه ولا يجوز الزام الجهة التي نسبت اليها هذه الارض (اتحاد الاذاعة والتلفزيون) بأن تدفع مقابلا لما خصص لها من اراضى بمقتضى القرار المذكور اذ لا يخرج الامر عن أن يكون تمديدا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٧٩ سالف البيان باقتطاع جزء من الاراضى التي خصصت بمقتضاه لاتشاء مدينة ٦ أكتوبر واعادة تخصيصها لجهة أخرى (اتحاد الاذاعة والتلفزيون) ومن ثم تكون مطالبة الاتحاد المذكور باداء مقابل للاراضى التي خصصت له بمقتضى اقرار سالف البيان غير قائمة على سند صحيح من القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تناقض مقابل عن الاراضى التي خصصت لاتحاد الاذاعة والتلفزيون بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ .

(ملف ١١٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٨/١/٦) .

خامسا - عدم جواز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

لا يجوز التصرف فى الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة حتى مسافة مائتى متر من شواطئها باعتبارها من الاموال العامة ولا يجوز للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ليتسنى لها ازالة واضعى اليد على الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة الا ان ترفع الامر للقضاء لإبطال عقود ملكيتهم مسجلة كانت أو غير مسجلة ولا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع من واضعى اليد على الاراضى المحيطة بالبحيرات المرة الا بعد صدور احكام القضاء .

الفتوى :

مباد بها تستخدم أن المشرع تحقيقا منه لسياسة للتنمية الاقتصادية للاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية اثنا هيئة عامة اقتصادية أطلق عليها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ناط بها مهمة تنمية الثروة السمكية والقيام بمشروعات التوسع الانقى والراسى فى هذا المجال ضمن اطر السياسة العامة والخطة العامة للدولة والعمل على استغلال مناطق الصيد والمراىى والمزارع السمكية بالمساحات المائية التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية والاشراف على تنفيذ هوانين الصيد بهذه المسطحات واصدار التراخيص اللازمة للصيد والحصول على مقابل استغلالها باعتباره يشكل احد مواردها كما عهد لىها ايضا بالعمل على صيقتها وتنيتها وتطهير فتحاتها وازالة ما يلح عليها أو على شواطئها من تصدعات ومخلفات بالطريق الادارى وفى سبيل احكام سلطتها فى الاشراف على تلك المناطق مقصد تطلب المخرج ضرورة اخذ رايها بالنسب للمشروعات العامة التى تنميها بجهات اخرى فى حدود اختصاصها اذا ترض عليها انتطاع جزء منها أو كان من شأنها تلويث مياهاها وذلك بالاضافة الى سائر الاختصاصات الاخرى الواردة بقرار اثشاء

الهيئة المذكورة ، هذا وقد حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه نطاق المسطحات المائية التي تشرف عليها الهيئة بحيث تشمل البحيرات الواقعة على قناة السويس والاراضى المحيطة بها للسلطة متى بمر من شواطئها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد ذهبت بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٣/١٢/١ الى ان جميع الاعمال والتصرفات الصادرة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية يجب ان تستهدف غاية واحدة هى تنمية الثروة السمكية فان استهدفت غاية اخرى اصبحت مخالفة لاحكام القرار الصادر بتشكيلها وذلك عملا بقاعدة تخصيص الاهداف التى تخضع لها الهيئات العامة .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قد حدد فى المادة الاولى منه المسطحات المائية والاراضى التى تخص الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالاعتراف عليه واستغلالها بحيث تشمل كافة المسطحات المائية بجميع انواعها والاراضى المحيطة نقط بالبحيرات دون المسطحات المسقية الاخرى ، ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ صدور ذلك للقرار يكون لهذه الهيئة وحدها حق استغلال تلك الاراضى والترخيص بالانتفاع بها فى نطاق الافراض المحددة بقرار تشكيلها ولها وحدها يؤول مقابل الانتفاع بها بحيث يتمتع على الجهات الاخرى التعمدى على الاختصاص المقرر لها فى هذا الشأن وذلك بمراجعة عدم الاخلال بحق هذه الجهات فى اقامة المشروعات العامة التى تدخل فى اختصاصها بشرط اخذ رأى الهيئة المذكورة اذا توجب على اقامة تلك المشروعات انتفاع جزء من المسطحات المشار اليها لو كان من شأنها تلويث المياه .

ومن حيث ان السلم به ونفا لاحكام التفتيش العنى ان اكتسبت السل

الصفة العامة طوط جواهر أمر بين أولهما أن يكون المال — مقلرا أو منتسلا — مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ثانيهما أن يتم تخصيص هذا المال للمنفعة العامة بأحدى الطرق المقررة قانونا .

ومن حيث أن الأراضي المحيطة بالبحيرات حتى مساحة مائتى متر قد أخضعت لأشراف الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وخصصت لتحقيق المنفعة العامة التى تضطلع بها الهيئة المذكورة وذلك لتنمية الاقتصاد القومى فى مجال الثروة السمكية وأن هذه المساحة بحسب تحديداتها تعتبر حاليا هروما للشاطئ وجزءا منه بحسب المال طبقا لما هو معروف من تكل وتراجع للتشاطر بمرور الزمن بفعل عواطف للبحر الطبيعية ، ومن ثم تعد جميع الأراضي ابتدائية لم تسجل بعد .

لذلك ، انتهى رأى اللجنة العمومى لقسمى الفتوى والتشريع لى ما يلى :

أولا — عدم جواز التصرف فى الأراضي المحيطة بالبحيرات المرة حتى مساحة مائتى متر من شواطئها باعتبارها من الاموال العامة .

ثانيا — انه لا يجوز للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لبتسنى لها ازالة وضع اليد المشار اليه الا أن ترع الامر للقضاء لإبطال هذه للمتود مسجلة أو غير مسجلة .

ثالثا — انه لا يحق للهيئة الحصول على مقابل الانتفاع المشار اليه الا بعد صدور الحكم القضاء على النحو المبين فيما تقدم وعلى ضوء ما سيقتضى به .

(ملف رقم ٧٠/١/٧ فى ١٩٩٠/٦/٦) .

سادسا - الاعتراف على الاراضى الصحراوية والتصرف فيها

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

الاعتراف على الاراضى الصحراوية والتصرف فيها بغرض الاستزراع والاستصلاح أصبح من حق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ - القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ .
القانون :

ووسع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ تنظيمها علما بالتصرف فى الاراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة وقد تسم المشرع هذه الاراضى الى ثلاثة انواع : الاراضى الزراعية الواقعة داخل التزام وبعمده لمسافة كيلو مترين ، والاراضى للبور غير المزروعة ، والاراضى الصحراوية الواقعة بعد هذا النطاق . وكان الاختصاص بالتصرف فى الاراضى البور والاراضى الزراعية محقودا فى ظل هذا القانون لوزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى . لى ان صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ملغى الاحكام المتعلقة بالاراضى الصحراوية التى تضمنها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ووضع لها تنظيمها خاصا . ومن اصبحت بمقتضاه الاعتراف على هذه الاراضى والتصرف فيها بغرض الاستزراع والاستصلاح من حق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

(طلف ١٢٤٦/٢/٣٢ جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨)

سابعاً - عدم جواز النزول عن مال من أموال الدولة بغرض تكريم
للوزراء السليبين

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

لا يجوز النزول عن مال من أموال الدولة بغرض تكريم الوزراء
السليبين .

القضوى :

مناطق تطبيق المادة ١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن
تواعد التصرف بالمجان في المقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها
المنقولة فوائد شرطان أولهما أن يكون التصرف بالمجان في مال ثابت أو منقول
من أموال الدولة وثانيهما أن يكون الهدف المقصود من التصرف هو لتحقيق
غرض ذي نفع عام - لا يدخل في هذا الغرض بطبيعة الحال إثابة
للوزراء السليبين عن اضطلاعهم بمهامهم فترة توليهم المسؤولية إذ أن لهذا
التكريم إذا كان له محل وسيلته الأدبية والمعنوية ولا يكون بالنزول لهم
عن مال من أموال الدولة حيث لا يتحقق نفع عام من جراء هذا التصرف
فيختلف بذلك أحد الشروط اللازمة لأجازته - تطبيق .

(ملف رقم ٣١٥/١/٥٤ بتاريخ ١٩/٦/١٩٩٣) .

ثالثا - نقل الانتفاع بالأملاك المملوكة للدولة بين أشخاص القانون العام .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

نقل الانتفاع بالاموال المملوكة للدولة يتم بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن اموال الدولة او تصرفا فيها .
القنوى :

المال العام يكتسب هذه الصفة من بين الاموال المملوكة للدولة او للأشخاص الاعتبارية العامة ملكية خاصة اذا خصص بالفعل للمنفعة العامة أو تم هذا التخصيص بقرائن أو ببرسوم - نقل الانتفاع بالاموال المملوكة للدولة يتم بين اشخاص القانون العام بنقل الاشراف الادارى على هذه الاموال بدون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن اموال الدولة أو تصرفا فيها تطبيق : مبنى استراحة للرأى بسمالوط والارض الفضاء الملحق به كان مخصصا كاستراحة حكومية ويعد ومن ثم مخصصا لمنفعة عامة ذلك من المبنى الملحقة بالمرافق العامة والمنشآت الحكومية تعتبر بحكم تبعيتها للمرافق العامة من الاموال العامة - توقف استخدام تلك الاستراحة فى الغرض العام الذى خصص من أجله وهو خدمة العاملين بمرافق للرأى ونقل الانتفاع بها بالفعل وذلك بتخصيصها كمدرسة ابتدائية تبعا لموجبات الصالح العام - وجه المنظمة العامة الذى أضفى عليها لا تجيز لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية أن تتخذ تصرفا بتأجيرها واستثناء مقابل الانتفاع بها استصحابا للاصل العام الذى يقضى بأن الانتفاع بالمال العام يكون بدون مقابل اذ لا يخرج عن كونه استعمالا للمال العام فيما امد له - مؤدى ذلك : عدم احقية الوزارة فى استثناء مقابل الانتفاع بمبنى استراحة للرأى والارض الفضاء الملحقة به من الادارة التطهيرية بسمالوط بعد اذ تم تخصيصه كمدرسة ابتدائية .

(ملف رقم : ١٥٣/٢/٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١) .

تاسعا - لا يجوز لجهات مشروعات اراضى للقوات المسلحة بيع اراضى
التي ما زالت مخصصة للمنفعة العامة

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

عدم أحقية جهات مشروعات اراضى القوات المسلحة فى بيع
الأراضى التى ما زالت مخصصة للمنفعة العامة .

الفتوى :

الحصانة التى أسبغها المشرع على الاملاك العامة اذ أخرجها من دائرة
المعاملات بما نص عليه فى المادة ٨٧ من اللقانون الحدى من عدم جواز
بيعها والتصرف فيها ضابطها أن تكون هذه الاموال مخصصة لمنفعة عامة
فإذا خصصت لهذا الغرض فلا ترفع عنها هذه الحصانة الا بقانون أو
قرار أو يتقطع بالفعل وعلى وجه مستمر وبطريقة واضحة لا لبس فيها
رمسدها للمنفعة العامة - إذا كانت الأرض موضوع للنزاع قد خصصت
لإقامة مدرسة عليها وحال دون ذلك قيام القوات المسلحة بوضع يدها على
الأرض لأغراض العمليات الحربية بمسند عام ١٩٦٧ عن انتهاء هذه العمليات
واستغناء القوات المسلحة عن هذه الأرض ليس من شأنه أن يجعلها من
أموال الدولة للخاصة التى يجوز التصرف فيها اذ ما انفكت هذه الأرض
مخصصة لما رصحت له أصلا من أغراض المنفعة العامة والى حال دونها
حيث إن القوات المسلحة للأرض لأغراض العمليات الحربية - تخصص الأرض
للمنفعة العامة لم ينحصر عنها بسند قانونى يمتد به ولا تكشف ظروف الحال
عن انتطاع تخصيصها بالفعل لهذا الغرض فمن ثم تبقى على صفة الاموال
العامة التى لا يجوز بيعها أو التصرف فيها - مؤدى ذلك : عدم أحقية
جهات مشروعات اراضى القوات المسلحة فى بيع الأرض محل المنازعة .

(ملف رقم : ٢٠٠٦/٢/٢٢ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢)

علثرا - للوحدات المحلية سلطة التصرف فى الاراضى المملوكة لها واقتضاء قيمتها

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الوحدات المحلية سلطة التصرف فى الارضى المملوكة لها ولحققتها
فى اقتضاء قيمتها .

الفتوى :

ارض مملوكة لاحدى وحدات الادارة المحلية - الارض من املاك
الدولة الخاصة - للوحدة المحلية سلطة التصرف فيها وفقا لاحكام قانون
نظام الادارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية - اهمية للوحدة
المحلية فى اقتضاء قيمتها .

(ملق رقم : ٧٩/١/٧ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١) .

اموال مصادرة

- من حصل على مال من اموال أسرة محمد على المصادرة بالقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وصار حقه في هذا المال خالصا ليس مطالبيا بالالتزام بالمواعيد المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون المذكور ولا التقيد الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ منه .

- تحقيق وزارة المالية في التصرف في العقارات المصادرة من أسرة محمد على طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦

قاعدة رقم (١٢٥)

المبسا :

اعتد المشرع في المادة (٥) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد على المصادرة بالتصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة والتي تنشئ حقوقا للغير على هذه الاموال اذا كانت هذه التصرفات نابتة التاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ومع ذلك ايجاز المشرع الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها تاريخ ثابت اذا اقتضت اعتبارات العدالة ذلك - المادة الاولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ لم يرقب المشرع على مخالفتها أثرا يحصل دون الاعتداد بالتصرف سوى ما قرره من جزاء جنائي بنص المادة (١٨) من القانون المذكور - من حصل على مال من اموال أحد ممن شملهم قرار المصادرة وصار حقه في هذا المال خالصا له لا يخاطبه شك ولا يزاحمه أحد فيه فانه ليس مطالبيا بالتقيد الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٩) من القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ - وبالتالي لا يلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة (١٠) من القانون المذكور .

القوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع

بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محمد علي المصادرة حيث ينص في المادة (١) منه على أن « كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ أو يكون لديه في أي تاريخ لاصق شيء من الاموال أو الممتلكات التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها أن يقدم الى رئيس ادارة التصنيفية المتخصص عليها في المائة ١٧ بيلنا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن اسماء الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة او من تاريخ وجود المال تحت يده أي المتتين اطول » .

« وتنص المادة (٥) من هذا القانون على انه لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة نافذا بالنسبة لهذه الاموال لذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ » .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت اذا اقتضت العدالة ذلك « وتنص المادة (١) على أن « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب يمين أو ادعاء يحق قبل أي شخص ممن شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفي كل معارضة خاصة بأى تصرف من التصرفات التي تكون الاشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفا فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الاشخاص قبل الفير » .

وبوجه عام تختص هذه اللجنة في كل نزاع يتعلق بالاموال المصادرة « .
وتنص المادة (١٠) على أن « تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة بدون رسوم قضائية خلال ٦٠ يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية » .

كما تنص المادة (١٢) من ذات القانون على انه « لا يكون نافذا بالنسبة للاموال المصادرة أي حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في

الفقرة الاولى من المادة (١٠) ولو كان مكفولا بتلمين صدر به حكم انتهائي .

« وتتسبب المسألة (١٨) أيضاً من هذا القانون على أن يعاقب بالحبس وبقرامة لا تزيد على الفين من الفينيات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن تقديم البيان المترو عنه في التولد ١٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١

وحيث ان مفاداً تقدم أن المخرج في المادة (٥) من القانون المشار إليه قد اعتد بالتصرفات المصاهرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصاهرة والتي تنشئ حقوقاً للغير على هذه الاموال اذا كانت هذه التصرفات شائعة المصاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ومع ذلك اجاز المخرج الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها تاريخ ثابت اذا اقتضت اعتبارات العدالة ذلك .

ولما كان الثابت أن الوعد بالشراء - في الحالة المروضة - هو في حقيقته عقد بيع ابتدائي حيث قام المرحوم/عبد الحميد سيد أحمد مسلم (المشتري) بدفع جزء من الثمن المتفق عليه بصفة عريون وقت تحرير العقد في ١٩٤٢/٩/٢ وتمتع بمسداد الباقي على أقساطاً وتسلم قطعة الأرض المبيعة ووضع يده عليها ، وعن ثم فإن ما سمي تعهداً بالبيع هو في حقيقته بيع ابتدائي أي تصرف في مفهوم المادة (٥) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، وهو وأن كان غير ثابت من الأوراق أنه ثابت بالتاريخ قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ إلا أنه يبين من الأوراق أن إدارة الأموال المستوفدة قد تناقضت من المذكور باقي ثمن قطعة الأرض المشار إليه كاملاً وكذلك فوائد التأخير رغم علمها ولن التصرف غير ثابت التاريخ وعن ثم فلا يفرض ملكها هذا إلا أن يكون اعتداد بالتصرف الصادر له وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٥) سالفة البيان تاکد باخطارها للشهر العقاري بالقاهرة والمكتفية بأنه ليس لديها مانع من السير في إجراءات الشهر والتسجيل لصالح المذكور .

ولا ينال مما تقدم القول بأن المرحوم / لم يلتزم بالتعهدات الواردة بالسادة الاولى من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه بتقديم

• اليه ببيان الى رئيس ادارة تصفية الاموال المصادرة خلال ٢٠ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين كانوا يمتلكون الاموال المصادرة ذلك لان المشرع في القانون المذكور لم يربط اثراً على مخالفة ما يقضى به نص المادة الاولى يحول دون الاعتداد بالتصرف في ما قرره من جزاء جزائي ينص المادة (١٨) منه •

كما لا ينال مما تقدم القول بأن المذكور لم يتبع الاجراء المنصوص عليه في المادة (١٢) من القانون سالف الذكر وهو التقدم بطلب الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة (٩) منه خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة (١٠) ، وذلك لان المذكور - في المسألة المعروضة - ليس مخاطباً بما ورد النص عليه في المواد ١٠٩ و ١١٠ و ١٢٠ سالف الذكر حيث أن الملتزم بالتقدم الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة (٩) هو من يدعى بحق أو يبين قبل من شملهم قرار المصادرة حتى تتولى هذه اللجنة الفصل في مدى جدية هذا الادعاء من عدمه ليتسنى له الحصول على حقه من هذه الاموال في مواجهة ادارة الاموال المصادرة ، أما من حصل على مال من اموال أحد ممن شملهم قرار المصادرة وصار حقه في هذا المال خالصاً له لا يخاطمه شك ولا يزاحمه أحد فيه - كما هو الحال في الحالة المعروضة فإنه ليس مطالباً بالتقدم الى اللجنة المشار اليها ، وبالتالي لا يلتزم بالمواعيد المنصوص عليها في المادة (١٠) من القانون المذكور ، ومن ثم فإن ما تم - معه من تصرف لا يسرى عليه حكم المادة (١٢) من هذا القانون •

وحيث أنه في ضوء ما تقدم يكون اعتداد ادارة الاموال المستردة بالتصرف الصادر الى المرحوم/ قد جاء متفقاً مع حكم القانون وتعين اصدار مقتضاه •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة الاعتداد بالتصرف في المسألة المعروضة •

٥٠٠ / ٢ / ٢ - جلسة ١٨ / ٤ / ٨٧

المبحث :

أهمية وزارة المالية الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الاموال المستردة) طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ في التصرف في العقارات المصادرة من أسرة محمد علي التي كانت موقوفة وفقا امليا والت اليها ادارتها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالقضاء نظام الوقف على غير الخيرات التي تنص على أن « لا يجوز الوقف على غير الخيرات » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصا لجهة من جهات البسر ٠٠٠٠ » . كما استعرضت المادة (١٧) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد علي المصادرة التي تنص على أن « تنشأ ادارة تسمى ادارة تصفية الاموال المصادرة وتصفيتها وتمثيل الدولة امام اللجنة المشار اليها في المادة التاسعة في المنازعات التي تدخل في اختصاصها وكذلك امام جهات القضاء الاخرى والغير » .

وكذلك استعرضت المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واخضاعة حصيلتها للايرادات العامة للدولة التي تنص على أنه « خولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة وتضاف ايرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة » . والمادة (٢) من ذات القانون التي تنص على أن « تقتض ادارة تصفية الاموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الى وزارة المالية والاقتصاد » . واخيرا استعرضت المادة (١٧) من القانون

رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التي تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية التي تنص على أن « قسّم الى المجالس المحلية المبانى والأراضى الفضاء والأراضى الزراعية الداخلة في نطاق المدن والتي انتهت فيها الوقف طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والمشفولة بحراسة الأوقاف وتتولى المجالس المذكورة متابعة من وزارة الأوقاف أماره هذه الاعيان واستغلالها طبقا لأحكام القوانين

وإستثنات الجمعية من النصوص المتضمنة أن المشرع بمقتضى أحكام القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ النهى للوقف الأهلى جميعه ، فألت ملكية الأموال التي انتهت الوقف فيها إما للمولفين أو للمستحقين طبقا للشروط المشار إليها في هذا القانون . وفي الحالات التي تصدر فيها قسمة المال الموقوف بين المستحقين ، تولت وزارة الأوقاف حراسة الوقف الأهلى الذي لم يتم تقسيمه .

ولما كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ قد خول وزارة المالية سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها الى الإيرادات العامة للدولة ، وإذ تبين - في الصالة المعروضة - أنه يندرج في الأموال المصادرة من أسرة محمد على بعض العقارات التي كانت موقوفه وفقا أهليا وألت ملكيتها بالتفعل الى هذه الأسرة بعد إلغاء الوقف الأهلى بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ثم خصصت تلك العقارات للمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١١/٨/١٩٥٢ ، وعليه فتكون وزارة المالية (الهيئة العامة لمخيمات الحكوميه - إدارة الأموال المستردة) هي الجهة المختصة قانونا - دون غيرها - بالتصرف في العقارات المذكورة وإدارتها ، بحسبان أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ سلب للملكية الخاصة ولم يفر نظاما خاصا بالتصرف في الأموال المصادرة التي كانت في الأصل من الأوقاف الأهلية .

ومعنى كان الثابت أن وزارة الأوقاف (إدارة الأوقاف) قد تولت إدارة العقارات المشار إليها والتصرف في ريعها ، فإنها بذلك تكون قد خالفت أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ، فضلا عن أنما كان يجوز للوزارة تسليم هذه العقارات الى المجالس المحلية بالمحافظات استنادا لحكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٤ لسنة ٦٢ بشأن تسليم الاعيان التي تديرها وزارة

الأوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية ، تلك لأن مناط تطبيق حكم المادة المذكورة أن تكون المقارات المسلمة للمجالس المحلية من المقارات التي انتهت الوقف الاملى فيها وتولت وزارة الأوقاف إدارتها وهو الامر غير المتحقق في شأن المقارات - محل طلب الرأي - حيث تختص وزارة المالية بإدارتها طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ كما سلف البيان وأن قيام وزارة الأوقاف بإدارتها هو لحساب وزارة المالية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية - إدارة الاموال المستردة) في التصرف في المقارات محل طلب الرأي طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ .

(ملف رقم ٢٦٤/٢/٣٧ جلسة ٢٦٤/١٠/١٨)

ملحظة رقم (١٢٧)

المبحث :

أراضي السيدة / ألت ملكيتها الى الدولة بالمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أسرة محمد علي المصغرة وبيان إدارة للتصفية الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ نقلا له - المشرع ناظ بوزارة المالية سلطة للتصرف في الأراضي المصادرة ومنها أرض السيدة / بموجب القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ المنسلر لليه - مؤدى ذلك : لا يسوغ لجهة غير وزارة المالية أن تجرى تصرفا على هذه الأراضي باعتبارها المنقصة دون سواها بذلك قانونا - قيلم محافظة الاسكندرية ببيع تلك الأراضي الى احدى الشركات - محافظة الاسكندرية باعت ما لا تملك - إلزامها برد ثمن تلك الأراضي الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) باعتبارها المنوط بها قانونا سلطة التصرف في هذه الأراضي .

القنوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٣ - فاصتبان لها أن قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ نص على « استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت عنهم الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو انقراية » وأن المادة (١٦) من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة تنص على أن « تصرف ادارة التصفية بياننا مشتملا على اسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وينشر هذا البيان فى الجريدة الرسمية وكل اعتراض على ما ورد فى هذا البيان يكون الفصل فيه من اختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة التاسعة » .

ونفاذا لذلك صدر عن ادارة تصفية الاموال المصادرة بيان نشر فى ١٩٥٣/١٢/٤ بالعدد رقم ٩٨ مكرراً من الوقائع المصرية وتضمن أنه تخليذاً للمادة سالفة البيان تنشر ادارة تصفية الاموال المصادرة فيما يلى اسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ وورد تحت مسلسل رقم (١١٨) اسم ، وتحت مسلسل رقم (١١٩) اسم ، كما استبان للجمعية أن المادة (١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف فى الاموال المصادرة وازضافة حصيلتها للايرادات العامة تنص على أنه « خولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف فى الاموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة ، وتضاف ايرادات هذه الاموال وكذلك حصيلة التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة » ، وأن المادة (٢) من ذات القانون تنص على أن « تنقل ادارة تصفية الاموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الى وزارة المالية والاقتصاد » كما تنص المادة (٣) على أن يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم جميعا أن اراضى السيدة آلت

ملكيته الى الدولة بالمصادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اموال أسرة محمد علي المصادرة وبيان ادارة التصفية الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نقاذاً له . واذ ناط المشرع بوزارة المالية سلطة التصرف في الاراضى المصادرة ومقها الارض محل المنازعة الماثلة بموجب القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فمن ثم لا يسوغ لجهة غيرها ان تجرى تصرفاً على هذه الاراضى باعتبارها المختصة دون سواها بذلك قانوناً .

ومن حيث ان محافظة الاسكندرية قامت ببيع قطع الاراضى محل النزاع ارقام ٤ و ٨ و ٩ بلك ٤٠ ، والقطعة رقم ٧ بلك ٤١ والبلوكات ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ من تقسم اراضى المراءى رقم ٣ بالخرصة القبلية بالاسكندرية الى شركة النصر للملابس والمنسوجات مقابل ثمن قدره ٢٤١٨٧ر٦٠ جنيه فانها تكون باعت ما لا تملك وتنفذ ملزمة برده هذا الثمن الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) باعتبارها المنوط بها قانوناً سلطة التصرف في هذه الاراضى .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى الزام محافظة الاسكندرية اداء مبلغ ٢٤١٨٧ر٦٠ جنيه اربعة وعشرين الفا ومائة وسبعة وثمانين جنيها وستين قرشا الى وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية) لقاء ثمن الارض محل المنازعة .

(ملف رقم ٢٢ / ٢ / ١٣٨٢ فى ١٧ / ١ / ١٩٩٢)

الانتخاب

الفصل الأول : الدستور وحق الانتخاب •

الفصل الثاني : نظام الانتخاب بالقوائم النسبية •

الفرع الأول : التقسيم بالقوائم •

الفرع الثاني : الأصوات وتوزيع المقاعد •

الفرع الثالث : استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨٪ على الأقل
من مجموع الأصوات الصحيحة (انتخابات ١٩٨٧)

الفرع الرابع : مراحل توزيع المقاعد •

الفرع الخامس : استكمال نسبة النساء والفقراء من الحزب صاحب
القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات •

المجلس الأول المستور وحق الانتخاب

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

طبقاً لأحكام الدستور والقانون فإن من الحقوق الطبيعية لكل مواطن مصرى مباشرة حقوقه السياسية فى الترشيح والانتخاب وإبداء الرأى فى الاستفتاء - حدد المشرع على سبيل الحصر الجرائم التى تجعل المتقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب محروماً من مباشرة الحقوق السياسية ومفتقداً لأحد شروط الصلاحية - حدود ذلك .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى أن ولاية محاكم مجلس الدولة فى وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من ولايتها فى الالغاء وفرع منها ومردها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار ، على أساس وزنه وميزان القانون ، وزنا مناطه مبدأ المشروعية . اذ يتعين على القضاء الادارى ألا يوقف قرارا اداليا الا اذا تبين له بحسب الظاهر من الاوراق - ودون مساس بأصل الحق ، ان طلب وقف التنفيذ قد توافر فيه ركنين : اولهما : ركن الجدية ، ويتمثل فى قيام الطعن فى القرار بحسب الظاهر من الاوراق - عنى أسباب جدية من حيث الواقع أو القانون ، تعمل على ترجيح الحكم بالفائه عند نظر الموضوع . ثانيا ركن الاستعجال بأن يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه نتائج يتعذر تداركها فيما لو قسى بالفائه .

ومن حيث أن مقطع النزاع فى هذا الطعن تتحدد فيما اذا كان مما اشترطته (الفقرة الخامسة من المادة الخامسة) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب والتى تشترط ان يكون المرشح قد ادى الخدمة العسكرية الالزامية أو أعفى منها وفقا للقانون المنظم لذلك .

وأن ما نص عليه في المادة (٦٤) من ذات القانون ، من اعفاء الموشح الذي جاوز الخامسة والثلاثين من تقسيم ما يثبت أدائه الخدمة العسكرية أو اعفائه منها ، لا يعنى من شرط أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاعفاء منها للمرشح . كما لا يحول بينه ذوى الشأن وحقهم فى اثبات عدم توافر هذا الشرط فى المرشح أم لا .

ومن حيث أن المادة (٦٣) من الدستور تنص على أن للمواطنين حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لاحكام القانون . ومساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى .

كما تنص المادة (٦٤) على أن سادة القانون أساس الحكم فى الدولة بينما تنص المادة (٦٨) على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الانتخاب الى قاضيه الطبيعى .

كما تنص المادة (٨٧) على أن (يحدد القانون الدوائر الانتخابية التى تنقسم اليها الدولة . وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ويكون انتخابهم من طريق الانتخاب المباشر .

كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (معسداً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ على أنه .

يحرم من مباشرة الحقوق السياسية .

١ - المحكوم عليه فى جناية مالم يكن قد رد اليه اعتباره .

٢ -

٣ -

٤ - المحكوم عليه يعقوبة الحبس فى سرقة اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو اعطاء شيك لا يقابله رصيد أو خيانة أمانة . أو عذر . أو رشوة أو تقالض بالتقليص أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو افساد اخلاق الشباب أو امتحان حرمه

الآداب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية والوطنية - كذلك المحكوم عليه لمشروع مقصود عليه لاهدى الجرائم المذكورة - وذلك ما لم يكن موقوفا تنفيذة أو كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

٥ -

٦ - من سبق فصله من العاملين في الدولة أو القطاع العام وأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل

٧ - من عزل من الوصاية أو القوامة ما لم تمضى خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائيا بالعزل أو سلب الولاية

كما تنص المادة الخامسة من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ على أن : مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب الاتي :

١ - أن يكون مصري الجنسية من أب مصري

٢ - ٣ - ٤ -

٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية ، أو أعفى من أدائها طبقا للقانون .
٦ -

كما تنص المادة السادسة الفقرة الرابعة من القانون المشار علم. انه يعفى المرشح الذي تجاوز عمره الخامسة والثلاثين (٣٥ عاما) من تقديم شهادة الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها .

كما تنص المادة (٤٩) من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية مع عدم الاخلال بحكم المادة (٣٦) يعاقب كل متخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد . جاوزت سنة الثلاثين أو الحادية والثلاثين

حسب الاحوال ، بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه • ولا تزيد عن ألف جنيه • أو بأحدى هاتين العقوبتين •

وتتضمن المادة (٥٠) من ذات القانون على أن يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل فرد يلزم بإداء الخدمة العسكرية تخلص أو حاول التخلص من الخدمة بطريق الغدر •

(طعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

كفل الدستور لكل مواطن على حد سواء حق الترشيح أو الانتخاب وفق الشروط والضوابط القانونية التي ترد فى شأن هذا التنظيم - أيضا هم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة - حق القاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي •

المحكمة :

ومن حيث أن المادة السادسة من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، المعدلة بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ • تنص على أن يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة الى مديرية الامن بالمحافظة التى يرغب المرشح فى الترشيح لاحدى دوائرها •• ويثبت صفة العامل أو الفلاح باقرار يقدمه المرشح مصحوبا بالمستندات • وكان الطاعن قد رشع نفسه لعضوية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الجيزة عن مركز امبابة واثبت أن صفته هى فلاح ومن ثم فإن المنازعة فى هذا الطعن تقوم على تبين مدى توافر هذه الصفة فى الطعون ضده •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أن طبقا لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى توافر ركنين •

الاول : هو ركن الجدية بأن يكون القرار الطعون فيه معيبا بحسب

الظاهر من الاوراق ، مما يحمل معه على ترجيح الفائه عند الفصل فى الموضوع .

الثانى : هو ركن الاستعجال بأن يقرب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث انه ولئن كان الدستور قد كفل لكل المواطنين على حد سواء حق المترضيع أو الانتخاب وفق الشروط والضوابط القانونية التى تراه فى شأن هذا التنظيم . كما أنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة . كما نص الدستور فى المادة ٦٨ على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم انه يدخل فى عموم المبدأ الاول . ان المواطنين امام القانون سواء - رغبة من المشرع الدستورى فى تأكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لاي نزاع قد يثار فى شأنها كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن رقابة القضاء الادارى على القرارات الادارية هى رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لتزنها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العليا . فتلغيها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورها مخالفة لاحكام القانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التى حددها الدستور والقانون بسلامة للقرارات الادارية وهى تحقيق الصالح العام الى تحقيق غير ذلك من الاهداف غير المشروعة للادارة أو اى من العاملين فيها . وأن رقابة الالغاء يتفرع عنها رقابة وقف تنفيذ القرار الادارى ، ويجب أن يستند القاضى الادارى فيما يقضى بوقف تنفيذ من قرارات ادارية بحسب الظاهر من الاوراق ، وفى الحدود التى يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار ، فضلا عن توافر نتائج يتعذر تداركها على الاستمرار فى تنفيذ القرار مالم يوقف اثره على سبيل الاستعجال .

ومن حيث أن المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار اليه كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ . على أنه وفى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يجوز ويقصد ، بالعمل

من يعمل يدويا وذهنيا في الصناعة أو الزراعة والخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية ، ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية . ويستثنى من ذلك من يبدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي ويقيم في نقابته المالية . فلما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ . يتعديل نص أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ . المشار اليه . استبدل بنص المادة الثانية المشار اليها النص التالي في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ، ويكون مقيم بالريف ويحضره أو يحوزه هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة . ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو ١٩٧١ ، أو بصفته التي رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب .

وبين من مقابلة نص هذه المادة قبل التعديل وبعده أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد أضيفتا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ . واستحدثتا حكمتين جديتين مؤداهما الاعتداد بالصفة الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد تقيأ حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة الصلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ . وتغيير صفاتهم الى عمال أو فلاحين من هذا التاريخ كما استهدف حكم الفقرة الرابعة أن تكون صفة العامل أو الفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ . هي التي يعتد بها في إثبات صفة المرشح لعضوية مجلس الشعب أو أي من المجالس الشعبية . أي ما صار اليه وضعه الاجتماعي أو المهني أو العلمي بعد ذلك على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن المدعى حتى عام ١٩٨٧ - ووفقا لأقراره في تعرض دفاعه أنه كان يمارس نشاطا تجاريا في مجال النقل والتوريد والمقاولات ومن ثم يخرج من نطاق الفلاحين ويدخل في نطاق الفئات ولا يغير من هذا ما دفع به من تزوير الخطاب الصابر من مأمورية ضرائب إقليمية ثان - إذ جاء هذا الدفاع مردا مرسلا لا سند له أو دليل ظاهر في الأوراق كما أن الطاعن نفسه أورد أنه أوقف نشاطه التجاري في عام

١٩٨٧ • ومن ثم يخرج عن نطاق الفلاحين الى نطاق الغلات باعتباره يزاول النشاط التجارى • لانه يشترط للتقيد فى السجل التجارى وفقا للمادة (٣) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ • فى شأن السجل التجارى الحصول على ترخيص بمزاولة التجارة فى الغرفة التجارية المختصة •

ومن حيث انه على ضوء ما تقدم يكون قرار لجنة فحص الاعتراضات برفض قبول صفته كفلاح لتقيده بالسجل التجارى - ومقيد بمأمورية ضرائب الجيزة فى مجال نشاط المقاولات والنقل بالملف الضريبى رقم ٥/٩٩/٧/٤١٠ واذا سايرها فى ذلك الحكم المطعون فيه وانتهى الى انتفاء صفة الفلاح بالنسبة له ، يكون قد وافق حقيقة الواقع وطبق صحيح حكم القانون فيما يتعين معه الحكم برفض الطعن المائل •

ومن حيث انه بالاضافة الى ذلك فانه فيما يتعلق بضرورة توفر ركن الاستعمال أى أن يكون المصنف والغاية من وقف تنفيذ القرار تلاقى نتائج غير محققة فى الواقع يتعذر تداركها وازالة أى اثر قانونى او مادى لها فى المستقبل وذلك بعد أن توجد بالفعل ويتبين عند نظر دعوى الالفاء عدم مشروعية القرار وانه خلى لعدم مشروعيته بالالفاء - وبالتالي فانه لا يكون متوفرا ركن الاستعمال اذا ما تناقض نظر وقف التنفيذ او الفصل فيه عن حقيقة تنفيذ مصل القرار المطلوب وقت تنفيذه بحيث تكون النتائج والاثار التى يترتب اليها طالب وقف التنفيذ فى اثبات تحقق ركن الاستعمال قد حدثت فى الواقع ولم يعد ثمة نفع اثره جوى مصلحة بين الناحيتين القانونية او الواقعية فى منع حدوث تلك النتائج أو تداركها بازالتها وازالة اثارها ويكون وقف التنفيذ فى حقيقة الحال لو قضى به واردا - على غير محل موجود أو قائم واقعا أو قانونا أى بعد أن يكون قد تم التنفيذ ، ولا يرد وقف التنفيذ على ماتم تنفيذه لا لغة ولا قانونا ولا منطقا ، ولكن يسوغ أن يسرد على ذلك فى حالة عدم ترويه القرار المطعون فيه قضاء الالفاء - ومن ثم وهماهية انه قد تم بالفعل استبعاد الطاعن للمصنف من الترشيح لانتخابات المجالس المحلية ، وكذلك تمت الانتخابات بهذه المجالس بالفعل والنزاع يدور حول وقف القرار بشأن الترشيح لسبب الصفة الصحيحة للطاعن بعد أن تم بالفعل الترشيح والانتخاب منذ فترة ومن ثم فان أيضا لا يتوفر فى طلب وقف التنفيذ الذى صدر بشأنه الحكم محل الطعن المائل ركن الاستعمال •

(طعن ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٠)

الفصل الثاني - نظام الانتخاب بالقوائم النسبية

الفرع الأول - التقسيم بالقوائم

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية - يعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخابات الفردى من أصوات في الدائرة - يوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة تسختين من محضرها ترسل احدهما مع اوراق الانتخاب الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الامن - ذلك وفقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - المادة ٩٣ من الدستور مفادها - الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على عملية بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتميز عنها .

الحكمة :

ومن حيث أن لهذه المحكمة قضاء مستقر في شأن تحديد أهمية العملية الانتخابية بمعناها الفني الدقيق ، فقد قضت بأنه « طبقاً لحكم المادتين ٢٤ ، ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، فإن اللجان الفرعية هي التي تباشر عملية الاقتراع تحت اشراف اللجان العامة والرئيسية ، ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردى من أصوات في الدائرة ، ويوضع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة تسختين من محضرها ، ترسل احدهما مع اوراق الانتخاب الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الجلسة ، وتحفظ الثانية بمقر مديرية الامن على نحو ما نص عليه المادة (٣٦) من انقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، ويتمام ذلك تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الفني الدقيق قد انتهت (الحكم الصادر بجلسته ٢١ من ابريل سنة ١٩٨٩ في الطعون ارقام ١٩٠٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٢ لسنة ٢٢ ق) كما قالت المحكمة : ان مفاد نص المادة ٩٣ من الدستور ان الطعون التي تختص

محكمة النقض بتحقيقها إنما هي تلك التي تنصب أساساً على بطلان عملية الانتخاب ذاتها والتعبير عنها بالتحديد السابق بيانه مما يتطلب تحقيقاً تجريه في هذا الشأن ... (من ذات الحكم المشار إليه) .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٠)

المادة رقم (١٣١)

المبدأ :

المواد ٣ و ٥ مكرراً و ١٧ و ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن مجلس الدولة مفادها - المشرع تنظم إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب وكيفية إعلان هذه النتيجة - ذلك طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم النسبية في دوائر الجمهورية الانتخابية وأن يتقدم كل حزب من الأحزاب القائمة وقت إعلان فتح باب الترشيح لهذه الانتخابات بقائمة أصلية بأسماء مرشحيه وقائمة احتياطية بالعدد المطلوب انتخابه في الدائرة - على أن يكون نصف عدد هؤلاء المرشحين على الأقل من العمال والفلاحين - تعطى لكل قائمة من هذه القوائم عدد من المقاعد المخصصة لهذه الدوائر طبقاً لعدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على أن تعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات - ذلك على أن تستكمل النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة الحزب الذي حصل على أقل عدد من الأصوات الذي يحق له أن يمثل في مجلس الشعب طبقاً للترتيب الوارد بهذه القائمة - ينعين شغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه من قائمة الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة - ذلك على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الثاني فإن الاستقراء من نصوص قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ وخاصة المواد ٣ ، ٥ مكرراً ١٧ فقرة أولى والمادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع نظم إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، وكيفية إعلان هذه النتيجة وذلك طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم النسبية في دوائر الجمهورية الانتخابية ، وأن يتقدم كل

حزب من الأحزاب القائمة وقت اعلان فتح باب الترشيح لهذه الانتخابات بقائمة أصلية بأسماء مرشحيه وقائمة احتياطية بالمعد المطلوب انتفايه في الدائرة على أن يكون نصف عدد هؤلاء المرشحين على الأقل من العمال والفلاحين ويعطى لكل قائمة من هذه القوائم عدد من المقاعد المخصصة لهذه الدوائر طبقا لعدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على أن تعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الاصوات ، على أن تستكمل النسبة المقررة للعمال والفلاحين من قائمة الحزب الذي حصل على أقل عدد من الاصوات الذي يحق له أن يمثل في مجلس الشعب طبقا للترتيب الوارد بهذه القاعة ، ويتعين شغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه من قائمة الحزب الحاصل على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب، واذا انتهى الحكم المطعون فيه وعلى نحو ما فصله بأسبابه الى أن اللجنة الصامة لأعداد نتيجة الانتخاب ومن بعدها قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة هذه الانتخابات لم يلتزما بالقواعد والمبادئ المنصوص عليها وأغلقت اعلان فوز المدعى الثاني بعضوية مجلس الشعب باعتباره أول قائمة حزب الوفد الجديد ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قد صدر على خلاف أحكام القانون حريا بالانقضاء ، ومن ثم قضى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه مما يفسد معه هذا السبب من أسباب الطعن على غير اساس من صحيح القانون فلا يؤيد له .

(طعن ٤٤١٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢١)

ألعرع القانى - حساب الاصوات وتوزيع المقاعد

لقاصدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

كيفية توزيع المقاعد المتبقية عند وجود أصوات زائدة الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ - معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ - البند (ب) من المادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ١٩٥٦/٧٣ معدلا بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية فى كل دائرة توزع بينها بنسبة عند الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها قوائم الاحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا للقانون ، فان بقيت مقاعد بعد ذلك توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة ، وعندئذ تعطى كل قائمة مقعدا منها تبعا لرقاالى الاصوات الزائدة - عملية توزيع المقاعد فى كل دائرة تمر بمراحل متتالية حتى تفرز نتيجتها النهائية وفقا للقانون - اى ذلك ، يتعين الالتزام بالاحكام التى تنطبق فى كل مرحلة بذاتها قبل الانتقال الى المرحلة التالية :

المحكمة :

ومن حيث انه عن كيفية توزيع المقاعد المتبقية عند وجود أصوات زائدة ، فان الفقرة الأولى من المادة ١٧ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن : «ملن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الاصوات الصحيحة فى دائرته الانتخابية أيا كانت صفته التى رشح بها ٠٠ ويعطى انتخاب باقى الاعضاء الممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عند الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة للمناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الاحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا لاحكام هذه المادة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لرقاالى الاصوات الزائدة

والا أعطيت المقاصد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية ، وقد تضمن ذات الحكم للبند (ب) من المادة ٣٦ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ مدعلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، ومؤدى ذلك النصوص ان المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية فى كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل منها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها قوائم الاحزاب التى يحق لها ان تمثل طبقا للقانون ، فان بقيت مقاعد بعد ذلك فتوزع على القوائم الحاصلة على اصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة وعندئذ تعطى كل قائمة مقعدا منها تبعا لتوالى الاصوات الزائدة ، ولما كانت عملية توزيع المقاعد فى كل دائرة تسير بمراحل متتابعة حتى تفرز نتيجتها النهائية وفقا للقانون فانه يتعين الالتزام بالاحكام التى تنطبق فى كل مرحلة بذاتها قبل الانتقال الى المرحلة التالية ، وواضح من النصوص ان توزيع المقاعد على اساس نصف المتوسط الانتخابى انما هى مرحلة مستقلة عما سبقها من توزيع على اساس كامل المتوسط الانتخابى ، ومن ثم فان جميع الاصوات المتبقية لدى القوائم جميعها تعتبر هى الاصوات الزائدة التى يقابلها المقاعد الباقية والواجبة للتوزيع تبعا لتوالى هذه الاصوات الزائدة بصرف النظر عن موقف القوائم فى التوزيع على اساس كامل المتوسط الانتخابى ، اذ جاء النص عاما ومطلقا فى ذكره للمقاعد المتبقية وللاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد او اكثر فى المرحلة السابقة تبعا لتجاوزها المتوسط الانتخابى او مضاعفاته حسب الاحوال او خص قائمة اخفقت فى الحصول على اى مقعد لعدم بلوغها هذا المتوسط الانتخابى ، فقد وردت عبارة « اصوات زائدة » بصورة لا تقف بخاضة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابى وانما تشمل بعمامة الزائد من الاصوات من العملية السابقة فى حد ذاتها سواء تمثل فى تجاوز المتوسط الانتخابى ومضاعفاته او تمثل فى زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط ما دامت لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة ، والقول يغير هذا قد يؤدى الى اقصاء الحزب من التمثيل فى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية لمجرد عدم حصول

قوائمه على المتوسط الانتخابي في أية داسرة انتخابية رقم سبق تجاوزة لقيد الحصول على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات التي اعطيت على مستوى الجمهورية ، وهو نص لو قصد اليه المشرع لنص عليه بوضوح وبغير خفاء لما يترتب عليه دون اهدار لارادة الناخبين وهو ما لا يجوز الا بنص صريح قاطع في دلالته كالشان في اهدار الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب ولم تبلغ ثمانية في المائة على مستوى الجمهورية او لم تبلغ نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة ، ومن ثم فلا مجال في هذا الشان لتخصيص ما ورد عاما او تقييد ما ورد مطلقا ما دام لم يسرد بالتخصيص او التقييد نص صريح في القانون .

ومن حيث ان الثابت من ظاهر الاوراق ان المتوسط الانتخابي في الدائرة الاولى شمال محافظة القليوبية كان ١٥٧٦ وأنه بقي بعد التوزيع الاول مقعدان كما بقيت اصوات زائدة بلغت ١٠٠٣٠ لدى الحزب الوطني و٧٤١١ لدى حزب العمل وكان لحزب الوفد الجديد ١٣٧٧٤ صوتا ، ومن ثم يكون حزب الوفد والحزب الوطني قد حصل كل منهما على اصوات زائدة تزيد على نصف المتوسط الانتخابي في هذه الدائرة ويصدق لحزب الوفد الفوز باحد هذين المقعدين ، واذا ذهب القرار المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون ،

(طعن ١٩١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

نفس المعنى - (طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الثالث - استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ٨٪
على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة (النتخابات ١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب معدلاً بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ مازال حكمها قائماً بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية مؤدى هذا استبعاد كل حزب لم تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية في الانتخابات التي أجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ - ومقتضاه تبعاً دخول الأحزاب التي حصلت على هذه النسبة على الأقل في عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة - نظمت هذه العملية الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه معصلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ المقاعد المخصصة للقوائم الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب توزع بينها في كل دائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميع القوائم في الدائرة - فإن بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة - فتعطى كل قائمة مقعداً تبعاً لقوائم الأصوات الزائدة - مقتضى هذا أن عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة عبارة عن مراحل تترى حتى تفسر نتائجها وفقاً للقانون - وهي :

أولاً : حصر عدد الأصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الأحزاب التي يحق لها التمثيل في مجلس الشعب .

ثانياً : حساب مجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة .

ثالثاً : استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بقسمة هذا الموضوع على عدد المقاعد للقوائم الحزبية .

رابعاً : قسمة عدد الأصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح .

خامساً : استخلاص ما يبقى من مقاعد ، وما قد يفيض من أصوات كل قائمة .

سادساً : حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل أصواتها الزائدة عن هذا النصف ، وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي قبلت أصواتها الزائدة عن ذلك القدر على الأثر بأن تعطى كل قائمة مقعداً حسب قوالب هذه الأصوات ، وألا أعطيت هذه المقاعد للقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية - العملية الخاصة في حصر المقاعد المتبقية والأصوات الزائدة ، كما تصرف إلى كل مقعد يختلف عن العملية الرابعة منظوراً إليها مجرداً فإنها تشمل أيضاً كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها - الأصوات الزائدة لا تلقى عند حد الزائد على المتوسط الانتخابي ، وإنما تشمل أيضاً الزائد من العملية السابقة في حد ذاتها ، سواء تمثل في تجاوزه للمتوسط الانتخابي ومضاعفاته كما في الصورة الأولى أو تمثل في زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كما في الثانية - لا محل لقصر هذه العبارة على الصورة الأولى وحدها يزعم انصراف الزيادة إلى القوائم التي ظفرت بمقاعد في المرحلة الرابعة وانحصارها عن القوائم التي لم تظفر بمقاعد فيها - تطبيق .

المعكسة :

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية تناول في أبواب متعاقبة الحقوق السياسية ومباشرتها وجدول الانتخاب وعمليتي الاستفتاء والانتخاب وجرائم الانتخابات وأحكاماً عامة ووقفية . وصدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وتعرض في أبواب متعاقبة لتكوين مجلس الشعب والترشيح لعضويته ولحكماء العضوية ولتعرض ختامية وانتقالية . وصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون الأخير ومن بينها حكم المادة ١٧ التي عدلت إلى النص الآتي . (ينتخب أعضاء مجلس الشعب طبقاً لنظام القوائم الصحيحة التي حصلت عليها وتمثل المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة

الحزبية بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات أصلا على أكثر الاصوات وعلى الجهة المختصة أن تلتزم في اعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الاسماء طبقا لورودها بقوائم الاحزاب مع مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حصة ٠ ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الاصوات والتي يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقا للترتيب الوارد بها وذلك عن كل دائرة ولا يمثل بالمجلس الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية » ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حكم المادة ٢٤ التي صار نص الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة ومنها كما يلي ٠٠٠ وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن ينسب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله ٠٠٠٠ ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه ان يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة ليمثله ٠٠٠ وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية لاعداد نتيجة الانتخابات طبقا لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ٠٠ ومن بينها أيضا المادة ٣٦ التي صار نص للفقرة الثانية منها كما يلي ٠ ٠٠٠ وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٣٤ حصر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقديم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحديد الاحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل مجلس الشعب ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الاحزاب وفقا لنسبة عدد الاصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة الى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الاحزاب من اصوات صحيحة في ذات الدائرة وتعطى المقاعد المتبقية بعد تلك للقائمة الحاصلة أصلا على أكثر الاصوات ، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الاصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة ٠٠٠ ، وتلا ذلك صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في

شأن مجلس الشعب ، ومن بينها حكم المادة ٥ مكررا الذى صار نصها كالآتى : « يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجميع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة ٠٠٠ ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقا للجدول المرافق ناشرا واحدا كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم ٠٠٠٠) ومن بينها أيضا حكم المادة ١٧ فقرة أولى التى صار نصها كالآتى : « يعلن انتخاب المرشح الفرد الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة فى دأسته الانتخابية إما كانت صفته التى رشح لها ٠٠٠ ويعلم انتخاب باقى الأعضاء والممثلين للدائرة الانتخابية طبقا لنظام القوائم الحزبية عن طريق اعطاء كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنفسية عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها الى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين فى الدائرة التى حصلت عليها قوائم الأحزاب التى يحق لها أن تمثل طبقا لأحكام هذه المادة ٠ وتوزيع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الأصوات الزائدة . لا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية) وأخيرا صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن بينها حكم المادة ٢٤ فقرة ثالثة ورابعة وصار نصهما كالآتى (وفى حالة الانتخاب لمعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التى قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن يندب عضوا من الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة وعضوا من الناخبين المقيدة أسمائهم فى جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية ٠٠٠ ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه بالنسبة الى الدوائر التى قدم فيها قوائم دون غيرها وكذلك لكل مرشح فرد أن

يوكل عنه أحد الناخبين من المقربين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية (٠٠٠) ومن بينها أيضا حكم المادة ٣٦ التي صار نص الفقرة الثانية منها كما يلي (٠٠) وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ٢٤ حصر الاصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الاحزاب لها وفقا للقانون ان تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي الذي حصل على الاغلبية المطلوبة من الاصوات ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الاتي :

(١) يخصص مقعد في الدائرة للمرشح الفردي الذي حصل على اكبر عدد من الاصوات الصحيحة التي اعطيت للمرشحين للانتخاب الفردي ٠٠

(ب) تعطى كل قائمة حزبية عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها الى مجموع عدد الاصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الاحزاب التي يحق لها ان تمثل طبقا لاحكام القانون وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على اصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على ان تعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالي الاصوات الزائدة والا اعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية)٠

ويؤخذ من هذه النصوص ان الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ قضت بأنه لا يمثل في مجلس الشعب الحزب الذي لا تحصل قوائمه على ثمانية في المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي اعطيت على مستوى الجمهورية فهذه الفقرة لم يمسسها القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ في تعديله للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ كما اقربا ضمنا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ في تعديله المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية حيث نصت الفقرة الثانية من هذه المادة المعدلة بان تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة

الآخيرة من المادة ٢٤ أمورا من بينها تحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون أن تمثل بمجلس الشعب ، وعلى ذلك فإن الفقرة الرابعة من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب معدلا بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ما زال حكمها قائما بعد العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - ومضى هذا الحكم مباشرة استبعاد كل حزب لا تحصل قوائمه على ثمانية فى المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية فى الانتخابات التى أجريت لمجلس الشعب سنة ١٩٨٧ . ومقتضاه تبعا دخول الأحزاب التى حصلت على هذه النسبة على الأقل فى عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية فى كل دائرة وقد نظمت هذه العملية الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب معدلة بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، وهو تعديل سايده بعد ذلك التعديل الذى أصاب الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ اذ نظمت الفقرتان عملية تحديد الفائز سواء كان مرشحا سرديا أو كان من مرشحي قوائم الأحزاب التى يحق لها التمثيل فى مجلس الشعب بما مؤداه أن المقاعد المخصصة لهذه القوائم فى كل دائرة توزع بينها بنسبة عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت عليها جديع القوائم فى الدائرة فإن بقيت مقاعد توزع على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابى للدائرة فتعطى كل قائمة مقعدا تبعا لتوالى الاصوات الزائدة . ومقتضى هذا أن عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية فى كل دائرة عبارة عن مراحل تترى حتى تفرز نتيجتها وفقا للقانون - وهى أولا : حصر عدد الاصوات التى حصلت عليها فى الدائرة قائمة كل حزب من الأحزاب التى يحق لها التمثيل فى مجلس الشعب . ثانيا : حساب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التى حصلت هذه القوائم فى الدائرة ثالثا : استخراج المتوسط الانتخابى للدائرة بقسمة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية . رابعا : قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابى ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح . خامسا : استخلاص ما قد يبقى من مقاعد وما قد

يفيضى من أصوات كل قائمة • سادسا : حساب نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة واستبعاد القوائم التى تقل أصواتها الزائدة عن هذا النصف ، وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التى تبلغ أصواتها الزائدة ذلك القدر على الأقل بأن تعطى كل قائمة مقعدا حسب توالى هذه الأصوات والا أعطيت هذه المقاعد لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية وواضح أن العملية الخامسة فى حصر المقاعد المتبقية والأصوات الزائدة • كما تصرف الى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة منظورا إليها مجردا ذاتها لتشمل كل صوت يفىض من هذه العملية بذاتها ، إذ جاء النص عاما مطلقا فى «شارته الى المقاعد المتبقية والى الأصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة ، سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد أو أكثر من الدائرة فى المرحلة السابقة تبعا لتجاوزها المتوسط الانتخابى أو مضاعفاته حسب الأحوال ! أو خص قائمة أخفقت فى الحصول على أى مقعد بالدائرة لعدم بلوغها هذا المتوسط الانتخابى فقد وردت عبارة (أصوات زائدة) بصورة لا تقتف خاصة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابى وإنما تشمل بصفة عامة الزائد من العملية السابقة فى حد ذاتها سواء تمثل فى تجاوزه للمتوسط الانتخابى ومضاعفاته كما فى الصورة الاولى أو تمثل فى زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كما فى الثانية • ولا محل لقصر هذه العبارة على الصورة الاولى وحدها بزعم انصراف الزيادة الى القوائم التى ظفرت بمقاعد فى المرحلة الرابعة وانحصارها عن القوائم التى لم تظفر بمقاعد فيها • لأنها تصدق أيضا على الصورة الثانية حيث تبسط الى كل زيادة متخلفة عن عملية التوزيع السابقة ولو لم ترق الزيادة ابتداء الى مستوى المتوسط الانتخابى • والقول بغبر هذا قد يؤدى الى اقضاء الحزب من التمثيل فى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية فى المرحلة الخامسة هذه لمجرد عدم حصول قوائم على المتوسط الانتخابى فى أية دائرة خلال المرحلة الرابعة رغم تجاوزه قيد الحصول على نسبة ثمانية فى المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة التى أعطيت على مستوى الجمهورية • وهو أمر لو قصد اليه المشرع لنص عليه فى جلاء دون حاجة الى بلوغه فى خفاء • خاصة وأن ما صرح من أصوات فى مجال استطلاع أرادة الناخبين وفى ظل

الأصل المقرر من وجوب الاعتداد بها حري ألا يهتد بغير نص صريح على
قرار ما فعله المشرع عندما نص على عدم تمثيل الأحزاب التي لم تحصل
قوائمها على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة
التي أعطيت على مستوى الجمهورية - وعندما قضى بالالتفات عن الأصوات
الزائدة التي تقل عن نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة عند توزيع المقاعد
المتبقية فيها ٠٠٠

ومن حيث أنه إذا كان الأمر كذلك ، وكان الثابت بحسب الظاهر من
الأوراق أن الأحزاب التي حققت النسبة المطلوبة لكي تمثل في مجلس الشعب
وهي ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية هي الحزب
الوطني الديمقراطي وحزب العمل وحزب الوفد الجديد وكان مجسموع
الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه الأحزاب في دائرة القوم هو
٢٤٤٥٢٠ صوتاً ، وكان مقرراً لهذه الدائرة ١٢ مقعداً فإن المتوسط
الانتخابي للدائرة يكون ١٨٨٠٩ أصوات وعلى أساسه تتم عملية التوزيع
الأولي لمقاعد هذه الدائرة وإذا حصل الحزب الوطني الديمقراطي من مجموع
أصوات الدائرة على ٢٠٠٢٢٣ صوتاً وحزب العمل على ٢٧٠٩٦ صوتاً وحزب
الوفد الجديد على ١٧١٩١ صوتاً فمن ثم يحق للحزب الوطني الديمقراطي
أن يحصل على عشرة مقاعد ويبقى له ١٢١٤٣ صوتاً ويحصل حزب العمل
على مقعد واحد ويبقى له ٨٢٨٧ صوتاً ويبقى لحزب الوفد الجديد
ما حصل عليه من أصوات الدائرة ومجموعها ١٧١٩١ صوتاً وهي تزيد على
نصف المتوسط الانتخابي للدائرة ، ويتم توزيع المقاعد الباقين على أساس
توالي الأصوات الزائدة على نصف المتوسط الانتخابي بعد عملية التوزيع
الأولي وبهذا يستحق حزب الوفد الجديد مقعداً ، ثم يكون المقعد الأخير
من نصيب الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره تالياً في عدد أصواته المتبقية
والزائدة على نصف المتوسط الانتخابي لحزب الوفد الجديد وإذا كان الثابت
من بيان التوزيع الفردي لمقاعد مجلس الشعب على الأحزاب بالدوائر
المختلفة أن قرار وزير الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب بالدائرة المذكورة
وأعلانها على أساس فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأثنى عشر مقعداً وفوز
حزب العمل الاشتراكي بمقعد واحد وعدم فوز حزب الوفد الجديد بساى
مقعد فمن ثم يكون هذا القرار قد خالف القانون فيما تضمنه من عدم

فوز حزب الوفد الجديد بمقعد في هذه الدائرة واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم اعلان حزب الوفد الجديد بمقعد في دائرة الغريم فانه يكون متققا وصحيح حكم القانون » .

(طعن ١٩٠٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

بهذا حكمت أيضا المحكمة الادارية العليا في الطعون ارقام ١٩٠٨ و ١٩١٠ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ٢٠٥٤ لسنة ٣٣ ق بذات الجلسة .

الفرع الرابع - مراحل توزيع المقاعد

قاعدة رقم (١٣٤)

المبسطة:

تمر عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة بعدة مراحل هي : المرحلة الاولى : تشمل حصر عدد الاصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الاحزاب التي يجوز تمثيلها في مجلس الشعب . المرحلة الثانية : حساب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة . المرحلة الثالثة : استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بقسمة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية . المرحلة الرابعة : قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح . المرحلة الخامسة : استخلاص ما قد يتخلف من مقاعد وما قد يفيض من اصوات كل قائمة . المرحلة السادسة : حساب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل اصواتها الزائدة عن هذا النصف وتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم التي تبلغ اصواتها الزائدة ذلك النصف على الاقل بان تعطى كل قائمة مقعدا حسب توالي هذه الاصوات والا اعطيت هذه المقاعد للقائمة الحزب الحاصل على اكبر الاصوات على مستوى الجمهورية - العملية الخامسة في حصرها المقاعد والاصوات الزائدة تنصرف الى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة وتشمل ايضا كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها - اساس ذلك : ان النص جاء عاما مطلقا في اشارته الى المقاعد المتبقية والى الاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد او اكثر في المرحلة السابقة تبعا لتجاوزها المتوسط الانتخابي او مضاعفاته حسب هذا المتوسط الانتخابي - القول يغير هذا يؤدي الى اقصاء الحزب من التمثيل في مجلس الشعب على مستوى الجمهورية في المرحلة الخامسة بمجرد عدم حصول قوائمه على المتوسط الانتخابي في اية دائرة خلال

المرحلة الرابعة رغم سبق تجاوزه قيد الحصول على نسبة ثمانية في المائة على الأقل من مجموع الاصوات الصحيحة التي أعطيت على مستوى الجمهورية وهو أمر لو قصد اليه المشرع لنص عليه في جلاء دون يلوغه في خفاء .

المحكمة :

ومقتضى هذا أن عملية توزيع المقاعد المقررة للقوائم الحزبية في كل دائرة عبارة عن مراحل تترى حتى تفرز نتيجتها وفقا للقانون ، وهي أولا حصر عدد الاصوات التي حصلت عليها في الدائرة قائمة كل حزب من الأحزاب التي يجوز لها التمثيل في مجلس الشعب ، وثانيا حصاب مجموع عدد الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها هذه القوائم في الدائرة ، وثالثا استخراج المتوسط الانتخابي للدائرة بنسبة هذا المجموع على عدد المقاعد المقررة للقوائم الحزبية ، ورابعا قسمة عدد الاصوات الصحيحة لكل قائمة على المتوسط الانتخابي ومنح كل قائمة مقاعد بعدد الناتج الصحيح ، وخامسا استخلاص ما قد يتخلف من مقاعد وما قد يفيض من أصوات كل قائمة ، وصلبا حصاب نصف المتوسط الانتخابي في الدائرة واستبعاد القوائم التي تقل اصواتها الزائدة عن هذا النصف وتوزيع المقاعد المتبقية على للقوائم التي تبلغ اصواتها الزائدة تلك القصر على الأقل بأن تعطى كل قائمة مقعدا حسب توالي هذه الاصوات والا أعطيت هذه المقاعد لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الاصوات على مستوى الجمهورية . وواضح أن العملية الخامسة في حصرها المقاعد المتبقية والاصوات الزائدة كما تنصرف الى كل مقعد يتخلف عن العملية الرابعة منظورا اليها مجردة ، فانها تشمل أيضا كل صوت يفيض من هذه العملية بذاتها ، اذ جاء النص عاما مطلقا في اشارته المتبقية وللي الاصوات الزائدة على نحو يستغرق كل مقعد متخلف ويستوعب كل صوت زائد من المرحلة السابقة ، سواء خص هذا الصوت الزائد قائمة ظفرت بمقعد أو أكثر في المرحلة السابقة تبعا لتجاوزها المتوسط الانتخابي أو مضاعفاته حسب الاحوال ، أو خص قائمة أخفقت في الحصول على أي مقعد لعدم بلوغها هذا المتوسط الانتخابي ، فقد وهدت عبارة (اصوات زائدة) بصورة لا تقف خاصة عند حد الزائد على المتوسط الانتخابي وانما تشمل عامة الزائد من العملية السابقة في حد ذاتها سواء تمثل في تجاوز المتوسط الانتخابي

ومضاعفاته كما فى الصورة الاولى او تمثل فى زيادة مجردة لم تبلغ هذا المتوسط كما فى الصورة الثانية ولا حصل لقصر هذه العبارة على الصورة الاولى فحسب يرغم انصراف الزيادة على القوائم التى عظفت بمقاعد فى المرحلة الرابعة وانحصارها عن القوائم التى لم تحط بمقاعد فيها ، لانها تصدق ايضا على الصورة الثانية حيث تبسط الى كل زيادة متخلفة من عملية التوزيع السابقة ولو لم ترق الزيادة ابتداء الى مستوى المتوسط الانتخابى . والقول بغير هذا قد يؤدى الى اقضاء الحزب من التمثيل فى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية فى المرحلة الخامسة هذه لمجرد عدم حصول قوائمه على المتوسط الانتخابى فى اية دائرة خلال المرحلة الرابعة رغم سبق تجاوزه قيد الحصول على نسبة ثمانية فى المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التى اعطيت على مستوى الجمهورية ، وهو امر لو قصد اليه المشرع لمنص عليه فى جلاء دون حاجة الى بلوغه فى خفاء ، خاصة وان ما صح من اصوات فى مجال استطلاع ارادة الناخبين وفى ظل الاصل المقرر من وجوب الاعتداد بها حرى الا يهدر بغير نص صريح على غرار ما فعله المشرع عندما نص على عدم تمثيل الاحزاب التى لم تحصل قوائمها على نسبة ثمانية فى المائة على الاقل من مجموع الاصوات الصحيحة التى اعطيت على مستوى الجمهورية وعندما قضى بالاتفات عن الاصوات الزائدة التى تقل عن نصف المتوسط الانتخابى فى الدائرة عند توزيع المقاعد المتبقية فيها .

ومن حيث انه يبين من الاوراق وبالقدر اللازم للفصل فى الشق المستعجل بطلب وقف التنفيذ ، ان قائمة حزب الوفد الجديد بالدائرة الثالثة بمحافظة البحيرة حصلت على اصوات وان لم تبلغ المتوسط الانتخابى الا انها تزيد على نصف هذا المتوسط وتزيد على الاصوات المتبقية بغيرها ، وان لجنة اعداد نتيجة الانتخابات لم تمنحها مقعدا مما تبقى بالدائرة بحجة انها لم تظفر بمقعد فى المرحلة السابقة ، وصدر قرار السيد وزير الداخلية باعتماد هذه النتيجة على سند من ذات الحجة ، وهى حجة داحضة على النحو المتقدم ، فمن ثم يكون هذا القرار مشويا يعيب مخالفة القانون فيما تضمنه من عدم اعلان فوز هذا الحزب بمقعد فى الدائرة الثالثة بمحافظة البحيرة ، الامر الذى يجعل الحكم المطعون فيه صحيحا قانونا اذ قضى بوقف تنفيذه فى هذا الشق

صدورا عن توافق ركن الجمعية فضلا عن ركن الاستمجال اللازمين لوقف تنفيذ القرارات الادارية ، ومن ثم يكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٩١١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

الفرع الخامس - استكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب

صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الاصوات *

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

تعديل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب قضى باستكمال نسبة العمال والفلاحين من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على اقل عدد من الاصوات - تعديل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ لاحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قضى باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الحاصل على اقل عدد من الاصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة - بهذا يكون المشرع بالتعديل الذى اوردته هذه الخصوصية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ قد فسخ ضمنا الحكم الذى جاء بشأنه من قبل بالفقرة الثالثة من المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - زوال الحكم المنسوخ من الوجود القانونى اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ - العودة الى تعديل احكام الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - يترتب على هذا القانون الاخير اثران الاول هو عدم عودة الحكم الذى سبق نسخه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه والثانى هو الغاء الحكم الذى كان يتضمنه هذا القانون الاخير ، قبل نسخه بدوره بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ - المعصلة القانونية الاخيرة لذلك رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كامل الحزب الحاصل على اقل عدد من الاصوات او على عائق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة - لا مخصص من تدخل المشرع لوضع قاعدة تكفل الحفاظ على النسبة المتطلبية للمعصال والفلاحين بمجلس الشعب دستوريا وقانونيا *

المحكمة :

ومن حيث أنه يؤخذ كذلك من تلك النصوص أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ، تضمن تعديل المادة (١٧) من هذا القانون الى نص تضمن أربع فقرات نظمت أمورا معينة . وقد جاء متفقاً مع هذه المادة المعدلة ذلك التعديل الذي أجاز بمعدّل الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ الا فيما يتعلق بكيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين ، فقد قضت الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بمعدّل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ باستكمال هذه النسبة من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، بينما قضت بمعدّل الفقرة الثانية من المادة (١٦) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بمعدّل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ باستكمال ذات النسبة من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذى يزيد عنه مباشرة ، وبهذا أصابت تنظيم كيفية استكمال نسبة العمال والفلاحين على نحو لا يقف فى الاستكمال عدد الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات وانما يتصداه ان لم يعطها الى الحزب الذى يزيد عليه مباشرة ، مما ينطوى على نسخ ضمنى للحكم الذى سبق وروده فى الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بمعدّل القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ منظماً استكمالها فحسب من الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات ، وهذا النسخ يؤدى الى زوال ذلك الحكم المنسوخ منها ، فلا يعود ثانية بتعديل للفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تعديلاً خلا من إيراد للحكم الناسخ له من قبل ، لأن الحكم المنسوخ وقد زال بالنسخ لا يبعث ثانية نون نص يعييه ، ولأن الحكم الناسخ اذ أوقع النسخ فى حينه فقد استنفذ غرضه فيما تضمنه من إلقاء الحكم المنسوخ واذ استبدل به حكماً آخر فقد أوجب هذا الحكم البديل حتى يتم الفأوه بسوره وهو ما حدث بعدم النص عليه ثانية عند تعديل المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، وبالتالي فإنه لا منافس من رفع الالتزام الخاص باستكمال نسبة العمال والفلاحين سواء عن كامل الحزب الحاصل على أقل عدد من

الاصوات أو عن عائق الحزب الذى يزيد عنه مباشرة وذلك تبعاً لنسخ الدكم الخاص به من الفقرة الثالثة من المادة (١٧) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بمقتضى الحكم الذى أعاد تنظيمه فى المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلة بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن المادة (٨٧) من الدستور أوجبت أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين ، كما أن الفقرة الثانية من المادة السابعة عشر من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ألزمت الجهة المختصة فى إعلان نتيجة الانتخاب بترتيب الاسماء طبقاً لورودها بقوائم الأحزاب ، مع مراعاة نسبة الضممين فى المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة ، إلا أنه إزاء نسخ الحكم المنظم لكيفية استكمال تلك النسبة على ما سلف - فلا مناص من تدخل الشارع لوضع قاعدة تكفل الحفاظ على النسبة المطلوبة دستورياً وقانونياً وهو ما لا يتأتى إلا بقانون وليس بأداة أخرى لتطلق الأمر بحقوق عامة كلها الدستور .

ومن حيث أن قرار وزير الداخلية المطعون فيه خالف بحسب الظاهر حكم القانون وتوافر فى طلب وقف تنفيذه ركن الاستعجال على ما استظهره بحق الحكم محل الطعن المائل ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صحيحاً - إذ تمضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، الأمر الذى يتعين معه رفض الطعن مع إلزام الجهة الإدارية الطاعة بالمصروفات .

(طعن ١٩١٧ لسنة ٣٢ ق وطعن ١٩١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

انتهاء الخدمة

الباب الاول : الاستقالة

الفصل الاول : نوعا الاستقالة : الاستقالة الصريحة والضمنية .

الفرع الاول : شروط الاستقالة الصريحة .

الفصل الثاني : الاستقالة الصريحة .

الفرع الاول : شروط الاستقالة الصريحة .

اولا : وجوب توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الطلب

المقدم بالاستقالة .

١ - 'اكرام يفسد رضا طالب الاستقالة .

٢ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون مكتوبة .

٣ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون يطلب صريح وغير معلق على شرط أو مقترن بقيد .

٤ - العامل المعار يجوز له تقديم استقالته من جهة عمله الاصلى أثناء وجوده بالاعارة .

الفرع الثاني : الآثار التي تترتب على تقديم الاستقالة الصريحة .

اولا : استمرار العامل في أداء واجبات وتلقفه حتى

تتمضي المدة التي حددها القانون لاعتبارها مقبولة ،

ان لم يبلغ قبل ذلك يقول الاستقالة .

ثانيا : الاستقالة الصريحة تؤتي آثارها متى استوفت

شروطها وانقضت المدة المقررة للبت فيها . ولجهة

الإدارة ارجاء قبولها لمدة أسبوعين فموجب .

وجوب اعطاء العامل المستقيل شهادة تليد بانتهاء

خدمته .

الفرع الثالث : حدود سلطة جهة الإدارة في رفض طلب الاستقالة .

الفرع الرابع : عدول مقدم الاستقالة عن استقالته .

الفصل الثالث : الاستقالة الضمنية .

الفرع الاول : قرينة الاستقالة الضمنية .

اولا : الاستقالة الضمنية تقوم على قرينتين .

ثانيا : الانقطاع عن العمل .

ثالثا : مهلة الستة شهور المقررة بقرار مجلس الوزراء في
١٩٧٥/٨/١٦ لاتقطاع العامل المعار عقب الاعارة .

رابعا : قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة
الانلوة .

خامسا : قرينة الاستقالة الضمنية قابلة لاثبات العكس .

١ - تقديم العامل العذر المبرر لانقطاعه ينفي عنه نية
العزوف عن الوظيفة .

٢ - مجرد ايداء بعض الاعذار للبرير الانقطاع عن العمل
دون ان لا يكفى لضمح قرينة الاستقالة الضمنية .

الفرع الثاني : ما ينفي قرينة الاستقالة الضمنية .

اولا : اقران الانقطاع عن العمل بتقديم طلب للحالة الى
القومسيون الطبي ينفي نية الاستقالة الضمنية .

ثانيا : تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية اذا كان الانقطاع
قائما على سند من القانون .

ثالثا : تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية بعودة العامل الى
عمله قبل صدور الحكم من المحكمة التأديبية بفصله
من الخدمة .

رابعا : تمسك العامل بوظيفته في صحيفة طعنه ينفي عنه
قرينة الاستقالة الضمنية .

خامسا : ينتفي قيام قرينة الاستقالة الضمنية بعدم تمام
الانذار الكتابي واتخاذ الاجراء التأديبي .

الفرع الثالث : وجوب الانذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية

اولا : الانذار ضمانات جهورية .

ثانيا : لغة الانذار .

ثالثا : سند الانذار .

رابعا : وجوب اتصال الانذار بعلم من وجه اليه .

الفرع الرابع : انتهاء الإجراءات التأديبية بموجب أعمال قرينة
• الاستقالة الضمنية .

أولاً : لجهة الإدارة أن تحيل العامل المتقطع عن عمله
إلى المحاكمة التأديبية .

ثانياً : الإحالة إلى المحاكمة التأديبية لا تمنع من إنهاء
الخدمة بالاستقالة الضمنية إلا إذا تمت الإحالة
خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل .

ثالثاً : الإجراءات التأديبية ضد العامل تبدأ بأحالة إلى
التحقيق .

رابعاً : استمرار العلاقة الوظيفية قائمة في حالة الإحالة
إلى المحاكمة التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع .

الفرع الخامس : أعمال مقتضى قرينة الاستقالة الضمنية .
أولاً : انتهاء خدمة العامل في حالة اكتمال شروط الاستقالة
الضمنية بقوة القانون .

ثانياً : امتناع جهة الإدارة عن إعطاء العامل المستقيل
شهادة تفيد إنهاء خدمته متضمنة بياناته الوظيفية يعتبر
قراراً سلبياً بالامتناع عن إيفاء عمل أوجب القانون .

ثالثاً : القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة
بسبب الاستقالة الصريحة أو الضمنية ليست من
القرارات الواجب الطعن فيها .

الباب الثاني : انتهاء الخدمة للحكم بعقوبة مقيدة للحرية .

أولاً - إنهاء خدمة العامل للحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مضلة بالشرف أو الإمالة .

ثانياً - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية للعالميا في إحدى الجرائم
العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي .

الباب الثالث : الفصل بغير الطريق التأديبي .

أولاً : حالات الفصل بغير الطريق التأديبي .

ثانيا : عدم استحقاق تعويض •

الباب الرابع : انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية •

اولا : السن القانونية لانتهاء الخدمة •

١ - انتهاء الخدمة يكون في سن الستين •

ب - في حساب سنة الميلاد لتحديد سن انتهاء الخدمة •

ثانيا : جواز الاستمرار بالخدمة بعد سنين الستين لبعض طوائف الموظفين •

١ - سن انتهاء الخدمة للمستخدمين والعامل هي الخامسة والستين •

ب - الاستمرار في العمل للمدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة •

ج - لجانة التعيين بعد بلوغ السن المقررة لترك الخدمة •

رابعا : الاحالة الى المعاش قبل سن الستين •
(المعاش المبكر)

خامسا : حظر اعادة تعيين العامل بعد احالته الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة •

الباب الخامس : انتهاء خدمة العامل المؤقت والمعين على مكافآت شاملة •

الباب السادس : مسائل متنوعة •

اولا - استقلال كل سبب من اسباب انتهاء الخدمة •

ثانيا - قرار اتمام الخدمة لا يخضع للتظلم الوجدوى •

ثالثا - سحب قرار الفصل •

رابعا - اتمام الخدمة الصابر من غير مختص بقرار معيدوم ويستوجب التعويض •

خامسا - عدم تحصن القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون باحالة بعض العاملين الى التقاعد في سن الستين •

ساسا - انعدام القرار الصادر بانتهاء خدمة العامل المصاب بأحد الأمراض المزمنة •

سابعاً : انعدام الفصل المستند الى قرار مزعوم صدوره من مجلس قيادة الثورة •

ثامناً - جواز الاكتفاء بإسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمة العامل المنقطع دون اصدار قرار بانتهاء خدمته •

ثامساً : مؤدى تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل •

عاشراً - مدة الانقطاع لا تعتبر من مدة الخدمة •

حادى عشر - ازالة آثار انتهاء الخدمة تكون بسحب القرار أو بإلغائه قضائياً •

انتهاء الخدمة

الباب الاول

الاستقالة

الفصل الاول

نوعا الاستقالة

الاستقالة الصريحة والضمنية

قاعدة رقم (١٣٦)

المجمد :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة (٩٤) من القانون المشار اليه عرفت اسباب انتهاء الخدمة ومن بينها الاستقالة ثم نظمت المادة (٩٧) احكام الاستقالة الصريحة والمادة (٩٨) احكام الاستقالة الضمنية وذلك في حالات ثلاث بينها تلك المادة - لم يفرق المشرع في الحكم بين التعبير عن الإرادة في ترك الخدمة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة او ان يكون التعبير عن الإرادة ضمنا بتوافر حالة من الحالات المشار اليها فيعتبر العامل وكأنه قد قدم استقالته - اذا تزامنت الإرادة الصريحة والإرادة الضمنية فالأولى في المقمة وترتب أثرها بقوة القانون - اذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهي خدمته بالقرار الصادر من الجهة الإدارية بقبولها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة بقوة القانون - يترتب ذات الحكم على الموظف انقطع العامل عن عمله عقب تقديم استقالته - اذا لم تسائله الجهة الإدارية تأكيديا قبل فوات الثلاثين يوما انتهت خدمته بقوة القانون حتى لو قدم العامل اسبابا تبرر انقطاعه بدون ان عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوما - أساس ذلك : - أن الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الإدارة تكون قد انقضت مما لا يجوز معه قانونا البحث في الاعذار التي يقدمها لتبرير انقطاعه -

ملخص الحكم :

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد عدت أسبابه انتهاء الخدمة ومن بينها الاستقالة في البند الثالث منها ، ومن ثم نظمت المادتان ٩٧ ، ٩٨ أحكام الاستقالة ، فنظمت المادة ٩٧ حالة ما إذا عبر الموظف عن إرادته صراحة بالكتابة عن رغبته في تقديم استقالته ، ونظمت المادة ٩٨ حالة ما إذا كان التعبير عن الإرادة ضمنيا في ترك الخدمة وذلك في حالات ثلاث بينها تلك المادة ، وليفرق المشرع في الحكم بين التعبير عن الإرادة في ترك الخدمة صراحة بأن يقدم الموظف استقالة مكتوبة أو أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنا يتوافر حالة من الحالات المشار إليها فيغير العامل وكأنه مقبضا استقالته ، وبطبيعة الحال إذا تزامنت الإرادة الصريحة والإرادة الضمنية فالأولى هي الخدمة وترتب آثارها بقوة القانون ، فإذا قدم العامل استقالة صريحة تنتهي خدمته بالقرار الصادر من الجهة الإدارية بقبولها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة بقوة القانون ، ويترتب ذات الحكم حتى ولو انقطع العامل عن عمله عقب تقديم استقالته ، فما لم تسأله الجهة الإدارية تأديبيا قبل فوات الثلاثين يوما انتهت خدمته بقوة القانون حتى ولو قدم العامل أسبابا تبرر انقطعه بدون إذن عقب تقديم استقالته الصريحة وبعد فوات الثلاثين يوما ، إذ تكون الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة الإدارة قد انقضت مما لا يجوز معه قانونا البحث في الأعذار التي يقدمها لتبرير انقطاعه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أرسل برقية بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ تضمنت « أنه للطرف الموجودة بالورش وعدم تعاون السيد مراقب الورش أرجو قبول استقالتي وتسوية حساباتي بالعماش » ولقد أقر الطاعن بإرساله لهذه البرقية في محاضر الجلسات ، ثم لقطع المذكور عن العمل اعتبارا من ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٨ مبرا ذلك كما جاء في عريضة دعواه أمام محكمة القضاء الإداري أنه فضل أن يقدم

استقالته من أن يقع في محذور فيرتكب جوماً قد يزج بسببه في السجن أن هو لم يسيطر على اعصابه وأثر أن يلتزم دأره فيقعد في انتظار التحقيق .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطاعن قد غير عن أرائته الصريحة برغبته في إنهاء خدمته وذلك بالبرقية التي وجهها الى جهة الادارة في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، وحدث لم ترد عليه الجهة الادارية فتعبد خدمته منتبهة بقوة القانون اعتباراً من ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ ولا عبء بانقطاعه عن العمل قبل ذلك بأربعة أيام أو بالاسباب التي ساقها لتبرير انقطاعه بعد ذلك لأنه لم يعد من بين العاملين بالمرفق اعتباراً من ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما سلف القول .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يدعيه الطاعن أن حالته النفسية والعصبية كانت وراء تقديم استقالته ، فالتصرفات القانونية تتج آثارها كقاعدة عامة ما لم يكن الشخص فاقداً الإدراك في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١٤ من القانون المدني ، وهو ما لم يقدم الطاعن دليلاً عليه بل أن الشكاوى التي خطها الطاعن لجهة الادارة بعد أن انتهت علاقته الوظيفية ومتابعة لمحسور الجلسات أمام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الادارية العليا ينفي عنه ما يدعيه .

ومن حيث أنه حتى كان الأمر كما تقسم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض دعوى الطاعن لاسباب تلتقت عنها المحكمة وتسد ذات النتيجة الى الاسباب المشار اليها سلفاً ، وامسنداً الى ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضها موضوعاً والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبسطة :

المادتان ٩٧ و٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون تنظيم العاملين المنتخبين بالدولة - تقوم الاستقلالتان الصريحة والضمنية على ارادة العامل فالأولى تستند الى طلب كتابي يقدم منه والثانية تقوم على اقتضائه

موقفاً ينبىء عن انصراف نيته فى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ويتمثل ذلك فى الإصرار على الانقطاع عن العمل - هذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة الى نوعى الاستقالة هي، أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ويتمثل ذلك فى الإصرار على الانقطاع التى تمثل ركن السبب فى القرار الإدارى وهو قرار انتهاء الخدمة - ينبغى لأعمال حكم المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مراعاة اجراء شكلى هو اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية - هذا الاجراء الجوهري يقصد منه ان تستبين جهة الادارة اصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفى ذات الوقت اعلامه بما يتراد اتخاذه من اجراء حياله بسبب الانقطاع وتمكينه له من ابداء عرضه قبل اتخاذ الاجراء - لا وجه لاعمال قرينة الاستقالة الضمنية اذا اتخذت الادارة الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع - ليس صحيحاً ما يقال بان خدمة العامل لمقطع عن عمله لا تنتهى الا بالقرار الإدارى بانتهاء خدمته - أساس ذلك : ان خدمة العامل المقطوع تعتبر منتهية بقوة القانون طبقاً لنص المادة (٩٨) المشار اليها .

ملخص الحكم :

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن المائل يقوم على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك ان مجرد انقطاع العامل عن عمله أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية لا يحقق بذاته الاستقالة الا اذا تمسكت الجهة الادارية بهذا الحق ، فاذا ثبت ان نيته لم تنصرف الى ترتيب هذا الاثر فان مجرد مضي تلك المدة لا يكفى بذاته لاعتبار العامل مستقيلًا ، وما دامت الجهة الادارية لم تصدر قراراً بانتهاء خدمة المطعون ضدها بل طلبت عودتها الى عملها فان تكيف الدعوى على انها طعن بعدم الموافقة على السفر يكون غير مستدبر خاصة وان فى طلب المطعون ضدها الاذن لها بالسفر يؤكد، استمرار العلاقة الوظيفية - ولما كان منع التصريح بسفر المطعون ضدها فضلاً عن انه من اطلاقات الجهة الادارية فانه يقوم على اسباب صحيحة اذ ان زوجها ليس من

بين العاملين بالحكومة ولا وجه لالزام الجهة الادارية بمعصها تصريحها
بالسفر الى الخارج .

ومن حيث ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين
المدينين بالدولة ، وهي بصدد تصدّد حالات انتهاء خدمة العامل أو ودت في
اليوم (٣) منها : الاستقالة ، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ من نوعين
من الاستقالة : تناولت الاولى منهما الاستقالة مكتوبة بقولها : « للعامل
ان يقدم استقالته من وظيفته ، وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة
للعامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » ويجب اليه في طلب
الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة
بحكم القانون . . . ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب
تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة ارجاء على
اسبوعين . . . ، وتناولت الثانية الاستقالة الضمنية او الحكيمية بقولها :
« يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان
بمدر مقبول .

لذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت
اعتبرت خدمته منتبهة من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين
يوما غير متصلة في السنة - وتعتبر خدمته منتبهة في هذه الحالة من اليوم
التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة
خمس ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية
ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخضت
ضده اجراءات تأديبية في خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل

ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن كلا من الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على إرادة العامل فالأولى تستند إلى طلب كتابي يقدم إليه ، والثانية تقوم على اتخاذه موقفاً يفيء عن انصراف نيته في الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أي شك في دلالته على حقيقة المقصود ، ويتمثل الموقف في الإصرار على الانقطاع عن العمل . وقد أخذ المشرع هذا الأمر في الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله « يعتبر العامل قدما استقالته ... » فلذا إن يترقب على الاستقالة الضمنية إذا ما توافرت عناصرها وتكاملت أركانها ذات الأثر المترقب على الاستقالة الصريحة وهي انتهاء خدمة العامل - وهذه الإرادة من جانب العامل بالنسبة إلى نوعي الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب في القرار الإداري وهو قرار انتهاء الخدمة .

ومن حيث أنه يبين من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها وهي التي تدور في فلكها المنازعة المطروحة أنها تتطلب لأعمال حكمها وترتيب أثرها مراعاة إجراء شكلي حاصلة إلزام الجهة الإدارية أنذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية - وهذا الإجراء الجوهرى المقصد منه أن تستبين الجهة الإدارية إصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه ، وفي ذات الوقت إعلانه بما يراد اتخاذه من إجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه له من إبداء عذره قبل اتخاذ الإجراء ، فإذا لم يقدم العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية لانقطاعه ما يثبت أن الانقطاع كان لحذر مقبول أو قدم أسبابا ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل إجمالا لصريح تلك المسلة ، إلا إذا اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل باعتبار أن انقطاع العامل عن عمله بدون إذن أو بغير عذر مقبول يشكل مخالفة إدارية تستوجب المأخذة وعندئذ لا يجوز اعتباره مستقila .٠٠٠ تقرينة الاستقالة الضمنية للاستفادة من انقطاع العامل عن العمل للمدد المحددة مقررة لصالح الجهة الإدارية التي يقيمها العامل : فلذا شاعت أعمالها في حقه ولعبرته مستقila وأن لم تكن لتخضع ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهذه المدة

حدها المخزيع لتقوم الجهة الادارية بتفسير موقفها واختيار اى الاجراءين
تصله ، فان هى تقاضت عن سلوكه الاجراء الثانى قبل العامل المنقطع
عن عمله خلال تلك المدة او شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة
قامت للقرينة القانونية باختيار العامل مستقبلا ، اذ لا يسوغ للجهة
الادارية ان تسكت عن اتخاذ اى من الاجراءين وترك العامل معلقا امره
امدا قد يطول وقد يقصر وذلك حرصا على استقرار الاوضاع الانارية وتوفير
الطمأنينة فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرار تملية للسلطة
العامة فضلا عن درء العنت عن العامل الراغب فى ترك العمل بمسيمان ان
ذلك من الاصول المقررة لحق العامل فى ترك العمل فى اى وقت يشاء .

ومن حيث انه وان كانت المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
وهى يصعد الكلام عن الاستقالة الصريحة تقضى كاصل عمام بالا تنتهى
خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول استقالته وعليه الاستقرار فى عمله
الى ان يبلغ اليه قرار بقبول الاستقالة الا ان هذه المادة - فى ذات الوقت -
اعتبرت خدمته منتتية اذا لم يبت فى طلب الاستقالة خلال مدة ثلاثين
يوما او بعد مدة الاجراء ، اذ فى هذه الحالة تنتهى خدمة العامل دون
ما حاجة الى صدور القرار بقبول الاستقالة الصريحة - واذا كانت حلة انتهاء
الخدمة فى حالتى الاستقالة الصريحة والضمنية واحدة وهى رغبة العامل
فى ترك العمل ، ومن ثم فانه يتعين اعمال حكم المادة ٩٨ التى تتكلم عن
الاستقالة الضمنية فى ضوء المادة ٩٧ التى تتكلم عن الاستقالة الصريحة ،
هذا فضلا عن ان نص المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار بانتهاء
خدمة العامل اذ يكفى لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل المدد المحددة
بعد اتمام الانذار الكتابى ودون اتخاذ الاجراء الثانى خلال الشهر التالى
للانقطاع لتقوم فى هذه الحالة القرينة القانونية فى اختيار العامل مستقبلا .

ومن حيث انه ليس صحيحا ما يقال بان خدمة العامل المنقطع عن عمله
المسدد المحددة بعد انذاره كتابة لا تنتهى الا بالقرار الادارى الذى يصدر
بترتيب هذا الاثر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل
فى المرافق العام ذلك انه وان كانت الجهة الادارية جادة وعريضة فى السهر
على حسن سير العمل فى المرافق العام ولم تتوانى او تتباطأ فى اتخاذ

الاجراءات التأديبية ضد هذا العامل حيث منحه المخرج أجلا مبهمة المشهور الثاني لانقطاع العامل لسبوك هذا الطريق ، وفي هذه الحالة لا تنقسم عرى العلاقة القانونية بين العامل والجهة الادارية بل تبقى قائمة حتى تنتهي المصاحلة التأديبية فان لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء التأديبي حتى انتهى تلك الاجل نهضت القرينة القانونية في حقها واعتبر العامل مستقبلا وانتهت خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار اداري بذلك .

(طعن ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

تعليق :

كانت المحكمة الادارية العليا قد حكمت من قبل في الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٨٥/٢٢/٢ بأن خيمة العامل وان كانت تنتهي بالاستقالة الضمنية اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية او ثلاثين يوما غير متصلة في السنة الا ان انتهاء الخدمة في هذه الحالة لا يقع بقوة القانون بل لايد من صدور قرار بقبول الاستقالة ، وذلك من منطلق الحرص على المصلحة العامة وتحقيقا لضرورة سير المرافق العامة بانتظام واطراد . وان قرينة الاستقالة الضمنية الاستفادة من انقطاع العامل المدد المنصوص عليها دون تقديم عذر مقبول تعتبر مقررة لصالح الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، ان شأنت جهة الادارة عملت هذه القرينة في حق العامل فاعتبرته مستقبلا ، وان شأنت تغاضت عن اعمال تلك القرينة رغم توافر شروطها ، فلا تنتهي خدمة العامل ، ولكنها تغطي في الاجراءات المصاحلة التأديبية عن الانقطاع خلال المدة التي حددتها المادة ٩٨ وهي الشهر التالي للانقطاع ، ولا تثريب على جهة الادارة اذا لم تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي لانقطاعه بمقولة ان هذا ميعاد تنظيمي ، فضلا عن ان اعمال هذا الاثر يصدر عن الجهة الادارية بما لها من سلطة تقديرية .

الا ان المحكمة الادارية العليا - الدائرة المشكلة بالمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ - قضت في الطعن رقم ٢٧/٢٩٥ ق بجلسته ١٩٨٦/٣/٢ على خلاف ذلك ، على النحو المبين بمصاليح .

المواد ٩٤ و ٩٧ و ٩٨ من نظام العاملين المقيمين بالدولة الصالحين
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كلا من الاستقالة الصريحة والضمنية تقومان
على ارادة العامل - الاستقالة الصريحة تستند الى طلب مكتوب يقدمه العامل
والاستقالة الضمنية تقوم على انقضاء موقف ينشأ عن انصراف العامل الى
الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك في دلالته على حقيقة المقصود
ويمثل ذلك في اصرار العامل على الانقطاع عن العمل - اخذ المشرع هذا
الامر في الحسبان عند صياغة المادة (٩٨) فرتب على الاستقالة الضمنية
اذا ما توافرت أركانها ذات الأثر المترتب على الاستقالة الصريحة وهو انتهاء
خدمة العامل - فريضة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن
العمل المدة المحددة بالقانون مقررمة لمصلحة جهة الإدارة التي يتبعها العامل
فان شأنت عملها في حقه واعتبرته مستقila وان لم ترضا التضمنت
هذه الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - حدد
المشرع هذه المدة لتفكر جهة الإدارة موقفها وتضار اى الاجرامين تسلكه
فان هي تقاعست عن سلوكه الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله
خلال تلك المدة او شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة المشار
اليها قامت القرينة القانونية باعتبار العامل مستقila - أساس ذلك : - انه
لا يسوغ لجهة الإدارة ان تسكت عن اتخاذ اى من الاجرامين وتترك العامل
مطلقا امره امدا قد يطول وقد يقصر مما يؤثر على الطمأنينة الواجب
توافرها في المراكز القانونية لعمال المرافق العامة على النمو الذى تمليه
المصلحة العامة

ملخص الحكم :

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المقيمين بالدولة وهي بصدد تعداد حالات انتهاء الخدمة اوردت في البند (٣)

منها (الاستقالة) ، ثم تكلمت المادتان ٩٧ و ٩٨ عن نوعين من الاستقالة ، تناولت الاولى منهما الاستقالة الصريحة ، بقولها « العامل ان يقوم استقالة وظيفية ، وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب اليه في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ٠٠٠ ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين ٠٠٠ وتناولت الثانية الاستقالة الضمنية او الحكيمة بقولها (يعتبر العامل مقبما استقالة في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من خمسة عشر يوما التالية ما ثبت ان انقطاعه كان بسبب مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ٠٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل) ٠

ومن حيث انه يتضح من ذلك ان كلا من الاستقالة الصريحة او الاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل ، بالاولى تستند الى طلب كتابي يقدم منه ، والثانية تقوم على اتخاذ موقفا يبنى عن انصراف نيته في الاستقالة ، بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك في دلالته على حقيقة المقصود ، ويتمثل الموقف في الاصرار على الانقطاع عن العمل ٠ وقد اخذ المشرع هذا الامر في الحسبان عند صياغته لنص المادة ٩٨ بقوله (يعتبر العامل مقبما استقالته ٠٠٠) فاراد ان يرتب على الاستقالة الضمنية اذا متوافرت عناصرها وتكاملت اركانها ذات القوت المرتب على الاستقالة الصريحة وهو انتهاء خدمة العامل ، وهذه الارادة من جانب العامل بالتضحية الى نوعي الاستقالة هي التي تمثل ركن السبب في القرار الاداري وهو قرار انتهاء الخدمة ، وقرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدة المحددة مقررة لمصلحة الجهة الادارية التي يتبعها العامل فان نشأت عملتها

فى حقه وأعتبرته مستقيلا وإن لم تشأ اتفخت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل ، وهذه المدة حينما المشرع لتقوم الجهة الادارية بتقدير موقفهما واختيار أى الاجراءات تتسلك ، فان هى تقاعست عن سلوك الاجراء التأديبى قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باختيار العامل مستقيلا ، اذ لا يسوغ للجهة الادارية ان تسكت عن اتخاذ أى من الاجراءين وتترك العامل مطلقا أمره أمرا قد يطول وقد يقصر ذلك حرصا على استقرار الاوضاع الادارية وتوفير الطمأنينة فى المراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تملبه المصلحة العامة ، فضلا عن ندر العنت عن العامل الراغب فى ترك العمل بحسبان أن ذلك من الاصول المقررة لحق العامل فى ترك العمل فى أى وقت يشاء .

(طعن ٢٩١٤ لسنة ٢٩ ج ٣ - جلسة ١٢/٤/١٩٨٦)

(وطعن رقمى ٣٤٨ و ٣٦١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٣٩)

المادة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . تقوم الاستقالة الصريحة والضمنية على ارادة العامل - الاستقالة الصريحة تستند الى طلب كتابى يقدمه العامل - الاستقالة الضمنية تقوم على اتخاذه موقفا يبنى عن التصرف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالته على حقيقة المقصود منه - يتمثل هذا الموقف فى اصرار العامل على الانقطاع عن العمل - انذار العامل كتابة بعد انقطاعه هو اجراء جوهري المقصد منه ان تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على ترك العمل وعزوفه عنه وتمكينه من ابداء عتد - قرينة الاستقالة الضمنية مقرر اصالح جهة الادارة ان شاعت اعملتها فى حق العامل وأعتبرته مستقيلا وإن لم تشأ اتفخت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل - تقاضى الادارة عن سلوك الاجراء

التأديبي قبل العامل المنقطع عن عمله خلال المدة التي حددها المشرع أو
شروعها في اتخاذ الاجراء بعد فوات تلك المدة يقيم القرينة القانونية باعتباره
مستقيلا من الخدمة .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن في هذا الحكم يقوم على مخالفته للقانون والخطأ
في تطبيقه وتأويله لأن من المستقر عليه أن واقعة الانقطاع عن العمل لا يترتب
عليها بذاتها انفصام رابطة التوظيف الا اذا رأت جهة الادارة اعمال قرينة
الاستقالة الحكيمة في حق العامل وذلك باصدار قرار بانهاء خدمته . ولما
كانت جهة الادارة لم تصدر مثل هذا القرار فان رابطة التوظيف تكون مازالت
قائمة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون ويتعين
القضاء بالفائه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل من الاستقالة
الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل فالاولى تستند الى صنب
كتابي يقيم منه ، والثانية تقوم على اتخاذه موقفا يبنىء عن انصراف نيته
الى الاستقالة بحيث لا سدع ظروف الحال أي شك في دلالته على حقيقة
المقصود ويتمثل الموقف في اصرار العامل على الانقطاع عن العمل وانذا
كانت المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ التي تناولت الاستقالة الضمنية تطلبت لاعمال حكمها مراعاة
اجراء شكلية حاصلة انذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل فان هذا
الاجراء الجوهري قصد منه أن تستبين الجهة الادارية اصرار العامل على
ترك العمل وعزوفه عنه في ذات الوقت اعلامه بما يسرد اتخاذه من اجراءات
حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه له من ابداء عنده فقرينة الاستقالة
الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المدة المحددة مقررة لصالح الجهة
الادارية التي يتبعها العامل ان شئت عملتها في حقه واعتبرته مستقيلا وان
لم تقبل اتخذت حده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن
العمل . فاذا تقاضت عن اتخاذه سلوك الاجراء التأديبي قبل العامل المنقطع
عن عمله خلال تلك المدة او شرعت في اتخاذه الاجراء ولكن بعد فوات
المدة قايح القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب إدارة جنوب القاهرة التعليمية رقم ٩٢٤
 فن ١٩٨٧/٣/٢٦ والمقدم من محامى الحكومة بجلسة فحص الطعون أن
 المظنون ضده قد أقطع عن العمل بدون إذن اعتبارا من ١/٩/١٩٨٥ عقب
 أعارقه وأن جهة عمله قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية وذلك بأحالتها
 للتحقيق الادارى بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٥ ومن ثم تكون جهة الادارة قد اجترأت
 عدم اعمال قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالحها فى الميعاد القانونى
 وخلال الشهر التالى للانقطاع محسوبا من تاريخ تحقق قرينة تقديم الاستقالة
 وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع على نحو ما استقر عليه قضاء
 هذه المحكمة وبالتالى فان خدمة المظنون ضده لا تعتبر قد انتهت عن العمل
 بحكم القانون حيث استعملت جهة الادارة حقها فى الميعاد القانونى واتخذت
 حيال المظنون ضده الاجراءات التأديبية . واذ ذهب الحكم المظنون فيه الى
 خلاف هذا المذهب وقضى بالفاء القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن
 انهاء خدمة المظنون ضده فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين
 لذلك القضاء بالفالته وبرفض طلب الفاء القرار المظنون فيه .

(طعن ٢٨٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٤٠)

المجلس :

الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧
 لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة كالاستقالة الصريحة
 تقوم على ارادة العامل باتخاذ موقف يثبته عن انصراف نيته الى الاستقالة
 بحيث لا تدع ظروف الحال الى شك فى دلالته على حقيقة المقصود ، ويتمثل
 هذا الموقف فى الاصرار على الانقطاع الذى يعد قرينة على هجر الوظيفة
 والبعد عنها ، وتتلقى هذه القرينة متى ثبت من الوقائع ما يبنى هذا
 القصد .

المحكمة :

ومن حيث أن قرينة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ٩٨
 من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة كاستقالة الصريحة تقوم على ارادة العامل ، حيث تستند الاستقالة الصريحة الى طلب يقدمه العامل أما الاستقالة الضمنية فتقوم على اتخاذ العامل موقفا ينبئ عن انصراف نيته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال اى شك فى دلالة على حقيقة المقصود ، ويتمثل هذا الموقف فى الاصرار على الانقطاع الذى يعد قرينة على هجر الوظيفة والبعد عنها ، وتتلقى هذه القرينة متى ثبت من الوقائع ما ينفي هذا القصد . ولما كان الثابت أن الطاعن مدت اعارته حتى ١٩٨٥/٨/٢١ وعلى اثر ذلك عساده يطلب تسلمه العمل ، فضلا عن أنه خلال فترة الاعارة تقدم باستقالته وطلب انتهاء علاقته بالحكومة الليبية التى رفضت قبولها ومخايرته البلاد مما اضطر الحكومة المصرية الى تمديد الاعارة فان نية هجر الوظيفة التى هى قوام اعمال قرينه الاستقالة الضمنية تكون قد انتقلت ، ويكون قرار انتهاء خدمته اممالا لحكم هذه القرينة غير متفق مع حكم القانون .

(طعن ٢٦٨٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٢٤)

الفصل الثاني - الاستقالة الصريحة

الفرع الأول - شروط الاستقالة الصريحة

أولاً - وجوب توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الطلب المقدم بالاستقالة

١ - الإكراه يفسد رضا طالب الاستقالة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبني على :

طلب الاستقالة هو ركن السبب في القرار الإداري الصادر بقبولها -
يلزم لصحة هذا القرار استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية للطلب المقدم
بالاستقالة وأن يكون صادراً عن إرادة صحيحة من الموظف باعتزاله الخدمة -
يفسد رضا الموظف ما يفسد الرضا من عيوب ومنها الإكراه - يتحقق ذلك
بأن يقدم الموظف طلبه تحت سلطان رهبة تبعثها الإدارة في نفسه دون وجه
حق وكانت هذه الرهبة قائمة على أساس - يراعى في تقدير الإكراه جنس من
وقع عليه الإكراه وسننه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه
أن يؤثر في جسامته - يوضع تقدير ذلك للقضاء في حدود رقابته لمشروعية
القرارات الإدارية .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الأول من الطعن فإن الثابت من الأوراق
أن الطاعن كان يعمل بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة وأنه
أعير للعمل بجامعة الملك فيصل بالملكة العربية السعودية اعتباراً من أول
أبريل سنة ١٩٧٦ تجددت مدة إعارته في السنة الخامسة التي تنتهي بنهاية
مارس سنة ١٩٨١ ، وقد تقدم المذكور بطلب لتجديد إعارته للسنة السادسة
وعرض الطلب على السيد محافظ القاهرة الذي أشر عليه بتاريخ ١٨/٢/٨١
بعدم الموافقة على تجديد الإعارة . وقامت المحافظة باخطار الطاعن
بمضمون تأشيرة السيد المحافظ على عنوانه بتاريخ ١٩/٣/١٩٨١ ويتأريخ
٣١ من مارس سنة ١٩٨١ تقدم الطاعن بطلب باسم السيد مدير عام
الشؤون المالية والإدارية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة القاهرة نكر

فيه أنه ايماء الى خطاب المحافظة رقم ٧٦٢ في ٨١/٣/٥ والمسلم اليه اليوم بشأن عدم موافقة السيد المحافظ على تجديد اعارته للعام السادس والى اذاره بالعودة في خلال خمسة عشر يوما والا قامت المحافظة باتخاذ الاجراءات القانونية لانتهاء خدمته باعتباره منقطعا عن العمل . ويعد هذه المقدمة سرد الطاعن لطرف اعارته من أنها كانت تجدد سنويا وعندما جددت للسنة الخامسة لم يخطر بأن هذه السنة هي الاخيرة للاعارة خاصة وأن هناك زملاء له جددت اعارتهم حتى العام العاشر ثم سرد المخاطر التي يتعرض لها من جراء عدم تجديد اعارته والضرر الذي يعود على اولاده بالمدارس وما يمكن أن يتحملة من تكاليف انتهاء العقد من جانبه وخلص الى القول بأنه ازاء عدم موافقة المحافظة على تجديد عقده وحفاظا على مصالح اولاده وتجنباً لما سيلحق به من خسائر مادية وأمنية فإنه يرجس أن تعيد المحافظة النظر في قرارها المذكور للموافقة على تجديد الاعارة للعام السادس اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ والا فإنه يطلب قبول استقالته اعتباراً من نهاية السنة الخامسة للاعارة وهو ١٩٨١/٤/١ .

ومن حيث أن الطاعن يذكر في السبب الاول من سببي طعنه أن طلب الاستقالة هذه معلقاً على شرط مضمونه أن تصبح جهة الادارة عن اراءتها بعدم الموافقة على التجديد للعام السادس قبل أن تقرر قبول الاستقالة ، وهذا الذي يقول به الطاعن لا يقوم على أساس من القانون أو الواقع لأن هذا الشرط المدعى به كان حالة واقعة واجراء قانونياً اتخذ في حقه قبل تقديم طلب الاستقالة وكان يعلمه علم اليقين لأنه أخطر به وهو قرار السيد محافظ القاهرة برفض تجديد الاعارة للسنة السادسة وكل ما ذكر في طلبه هو التماس أن تعيد المحافظة النظر في قرارها برفض التجديد على أمل الموافقة والا فإنه يطلب قبول استقالته وقد أشر السيد وكيل الوزارة على هذا الطلب بالموافقة على الاستقالة حيث أن القانون صريح في مثل هذه الامور وكذلك تعليمات السيد المحافظ . ومن ثم فلا يعد ذلك شرطاً قد علق عليه الاستقالة ويكون القرار الصادر بقبولها قد صادف محله وصدر متفقاً وأحكاماً للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن غير قائم على أساس متمين الرفض .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من الطعن والمبنى على وجود اكبراء

وقع على الطاعن من جانب جهة الادارة ادى الى تقديمه استقالته من عمله . فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن طلب الاستقالة هو ركن السبب فى القرار الادارى الصادر بقبولها وانه يلزم لصحة هذا القرار أن يكون الطلب وأن هذا الاكراه يمثل فى رفض الجهة الادارية تجديد اعارته للعام السادس قائماً لحين صدور القرار مستوفياً شروط صحته شكلاً وموضوعاً . وأن طلب الاستقالة باعتباره مظهراً من مظاهر ارادة الموظف فى اعتزال الخدمة يجب أن يصدر برضاء صحيح ، فيفسد ما يقدم الرضا من عيوب ومنها الاكراه اذا توافرت عناصره بأن يقدم الموظف الطلب تحت سلطان رهبة تبعثها الادارة فى نفسه دون حق وكانت قائمة على اساس حسيما كانت ظروف الحال تصور له خطراً جسيماً محققاً به أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ، ويراعى فى تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسننه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته وأن الاكراه باعتباره مؤثراً فى صحة القرار الادارى - يخضع لتقدير القضاء فى حدود رقابته المشروعية للقرارات الادارية .

ومن حيث أن لا يوجد فى أوراق الطعن أى دليل يدل على أن جهة الادارة قد مارست على الطاعن أى ضرر من اضرار الاكراه المفسد للرضا ، وكل ما هنالك أن الطاعن بعد انتهاء مدة اعارته للعام الخامس تقدم بطلب لتجديد اعارته للعام السادس وعرض طلبه على السيد محافظ القاهرة الذى اثر عليه بعدم الموافقة وقد قامت المحافظة باخطار الطاعن بعدم الموافقة على تجديد اعارته وانذاره بالعودة الى عمله وقد قامت بذلك فى حدود ما خوله لها القانون من سلطة تقديرية فى هذا الخصوص ومن انحراف بها أو اساءة لاستعمالها وبذلك فليس هناك ما يمكن القول به من أن هناك اكراه مارسته الادارة على الطاعن اوقع فى نفسه الرهبة التى دفعته الى تقديم الاستقالة فهو قد تقدم بطلب الاستقالة عن طواعية واختيار وموازنة بين مصلحته الخاصة فى البقاء فى عمل بالخارج وبين الرجوع لاستلام وظيفته واختار الاستقالة من الخدمة اذ تضم الادارة باعادة النظر فى قرار عدم الموافقة على تجديد الاعارة . ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس ايضاً .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون القرار الطعون فيه الصادر بقبول استقالة الطاعن قد صدر متقفا وأحكام القانون وأن الطعن عليه في غير محله متعين الرفض وإذا ذهب الحكم الطعون فيه إلى هذا المذهب وقضى برفض الطعن عليه فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض •

ومن حيث أن من خسر الطعن يلتزم بمصروفاته •

(طعن ١٧٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

٢ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون مكتوبة

قاعدي رقم (١٤٢)

المقدمة :

الاستقالة الصريحة تكون مكتوبة وعلى جهة الإدارة أن تبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها اما بالقبول او بالارجاء لمدة اسبوعين فقط بعد الثلاثين يوما - بعد ذلك تعتبر الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم تكن معطلة على شرط او مقترنة بقيد ففي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

المحكمة :

تنص المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول استقالته ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معطلا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ، ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة ، فاذا احيل العامل الى المحكمة التكميلية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار الاستقالة أو الى أن ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » ، كما تنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على أنه : يعتبر العامل مقبما استقالته في الحالات الآتية :

(١) اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية مالم يقوم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول فاذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ولا يجوز

٢ - الاستقالة الصريحة يجب أن تكون بطلب صريح وغير مطلق على شرط أو مقنون بقاء .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

تعتبر استقالة العامل مقبولة بحكم القانون إذا لم تبت الجهة الإدارية في الاستقالة الصريحة المقدمة منه خلال الثلاثين يوما المقررة بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - امتناع الجهة الإدارية عن إصدار قرار باعتبار خدمة العامل منتهية بسبب تقديمه الاستقالة يعتبر قرارا سلبيا مخالفا لصحيح أحكام القانون متعين الإلغاء .

الحكمة :

« تنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة . ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه . ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالإضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة فإذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش . ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضي الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة » .

ومن حيث أن الجهة الإدارية الطاعنة - بعد أن تلقت الاستقالة الصريحة المقدمة من المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٩ لم يبت في هذه الاستقالة خلال الثلاثين يوما المقررة بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فمن ثم تعتبر استقالة المطعون ضده مقبولة بحكم القانون على

ما نصت عليه المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مسالف الذكر ويكون الموقف السلبي من جهة الادارة بامتناعها عن اصدار قرار باعتبار خدمة الطعون ضده منتهية بسبب تقديمه الاستقالة قرارا سلبيا مخالفا لصحيح احكام القانون متعين الالفاء .

ومن حيث ان الحكم الطعون فيه قد ذهب الى اعتبار خدمة الطمعون ضده منتهية بالانقطاع عن العمل بدون اذن تطبيقاً لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وترتب على ذلك اعتبار خدمة الطمعون ضده منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل بدون اذن وليس بسبب تقديم طلب الاستقالة ، وهو امر مخالف الواقع على اعتبار ان استقالة الطمعون ضده مقبولة بحكم القانون كما سلف البيان الثابت من الاوراق وترتب آثاراً قانونية مغايرة للآثار التي يجب ترتيبها الامر الذي يقتضي معه تعديل هذا الحكم على اساس اعتبار خدمة الطمعون ضده منتهية بسبب الاستقالة من تاريخ انتهاء المهلة المقررة للمبت في الاستقالة وهي ثلاثون يوماً من تاريخ تقديم طلب الاستقالة ، وبناء عليه واذ انتهى الامر الى بطلان القرار السلبي بالامتناع عن انتهاء خدمة الطمعون ضده فان الطمعين المائلين يكونان على غير اساس صحيح من القانون خليقين بالرفض .

(طمغان ٦٤٢ و ٧٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

اذا تقدم العامل بطلب استقالة مكتوب وصريح وغير معلق على شروط او مقترن بقيد ولم يثبت فيه جهة الادارة تية بالرفض او الإرجاء خلال الثلاثين يوماً التالية لتلقيه - تعتبر الاستقالة مقبولة ومنتجة آثارها - اذا ما اتجهت جهة الادارة بعد ذلك اتجاها مخالفا لهذه النتيجة كان قرارها معيوم لورود على غير محل - للعامل طلب وقف تنفيذ هذا القرار المعصوم - يتوافر لهذا الطلب ركن الجدية كما يتوافر ركن الاستعجال لاحتمال وقوع آثار عليه يتعذر تداركها .

المحكمة :

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق ، وبوجه خاص من رد الجهة الادارية على دعوى المدعية المؤرخ ١٢/٤/١٩٨٥ ، أن السيدة المذكورة قد تقدمت باستقلالها في ١٢/٣/١٩٨٥ ، وأنه حتى تاريخ تصريح هذا السرد في ٢٢/٤/١٩٨٥ لم يبت في هذا الطلب ، وأن المطعون ضدها قد استمرت في العمل منذ تاريخ تقديم الاستقالة حتى تاريخه .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنه قد قضى في المادة ١٧ منه على أنه :
للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولاتنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اهدت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكون الطلب معلقا على شرط اذ مقترنا ب قيد ، ولما هذه الصالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ...

ومن حيث أن الذي يبين كما تقدم وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أن استقالة العامل من وظيفته تعتبر مقبولة بحكم القانون بانقضاء ثلاثين يوما على تقديمها دون أن تبت فيها جهة الادارة مادام أن طلب الاستقالة لم يكن معلقا على شرط أو مقترن ب قيد .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضدها قد تقدمت كتابة في ١٢/٣/١٩٨٥ بطلب باستقلالها ولم يكن هذا الطلب معلقا على شرط أو مقترنا ب قيد ، ومضى أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها لهذا الطلب دون أن تبت فيه جهة الادارة ، لذلك فإن استقالتها هذه تكون مفبولة بقوة القانون ، وبالتالي فإن خدمتها تعتبر منتهية ، واذا ما اصدرت للجهة الادارية بعد ذلك قرارا على خلاف ذلك فإنه يعتبر معدوما لوورده على غير حصل بعد انتهاء العلاقة الوظيفية بقوة القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون طلب المطعون ضدها قد توافر على ركن الجدية كما أنه توافر كذلك على ركن الاستعجال لما قد يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه من نقل يتعذر تداركها .

(طعن ٢٧٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١/٢٧/١٩٨٧)

المادتان ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - الاستقالة الصريحة يجب أن تقدم مكتوبة - يجب أن تبت جهة الإدارة فيها خلال ثلاثين يوماً من تقديمها والا اعتبرت مقبولة بحكم القانون إذا كانت الاستقالة غير معلقة على شرط أو مقترنة بقيد - إذا كانت الاستقالة معلقة على شرط أو مقترنة بقيد فإن القرار الصادر بقبولها لا ينهى خدمة العامل إلا إذا تضمن إجابته إلى طلبه المقترب بالاستقالة - الاستقالة الضمنية تستقضى من واقعة انقطاع العامل عن العمل المحدد الميمنة في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب ألّا يطلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقاً على شرط أو مقترناً بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابة إلى طلبه . . . ويجب على العامل أن يستمر فى عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول استقالته أو إلى أن ينقضى الميعاد النصص عليه فى الفقرة التالية » .

وتنص للمادة ٩٨ من القانون المذكور أيضاً على أن :

يعتبر العامل مقدماً استقالته فى الحالات الآتية :

(١) إذا انقطع من عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية
مالم يقدم خلال خمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر

مقبول . . . فإذا لم يقدم العامل سيابيا تبرير الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت ، اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتمتير خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية . . .

ويبين من هذين النصين أنهما يعالجان حالة انتهاء خدمة العامل بالاستقالة الصريحة والضمنية .

أما الاستقالة الصريحة فيجب أن تقدم مكتوبة ، وعلى جهة الإدارة أن تبت فيها خلال ثلاثين يوما من تقديمها والا اعتبرت مقبولة بحكم القانون هذا إذا كانت الاستقالة غير مطلقة على شرط أو مقترنا ب قيد ، فإذا كانت الاستقالة من النوع الأخير ، فإن القرار الصادر بقبولها لا ينهي خبطة العامل الا إذا تضمن اجابته الى طلبه المقترن بالاستقالة ، وأما الاستقالة الضمنية والتي عالجتها المادة ٩٨ أنفse الورود فنها تستقي من واقعة انقطاع العامل عن العمل المسد الميئة ب تلك المادة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن قدم استقالة مكتوبة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٠ وطلب في استقالته اتخاذ اجراءات التحقيق حول البيانات الحقيقية التي قدمت الى جهة الادارة حول أجازته التي حصل عليها من قبل ، الا أنه وفور تقديم استقالته انقطع عن العمل من اليوم التالي ١٩٩٠/٢/٢١ ولم ينتظر حتى يبت في طلب الاستقالة المقدم عنه كما تقتضى بذلك أحكام المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليها، وإذا كانت استقالته قد جاءت مقترنة بقيد فان خدمته لا تنتهى بحكم القانون بعضى ثلاثين يوما من تقديمها دون أن تبت فيها الجهة الادارية ، وإزاء انقطاع الطاعن عن العمل بعد تقديمه الاستقالة واستقالة هذا الانقطاع حتى

بلغ النصاب المنصوص عليه في المادة ٩٨/١ آنفة الذكر وهو أكثر من خمسة عشر يوما متتالية دون إذن ولم يكن له عذر لهذا الانقطاع الذي تم بالمخالفة لنص المادة ٩٧ المذكورة كما سلف الإشارة ، وقد تم إضراره ، عقب انقطاعه كتابة بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨ بأعمال أحكام المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين في شأنه ولكنه لم يمثل لهذا الإنذار ولم يعد إلى عمله أو يبدأ أسيايا مقبولة تبسر الانقطاع ، ومن ثم فقد أعملت الجهة الادارية قرينة الاستقالة الضمنية والتي بها تنتهى خدمة العامل متى اكتملت مدة الانقطاع وصدر الإنذار للعامل المنقطع وعدم قيام الادارة باتخاذ الاجراءات التأديبية من الشهر التالي للانقطاع ، وقد توافرت هذه الشروط في حالة الطاعن ومن ثم فانه يعتبر مقبدا استقالته من العمل وتنتهى خدمته اعتبارا من تاريخ الانقطاع ، وهو ما عملته الجهة الادارية الطعون ضدها ووافق عليه الحكم المطعون فيه التي انتهى الى ذات النتيجة فانه يكون قد أصاب في قضائه ، ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس من الواقع أو القانون حريا بالرفض » .

(طعن ٦٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

٤ - العامل المعار بالخارج يجوز له تقديم استقالته من جهة عمله الأصلي أثناء وجوده بالاعارة .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

يحق للعامل المعار أن يقدم استقالته من العمل بجهة عمله الأصلية أثناء فترة اعارته للعمل بالخارج شأله في ذلك شأن العامل غير المعار ، وعلى الجهة الإدارية قبولها خلال ثلاثون يوما من تاريخ تقديمها دون أن تملك سلطة رفضها - قرر الجهة الإدارية برفض استقالة المعار قرار معصوم ليس له اثر .

المسألة :

« تنص المادة ٩٧ من قانون الماملين المدنيين بالدولة على أن العامل أن يقدم استقالته من وظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة - ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب اليت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن الطلب مطلقا على شرط أو عقرنا بقيده وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابة الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة الاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة .

فاذا أحيل العامل الى المحاكمة التأديبية فعلا تقبل استقالته الا يعد الحكم في الدعوى بغير خبراء الفصل أو الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبوله الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة . ،

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المظنون خسده قدم استقالته كتابة الى جهة الادارة في ٢١/١٠/١٩٨٢ وقامت جهة الادارة برفضها في

١٩١٨٣/١/٢٢ بالاستقانة الى انه معار . واذ نصت المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه على انه رد عند اعارة أحد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز في حالة الضرورة شغلها بطريق التعمين أو الترقية بقرار من السلطة المختصة بالتعمين اذا كانت مدة الاعارة سنة فأكثر . وعند عودة العامل يشغل وظيفته الأصلية اذا كانت خالية أو أي وظيفة خالية من درجة وظيفته أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تخلو من نفس درجة وظيفته . وفي جميع الأحوال يحتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة وأوضح من هذا النص أن الرابطة الوظيفية بين العامل المعار والجهة المعار منها لا تنقسم بالاعارة بل تظل هذه الرابطة قائمة ومستمرة الا اذا انتهت خدمته بأحد أسباب انتهاء الخدمة المحددة في المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ومن ثم لا يوجد قانوناً ما يحول دون أن يتقدم العامل المعار باستقالته من العمل بجهة عمله الأصلية أثناء فترة اعارته للعمل بالخارج شالته في ذلك شأنه العامل غير المعار ويتمين على الإدارة قبول الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها دون أن تملك سلطة رفضها حيث لم تخول سوى سلطة أرجاء قبولها لمدة محددة طبقاً لنص المادة ٩٧ السالف ذكره ومن ثم يعتبر قرار رفض الاستقالة مجنوناً ليس له من اثر الامر الذي يترتب عليه لزوما اعتبار خدمة الطعون ضده منتهية من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ تاريخ مضي شهر على تقديمه بالاستقالة ومن ثم يكون القرار الطعون عليه بالامتناع عن انتهاء خدمته للاستقالة الصريحة باطلاً من أصله لا يتقيد الطعن عليه بميعاد .

(طعنان ١٠٥٦ و ١٢٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

ثانيا - البت في طلب الاستقالة المكتوبة يكون خلال ثلاثين يوما

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

الاستقالة الصريحة المقدمة من العامل يجب أن يبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها سواء بالقبول أو الارجاء - اذا انقضت تلك المدة دون أن تبت جهة الادارة في الاستقالة اعتبرت مقبولة بقوة القانون - متى كانت الاستقالة مكتوبة وغير معلقة على شرط او مقترنة بقيد - المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة - العامل المنقطع عن العمل دون ان أكثر من خمسة عشر يوما تنتهي خدمته ما لم تتخذ جهة الادارة حياله الاجراءات التأديبية - وجوب الفاء قرار الادارة السلبى بالإمتناع عن قبول الاستقالة متى تحققت اركانها وشروطها .

المحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن قدم استقالة صريحة الى المديرية التعليمية بتاريخ ٢٨/٣/١٩٨٢ .

ومن حيث أن المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « للمعامل أن يقدم استقالاته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة . ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب مطلقا على شرط او مقترنا بقيد ... »

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن الاستقالة الصريحة المقدمة من العامل تعتبر مقبولة بحكم القانون اذا لم تبت فيها الجهة الادارية بالقبول أو الارجاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها متى كان طلب الاستقالة مكتوبا وغير معلق على شرط او مقترنا بقيد .

ومن حيث أن الطاعن وقد تقدم باستقالة مكتوبة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ ولم يكن عليه مطلقا على شرط أو مقترنا بقيد ، ولم تبلغه جهة الادارة بإرجائها مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فإن استقالة الطاعن تعتبر مقبولة بحكم القانون بعد مضي ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها في تاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ ويتعين على الجهة الادارية اصدار قرار بإنهاء خدمته اعتبارا من هذا التاريخ واعطائه شهادة بذلك مبينا بها مدة خدمته وسائر بياناته الوظيفية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب في تكليفة الواقعة الدعوى غير هذا المذهب حيث اعتبر الطاعن منقطعاً عن العمل بدون إذن لمدة أكثر من خمسة عشر يوما وقضى برفض دعوى الطاعن استنادا الى أن التفسير الصحيح لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الجبنيين بالدولة هو أن العامل المنقطع عن العمل بدون إذن المدة التي حددها النص لا تعتبر خدمته منتهية حتماً بمضي هذه المدة وإنما يلزم أن تصدر الادارة قراراً صريحاً بذلك ، وهذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه يخالف ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب إنهاء خدمة العامل المنقطع عن العمل لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً بدون إذن إذا لم تتخذ حياله الاجراءات التأديبية ، فضلاً عن ذلك فإن الثابت من الاوراق أن الطاعن تقدم باستقالة صريحة في ١٩٨٣/٣/٢٨ وما لم تجبه الادارة لطلبة :نقطع عن العمل في ١٩٨٣/١٠/١ ومن ثم فإن التكييف الصحيح لواقعة الدعوى ينحصر في قبول الاستقالة الصريحة من عدمه وتحديد موقف الطاعنة في ضوء أحكام المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون حقيقاً بالإلغاء ، والقضاء بالغاء قرار الجهة الادارية السليبي بالامتناع عن قبول استقالة الطاعن واعتبار خدمته منتهية اعتباراً من ١٩٨٣/٤/٢٨ واعطائه شهادة تفيد ذلك ومايترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٤٩٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٣)

الفرع الثاني : الآثار المترتبة على تقديم الاستقالة المرحية

أولا - استمرار العامل في أداء واجبات وتطبيقه حتى تمضي المدة التي حددها القانون لاعتبارها مقبولة ، ان لم يبلغ قبل ذلك بقبول استقالته .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا يترتب على تقديم العامل استقالته اعتبارها مقبولة في تقديمها - يتعين على العامل الاستمرار في أداء واجبات وتطبيقه حتى يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او رفضها او تمضي المدة التي حددها القانون لاعتبارها مقبولة - أساس ذلك : - ان تعيين العامل في الوظيفة ولو رغبته يخضعه لنظام الوظيفة العامة الذي يجعله مكلفا بأداء واجباتها في خدمة الشعب طبقا لاحكام الدستور - قبول الاستقالة يدخل في نطاق السلطة التقديرية للإدارة التي تترخص فيها بما يحقق المصلحة العام وتستقل من ثم بوزن مناسبات قرارها بما يطق المصالح العام ولا معقب عليها في هذا الشأن طالما ان قرارها يرفض قبول الاستقالة لا ينطوي على إساءة استعمال السلطة أو التصرف بالغرض والغاية من منح العامل من الاستقالة وهو الحاجة الى خدمته دون مخالفة لاحكام الدستور والقانون .

المحكمة :

ومن حيث انه عن موضوع الطعن فان الثابت من مدونات المسكم المطعون فيه ان الطاعن قد قدم استقالته من عمله اعتبارا من ١٠/٩/١٩٨٠، ولم يرافقه رئيس مجلس ادارة الهيئة المطعون ضدها على قبول الاستقالة وذلك بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٠ واخطر المدعى بعدم الموافقة على الاستقالة في ٢٩/١٠/١٩٨٠ ، وعليه فقد رأى الحكم المطعون فيه ان الجهة الادارية قد اعملت سلطتها التقديرية في شأن هذه الاستقالة وذلك تاسيسا على ان قبول الاستقالة من اطلاقها التي تنصرف فيها بمحض اختيارها وتستقل بوزن مناسبات قرارها بما لا معقب عليها بهذا الشأن طالما ان قرارها

برفض قبول الاستقالة المقدمة من المدعى لا ينطوى على إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن يعمل بالإدارة العامة لمشروعات الصرف بمحافظة المنيا وصدر قرار الهيئة المطعون ضدها رقم ٧٦٨ لسنة ١٩٨٠ متضمنا نقله الى الادارة العامة لمشروعات صرف مصر العليا بمحافظة قنا اعتبارا من ١٩٨٠/٩/٦ الا أنه امتنع عن تنفيذ هذا النقل فأخطر بكتاب ادارة جنوب المنيا رقم ١٦٢٥ فى ١٩٨٠/١٠/٨ بسرعة اخلاء طرفه اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١١ الا أن الطاعن قدم استقالته مكتوبة فى ١٩٨٠/١١/٨ لرئيس مجلس ادارة الهيئة فأفاد بكتابه رقم (٨٩) فى ١٩٨٠/١١/٥ بعدم قبول الاستقالة وضرورة اخلاء طرف الطاعن وتسلمه العمل بالجهة المنقول اليها فامتنع الطاعن عن تنفيذ ذلك وامتنع عن عمله من ١٩٨٠/١٠/٩ فأبلغت النيابة الادارية بذلك حيث حققت الامر فى القضية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فيما بنى عليه قضاءه برفض الفاء القرار الصادر برفض قبول استقالة الطاعن من الخدمة على اطلاقه - لان هذه السلطة من اطلاقات الجهة الادارية التى لا معقب عليها هذا الرأى غير صحيح ذلك أن المبدأ الدستوري والقانونى المقرر فى هذا الشأن هو الا اجبار من تولى الوظائف العامة أو الاستمرار فيها الا فى الاحوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون فالعمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولادارة خدمة عامة ومقابل عادل والوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف القائمين فيها فى خدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجبهم فى رعاية مصالح الشعب (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) ولذلك اعتبرت الاستقالة فى قوانين العاملين المتعاقبة من أسباب انتهاء الخدمة ، وان كانت هذه القوانين قد نظمت كيفية اعمال أثر الاستقالة وكيفية تقديمها بما يتلاءم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة .

ومن حيث أنه تنظيما لذلك فقد نصت المادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧

لصنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت فى طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلق على شرط أو مقيّد بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على الا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالإضافة الى مدة ثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة . فاذا ما احيل العامل الى المعاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاشى .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى فقرة الثالثة .

كما نصت المادة (٩٨) من ذات القانون على أن يعتبر العامل مقبدا استقالته فى الحالات الآتية ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمنزلة مقبول » .

ومن حيث أنه بناء على ذلك لا يترتب على تقديم العامل استقالته اعتبارها مقبولة فور تقديمها بل يتعين على العامل الاستمرار فى اداء واجبات وظيفته حتى يبلغ اليه قرار قبول هذه الاستقالة أو يرفض قبولها أو تمضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة وأساس ذلك أن تعين العامل فى الوظيفة ولو برغبته يخضعه لنظام الوظيفة العامة الذى يجعله مكلفا بإداء واجباتها فى خدمة الشعب وذلك وفقا لصريح نص المادة (١٤) من الدستور .

تلك الواجبات التى تهم فى اداء الاعمال اللازمة للانتاج والخدمات

التي تتولاها مختلف مصالح وادارات وأجهزة الدولة بصفة مستمرة ودائمة ومنظمة حتى تستمر حياة المواطنين وحياة الوطن .

ومن حيث أن الثابت، من الأوراق أن الطاعن قد قدم طلباً كتابياً مؤرخاً ١٠/٨/١٩٨٠ باستقالته من عمله بعد نقله الى وظيفة غير وظيفته بقرناً للالتزامات التي قررها القانون من استمراره في العمل لحين قبول استقالته وفقاً للمادة (٢٧) سألقة الذكر اذا انقطع عن العمل اعتساراً من ١٠/٩/١٩٨٠ ، وهو ما قامت الجهة الادارية معه باحالته للنيابة الادارية للتحقيق معه ، فقرر بالتحقيق أنه قد قدم استقالته عن العمل لسبب صدور قرار بنقله للعمل بقرناً ، وأنه يقيم في المنيا ويشرف على أسرته بعد وفاة والده ، وانتهت النيابة الادارية بمذكرتها المؤرخة ٢٦/٣/١٩٨١ باتهامه بالامتناع عن تنفيذ قرار نقله الى ادارة صرف قنا ، وانقطاعه عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول في غير حدود الاجازات المصرح بها قانوناً ، وطلبت النيابة الادارية أولاً : مجازاته ادارياً ، ثانياً : إنهاء خدمة المخالف اعمالاً لما تقتضيه المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد أصدرت القرار رقم (٨١٣) لسنة ١٩٨٢ في ٣/١٠/١٩٨٢ بمجازاة الطاعن بخمسة شهر من أجره لامتناعه عن تنفيذ قرار نقله الى الادارة العامة لصيانة الصرف بقرناً وانقطاعه عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول ، وبفصله من الخدمة اعتباراً من ١٠/٩/١٩٨٠ . وقد نظم الطاعن من القرار القادى ثم اقام طعنه عليه أمام المحكمة القادى بمدينة أسبوط (الدائرة الثانية بإيداع عريضته في ١٢/١٠/١٩٨٢ حيث قيد الطعن تحت رقم ٧٢ لسنة ١١ القضائية وبجلسة ٢٣/٤/١٩٨٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

ومن حيث أن المحكمة المذكورة قد اقامت قضاءها على أن القرار المطعون فيه والصادر برقم ٨١٣ لسنة ٨٢ في ٣/١٠/٨٢ بخمسة شهر من مرتب الطاعن وهي وقائع سابقة على انتهاء الخدمة وأنه لا تناقض من إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل وبين هذا الجزاء لالتزام العامل بالاستمرار

في العمل من وقت تقسيم استقالته لحين البت فيها قبولاً أو رفضاً أو انقضاء
اليمين الذي حدده القانون لاعتبارها مقبولة طبقاً للمادة (١٨) من القانون
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وأنه بنسأ على الثالث من انقطاع الطاعن عن العمل بدون
عذر وانطباق نص المادة على حالته يكون قرار الجهة الادارية محصل
الطعن قائماً على سبب صحيح يبرره كما أن الجهة الادارية قد أوقعت
جزءاً ملائماً للمنتخب الذي ارتكبه الطاعن ومن ثم يكون طعنه على القسور
متمين الرافض .

ومن حيث أن ما ورد بهذا الحكم من أسباب لا لزوم لها للبت في الطلب
المحدد للطاعن وهو إلغاء قرار الجزاء يخصم شهر من مرتبه لا حجية له
طبقاً للقوانين العامة ملائماً في حجية الاحكام .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه بالطعن المائل والتي اقامها الطاعن
أمام محكمة القضاء الاداري قد اقيمت في ١٥/٢/١٩٨١ وقبل الدعوى أمام
المحكمة التديبية بأسيوط وقد حدد طلباته بمحكمة القضاء الاداري بإلغاء
قرار قبول الاستقالة من الخدمة مع ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام
الجهة الادارية المدعى عليها بالمصروفات ومن ثم فإن الطعن المائل ينصرف
بحسب الظاهر وفقاً لما حدده الطاعن الى قرار الهيئة الطعون ضدها
الصادر في ٢٩/١٠/١٩٨٠ برفض قبول الاستقالة الا أن حقيقة هذا الطعن
في القرار الطعن أنه طعن بالضرورة والحسم - وبحسب الطبيعة القانونية
والترتيب المنطقي للامور وبناء على حقيقة ما يستهدفه الطاعن - في قرار
انهاء خدمته بفصله والورد في اليند (ثانياً) من القرار رقم ٨١٢ لسنة
١٩٨٢ الصادر في ٢/١٠/١٩٨٢ وموعد اقامة الطاعن دعواه أمام محكمة
القضاء الاداري قرار رفض قبول استقالته يتربط عليه حتماً وبضرورة بطلان
قرار فصله من الخدمة لانقطاع عن العمل ومن ثم فقد كان يتمين على
للطاعن المذكور أن يطعن أمام محكمة القضاء الاداري في هذا القرار بفصله
من الخدمة اعتباراً من ٩/١٠/١٩٨٠ ونفذ في ٣٠/١٠/١٩٨٢ وذلك في
الواعيد طبقاً للاجراءات المحددة لذلك وهو ما لم يتم به المدعى أمام محكمة
القضاء الاداري قبل صدور حكمها الطعن وحيث أنه فضلاً عما سبق فأن
قبول الاستقالة التي يقدمها العامل هو من السلطات التقديرية للادارة العامة

التي تترخص فيها بما يحقق الصالح العام وتستقل من ثم لوزن مزاياها قرارها بما يحقق الصالح العام ولا محلب عليها في هذا الشأن طالما أن قرارها يرفض قبول الاستقالة لا ينطوي على اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بالفرض والغاية من منع العامل من الاستقالة للحاجة الى خدماته الى جبره بالمخالفة للقانون والدستور ولما كان الطاعن لم يقدم في أي من مراحل الدعوى أو الطعن ما يثبت اساءة الجهة الادارية باستعمال سلطتها التي اختصها القانون بها بأن تفتت بما قررت من رفض لهذه الاستقالة غير وجه المصلحة العامة وصالح العمل وحاجته الى خدمات الطاعن في الوظيفة التي استقال منها أو حرمانه من حرية العمل وحيث أنه من خافلة القول أن وصف الطاعن قرار نقله الى ادارة صرف قنا بالقوة القاهرة أمر غير مقبول لأن هذا النقل المفاجيء أمر من ضروريات الادارة الحمينة يستهدف حسن توزيع القوى العاملة مكانيا بما يحقق وجه أهداف المرفق العام والنقل المكاني غير مستحيل التنفيذ رغم ما فيه من مشقة تتعلق بما يترتب عليه في ظل مشاكل الاسكان وهو أمر عام يعاني منه الطاعن وغيره من العاملين كثيرهم من المواطنين ولا تبرر تلك المشقة التي تمثل ظرفا عاما لتسجيل الغالبية العظمى من الموظفين العموميين لمتناع الطاعن عن أداء واجباته ومباشرة أعمال وظيفته التي نقل اليها في خدمة الشعب ، مع اتخاذ ما يجوز مباشرته من اجراءات للتظلم والطعن لالغاء قرار النقل المذكور اذا كان قد صدر على خلاف أحكام القانون ومقتضاه وحيث أن الطاعن لم يقدم ما يثبت من ظروف ملائمة هذا النقل ما يجعله سببا ومسندا للتبديل على مخالفة القانون أو اساءة الادارة لاستخدام سلطتها فيما يتعلق برفضها قبول استقالته ومن ثم فإن النعي على الحكم الطعن يرفض الغاء قرار جهة الادارة برفض قبول استقالته من الخدمة وباعتباره لم يصدر مخالفا للقانون الصادر مشوب سوء استخدام للسلطة على النحو السالف ذكره يكون على غير أساس سليم من الواقع والقانون خليق بالرفض .

ومن حيث أن خاسر الطعن ملزم بمصروفاته وفقا لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٩٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

ثانيا - الاستقالة الصريحة تؤدى آثارها متى استوفت شرائطها وانقضت المدة المقررة للبت فيها . ولجهة الإدارة أرجاء قبولها فحسب لمدة أسبوعين اعطاء العامل المستقيل شهادة تفيد انتهاء خدمته .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

الاستقالة الصريحة يجب اعمال آثارها طالما توافرت شروط قبولها . وتتربط هذه الآثار فى حق العامل طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما وبقوة القانون ، ويجب على الجهة الادارية ان تصدر قرارا بانتهاء خدمة العامل المستقيل والا اعتبرت خدمته منتهية قانونا بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديم الاستقالة ، ويجب فى جميع الاحوال اعطاء العامل شهادة تفيد انتهاء خدمته وتتضمن بياناته الوظيفية واذا امتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هذا قرارا سلبيا بالامتناع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذ وبالفائه .

المحكمة :

استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يتعين على الإدارة اثار الاستقالة الصريحة التى يقدمها العامل طالما توافرت شروط قبولها بحيث لم تكن مقترنة او معلقة على شرط ولم يكن العامل وقت تقديمها محالا الى المحاكمة التأديبية .

وان اعمال هذه الآثار يترتب فى حق العامل طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما ويقسوة القانون . ويجب على الجهة الادارية ان تصدر قرارا بانتهاء خدمة العامل المستقيل والا اعتبرت خدمة منتهية قانونا بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديم الاستقالة ، ويجب فى جميع الاحوال اعطاء العامل شهادة تفيد انتهاء خدمته وتتضمن بياناته الوظيفية واذا امتنعت الإدارة عن ذلك

اعتبرت امتناعها هذا قرارا سلبيا بالامتناع مما يحقق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذه وبالفعل .

ومن حيث أن الجهة الادارية المختصة قد أحالت المطعون ضده الى التحقيق الادارى بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨ ولم تقبل الاستقالة المقدمة طبقا لنص المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقامت باقتضاد الاجراءات التأديبية ضده لانقطاعه عن العمل وتقديمه الى المحكمة التأديبية بأسوئ وحكمت هذه المحكمة بفصله من الخدمة وأصدرت الجهة الادارية قرارها واذ كانت هذه الاجراءات قد اتخذت ضده بإنهاء خدمته تنفيذا لهذا الحكم اعتبارا من ١٩٨٦/٦/٢١ الامر الذى كان يجب عليها ومن باب اولى اصدار قرارها باعتباره مستقيلا طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد امتنعت عن اصدار قرار انهاء خدمته ، فمن ثم يكون امتناعها هذا مخالفا لاحكام القانون ويتعين الحكم بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن انهاء خدمة المطعون ضده باعتباره مستقيلا حيث تلتزم الجهة الادارية فى هذه الحالة باصدار هذا القرار واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ القرار السلبى بالامتناع عن اعتبار المطعون ضده مستقيلا عملا بالمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومنحه شهادة تقييد ذلك فانه يكون قد صدر بناء على صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه غير مستند الى سند من القانون خليا بالرفض .

(طعن ٢٢٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المادة :

مؤدى نص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة أن الاستقالة حق للعامل مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما على تقديمها ولا يجوز للجهة الادارية أن ترفضها وإنما يجوز لها فقط أن ترجى قبولها لمدة اسبوعين بخلاف مدة الثلاثين يوما ولاسياب

تتعلق بمصلحة العمل وذلك ما لم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية - عدم
اتخاذ الجهة الانبائية اى اجراء بشأن الاستقالة المقدمة من العامل خلال
المدة القانونية تكون الاستقالة المقدمة من العامل مقبولة بحكم القانون
بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقا لنص المادة ٩٧
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالسولة
فان الاستقالة حق للعامل وتعتبر مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما
على تقديمها ولا يجوز للجهة الادارية ان ترفضها وانما يجوز لها فقط
ان ترجىء قبولها لمدة اسبوعين بخلاف مدة الثلاثين يوما ولاسباب تتعلق
بمصلحة العمل وذلك مالم يكن محالا الى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث ان الثابت ان المدعى (الطاعن) قد قدم اثثناء نظره
الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى بصورة ضوئية من طلب الاستقالة
الذى تقدم به الى الجهة الادارية بتاريخ ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ومؤشرا
من الوجهين الاولين للغة العربية يرفعه الى السيد / مدير عام ادارة وسطه
ثم تاشر على الطلب بما يفيد القبيبه على المدعى فى الاستمرار فى العمل
لحين قبول الاستقالة واستكمال الاجراءات وقد وقع المدعى بما يفيد علمه
بهذا القبيبه كما قدم المدعى صورة ضوئية من طلب آخر كان قد تقدم
به الى الجهة الادارية طلب فيه اعادة النظر فى موضوع رفض استقالته
وقد تاشر عليه ايضا من الوجهين الاولين للغة العربية يرفعه الى السيد /
وكيل الوزارة .

ومن حيث ان المحكمة قد طلبت من الجهة الادارية موافقاتها بمعلوماتها
فى هذا الشأن وما تم بخصوص هذين الطلبين واحيلت المحكمة نظره
الطعن عدة مرات لهذا السبب ولما لم تتلقى المحكمة اى رد على استفسارها
المذكور قررت حجز الطعن للحكم بحالته .

ومن حيث ان المستفاد مما تقدم ان الطاعن قد تقدم بطلب استقالة من
خيمة وزارة التربية والتعليم فى ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٤ ولم تتخذ جهة

الادارة أى اجراء بشأن هذه الاستقالة خلال المدة القانونية وبناء على ذلك تكون الاستقالة المقبولة من الطاعن مقبولة بحكم القانون بمضى ثلاثين يوما على تاريخ تقديمها (فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٤) اذ لا يجوز للجهة الادارية رفض الاستقالة المشار اليها وترتيبها على ذلك يتعين عليها اعمال مقتضاها واصدار القرارات اللازمة لانهاء خدمة المدعى اعتبارا من تاريخ انتهاء الثلاثين يوما على تاريخ تقديمها .

ومن حيث أنه متى كان الامر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون وجانب الصواب فى تطبيقه ، ويتعين والحالة هذه القضاء بالغائه ، وبالفاء قرار الجهة الادارية السليبي بالامتناع عن انتهاء خدمة المدعى وما يترتب على ذلك من اثار والزامها بالمصروفات .

(طعن ٧٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨)

لمادة رقم (١٥١)

المادة :

المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - يتعين على العامل الذى قدم استقالته من عمله أن يستمر فى هذا العمل الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او الى انقضاء الميعاد المنصوص عليه وهو خمسة ايام ومن تاريخ تقديم الاستقالة - المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد اوردت الحالات التى يعتبر العامل فيها مقبما استقالته واوجبت اصدار العامل كتابة بعد انقضاء مدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية - لا يجوز اعتبار العامل مستقلا فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت هذه اجراءات تأييدية خلال الشهر التالى لانقضاء من عمله .
المقصود الاجراءات التأييدية وليست الماكاه التأييدية :

المحكمة :

ومن حيث انه من العيب الاول للطعن على الحكم المطعون فيه وهو

الخطأ في القانون فإنه لما كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يشيأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة (٩٧) منه على أنه :

« للمعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .
ولا تنتهي خدمة العامل الا بقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب
البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه والا اعتبرت
الاستقالة مقبولة بحكم القانون »

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة
العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين
بالاضافة الى مدة الثلاثين يوماً الواردة بالفقرة السابقة .»

ويجب على العامل أن يستمر في عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول
الاستقالة أو الى أن يفتقن الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة .»

ومن حيث أنه يستفاد من حكم هذه المادة أنه يتعين على العامل الذي
قدم استقالته من عمله الاستمرار في هذا العمل الى أن يبلغ اليه قرار
قبول الاستقالة أو الى انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثابتة
وهو خمسة وأربعون يوماً من تاريخ تقديم الاستقالة .»

ومن حيث أن الثابت - في الطعن المعروض - أن الطاعن تقدم باستقالته
في ٢٦/١١/١٩٨٧ ، وأبلغ بقرار رفض هذه الاستقالة في ١٦/١٢/١٩٨٧
وانقطع عن عمله اعتباراً من ٣/١/١٩٨٨ ، ومن ثم فإنه تطبيقاً لنص المادة
(٩٧) من قانون العاملين المشار اليه فإنه كان يتعين عليه الاستمرار في
الخدمة حتى ١٠/١/١٩٨٨ ، تاريخ انقضاء خمسة وأربعين يوماً على
تاريخ تقديمه استقالته حتى يمكن اعتبار استقالته مقبولة بحكم القانون ، وإذا
انقطع الطاعن عن عمله قبل هذا التاريخ فإنه لا يستفيد من أحكام المادة
المشار اليها ويعتبر منقطعاً عن عمله اعتباراً من ٣/١/١٩٨٨ ، ومن ثم فإنه
معيّن ثبت ذلك يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير مبني على أساس سليم
من القانون مما يستوجب طرحه جانباً .»

ومن حيث انه عن الوجه الثاني من الوجه الطعن على الحكم المطعون فيه والذي يتعلق بمخالفته لقانون والقصور في التسييب فان المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه .

« يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية : -

(١) اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية .

(٢) اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقيله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة . . .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .
(٣)

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٨٨/١/٢ وقامت الجهة الادارية بموجب كتابيها رقمي ١٠٤ في ٩ و ١٤/١/١٩٨٨ بانذاره بالعودة الى عمله - وذلك على عنوانه بطنطا كفر الخاضه شارع الزاوية رقم ٢١ ، وفي ١٩٨٨/١/٢٥ تقرر احالة الموضوع الى الشؤون القانونية بالادارة التعليمية بطنطا ، التي ارتأت حالة الطاعن الى النياية الادارية للتحقيق معه في انقطاعه عن العمل في غير الاحوال المصرح بها قانوناً ، ومتى كان ذلك فان الطاعن قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، ومن ثم لا يعتبر مستقلاً من الخدمة بالتطبيق لنص الفقرة الاخيرة من المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنسوخ عنها ، وبالتالي يكون ما ذهب اليه من انه قد احيل الى المعاملة التأديبية بعد انقضاء شهر على انقطاعه لا يستند

الى أساس سليم من القانون ، فذلك أن المادة المشار اليها قد نصت على اتخاذ الاجراءات التأديبية وليس المحكمة التأديبية وواضح مما تقدم أن الاجراءات التأديبية ضد الطاعن قد بدأت باحالة موضوع انقطاعه عن العمل الى الشئون القانونية بالادارة التعليمية بطنطا في ١٩٨٨/١/٢٥ ويترتب على ما سبق أن هذا الوجه من وجه الطعن لا يتفق مع القانون مما يستوجب طرحه جانبا .

(طعن ١١٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٦)

الفرع الثالث

محدود سلطة جهة الإدارة في رفض طلب الاستقالة

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

المادة (٩٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - لا تملك جهة الإدارة سوى إرجاء قبول استقالة العامل لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطاره بذلك على ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - مؤدى ذلك : أن جهة الإدارة لا تملك رفض استقالة العامل - الفقرة الثانية من المادة (٧٢) من قانون العاملين المدنيين السابق كانت تقضى بجواز إرجاء قبول الاستقالة دون النص صراحة على تحديد مدة زمنية لهذا الإرجاء - مقتضى هذا الاختلاف في الصياغة أن المشرع كان حريصا على عدم جواز رفض الاستقالة وعلى ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى المدة التي يجب البت خلالها في طلب الاستقالة وهي ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها - هذا كله ما لم يكن طلب الاستقالة مطلقا على شرط أو مقرونا بقيد *

المحكمة :

ومن حيث أن نقطة النزاع تتحصل فيما إذا كان يجوز لجهة الإدارة أن ترفض في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة أن ترفض قبول الاستقالة *

ومن حيث أن المادة ٩٧ من القانون المذكور تنص على أنه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ، ولا تنتهي الخدمة إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة » - ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون

ما لم يكن الطلب معلقاً على شرط أو مقترنا بقييد . وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه . .

ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوماً الواردة بالفقرة السابقة ، .

ومن حيث أن جهة الادارة لا تملك - وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٧ سالفة الذكر - الا ارجاء قبول استقالة العامل لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطاره بذلك على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة وبهذه المثابة فإن جهة الادارة لا تملك رفض استقالة العامل ليس اذل على ذلك من أن الفقرة الثامنة من المادة ٧٢ من قانون العاملين المدنيين السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كانت تقضى بجواز ارجاء قبول الاستقالة دون النص صراحة على تجديد مدة زمنية لهذا الارجاء . ومقتضى هذا الاختلاف في الصياغة أن المشرع كان حريصاً على عدم جواز رفض الاستقالة كما كان حريصاً على ألا تزيد مدة الارجاء على اسبوعين بالاضافة الى المدة التي يجب البت فيها في طلب الاستقالة وهي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها ، والتي اعتبر المشرع أن عدم البت في طلب الاستقالة خلال هذه المدة قبولاً لها بحكم القانون وذلك كله بطبيعة الحال ما لم يكن طلب الاستقالة معلقاً على شرط أو مقترناً بقييد .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد / (المظنون ضده) تقدم بطلب استقالة من وظيفته في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ فودت عليه جهة الادارة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ برفض قبول هذه الاستقالة ومن ثم يكون قرارها بالرفض مخالفاً لاحكام قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ولا آترب أي اثر وبهذه المثابة تكون خدمة المظنون ضده قد انتهت بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه طلب الاستقالة .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد ذهب

هذا المذهب فانه يكون قد اصاب وجه الحق والصواب في قضائه والتزم
جانبا الفهم الصحيح للقانون ، ويكون الطعن فيه منهجا الالتماس مقعين
الرفض .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
برأيه وللزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

(طعن ٢٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)

الفروع الرابع مدول مقدم الاستقالة عن الاستقالة

قاعدة رقم (١٥٣)

المادة :

قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - يصدر بهدف تحقيق ارادة العامل في ترك الخدمة - بان عساه وأدى رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من اجابته لذلك .

القوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستقرت المادة (٩٩) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أنه : للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط او مقترنا بفيد . وفي هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه

واستقائات الجمعية ان العامل المعروضة حالته وان كان قد تقدم بطلب استقالته حدد فيه تاريخ نفاذها اعتبارا من ١٩٨٤/٥/١ ، فاصدر مجلس ادارة شركة القطاع العام التي يعمل بها القرار رقم ٨٤/٦٤ بقبول استقالته اعتبارا من التاريخ الذي حدده . الا ان المذكور قد عدل عن استقالته قبل ان يدخل القرار المشار اليه حيز التنفيذ الفعلى وقبل التاريخ المشار اليه ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من استجابة الشركة لهذا العدول ، على اعتبار ان قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر - انما يصدر بهدف تحقيق ارادة العامل في ترك

الخدمة ، فان عاد وأبدى رغبته فى الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من اجابته لذلك وعليه فيكون قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٨٤/٧٨ فى ١٩٨٤/٤/٢٨ الخاء قراره السابق بقبول استقالة العامل المذكور ، صحيحا لا ملعن عليه . وبالتالى فلا وجه لاعمال قواعد اعادة التعيين بالنسبة للحالة المعروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة القرار الصادر من مجلس ادارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية بالخاء قراره السابق بقبول استقالة السيد /

(ملف رقم ٢٠٤/٢/٨٦ فى ١٩٩٠/٥/٢)

المفصل الثالث : الاستقالة الضمنية

الفرع الاول : قرينة الاستقالة الضمنية
اولا - الاستقالة الضمنية تقوم على قرينتين :

القاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - وضع المشرع قرينتين بشأن الاستقالة الضمنية - القرينة الاولى : - هي قرينة تقسيم الاستقالة وتستفاد من واقعة الانقطاع بين اذن او عشر مقبول بعد توجيه الانذار - القرينة الثانية هي قرينة قبول الاستقالة وهي مستفادة من انقضاء الشهر التالي للانقطاع دون اتخاذ الاجراءات التأديبية خلالها - القرينة الثانية لا تتمحق الا بعد تحقق قرينة تقسيم الاستقالة - المقصود بالانقطاع الذي يبدأ منه ميعاد الشهر في الاستقالة الضمنية هو الذي يبدأ من اليوم السادس عشر في الانقطاع المتصل او اليوم الواحد والثلاثين في الانقطاع غير المتصل - لا وجه للقول بان خيمة العامل المنقطع تعتبر منتهية بقوة القانون من تاريخ الانقطاع المتصل - اساس ذلك - ان لكل حالة اثرها .

المحكمة :

ومن حيث انه من المقرر ان القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة لا تقتضي المطالبة بالغائتها ووقف تنفيذها وجوب سبق التظلم منها كما ان الوطن عليها لا يلتقي بميعاد مادامت حالة الامتناع قائمة ومستمرة .

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه « يعتبر العامل مقعما استقالته في الحالات الاتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير

مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تلجأ عند حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله يغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الثانية .

٣ - لقا التحق بخدمة أية جهة اجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقطاعه بالخدمة في هذه الجهة الاجنبية .

ولا يجوز احتياؤ العامل مستقلا في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر الحالي لانقطاعه عن العمل أو لانتفاقه بالخدمة في جهة اجنبية .

ومن حيث ان النص المتقدم انشأ قريئتين قانونيتين القرينة الاولى هي قرينة تقدير الاستقالة وهي مستفادة من واقعة الانقطاع عن العمل مدة متصلة تزيد على خمسة عشر يوما أو مدة منقطعة تزيد عن ثلاثين يوما خلال السنة بدون اذن ودون عذر مقبول وذلك بعد توجيه الانذار المشار اليه في النص. اما القرينة الثانية فهي قرينة قبول الاستقالة وهي مستفيدة من انقضاء مدة الشهر التالي للانقطاع دون اتخاذ اجراءات تأديبية خلالها .

ومن حيث ان اعمال قرينة قبول الاستقالة يقتضى تحديد المقصود بالانقطاع الذي يبين منه ميعاد الشهر الذي تعتبر الاستقالة مقبولة بانقضائه دون اتخاذ اجراءات تأديبية .

ومن حيث أنه بالنظر الى أن قرينة قبول الاستقالة لا يمكن أن تحقق إلا بعد تحقق قرينة تقديم الاستقالة وهذه القرينة الأخيرة لا تتحقق إلا بانقضاء مدة الانقطاع المتصل (١٥) يوماً أو الانقطاع المتقطع لمدة تزيد على ٣٠ يوماً في السنة كما أن المترح حدد المدة التي تعتبر الاستقالة مقبولة بانقضائها سواء في الاستقالة الضمنية والاستقالة الصريحة (المادة ٩٧ من القانون المذكور) فإن المعنى المقصود بالانقطاع الذي يبدأ من ميعاد الشهر في الاستقالة الضمنية يكون هو تاريخ اكتمال مدة لانقطاع التي تتحقق بها قرينة تقديم الاستقالة اليوم السادس عشر من الانقطاع المتصل أو المستمر أو المتوالي أو اليوم الحادى والثلاثين من الانقطاع المتقطع أو غير المتصل .

ولا محل للاحتجاج بنص المسادة المذكورة على أن الخدمة تعتبر منتهية من تاريخ الانقطاع المتصل أى من بداية الانقطاع المتصل لأن هذا النص ورد في نطاق الآثار المترتبة على تحقق قرينة قبول الاستقالة بحكم القانون على خلاف الآثار المترتبة على ذلك في حالة الانقطاع المتقطع وهى انتهاء الخدمة من اليوم الثانى لاكمال مدته أما النص المنشئ لقرينة قبول الاستقالة فقد ورد عامداً مطلقاً ليشمل حالتى الانقطاع المتصل والمتقطع وتوحيد الحكم فيها يقتضى اكتمال مدة الانقطاع الذى تتحقق به قرينة تقديم الاستقالة .

ومن حيث أن المستظهر من الأوراق أن المظنون خدشها انقطعت عن العمل بغير إذن اعتباراً من ١٩٨٥/٩/١ واستمر انقطاعها أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ومن ثم تكون قرينة الاستقالة قد تحققت في شأنها في اليوم التالي لانقضاء خمسة عشر يوماً على تاريخ بدء الانقطاع ويكون للإدارة إما اعتبار خدمتها منتهية من تاريخ الانقطاع أو انضاد الإجراءات التأديبية قبلها خلال الشهر التالي لتاريخ تحقق قرينة الاستقالة واكمالهما وإذا كان الثابت من الأوراق أن الإدارة أحالت الطاعنة الى التحقيق الإدارى في ١٩٨٥/٩/٢٩ متخذة بذلك أولى الإجراءات التأديبية قبلها وذلك بغير انقضاء مدة الشهر التي تنتهى في ١٩٨٥/١٠/١٧ .

حيث أحيلت بعد ذلك الى النيابة الإدارية لاتخاذ اجراءات محاكمتها

للأديبيا ومن ثم تنتفى قرينة قبول الاستقالة في حقها ولا تعتبر خدمتها منتهية
وتظل علاقتها الوظيفية بالإدارة قائمة ومستمرة وهو ما ينتفى معه ركن
الجمعية في الطلب المستعمل ويكون لذلك الحكم الطعون فيه وقد أجاهها إلى
هذا الطلب قد جانب صحيح حكم القانون خليقا بالإلغاء . وإذا كان الطعن
المائل على سند من القانون فمن ثم يتعين إلزام الطعون ضدها بالمصروفات
حصلا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١١٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢١)

ثانيا - الانقطاع عن العمل

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

امتناع العامل عن تنفيذ امر النقل الى جهة اخرى يعبر انقطاعا عن العمل دون اذن او عذر مقبول .

المحكمة :

ليس صحيحا ما اشار اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار انتهاء خدمة المدعية بنى على عدم تنفيذها للقرار الصادر بنقلها لان الثابت من الاوراق ان المدعية انقطعت عن عملها دون اذن او عذر مقبول استمرت على موقفها هذا رغم اذارها كتابة من جائب جهة الادارة اذا كان انقطاع المذكورة عن العمل قد جاء لاحقا لصدر قرار نقلها ، فان امتناعها بعدم مشروعية هذا القرار او سلوكها سبيل الطعن عليه حتى ولو حكم بالغاء قرار النقل فيما بعد لم يكن ليجيز لها قانونا الامتناع عند تنفيذه او الانقطاع عن العمل في الجهة التي نقلت اليها ، بحسبان ان القرارات الادارية واجبة النفاذ بمجرد صدورها . وثبما لذلك يكون القرار الصادر بانهاء خدمة المدعية قد قام على سبب صحيح يبرره وجاء مطابقا لحكم القانون خاصة وان اعادة تعيين المدعية في هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في تاريخ سابق على انتهاء خدمتها واستمرارها في خدمة هذه الهيئة الى ما بعد ذلك انما يؤكد انصراف نيتها عن الاستمرار في خدمة الهيئة المدمى عليها .

(طعن ١٠٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المتعيين بالدولة - انقطاع العامل عن العمل لا يكون الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة له قانونا - الانقطاع عن العمل بدون اذن او عذر مقبول يشكل مخالفة تأديبية في حق العامل المنقطع لما يترتب على هذا الانقطاع من الاخلال بسير الخرافق العام .

المحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء فجائيا للطاعن وفي وقت غير لائق ودون سابق انذار خاصة وأن مديرية التربية والتعليم بيورسعيد وافقت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢١ على اقامة الطاعن بالعمل وتسليم العمل فعلا ونقل يعمل بها ، وتمت ترقيته من مدرس الى مدرس اول حتى تاريخ اخطار المدرسة التي يعمل بها بضرورة اخلاء طرفه بناءً على الحكم الطعن ليتمنى اصدار قرار يفصله ، أي انه ظل يعمل خمس سنوات ونصف كلمة سابقة على صدور الحكم المشار اليه »

ومن حيث أنه قد ثبت للمحكمة من الاوراق المقدمة من الطاعن والتي لم تدحضها الجهة الادارية أن السيد مدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بيورسعيد قد خاطب ناظر مدرسة صلاح الدين الايوبي الابتدائية مقررا ان المديرية وافقت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢١ على اقامة السيد / (الطاعن) بالعمل بالمدرسة ، حيث أنه كان منقطعا عن العمل بتاريخ ١٩٨١/٩/٣ ، وطلب موافاته بأصل وخمس حور من اقرارات القيام وحريف موثقه من تاريخ تسلمه العمل ، كما قدم الطاعن صورة ضوئية من اقرار قيامه بالعمل يفيد استلامه العمل بالمدرسة سالفة الذكر اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١ - كما قدم الطعن صورة ضوئية من التقارير السنوية التي حصل عليها خلال اعوام : ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، واخيرا صورة ضوئية من القرار رقم ٤١١ الصادر في ١٩٨٥/٩/٢٤ من مديرية التربية والتعليم بيورسعيد شئون العاملين / حصر وظائف ويتضمن بترقية الطاعن وآخرين من وظيفة مدرس ابتدائي (ب) الى مدرس ابتدائي (أ) .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد استند فيما قضى به من فصل الطاعن من الخدمة الى انقطاعه عن العمل لمدة زادت على سبع مستغرات متصلة الامر الذي يستشف منه عزوفه عن الوظيفة وعدم رغبته فيها وهو الامر الذي يبين عدم صحته من واقع المستندات مسطرة الشكر ، والتي تثبت اقامة الطاعن بالعمل بمدرسته وتسلمه العمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١ ، واستمراره فيه على النحو المشار اليه حتى صدور الحكم

للطعون فيه ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد بنى على سبب غير صحيح ،
مما يستوجب الفناء فيما قضى به من فصل الطاعن من الخدمة .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد انقطع عن العمل
اعتباراً من ١٩٨١/٩/٣ حتى ١٩٨٣/٧/٣١ بدون إذن أو مبرر قانوني ، ولذا
حظر الشرع على العامل في المادة (٦٢) من قانون نظام العاملين المدنيين
بالمملكة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الانقطاع عن العمل إلا بإجازة
يستحقها في حدود الاجازات المقررة قانوناً ، ولما كان الانقطاع عن العمل
دون إذن أو عذر مقبول يشكل مخالفة تأديبية في حق العامل المنقطع لما
يترتب عليه من الاخلال بمسير المرفق العام ، لذلك فإن الطاعن يكون قد خرج
على مقتضى الواجب الوظيفي ، ومن ثم يتعين مساءلته تأديبياً ولذا فإن
المحكمة تقضى بمجازاته بخمسة عشر يوماً من مرتبه .

(طعن ٢٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٠)

المادة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

المواد ٤١ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة - انقطاع العامل عن عمله بدون إذن وفي غير
الاحوال المقررة قللتنا يشكل خطأ إدارياً في حقّه - يترتب عليه حرمانه
من أجره عن مدة الانقطاع - يستوجب المساءلة التأديبية عن هذا
الخطأ - إذا استمر العامل منقطعاً عن العمل لمدة تزيد على خمسة
عشر يوماً متتالية أو تزيد على ثلاثين يوماً غير متتالية في السنة فإنه
يعتبر مقدماً استقالته من الخدمة - وهذه القرينة مقبولة لمصلحة الجهة
الإدارية التي يتبعها العامل - لها سلطة تقديرية في أن تعتبره مستقلاً
وقضى خدمته أو تخفض خدمه الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي
لاكتفائه عن العمل - إذ اتخذت الجهة الإدارية الإجراءات التأديبية ضد
العامل المنتقطع فلا يجوز اعتباره مستقلاً - يواجه العامل في هذه الحالة
المساءلة التأديبية - يحق للمحكمة التأديبية الحكم بأى من الجزاءات التأديبية

الواردة في القانون - في هذه الحالة يعتبر العامل مستمر في خدمته وترتب كافة الآثار المترتبة على استمرار خدمته - طالما أن العلاقة الوظيفية قائمة بتعين ترتيب آثارها وأعمال متقضاها - مقتضى استمرار الخدمة طوال انقطاع العامل الذي لم يتقرر انتهاء خدمته الاعتقاد بهذه المدة في استحقاقه للعلاوة الدورية في مواعيدها - لا يجوز حرمانه منها أو تخفيض ميعاد استحقاقها - لا يجوز حرمان العامل من علاوة دورية كاملة أو من نصفها إلا بمقتضى الحكم التأديبي الصادر من الجهة المختصة - لا يجوز اسقاط مدة الانقطاع من خدمته إذا أن هذا الإثر لم يرتبه المشرع إلا في الحالة التي يتقرر فيها اعتباره مستقلاً دون اتخاذ إجراءات تأديبية ضده .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى النصوص التشريعية المتعلقة بالنزاع المعروض يبين أن المادة ٤١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها وفقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق بحيث لا يجاوز نهاية الأجر المقرر لدرجة وظيفته . وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة . ويسرى ذلك على من يعاد تعيينه دون فاصل زمني وبالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمني تستحق العلاوة في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين . ولا تخير من موعد استحقاق العلاوة الدورية ، ويصدر بمنح العلاوة قرار من السلطة المختصة .

ومن حيث أن المادة ٧٤ من القانون المشار إليه تنص على أنه « إذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية التأديبية . ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من أجازاته ومنحه أجره إذا كان له رصيد منها يسمح بذلك » .

وتنص المادة ٨٠ من القانون ذاته على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : ١ - الإنذار ٠ ٢ - تأجيل موعد استحقاق المألو لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ٣ - الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز شهرين في السنة ٤ - الحرمان من نصف المألو الدورية ٥ - الوقف عن العمل ٦ - تأجيل الترقية عن استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنتين ٧ - خفض الأجر في حدود علاوة ٨ - خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة ٩ - خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر إلى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ١٠ - الإحالة إلى المعاش ١١ - الفصل من الخدمة »

المادة ٩٨

وتنص المادة ٩٨ من القانون ذاته على أنه « يعتبر العامل مقسماً استقالته في الحالات الآتية :

- ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ٠٠
- ٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة ٠٠ وفي الحالتين يضمن انفار العامل كتابة ٠٠
- ٣ - إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص ٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية ٠ »

ومن حيث أن الاستفادة من هذه النصوص التي أوردها المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أن انقطاع العامل من عمله بدون إذن وفي غير الأحوال المقررة قانوناً يشكل خطأ إدارياً في حقه يترتب عليه طبقاً لفصل المادة ٧٤ من هذا القانون حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع فضلاً عن مسؤوليته التأديبية عن هذا الخطأ ، فإذا ما استطل هذا الانقطاع إلى المدة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون بأن استمر العامل منقطعاً من العمل بدون مسوغ مشروع لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً متتالية

أو تزيد على ثلاثين يوما غير متتالية في السنة فإنه تقوم قرينة قانونية
مؤداهما اعتباره مقعما استقاله من الخدمة وهي قرينة مقررة لمصلحة الجهة
الادارية التي يتبعها العامل فإن شاءت أعملتها في حقه واعتبرته مستقلا
فتنتهى خدمة العامل وإن لم تشأ ذلك اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال
الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وفي الحالة الأخيرة لا يجوز اعتبار العامل
مستقلا طبقا لصريح نص المادة ٩٨ المذكورة وإنما يواجه العامل في هذه
الحالة المسألة التأديبية التي قد تنتهى بتوقيع الجزاء التأديبي عليه بواسطة
السلطة الادارية المختصة أو بواسطة المحكمة التأديبية طبقا للاحكام المنظمة
لذلك قانونا والتي تفول للسلطة الادارية المختصة توقيع الجزاءات المنصوص
عليها في المادة ٨٠ سالفه الذكر عدا جزاء الاحالة الى المعاش وجزاء
الفصل من الخدمة بينما يحق للمحكمة التأديبية الحكم بأى من الجزاءات
التأديبية الواردة في هذه المادة بأى ذلك الجزاءين .

ومن حيث أن الثابت في للواقعة المعروضة أن الجهة الادارية لم تعمل
في حق العامل المدعى القرينة القانونية المشار اليها ولم تقرر اعتباره مستقلا
وتنتهى خدمته بسبب انقطاعه للسدة السالفه الذكر وإنما سلكت المسلك
الأخر الجائز لها قانونا بأن قررت اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده خلال
الشهر التالي لانقطاعه ثم قررت تسليمه العمل بعد عوبته من الانقطاع مع
مجازاته تأديبيا بخمسة عشر يوما من حرقه فإنه لا مفاض في الحالة
المعرضة من اعتبار خدمته مستمرة طوال فترة الانقطاع ، ذلك أن المشرع
قصر حكم اسقاط مدة الانقطاع عن الخدمة على الحالة التي تقرر فيها
الجهة الادارية أعمال مقتضى القرينة القانونية السالفه في حق العامل
باعتباره مستقلا وبالتالي انتهاء خدمته . فبردت تاريخ انتهاء الخدمة الى
تاريخ انقطاعه عن العمل في حالة الانقطاع المستمر لأكثر من خمسة عشر
يوما متتالية ، كما يرتد هذا التاريخ الى تاريخ اكتمال مدة الانقطاع لأكثر
من ثلاثين يوما في حالة الانقطاع غير المتتالي خلال السنة الواحدة طبقا
لهذا النص ومن ثم تعتبر الخدمة منتهية اعتبارا من التاريخ الذي حده
المشرع ، حتى لو تراخى صدور القرار الاداري بإنهاء الخدمة الى تاريخ
لاحق . أما في الحالة التي لا تعمل فيها الجهة الادارية مقتضى قرينة

الاستقالة المشار اليها وانما تتجه الى اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل فانه لا محل لاسقاط مدة الانقطاع من خدمة هذا العامل والا بعد ذلك تطبيقا للحكم التشريعي السالف في غير موضعه وهو الامر المخالف لصريح نص المادة ٩٨ السابقة والتي تقضى بعدم جواز اعتبار العامل مستقila في هذه الحالة ومن ثم فلا مناص من اعتبار خدمته مستمرة طوال هذه الفترة وترتيب كافة الاثار المترتبة على استمرار خدمته والاصل انه طالما ان العلاقة الوظيفية قائمة فيتمتع ترتيب اثارها واعمال مقتضاها فلا يجوز نزع مسد منها أو تهاوى الحق فيها بغير نص صريح في التشريع يقضى بسنله .

وعلى هذا المقتضى فانه يتمتع اعمال مقتضى استمرار الخدمة طوال فترة الانقطاع المشار اليها بالنسبة للعامل الذي لم يقرر انتهاء خدمته . وبالتالى يتمتع الاحتداد بهذه المدة في استحقاقه للعلاوة الدورية في مواعيدها بحيث لا يجوز حرمانه منها أو تأجيله ميعاد استحقاقها ومما يؤكد ذلك أن نص المادة ٤١ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة السالف يقضى باستحقاق العلاوة الدورية في أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة ، أما بالنسبة لمن يعاد تعيينه بفواصل زمنية تستحق العلاوة في أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين ، ولم يرد النص على جواز الحرمان من العلاوة الدورية أو نصفها الا في المادة ٨٠ من هذا القانون بصدد توقيع العقوبات التأديبية بواسطة السلطة الادارية المختصة أو المحكمة التأديبية ، ومن ثم فلا يجوز حرمان العامل من علاوة دورية كاملة أو من نصفها الا بمقتضى القرار التأديبي أو الحكم التأديبي الصادر من الجهة المختصة حسبما سلف . ولا محل لاطلاق القول بحرمان العامل من العلاوة الدورية طوال فترة انقطاعه عن العمل كآثر حتمى لهذا الانقطاع دون صدور قرار أو حكم تأديبي على النحو السالف ، لان هذا القول هو بمثابة سلب لحق من حقوق العامل واسقاطه عنه دون نص يبيح ذلك بل هو بمثابة الجزاء التأديبي في غير موضعه ومن لا يملك توقيعه أو انتزاله وبالمخالفة لاحكام القانون خاصة وأن المشرع حسد الاثار المترتبة على الانقطاع والتي تحصل طبقا للمادة ٧٤ في حرمان العامل

عن أجره طوال مدة الغياب طالما أن جهة الإدارة لم تقبل عذره ، كما حدها
المشرع طبقا للمادة ٩٨ ؛ أما في اعتبار خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع
وما في مساءلته تأديبيا عن الانقطاع دون اعتبار خدمته منتهية ، فلا يجوز
في الحالة الأخيرة حرمانه من العلاوة الدورية الا بحكم أو قرار تأديبي على
النصو السالف ، كما لا يجوز فيها إسقاط مدة الانقطاع من خدمته إذ أن هذا
الامر لم يرقبه المشرع الا في الحالة التي يتقرر فيها اعتباره مستقيلا دون
اتخاذ اجراءات تأسيبية ضده .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة أن الجهة الادارية أصدرت
قرارها المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٣ بحرمان المدعى من العلاوات الدورية
المشار اليها استنادا الى مجرد انقطاعه عن العمل في الفترة السالفة ودون
حكم أو قرار تأديبي بذلك ، إذ قد اقتصر القرار التأديبي السابق صدوره ضد
المدعى في ١٩٨٤/٢/٢٦ على مجازاته بخمسة عشر يوما من مرتبه كما
أن القرار المطعون فيه صدر رغم أن الجهة الادارية اتجهت الى عدم أعمال
قرينة الاستقالة الضمنية في حق المدعى فان قرارها المطعون فيه بعد مخالفها
للقانون لسلبه حقا من حقوق المدعى دون سند قانوني مشروع على النصو
المبين سائفا ، الامر الذي يكون معه هذا القرار حقيقيا بالانفاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الاداري
خالف هذا الوجه من النظر انتهى الى تأييد حكم المحكمة الادارية بطلان
القاضي برفض الدعوى موضوعا ، فانه يكون حقيقيا بالانفاء .

(طعن ١١٧٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

قاعدة عامة - لا يجوز الانقطاع عن العمل الا في حدود الاجازات
المسموح بها - يستثنى من ذلك حساب مدة الانقطاع بدون إذن في الاجازات
إذا قدم العامل اسبابا لغيبه تغلبها الادارة .

القوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٤١/٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ تنص على انه : « وتستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لانقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » . وتنص المادة ٦٢ من القانون ذاته على انه : « ولايجوز للعامل أن ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها فى حدود الاجازات المقررة » كما تنص المادة ٧٤ على انه : « اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية التأديبية ، ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من اجازاته ومنحه أجره اذا كان له رصيد منها يسمح بذلك » . فى حين تنص المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن تزداد مرتبات العاملين بالدولة و ٠٠٠ الموجودين بالخدمة فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٨٤ بواقع ستين جنيها سنويا ، وتمنح هذه الزيادة بعد العلاوة الدورية المستحقة للعامل فى تاريخ العمل بهذا القانون « . بينما تنص المادة (٥) من ذات القانون على أن « يحصل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٤ » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن قانون العاملين المدنيين بالدولة استقر تنظيميا دقيقا للمعد التى ينقطع فيها العامل عن عمله فلم يجز - كعاعدة عامة - الانقطاع عن العمل الا فى حدود الاجازات المسموح بها ، واستثناء من ذلك اجاز حساب مسدد الانقطاع بدون اذن فى الاجازات اذا قدم العامل اسبابا لغيابه تقبلها الاداره .

واذ كان الثابت من الوقعات الحال أن السيد/جمال أحمد محمد عبدالغنى منح اجازة بدون مرتب لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من ٢٩/١٠/١٩٨٣ لاستكمال دراساته بالولايات المتحدة الامريكية ، وأنه ولئن انقطع عن عمله من اليوم التالى لانتهاه مدة اجازته وصدر القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ بإنهاء خدمته اعتبارا من هذا اليوم الا أنه أعيد تعيينه فى وظيفته السابقة

اعتباراً من ٢١/١١/١٩٨٤ ووافقت لجنة الاجازات من جانبها على منحه اجازة دراسية بدون مرتب من تاريخ انقطاعه عن العمل حتى تاريخ اعتماد قبوله للجنة في ٢/١١/١٩٨٤ وهو ما ينفي عنه اصلاً كونه منقطعاً عن عمله هذه الفقرة ، وتضمني ، من ثم ، مدة خدمته متصلة بلا انقطاع الامر الذي يقتضي معه القول وجوباً بأحقية في الملاوة الدورية المقررة في ١/٧/١٩٨٤ وكذلك الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ حيث لا يتنهض مبرر أو يستوى مسوغ شرعي بإجاز من أجله الحرمان من أي منبهة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد / جمال احمد محمد عبد الغنى للملاوة الدورية المستحقة في ١/٧/١٩٨٤ والزيادة المقررة في القانون ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وفق شروطه المقررة -

(ملف ١٢٥٢/٤/٨٦ بجلسة ١٠/٤/١٩٩٢)

المادة رقم (١٥٩)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تقضي بأنه - يعتبر العامل مقبلاً استقلاله اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول - هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقدر عدم حرمانه من أجره من مدة الانقطاع اذا كان له وصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة - لذا لم يقم العامل أسباباً لقرار الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل - ايضاً يعتبر العامل مقبلاً استقلاله اذا انقطع عن عمله بغير اذن قبله جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة في اليوم التالي لاكمال هذه المدة يقين بانذار العامل كتابي بعد انقطاعه - اذا قامت جهة الادارة بانذار العامل كتابي خلال المدة المقررة على عنوانه الثابت لديها محذرة إياه من أن انقطاعه عن العمل سيترتب عليه انتهاء خدمته

أن لم يعد الى عمله ويقدم العذر المقبول عن الانقطاع - أن هي قلمت بذلك
فإنها تكون قد أوفت بالتزامها المقرر قانوناً - على من يدعى عدم وصول
الانذار أن يقيم الدليل على تلك بكافة طرق الإثبات .

المحكمة :

وبحث أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعتبر العامل مقبلاً استقالته
في الحالات الآتية : -

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر
مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره
عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا وجب
حرمانه من أجره عن هذه المدة ، فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر
الانقطاع ، أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ
انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين
يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة في
اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتمين أذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة
خمس أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية » .

وبحث استقر قضاء هذه المحكمة على أنه إذا قامت جهة الإدارة بإصدار
العامل كتابة خلال المدة المقررة على عنوانه الثابت لديها محذرة إياه من
انقطاعه عن العمل سيتوقف عليه إنهاء خدمته أن لم يعد الى عمله ويقدم العذر
المقبول عن الانقطاع ، فإن هي قامت بذلك فأنها تكون قد أوفت بالتزامها
المقرر قانوناً ، وعلى من يدعى عدم وصول الانذار الى علمه أن يقيم الدليل
على ذلك بكافة طرق الإثبات ، فإن أقيم الدليل على عدم وصول الانذار
الى علم المنقطع طبقاً للمجرى العادي للأمور ، أو على عدم اتخاذ جهة

الادارة لهذا الاجراء أو انذاره على غير محله الثابت لديها فقد تقرر انهاء الخدمة شكله القانونى المشروط لصحته وسلامته وتمين القضاء ببطالته .

وحيث انه بأعمال مقتضى النصوص والمبادئ المتقدمة على واقعه المنازعة ، وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده حصل على اجازة بدون مرتب ، اعتبارا من ١٩٧٩/٨/١ حتى ١٩٨٠/٨/٣١ لمرافقة زوجته المقيمة الى ليبيا ، وبعد الموافقة على طلبه الحصول على اجازة بدون مرتب لمدة عام شأن لذات السبب ثبت لجهة الادارة أن جهة عمل زوجته لم توافق على تجديد اجازتها لمدة عام شأن وتم اخطارها بالعودة للعمل ، فبادرت جهة الادارة الى انذار الطاعن على عنوانه بليبيا المعروف لديها - وهو معهد جميلة الازمرلى طرف الاستاذ عبد الفتاح السمان بالعودة للعمل وذلك بالخطابات ارقام ٢٧٦٥ فى ١٩٨٠/١٠/٩ ، ٧٦٠١ فى ١٩٨٠/١١/٦ ، ٣٥٢ فى ١٩٨١/١/٢٤ واخطرت فى هذه الخطابات بأنه فى حالة عدم العودة للعمل ستقخذ تجاهه الاجراءات القانونية لانتهاء خدمته بسبب الانقطاع عن العمل ، وظننا من جهة الادارة بوصول هذه الخطابات الى علم الطاعن ، ولعدم عودته لاستلام عمله ، فقد اصدرت هذه الجهة القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المؤرخ ١٩٨١/٣/١٩ وهو القرار المطعون فيه - متضمنا لانتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٨٠/٩/١ للانقطاع عن العمل بدون إذن .

وحيث أن اوراق الطعن جميعها تقطع بأن آخر عنوان للطاعن ثابت لدى جهة الادارة عن واقع ملف خدمته هو « ١٦ شارع النهضة بشبر سوهاج » ، ولا يوجد بالاوراق دليل واحد على صحة العنوان الذى تم انذار الطاعن عليه بليبيا وهو « معهد جميلة الازمرلى - طرف الاستاذ عبد الفتاح السمان » بل الثابت مما قدمه الطاعن أن عنوانه بجمهورية ليبيا يقاوم هذا العنوان تماما ، مما يقطع بأنه لم يصل الى علم الطاعن اياها من هذه الانذارات أو الخطابات التى وجهتها له جهة الادارة على هذا العنوان الاخير ، الامر الذى يضحى معه القرار الصادر بانتهاء خدمته

فانقضاء شرط سلامته من الفاجية القانونية ، وبالتالي فان اقتصاده عند اصداره لهذا الشرط الشكلي الجوهري يقترب عليه بطلته .

ولا يقال من ذلك ان المادة ٦/٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ توجب على العامل اخطار جهة الادارة التابع لها بأي تغيير يطرا على محل اقامته ، اذ ان مخالفة هذا النص تقيم مسئولية العامل التأديبية عن ذلك ولكنها لا تمفي الادارة من اذداره على عنوانه الثابت لديها دون أي عنوان آخر ما دام العامل لم يخطر بها بعنوانه أو محل اقامته الجديد أو أي تغيير يحدث في هذا الشأن ، والثابت مما سلف بيانه ان جهة الادارة المطعون ضدها قد تجاهلت عنوان الطاعن الثابت لديها بملف خدمته وقامت باذداره على عنوان آخر لا ينهض دليل أو قرينة في الاوراق على ان الطاعن كان يقطن به .

ولما كان هذا هكذا وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استند في القضاء برفض الدعوى على انقطاع الطاعن المدة الموجبة لاعتباره مستقيلا ، وان جهة الادارة ائتمرت على عنوانه بجمهورية ليبيا تبين انه غير مقيم به وهو « معهد جميلة الازمرلى طرف الاستاذ عبد الفتاح النمان » فانه يكون قد اخطأ في تحصيل الوقائع ومن ثم في تطبيق القانون ، وهو ما يتعين معه القضاء بالغاء هذا الحكم وكذا بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يقترب على ذلك من آثار .

وحيث ان من يخسر الدعوى أو الطعن يلزم مصاريفه اعمالا لنص المادة ١٨٤ مرافعات .
(طعن ١٢٥٧ لسنة ٣٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢٠)

ثالثا - مهلة الستة شهور المقررة بقرار مجلس الوزراء في
١٩٧٥/٨/١٦ لتقطيع العامل المعار عقب الاعارة .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبحث :

تعتبر مخالفة قرار انتهاء الخدمة للقاعدة التنظيمية التي قررها مجلس
الوزراء في ١٩٧٥/٨/١٦ عيبا لا يعدم القرار المطعون فيه وإنما يصمه
بالبطلان - اثر ذلك نقيض الطعن على مثل هذه القرارات بالمواعيد المقررة
قانونا .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده كان معار لجامعة
البصرة بجمهورية العراق وان اعارته قد انتهت في ١٩٧٨/٩/١ حين اتم
البينة الرابعة ولم توافق الجهة الطاعنة على تجديد اعارته للسنة الخامسة
وانذرت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٧ على عنوانه بالعراق بانها عازمة على انتهاء
خدمته تطبيقا لحكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك اعتبارا من ١٩٧٨/١١/١ بتاريخ
لنتهاء مهلة الشهرين التي منحتها له ولكن المطعون ضده لم يعد للمحل
المحل فعممت الجهة الادارية الى انتهاء خدمته بالقرار رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٧٨
وقد تظلم المطعون ضده من هذا القرار بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٥ واخطره
الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول نظامه شكلا لتقديمه بعد الميعاد
وذلك في ١٩٨٢/١٠/٢ - فقام برفع دعواه الصادر فيها الحكم محل
الطعن المائل بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨ بعد فوات اكثر من اربع سنوات على
صدور القرار المطعون فيه استنادا الى انه قرار منعهم ، وهو قول لم
يستند الى سند صحيح من القانون حيث لم يشب هذا القرار خطأ جسيم
كما انه لم يصدر بناء على غصب للسلطة ، وانما صدر من سلطة
مختصة باصداره واستنادا الى حكم المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ : سنة
١٩٧٨ - في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وكل ما يشوبه هو
مخالفة قاعدة تنظيمية قررها مجلس الوزراء اعتبارا من ١٩٧٥/٨/١٦

وهو عيب لا يمنع القرار المطعون فيه وإن كان يصح به بالبطلان مما يتعين معه أن يتقيد الطعن فيه بالمواعيد المقررة قانوناً ، وإن كان المطعون ضده لم يراع هذه المواعيد واستند في طعنه عليه الى مجرد الدعوى بأنه قرار متعمد فم ثـم يكون طلب الغائه غير مقبول شكلاً لتقديمه بعد التمسك وهو عين ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه مستنداً الى صحيح حكم القانون .

(طعن ٣٤٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٥)

القاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - تحويل جهة الادارة امكانية انتهاء خدمة العامل الذي ينقطع عن عمله يغير اذن اكثر من خمسة عشر يوماً ، ولو كان ذلك بعد انتهاء اجازة او اعارة مصرح له بهما ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية عن تاريخ تقبله للجهة الادارية ، فاذا لم يقدم العامل عنراً مبرراً للانقطاع او قسم عنراً لم تقبله الجهة الادارية اصدرت الادارة قراراً بإنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ انقطاعه باعتباره مستقلاً - صدور قرار مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٨/٦ بمد تلك المهلة الى ستة اشهر وهي المهلة التي يستطيع فيها العامل المنقطع تقرير اموره وتحديد موقفه من حيث العودة قبل انقضاءها لاستلام العمل مع تقديم العذر المبرر للانقطاع - المقصود بذلك التيسير على العاملين المعارين بالخارج ممن يتعرض عليهم انتهاء ارتباطاتهم هناك خلال الخمسة عشر يوماً المشار اليها في المادة ٩٨ سالفة الذكر .

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينصحه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان مخالفته للقانون تأسيساً على أن المحكمة قد استخلصت من عدم صوغه حجب انتهاء امارته لعملة قرينة على الاستقالة وهذا يجيز للادارة اعتباره مستقلاً طبقاً لاحكام المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وإن هذا الاستخلاص من اصول غير منتجة له ولا مؤدية اليه

فانه بالرجوع الى احكام المادة ٩٨ المذكورة يتبين انها تنص على انه
« يعتبر العامل مقبلا استقالته في الحالات الآتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان
بمضطر مقبول ... فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم
هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن
العمل ... » ويضول هذا النص لجهة الادارة اماكن انتهاء خدمة العامل
الذي ينقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما ولو كان
ذلك بعد انتهاء اجازة او اعارة مصرحا له بهما - ما لم يقدم خلال
الخمسعة عشر يوما التالية مذكرا تقبله الجهة الادارية فاذا لم يقدم العامل
مذكرا مبررا للانقطاع او قدم مذكرا لم تقبله الجهة الادارية أصدرت
الادارة قرارا بانتهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه باعتباره مستقبلا .

ومن حيث انه تسييرا على العاملين المعارين بالخارج ممن يتعذر
طليهم انتهاء ارتباطاتهم هناك خلال الخمسة عشر يوما المشار اليها في
المادة ٩٨ سالفة الذكر فقد صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٨/٦
بمسد تلك المهلة الى ستة اشهر وهي المهلة التي يستطيع فيها العامل المنقطع
تغيير اموره وتصفيد موقفه من حيث العودة قبل انتهائها لاستلام العمل
مع تقديم المذكر المبرر للانقطاع .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الادارة قد ارسلت الى الطامن
انذارا بتاريخ ١٩٨١/٤/٢ تنذره فيه بالعودة الى عمله خلال ستة اشهر
والا اتخضت حذره اجراءات المادة ٩٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨
باعتباره منقطعا عن العمل - في حين أصدرت الادارة قرارها المضمن فيه
بانتهاء خدمة الطامن في ١٩٨١/٧/٥ اي قبل انقضاء مدة الستة اشهر
التي تضمنها الانذار المشار اليه والتي قضى بها قرار مجلس الوزراء
سالف الذكر ومن ثم فان قرار انتهاء خدمة الطامن على هذا النحو يكون
قد صدر مخالفا للقانون اذ انه تمضيها مع الحكمة التي من اجلها صدر
قرار مجلس الوزراء المذكور بمسد المهلة الى ستة اشهر بدلا من الخمسة

عشر يوما. الواردة بالسادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف
الاشارة اليها كان يتعين على جهة الادارة الانتظار حتى فوات المدة
التي منحها للطاعن بمتقاضى انذارها المشار اليه والتي كان من المفروض
ان تنتهى فى ١٩/٨/١٩٨١ محسوبة من التاريخ الحقيقى والسليم لانتهاء
السنة الثامنة للاعازة اذ تمت اعارة الطاعن للمرة الاولى لمدة سنة
اعتبارا من ٢٠/٢/١٩٧٣ وظلت تجدد لمدة سبع سنوات على هذا الاساس ،
وليس محسوبة من ١٢/١١/١٩٨٠ باعتباره التاريخ الذى حددته الجهة
الادارية موعدا لانتهاء اعارة الطاعن للسنة الثامنة استنادا الى ان هذا
التاريخ الميلادى يوافق يوم ١٦/١/١٤٠١ من السنة الهجرية تاريخ انتهاء
تجديد عقد انطاعن طبقا لما لوثته ادارة شئون العاملين والذي بنى
عليه اصدرت الهيئة قرارها رقم ١٨٨٧ لسنة ١٩٨٠ فى ١١/١١/١٩٨٠
والذى نص فى 'السادة الاولى منه على انه ' اعتبارا من ٢٠/٢/١٩٧٩
تجدد اعارة السيد/ محمد صلاح الدين احمد الطوخى ٠٠٠٠ لمدة عامين
آخرين (السبع والثامن) تنتهى فى ٢٢/١١/١٩٨٠ للعمل لدى وزارة
الداخلية بالملكة العربية السعودية ٠٠٠٠ ، وهذا ما دعا الطاعن الى
تقديم تظلم الى رئيس الهيئة فى ٤/١٢/١٩٨٠ لتعديل قرار تجديد
الامارة لتصبح نهايتها ٢٠/٢/١٩٨١ الا ان ادارة ندون العاملين انتهت
فى مذكرتها المؤرخة ٢٥/١/١٩٨١ الى رفض هذا التظلم . فضلا عما
تقدم فانه ثابت من الاوراق ان جهة الادارة يعد ان ارسلت انذارها سالف
الذكر للطاعن وكان قد سبق له تقديم طلب اليها بمد اعازته لمدة عام
آخر. اى للتاسع على التوالى - عادت جهة الادارة فارسلت
للطاعن خطابها المؤرخ ١٨/٥/١٩٨١ تطالبه فيه بتقديم شهادة من وزارة
الداخلية السعودية بتجديد عقده لديها للنظر فى تجديد اعازته . ويضاف
الى ذلك ايضا سبق قيام الادارة باصدار قرارها بترقية الطاعن بالاختيار
الى الدرجة الاولى فى ٧/٥/١٩٨١ اى بعد ارسالها للانذار المشار اليه
بتاريخ ٢/٤/١٩٨١ بما ينبىء ان الادارة قد اتخذت خطوات جديدة
نحو تجديد اعارة الطاعن للعام التاسع مما لا يصوغ معه بعد ذلك
اصدار قراره بطعون فيه بلغاء خدمته باعتباره مستقيلا دون الالتزام
بمهلة الستة اشهر المقررة بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والتي:

تضمنها الانتذار المذكور محسوبة اعتباراً من ١٩٨١/٢/٢٠ وليس اعتباراً من ١٩٨٠/١١/٢٢ على النحو الصالح بيانه تفصيلاً .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم يكون قرار جهة الإدارة بإصدار قرارها المطعون فيه بإنهاء خدمة الطاعن باعتباره مستقلاً قد صدر على نحو مخالف للقانون وأذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون جديراً بإلغاء .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦)

المسألة رقم (١٦٢)

المسألة :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ قد تضمن توجيهها ملحقاً لاجهزة الدولة بمتح المعارين والذين في اجازة خاصة بدون مرتب مهلة ستة شهور بعد انتهاء مدة الإعارة أو الإجازة - تلك التي لم تكن في انقضاء مهلة شغلهم بالبلاد التي يكونون بها - مع جواز إنهاء خدمة المعارين والذين في اجازة خاصة بدون مرتب الا بعد مضي مهلة الستة اشهر واستمرارهم في الإعارة أو الإجازة بدون مرتب - لأن انتهاء هذه المهلة دون العودة الى العمل يتحقق معها قرينة الاستقالة الضمنية .

المسألة :

ومن حيث أن لما كان الرأي حول ما اذا كانت جهة الإدارة المطعون ضدها قد انضوت مورث الطاعة قبيل اصدار قرارها بإنهاء خدمته ، وما اذا كان يجب عليها أن ترسل الانتذار على عنوانه بالسعودية وليس على عنوانه بالاسكندرية ، وما اذا كان قد علم بالانتذار من عدمه ، كلز الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة قد أصدرت القرار المطعون فيه قبيل مضي ستة شهور على انتهاء مدة إجازته بدون مرتب في السعودية ، أنه انتهت هذه الإجازة في ١٩٨٢/٥/٢٦ في حين أنها انتهت خدمته في ١٩٨٢/٧/٦ ، وهو ما يخالف قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ واللى تضمنه توجيهها ملحقاً لاجهزة الدولة بمتح المعارين والذين في اجازة

خاصة بدون مرتب مهلة ستة شهور بعد انتهاء مدة الاعارة أو الاجازة ليتمكنوا من انتهاء شغلهم بالبلد الذى يقيمون بها ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على عدم جواز انتهاء خدمة هؤلاء الا بعد مضي المهلة للشار إليها واستمرارهم فى الاعارة أو الاجازة بدون مرتب ، باعتبار ان انتهاء هذه المهلة دون عودة الى العمل يتحقق معها قرينة الاستقالة الضمنية ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون جديراً بالالغاء .

ومن حيث ان جهة الادارة المطعون ضدها قد اصدرت افعالاً أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر ، فان قرارها بإنهاء خدمة مورت الطاعنة يكون غير سليم وجديراً بالالغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها اعادة تصوية معاش مورتها على أساس تاريخ وفاته التى تمت فى عام ١٩٨٣ خلال السنة شهور المنوه عنها والتالية لتاريخ انتهاء مدة اجازته بدون مرتب بالمعوقية .

ومن حيث المدعى خسر دعواه فيجب الزامه بدفع مصروفاتها عملاً بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٩١)

وايضا - قرينة الاستقالة الضمنية مقررة لصالح جهة الادارة

لقاعدسة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المستفيين بالدولة انقام المشرع قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العارل مستغيلا استغيلة ضمنية اذا انقطع عن العمل اكفر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ودون أن يقدم عذرا مقبولا - هذه لقرينة - مقرر لصالأ جهة الادارة ان شامت اعملتها واعتبرت خدمته منتهية اعتبارا من تاريخ الانقطاع وان شامت لم تعملها واتخذت ضده اجراءات تديبية خلال الشهر التالى للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة - اذا لم تتخذ ضد العامل المنقطع الاجراءات التديبية خلال الشهر التالى للانقطاع فان مسلأها هذا يكشف عن اتجاه ارادتها الى اعمال تلك القرينة الثانوية باعتباره مستغيلا استقالة ضمنية وانها خدشته .

المحتوية :

ومن حيث انه فيما تنمى به للجهة الادارية الطاعنة على الحكم المطعون فيه بانه اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله فيما أسند اليه بأن للجهة الادارية لم تقدم ما يفيد اتخاذها اى اجراء تاديبى ضد المطعون ضدها خلال الشهر التالى للانقطاع ، فان هذا النمى فى محله قانونا ذلك أن الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها قد انقطعت عن العمل اعتبارا من ١١/٣/١٩٨٦ ثم اأالتها ادارة حلوان للتطبيق الى للتحقيق الادارى بتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٦ أى خلال للشهر التالى للانقطاع محسوبا من اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع وهو لليوم الذى تتحقق فيه قرينة الاستقالة للضمنية المستفادة من حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العمالأين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولألى تنص على أن يعبر العارل مقبأ استقالته فى الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية فإنه يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمسخر مقبول .. فإذا لم يقدم للعامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - ... ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .. وإن مفاد هذا النص أن المشرع أقام قرينة قانونية متفضاها اعتبار العامل مستقيلا استقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن ودون أن يقدم عذرا مقبولا .

وإن هذه القرينة مقرره لمصالح جهة الإدارة من شاعت أفعالها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع ، وإن شاعت لم تعملها واتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة ، وأما إذا لم تكن قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع فإن مسلكتها على هذا الوجه يكشف عن اتجاه إرادتها إلى أعمال تلك القرينة للقانونية باعتباره مستقيلا استقالة ضمنية وانتهاء خدمته .

ومنى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتلويحه وإذا قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه على الرغم أن جهة الإدارة قد ألحقت المطعون ضدها قضى بوقف تنفيذ إلى التحقيق الإداري بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٩ بعد انقطاعها عن العمل في ١٩٨٦/٣/١١ أي خلال الشهر التالي للانقطاع محسوبا على النحو سالف البيان ، الأمر الذي ينتهي به ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ .

وبن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، فإنه يتمين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام

المطعون ضدها المصروفات من المبرجتين عملاً بأحكام المادة ١٨٤ من قانون
المرائضات ، .

(طعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ ق بجلطة ١٩٩١/٤/٢) .

فى نفس المعنى :

• (طعن رقم ١٦٠٥ سنة ٣٢ ق - جلطة ١٩٨٧/٦/٢) .

• طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٩ ق - جلطة ١٩٨٦/٥/٢٥ .

• طعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلطة ١٩٨٦/٤/٢٧ .

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها - المشرع اقام قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العامل مستقila لاستقالة خدمية لذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما مكثلية بغير إذن ومون أن يقدم علثرا مقبولا - هذه القرينة مخروة لصالح الجهة الادارية - ان شاعت اعملها واعتبرت العامل المنقطع عن العمل مستقila ومقتهية خدمته من تاريخ الانقطاع وان شاعت لم تطمها واتخذت هذه لجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع - يحسب هذا الميعاد من تاريخ تحقق هذه القرينة أى فى اليوم السادس عشر للانقطاع لا يفيد الجهة الادارية ان اتخذ الإجراءات التأديبية قبل تحقق القرينة .

المحكمة :

« ومن حيث أن الجهة الادارية الطاعنة مؤسس طعننا للمائل بالنص على الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون وللخطأ فى تطبيقه وتأويله الى أنها قد اتخذت ضده الاجراءات التأديبية حيث لحالته الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٣/٩/٨ بعد أن انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/٨/٢٠ أى خلال الشهر التالى للانقطاع ولأنها بذلك تكون قد تمسكت برابطة التوافق القائمة بينهما ، ولا يعتبر امتناعها التالى عن انتهاء خدمته يشكل قرارا سلبيا يجوز طلب وقف تنفيذه .

ومن حيث أنه عن هذا النص قيد مردود ذلك أن الميعاد القانوني الواجب انقضاء الاجراءات التأديبية خلاله والتي تكشف عن مسلك الجهة الادارية فى عدم اعمال القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على اعتبار العامل الذى ينقطع عن عمله المسد النصوص عليها فى هذه المادة مستقila استقالة خدمية انما يحسب هذا الميعاد من تاريخ تحقق تلك القرينة وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع المتصل على نحو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بحيث انها اذا باشرت

الجهة الادارية الى اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل بدء الميعاد المذكور فانها تكون على هذا الوجه قد خالفت القانون اذ قضت المادة ٩٨ المشار اليها على انه (يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية :

(١) اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان يعذر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم اسبابا تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل ٠٠

(٢) ٠٠٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل (٠٠) ، وان مفاد هذا النص ان المشرع اقسام قرينة قانونية بمقتضاها اعتبار العامل مستقila استقالة ضمنية اذا انقطع عن العمل اكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير اذن ودون ان يقدم عذرا مقبولا ، وان هذه القرينة مقررة لصالح الجهة الادارية ان شاءت اعلمتها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع ، وان شاعت لم تعملها واتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محققا للمصلحة العامة ، وان هذا الميعاد يحسب من تاريخ تحقق تلك القرينة أي في اليوم السادس عشر للانقطاع بما مؤداه انه لا يفيد لها ان تتخذ الاجراءات التأديبية قبل تحقيق هذه القرينة والا اعتبر تصرفها على نحو غير كاشف عن ادارتها في عدم أعمال القرينة القانونية المشار اليها في عدم اعتبار العامل في هذه الحالة مستقila استقالة ضمنية مادامت هذه القرينة لم تكن قد تحققت في تاريخ اتخاذ الاجراء التأديبي ٠

ومتي كان ذلك ، وكان الثابت ان المظنون ضده قد انقطع عن عمله اعتبارا من ٢٠/٨/٨٢ ثم احالته الجهة الادارية الى التحقيق بتاريخ ١٩٨٢/٩/١ أي قبل تحقيق القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨ مسالفة الذكر على النحو سالف البيان ، والتي تحقق في هذه الحالة في اليوم السادس عشر للانقطاع ، فان الجهة الادارية تكون بذلك قد اتفستت الاجراءات التأديبية ضد المظنون ضده قبل حلول الميعاد المنصوص عليه في

هذه المادة وهو الشهر التالي للانقطاع محسوباً من تاريخ تحقيق تلك القرينة ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه الى ذلك فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأييده ، ومن ثم فإن النص عليه بهذا الوجه لا يكون قائماً على أساس سليم من القانون متعين الرقض » .

(طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ ق - بجلصة ١٩٩١/٣/٢٦)

المادة رقم (١٦٥)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المشرع اقام قرينة قانونية مقتضاهما اعتبار العامل مستقلاً استقلالاً ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية بغير إذن وبدون أن يقدم عذراً مقبولاً - هذه القرينة مقررة لصالح جهة الإدارة أن شاعت أعملتها واعتبرت العامل المنقطع خدمته منتهية اعتباراً من تاريخ الانقطاع وإن شاعت لم تعملها وانخفضت خدمه اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع - إذا لم تتخذ خدمه الاجراءات التأديبية خلال هذا الميعاد فإن مسلك جهة الإدارة يكشف عن اتجاه ارادتها الى اعمال تلك القرينة باعتباره مستقلاً استقلالاً ضمنية وانتهاء خدمته - يعتبر انقضاءها عن انتهاء خدمته في هذه الحالة قراراً إدارياً سليماً - عندئذ يحق للعامل أن يطعن فيه بالانقضاء .

المحكمة :

« ومن حيث انه بالنسبة للطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣١ قضائية المقام من رئيس هيئة مفوضي الدولة ، فإنه يقوم بالنص على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في تطبيق القانون وتأييده استناداً الى القول بأنه من تقضى أعمال حكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنه لا يترتب على واقعة الانقطاع عن العمل بذاتها انقضاء رابطة التوظيف طالما أن الثابت أن جهة الإدارة لم تعمل في شأن المدعى قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من حكم هذه المادة بإصدار القرار الإداري المتضمن انتهاء خدمته للانقطاع عن العمل ، وأنه بالتالي يكون قراره»

المسلمي بالامتناع عن انتهاء خدمة المدعى (المطعون ضده) واعطائه ما يفيد ذلك متفقا وصحيحا بالقانون ، ويتعين لذلك الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أنه عن هذا النعي ، فإنه مردود بأن الاستقصاد من حكم المادة ٩٨ المشار إليها هو أن المشرع اقام قرينة قانونية مقتضاها اعتبار العامل مستقلا استقالة ضمنية إذا انقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية يغير انن ودون أن قدم عذرا مقبولا وأن هذه القرينة مقصورة لصالح جهة الإدارة أن شاعت أعلتها واعتبرت خدمته منتهية في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ الانقطاع وأن شاعت لم تعملها واتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع بحسب ما تراه محكمة للمصلحة العامة ، أما إذا لم تكن قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال هذا الميعاد ، فإن مسلكا على هذا النحو انما يكشف عن اتجاه لرباتها إلى إعمال تلك القرينة القانونية باعتباره مستقلا استقالة ضمنية وإنهاء خدمته ، ويعتبر امتناعا عن إنهاء خدمته في هذه الحالة قرارا إداريا سلبيا ، إذ تنص هذه المادة على أنه (يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية : -

(١) إذا انقطع عن العمل يغير انن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ، ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ، فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرته خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) ولا يجوز اعتبار العامل مستقلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل (١٠٠) وقد تستقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن العامل الانقطاع عن العمل المحدد المنصوص عليها في المادة ٩٨ مسالفة الفكر ، يعتبر مقدما استقالته إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل محسوبا عن تاريخ تحقيق قرينة الاستقالة الضمنية وهو اليوم السادس عشر من تاريخ الانقطاع ، بما مؤداه أن امتناع جهة الإدارة

عن إصدار قرار بإنهاء خدمته في هذه الحالة إنما يشكل قراراً إدارياً
مطبوعاً يحق للمعلق أن يطعن فيه بالالفعل ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للنقض
على الحكم المطعون فيه ، وقد ذهب إلى ذلك بأنه قد أخطأ في تطبيق
القانون وتأييله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض هذا الطعن .

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣١ قضائية المقام منه للجهة
الإدارية (محافظة بور سعيد) بالنقض على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ
في تطبيق القانون وتأييله استناداً إلى أن الثابت من الأوراق أنها قد اتفقت
ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاع المطعون ضده عن العمل
حيث أنها أحالته إلى التحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٢/٤ ، وأنها بذلك تكون أراستها
قد اتجهت إلى عدم أعمال القرينة القانونية المستفادة من حكم المادة ٩٨
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في صدر المطعون ضده باعتباره مستقيلاً من
الخدمة استقالة ضمنية ، وأن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى
أنها لم تتخذ ضده إجراءات تأديبية خلال الميعاد المذكور ، يكون بذلك قد
أخطأ في تطبيق القانون وتأييله .

ومن حيث أنه عن هذا النص ، فانه في محله قانوناً ذلك أن الثابت
من الأوراق أن المطعون ضده قد انقطع عن العمل اعتباراً من ١٩٨٣/١٢/٢٨
تم إحالته إلى الجهة الإدارية إلى التحقيق بتاريخ ١٩٨٤/٢/٤ أي خلال
الشهر التالي لانقطاعه عن العمل محسوباً من تاريخ تحقيق قرينة الاستقالة
الضمنية المستفادة من حكم المادة ٩٨ سالفة الذكر وهو اليوم السادس
حضر من تاريخ الانقطاع ، ٠٠٠ من ثم فإن خدمة المطعون ضده لا تعتبر
قد انتهت عن العمل بحكم القانون حيث استتمت الجهة الإدارية حقها في
المبصاه القانوني واتفقت حيال المطعون ضده الإجراءات التأديبية ، وإذا
ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف هذا المذهب وقضى بإلغاء القرار
المسبب بالامتناع عن إنهاء خدمة المدعى (المطعون ضده) اعتباراً من تاريخ
انقطاعه عن العمل فإن الحكم فيه يكون على هذا الوجه قد أخطأ في تطبيق
القانون ، ويتعين لذلك الحكم بإلغائه والقضاء برفض الدعوى .

ومن حيث أنه عن المصروفات ، يلتزم بها المطعون ضده عن الدرجتين
عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٣٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦)

خامسا - قرينة الاستقالة الضمنية لقبلة لاثبات العكس

١ - تقديم العامل العنصر المبرر لانقطاعه ينفي عنه نية العزوف عن الوظيفة .

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

العامل الذي ينقطع عن عمله مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة يقيم قرينة قانونية على رغبته في تركه الخدمة - وذلك باتخاذ موافق يبنى عن انصراف نية في الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أي شك في دلالته على حقيقة المقصود - هذه القرينة تقبل اثبات العكس اذا قدم العامل العنصر المبرر لانقطاعه عن العمل فور انقطاعه - اتقاء القول بذلك بأن انقطاعه كان بنية العزوف عن الوظيفة - حتى بعد تلقيه الانذار المقرر في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انتفاء قرينة الاستقالة عن العامل المنقطع لا ينفي جواز مسامحته تنبيهاً عن تلك الانقطاع دون ان .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر العامل مقوماً استقالته في الحالات الآتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول ففي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من رتبته الجيدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال هذه المدة :

وفي الحالتين السابقتين يتعين أنذار العامل كتابية بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

٢ - اذا انقطع بخدمة أية جهة اجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ انقضاء الخدمة في هذه الجهة الاجنبية ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل او لانقضاءه بالخدمة في جهة اجنبية .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص - خاصة الفقرة الاولى منه التي تحكم النزاع - أن العامل الذي ينقطع عن عمله مدة تزيد على خمسة عشر يوماً متصلة يفيم قرينة قانونية على رغبته في ترك الخدمة وذلك باتخاذاته موقفاً ينبئ عن انصراف نيته في الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أي شك في دلالة على حقيقة المقصود ويقعثل هذا الموقف في اصرار العامل على الانقطاع عن العمل ، وتتلقى هذه القرينة اذا ثبت من ظروف الحال أن انقطاع العامل كان لمصدر مقبول ومن باب أولى تتلقى هذه القرينة اذا ما قدم العامل المصدر المبرر لانقطاعه عن العمل فور انقطاعه لانه بذلك ينقض القول بأن انقطاعه كان بنية عزوفه عن الوظيفة والرغبة في الاستقالة ، ، حتى ولو تبين أن الانذار الذي تترفع بها غير صحيحة فقدم صحة الانذار التي تترفع بها العامل كمبرر لانقطاعه تنفي قرينة الاستقالة الضمنية بالرغم من انها قد تصلح سبباً للمواخاة التأديبية للعامل المنقطع .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه عقب انتهاء اعادة المطعون ضده أخطر الوزارة بطلب لتجديد اعارته لسنة أخرى الا أنها رفضت وأخطرت به ضرورة العودة لاستلام عمله فطلب منه مهلة لتقريب أموره وتسليم ما لديه من عهدة والنمصول على تأشيرة خروج نهائية لأمهله الوزارة مهلة شهرين ، أصيب بعدها بانزلاق غضروفي دخل على اثره المستشفى المركزي بالرياض وذلك على النحو الثابت من تقارير المستشفى المعتمدة وأخطر الوزارة بمرضه وبناء على هذا الاخطار قامت الوزارة بمخاطبة القنصل العام لجمهورية مصر العربية بالرياض عن طريق وزارة الخارجية بجمهورية

مصر العربية وذلك بطلب توقيع الكشف الطبى على المَطعون ضده ، بمعرفة الطبيب المعتمد لذلك بالقنصلية وقامت القنصلية باستدعاء المَطعون ضده وأجرى توقيع الكشف الطبى عليه تنفيذا لطلب وزارة التخطيط وثبت منه مريض المَطعون ضده واعتماد اجازة مرضية له من الفترة من ١٥/١٢/١٩٨٢ حتى ١٥/٤/١٩٨٣ وارسلت نتيجة الكشف الطبى المعتمدة من القنصلية الى وزارة التخطيط بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣ .

وحيث أنه يبين من العرض السابق لوقائع النزاع ان الموضوع لا يتعلق بمامل منقطع عن عمله بدون اذن طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٩٨ المشار اليها والتي عملتها الوزارة فى حقه ، وانما يتعلق بمامل مريض مريض مقعد خارج البلاد وأخطر جهة عمله بهذا المرض طبقا للائحة القومسيونات الطبية وأن الوزارة قامت بمخاطبة قنصلية جمهورية مصر العربية بالرياض عن طريق وزارة الخارجية بخطابها المؤرخ ١٩٨٣/٢/٥ بطلب توقيع الكشف الطبى على المَطعون ضده بمعرفة الطبيب المعتمد انذاك بالقنصلية ومقتضى ذلك فانه كان يتعين على الوزارة ان تترتب وتنتظر ود القنصلية بنتيجة الكشف الطبى فاذا تأخرت النتيجة بعض الوقت كان عليها أن تستعمل القنصلية باعتبارها جهة حكومية لا تسأل للمطعون ضده بشئونها وأن ثبت من الاوراق ان المَطعون ضده كان له دخل فى تأخير ورود النتيجة التى استغرقت قرابة شهرين وهى مدة ليست طويلة اذا أخذ فى الحسبان ما تستغرقه من وقت بين الوزارة ووزارة الخارجية ثم القنصلية ثم توقيع الكشف الطبى واعداد التقرير واعادته بالطريقة ذاتها . الا ان وزارة التخطيط بدلا من ذلك تلقت المذكرة التى حررتها ادارة شئون العاملين بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٣ واقرحت فيها انتهاء خدمة المَطعون ضده اعتبارا من ٨/٩/١٩٨٢ اليوم التالى لانتهاء الاجازة الخاصة التى منحتها له وعرضت المذكرة على السيد وزير التخطيط فوافق عليها بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٨ ثم صدر القرار المَطعون فيه بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٣ قبل ان ترى نتيجة الكشف الطبى التى طلبتها الوزارة والتى ثبت منها ان المَطعون ضده مريض بالفعل واعتماد الحدة المشار اليها بالتقرير اجازة ضمنية الامر الذى يكون معه للسوار المَطعون فيه له صدر استنادا الى المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد وقع مظلوما للقانون متمين الاتفا .

و طعن ٦٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠

٢ - مجرد ابداء بعض الاعذار لتبرير الانقطاع
عن العمل دون ان لا يكفي لمحض قرينة الاستقالة الضمنية
قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

مجرد ابداء العامل لبعض الاعذار يعطل بها لتبرير انقطاعه عن
العمل دون ان لا يمحى قرينة الاستقالة السارية في حقه طبقا للمادة ٧٣
من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التي
وقع في ظله الانقطاع عن العمل - الاعذار هي التي يجب ان تقبلها جهة
الادارة وبشرط ان يتقدم بها العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية
للانقطاع - المحكمة غير ملزمة باجراء تحقيق في هذا الخصوص فهي تستمد
اقتناعها من أي عنصر من عناصر الدعوى .

المحكمة :

ومن حيث انه ليس صحيحا أن مجرد ابداء العامل المنقطع بدون
ان بعض الاعذار يعتبر نفيًا لقرينة الاستقالة المشار اليها في المادة ٧٣
من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ذلك أن الاعذار التي تنفي
عن العامل المنقطع قرينة الاستقالة هي تلك الاعذار التي تقبلها جهة العمل
وبشرط ان يتقدم بها العامل خلال الخمسة عشر يوما التالية للانقطاع ،
وهو ما لم يتحقق في شأن الطاعن ، كما انه ليس صحيحا أن المحكمة تلزم
بالتحقيق في موضوع المنازعة أو تكلف الجهة المظنون ضدها بالرد على
ما يثيره الطاعن من ادعاء ذلك أن للمحكمة سلطة تقريرية في تكوين
عقيقتها من أي عنصر من عناصر الدعوى ومما يتوافر لديها من أدلة
ومستندات ، كذلك فانه ليس على المحكمة مسايرة الطاعن في دفاعه أو
التسليم بما جاء فيه من اقوال أو ادعاءات ولو لم ترد عليها الجهة
الادارية لانه فضلا عن سلطة المحكمة في تكوين عقيقتها من أن عنصر من
عناصر الدعوى فان عدم الرد على دفاع الطاعن لا يعتبر تسليما من
الجهة الادارية بطلبات الطاعن طالما كانت أوراق الدعوى ناطقة بوجه
الحق والصواب وطالما لم يستطع الطاعن اقامة الدليل على صحة
ما يدعى عليه .

(طعن ٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

الفرع الثاني - ما ينفي قرينة الاستقالة الضمنية
اولا - اقرار الانقطاع عن العمل بتقويم طلب للاحالة الى القومسيون
الطبي ينفي قرينة الاستقالة الضمنية

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - تقوم قرينة الاستقالة
الضمنية على اساس الانقطاع بدون اذن المسد التي حددها المخرج -
اذا كان الانقطاع قد اقرن بتقويم طلب في اليوم التالي للاحالة الى
القومسيون الطبي فهذا يكفي للافصاح عن سبب الانقطاع وهو المرض
وتنتفي بذلك قرينة الاستقالة الضمنية .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الموضوع فان الثابت من الاوراق انه بتاريخ
١٩٨٤/٩/١ صدر قرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم ٦٢٢ لسنة
١٩٨٣ والذي ينص على : (اولا) مجازاة المطعون ضده بخمسة عشرة يوما من
راتبه لانقطاعه عن العمل خلال المدة من ١٩٨٣/١١/١٧ الى ١٩٨٤/٤/١٢
التي رفض القومسيون الطبي بالملف اعتمارها اجازة مرضية . (ثانيا) انتهاء
خمسطة المطعون ضده اعتبارا من ١٩٨٤/٤/١٢ لانقطاعه عن العمل بدون
اذن مدة تزيد على خمسة عشر يوما متصلة رغم اذاره .

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالسولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان " يعتبر العامل مقبضا
استقالته في الحالات الاتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما لم يثبت ان انقطاعه كان
بمشر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة ان تقرر عدم
حرمائه من اجرة عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات
يسمح بذلك ولا يجب حرمانه من اجرة عن هذه المدة فاذا لم يقدم

للعامل أسباب تبرز الانقطاع أو عدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته
منتفية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة اكثر من
ثلاثين يوما غير متصلة في السنة تعتبر خدمته منتفية في هذه الحالة
اليوم التالي لاكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين لئذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة
خمس ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية .

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاءها بالنسبة
لتفسير نص الفقرة الاولى من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
السالف الاشارة اليها على ان انتهاء الخدمة في هذه الحالة يقوم على
قرينة الاستقالة الضمنية اى اعتبار الانقطاع المتصل عن العمل مدة تزيد
على خمسة عشر يوما متتالية دون ان يمثية قرينة استقالة ضمنية للعامل
فاذا ما ثبت باى طريق - سببا آخر للانقطاع تتقضى قرينة الاستقالة الضمنية
فاذا كان انقطاع العامل قد اقترن بتفويض طلب في اليوم التالي لاحالته
الى القومسيون الطبي فان في ذلك ما يكفى للانفصاح عن سبب انقطاعه وهو
المرض وبذلك لا يكون هناك وجب للقول بان علة انقطاعه هي الاستقالة
وتتقضى القرينة التى رتبها القانون على هذا الانقطاع (حكم المحكمة الادارية
العليا في الطعن رقم ١٠ لسنة ١٠ ق بجلسته ١٢/٣/١٩٦٦ مجموعة أحكام
المحكمة في ١٥ سنة الجزء الرابع قاعدة رقم ٢٧٢ صفحة ٤١٥٦ ، ٤١٥٧)

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الاوراق ومن
الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده قد ارسل الى السيد/مدير الادارة
العامة للامن الصناعى بوزارة القوى العاملة وهي الجهة التى يعمل بهنذا
خطابا مؤرخا ١٩٨٤/٤/١٥ - يخبره فيه بان القومسيون الطبي بالمنوفية
قد نبه عليه بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٢ بالمودة للعمل ولكنه مازال مريضاً
ويطلب لذلك تحويله لتوقيع الكشف الطبي عليه ، ثم ارسل بتاريخ
١٩٨٤/٤/٢٩ خطابا آخر يشتمل فيه تحويله للكشف الطبي لهذا المنبذ

والضطبايان المذكوران مرسلا من يعلم الوصول وقد اعيدا حوشر على كل منهما
 بان السيد/ حامد الشريف بالخارج . ويتلوه على ذلك يكون المطعون ضده
 بهذا المسلك قد اتبع الوجه القانوني على مثله في حالة مرضه قد كشف
 بذلك سبب تخفيه عن عمله وعن تنبيهه الى الاستمرار في العمل على نحو
 ينفي قرينة الاستقالة التضمنية المفترضة في حالة الانقطاع عن العمل وتأكيذا
 لذلك ارسل المطعون ضده خطابا ثالثا لادارة شؤون العاملين بتاريخ
 ١٩٨٤/٦/٢ تمسك فيه بحقه في اقالته الى الكشف الطبي لانه مازال مريضا
 كما ارسل خطابا رابعا الى وزير القوى العاملة اشارة فيه الى ذلك ايضا
 بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤ فضلا عن ذلك فقد تقدم المطعون ضده بصورة لشهادة
 رسمية صادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨ تفيد ان السيد /
 حامد هيد للمعز القريف مدير عام الادارة العامة للامن الصناعي بوزارة
 للقوى العاملة المرسل اليها للضطبايان المؤرخان ١٩٨٤/٤/١٥
 و ١٩٨٤/٤/٢٩ والسالف الاشارة اليهما - لم يفادوا الجلاء في الفترة من
 ١٩٨٢/١٠/٢٢ حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة الامر الذي يفيد عدم
 صحة ما ادعته الجهة الادارية كمسبب لرد الكتابين المؤرخين ١٥
 و ٢٩/٤/١٩٨٤ المشار اليهما ويكشف بكل وضوح وجلاء عن سوء نيتها
 وحسم رغبتهما في استلام للضطبايين المذكورين بعد انذار المطعون ضدهما بانهاء
 خدمته وذلك تمهيدا واصرارا من جانبها على انتهاء خدمته دون تحقق موجهه
 قانونا مما يخالف للقانون وينطوي على انحراف منها بالسلطة عند قيامها
 باصدار قرار انهاء خدمة المطعون ضده يؤكد ذلك ويمرزه انها لم
 تستجب فيه الى طلبات المطعون ضده المتكررة بعد طلبه بالكتابين سالف
 الذكر اللذين ردتهم اليه بغير حق باعادة تحويله للكشف الطبي بناء
 على الخطاب المرسل الى ادارة شؤون العاملين بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢ وكذا
 الخطاب المرسل منه الى مكتب وزير القوى العاملة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٤
 والسالف الاشارة اليهما وهما سابقان ايضا على تاريخ استدراهما قرارهما
 للمطعون فيه بانتهاء خدمته والذي اعتمدت فيه على اذارها له بالصنودة
 الى عمله وهو مما لا محل له بعد ان بين مسخره وهو المرض وهو عتيس
 لها ان تستال بتقديره بل المرجع في ذلك الى ما تقرره اللجنة الطبية
 المختصة ومن ثم فان هذا المسلك من جانب المطعون ضده قبل قيام جهة

الادارة بانذاره بانتهاء خدمته ويعدده قد دل بصورة يقينية وقاطعة على انتهاء نية الاستقالة الضمنية لديه حيث أكد في الخطابات الاربعة الموجهة الى جهة الادارة أنه مازال مريضا ويطلب تحويله للكشف الطبي ومن ثم فان قرار انتهاء خدمة الطعون خسده بصوره تأسيسا على قرينة الاستقالة الضمنية يكون قد صدر مخالفا للقانون واتسم بعيب اسامة استعمال السلطة ولذلك يكون طلبه القضاء في محله واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بالقضاء القرار كما سبق ولما اوردته من اسباب صحيحة في الواقع وفي القانون وتؤدي الى النتيجة التي رتبها عليه ومن ثم عامه يكون قد صايف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه بالتالي قابلا على غير اساس جديرا بالرفض مع التزام الجهة الادابية الطاعة بالمصروفات .

(طعن ٢٥٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

قرينة الاستقالة الضمنية تنكفي اذا ابدى العامل أن سبب انقطاعه عن العمل هو المرض - حتى لو تبين فيما بعد عدم صحة هذا المنظر .

المحكمة :

« ولئن كان المشرع قد تطلب العودة الفعلية الى العمل بصحيفة يتضمن من صياغة نص المادة ١١٧ المشرع اليها الا انه قياسا على ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العلوية من ان قرينة الاستقالة الضمنية تنكفي اذا ابدى العامل أن سبب انقطاعه عن العمل هو المرض حتى ولو تبين فيما بعد عدم صحة هذا المنظر (حكم للمحكمة الادارية العلوية في الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥ ق ويجلسه ١٣/١/١٩٦٢ غايته انما اضطر عضو هيئة التدريس المنقطع عن العمل جهة عمله بمرضه خلال مهلة الستة اشهر وثبتت بقرار من القومسيون الطبي - باعتباره الجهة الضمنية الوحيدة التي اناط بها المشرع تقرير عن المرض بالنسبة للموظفين العموميين أن المرض قد حال فصلا دون عودة عضو هيئة التدريس الى عمله خلال مهلة الستة اشهر فانه يعتبر في هذه الحالة

قد صاد الى عمله حكما طالبا ايدي عن المرض خلال تلك المهلة
واقصر القومسيون الطبي هذا العذر ومن ثم فانه لا يجوز مطلقا لادارة
الجامعة انتهاء خدمة عضو هيئة التدريس في هذه الحالة اعمالا نفريضة
الاستقالة الضمنية اذ هي تنقضي بما تقدم .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائع الطعن المائل فان الثابت
من الاوراق ان الطاعن قد اعير من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر
الى كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود بالملكة العربية
السعودية لمدة اربع سنوات تبدأ من العام الجامعي ١٩٧٨/٧٧ وتنتهي
في ١٩٨١/٨/٢١ ولم يعد الى عمله بجامعة الازهر اعتبارا من
١٩٨١/٩/١ تاريخ اليوم التالي لانتهاء اعارته الا انه وخلال مهلة
الستة الاشهر المشار اليها وجه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٦ برقية الى عميد
كلية اللغة العربية بجامعة الازهر جاء فيها انه مريض وملزم الفراش
وتحت العلاج والتقرير الطبي في الطريق اليكم . - وبتاريخ ١٩٨٢/٤/٧
اجتمع مجلس جامعة الازهر وقرر انتهاء خدمة الطاعن اعتبارا من
١٩٨١/٩/١ اليوم التالي لانتهاء اعارته للعام الرابع وانقطاعه عن
العمل بالكلية وذلك بعد ان تمت تلاوة التقرير الطبي المقدم من الطاعن
على مجلس الجامعة ورأى حفظه .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على التقرير الطبي المؤرخ
١٤٠٢/٥/٧ هـ الموافق ١٩٨٢/٢/٢ والصائد من مستشفى برويدة
للمركزى بالملكة العربية السعودية والمصدق عليه من القنصلية المصرية
بالسعودية ان تشخيص الحالة المرضية للطاعن هي « شلل نصفي من
الغافية اليسرى والوجه وتقرر له العلاج اللازم وعلاج طبي ورعاية لمدة
شهرين من ١٤٠٢/٤/٢٦ هـ الموافق ١٩٨٢/٢/٢٠ » ومن ثم فانه متى ثبت
ان الطاعن قد ابدى ان سبب عدم عودته الى عمله خلال مهلة الستة
الاشهر المذكورة هو المرض وان مجلس الجامعة كان على علم بذلك فانه
بالتالي ما كان يجوز لمجلس الجامعة التصدي لتقرير هذا العذر وتما
كان يتعين عليه وقد عرض عليه التقرير الطبي الخاص بالطاعن ان يعرض
الامر على القومسيون الطبي المختص للنظر في مدى اعتماد نتيجة هذا

التقرير إلا أن مجلس الجامعة قد يادر الى اقتضاء قرار بإنهاء خدمة الطاعن مقترضا عدم صحة هذا العذر في حين أن بحث مدى صحة مرض الطاعن من عدمه خلال مدة انقطاعه هو امر مفوط بالقومسيون الطبي المختص وحده .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في خصوص ما تثيره الجامعة حول مدى صحة ما يتضمنه بما جاء بالشهادات الطبية المقدمة اليها بما ذكر فيها من مرض الطاعن من عدمه وما إذا كان الطاعن يهدف من إخطاره الجامعة بعرضه هو التمايل بهدف استمراره في العمل بالخارج كما تنهّب اليه الجامعة فإنه فضلا عن أن تقرير ذلك مما لا تستقل في تقريره وإنما يتوقف . أولا وأخيرا كما سلف البيان على رأى القومسيون الطبي وحده وليس للجامعة أن تعرض عما يوجب القانون من عرض تلك الشهادات والطاعن على القومسيون لإبداء ما يراه في شأنها وتقطع بالقول بعدم صحة مرضه قبل ذلك فإن ذلك - في حالة ثبوته يكون محل مسالة تأديبية للطاعن طبقا - للفقرة الأخيرة من المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ السالف الإشارة اليها بما يستبقيه ذلك من توقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها في تلك الفقرة من السلطات المختصة بذلك وإذا كان الثابت من الأوراق كما سلف البيان أنه قد عرض على مجلس جامعة الأزهر عذر الطاعن في الانقطاع وهو المرض ومن ثم فأنه تنفي قرينة رغبة المذكور في الاستقالة المستفادة من الانقطاع من التوصل ولا يصح تبعا لذلك إنهاء خدمته لهذا السبب . وبالتالي قيام مجلس جامعة الأزهر بإصدار قراره بإنهاء خدمة الطاعن للانقطاع على الرغم من تقسيمه عذر المرض وثبوت إخطارها لها بذلك في حينه كما تقدم ومن إحالة الأمر الى القومسيون الطبي المختص يكون قد جبر مشوبا بعيب مخالفة القانون وأجب الإلغاء وآخر أخذ الحكم المطعون فيه بغير ذلك فإنه يكون بدوره قد أخطأ في تطبيق القانون وبالتالي خليا بالإلغاء وتبعا لذلك تكون دعوى الفصل في طلبه بالإلغاء قرار إنهاء خدمته في محلها إذ القرار على ما سبق بيانه غير صحيح قانونا ويتعين لذلك الحكم بإجابه الى طلبه .

(طعن ١٧٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)

ثانيا - لتتفى قرينة الاستقالة الضمنية لذا كان الانتطاع قائما
على سند من القانون

قاعدة رقم (١٧٠)

المبسطة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرينة الاستقالة
الضمنية المستفادة من انتطاع العامل عن العمل بغير اذن المدة المحددة
قانونا تتطلب أن يكون الانتطاع مخالفا للقانون - مؤدى ذلك : - أن قرينة
الاستقالة الضمنية تتفى اذا كان الانتطاع قائما على سند من القانون
مثل تلك : - الانتطاع لإجازة من الاجازات المصرح بها قانونا .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من القانون المشار اليه نصت على أنه يعتبر
العامل مقوما لاستقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انتطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم ما يثبت أن انتطاعه كان بعذر مقبول

٢ -

٣ -

ومن حيث أنه يتضح من هذه المادة أن قرينة الاستقالة الضمنية
المستفادة من انتطاع العامل عن العمل بغير اذن المدة المحددة فيها تتطلب
بتحقق هذا الانتطاع المخالف للقانون ومن ثم فانها لا تسوى بحال اذا انتفى
الانتطاع في حد ذاته أو اذا توافق سند قانوني له مثل الاجازة أيا كان
نوعها .

ومن حيث أنه يبين من اوراق الدعوى التقديرية التي صدر فيها الحكم
باعتل الوطن أن المعلنون حينما منحت إجازة خاصة بجنون مرتب لرعاية
الطفل مدتها سنة من ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٩ وقضت طلبا مؤرخا
١٤ من يوليو سنة ١٩٨٠ لنحها سنة أخرى لذات السبب ووجهت اليها

المدرسة خطابا في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٨٠ بضرورة الحضور الى شئون العاملين للاطلاع على بطاقتها الشخصية وقررت إحالتها الى التحقيق الإداري لممارستها البلاد بالخالفه للتعليمات المتطقة بقضاء الاجازة الخاصة بعضائهم الطفل في الداخل ثم قررت إحالتها الى النيابة الادارية لانتقاعها عن العمل من ١٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ .

ومن حيث انه يخلص من هذه الوقائع ان الجهة الادارية سبق لها الترخيص للمطعون ضدها في اجازة بدون اجر لرعاية طفلها منتهى سنة حتى ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٩ الامر الذي يعنى تحقيق مناط هذه الاجازة في حق المطعون ضدها الا ان الجهة الادارية التفتت بعوضه عن الطلب الذي قيمته المطعون ضدها لتجديد اجازتها سنة اخرى من ١٦ من يوليو سنة ١٩٨٠ وذلك بحجة قضاءها السنة الاولى في الخارج وهو ما لا يستوى سببا لمنع الحق المستمد من القانون مباشرة في الحصول على تلك الاجازة تبعا لتحقيق مناطها في شأن المطعون ضدها منقطعة عن العمل قانونا اعتبارا من ١٦ من يولية سنة ١٩٨٠ على نحو ما نسب اليها في تقرير الاتهام حتى يمكن ان تجرى عليها قرينة الاستقالة الضمنية التي اعملها في حقها الحكم محل الطعن ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله اذ قضى باعتبارها مستقلة بمقولة انتقاعها عن العمل من ١٦ من يولية سنة ١٩٨٠ وهو انتقاع وجد سند القانون في الاجازة الخاصة بدون مرتب لرعاية الطفل وبالتالي فانه يتعين القضاء بالغاء هذا الحكم .

ومن حيث ان المطعون ضدها حضرت المحاكمة التأديبية واتيحت لها فرصة الدفاع عن نفسها وبهذا تهيأت الدعوى التأديبية للمفصل في موضوعها وقد ثبت مما سلف براءة المطعون ضدها مما نسب اليها من انتقاع عن العمل دون سند قانوني من ١٦ من يولييه سنة ١٩٨٠ فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وببراءة المصنوع ضدها مما نسب اليها .

(طعن ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٠)

الجلسة رقم (١٧١)

المجلس :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون مجلس الدولة .

القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء خدمة العامل متى توافرت أعمال قرينة الاستقالة الضمنية لا تندرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في اللينود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة - مؤدى ذلك : عدم خضوع هذه القرارات لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها - يقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل فى موضوع الدعوى المقامة بالغائها - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الاول من أوجه الطعن فإنه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة تطبيقاً لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الاستقالة الحكمية لا تندرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في اللينود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبالتالى لا ينطبق عليها الحكم الوارد بفصل المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل فى موضوع الدعوى المقامة بالغائها ومن ثم يقتعين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

(طعن ٢٠٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

٥٨٣ - تلقى قريئة الاستقالة الضمنية بعودة العامل الى عمله قبل صدور الحكم من المحكمة التأديبية بفصله من الخدمة

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

عودة العامل المتقطع عن العمل واستلامه لعمله قبل صدور الحكم بفصله من الخدمة يلقى عنه قريئة عزوفه وكراهيته للتوظيفه التي تأسس عليها حكم الفصل وتعين الحكم بالغائه .

المحكمة :

« في التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية قامت باستدعاء السيد / محمد أحمد حسب حوف لواجبته بما هو منسوب اليه ، الا انه تبين انه في اجازة خاصة بدون مرتب لمدة عام للعمل بدولة ليبيا اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ حتى ١٩٨٥/٣/٢١ وانه لم يعد الى عمله بعد انتهاء مدة اجازته رغم انذاره . واثبتت النيابة الادارية اطلاعها على القرار الصادر من مديرية الزراعة بمحافظة الغربية رقم ٦٢٥ في ١٩٨٥/٥/٢٩ باعتبار السيد / مقدماً استقالته من الخدمة اعتباراً من ١٩٨٥/٤/١ بعد انتهاء الاجازة الخاصة واستقراره في الانقطاع رغم الانذارات التي ارسلت اليه وانتهت النيابة الادارية الى تقديم السيد المذكور الى المحاكمة التأديبية .

وحدد لنظر الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية بطنطا جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣ حيث حضر المتهم شخصياً ويتاريخ ١٩٨٦/١/٤ أصدر السيد وكيل وزارة الزراعة بالغربية القرار رقم (٧) الذي نص في البند (١) منه على اعادة تعيين السيد / في وظيفة مفتش زراعي ثان بمرتبته الذي كان يتقاضاه وقدره ١٢٥ جنيها شهرياً .

وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٣ اصدرت المحكمة التأديبية حكماً الطمخون فيه بمجازاة المذكور بالفصل من الخدمة وقالت المحكمة انها تلاحظ وهي تقدر هذا الجزاء أن المتهم كاره لوظيفته راغب عنها الامر الذي يضمن معه ابعاده عنها .

المستفاد مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قضى بفصل الطاعن من الخدمة تأسيساً على عزوفه وكراهيته للوظيفة ومن ثم وجوب إبعاده عنها ، إلا أن الثابت أن الطاعن قد عاد إلى عمله بموجب قرار وكيل وزارة الزراعة بالغربية رقم (٧) الصادر في ١٩٨٦/٦/٤ قبل صدور الحكم ضده ومن ثم فقد انتقلت القرينة التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاؤه ، ومن ثم يتعين الحكم بالغائه .

كما أنه للاعتداد بما تكرره الطاعن بالنسبة للمخالفة النهائية من أن انقطاعه عن العمل بعد انتهاء الإجازة الخاصة الممنوحة له كلن استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ وأنه بذلك يعتبر مستحقاً لإجازة مقررة قانوناً ، إذ أنه يبين من الاطلاع على صورة هذا القرار المودعة ملف الطعن أنه أجاز للوزير المختص منح العامل المصار الذي سيستمر في العمل بالخارج رغم انتهاء مدة إعارته فترة ستة أشهر دون أن يرتب للعامل في هذا الشأن حقاً ملزماً للجهة الإدارية على خلاف أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن المحكمة تقدر الجزاء المناسب لما ارتكبه الطاعن بتأجيل ترقيته عند استمالتها لمدة سنتين ،

(طعن ٢٣٧٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

رابعا - تمسك العامل بوظيفته في صحيفة طعنه يتفى عنه قرينة
الاستقالة الضمنية .

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

تمسك العامل بصحيفة طعنه بوظيفته وابدأؤه الرغبة في العودة اليها
يتفى عنه قرينة عزوفه وكرامته للوظيفة ويؤول في استقامته فيها والتزامه
بمقتضياتها .

الحكمة :

• ان السيد / قد انتقل عن عمله بدائرة مديرية التربية
والتعليم بالمنيا على النحو الوارد بتقرير الاتهام دون إذن وفي غير الاحوال
المخصص بها قانونا ، فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المصاحلة
والهزاء .

الا انه من حيث أن السيد المذكور قد تمسك في صحيفة طعنه بوظيفته
وأبدى رغبته في العودة اليها ، فانه لا يكون كرها لها ولا عازفا عنها
وانما يؤمل في استقامته فيها والتزامه بمقتضياتها .

(طعن ١٦٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

خامسا - يتلقى قيام قرينة الاستقالة الضمنية وعدم انعام الانذار
الكتابي واتخاذ الاجراء التاميمى *

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

يتطلب المشرع لاعمال قرينة الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في
البندين ١ ، ٢ من المادة ٩٨ من قانون نظم العاملين المنتمين بالدولة
الصالحين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مراعاة اجراء شكلى هو انذار
العامل كتابية بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع بغير
اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وبعد عشرة ايام من الانقطاع اذا
كان هذا الانقطاع بغير اذن من ثلاثين يوما غير متصلة - الانذار يعتبر
اجراءا جوهريا *

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة
الصالحين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه : يعتبر العامل
مقوما استقالته فى الحالات الاتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان
بمصر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع او قدم
هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل *

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة اكثر من
ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة تعتبر خدمته منتهية فى هذه الحالة
من اليوم التالى لاكمال هذه السنة *

وفى الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابية بعد انقطاعه لمدة
خمس ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية ٠٠

وحيث انه يبين مما سبق ان المشرع يتطلب لاعمال قرينة الاستقالة

الضمنية مراعاة اجراء شكلي هو اصدار العامل كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وبعد عشرة ايام من الانقطاع اذا كان هذا الانقطاع بغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة ، والاذنار على هذا النحو ، يعتبر اجراءا جوهريا الغرض منه انه تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على تركه العمل وهزوفه عنه ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانقطاع حتى يتمكن من ابداء عذره قبل اتخاذ هذا الاجراء .

(طعن ١٩٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبسة :

يشترط اصدار العامل كتابة قبل انتهاء خدمته وان يتم اصدار بعد مدة معينة من الانقطاع هي عشرة ايام في حالة ما اذا زاد الانقطاع عن عشرين يوما في السنة وخمسة عشر يوما في حالة الانقطاع اكثر من عشرة ايام متصلة وانه يصح توجيه اصدار للعامل بشخصه مباشرة والموصول على توقيمه على دفتر التسليم او على صورة اصدار كما يصح توجيهه اليه على يد محضر او بطريق البريد او البريد سواء كان عافيا او مستعجلا او مسجلا يعلم الوصول او يدونه على العنوان الثابت بملف خدمته او باوراق الجهة الادارية .

الممكنة :

« ومن حيث ان مقطع النزاع في الدعوى ينحصر في التحقق من قيام جهة الادارة قبل اصدار قرارها بانتهاء خدمة المذكور باصداره كتابة على عنوانه طبقا للقانون ومدى وصول هذا اصدار الى علمه .

ومن حيث انه بالاطلاع على قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باعتباره القانون الواجب التطبيق عند صدور

للقرار المطعون فيه يتضح أنه ينص في للبند سابعاً من المادة ٦٤ على أن تنتهي خدمة للعامل بلحد الأسبوع الآتية : -

« الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة وأكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابي يوجه للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقضاء خمسة أيام في الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى » .

ومن حيث أن مؤدى ذلك النص أنه يشترط انذار العامل كتابة قبل انتهاء خدمته وأن يتم الانذار بعد مدة معينة من الانقطاع هي عشرة أيام في حالة ما إذا زاد الانقطاع عن عشرين يوماً في السنة وخمسة عشر أيام في حالة الانقطاع متصلة وأنه يصح توجيه الانذار للعامل بنفسه مباشرة والحصول على توقيعه على دفتر التسليم أو على صورة الانذار كما يصح أن يوجه إليه على يد محضر أو بطريق البرق أو البريد سواء كان عادياً أو مستعجلاً أو مسجلاً بطم الوصول أو بدونه على العنوان الثابت بملف خدمته أو بملوئق للجهة الادارية .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المذكور أن الجهة الادارية قد رخصت له بإعادة العمل بأمانة كهرياء بنى غازى بالجمهورية العربية الليبية لمدة أربع سنوات تنتهى فى ١٤/١٠/١٩٧٥ وأنه كان يقوم بتجديد الاعارة سنوياً للعمل بالخارج حتى ذلك التاريخ الا أنه لم يعد الى عمله فور انتهاء الترخيص له بالاعارة الامر الذى حداً بجهة الاعارة الى انذاره بالمسودة الى عمله على عنوانه بالجمهورية العربية الليبية بوقم ٤٦٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٦ وكذلك انذاره على عنوانه بالظاهرة بوقم ٤٧٠ المؤرخ ١٧/١/١٩٧٦ وقد تضمن هذا الانذار بكل وضوح أنه في حالة عدم عودته الى عمله ستضطر الادارة الى اتخاذ اجراءات انتهاء خدمته طبقاً لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وعلى هذا لتتأكد للمحكمة ان الانذرة قد قلعت بما للزمها القانون القيام به قبل انتهاء خدمة للتكوير وحرصاً منها على ضمان وصول الانذار اليه قامت بإرساله على عنوانه

بالخارج ويدخل مصر للتحقق من مدى استمرار العامل على تسرُّك العمل وعزوفه عنه ولتبصيره بما يراد اتخاذه من اجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل

ومن حيث ان ما يدفع به المذكور ومسولا لصمم منروعية قرار إنهاء خدمته ان جهة الادارة لم توجه اليه الانذار الكتابي بعد المدة المحددة في القانون ويخصه ما قدمته الادارة من مستندات على نحو ما سلف فضلا عن ان الظروف التي واكبت اعارته وانتهاء خدمته تؤكد ان المذكور كان عاجزا عن العودة لوظيفته ، ومن غير المنطقي والمعتل في العلاقة الوظيفية ان سئون اعادة المذكور قد انتهت في ١٤/١٠/١٩٧٥ ويظل مستمرا في عمله في الخارج منذ تاريخ اختتام الاعارة وحتى ١٩/١/١٩٨٤ وهو التاريخ الذي تقدم به بطلب لاستلام عمله دون ان يعنى خلال هذه الفترة التي زالت على ثمانية اشهر بتقسيم طلب لتجديد اعارته او حتى مجرّد امله للمعودة مما يقطع بسلامة ما اتخذته جهة الادارة حياله من اجراءات ومما يبين انه ان قيامها باصدارها القرار رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٧ بانتهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه في ١٥/١٠/١٩٧٥ امر يتفق مع صحيح القانون ومما يتعين معه رفض الطعن المذكور عليه .

(طعن ٥٩٤ لسنة ٢٨ في - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩)

المخرج الثالث - وجوب الإنذار لانتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية

أولاً - الإنذار ضماناً جوهرية

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

لأعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يجب مراعاة الإجراء الضكلي الذي أوجبت تلك المادة مراعاته وهو وجوب الإنذار العامل المنقطع كناية بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزة المدة المقررة - يقصد بالإنذار اعلام العامل بانقطاعه عن العمل بنوع الثن والتوبيخ عليه بالعودة الى العمل أو ايداء ما لديه من عنبر حال دون مباشرته العمل - الإنذار إجراء جوهرى يمثل ضماناً للعامل واغفاله يعد اصدار لهذه الضمانة يكون القرار الصادر بإنهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الإجراء مخالفاً للقانون - ومقتضى إلغاء قرار إنهاء الخدمة المخالف للقانون أن مدة خدمة العامل تعتبر متصلة دون أى فاصل زمنى ويحق له الاحتفاظ بما صدر له من تسويات أو ترقيات أو علاوات خلال فترة الانقطاع مع مراعاة قاعدة أن الاجر مقابل العمل وحدهم صرف أى فروق مالية إلا من تاريخ استلامه العمل -

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر مخالفاً للقانون لأن شروط أعمال المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ غير متوافرة في حق الطاعنة لأن الإدارة لم تستعملها إلا عند عودة الطاعنة لاستلام عملها كما أن جهة الإدارة لن تعترض على الإشارة بخليل بقاء الرابطة الوظيفية حتى تاريخ عودة الطاعنة الى استلام عملها -

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن يعتبر العامل مقسماً استقالته في الحالات الآتية : -

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول ٠٠٠٠ فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته مفتوحة من تاريخ انقطاعه عن العمل ٠

٢ - ٠٠ ٠٠٠٠٠

وفي الحالتين السابقتين يتعين انذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ٠ ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ٠٠٠ الخ ٠

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المقيمين المشار إليه في شأن العامل المنقطع عن العمل وإنهاء خدمته من تاريخ الانقطاع تطبيقاً لهذا النص يتطلب أولاً وقبل كل شيء مراعاة الأجولة المشكلى الذى أوجبت تلك المادة مراعاته وجوب انذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزة المدة المقررة ، والمقصود بالانذار هو إعلام العامل بانقطاعه عن العمل بدون إذن والتنبية عليه بالعودة إلى العمل أو إبداء ما لديه من عثر حال دون مباشرته للعمل ٠٠٠

ويتعين صراحة بما يراد اتخاذه حياله من إجراءات بسبب انقطاعه عن العمل تؤدي في النهاية إلى إنهاء خدمته طبقاً لنص المادة المشار إليها ٠ وأن هذا الاجراء هو اجراء جوهري يمثل ضماناً للعامل وإن اغفاله يحد اصدار لهذه الختباته ويكون قرار انهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الاجراء مخالفاً للقانون ٠

وتن نحن حيث أنه بتطبيق هذه المبادئ على واقعات الطعن وإذا ثبت أن الطعون خمدتها كانت معارة إلى ليبيا في الفترة من ١٧/٩/١٩٧٥ حتى ١٩٧٩/٨/٢١ انقطعت عن العمل اعتباراً من ١٩٧٩/٩/١ وأن جهة الإدارة قد طبقت عليها نص المادة ٩٨ المشار إليها وأصدرت قرارها المخفون فيه

رقم ٢٦٣ في ١٩٨٢/١١/٢٤ بإنهاء خدمتها دون اتخاذ الاجراء الجومري
بانذارها كتابة وفقا لنص المادة سالفة الذكر فان قرار انتهاء الخدمة
المطعون فيه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون متعين الالفاء .

ومن حيث ان مقتضى الغاء قرار انتهاء خدمة الطاعنة - ولاتها
معينة في الخدمة فعلا - ان مدة خدمتها تعتبر متصلة دون أي فاصل
زمني ويحق لها الاحتفاظ بما صدر لها من تسويات أو ترقيات أو علاوات
خلال فترة الانقطاع مع مراعاة أعمال قاعدة ان الاجر مقابل العمل
وعند صرف أي قروق مالية الا من تاريخ استلامها العمل .

(طعن ٢٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٩ وطعن ٢٥٨٩ لسنة ٢٣ ق
جلسة ١٩٩٠/٧/١٠)

القاعدة رقم (١٧٧)

المادة :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
الحقنيين بالدولة - رتب المشرع على انقطاع العامل الذي يجاوز مددا محددة
قريبة مقررة لصالح جهة الإدارة مؤداها اعتبار العامل مقبعا استقلاله
ومن ثم تكون لها انتهاء خدمته - عدم اصدار جهة الإدارة للعامل قبل
اعتبار خدمته منتهية بالاستقالة الضمنية لعدم معرفة مكان القامتة او
موطنه الاصلي او المختار أو أماكن توبه لتوجيه الانذار اليه فيه ،
يؤدى الى استمالة القيام بهذا الاجراء (الانذار) ومن ثم الى سقوط
الالتزام بلجرائه لاستمالة تنفيذه - قرار انتهاء الخدمة في هذه الحالة وإن
صدر دون مراعاة اذكار العامل يكون صحيحا .

المحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للمعمارية لقسمي الفتوى
والتشريع بطلبها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت نص المادة
(٩٨) من قانون نظام العاملين للدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والتي تنص على ان :

يعتبر العامل مقبلاً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية
بالم يقسم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بصغر
مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه
من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك
من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك
والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقم العامل أسبانيا
تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية عن
تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الادارة أكثر من
ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة
من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

وفي الحالات السابقتين يتمين انذار العامل كتابة بصد انقطاعه
لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ،
وقبيلت للخدمة أن المشرح قد رتب على انقطاع العامل الذي يجاوز
معدة محددة متتالية لصالح جهة الادارة مؤداهها افعال الماهل
مقبلاً استقالته ومن ثم يكون لها انتهاء خدمته . ولما كلف القبط من
الحالة المروضة أن العاملين المشار اليهم قد انقطعوا عن عملهم لمدة
جاوزت الثلاثة اعوام وفي المدة من تاريخ استرداد سيناء وعودة جميع
المحتجزين بها الى عملهم في ٢٥ أبريل سنة ١٩٨٢ وحتى الآن ، الامر
الذي يعد قرينة على هجرهم للوظيفة العامة وتركهم للخدمة ويكون لجهة
الادارة انتهاء خدمتهم بسبب الانقطاع ، وفي تاريخ عودة جميع المحتجزين
الى عملهم في ١٩٨٢/٤/٢٥ فيما عدا المرحوم حسام محمد بريك الذي
انتهت خدمته قبل ذلك بالوفاة في ١٩٧٨/٢/٢٥ .

ولا يجوز الاحتجاج في هذا المجال بضرورة انذار هؤلاء العاملين
قبل اعتبار خدمتهم منتهية بالاستقالة الضمنية ، لاستحالة تنفيذ ذلك
الالتزام من جانب جهة الادارة نظراً لأن هؤلاء العاملين لا تعرف لهم

اماكن اقامة او موطن أصلى او مستشار او اماكن لنزولهم لتوجيه الانتذار اليهم فيه ، الامر الذى يؤدى الى استحالة القيام بهذا الاجراء ومن ثم الى سقوط الالتزام باجرائه لاستحالة تنفيذه ، ويكون قرار انتهاء الخدمة فى هذه الحالة صحيحا وأن صدر دون مراعاة الانتذار لهؤلاء العاملين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إنهاء خدمة العاملين المشار اليهم من تاريخ الانقطاع المحقق فى ١٩٨٢/٤/٢٥ فيما عدا العامل حسان محمد بريك والسدى انتهى خدمته بالوفاء فى ١٩٧٨/٢/٢٥ .

(ملف ٢١٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

يشترط لأممال قرينة الاستقالة الضمنية التصوص عليها بالمادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المخبين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العامل المتقطع عن عمله مراعاة لجراء شكى حصيله الزام الجهة الادارية باتنجز العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة ايام اذا انقطع بغير ان اكثر من خمسة ايام متتالية وكذلك اذا انقطع عن عمله بغير ان اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة وهذا الاجراء جوهرى المقصد منه ان تستبين للجهة الادارية اضرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفى ذات الوقت اعلائه بما يراود اتخاذ من اجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء عنده قبل اتخاذ الاجراء .
والا لم يتطوى العبارات الواردة فى الانذارين الموجهين الى العامل المتقطع عن عمله على ما يفيد ان الادارة قد اتجهت بنيتها الى اعتبار خدمته منتهية لانقطاعه عن العمل اذا لم يمد لعمله فان هذين الانذارين لا يترتب عليهما اعمال حكم المادة ٩٨ المذكورة ولا تنهى معهما قرينة الاستقالة الضمنية الاستفادة من انقطاع العامل .

الحكمة :

إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المعلوم فيه للقانون إذ أنه ما كان يجوز اتامة الدعوى التأديبية ضده إذ أنه وقت إحالته للمحاكمة التأديبية لم تكن تربطه بالدولة علاقة وظيفية بعد أن انتهت خدمته بقرينة الاستقالة الضمنية طبقا لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام للمعلمين المحدثين بالدولة بعدم اتخاذ إجراءات تأديبية ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظام للمعلمين المحدثين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعتبر العامل مقسما استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انتطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول فإذا لم يقدم العامل أسلبا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انتطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة . وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتمين انفار العامل كتابة بعدم انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ولا يجوز اعتبار العامل مستقلا في جميع الأحوال إذا كفت تد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

ومن حيث أن هذه المادة تتطلب لأعمال حكمها باعتبار العامل مقسما استقالته مراعاة إجراء شكلي حاصله ألزم الجهة الإدارية بانقلز

العامل كتابة يمسد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة ايام اذا انقطع بغير اذن اكثر من خمسة ايام متتالية وكذلك اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة وهذا الاجراء جوهرى للعقد منه ان تستبين الجهة الادارية اضرار العامل على تركه للعمل وعذوفه عنه وفى ذات الوقت اعلانه بما يراد اتخاذ من اجراء حياله بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء بضره قبل اتخاذ الاجراء وهذا هو ما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن مجلس الدولة) .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن انقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٧٥/٢/١٢ وقد وجهت اليه مدرسة كوم امبو للثقوية التى يعمل بها تفتارين اولهما فى ١٩٨٥/٢/١٧ طلبت فيه ايقافها عن اسباب انقطاعه بسبب تحصيله مسئولية التفتير والفتى فى ١٩٨٥/٢/٦ اضطرت به لانه مازال مختلما عن العمل بدون ابداء اسباب من تاريخ ١٩٨٥/٢/١٢ وان المدرسة تحمله مسئولية التفتير - وهذه العبارة التى وردت فى الاذنين التوجيهين الى الطاعن لا تنطوى على ما يفيد ان الادارة قد اتجهت نيتها الى اعتبار خدمته منتهية لانقطاع عن العمل اذا لم يمسد العمل وكل ما يفهم من دلالة هذه .. العبارة ان الجهة الادارية سوف تتخذ حياله اى اجراء كالاتي الى التحقيق او النظر فى ابره تاديبيا او ما شابه ذلك ومن ثم فان هذين الاذنين لا يترتب عليهما اعمال حكم المادة ٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر ولا تنهض معهما قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع الطاعن . ومتى كان للذات من الاوراق ان الطاعن انقطع عن عمله لمدة من ١٩٨٥/٢/١٢ الى ١٩٨٥/٢/٧ . وخالف بذلك واجبات الوظيفة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمجازاته تاديبيا بعقوبة الفصل من الخدمة بسبب اخذ الاجراءات العقابية ضده وبهتة المرافعة المسموعة اليه من التحقيق الذى اجرى بشأنه هذه المخالفة باعتبار ان

خدمته لم تنته بالاستقالة الضمنية المقصود عليها في المادة ٩٨ (سألته للتذكر يكون قد صادق صحيح حكم القانون ويكون الطعن المائل في غير محله وغير قائم على أسس تبرر الإخذ به . ولما كان الطاعن يقر بأن انقطاعه يزيد على المدة الواردة في تقرير التمهيد فانه يكون علوا من الوثائق وغير راجع فيها ويكون انقطاعه منها اخلالا بواجباتها .

(طعن ٩٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٨) .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة مراعاة الاجراء الشكلى الذى اوجبت على جهة الادارة مراعاته — وجب اذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوز المدة المقررة — المقصود بالانذار هو اعلام المائل بالانقطاع عن العمل بدون اذن ، والتنبيه عليه بالمسودة الى العمل او ابداء ما لديه من عذر حال دون مباشرة العمل ، وتبصره صراحة بما يراه لتفادله حيلته من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل تؤدي الى النهاية الى انتهاء خدمته طبقا لنص المادة المشار اليها — هذا الاجراء جوهرى يمثل ضمانة للعامل — اعفاه يعد اهدارا لهذه الضمانة — قرار إنهاء الخدمة دون مراعاة هذا الاجراء مخالف للقانون .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر مخالفًا للقانون لأن شروط أعمال المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ غير متوافرة في حق الطاعنة لأنها الإدارة لم تستعملها إلا عند مسودة الطاعنة لاستلام عطائها كما أن جهة الإدارة أن تعرض على الإعارة بتكليف بقاء الرابطة الوظيفية حتى تلتزم مسودة الطاعنة إلى استلام عطائها .

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نص على أن يعتبر العامل مقبداً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمسئور مقبول لماذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت أعقبت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه من العمل .

٢ -

وفي الحالاتين السابقتين يتمين إخطار العامل كتابة بمدة انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية . ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كتبت قد انضخت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل . . . الخ .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أعمال نص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين المشار إليه في شأن العامل المنقطع عن العمل وانتهاء خدمته من تاريخ الانقطاع تطبيقاً لهذا النص يتطلب أولاً وقبل كل شيء مراعاة الإجراء الشكلي الذي أوجبته تلك المادة مراعاته وهو وجوب إخطار العامل المنقطع كتابة بمدة انقطاعه من العمل وتجاوزة المدة المقررة ، والمقصود بالإنذار هو إعلام العامل بانقطاعه من العمل بعين إذن والتفويه عليه بالممنوعة التي العمل أو إبداء ما لديه من مذكر حال دون ميعاده للعمل . . .

ويقصد به سراحة مما يراد أخذه حيلاه من إجراءات بسبب انقطاعه عن العمل تؤدي إلى انتهاء خدمته طبقاً لنص المادة المستنتر فيها . وإن هذا الإجراء هو إجراء جوهري يمثل ضماناً للعامل ولن

أغفاله يعتبر امدارا لهذه الضمانة ويكون قرار انهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الإجراء مخالفا للقانون .

ومن حيث انه بتطبيق هذه المبادئ على واقعات الطعن واذ ثبت أن المطعون ضدها كانت مفادته الى ليبيا في الفترة من ١٧/١/١٩٧٥ حتى ١٩٧٩/٨/٣١ انقطعت عن العمل اعتبارا من ١/١/١٩٧٩ وأن جهة الادارة قد طبقت عليها نص المادة ٩٨ المشار اليها واصدرت قرارها المطعون فيه رقم ٢٦٣ في ٢٤/١١/١٩٨٢ بانهاء خدمتها دون اخذ الاجراء الجوهري بفنلها كتلة وفقا لنص المادة سالفة الذكر فان قرار انهاء للخدمة المطعون فيه يكون قد صدر بالمخالفة للقانون متممين

الالتزام .

ومن حيث ان مقتضى الغاء قرار انهاء خدمة الطاعنة - ولانها مينة في الخدمة فعلا - ان مدة خدمتها تعتبر متصلة دون أي فاصل زمني ويحق لها الاحتفاظ بما صدر لها من تسويات أو ترقية أو علاوات خلال فترة الانتعاض مع مراعاة اعمال قاسدة ان الاجر مقبل العمل وعجم صرفه أي فروع مالية الا ان تاريخ استلامها العمل .

ومن حيث ان للحكم المطعون فيه قد ذهب مذهباً مخالفا لما سبق عليه يكون قد صدر مخالفا للقانون ويبين ان ذلك الغناء بالفائه القرار رقم ٢٦٣ الصادر في ٢٤/١١/١٩٨٢ بجميع اخطاره نفع لنا يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالاسباب .

١٩٩٠/٧/١٠ جلسة ٣٣ ق جلسة ٢٥٨٩ لسنة ١٩٩٠ .

ثانيا - لفظة الإنذار

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

تطلب المشرع لعمال قرينة الاستقطة الضمنية مراعاة اجراء شكلي هو اذار للعامل كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانقطاع بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ويمد عشرة ايام من الانقطاع اذا كان هذا الانقطاع بغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة -
الاذار يعتبر اجراما جوهريا للفرض منه ان تستعين جهة الادارة بحى اصرار للعامل على ترك العمل عزوفه عنه ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانقطاع حتى يتمكن من ابداء عذره قبل اتخاذ هذا الاجراء - اذا كانت المكاتبات المرسلة للعامل تتضمن فقط طلب التكتف الطبى والا سوف يوقف المرتب ولم تتضمن مقررات الانذار فى تطبيق المادة ٩٨ فلا يجوز التمسك بها فى مجال انتهاء للخدمة - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمشر اليه تنضى بانّه يعتبر العامل متحدا استقالته فى الحالات الآتية :

١ - اذا انتطح من عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما للتظية ما يثبت ان انقطاعه كان يمسذر مقبول ومنى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة ان تحدد عدم حرمة من اجره عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك والا وجب حرمة من اجره عن هذه المدة اذا لم يقدم العامل اسبابها بمرور الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتبهة من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - اذا انتطح من عمله بغير اذن تقيله جهة الادارة اكثر من ثلاثين

يوماً غير متصل في السنة وتعتبر ختمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

في الحالتين السابقتين يتمين إذار العامل كتابة بعد انقطاع لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد انقضت هذه الإجراءات تصفية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

ومن حيث أن هذه المادة تتطلب لأعمال حكمها واعتبار المسائل متحماً استقلاله بمرامة إجراء شكلي حصله أن تكون الجهة الإدارية قد قامت بإذار العامل كتابة بعد خمسة أيام من انقطاعه عن العمل إذا كان انقطاعه بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية وعشرة أيام إذا انتطح من عمله بغير إذن أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة وهذا الإجراء جوهرى للقصد منه أن تستبين للجهة الإدارية أصرار العامل على تركه للعمل وعزوفه عنه وفي ذات الوقت اعلانه بما يراد اتخاذه من أجراء حيال انقطاعه عن العمل وتمكينه له من إبداء عفره قبل اتخاذ الإجراء وهذا هو ما انتهى إليه قضاء المحكمة الإدارية العليا — الهيئة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في الظمن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ للقضائية بجلستها المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٨٦ .

ومن حيث أن أدلة حكرتس التقييمية قد أثارت في كتابها المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ إلى أنها قد ظلمت بتوجيه ثلاث إنذرت إلى السيد/ د الحال ، بتاريخ ٨ ، ٢٧ من أكتوبر ، ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ . وذلك عقب انقطاعه من العمل اعتباراً من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وبالإطلاع على صور هذه الإنذرات المودعة بملف الدعوى تبين أن الإدارة المذكورة قد وجهت إلى الحال في ٨ من أكتوبر سنة

١٩٨٠ خطايا طالبته فيه بموافاتها بنتيجة الكشف الطبي والا اضطرت الى إيقاف مرتبه بسبب الانقطاع كما طالبته في الانذارين الموجهين في ٢٧ من أكتوبر ٢٠٠٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ سرعة موافاتها بنتيجة الكشف الطبي للإهمية . والمستفاد من صيغة هذه المكتبات الثلاث انها كتبت بمجرد مكتابة الحال بان يوافق للجهة الادارية نتيجة الكشف الطبي ولم يتضمن هذه المكتبات مقومات الانذار المشار اليه في المادة ٩٨ سالفه الذكر والتي تقتضي ان تتطوى على اعلام العامل المنقطع بما يرد اخذاه من اجراءات حياله بسبب انقطاعه عن العمل .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ انتهى قضاؤه الى عدم تجاوز اقامة الدعوى التأديبية ضد الحال تأسيسا على ان خدمته قد انتهت بالاستقالة الحكيمة لعدم اجراء تحقيق معه خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وذلك دون التحقق من انذاره على النحو السالف بياته ولم تتضمن اسبابه أي ذكر لهذا الاجراء الجوهري فان قضاؤه يكون قد خالف حكم القانون ويتمين لذلك الغاؤه والتصدي لوضوح الدعوى وانزال الجزاء المناسب على الحال على اعتبار ان الحال قد مثل اتمام المحكمة التأديبية وايدى دفاعه ومن ثم تكون الدعوى مهتاه للفصل فيها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الحال قد انقطع عن عمله اعتبارا من ٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ حتى ٨ من أبريل سنة ١٩٨٢ بدون ان يكون قد اخطأ بمقتضيات واجبات وظيفته الامر الذي تبيّن معه المحكمة بمجازاته بخضم شهر من أجره .

ومن حيث انه لما تقدم بانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وني الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بمجازاة الحال بخضم شهر من أجره .

٢٠٩ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/١١/٨ .

يجب لاعتبار العامل مستقيلا اتخاذ اجراء شكلي يتمثل في اتخاذه كتابة بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل بغير ان اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وعشرة ايام اذا انقطع عن عمله بغير ان اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة - للفرض من الانذار كلجراء جوهري فن تبين جهة الادارة اصرار العامل على تركه العمل وعزوفه عنه وفي ذات الوقت اعلانه عما يراد باتخاذ من اجراء حيال هذا الانقطاع وتبينه من ابراء عنده قبل اتخاذ الاجراء - لا يكفي في الانذار ان يحتوى على عبارة تفيد اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة فهذه العبارة غير محددة فقد تتصرف لانتهاء الخدمة للاستقالة الضمنية كما تتصرف لاي اجراء آخر كالنظر في امر تأديبية .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقسم على ان الحكم المطعون فيه خالف للقانون واخطأ في تطبيقه وتاويله ، لاسباب ثلاثة تحصل .

فولا - في انه ليس صحيحا ما قال به المدعيان من انهما من اعضاء الادارة القانونية بالمركز ، اذ ليس به ادارة قانونية استكلت اجراءاتهما وتعيين اعضائهما طبقا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهما موظفان عاديان بالمركز وعليه غير وظائف الادارة .

ثانيا - ان الانذار الذي وجه الى المدعين كاف ، ولا وجه لما ذُعيبت ليه المحكمة من ابتعاده مقوماته اذ لا تشترط ان يتضمن بيان اتخاذ الادارة لانتهاء خدمة المنقطع طبقا للمادة ٩٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المعنيين بل يكفي ان يكون كتابة وان تصل الى علم ذي الشأن ، وهو قائم .

ثالثا - عدم أهمية الطعون ضدّها في صرف اية مرجعات اذا تم القضاء بقرار الفصل .

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن مسألة للبيان ،
فإنه مردود بما هو واضح من أسباب الحكم المطعون فيه من أن للحكمة
لم تعتبر المدعين من أعضاء الإدارة القانونية بالمركز بل استظهرت وضعهما
الوظيفي على أساس ما انتهت إليه القرارات التي صدرت في شأن أحد
العاملين بإدارة التنظيم والإدارة وآخر يقسم للشكوى بالمركز وأعطت بمعدن
أحكام قانون العاملين المدنيين في شأن واقعة الدعوى .

ومن حيث أنه عن السبب الثاني من أسباب الطعن فإن المادة ٩٨
من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ للشعر إليه تنص على أن يعتبر للعامل
مقدما استغلتته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية
ما لم يقدر خلال الخمسة عشر يوما للتالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر
مقبول ، وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقر عدم حرمانه
من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا
وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة وإذا لم يقدم للعامل أسبابا تبرر
الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته مفتومة من
تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن قبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين
يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته في هذه الحالة من اليوم
التالي لانقطاع هذه المدة وفي الحالتين السابقتين يتعين أنذار العامل كتابة
بمعدن انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة
الثانية .

ولا يجوز اعتبار للعامل مستقبلا في جميع الأحوال إذا كلت قد اتخذت
عدم إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

هذه المادة تتطلب لاعمال حكيمها واعتبار الحامل مقصدا استقلاله مراعاة اجراء شكلي حاسلة ان تكون الجهة الادارية قد قامت بلاذار للعامل كتابية بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذ كان يغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وعشرة ايام اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وعشرة ايام اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة وهذا الاجراء جوهرى التمسك منه لن تعيين الجهة الادارية استمرار الحامل على تركه العمل ومزوجه عنه ونى ذلت للوقت اعلانه عما يرى اتخاذه من اجراء حيال انقطاعه عن العمل وتمكينه له من ابداء عنذره قبل اتخاذه الاجراء وهو ما انتهى اليه قضاء المحكمة الادارية العليا للهيئة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مقررًا من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ معدلا للقانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨٤ فى الطعن رقم ٣٩٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٦ .

ومن حيث ان لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الاتفارات التى وجهت الى المظنون ضدهما من المركز بالكوابين ٢٤٥ ، ٢٤٦ فى ١٩٨٢/١٣/٩ جرت عباراتها بطلب الحضور لاستلام العمل بالمركز حتى لا يضطر لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيال انقطاعها كما ان الاتذارين للذين حواهما الخطابين رقمى ٤٩٧ ، ٤٩٨ فى ١٩٨٣/٣/١٣ جاء بها انه سبق اتذارهما بضرورة التواجد يوميا بالمركز لمباشرة العمل المخطر به والتوقيع بدفاتر الحضور والانصراف المدة لذلك دون ان يستجيبا لذلك حتى الان مما يضطر المركز لاتخاذ الاجراءات القانونية حيالها .

ولما كانت العبارات التى تضمنتها هذه الاتفارات على الوجه المتقدم لم تنصح عن نوع الاجراء القانونى الذى كتبت الادارة تزم اتخاذه ضدهما ، ومن ثم فان هذه الصياغة لا يمكن ان تنصرف الى الانسحاب من الاتجاه الى انتهاء خدمة المظنون ضده بالاستقالة الضمنية طبقا لنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذ ان عبارة الاجراءات

للقانونية للزمنة عبارة غير محددة ، كما انها كما تقول لالى اجزاء الادارة الى انتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية فانها قد تتصرف كذلك على اتخاذ اجراء قانونى آخر كالنظر فى امره تأديبيا ، وهو ما لا يبين منه اتجاه نية جهة الادارة وعزمها على ان تنهى خدمة المطعون ضدهما للاستقالة الضمنية ، مما يجب على مقتضى ما تقدم ان يتضمنه الاذار حتى ينتج اثره ويتحدد على اساسه وضع المدعين ، ويمكن للادارة فى ضوءه اتخاذ ما خوله القانون لها ترقيا على ذلك من انتهاء خدمتهم طبقا لحكم المادة ٩٨ المشار اليه . ومن اجل ذلك يكون هذا السبب غير صحيح ، بدوره ومن حيث انه عن السبب الثالث مما مرفود بانه يتعلق بتحديد آثار الحكم بالانقضاء ، عند تنفيذه . والحكم لم يقض للمطعون ضدهما بصرف بمجرد زوالهما عن مدة الفصل ، تلك ومن ثم فهذا السبب غير منتج من تسييب ما تقتضى به . . .

(طعن ٢١٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠) .

القانون - مسند الإنذار

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ —
إنهاء خدمة العامل بالتطبيق لحكم هذه المادة يقوم على قرينة
قانونية هي اعتبار العامل مقبداً استقالته إذا انقطع عن العمل مدة خمسة
عشر يوماً ، ولم يقدم اعداراً مقبولة خلال الخمسة عشر يوماً التالية
— تقدم العامل بطلب لاحتالته الى القومسيون الطبي وتوقيع الكشف
عليه ، والالتجئ عليه بالعودة الى عمله في اليوم التالي الا انه لم يمد
لعمله واستمر منقطعاً عن العمل دون ان يقدم بعد هذا التاريخ وخلال
الميعاد القانوني عذراً تقبله جهة الادارة — انذار جهة الادارة له
بالعودة الى عمله وانهاء خدمته في حالة عدم عودته — اصرار جهة
الادارة بعد ذلك للقرار بإنهاء خدمته اعتباراً من تاريخ انقطاعه ، لانقطاعه
عن العمل دون ان يتردد عذر مقبول — اعتبار المسائل المذكور مقبداً
استقالته اذا لم تكن قيد اتخذت ضده الاجراءات القانونية خلال الشهر
التالي للانقطاع — طلب العامل إلغاء قرار نقله يضحى إزاء ذلك غير مقبول
لانتفاء مصلحته فيه — يتعين قبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة
شخصية فيها وقت رفعها ، وان تستمر هذه المصلحة قائمة حتى وقت
الحكم في الدعوى — اذا انتهت المصلحة أثناء نظر الدعوى وقبل صدور
الحكم بتعين للقضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة .
الحكمة :

... ومن حيث أن التفتت من الأوراق أن الطاعن كان قد تقدم بطلب
لاحتالته الى القومسيون الطبي وتوقع عليه الكشف الطبي يوم ١٠/٢٢/١٩٨٤.
وتجبه عليه بالعودة الى عمله في اليوم التالي الا ان لم يمد لعمله واستمر

منقطعا عن العمل دون أن يقوم بمصد هذا التاريخ وخلال الميعاد القانوني
عذرا تنبئه جهة الإدارة . وأثرت للطاعن من استمراره في الانتطاع
من العمل فقد قامت جهة الإدارة باستطلاع رأى إدارة الفتوى المختصة
عما يتبع حياله فالتفتها بكتابها رقم ٤٥ في ١٩٨٥/٢/٥ بإذار الطاعن
للمودة لئى عمله وانهاء خدمته فى حالة عدم عوفته وقد التمت مديرية
الأوقاف بالثغرية بإذار الطاعن بكتيبها رقم ٧٧٦ فى ١٩٨٥/٢/٢٠ بضرورة
عوفته لاستلام عمله ولا عملت فى حقه أحكام القانون وذلك بفصلة من
القضمة للانتطاع عن العمل ولما لم يفمن للطاعن للائذار واستمر منقطعا
عن العمل فقد فسحت جهة الادارة القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ بإنهاء
خدمة الطاعن امتيلوا من تاريخ لتطاعه فى ١٩٨٤/١٠/٢٢ لتقطاعه
عن العمل .

ومن حيث أن هذا الاجراء من جانب جهة الإدارة يتفق وما استقر
عليه قضاء هذه المحكمة من اعتبار العامل المتطوع من عمله الدد النصوص
عليها فى المادة ٩٨ من نظام العاملين الكنيين بالقولة الصادر بالقانون رقم
٢٧ لسنة ١٩٧٨ متحيا استقلاله اذا لم تكن قد انقضت هذه
الاجراءات التأديبية خلال العشر التالى للتقطاع وذلك لان الثابت من أوراق
الطعن ان جهة الإدارة لم تتخذ ضد الطاعن أى اجراء تأديبي كما
استوفت الاجراء الجوهرى المتمثل فى القضاة لئى اوجيها للقانون
الطاعن وهما للقضاة بالائذار فقد قامت جهة الإدارة بإذار الطاعن على
عنوان بصلية تليفات تيمر مركز ططا بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠ بالفصل من
الخدمة فى حالة عدم - عوفته الى عمله الا ان الطاعن لم يمتثل للائذار
وظل منقطعا عن العمل فصدر للقرار المطعون مستندا الى سببه الفنى
يبروه تقوينا وبمصد الجباع للاجراءات المتترة مما يجعله سلها ومتفعا
وصحيح حكم القانون ويمتثل. يكون طلبه قضاه غير قائم على أساس
بليغ ويضمن لفلان رفضه ، واذا ذهب للحكم المطعون فيه الى هذا الفصي

مما نص هذا الطلب فإنه يكون قد أصاب وجه الحد في
تفائه ويكون الظلم عليه في غير محله فيتمتع الرضى .

ومن حيث أن عن طلب الطامن الفاء قرار نقله من مسجد البحر بنالحية
تليت فيصر مركز طنطا الى مسجد العتقين بمدينة طنطا فان المستقر عليه
طبقا لاحكام قانون مجلس للدولة والمادة الثالثة من قانون المرافعات . أن
يتعين لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة شخصية فيها وقت
رفعها وأن تستمر هذه المصلحة قائمة حتى وقت للحكم في الدعوى بمعنى
أن اذا انتهت المصلحة أثناء نظر الدعوى وقبل صدور الحكم تعين القضاء
بعدم قبولها لانتهاء المصلحة .

ومن حيث أن الثابت مما تتحم أن خدمة للطامن قد انتهت
بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٥ وانقطعت صلته الوظيفية فمن ثم لم تصد له
مصلحة في طلب الفاء قرار النقل المطعون فيه ويتمتع لذلك القضاء بعدم
قبوله لانتهاء المصلحة ، واذ قضى للحكم المطعون فيه بذلك فإن يكون قد
صادف صحيح حكم القانون ، .

(طعن ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات لكي
ينتج الإنذار اثره في انتهاء الخدمة بالاستقالة الحكيمة يرقم أن يتم كتابة
وأن يتم بغير مدة معينة من الانقطاع عن العمل هي خمسة ايام في حالة
الانقطاع المتصل وشرة ايام في حالة الانقطاع غير المتصل - يصح توجيه
الإنذار لشخص الغير اليه مباشرة أو بالحصول على توقيعه بالاستلام
على السند الدال على التسليم أو بطريق البريد أو البريد وعلى العنوان

نظمت بحيث خدمته أو بلورفته لدى الجهة الإدارية - يعتبر أثبات وصول الإنذار إلى العامل بقصدى هذه الوسائل قرينة على علم العامل به ويرتب ذلك القرينة المستفادة من الانقطاع باعتباره يمثل استقالة حكيمه - ذلك ما لم يقدم العامل الدليل على انتفاء هذه القرينة بأن يثبت أن جهة الإدارة لم توجه إليه الإنذار الكتابي بمعد المدة التي حددها القانون أو أنها وجهته ولكنه لم يصله - إنذار الصائل على النحو الذي حددته القانون يعتبر إجراء جوهري لا يجوز اغفاله - إذا كان الإنذار سابق على المواعيد المخصوص عليها فلا يعد إنذار ولا يترتب آثاره الاستقالة الحكيمه الماخوذة من قرينة الانقطاع .

المحكمة :

ومن حيث أنه من لدفع الأول بأن الحكم قد خالف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتوحيه فإنه وفي مقام الرد على هذا الوجه من أوجه الطعن فإنه يبين من الأوراق أن الطامن كان ممارا من الجهاز المركزى للمحاسبات لدى ديوان المحاسبات بدولة الامارات العربية حتى ١٩٨٣/٥/٤ الا أنه لم يمد بمعد لاستلام عملة عقب انتهاء هذه الاعمال .

ومن حيث أن لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات تنص على المادة ٧٩ منها على أن يعتبر العامل مقبها استقالته في الحالات الآتية :

أولا - إذا انتقطع عن عملة بدون إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانتقطاع عقب اجازة مرخص له بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن لنتقطاعه كان بعذر مهور . . . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانتقطاع أو تقدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انتقطاعه عن العمل ، ويضمن الإنذار للعامل في هذه الحالة كتابية بعد انتقطاعه بخمسة أيام - وهذا هذا النص

وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انه لكي ينتج الانذار اثره في انتهاء الخدمة بالاستقالة الحكيمة يلزم ان يتم كتابة ، وان يتم مضي مدة معينة من الانقطاع من العمل هي خمسة ايام في حالة الانقطاع المتصل وعشرة ايام في حالة الانقطاع غير المتصل وانه يصح توجيه الانذار لشخص المنذر اليه مباشرة ، او بالحصول على توقيعه بالاستلام على السند الدال على التنظيم ، او بطريق البريد أو البريد ، وعلى العنوان الثابت بمثل خدمة العامل او بملرقه لدى الجهة الادارية ، ويعتبر اثبات وصول الانذار الى العامل يفرض هذه الوسائل قرينة على علم العامل به ويرتّب ذلك القرينة المأخوذة من الانقطاع باعتباره يعطى استقالة حكيمة وذلك ما لم يتقدم العامل للظلم على انتهاء هذه القرينة يثبت ان جهة الادارة لم توجه اليه الانذار للكتابي بحد المدة التي حددها القانون أو انها وجهته اليه ولكنه لم يصل الى عله وان انذار العامل على النحو الذي حدده القانون يعتبر اجراء جوهريا لا يجوز اغفاله ، فاذا كان سابقا على المواهب المتصوص عليها فلا يعد انقارا ولا يوجب اثار الاستقالة الحكيمة المأخوذة من قرينة الانقطاع .

ومن حيث انه في ضوء هذه المبادئ واذ كان الثابت من الاوراق ان الانذارين للثلاثين لانقطاع الطاعن عقب انتهاء اعارته اعتيلا من ١٩٨٢/٥/٤ والتي ادمت الجهة الادارية انها ارسلتهما الى الطاعن على عنوانه بالخارج لم يستدل على وصولها اليه وذلك من واقع الخطاب الصادر من الهيئة العامة للبريد بحولة الامارات العربية المتحدة والمؤرخ ١٩٨٨/١/٢٤ والذي يفيد انه بناء على الاستعلام المقدم من الطاعن عن المسجلتين رقم ١٥٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٨ ، ورقم ١٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٦ فانه بالبحث لم يستدل على ما يفيد تسليم هذين الخطابين الصادرين من الجهاز المركزي للحاسبات بالقاهرة ، وقد توقع على هذا الكتاب من السيد مدير المنطقة البريدية الارلى بالوكالة ويضم بخاتم الهيئة العامة للبريد بدولة الامارات العربية المتحدة .

ومن حيث أن للجهة الادارية الطعون ضدها لم تستطع اقامة الدليل على وصول هذين الانذارين الى علم الطاعن في حين اقام هو القرينة على عدم وصولهما اليه بمقتضى كتاب هيئة البريد بعودة الامارات العربية للسالف الاشارة اليه ، فمن ثم فان الانذار التالى للانقطاع باعتباره اجراء جوهرى يتحتم توجيهه الى الطاعن لم يتم في المواعيد القانونية التى رسمها للقانون ، ولا يحتاج الطاعن بما اثارته الطعون ضدها من انه سبق للجهاز المركزى للمحاسبات أن أخطر الطاعن بتاريخ ١٩٨٢/٣/٦ بعدم الموافقة على تجديد اعارته لاي مدة اخرى ، وأن ذلك تأكد ثلثية من كتاب الجهاز المرسل الى الطاعن بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ وأنه كان امامه فصحة من الوقت منذ ذلك التاريخ وحتى صدور قرار انتهاء خدمته في ١٩٨٢/٦/٢٥ لانتهاء متعلقاته وتسوية اوضاع امرته ، لان هذين الخطابين لا يقومان مقام الانذار المقرر طبقا للمادة ٧٩ من لائحة للعاملين بالجهاز ولا يخفيان عنه ولا يفيدان في اظهار نية الادارة واضحة من انتهاء خدمة الطاعن عند عدم العودة لاستلام عمله بالجهاز خلال المهلة التى حددتها للقانون والتى ينص عليها في هذا الانذار ، ومن ثم فان قرار انتهاء الخدمة في غيبة هذا الاجراء الجوهرى يكون قرارا معيبا لتخلف اجراء لازم وحتمى ينص عليه للقانون ويعتبر شرطا لازما لصحة اصداره ، ولا يغير من الامر شيئا مما اثارته الجهة الادارية من ان الشهادة الدالة على عدم الاستدلال على استلام الطاعن للانذارين المنوه عنها ليست موثقة من للتفصيل المصرية ووزارة الخارجية ، لان هذا المستند حتى وإن لم يرق الى مرتبة الدليل الكامل في اثبات واقعة عدم العلم بالانذار ، فانه يصلح قرينة على ذلك حتى يثبت العكس ، وهو امر لم تستطع جهة الادارة اثبات عكسه حيث لم تقدم الدليل للقاضي على ارسال الانذار المقرر في المادة ٧٩ من لائحة للعاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات الى الطاعن في خلال المدة التالية للانقطاع والمقدرة بهذا النص ومن ثم ملا مقاص من الاخذ بالقرينة المستفادة من المستند المقدم من الطاعن وترتيب الاثر الناشئة من ذلك

من التناول يتخلف هذا الاجراء الجوهرى وبالتالي بطلان القرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٢ المطعون عليه والصادر بتهاء خدمة الطامن للانتطاع وما يترتب على ذلك من اثار .

واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى نتيجة مغايرة حين قضى برفض جموى الطامن فانه يعتبر قضاء مخالفا لصحيح حكم القانون خليقا بالالغاء .
الطعن ٣٧٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨ .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالثولة - اعمال قرينة الاستقاة الكيفية يتطلب مراعاة اجراء شسكى هو اذار العامل كتابة بمد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل اذا كان الانتطاع بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية وبعد عشرة ايام من الانتطاع اذا كان هذا الانتطاع بغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة - الاذار يعتبر اجراء جوهريا للفرس منه ان تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على ترك العمل وعزوفة عنه ، ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات حيال هذا الانتطاع حتى يتمكن من ابداء عذره قبل اتخاذ هذا الاجراء .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة للصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على ان يعتبر العامل مقسما استقالته فى الحالات الاتية :

١ - اذا انتطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما بتتالية فاهم يخدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير

مجهول ... قلنا: لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانتطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت واعتبرت خدعته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - وفي الملتحقين السابقين يتعين انذار العامل كتابه بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحلفة الاولى وخمسة ايام في الحلفة الثانية - ولا يجوز اعتقال العامل مستقبلا في جميع الاحوال اذا خالفت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل او لانتهاكه للخدمة في جهة اجنبية وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان المشرع قد تطلب - لاعمال قرينة الاستقالة الضمنية - مراعاة اجراء شكلي هو انذار العامل كتابه بعد خمسة ايام من انقطاعه عن العمل - اذا كان الانتطاع يغير اذن اكثر من ثلاثين يوما غير متصلة ، وان الانذار يعتبر اجراءا جوهريا الغرض منه ان تستبين جهة الادارة مدى اصرار العامل على ترك العمل وعزوفه عنه ومن جهة اخرى اعلانه بما سوف يتخذ ضده من اجراءات قبل هذا الانتطاع حتى يتمكن من ايواء مضره قبل اتخاذ هذا الاجراء .

ومن حيث ان النابت من الاوراق ان الطاعن كان قد حصل على اجازة بدون مرتب لمدة شهرين اعتبارا من ١٤/٢/١٩٧٦ وسافر الى العراق ، ثم اضطر جهة عمله بمرضه وطلب توقيع الكشف الطبي عليه وقد منسح اجازات متتالية على النحو المفصل في معرض التوقيع حتى ١٠ من ابرير عام ١٩٨٠ وبتاريخ الثالث عشر من يناير سنة ١٩٨١ حررت المديرية المالية لمحافظة اسبوط للطاعن اخطارين بانذاره للمودة الى عمله والا ابلقت الوزارة لانتهاه خدعته طبقا لنص المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يحمل اولهما رقم صادر ٩٤٢ في ١٣/١/١٩٨١ وقد ارسل هذا الانذار للطاعن على عنوانه « بتي قرية مركز سنبلوط » وقد ارتد هذا الاخطار مقلما وموضعا على مطروقه بجلوة المتكون بالتراق . تعامت المديرية المالية بلخطار مامور مركز سنبلوط

لتسليم الخطيب للطاعن غفلة المذكر بمحضه المؤرخ ١٦/٣/١٩٨١ بأنه أرسل في طلب المذكور فحضر والده وقرر شفاهة بأن نجله « الطاعن » غير موجود حالياً وأنه يعمل بالعراق وأعاد المركز الخطاب ومرفقاته إلى الاخطار الثاني الذي يحمل رقم صادر ١٤٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٨١ ليضاً فالثابت أنه وجه إلى الطاعن على عنوانه « فندق طارق السعيد ببغداد » وقد وجد أصل هذا الاخطار ذاته مرفق بملف الخدمة دون مظهره الامر الذي يثبت على الاعتقاد بأن هذا الاخطار الأخير ربما يكون قد حرر في ذات يوم تحرير الاخطار الاول ولم يرسل للطاعن أصلاً بطليل عدم وجود المظروف المرسل فيه وسبب لرجاعه بدون تسليم ويؤكد ذلك أن جميع المكاتبات المتبادلة بين المديرية المالية بأسبوط ووزارة المالية كلها تتحدث عن الاخطار المرسل للطاعن على مخطوط ولم يقدده منطلقاً وتكليف مأمور مركز منفلوط بتسليمه له ٠٠٠ الشيخ ما سبق سرده دون أن تتطرق إلى الاخطار رقم ١٤٤ المتون على فندق طارق السعيد ببغداد الامر الذي يتأكد معه أن الطاعن لم يتم اذاره على الوجه الذي تتطلبه المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبخلاف هذا الاجراء الجوهري يمنع أعمال قريئة الاستقالة الحكومية في حقه ويكون قرار انهاء خدمته موضوع الطعن قد صدر مخالفاً للقانون متعين الالغاء ، واذ ذهب المحكان الطعون فيهما الصادران من المحكمة الادارية بأسبوط في الدعوى رقم ٣٦ لسنة ٩ ق ومن محكمة القضاء الاداري الحقرة الاستئنافية في طعن رقم ٨٧٦ لسنة ١٦ ق . من إلى خلاف هذا المذهب وقضى كل منهما برفض طلب الغاء للقرار الطعون عليه فالتأنيب بذلك يكون قد صدر بالخالفة لاحكام القانون ويتمين لذلك القضاء بغائهما وبإلغاء القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر من وكيل وزارة المالية لشئون الامانة العامة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨١ بإنهاء خدمة الطاعن لاقتطاعه عن العمل اعتباراً من ١٤/٢/١٩٧٩ على ما يقترب على ذلك من آثار مع التزام الجهة الادارية بمصروفات » .

(طعن ١٥٨٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠) .

رابعاً - وجوب اتصال الإنذار بعلم من وجهه إليه

القاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشرع لوجب لصحة قرار إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية بسبب الانقطاع أن يكون مسبقاً باتذار يوجه للعامل المنقطع - حتى ينتج هذا الإجراء اثره أن يتصل الإنذار بعلم من وجهه إليه - القاعدة في هذا الشأن أن يوجه الإنذار كذلك فإنه يفترض أن العامل قد علم به - إذا ادعى خلاف ذلك عليه أن يقيم الدليل على عكسه - في حالة الاعارة يتعين أن ترسل جهة الإدارة الإنذار على عنوان العامل في الدولة المصار إليها - طالما أن هذا العنوان ثابت لديها عندما أصدرت قرارها بإعارته - كذلك قرارها بتجديد هذه الاعارة لمدة أربعة أعوام متتالية - بعد ذلك التزاماً لا تعفى منه جهة الإدارة حيث يكون العامل المنقطع في الخارج لجهة لا تعلّمها وهو ما لا يتأتى في حالة الاعارات الرسمية .

المعكمة :

ومن حيث أنه عن ياقى أسباب الطعن فإن المادة ٩٨ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن (يعتبر للعامل، بقدرما استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بمعذر مقبول ... فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

وفى الحالتين للسابتين يتمين ائذار العامل ككتابة بمعد انتظامه لمدة خمسة ايام فى الحالة الاولى وعشرة ايام فى الحالة الثانية .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا فى جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت هذه اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى للانقطاع عن العمل .

ومن حيث انه وان كان المشرع فى تلك المادة قد لوجب لصحة قرار انتهاء الخدمة للاستقالة الضمنية - الانقطاع - ان يكون مسبقا بائذار يوجه للعامل المنقطع ، وحتى ينتج هذا الاجراء اثره ان يتصل ائذار يعلم من وجهه ليه ، والقاعدة فى هذا الشأن ان يوجه ائذار الى عنوان العامل القابت لادى جهة عمله من واقع ملف خدمته فلذا ما تم ائذار كذلك ناه يفترض ان العامل قد علم به واذا ما ادى خلافت ذلك عليه ان يقيم الدليل على عكسه .

وحيث انه وان كان هذا هو الاصل الا انه يرد عليه استثناء توجيه الغاية التى من اجلها شرع ائذار ، وهو انه فى حالة الامارة يتمين ان ترسل جهة الادارة ائذار على عنوان العامل فى الدولة الممار ليه طالما ان هذا العنوان ثابت لحيها عندما اصدرت قرارها بامارتها وكذلك قرارها بتجديد هذه الاعارة لمدة اربعة اعوام متتالية وهو التزام لا تمنى منه جهة الادارة الا حيث يكون عنوان العامل المنقطع فى الخارج لجهة لا تعلمها وهو ما لا يثنى فى حالة الامارات الرسمية .

ومن حيث ان القابت من الاوراق ان الضامن كان معمرا لليبيا لمدة اربع سنوات تجدد سنويا من ١٩٧٦/٩/٦ الى ١٩٨٠/٨/٣١ ، وان جهة الادارة قابت بقاءه على عنوانه بمصر وهى تعلم يقينا عنوانه بليبيا وبوجوده فيها ومن ثم فان هذا ائذار لا ينتج اثره التقونى لتخلف الحكمة التى من

اجلها شرع الانذار ومن ثم يكون القرار الصادر بانتهاء الخدمة في هذه الحالة مخالفا لمصحيح حكم القانون ، ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه للحكم المعلوم فيه من أن جهة الادارة ليست ملزمة باتذار العامل على عنوانه بالخارج بعد انتهاء اعارته فان ذلك مردود عليه بان ائذار الادارة للعامل على عنوانه بمصر ، وهي تعلم بوجوده في الخارج ، هو ائذار لا يؤتى ثمرة ولا يحقق اثره الذي ابتغاه القانون ولا يؤدي — بحسب الاصل — الى اتصال علم العامل بفحوى ائذار ومؤداه ومن هنا كان لزوم أن يتم ائذار على عنوان العامل بالخارج ، ولو على قدر عمله الذي اعير اليه بهوافقة جهة الادارة ويقرر منها ، حتى يتوفر الفاظ الذي استهدفه المشرع من اشتراطه للائذار قبل انتهاء الخدمة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان قرار انتهاء خدمة الطامن يتبع مخالفا للقانون مما يتعين معه القضاء بالفائه وما يترتب على هذا الالفاء من آثار ، واذا ذهب للحكم المعلوم فيه غير هذا المذهب وقضى بخلافه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وإلزام الالفاء ومن إلزام جهة الادارة بالمصروفات .

١ طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٢/٧/٢١ وطعن رقم ٢٩٤١ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٩٢/٥/٢٦ .

الضرع الرابع

اتخاذ الإجراءات التأديبية تحول دون أعمال قرينة الاستقالة الضمنية
أولا - لجهة الإدارة أن تحيل العامل المتقطع عن العمل إلى المحكمة التأديبية
للمادة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام للعاملين المدنيين
بالقوة - عدم جواز اعتبار للعامل المتقطع بغير إذن أو الذي يتحقق
بالعمل لدى جهة أجنبية بغير ترخيص مستقلا إذا ما اتخذت ضده
الإجراءات التأديبية - يجوز للجهة الإدارية مواجهة المتقطع العامل عن عمله
دون جرد مشروع بلحد إجرائين :

١ - أما اعتبار العامل مستقلا قياسا على قرينة أن تركه العامل للعمل
على هذا النحو إنما يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه -
يجوز لجهة الإدارة أن تعتمد بهذه الرغبة وتعتبره مستقلا .

٢ - أما أن تواجه للجهة الإدارية المتقطع العامل كمخالفة تأديبية
باعتباره أخلايا منه بواجبات الوظيفة - أن اختارت للجهة الإدارية الطريق
الأول امتنع عليها اللجوء إلى الطريق الثاني - لا يجوز للجهة الإدارية في
هذه الحالة مؤلخذة للعامل تأديبيا .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن ، فإنه وإيا ما كان
ما ذهبت إليه جهة الإدارة للطامنة بخصوصه - ثارة بالقول في صحيفة
الطعن بأن المظنون ضده لم يتظلم من القرار للطعين المصاحبه في
١٥/٣/١٩٨٤ ، وثارة بالقول في مفكرتها المودعة بجلسة ٢٥/١/١٩٨٩ أنه
تظلم منه بعد الميعاد - فإن الثابت بالأوراق المستند الأول من حافظة
مستندات المظنون ضده المودعة أمام المحكمة التأديبية بجلسة
٢٣/٣/١٩٨٥) أن للمدعى تظلبا من لقرار الطعين قدم لجهة الإدارة

وقيد لديها برقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ولذا كان ذلك وكان الطعون ضده قد قرر في صحيفة طعنه انه نظلم من لقرار الطعون فيه في الميعاد واذ رفض اقام الطعن للمصالح الاشارة اليه في الميعاد ورغم ذلك لم تعقبه جهة الادارة على هذا اثناء نظر ذلك الطعن وطلب الحاضر عنها بجلسة ١٩٨٥/٢/٢٢ اجلا لهذا السبب ، وتأجل نظر الطعن لذلك اكثر من مرة ، كما ان تلك الجهة لم تقدم طيلة نظر الطعن المشمل اليه ولا اثناء نظر هذا الطعن ما يثبت تاريخ علم الطعون ضده بالقرار الطعون فيه ولا تاريخ تظلمه منه ، خاصة وثى الطعون ضده قد قرر (مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٩٠/١/٢٠) يانه لم يعلن بالقرار الطعن بالطرق التي حددها القانون ولم يتصل علمه به الا بعد استلامه للعمل وعودته اليه في ١٩٨٤/١٠/٨ .
فانتظلم منه في الميعاد وبغضت الادارة للتظلم في ١٩٨٤/١٢/١٠ ومن ثم فان - الطعون ضده وقد اقام طعنه بطلب الفاء ذلك القرار في ١٩٨٥/٢/٣ فان الحكم الطعون فيه وقد انتهى الى قبول ذلك الطعن شكلا ، يكون قد جاء موافقا في ذلك لمصحيح حكم القنون ، ويكون الطعن عليه لهذا السبب مقعن الرفض .

ومن حيث انه عن السبب الثاني من اسباب الطعن ، فان موجب ما نصت عليه المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالتسعين ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من عدم جواز امتياز العامل - المنقطع بغير اذن في الذي يلتحق بالعمل لدى جهة اجنبية بغير ترخيص - مستقيلا اذا ما انخفضت هذه الاجراءات التأديبية ، انه يجوز للجهة الادارية مواجهة انقطاع العامل عن عمله دون مبرر مشروع بأحد اجرائين : اما اعتبار العامل مستقيلا قايما على قرينة ان ترك العامل للعمل على هذا النحو انها يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه ، فيجوز لجهة الادارة في ضوء ذلك ان تعتمد بهذه الرغبة وتعتبره مستقيلا واما ان تواجه الجهة الادارية انقطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره اخلاصا منه بواجبات الوظيفة فان هي اختارت الطريق الاول امتنع عليها اللجوء الى الطريق الثاني ، فلا يجوز

فإن هذه الحالة مؤخذة العامل تأديبية . ولما كان ذلك ، وكان موجب الثابت بالأوراق أن الجهة الإدارية الطاعة أعطت في شأن العامل المظنون ضده قرينة الاستقالة الفنية ، فإنه يمتنع عليها مؤاخذاته تأديبية - وإذا انتهى الحكم المظنون فيه - في ضوء هذا النظر - التي أن قرار للجزاء بالخصم من الراتب قد جاء على خلاف حكم القانون ، فإنه يكون قد طلق صحيح حكم التقون ، ويكون الطعن عليه غير هذا الخصوص - أيضا - قد جاء في غير محله متعين الرفض ، .

أطن ٣١٢٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٩٠ .

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

انقطاع العامل عن عمله لا يؤدي بالضرورة الى انتهاء خدمته - توجد لجهات الزم القانون جهة الإدارة بالتبعية عند انقطاع العامل كالاتي - لتجبه الإدارة أن تتخير حالة الانقطاع بين بمائل منها الفصل بالإجراءات التأديبية ضد العامل المقتطع خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل - في هذه الحالة يمتنع على جهة الإدارة إنهاء خدمته . وتلك العلاقة الوظيفية في هذه الحالة قائمة وترتب آثارها من استحقاق العلاوات والزيادات متى كانت الشروط القانونية متوفرة .

الحكمة :

ومن حيث أن انقطاع العامل عن عمله لا يؤدي بالضرورة الى إنهاء خدمته فهناك إجراءات ألزم القانون جهة الإدارة بالتبعية كالاتي ، كما وأن المشرع منح جهة الإدارة أن تتخير في حالة الانقطاع بين فئات منها أفضاء الإجراءات التأديبية ضد العامل المقتطع خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ، وفي هذه الحالة يمتنع على جهة الإدارة إنهاء خدمته وإذا لم يتبين مما قدمت جهة الإدارة في مراحل الدعوى من أوراق أنها اتخذت قبل الطعن إجراءات تأديبية كما أنها لم يسبق أن انضرت الطعن بانتهاء خدمته ، بل وعندما اتجهت الى إنهاء خدمته وأصدرت قرارها

بأنهاء الخدمة استصدر حكماً من محكمة القضاء الإداري في الدسوقي رقم ٥٢٨ لسنة ٢٤ القضائية بإلغاء هذا القرار وتأييد هذا الحكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ١٨ القضائية ، وتأسيساً على هذا الحكم وتنفيذاً له اعتبرت العلاقة الوظيفية قائمة ، وتم معاملته على هذا الأساس وسويت حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، كما لم يتخذ أى إجراء لانتهاء خدمته لاتقطاعه بعد صدور الحكم .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإنه مما لا شك فيه أن العلاقة الوظيفية في الحالة المطالة ما فتئت قائمة ، ولا معنى من ترتيب آثارها وأعمال مقتضاها ، ومقتضى ذلك اعتبار خدمة المدعى متصلة ، وما يترتب على ذلك من تسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولإستحقاق العلاوات والترقيات متى كانت الشروط القانونية متوفرة .

ومن حيث أنه لا يؤثر فيما تقدم ما قضى به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من اشتراط الوجود في الخدمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ ، فإن الوجود في الخدمة المعنى في هذا النص ليس تأدية العمل فعلاً وانما أن يكون مرتبطاً من جهة الإدارة بعلاقة وظيفية لم تنقسم عراها وهو الأمر القائم في حالة المدعى .

من حيث أن الحكم الطعن لم ينفذ بهذا النظر ، مما ينعين معه الحكم بقبول الدعوى شكلاً ، وإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بأحقية المدعى في حساب المدة من ٢٤/١١/١٩٧١ حتى ١١/٩/١٩٨٠ ضمن سدة خدمته المتصلة ، وما يترتب على ذلك من آثار من استحقاق تسوية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وغير ذلك من علاوات وترقيات في حصوله ما يخضى به القانون متى توافرت بحقه شروط استحقاقها أخذاً في الاعتبار إلتصاف سدة خدمته .

(طعن ٢٤٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٣٦)

ثالثاً : الإحالة إلى المحاكمة القضائية لا تمنع من انتهاء الخدمة بالاستقالة الضمنية إلا إذا تمت الإحالة خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل .

المادة رقم (١٨٨)

المبحث :

على الجهة الإدارية أعمال قرينة الاستقالة الحكيمة في شأن العامل المنقطع عن العمل بغير إذن خمسة عشر يوماً متصلة أو لمدة ثلاثين يوماً في السنة غير متصلة وذلك إذا لم يقدم خلال الضميمة عشر يوماً التالية حسراً تقبله الجهة الإدارية بمرور هذا الانقطاع ، وأعمال هذه القرينة في حق العامل يترتب حتماً بقوة القانون إذا لم تتخذ الجهة الإدارية الإجراءات التأديبية قبل العامل خلال الشهر التالي للانقطاع ، وتفصح عن رغبتها صراحة بهذا الإجراء في الإبقاء على رابطة التوظيف بينها وبين العامل المنقطع .

المحكمة :

...استقرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على أن حق العامل في ترك الخدمة سواء عن طريق الاستقالة الصريحة أو الاستقالة الضمنية ليس مطلقاً من كل قيد وذلك تحكمه اعتبارات الصالح العام ضماناً لسنوam حسن سير العمل في المرافق العامة وأن قرينة الاستقالة الضمنية المقررة في قوانين العاملين المختلفة مقررة لمصلحة جهة الإدارة فلها أن تعملها ولها أن تهرمها بأن تتخذ الإجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع وأن انتهاء خدمة العامل المنقطع لا تترتب حتماً لمجرد توافر شروط أعمال تلك القرينة وإنما يلزم أن تصدر الجهة الإدارية قراراً إدارياً يترتب هذا الأثر تفصح فيه الإدارة عن رغبتها صراحة في أعمال حكم قرينة الاستقالة الضمنية ، ويناء على ذلك تكون رابطة التوظيف لا زالت قائمة بشبهان المعلومين ضده ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ القرار بالسلب بالامتناع عن إنهاء خدمته قد صدر على خلاف أحكام القانون ويتمين للقضاء بوقف تنفيذه .

ومن حيث أنه من الوجهة الثغرى الطعن فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يتعين على الإدارة أعمال قريضة الاستقالة للعسكرية في شأن العامل المنقطع عن العمل بغير إذن لمدة خمسة عشر يوما متصلة أو لمدة ثلاثين يوما في السنة غير مقصلة. وذلك إذا لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية عن تاريخه جهة الإدارة بقرار هذا الانقطاع ، وإن أعمال هذه القريضة يترتب في حق العامل طبقا للمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتما ويقضه القانون. وذلك إذا لم تتخذ الجهة الإدارية الاجراءات القانونية قبل العامل خلال الشهر التالي للانقطاع ، وتلتصع عن رفضها صراحة بهذا الاجراء في الابقاء على رابطة التوظيف بينها وبين العامل المنقطع ، أو إذا اتخذت هذه الاجراءات القانونية بعد فوات مدة للشهر التالي للانقطاع ففي هذه الحالة يجب على الجهة الإدارية أن تصدر قرارا بانتهاء خدمة العامل المنقطع اعتبارا من تاريخ انقطاعه في حالة الانقطاع المتصل لمدة خمسة عشر يوما أو من اليوم التالي لاكتمال مدة الانقطاع ثلاثين يوما في حالة الانقطاع غير المتصل ، ويجب في جميع الاحوال اعطاء العامل شهادة تفيد انتهاء خدمته وتتضمن بياناته الوظيفية وإذا امتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هو قرارا سلبيا بالامتناع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تكليفه وبالفصل .

ومن حيث أن الجهة الإدارية لم تستطع إقامة الدليل على أنها قد اتخذت أية اجراءات تأديبية حيال الطعون ضده خلال الشهر التالي لمناقض انقطاعه عن العمل بدون إذن اعتبارا من ٩٩٧٩/٩/٤ لمدة تزيد على الخمسة عشر يوما ، فمن ثم فإن القريضة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين المدنيين بالدولة تكون قد تحققت في شأن الطعون ضده ويمتبر مقبلا استنتاجه من الخصمة ويمتبر خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع ، وكان يتعين على الجهة الإدارية تبعا لذلك - أن تصدر قرارا بانتهاء خدمته اعتبارا من هذا التاريخ وتمتعه بشهادة تفيد ذلك الانهاء وخلو طوقه وتسوية حقوقه القريضة على تركه الوظيفية ، وإذا امتنعت الجهة الإدارية عن إصدار هذا

القضائر فان للمطعون ضده الحق في اقامة دعواه بطلب الفسخ القسوى
المبلى بالامتناع عن انتهاء خدمته .

ومن حيث انه بالناء على ما تقدم واذا كان الحكم المطعون فيه قد
قضى بالفناء القرار المبلى بامتناع الادارة عن انتهاء خدمة المطعون ضده
وما يترتب على ذلك من آثار فانه يكون قضاء صحيحا بمنأى عن اللطم ،
وتعتبر الطعون المقامة ضده غير قائمة على سند من صحيح حكم القانون
ويتعين القضاء برفضها .

(طعن ٢١٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٩)

المادة :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين
بالحولة يجوز للجهة الادارية مواجهة القطاع العامل عن عمله دون مبرر
مشروع بلحد اجرهين : -

١ - اما اعتبار العامل مستقيلا قياما على قرينة ان ترك العامل للعمل
على هذا النحو يعبر عن رغبته في مبر العمل والاستقالة منه - يجوز
الجهة الادارة في ضوء ذلك ان تعقد بهذه الرغبة وتعتبره مستقيلا .

٢ - اما ان تواجه الجهة الادارية القطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره
اخلا من واجبات وظيفته - ان اشارت الادارة انفسا الاجراءات التأديبية
ضد العامل امتنع عليها اعتباره مستقيلا - ذلك لان المحاكمة التأديبية
لا يمكن ان توجه الى شخص انقطعت صلته الوظيفية بقبول الاستقالة
- هذا القيد يقوم على تولفو شرطين :

١ - الشرط الاول : ان تظهر ارادة الادارة واضحة في تحريك الاجراءات
التأديبية ضد العامل المخالف .

٢ - الشرط الثاني : ان يتم ذلك قبل تحقق الشروط التي تجعل للعامل

مستقيلا حكما - ذلك بأن يكون اتخاذ الإجراءات التأديبية خلال الشهر الثاني للانقطاع - إذا لم يتوافر هذا الشرط بأن انقضت الإجراءات التأديبية بعد أكثر من شهر من تاريخ الانقطاع فلا يتوفر شرط تطبيق النظام التأديبي لتقسيم العامل للمحاكمة التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ قد نصت على أن : -

يعتبر العامل مقسما مستقالته في الأحوال الآتية : -

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرّر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

(٢) إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لانتهاء هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية .

(٣) إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في هذه الجهة الأجنبية . ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية .

ومن حيث أن هذا النص قد أجاز للجهة الادارية مواجهة انقطاع العامل عن عمله دون مبرر مشروع بأحد الخراطين : أما اعتبار المأفل مستقيلا قياما على قرينة أن ترك العامل للعمل على هذا النحو أنما يعبر عن رغبته في هجر العمل والاستقالة منه ، فيجوز لجهة الادارة في ضوء ذلك أن تعتمد بهذه الرغبة وتعتبره مستقيلا ، وأما أن تواجه الجهة الادارية انقطاع العامل كمخالفة تأديبية باعتباره اخلايا منه بواجبات وظيفته وتسلك طريق تطبيق النظام التأديبي عليه بما يستتبعه من القضاء بالادانة أو البراءة بحسب الاحوال ، فإن اختارت الادارة اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد العامل امتنع عليها اعتباره مستقيلا لأن المحاكمة التأديبية لا يمكن أن توجه الى شخص انقطعت صلته الوظيفية بقبول الاستقالة . ولكن هذا القيد يقوم على شرطين ، اولهما أن تظهر ارادة الادارة واضحة في تحريك الاجراءات التأديبية ضد العامل المخالف ، وثانيهما أن يتم ذلك قبل تحقق الشروط التي تجعل العامل مستقيلا حكما ، بأن يكون اتخاذ الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط بأن اتخذت الاجراءات التأديبية بعد أكثر من شهر من تاريخ الانقطاع فلا يتوافر شرط تطبيق النظام التأديبي لتقديم العامل للمحاكمة التأديبية عن تهمة الانقطاع .

ومن حيث أن الثابت من عيون أوراق الدعوى أن المظنون ضدها (المتهمة) انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/٦/٢٢ دون إذن ، وتم في ١٩٨٥/٦/٣٠ انذارها والتنبيه عليها بضرورة العودة الى عملها ، وإذا استمرت في الانقطاع قرر مدير عام ادارة شمال القاهرة التعليميه في ١٩٨٥/٧/٢ احالة موضوعها للشئون القانونية ، فان الادارة بذلك تكون قد اتخذت حيالها الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع عن العمل ، فلا يجوز - والحال كذلك - اعتبارها مستقيلا من تاريخ الانقطاع المشار اليه . واذ ذهب الحكم المظنون فيه خلاف هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يكون مستوجباً الالغاء .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية المنسوبة ضدها ثابتة في حقها الامر

الذى يتعين معه مجازاتها عنها ، وفى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ،
ومراعاة لكون الطعون ضدها كانت وقت ارتكابها للمخالفة حديثة عهد
بالخدمة ، فإن المحكمة تكفل بمجازاتها بالخصم من الاجر لمدة عشرة ايام » .

(طعن ٢٣٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢)

ملف - الاجراءات القانونية ضد العامل تبدا بمحاكمة الى التحقيق .

قاعدة رقم (١٩٠)

المادة :

المادة (٧٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة - حق العامل في ترك الخدمة بالاستقالة للصريح والضمني ليس مطلقا من كل قيد وانما توجد عليه قيود املتتها اعتبارات الصالح العام ضمانا لمولم حسن سير العمل في المرافق العامة بالنظام والطرق - اساس ذلك : - ان المشرع اقرم العامل بالاستمرار في عمله الى ان يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة او تنقضي ثلاثون يوما على تاريخ طلب الاستقالة - اذا كان العامل قد احيل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم في الدعوى التأديبية بغير عقوبة الفصل من الخدمة او الاحالة الى المعاش - يعتبر العامل محالا الى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة (٧٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من تاريخ احالة الامر للتحقيق في وقائع الاتهام المنسوبة اليه طالما ان هذا التحقيق قد انتهى الى احالة العامل الى المحاكمة التأديبية - اساس ذلك : - ان مرحلة التحقيق تعتبر تمهيدا لازما للمحاكمة - القرار الذي يصدر باحالة العامل الى المحاكمة التأديبية استمد سبب إصداره من أوراق التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - التي قمت بالاستقالة في ظل الصلح به - تنص على انه للعامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب ان يلبث في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط او سقترنا بقبول وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته على طلبه - ويجوز خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك فالا احيل

العامل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الفصل أو الإحالة إلى المعاش ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو إلى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص أن حق العامل في ترك الخدمة بالاستقالة الصريحة أو الضمنية ليس مطلقا من كل قيد وإنما ترد عليه جمود أمثلتها اعتبارات الصالح العام ضمانا لدولم حسن سير العمل في الإرفاق العامة بانتظام وإطراد وهذا ما أقيمت عنه الفقرة الأخيرة من المادة ٧٢ سالفة الذكر حيث تقول : ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار قبول الاستقالة أو ينقضى ثلاثون يوما على تاريخ طلب الاستقالة وذلك كله ما لم يكن العامل قد أحيل إلى المحاكمة التأديبية فلا تقبل الاستقالة عندئذ إلا بعد الحكم في الدعوى التأديبية بغير عقوبة الفصل من الخدمة أو الإحالة إلى المعاش .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن العامل يعتبر محالا إلى المحاكمة التأديبية في مفهوم هذا النص من تاريخ إحالة الأمر للتحقيق في وقائع الاتهام المنسوب إليه طالما أن هذا التحقيق قد انتهى بإحالة العامل المحال إلى المحكمة التأديبية أخذا في الاعتبار أن مرحلة التحقيق تعتبر تمهيدا لازما لهذه المحاكمة وأن القرار الذي يصدر بإحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية إنما يعتمد سبب إصداره من أوراق هذا التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية الأمر الذي يتحقق معه ارتباط كل من المرتكبين بالأخرى ارتباطا جوهريا على نحو يقتضي التمويل على تاريخ إحالة الأمر للتحقيق مع العامل في مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر فيه العامل محالا إلى المحاكمة التأديبية في مفهوم نص المادة ٧٢ سالفة الذكر .

ومن حيث أن الثابت في واقعة النزاع المائل أن المطعون ضده انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٣٠ وقدم لستقالته في ١٩٧٦/١١/١٢ .

وأعدت إدارة شئون العاملين بمنطقة شمال الجيزة التعليمية مذكرة مؤرخة ١٩٧٦/١٢/٦ ارتأت فيها وقف صرف مرتب المذكور اعتباراً من تاريخ انقطاعه عن العمل وأحالته الى الشئون القانونية للتحقيق معه في واقعة انقطاعه عن العمل ووافق السيد/ مدير عام منطقة الجيزة التعليمية على ذلك بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١١ فأحيل إلى النيابة الإدارية التي أحالته بدوره - بعد اجراء التحقيق معه - إلى المحكمة التأسيسية بالمنصورة لمحاكمته من المخالفات المنسوبة اليه ومن بينها الانقطاع عن العمل ومن ثم يكون المطعون ضده قد أحيل إلى التحقيق والمحاكمة على أساس ارتباط مرحلتى التحقيق والمحاكمة على النحو المشار اليه خلال مدة الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٧٢ آنفة الذكر محسوبة من تاريخ تقديم الاستقالة وبالتالي لا يكون لهذه الاستقالة اثر في انتهاء خدمة المطعون ضده وبهذه المثابة يكون القرار الصادر بإحالته إلى التحقيق والمحاكمة قد صانف محله ويكون الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى التأسيسية ضد المطعون ضده بالنسبة لواقعة انقطاعه عن العمل قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالفسائه .

ومن حيث أنه بالتأسيس على ما تقدم وكانت الدعوى مهية للفصل في موضوعها واذ ثبت أن المطعون ضده قد انقطع عن عمله دون إذن بذلك اعتباراً من ١٩٧٦/٩/٣٠ ثم تقدم بطلب استقالته في ١٩٧٦/١١/١٣ وحصل على مرتب شهر أكتوبر سنة ١٩٧٦ دون أن يؤدي عملاً على النحو الموضح بتقرير الاتهام ومن ثم يكون قد جرح على مقتضى الواجب الوظيفي وسلك مسلكاً يتنافى مع الاحترام المقرر للوظيفة وكرامتها بما يتعين مساءلته عنه .

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣)

تعقيب :

يراجع حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية الصادر بجلسته ١٩٨٦/٣/٢ والذي يقضى « باعتبار العامل المنقطع عن عمله المسند المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقبلاً استقالته اذا لم تكن الاجراءات التأسيسية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل » .

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قرينة الاستقالة للضميمة المستقلة من انقطاع العامل من العمل المدة المحددة - يتمتع اعمال هذه القرينة اذا اتخذت الاجراءات القانونية خلال الشهر التالى لانقطاع - يعتبر العامل قد انفذ ضده اجراء تأديبي اذا احيل للتحقيق خلال الشهر - العبرة بتاريخ الاعالة للتحقيق خلال الشهر وليس بتاريخ فتح محضر التحقيق .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة ، نصت على انه - يعتبر العامل مقدم استقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير مقبول فلذا لم يقدم العامل اسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية ولا يجوز اعتبار العامل مستقila في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل .

ومن حيث انه يتضح من هذه المادة ، ان قرينة الاستقالة للضميمة المستقلة من انقطاع العامل عن العمل المدة المحددة قانونا ، يتمتع اعمالها في حق اذا اتخذت الاجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى لانقطاعه عن العمل ، كما لو احيل الى التحقيق الفوري خلال هذا الشهر ، اذ يتمتع عندما اعمال القرينة القانونية باعتباره مستقila ، وتظل العلاقة القانونية قائمة بينه وبين الجهة الادارية حتى تنتهي المسألة التأديبية .

ومن حيث انه بالاطلاع على لوراق الدعوى التأديبية التي صدرت قيسا

الحكم المطعون فيه ، يبين أن الحال اعير للعمل بليبيا حتى ١٩٨٠/٨/٣١ . ولم يعد الى عمله عقب انتهاء اعازته في ١٩٨١/٩/١ ، وتقررت لصلته الى التحقيق الاداري في ١٩٨٠/٩/١٧ ، وفتح محضر هذا التحقيق في ١٩٨٠/١٠/٢٨ ومفاد هذا ان الصال انقطع عن العمل بغير اذن اعتبارا من ١٩٨٠/٩/١ وتقرر احالته للتحقيق الاداري في ١٩٨٠/٩/١٧ تأديبيا وهذا اقتضضه اجراء تأديبي خلال الميعاد المحدد في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ ، الامر الذي يمنع اعتباره مستقيلًا بمكس ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه حيث تقرر قبل اذ في ١٩٨٠/٩/١٧ من احوالة تشكل يذلقها لجراء تأديبيا اعتد بتاريخ فتح محضر التحقيق الاداري في ١٩٨٠/١٠/٢٨ والتقت عما ينتج اثره من تاريخها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطا في تطبيق القانون اذ قضى بعدم قبوله الدعوى التأديبية بمقولة عدم اتخاذ اجراءات تأديبية قبل المطعون ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه ، وبالمثل في فاته يضمن الحكم بالفائه .

ومن حيث انه يبين من ذات الاوراق ان المطعون ضده استظم العمل في ١٩٨٢/٨/٨ وحضر جلسة المحاكمة التأديبية المعقودة في ١٩٨٢/١١/٧ ، وقرر انه تعذر عليه الحضور لارض الوطن ، وهي مجرد علة لا تفي ما ثبت في حقه من انقطاعه عن العمل دون اذن من ١٩٨٠/٩/١ بالمخاللة للقانون ، مما يشكل نى حقه جريمة تأديبية يؤاخذ عليها وهو ما تتولاه المحكمة اعمالا لحقها في التصدي مادامت الدعوى التأديبية قد تهيأت للفصل فيها على النحو المتقدم .

(طعن ٤٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١)

المادة رقم (١٩٢)

المبسطة :

المادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام - لا حصل لاعمال قوية الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل بغير اذن المسد التي حددتها المشرع متى كانت جهة الادارة قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاع - اصطلاح (الاجراءات التأديبية) الوارد بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ لا يقصد به الإحالة إلى النيابة الإدارية أو المحكمة التأديبية فقط بل يكفي في ذلك مجرد إحالة العامل المنقطع إلى أي جهة من جهات التحقيق سواء كانت هي إدارة الشؤون القانونية بالجهة التابع لها العامل أو بالهيئات الرئاسية لها - فمما لا شك فيه : ورد النص على التحقيق كإجراء من الإجراءات التأديبية تحت عنوان التحقيق مع العاملين ولم يفرق المشرع بين تحقيق تقوم به جهة الإدارة أو تحقيق تجريه النيابة الإدارية .

ومن حيث أنه من الوجهة الثانية من الوجهة الطعن فإن قضاء هذه المحكمة استند استنداً كذلك على أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التي تناولت الاستقالة الضمنية للمعامل تتطلب لاصطلاح حكمها مراعاة إجراء شكلي حاصلة إندثار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزة المدد المقررة قانوناً ، وفي ذات الوقت إجلائه بما يراد اقتضاه حياله من إجراءات بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من إبداء أصداره ، وأن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل المدد المحددة وإن كانت في البداية مقررة لصالح جهة الإدارة التي يتبعها العامل إن شاءت عملتها في حقه واعتبرته مستقلاً ، وإن لم تنشأ اتفقت ضده الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل إلا أنه متى تقاضت الجهة الإدارية عن اتخاذ الإجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدد أو شرعت في اتخاذ هذه الإجراءات ولكن بعد فوات المدد ، قامت القرينة القانونية بإعتباره مستقلاً ، ويتعين من ثم إصدار بإنهاء خدمته وإعطائه ما يفيد ذلك .

ومن حيث أنه لا يشترط للقول باتخاذ الإدارة للإجراءات التأديبية إحالة العامل المنقطع إلى المحاكمة التأديبية وهذا هو المقصود من المادة ٩٨ العامل المنقطع أن تبلغ النيابة الإدارية بذلك للتحقيق وإقامة الدعوى التأديبية ضده ، وإنما يكفي في ذلك إحالة العامل المنقطع إلى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي إدارة الشؤون القانونية بالجهة الإدارية التابع لها العامل بالهيئات الرئاسية لها ، أم كانت هذه الجهة هي النيابة الإدارية إذ أن الممول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الإدارية

لهراء حيال العامل المنقطع ينبغي عن اتجاه ارادتها الى التحقيق في اسباب الانقطاع ويستفاد منه تمسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها ولا يشترط لنفي قرينة الاستقالة الضمنية ان تطلب الهيئة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحاكمة التأديبية وهذا هو المستفاد من المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التي تنص على ان : « يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية : -

١ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية مما يثبت ان انقطاعه كان بعذر مقبول ٠٠٠ فاذا لم يقدم العامل اسباباً تبرر الانقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه من العمل .

٢ - اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقلبه جهة الادارة اكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاحتمال هذه المدة وفي المثاليين السابقين يتعين اذكار العامل كتابية بعد انقطاعه لمدة خمسة ايام في الحالة الاولى وعشرة ايام في الحالة الثانية ٠٠٠ ، ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال اذا كانت قد اتفقت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل او لالتحاقه بالخدمة في جهة اجنبية » فالواضح من عبارة نص المادة ٩٨ المشار اليه انها اكتفت لعدم اعماله قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية وهي قرينة مفردة لصالح الادارة ، باتخاذ هذه الجهة أي اجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية فقد وهدت للعبارة الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصها ولم تشترط المادة ان يكون هذا الاجراء التأديبي بالاحالة الى النيابة الادارية او المحاكمة التأديبية وانما نصت على مجرد اتخاذ الادارة « اجراءات تأديبية » اياً كانت هذه الاجراءات ويندرج فيها بلا شك احالة العامل الى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية للجهة التابع لها او رئاستها ، وقد ورد النص على التحقق كاجراء من الاجراءات التأديبية في الفصل الحادي عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين المدنيين بالدولة (المواد من ٢٨ - ٩٢) تحت عنوان (التحقيق مع العاملين و تأديبهم)

ولم يفرق التشريع في هذا الصدد بين تحقيق تقوم به الجهة الإدارية وتحقيق
تجوية النيابة الإدارية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده انقطع عن العمل
اعتباراً من ١٩٨٢/٨/٢٦ واتخذت ضده جهة الادارة الاجراءات التأديبية
بالحال إلى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية في ١٩٨٢/٩/٩ خلال الشهر
التالي للانقطاع ، فمن ثم تكون قرينة الاستقالة الضمنية ، فهي قرينة مقررة
لصالح الادارة كما سبق البيان ، قد انتفت وبالتالي يضمن طلب الغاء
القرار السلبي بالامتناع عن انهاء خدمة المظنون ضده على غير سند
من القانون ، ويكون الحكم المظنون فيه حين قضى بالغاء هذا القرار
السلبي قد وقع مخالفاً للقانون وبالتالي حقيقاً بالغاء .

في طعن ٢٢٨٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

القاعدة رقم (١٩٣)

المحكمة :

لا يشترط لغى قرينة الاستقالة الضمنية أن تطلب الجهة الإدارية
مباشرة إحالة العامل المنقطع إلى المحاكمة التأديبية ، وإنما يكفي في ذلك
إحالة العامل المنقطع إلى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء
كانت هي إدارة الشئون القانونية بالجهة الإدارية التابع لها أو بالهيئة
التأديبية لها ، أم كانت هذه الجهة هي النيابة الإدارية إذ أن المعول عليه
في هذه الحالة هو إيقاد للجهة الإدارية إجراء حيال العامل المنقطع
يفرض عن لجهته إرادتها إلى التحقيق في أسباب الانقطاع ويستفاد منه
مستفاداً يستمر في خدمة هذا العامل لديها .

المحكمة :

استقر قضاء المحكمة على أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التي تناولت الاستقالة الضمنية للعامل
تتطلب لإعمال حكمها مراعاة إجراء شكلي حاصلة انذار العامل المنقطع
كخطية بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزة المدة المقررة قانوناً وفي ذات الوقت
اعلافة بقا يروا انقضاء حياله من اجراءات يسبب انقطاعه عن العمل

وتمكنه من إبداء أذاره ، وإن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل إلا أنه متى تقاضت الجهة الإدارية عن اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ هذه الاجراءات ولكن بعد فوات القرينة للقانونية باعتباره مستقلاً ، ويعتبر من ثم إصدار قرار بإنهاء خدمته وإعطائه ما يفيد ذلك .

ومن حيث أنه لا يشترط للقول باتخاذ الإدارة للاجراءات التأديبية حيال العامل المنقطع أن تبلغ النيابة الإدارية بذلك للتحقيق وإقامة الدعوى التأديبية ضده ، وإنما يكفي في ذلك إحالة العامل المنقطع إلى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي إدارة الشؤون القانونية بالجهة الإدارية التابع لها العامل أو بالهيئة الرئاسية لها ، أم كانت هذه جهة هي النيابة الإدارية إذ أن المعمول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الإدارية اجراء حيال العامل المنقطع ينبري عن اتجاه أدائها إلى التحقيق في أسباب الانقطاع ويستفاد منها تمسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها ولا يشترط لنفي قرينة الاستقالة الضمنية أن تطلب الجهة الإدارية متأخرة إحالة العامل المنقطع إلى المحاكمة التأديبية ، وهذا هو المستفاد من نص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أنه (يعتبر العامل مقبلاً استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أقل من خمسة عشر يوماً متتالية عما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول ، فإذا لم يقدم العامل اسجلاً تبين الانقطاع أو قسم هذه الإبيانية ورفضت لمعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقلبه جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوماً غير متصلة في المدة تعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اصدار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في حالة الثانية ، ولا يجوز

اعتبار العامل مستقيلا في جميع الاحوال اذا كانت قد انقضت حسده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لاتقطاعه عن العمل ، و لاحاقه بالخدمة في جهة اجنبية ، ويبين من عبارة نص المادة ٩٨ المشار اليها انها اكلت بمصم اصال قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية ، وهي قرينة مقرررة لصالح الادارة ، ان تتخذ هذه الجهة ضد العامل المتقطع عن عمله أى إجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية فقد وريت المعيار الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصصها ولم تشترط المادة ان يكون هذا الاجراء التأديبي بالاحالة الى النيابة الادارية أو المحكمة التأديبية وانما نصت على مجرد انقضاء الادارة (اجراءات تأديبية) أيضا كانت هذه الاجراءات ويندرج فيها بلا شك احالة العامل الى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية للجهة التي يتبعها أو رئاستها ، وقد ورد النص على التحقيق كاجراء من الاجراءات التأديبية في الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن العاملين المحققين بالدولة (المواد من ٧٨ - ٩٢) تحت عنوان التحقيق مع العاملين وتأديبهم) ولم يفرق المشرع في هذا الصدد بين تحقيق تقوم به الجهة الادارية وتحقيق تجريه النيابة الادارية .

ومن حيث انه على مدى ما تقدم واذا كان الثابت من الاوراق في الطعن المائل ان المطعون ضده انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٤/١١/١ وانقضت ضده جهة الادارة الاجراءات التأديبية باحالته الى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية في ١٩٨٤/١١/١٥ أى خلال الشهر التالي لسنة الانقضاء المتصلة ومقارها خمسة عشر يوما ، فانه من ثم تكون قرينة الاستقالة الضمنية وهي قرينة مقرررة لصالح الادارة كما سلف اليبان ، قد انقضت وبالتالي. يضضى طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن انتهاء خدمة المطعون ضده على غير بسند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ هذا القرار السلبى قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم واجب الغاء .

(طعن ١٢٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٥)

قاعدة رقم (١٩٤)

المادة :

مادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة - لا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لاتحاقه بالخدمة في جهة أخرى - تختص الجهة الإدارية بكفاءة عامة بإجراء التحقيق مع التابعين لها - لا تختص النيابة الإدارية وحدها بتقرير غيرها بإجراء التحقيق إلا في الحالات المحددة في المادة (٧٩) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ - يؤدي هذا : أنه في غير تلك الحالات تفتتح الإجراءات التأديبية قبل العامل بإحالة إلى التحقيق الإداري .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن يعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات الآتية : -

(١) إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بغير مقبول. وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقدر عدم حرمانه منه أجره من مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك والا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسباباً تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ الانقطاع عن العمل ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الأحوال إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لاتحاقه بالخدمة في جهة أخرى

ومن حيث أن المخرج حظر في المادة ٧٩ من القانون المذكور توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه بكفاءة عامة .

وتختص الجهة الادارية باجراء التحقيق مع العاملين القابضين لها وذلك كقاعدة عامة بصفة أساسية ولا تختص النيابة الادارية وحدها دون غيرها باجراء التحقيق الا في الحالات المحددة في المادة ٧٩ مكررا من القانون المذكور والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٢ .

ومن حيث انه تفتتح الاجراءات التأديبية قبل العامل بأحاطته الى التحقيق حسبما هو ظاهر من احكام المواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٧٩ مكررا ، ٨٠ ، ٨٢ من القانون المذكور .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد أحيل الى ادارة الشئون القانونية بالادارة التعليمية لاتخاذ الاجراءات قبله وذلك بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨ وبعد تكرار انذاره ومن ثم فان اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل الطاعن يكون قد بدأ بأحاطته للتحقيق بمعرفة الادارة القانونية قبل اكتمال مدة شهر على انقطاعه . . . حيث تم وقف صرف مرتبه اعتبارا من سبتمبر سنة ١٩٨٥ وتم تلبية مرتب شهر سبتمبر بالأمانات برقم ٣٦٣٥٩ في ١٩٨٥/١٠/١٧ - وحيل الى الشئون القانونية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨ قبل اكتمال مدة شهر على انقطاعه فأجرت تحقيقات اداريا في الموضوع انتهى بمذكرة مؤرخة ١٩٨٥/١٠/١٢ ثم أحيل الموضوع للنيابة الادارية بتمهيد في ١٩٨٦/١/١ ومن ثم فان النعي على الحكم المطعون فيه بصنوده بالخالفه للقانون فيما قضى به من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية قبل الطاعن يكون نصيا في محله وقد صادف صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه مع الامر بإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى (طعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٠)

القاعدة رقم (١٩٥)

المادة :

المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المتكئين بالقوة تحت الصالات التي يعتبر فيها العامل القطع عن عمله مستقبلا - العامل القطع عن عمله يعتبر مقبلا استقالته اذا لم تكن الاجراءات

التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لبداية تاريخ انقطاعه عن العمل - الاجراءات التأديبية قبل الموقوف تبدأ من تاريخ إحالته للمتحقيق معه - من القانون المذكور - التحقيق مع العامل هو فائضة الاجراءات التأديبية ضده - المقصود بإحالة العامل للمتحقيق هو إحالته إلى الجهة المختصة بإجرائه - سواء كانت هي الشؤون القانونية المختصة بالتحقيقات بالجهة الإدارية أو كانت هي النيابة الادارية - كل من هاتين للجهتين يختص بالتحقيق في المخالفات الادارية - المخالفات المسالية تختص بالتحقيق فيها النيابة الادارية دون غيرها - ذلك وفقاً لما قرره القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

المحكمة :

ومن حيث ان المشرع قد نص في المادة (٩٨) من قانون نظام العاملين المتدينين بالدولة المشار اليه على أن د يعتبر العامل مقبلاً لاستقالته في الحالات الآتية :

١ - اذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية ما لم يقسم خلال الخمسة عشر يوماً للتالية ما يثبت ان انقطاعه كان بغير مقبول .

ولا يجوز اعتبار العامل مستقلاً في جميع الاحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ...

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا قد قضت باعتبار العامل المنقطع عن عمله المدد المنصوص عليها في المادة (٩٨) المشار اليها مقبلاً استقالته اذا لم تكن الاجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لبداية تاريخ انقطاعه عن العمل (الحكم في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ القضائية - الدائرة المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن الإجراءات التأديبية قبل الموظف إنما تبدأ من تاريخ إحالته للتحقيق معه ، ذلك أن المشرع قد جعل التحقيق مع العامل هو فاتحة الإجراءات التأديبية ضد بنص المادة (٧٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصالف الذكر على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماح أقواله وتحقيق دفاعه ... »

ومن حيث أن المقصود بإحالة العامل للتحقيق هو إحالته إلى الجهة المختصة بأجهلته سواء كانت هي الشؤون القانونية المختصة بالتحقيقات بالجهة الإدارية أو كانت هي النيابة الإدارية لأن كلا من هاتين الجهتين يختص بالتحقيق في المخالفات الإدارية على خلاف المخالفات المالية للتي تختص بالتحقيق فيها النيابة الإدارية دون غيرها وفقا لما قرره القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن الثالث من وقائع الدعوى التأديبية الصابر فيها الحكم المطعون فيه أن (مضي محمد عطية كشك) قد انقطعت عن العمل ابتداء من ١٩٨٥/٧/١٣ ، وقد أشر السيد مدير الإدارة التعليمية بتاريخ ١٩٨٥/٨/٧ بإحالة الأوراق الخاصة بموضوع الانقطاع إلى الشؤون القانونية حيث قامت الشؤون القانونية بإجراء التحقيق في تلك الواقعة بالتحقيق الإداري رقم (١٥١٦) لسنة ١٩٨٥ والذي انتهت فيه إلى ثبوت انقطاع المظنون ضدها وإحالة الأوراق إلى النيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق في الواقعة بالقضية رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٦ دمنهور والذي انتهى إلى إحالة المظنون ضدها إلى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المظنون ضدها قد انقطعت عن العمل ابتداء من ١٩٨٥/٧/١٣ وأن جهة الإدارة قد أحالت أوراق انقطاعها عن العمل إلى الشؤون القانونية المختصة بإجراء التحقيق في ١٩٨٥/٨/٧ أي خلال الشهر التالي لبدأية مدة انقطاعها عن العمل فإنه لا يجوز اعتبار المظنون ضدها مستقيلة من عملها ومن ثم تكون بانقطاعها قد أرتكبت مخالفة تأديبية قوامها مخالفة نص المادة (٦٢) من قانون نظام العاملين

المحتجين بالدولة سالف الاشارة اليه والتي تنص على انه « لا يجوز للمعامل أن يقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها في حدود الاجازات المقررة » .
ووفقا للخوابط والاجراءات التي تضعها السلطة المختصة » .

ومن حيث انه قد ثبت بذلك ارتكاب الطعون ضدما لتلك المخسلفة التأبيلية فقد وجب مساءلتها تأبيليةا عملا بنص المادة (٧٨) من ذات القانون والتي تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في اعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأبيليةا » .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نهب خلاف هذا المذهب فانه يكون قد صدر معيبا واجب الالفاء .

ومن حيث أن الدعوى التأبيلية صالحة للفصل فيها وقد استقرت المحكمة التأبيلية ولايتها باصدارها الحكم الملعين ومن ثم فان هذه المحكمة توقع الجزاء المناسب عما يثبت قبل الطعون ضدما من مخالفات تأبيلية .

ومن حيث أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية وفقسا لنص المادة (٩٠) من قانون نظام المعاملين المحتجين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ » .

(طعن ٢٥٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

وليعا - استمرار العلاقة الوظيفية قائمة في حالة الإجابة الى المحكمة
التأديبية خلال الشهر التالي للانقطاع .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبسطة :

لا وجه للقول بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله المدة المحددة بعد
انذاره كتابة لا تنتهى الا بالقرار الإدارى الذى يصدر بترتيب هذا الامر -
اساس ذلك : - انه اذا كانت جهة الادارة جادة وحريصة فى السهر على
حسن سير العمل فى المرفق العام لما تتوانى او تقاطع فى اتخاذ
الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الاجل الذى حدده المشرع
لها - اثر ذلك : - لا تنقسم العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة الادارة بل
تبقى قائمة حتى تنتهى المسألة التأديبية فان لم تتخذ جهة الادارة الاجراء
التأديبى حتى انتهى ذلك الاجل نهضت القرينة القانونية فى حقها واعتبر
العامل مستقبلا لانتتهى خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار
ادارى بذلك .

المحكمة :

ومن حيث انه ليس صحيحا ما يقال بأن خدمة العامل المنقطع عن عمله
المدة المحددة بعد انذاره كتابة لا تنتهى الا بالقرار الإدارى الذى يصدر
بترتيب هذا الامر حرصا على المصلحة العامة حتى لا يتوقف سير العمل
فى المرفق العام ، ذلك انه ان كانت الجهة الادارية جادة وحريصة
فى السهر على حسن سير العمل فى المرفق العام لم تتوانى او تقاطع
فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد هذا العامل حيث منحها المشرع اجلا
محدد الشهر التالى لانقطاع العامل لسلوك هذا الطريق ، وفى هذا الحالة
لا تنقسم عرى العلاقة الوظيفية بين بين العامل والجهة الادارية ، بل تبقى قائمة
حتى تنتهى المسألة التأديبية ، فان لم تتخذ الجهة الادارية الاجراء
التأديبى حتى انتهى ذلك الاجل نهضت القرينة القانونية فى حقها واعتبر
العامل مستقبلا وانتتهت خدمته دون تعليق الامر على صدور قرار ادارى بذلك .

ومن حيث أن المدعى (المطعون ضده) قد انقطع عن عمله اعتباراً من ١٩٨٢/٤/٢٩ وظل منقطعاً من إذن أو سبب مشروع ، ولم يثبت من الأوراق أن جهة الإدارة قد اتخذت أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالى لقطع انقطاعه فتقوم والحالة هذه القرينة القانونية باعتباره مستقلاً وينتهى خدمته من تاريخ انقطاعه .

(طعن ٢٩١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٣)

القاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

انقطاع العامل عن عمله بدون إذن يراى انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً طالما استطلت مدة الانقطاع الى المدة المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتوافرت في حقه القرينة المنصوص عليها .

لتخاذ الإدارة الإجراءات التأديبية ضد العامل خلال الشهر التالى لانقطاعه ومجازاته تأديبياً عن الانقطاع بالخصم - لا مñas من اعتبار مدة خدمته مستمرة طوال فترة الانقطاع - استمرار العلاقة الوظيفية قائمة - لا يجوز نزع مد منها أو نهاوى الحق فيها - الاعتماد بهذه المدة لاستحقاق العامل العلاوات الدورية في مواعيدها .

الحكمة :

وإن حيث أن مفاد ما تقدم أنه يترتب على انقطاع العامل عن عمله بدون إذن انتهاء خدمته باعتباره مستقلاً طالما استطلت مدة الانقطاع الى المدة المنصوص عليها في المادة (٩٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وتوافرت في حقه القرينة المنصوص عليها في هذه المادة أما إذا ما سلكت الإدارة المسلك الجائز لها قانوناً في حالة انقطاع العامل فتمتته خدمته وإنما اتخذت خدمة الإجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لانقطاعه وتم مآزاته تأديبياً عن هذا الانقطاع بالخصم من مرتبه ، فإنه لا منظر من اعتبار خدمة العامل في هذه الحالة مستمرة طوال فترة الانقطاع. ذلك

أن المشرع قصر حكم إسقاط مدة الانقطاع من الخدمة على المسألة التي
تقرر فيها الجهة الإدارية أعمال مقتضى القرينة القانونية المسالفة في حق
العامل بالمقابلة مستقبلا أي تقرر إنهاء خدمته ، فيرتد تاريخ انتهاء الخدمة
إلى تاريخ انقطاعه عن العمل - أما في حالة عدم أعمال الجهة الإدارية
لمقتضى قرينة الاستقالة وذلك بسلوكها الطريق التأديبي ضد العامل فإنه لا محل
لإسقاط مدة الانقطاع من خدمته والا عد ذلك تطبيقا للحكم التشريعي في غير
موضوعه ، ومن ثم فلا فكاك من اعتبار مدة خدمة العامل مستمرة طوال
هذه الفترة وترتيب الانسحاب القاجمة عن استمرارها - والأصل أنه طالما أن
العلاقة الوظيفية قائمة فيتمتع أعمال آثارها ولا يجوز نزع مدد منها أو تهوى
الحق فيها بغير نص صريح في التشريع يقضى بذلك . ويتعين من ثم الاعتداد
بهذه المدة لاستحقاق العامل للمعاشات الدورية في مواعيدها بحيث لا يجوز
حرمانه منها أو تأخير ميعاد استحقاقها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية لم تعمل في حق
الطاعنة القرينة القانونية الآتية بالإشارة إليها ولم تقرر اعتبارها مستقلة
وتتضمن خدمتها . بسبب انقطاعها المدة المسالفة الذكر وإنما قررت إقتضاب
الإجراءات التأديبية ضد الطاعنة بإحالتها إلى المحاكمة التأديبية ، وعليه فقد
أقامت النيابة الإدارية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٠ ق
أمام المحكمة التأديبية بطنطا ضد (الطاعنة) رتيبة نقولا أسعد لمحاكمتها
عما نسب إليها بتقرير الاتهام من أنها في الفترة من ١٩٨١/٨/١٤ إلى
١٩٨٢/١/١٧ انقطعت عن العمل في غير حدود الإجازات المصرح بها قانونا
وارتكبت ذلك المخالفة الإدارية المنصوص عليها في المواد ٦٢ ، ٧٨ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وبجلسة ١٩٨٣/٦/٦ حكمت المحكمة بمجازاتها
بالفصل من الخدمة مؤسسة قضاءها على ما ثبت لها من انقطاع المذكورة من
عملها دون أن يخلو خلال المدة من ١٩٨١/٨/٢٤ إلى ١٩٨٢/٢/١٧ بالمخالفة
لأحكام القانون ، وقد قامت المدعية الطعن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٣١ ق إدارية
عليها في الحكم المذكور وقضت المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٦/١/١٢
بالقضاء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بطنطا
للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى على أساس أن الطاعنة لم تعلن بقرار

أحالتها الى المحاكمة التأديبية أو تخطر بجلسات محاكمتها وبالتالي لم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها وأمام المحكمة التأديبية بطنطا قدمت النيابة الادارية واقترت الطاعة بعريتها الى عملها في ١٩٨٦/٧/٧ وبجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧ قضت المحكمة المذكورة بمجازاة الطاعة بخفض أجرها في حدود علاوة واحدة .

وحيث انه وفقا لنصوص القانون المذكورة فانه يتعين بالنسبة للطاعة التي لم تنته خدمتها اعمال مقتضى استمرار الخدمة واتصالها طوال فترة الانقطاع المشار اليه ، وعليه يتعين الاعتماد بهذه المدة في استحقاقها للعلاوة الدورية في مواعيدها بحيث لا يجوز حرمانها منها أو تأخير مرماد استحقاقها ، كما ان الجزاءات التأديبية وارادة على سبيل الحصر ولم تنص المادة ٨٠ من قانونا نظام العاملين السالفة الذكر التي تضمنت العقوبات التأديبية على حرمان العامل من العلاوات الدورية طوال فترة انقطاعه عن العمل كالتأثير حتى لهذا الانقطاع وانه في مجال الحرمان من العلاوة الدورية ، فان الاقصى عقوبة توقع على العامل المنصب هي الحكم عليه من المحكمة التأديبية بخفض الاجر في حدود علاوة ، وهذا ما حكم به على الطاعة على ما سلف البيان من المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧ عن الانقطاع بغير صدر الذي قدمت من اجله للمحاكمة التأديبية المنوه عنها .

وحيث انه تأسيما على ما تقدم فان القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بسحب العلاوات الدورية التي استحققتها الطاعة في ٨٢/٧/١ ، ٨٣/٧/١ ، ١٩٨٤/٧/١ ، ١٩٨٥/٧/١ ، ١٩٨٦/٧/١ يكون حقيقيا بالانقضاء وما يترتب على ذلك من اثار مع عدم الاخلال باعمال اثر الحكم التأديبي المنوه عنه بخفض اجر الطاعة في حدود علاوة .

واحيث ان الحكم المطعون فيه قد اتخذ بغير هذا النظر فانه يكون قد جاتبه الصواب ويتعين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ على النحو السالف بيانه مع الزام الجهة الادارية المصروفات . عملا بنص المادة ١٨٤ مراقفات .

(الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

للفرع الخامس - أعمال مقتضى قرينة الاستقالة

أولا - انتهاء خدمة العامل في حالة اكتمال شروط الاستقالة الضمنية بقوة القانون

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

اعمالا مؤدى قرينة الاستقالة الضمنية انتهاء خدمة العامل بقوة القانون بانقطاعه عن العمل دون اذن المدة المقررة بعد الانذار الكتابي الموجه اليه وعدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ضده في حينها .

التفصيل :

ان المشرع حظر على العامل ان ينقطع عن عمله الا في حدود الاجازات المسموح بها واعتبر انقطاعه عن العمل خلال المدد المعنية بالمادة ٩٨ من قانون نظام للمعاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمثابة استقالة ضمنية يترتب عليها انتهاء الخدمة متى تم اذاره كتابة وذلك ما لم تتخذ ضده الجهة الادارية الاجراءات التأديبية المقررة خلال الشهر التالي لانقطاعه وقد ذهب قضاء المحكمة الادارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) في الطلب رقم (١) لسنة ٢ قضائية في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٧ ق بجلسته ١٩٨٦/٢/٢ الى ان القرينة القانونية باعتبار العامل مستقila وانتهاء خدمته تتحقق دون تعليق الامر على قرار اولى يصدر بذلك بل يكفي لتزيت مضمونها الانقطاع عن العمل خلال المدة المعنية بعد تسام الانذار الكتابي ودون اتخاذ الاجراء التأديبي خلال الشهر للتأخير لانقطاعه عن العمل .

(ملف ٧٧٩/٢/٨٦ جلسته ١٩٩١/١٠/٢٠)

ثانياً - امتناع جهة الإدارة عن إعطاء العامل المستقيل شهادة تنفيذ
إنهاء خدمته يتضمنه بياناته الوظيفية يعتبر قراراً سلبياً بالامتناع عن
إصدار عمل الوجهة للعمال

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

إذا توافرت قرينة الاستقالة الضمنية وجب على جهة الإدارة إصدار
قرار بإنهاء خدمة العامل اعتباراً من تاريخ انقطاعه في حالة الانقطاع
المتصل لمدة خمسة عشر يوماً أو من اليوم التالي لإكمال مدة الانقطاع ثلاثين
يوماً في حالة الانقطاع غير المتصل - يجب في جميع الأحوال إعطاء العامل
شهادة تنفيذ إنهاء خدمته يتضمنه بياناته الوظيفية - امتناع الإدارة عن
إعطاء العامل تلك الشهادة يعتبر قراراً سلبياً بالامتناع مما يحق معه
لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذه والغائه .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجهة الثاني للطعن فإن قضاء هذه المحكمة
قد استقر على أنه يتمين على الإدارة أعمال قرينة الاستقالة الحكيمة
في شأن العامل المتقطع عن العمل بغير إذن لمدة خمسة عشر يوماً متصلة
أو لمدة ثلاثين يوماً في السنة غير متصلة وذلك إذا لم يقدم خلال الخمسة
عشر يوماً التالية مغزراً تقبله جهة الإدارة يبرر هذا الانقطاع وفي أعمال
هذه القرينة يترتب في حق العامل طبقاً للمادة ٩٨ من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة حتماً ويعود للعائدين وذلك
إذا لم تتخذ الجهة الإدارية الإجراءات التأديبية قبل العامل خلال الأشهر
التالية للانقطاع ، وتصح من رغبتها صراحة بهذا الإجراء في الإبقاء على
رابطته للتوظيف بينها وبين العامل المتقطع أو إذا اتخذت هذه الإجراءات
التأديبية بعد فوات مدة الشهر التالي للانقطاع ، ففي هذه الحالة
يجب على الجهة الإدارية أن تصدر قراراً بإنهاء خدمة العامل المتقطع

اعتباراً من تاريخ انقطاعه في حالة الانقطاع المتصل لمدة خمسة عشر يوماً أو من اليوم التالي لانتهاء مدة الانقطاع ثلاثين يوماً في حالة الانقطاع غير المتصل ، ويجب في جميع الأحوال إعطاء العامل شهادة تفيد انتهاء خدمته وتتضمن بياناته الوظيفية وإذا امتنعت الإدارة عن ذلك اعتبر امتناعها هذا قراراً سلبياً بالامتناع مما يحق معه لصاحب الشأن المطالبة بوقف تنفيذه وبالفصله .

(طعن ٢٠٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٧) .

**ثالثاً - القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة
الصريحة أو الضمنية ليست من القرارات الواجب التظلم منها**

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

المادتان ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة - القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء للخدمة بسبب الاستقالة
الصريحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات الواجب التظلم منها .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الاول من أوجه الطعن فان قضاء هذه
المحكمة قد استقر على ان القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء للخدمة
بسبب الاستقالة الصريحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات
للاجابة للتظلم - بحسب المستند من أحكام المادتين ١٠ ، ١٢ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة .
(طعن ٢٦٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة متى توافرت شروط
إعمال قرينة الاستقالة المحكمة لا تخضع لقيد التظلم الوجوبي قبل طلب
التفاتها - يقبل طلب وقف تنفيذها لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة
بالتفاتها .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الاول من أوجه الطعن فانه مردود بمنسأ
استقر عليه قضاء هذه المحكمة من ان القرارات السلبية بالامتناع عن
إنهاء للخدمة تطبيقاً لحكم المادة ١٨ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالقولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ م، توافرت شروط احصل قريئة الاستقالة
الحكيمية لتندرج تحتها المخازمة الخاصة بها ضد المخازمة المنصوص
عليها في الينود ثالثا ورابعيا وتلصقا من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ويقتضى ٧ ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة/١٢
من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد النظم للوجوب قبل طلب الغائها
ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة
المشار اليه ، ويقتل طلب وقف تنفيذها مؤقتا لحين الفصل في موضوع
الدعوى المعلقة بالغائها . ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الوجه من توجه
الطعن .

ومن حيث ان المادة (١٤٥) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار
قانون المرافعة المدنية والتجارية تنص على ان « النزول عن الحكم يستتبع
النزول عن الحق الثابت به وقد ورد هذا النص في الفصل الرابع
التخاص بترك الخصومة ، واذ كان النزول عن الحكم يعتبر هو اوضح
صور ترك الخصومة وانها اثرها ومن ثم فقد نصت المادة المشار اليها
صراحة على هذا المعنى بقولها ان النزول عن الحكم يترتب عليه النزول
عن الحق الثابت به ، ومن ثم تعود المراكز والاضاع القانونية التي رتبها
هذا الحكم الى سابق وضمها الذي كتبت عليه قبل رفع الدعوى صدور
الحكم المتنازل عنه ، بحيث يعود المحكوم له الذي تنازل عن هذا الحكم
الى مركزه القانوني الذي كان عليه قبل صدور الحكم .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده السيد/عبد آف
محمد سيد أبو زيد قد تقدم بطلب مؤرخ ١٩٨٨/٤/٦ الى السيد/مخير عام
للتعليم يبنى سوف يبدى فيه رغبته في ايقاف تنفيذ الحكم الصادر لصالحه
والذي قضى بقبول استقالته واعتبار خدعته منتهية من تاريخ هذه
الاستقالة ، وقد جاء بطلبه هذا ان المطعون ضده مستقر في عمله
بالجهة المشار اليها وذلك لحين عودته منها بعد انتهاء امارته واستلامه

ممله الاصلى بمحورية التربية والتعليم يبنى سويف فى اول سبتمبر سنة ١٩٨٨ كما نشر الى سيق الرسالة برقية بثقت التاريخ وبذات المعنى الى اللجنة الادارية للطاعة ومطلب ليرفق هذا الطلب والبرقية بملف خدمته ، مع ما يفاده انه قد تنازل صراحة عن الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ٤٢ ق من محكمة القضاء الادارى والذي اقيم بشأنه الطعن لراهن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٤ ق .

ومن حيث انه ورد كذلك صورة للكتاب المؤرخ ١٨/٧/١٩٨٩ المرسل من مديرية التربية والتعليم ببنى سويف الى السيد الاستاذ المستشار رئيس هيئة قضايا الدولة (قسم المحاكم الادارية) والذي يفيد ان المظنون ضده قد عاد وتسلم العمل بالمدرسة الاصلية التى كان يعمل بها قبل الاعارة وانه ما زال بها حتى تاريخ ارسال هذا الكتاب .

ومن حيث انه يترتب على ذلك اعتبار المظنون ضده متنازلا من الحكم الصادر لصالحه ، وبالتالي من الحق للثبوت به وقد قبلت الجهة للطاعة هذا النزاع مع تحميل المظنون ضده المصروفات ، الامر الذى يترتب معه للحكم باعتبار الخصومة منتهية فى هذا الطعن مع التزام المظنون ضده بالمصروفات .

(طعن ١٤٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٣) .

المادة الثانية

انتهاء الخدمة للحكم بمقتوى مقيدة الحرية

أولاً - انتهاء خدمة العامل للحكم عليه بمقتوى مقيدة الحرية في جريمة
مضلة بالشرف أو الأمانة

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المادة (٧٠) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة إذا حكم على العامل بمقتوى مقيدة الحرية في جريمة مضلة بالشرف أو الأمانة وجب انتهاء خدمته بقوة القانون كلر من آثار الحكم الجنائي - إذا كان الحكم مع وقف التنفيذ فإن انتهاء الخدمة يكون جوازياً للوزير المختص - إذا كان وقف التنفيذ شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم فإن المحكمة الجنائية تكون قد استنفذت بحكمها المقرن بإيقاف تنفيذ جميع الآثار الجنائية بما فيها جميع العقوبات التكميلية وكذلك الآثار التي ترتبت على الحكم سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أو في قوانين أخرى .

المحكمة :

ومن حيث أن تثبت من الأوراق أن المعلوم ضده قد أدان في جريمة إساءة شيك بدون رصيد وصدر ضده حكم محكمة الجلسات المستأنفة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٨ بمحاكمته بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف تنفيذ العقوبة على أن يكون الإيقاف شاملاً لكافة الآثار الجنائية واستناداً لهذا الحكم صدر للردار المعلوم فيه بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٨ بقبضه خدمة المعلوم ضده اعتباراً من تاريخ صدور الحكم في ١٩٧٤/٧/٢٨ - معلاً بنص الفقرة المسببة من المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١، وقد نصت هذه الفقرة على أن تنتهي خدمة العامل إذا حكم عليه بمقتوى جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو بمقتوى مقيدة الحرية في جريمة مضلة بالشرف أو الأمانة ويكون انتهاء الخدمة

جوازها للوزير المختص اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة : "وقضى قضا
لنص انه اذا حكم على العامل بعقوبة بقيدة الحرية في جريمة مخلة
بالشرف في الامانة وجب انتهاء خدمه للوظيفية بقوة القانون كائنا من اثار
الحكم للجنايا ، اما اذا كان للحكم مع وقف تنفيذ العقوبة فقط ففي هذه
الحالة يكون انتهاء خدمة العامل جوازيا للوزير المختص اما اذا كان وقف
للتنفيذ شاملا لجميع الاثار الجنائية المترتبة على الحكم فان المحكمة الجنائية
تكون قد استبعدت بحكمها المقتدر بالتفويض الشامل لجميع الاثار
الجنائية التي تنصرف الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الاثار الجنائية
التي تترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات
او غيره من القوانين اذ ان طبيعتها جميعا واحدة ولو تضمنت التشريعات
التي تنص عليها ما دام ان كلها من اثار الحكم الجنائي ومؤدى احترام حجية
الحكم الجنائي ابقاء المظنون ضده في تظنيته وعدم الاضرار بمستقبله
وعدم افعال حكم المادة ٧/٧٠ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ في حقه
وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بالاضطراد ، واذا ذهب الحكم
المظنون فيه الى هذا المذهب وقضى بالغاء لقرار المظنون فيه فانه يكون
قد اصاب وجه الحق في قضائه ويكون الظمن عليه غير قائم على اساس
من القانون مما يضمن للقضاء برفضه .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٧/٥/١٩) .

أخيراً - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في إحدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبحث ٣

المادة (٧٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص خدمة العامل طبقاً لهذا النص إذا حكم عليه بعقوبة الجنائية أو في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة - الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في إحدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم الجنائي - نتيجة ذلك : - لا تشرب على جهة الإدارة إذا انتهت خدمة العامل للحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات بتهمة الشروع في القتل متى صدر الحكم من محكمة عسكرية - الإفراج عن العامل بعد استبدال السجن بالإفراقة يوجب على جهة الإدارة اعادته للعمل فور اتصال علمها بهذا الإفراج ووضع العامل نفسه تحت تصرفها - تراخى الإدارة في تشييمه للعمل دون جبرر معناه حرمانه من مرتبه دون سند من القانون - آخر ذلك : - استحقاق العامل تعويضاً عادلاً يعادل مرتبه طوال فترة حرمانه من العمل بعد الإفراج عنه وصيرورته تحت تصرف الإدارة .

المحكمة :

ومن حيث أن اللطم يقوم على أن الحكم الصادر بمعالجة المدمى بالسجن ثلاث سنوات لانتهاكه في جريمة الشروع في قتل وتعديله إلى الإفراقة يعنى خطأ الحكم العسكري بالسجن وبالتالي توارر للفصل الثاني بنى عليه وطالما أن الجهة الإدارية والجهة العسكرية وحدة واحدة فإن للخطأ تد توافر في حقها وقد اتبنى على هذا الخطأ حرمان المدمى من راتبه فضلاً عن الإضرار الأدبية مما يستحق عنه تعويضاً ويكون الحكم المطعون فيه قد جازب صحيح للقانون في فصله برفض التعويض .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدمى حصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٥٩ وصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٣١ بتاريخ

١٩٦١/٦/١٣ بتعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة / ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ثم شغل للدرجة السابعة (ق ٤٦ لسنة ١٩٦٤) واستقدمي للخدمة بالقوات المسلحة وانهم أثناء خدمته العسكرية بالشروع في قتل النقيب وهوكم ايام المحكمة العسكرية العليا التي حكمت عليه في ١٩٦٧/٨/٢٨ في دعوى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ بالسجن ثلاث سنوات ونفذت فيه عقوبة السجن من ١٩٦٧/١١/١٢ وقد تظلم إلى المظلم المصحق فقرر استبدال السجن بالغرامة وأخرج عنه في ١٩٦٩/٨/١٠ وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية لدى إخطارها بصعود الحكم بمقضية المسجون قد أصدرت للقرار رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٥ بفصل المدمي من الخدمة وظل موصولاً من الخدمة إلى أن أصدرت المحكمة الإدارية بالمنصورة الحكم في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٢ القضائية في ١٩٧٢/١٠/٨ بإلغاء قرار الفصل رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ فأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية للقرار رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١ بإلغاء قرار الفصل المشار إليه مع عدم صرف مرتبه عن المدة من تاريخ انتهاء خدمته في ١٩٦٧/١١/١٣ حتى تاريخ استلامه الفصل في ١٩٧٤/٣/٢٠ وقد تأيد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالمنصورة في الدعوى رقم ١٦ لسنة ١ القضائية بالحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري « للدائرة الاستئنافية » في الطعن رقم ١٢ لسنة ٦ القضائية في ١٩٦٨/٦/٢١ .

ومن حيث أن المادة ٧٧ من قانون نظام المصالحين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المعمول به عند صدور حكم المحكمة العسكرية تنص على أن :

تنهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية : ٧ . . . - للحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جوية مظلة بالشرف أو الإساءة ويكون الفصل جوارياً للوزير المختص لذا كلن الحكم مع وقف التنفيذ

وحيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية أصدرت القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨ بفصل السيد/..... اعتباراً من ١٢/١١/١٩٦٧ اثر اخطار وزارة الحرية لها بالحكم الصادر ضده .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا وهو صادر في إحدى الجرائم العسكرية يرتب آثار الحكم للجنتي وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وهذا الحكم مشهور بالنفاذ ومن ثم لا تترتب على الإدارة إذ انتهت خدمة الدمى للحكم عليه بمقوبة جنائية وهي السجن .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى ظل محبوساً تنفيذاً للحكم الصادر ضده حتى أفرج عنه في ١٠/٨/١٩٦٩ اثر استبدال السجن بالغرامة .

ومن حيث أنه كان يتمتع على جهة الإدارة وقد أفرج عن المدعى بعد استبدال السجن بالغرامة أن تنظر في اعادته للعمل فوراً نضال عليها بهذا الاجراء وقيد المدعى بوضع نفسه تحت تصرفها الا انها لم تعلم بذلك الا فتنحاً أفصح من ذلك بإقامة دعواه رقم ١٦ لسنة ١ القضائية لطلب المحكمة الإدارية بالنسبورة بطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٨ بفصله من الخدمة .

ومن حيث أنه اعتباراً من تاريخ إقامة المدعى لدعواه رقم ١٦ لسنة ١ القضائية بإلغاء قرار الفصل كاشفاً بذلك أنه لم يصد قائماً بشأنه سبب من الأسباب الموجبة قانوناً للحيلولة بينه وبين أداء عمله ومن ثم فإن الإدارة إذ تراخت في تسليمه عمله طوال هذه الفترة وحتى ١٩/٢/١٩٧٤. تاريخ تسلمه عمله تكون قد تسببت بتراخيها هذا في حرمان المدعى من راتبه عن هذه المدة دون سند من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا التنظر فيكون قد جانب صحيح القانون مما يتعين معه قبول الطعن شكلاً وإلغاء الحكم

المطعون فيه وبإحقيقته في تعويض يعادل مرتبه من تاريخ اقامة دعواه رقم
١٦ لسنة ١ للعضلية حتى تاريخ تسلمه عمله وما يتوجب على ذلك من آثار
وللزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦) .

كسباب التناكب

التصل بغير الطريق التناكبي

كمادة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يشترط لاعادة العمل الموصول الى الخدمة الا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته الى الخدمة وان يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التناكبي على سبب غير صحيح - حدد المشرع الاحوال التي يجوز فيها فصل العامل بغير الطريق التناكبي وهي :

١ - اذا اخل العامل بواجبات وظيفته بما من شأنه الاضرار الجسيم بالانتاج او بمصلحة الاقتصادية للدولة او لاهد الاشخاص الاعتبارية العامة .

٢ - اذا قامت في شأنه دلائل جديرة على ارتكاب ما يمس أمن الدولة وسلامتها .

٣ - اذا فقد اسباب الصلاحية للوظيفة التي يشغلها لغير الاسباب الصحية وكان من شاغلي الوظائف العليا .

٤ - اذا فقد الثقة والاعتبار وكان من شاغلي وظائف الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث ان مفاد المادة الثانية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ انه يشترط اعادة العامل الموصول الى الخدمة الا يكون قد بلغ سن التقاعد وقت اعادته الى الخدمة ولن يثبت قيام انتهاء الخدمة بغير الطريق التناكبي على سبب غير صحيح ، وتمتد الاسباب غير صحيحة اذا ثبت انه لم يكن قد قام للعامل عند انتهاء خدمته سبب يجعله في حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن

الفصل بغير الطريق التقاضي ، وقد حددت المادة الأولى من القانون
المشار اليه الاحوال التي يجوز فيها عمل التعديل بغير الطريق التقاضي وهي .

١ - اذا اُخل بواجبات وظيفته بها من شأنه الاضرار الجسيم
بالاقتصاد او بمصلحة اقتصادية للدولة او احد الأشخاص الاعتبارية
للمعاملة .

٢ - اذا قامت في شخصه دلائل جدية على ما يمس امن الدولة
ومسلماتها .

٣ - اذا تعدد اسباب السلبية للتوظيفة التي يعقلها بغير الاسباب
المحبة وكان من شغالي وظائف الادارة العليا .

٤ - اذا فقد الثقة والامتنان وكان من شغالي وظائف الادارة العليا .

ومن حيث ان التثبيت من كتاب امين مسلم مجلس رقم ٢٠٧/٢ ج ٢
المؤرخ بتاريخ سنة ١٩٨٤ لن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٠ لسنة ١٩٦٨
المشار اليه قد تم استرداده من جميع الجهات الصليق اعلاتها به بقاء على
توجيه من رئيس الجمهورية وفلك بالنسبة لجميع من تضمنتهم هذه القرارات
وليس هناك اسبابا خالصة فيها يتعلق بالفسيد /

بالذات ، ومن ثم يكون انتهاء خدمته ليس له ما يبرره ولم يتم على سبب
صحيح من الواقع والكتاتون حيث لم يتم بالدعى سبب من اسباب انتهاء
الخدمة بالتطبيق لحكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ سابق الذكر .

(طعن ٥٨٦ و ٣٢٠ لسنة ٢٤ ق.جلمة ١٨/١/١٩٨٦) .

استهدف المشرع تصحيح أوضاع العاملين المصنولين بغير الطريق
التدبيسي طبقاً لاسس وقواعد موضوعية روعي فيها توزيع الاعباء بينهم
وتبين الدولة بهدف تحقيق المصلحة العامة - منح المشرع هؤلاء العاملين
بعض الحقوق مثل : - حق العودة للخدمة - حساب المدة من تاريخ
انتهاء للخدمة في الإحتياطية والخبرة واستحقاق العلاوات والترقيات
بالإحتياطية التي تتوافر فيهم شروطها بفترض عدم ترك الخدمة -
حساب هذه المدة في المعاش وتحمل الخزانة العامة كاهه المبلغ المستحق
عنها - حمل المشرع هؤلاء العاملين ببعض الإلتزامات مثل ذلك : - حظر
صرف أية نفوق مالية أو تعويضات عن مدة الفصل - تطبيق .

المحكمة :

ومن حيث انه متى كان وذلك وكانت المادة السادسة من القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بإعادة العاملين المصنولين بغير الطريق
التدبيسي إلى وظائفهم - والذي تسرى احكامه على المنازعة المطالة كما
سلف بيانه ، تنص على ان تصب المدة من تاريخ انتهاء خدمة العامل
حتى تاريخ إعادة اليها في تحديد الإحتياطية أو مدة الخبرة أو استحقاقه
للعلاوات والترقيات بالإحتياطية التي تتوفر فيه شروطها بفترض عدم
تركه للخدمة . . وتحسب للعامل في المعاش وبدون مقابل المدة من تاريخ
انتهاء خدمته حتى اعادته اليها مضروباً منها المدة المحسوبة قبل العمل
بأحكام هذا القانون ، وتحمل الخزانة العامة كتنبه المبلغ المستحق من
حساب هذه المدة ، كما قضت المادة لاسطرة بالا تنص لقرارات لاسطرة
بالإعادة إلى الخدمة تطبيقاً لأحكام هذا القانون لقرارات لاسطرة بالتعيين
أو الترقية في تاريخ سابق عليها . ولا يقترب على تطبيق أحكام هذا
القانون صرف أية نفوق مالية أو التعويضات من السلفى أو رد أية مبلغ
تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه . ويبين من ذلك ان القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٤ قد استهدف تصحيح أوضاع العاملين المصنولين بغير الطريق

التأديبي طبقا لاسس وقواعد موضوعية روعي فيها توزيع الامياء بينهم وبين الدولة استنفهما للمصلحة العامة بان منح المشرع المعلنين المخكوكين بعض الحقوق وحملهم بعض الالتزامات فكل لهم حق العودة الى الخدمة وحسب المدة من تاريخ الامادة اليها في تصديق الاصححة او مدة الخبرة استحقاق الملاوات والترقيات بالامتدحية التي تتوفر فيهم شروطها باقتراض عدم تركهم الخدمة وتقضى بان تحسب المدة المخكورة في معاشاتهم دون مقابل على ان تحصل الخزائنة النعمية كافية المبالغ المستحقة عنها ومقابل فلك حظر المشرع صرف اية غروق مالية او تمويضت عن مدة الفصل .

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان قرار انتهاء خدمة المدمى تد صدر على غير اساس من القانون كما سلف البيان بانه يضمن الحكم بالفائه وتسوية حالة المدمى وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يضمن الحكم بقبول المطعين شكلا وفي موضوعها بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بالفائه قرار انتهاء خدمة المدمى وتسوية حالته وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ .
بامادة المعلنين المفضولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ويلزام للطاعنين المصروفات .

(طعن ٥٨٦ و ٦٣٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٨) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

اعادة العمل الى الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة المعلنين المفضولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم - لا يترتب لانه خطأ في التمييز عن مدة فصله طبقا للمادة العاشرة من هذا القانون - المادة العاشرة المخكورة تقضى بعدم صرف اى غروق مالية او تمويضت عن مدة الفصل السابقة على تاريخ العمل به - المحكمة

الضمانية العليا سبق ان كتبت بصنوبرية هذه المادة - الحكم له بالتعويض من محكمة القضاء الإداري عن فصله من الخدمة بغير الطريق القانوني. يكون على قدر أساس سليم من القانون - لوجه للأداة من أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف من المبالغ دون وجه حق .

المحكمة :

ومن حيث ان للثابت من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد استند في القضاء بالتعويض على ثبوت الخطأ في جانب جهة الإدارة على نحو ما كشف عنه حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٦ ق بالضاة القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٥ لسنة ١٩٧١ فيما قضى به من إحالة الدمي إلى المعاش ، وكان هذا الحكم قد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦١١ لسنة ٢١ ق ، ٦٢٤ لسنة ٢١ ق والتي أصدرت حكمها بجلسته ١٩٧٨/٤/٢٢ بتعديل الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار المطعون فيه ، وبإعادة الدمي إلى الخدمة ونسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المنسولين بغير الطريق القانوني إلى وظائفهم ، فان حالة الطعون ضده ومركزهم القانوني يكون قد تصد على نحو ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا وهو ما يلزم محكمة القضاء الإداري في حكمها الطعن : فإذا كان الثابت أنها لم تتناول حالة الطعون ضده على هذا الأساس رغم ان حكم المحكمة الإدارية العليا سالت الذكر صدر قبل صدور الحكم الطعون فيه ، فان استند المحكمة إلى حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٦ ق والذي تم تعجيله بحكم المحكمة الإدارية العليا ، يكون غير قائم على أساس سليم من القانون إذا كان يتمين على محكمة القضاء الإداري ان الفصل في الدعوى في ضوء أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ على نحو ما انتهت إليه المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن المادة (١٠٥) من القانون المذكور تنص على أنه « لا تمس القرارات الصادرة بالأعادة إلى الخدمة تطبيقاً لأحكام هذا القانون القرارات الصادرة بالتعيين أو الترقية في تاريخ سابق عليها » . ولا يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون صرف أية نفوق مالية أو تعويضات من المسئى ولا رد أية مبالغ تكون قد حصلت قبل العمل بأحكامه .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم فإن المظنون ضده لا يستحق أى تعويض عن مدة فصله بغير الطريق التاديبى طبقاً لنص المادة العاشرة سابقة الذكر وذلك بعد أن استقر مركزه القانونى على أساس ما تضمنت به المحكمة الإدارية العليا بالمطعين رقمى ٦١١ لسنة ٢١ ق ، ٦٣٤ لسنة ٢١ ق على التعميم سالف البيان ولذا قضى بالحكم المظنون فيه بغير ذلك لأنه يكون قد صدر مخالفاً للقانون ويتمين الحكم بإلغائه ويرفض دعوى التعويض .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه المظنون ضده من الإفادة من أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف من المبالغ المحددة في المادة الأولى ذلك لأن عدم جواز منح التعويض كان تطبيقاً مباشراً وصريحاً لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٤ سالف الذكر ولا تنص في هذا المجال أحكام القانون ٩٦ لسنة ١٩٨٦ والتي ينص في المادة الأولى على أنه « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق في تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئة العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته المعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافى إذا كان للصرف قد به تنفيذاً لحكم قضائى ... » حيث أن ما صرف للمظنون ضده لا يندرج ضمن ما ورد به النص المذكور وإنما كان تمويضاً محدد بحكم من محكمة القضاء الإدارى على نحو ما سبق إيضاحه عن مدة الفصل » .

(طعن ١٥١٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

المبحث الرابع

انتهاء الخدمة ببلوغ السن القانونية

أولاً - السن القانونية لانتهاء الخدمة :

(١) انتهاء الخدمة يكون في سن الستين :

قاعدة رقم (٢٠٧)

أيضاً :

المادة ١٢٢ و ١٢٣ من دستور مصر الدائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المشرع الدستوري قاطع بالقانون وضع قواعد منح المرتبات والمخصصات والتمويضات والاعانات والمكافآت التي تنقرر على خزنة الدولة - خول الدستور رئيس الجمهورية سلطة تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين وعزلهم على الوجه المبين بالقانون - عدم صدور قانون بتنظيم احكام التوظيف بالنسبة للعاملين برئاسة الجمهورية ممن هم في درجة وزير - انظر ذلك : - انطباق احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة في شأن انتهاء خدمة هؤلاء العاملين - اساس ذلك : - ان قانون العاملين هو التشريعة العامة التي تسري على العاملين الذين لا تنظمهم احكام خاصة - مؤدى ذلك : انتهاء خدمة هؤلاء العاملين ببلوغهم سن الستين ما لم تنقضى خدمتهم قبل ذلك لسبب آخر - لا حاجة في هذا المبحث بان هذه الوظائف ذات طبيعة سياسية مناعها ابداء شاذ فيها الرأي لرئيس الجمهورية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أنه « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمخصصات والتمويضات والاعانات والمكافآت التي تنقرر على خزنة الدولة وينظم للقانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تقوى تطبيقها » ، ونص المادة (١٢٣) من الدستور على أنه « يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين

والعسكريين والمثّلين السياسيين ويعزّلهم على الوجه المبين في
القانون ٥٠

ومن حيث أنّه متى كان الأمر كذلك ، وكان القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ سالف الذكر ليس فيه نصوص صريحة بالتطبيق أحكامه في شأن
الطامع ، ولم يصدر أي قانون ينظم أحكام التوظيف بالنسبة للعاملين
برئاسة الجمهورية عن هم في درجة وزير - شأن الطامع عملا بأحكام
الدستور ، فمن ثم فانه لا مناص من تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين
بالدولة في شأن انتهاء خدمة الطامع تأسيسا على أنّه الشريعة العامة
التي تسري على العاملين الذين لا تنظمهم أحكام خاصة ومقياسا على أنّه
يسري على العاملين الذين تنظمهم قوانين خاصة نينا لم تنص عليه هذه
القوانين وأخذنا في الاعتبار أن الطامع يعتبر من العاملين المدنيين بالدولة .
ومن حيث أنّه ينبغي على ذلك أن خدمة الطامع تستمر إلى سن
الستين ما لم تنقته قبل ذلك لسبب آخر طبقا للقانون .

ومن حيث أن قرار انتهاء خدمة الطامع قبل بلوغه السن المقررة كأي
قرار إداري - يتعين أن يكون له السبب المبرر له قانونا والا اتسبم
بمضمون المشروعية وكان خليقا بالالفاء والتمويض أن كان له مقتضى .

ومن حيث أن اللجنة الإدارية قد اكتفت بالقول بأن للقرار المضمون
فيه قد استهدف إنهاء خدمة الطامع للاستغناء عن خدماته دون أن
تقدم سبب هذا الاستغناء أو مبرراته ولا غناء فيما قال به الدفاع من
رئاسة الجمهورية من أن الدرجة التي عين الطامع عليها درجة مؤقتة إذ
المستفاد من الاطلاع على موازنة رئاسة الجمهورية للسنة المالية ١٩٧٤
أن جميع الوظائف المخصص لها درجة وزير من الوظائف الدائمة ، كما
كما أنّه لا جة في القول بأن هذه الوظائف وظائف سنيسية متقلّبات

إبداء شافليها الرأي للسيد/رئيس الجمهورية ، لا تضع في ذلك لأن الموازنة لم تتصاح عن طبيعة هذه الوظائف ولم تتقدم الجهة الإدارية باختصاصات هذه الوظائف واكتفت في هذا الشأن بالتقول المرسل الذي يمتنع على المحكمة أن تقيم قضائها عليه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه ، وقد قام على غير سبب مشروع يبرره قانونا فقد تعين القضاء بالفائته ، وتقدر المحكمة التعويض عن الأضرار التي لحقت للطاعن بسبب هذا القرار المشوب بـ«بطلان» جنيه مراعية في ذلك أن الطاعن كان قد رتب أموره على أن يستند في الخدمة حتى سن الستين بوصفه من العاملين الخنيين في الدولة المص على وظيفة موضوعة بالميزانية بأنها دائمة ، ومراعاة أن خدمته قد انتهت وهو وفي سن الثمانية والخمسين وهي سن تبيع لأمثاله ممن تروا في وظائف السلك السياسي أن يثق طريقه في أي عمل آخر يتيح له كسب يعوضه إلى حد ما من استمراره في الخدمة بالإضافة إلى محافته للقانوني .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتلويحه ومن ثم يتم الحكم بالفائته والقضاء بالفاء القرار الجمهوري رقم ١٧٧٧ لسنة ١٩٧٤ الصادر بإحالة الطاعن إلى المعاش ، والزام المحكمة بأن تؤدي للطاعن تعويضا قدره ألفان من الجنيهات شاملا كافة الأضرار التي لحقت به من جراء القرار المطعون فيه والصرفات عن درجتي التقاضي.

(طن ٥٣٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المستخرج :
يشترط الإعتداد بالبول بوليسه من ذات السنة المستخرجة بالمستخرج
الرسمي القيد ميلاد العاملين إذا ما تبين من المستخرج أنه أقصر على تكرار

سنة الميلاد دون تحديد اليوم والشهر وذلك لدى تحجيه سن انتهاء
الفسحة .

الفسوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٧ فاستعرضت فتاها السابقة بجلسة
١٩٨٩/٤/١٩ ملف ٢٠٠/٧/٨٦ لقي انتهت للأسباب الواردة فيها الى
الاعتداد بول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج الرسمى لتعيد
ميلاد العالين المذكورين عند حساب تاريخ احالتهما الى المعاش وتبينت
للجمعية ان الرأى الذى جاء بكتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة للمشمل
ليه ، والذي يتجه الى الاعتداد بنهلية شهر ديسمبر من ذات السنة المحددة
بالمستخرج الرسمى - فى الحالة المعروضة لم ينف شيئا جديدة لم يكن
تحت نظر الجمعية العمومية عند بحث هذا الموضوع .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية الى تأييد فتاها السابقة بجلسة
١٩٨٩/٤/١٩ ، ملف رقم ٢٠٠/٢/٨٦ ، لذات الاسباب .

(مفسوى رقم ٢٠٠/٢/٨ جلسة ١٩٩٠/٣/٧) .

(ب) في حساب سنة الميلاد لتحديد سن انتهاء الخدمة :

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

أذا تبين أن المستخرج للرسمي لقيد ميلاد العامل لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصرت على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن إحالته إلى المعاش .

الفتوى :

إن هذا الموضوع مريض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بولاستها المقنونة بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ . فاستبان أن الأصل وفقا لقوانين التوظيف المتعاقبة أن سن العامل تثبت بإشادة الميلاد أي بصورة رسمية مستخرجة من سجلات الموليد ، أو بقرار من المجلس الطبي المختص بتقدير السن في حالة عدم القيد بسجلات الموليد . في الحالة المعروضة - وقد تبين أن المستخرج للرسمي لقيد ميلاد العاملين المشملين لهما ، لم يحدد به يوم وشهر الميلاد واقتصرت على ذكر السنة ، فلا مناص من اعتبار أول يوليو من ذات السنة المذكورة بالمستخرج هو التاريخ الذي يعتد به عند حساب سن إحالتها إلى المعاش ، وذلك أخذا بما جرى عليه العمل في الحالات المماثلة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية . وتحقيقا للتوازن بين صالح السامع وصالح جهة الإدارة .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى الاعتداد بأول يوليو من ذات السنة المحددة بالمستخرج للرسمي لقيد ميلاد العاملين المذكورين عند حساب تاريخ إحالتهما إلى المعاش .

{ ملك ٢٠٠/٢/٨٦ في ١٩/٤/١٩٨٩ } .

ثانياً - جواز الاستمرار بالخدمة بعد سن الستين لبعض طوائف
الموظفين :

- (١) من انتهاء الخدمة للمستخدمين والمعامل هي الخامسة والستين .
- (المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات
للمستخدمي للدولة وعملها المدنيين) .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الأصل إنهاء خدمة العاملين المتقاعين بأحكام القانون رقم ١٩٦٣
بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة وبمستحقيها وعملها المدنيين . عند
بلوغهم سن الستين - يشترط لاستفادة العامل من ميزة البقاء في الخدمة
حتى سن الخامسة والستين أن تظل خدمته متصلة حتى بلوغه تلك
السن بحيث إذا انتهت قبل بلوغها وأعيد تعيينه في نفس نظام بعض بإنهاء
الخدمة في سن الستين كان هذا الظلم الواجب التطبيق عليه
دون سواه .

الفتوى :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لجمعية الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٦/٢٥ ، وتبينت أن المادة ١٩ من
قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادرة بالقانون رقم ٣٦
لسنة ٦٠ تنص على أن تنتهي خدمة الموظفين المتقاعين بأحكام هذا
القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : الموظفين الذين تجيز
قوانين استبقائهم في الخدمة بعد السن المذكورة وينص قانون
التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها المدنيين الصادر بالتسليم
رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ في المادة (٢٠) منه على أن تسري على المستخدمين
والعاملين المتقاعين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا
القانون . .

ونظم المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها ومعالها المتنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣، على أن
تنتهي خدمة المتقاعون بإحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين
ويستثنى من ذلك : -

المستخدمين والصلال الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون
الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة
والستين .

وفاد هذه النصوص أن المشرع قرر أصلا علما يجرى على المتقاعين
بإحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ المشار اليه مؤداة انتهاء خدمتهم عند
بلوغهم سن الستين ، إلا أنه خروجا على هذا الأصل واستثناء منه
أنشأ للملحقين الذين كانوا بالخدمة وقت العمل بهذا القانون في أول
يونيه سنة ٦٣ ، وكانت لوائح توظيفهم تقضى بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم
سن الخامسة والستين مركزا ذاتيا يخولهم الحق في البقاء بالخدمة حتى
يلبغوا تلك السن . وقد استقر اتفاق الجمعية على أن هذا المركز الذاتي
يجب أن يستمر قائما حتى انتهاء الخدمة ببلوغ هذه السن ، أما إذا
انقضت الملاحة الوظيفية التي كانت قائمة عند العمل بالقانون المذكور
فتمتضى هذه الحيزة بوقفها فإذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من
الأسباب قبل بلوغه سن الخامسة والستين ثم أعيد تعيينه بعد ذلك
فإنه يخضع لنظام القانون الثالث عند امادة التعيين وتنتهي خدمته
ببلوغه سن انتهاء الخدمة المقرر في هذا النظام ولا يفيد من الحيزة التي
انقضت بانتهاء الخدمة التي كانت قائمة وقت تقريرها استثناء ، فالحيزة
إن كانت ذاتية مرتبطة بالمركز القانوني الذاتي الذي كان قائما عند تقريرها
تتقضى بوقفها ولا تعود إلى الوجود بعودة العامل إلى الخدمة من
جديد لأنها ليست ميزة شخصية ترتبط بالشخص يستفيد منها حتى لو
انقضى المركز الذاتي الذي كان سبب تقريرها وإنما هي ميزة مقترنة لهذا
المركز الذاتي نفسه ، وبذلك فإن الاستثناء الوارد بالمادة ١٩ من القانون

رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ لا يسرى على من كان وقت دخوله الخدمة لأول مرة خاضعا لاحد الانظمة الوظيفية التي تقضى بانتهاء الخدمة من مستثنى الخامسة والمستثنى ثم انقضت هذه الخدمة . ثم عاد الى الخدمة من جديد أى تمرد وضعه الوظيفة بخضوعه لنظام يخرج به من الخدمة ببلوغه سن الستين ، وينبئ على ذلك انه يشترط لاستعادة العامل من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين ان تظل خدمته متصلة حتى بلوغه تلك السن بحيث اذا انتهت قبل بلوغها واعيد تعيينه في ظل نظام يقضى بانتهاء الخدمة في سن الستين كان هذا النظام والواجب للتطبيق عليه دون سواء وآية ذلك ان اعادة التعيين تلخّذ حكم التعيين الجديد من جميع الوجوه فيما عدا ما استثنى ينص صريح كاستصحاب الاحتمالية والمردف السابق وهو ما نصت عليه المادة ١٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الذي اعيد تعيين العامل المروضة حالته في ظله وتقبلها المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

وتطبيقا لما تقدم فانه لما كان الثابت بالاوراق ان العامل المروضة حالته قد عين ببلدى الدرجات المالية في ١٨/٢/١٩٤٤ وانتفع بميزة الاستمرار في الخدمة حتى سن الخامسة والمستثنى عملا بنص المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ ، الا انه وبعد انتهت خدمته في ١٦/١٢/١٩٧٥ واعيد تعيينه في ١٥/١١/١٩٧٦ ، فان ذلك الميزة تكون قد سقطت عنه في لحظة انتهاء خدمته السابقة ، وانضى خاضعا للحكم الملم لانتهاء الخدمة المقررة عند اعادة تعيينه وهو من الستين .

لذلك فقد انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد/احمد اميل علك لاظ للعامل بمحافظته للقاهرة في الاستمرار بالخدمة الى سن الخامسة والستين .
ملف ١٠٥١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ .

المبدأ :

المشرع وضع أصلاً علماً يسرى على الموظفين المخاضين بالحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى بإنهاء خدمتهم بلوغهم سن الستين - استثنى من هذا الأصل الموظفين والعمال والمستخدمين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بالحكم هذا للقانون الذين تجيز لوائح توظيفهم بقايتهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين - يحق لهؤلاء الاستمرار في الخدمة حتى بلوغ هذه السن - يخون من بين «شروط» طلبها «تسريع لاستفادة العاملين من ميزة الإبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين» :

أولاً - الوجود بالخدمة في ١/٦/١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بالحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

ثانياً - أن تكون لوائح توظيفهم في ١٠/٦/١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بالحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ نقض يفيدهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

القانون :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٥/٥/١٩٨٨ غاستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١١/١١/٨٧ وتبينت أن المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة واستخدمها وعمالها المنعدين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ النص على أن «تنتهي خدمة المنتسبين بالحكم هذا للقانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المستخدمين والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تنقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم بعد السكن المذكورة واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع وضع أصلاً علماً يميز على الموظفين المخالفين بإحكام للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ يقضى بإنهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين واستثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين والعمال والمستخدمين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بإحكام هذا القانون الذين تميز لوائح توظيفهم بقانون في الخدمة حتى سن الخامسة والستين فيحق لهؤلاء الاستمرار في الخدمة حتى بلوغهم هذه السن وبذلك يكون من بين الشروط التي تطلبها المشرع لاستفادة العاملين من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين :

١ - الموجود بالخدمة في ١/٦/١٩٦٢ تاريخ العمل بإحكام للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - وأن تكون لوائح توظيفهم في ١/٦/١٩٦٢ تاريخ العمل بإحكام للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنقضى بوقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين .

ولما كانت لائحة العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ قد جاءت خلواً من نص يحدد سن انتهاء خدمة العاملين المخالفين بإحكامها وأن المعينين بكتابة شاملة وفقاً لما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلسته ١٩٦٧/٩/٢٠ وثبوتها بجلسته ١٩٨٧/١١/١١ - أن تكون لهم لوائح وظيفية تقرر لهم ميزة مميّنة بالبقاء في الخدمة إلى ما بعد سن الستين فإن مدة خدمتهم يحدد وضعهم على درجات مالية تنقضى ببلوغهم سن الستين . وأذا كان الثابت أن للعامل المروضة حالته كان مميّناً في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بكتابة شاملة

بالمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ولم يكن خافضاً في ذلك التاريخ لنظام الاتحى يقضى بإنهاء خدمته في سن أخرى غير سن الستين ومن ثم فإنه يكون قد تخلت في شأنه مناط الاستفادة من ميزة البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين وأن مدة خدمته بعد وضعه على درجته مالية وفقاً للتسوية التي أجريت له بمقتضى القرار رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٦٩ تنتهى ببلوغهم سن الستين .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان مدة خدمة السيد/سيد أحمد عامر تنتهى ببلوغه سن الستين .

(ملك ١٩٤/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥) .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

قوانين التأمين والمعاشات أرقام ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - العامل الذى تسوى حالته ويصير من عداد الموظفين الدائمين لا يستصحب معه احكام الفواتح التى كانت تجيز بقاءه بالخدمة حتى سن الخامسة والستين - فهذه الميزة الاستثنائية لمنح فقط لمن ظلوا وقت العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في مركز قانونى يخولهم البقاء في الخدمة لما بعد الستين وهم الذين احتفظ لهم المشرع بهذه الميزة بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٦٣ و ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة لما يأخذه الطعنان على الحكم المطعون فيه من أنه قد اضطلعي فيما انتهى اليه من الغاء القرار رقم ٢٤٠٨ الصادر في ١٩٧٩/٢/٢٤ بإنهاء خدمة المطعون ضده ببلوغه سن الستين فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد عين بوزارة الزراعة بوظيفة من الدرجة الرابعة خدمة ، مايرة وذلك بتاريخ ١٩٤٢/٧/١ واستمر كذلك الى أن صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٥٣/١/١٢ .

في الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق الذي قضى باستحقاقه لماهية شهرية قدرها خمسة جنيهات من أول الشهر التالي لحصوله على شهادة التعلم الدرامية الابتدائية وتسوية حالته على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار وتنفذا لهذا الحكم تمت تسوية حالة المطعون ضده وحصل على الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/٨/١ ثم الدرجة الثامنة من ١٩٩٠/٢/٢٣ بوظيفة مستخدم وطبق عليه القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .

ومن حيث أن المطعون ضده اعتبارا من تاريخ تسوية حالته على الدرجة التاسعة الشخصية في ١٩٤٦/٨/١ بعد حصوله على شهادة الابتدائية يعتبر من عداد موظفي الدولة المدنيين ويخرج بذلك عن طائفة المستخدمين أو العمال خارج الهيئة ويعتبر المركز الوظيفي له قد تغير بمقتضى هذه التسوية بحيث يصبح في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانسون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين (والمعمول به من ١٩٦٠/٣/١) من عداد الموظفين الدائمين ومن ثم فانه لا ينفرج في الوظائف المستفاد من قاعدة الاحالة الى المعاش ببلوغ سن الستين حتى ولو كانت القواعد التي تم تعيينه ابتداء في ظلها تسمح ببقائه في الخدمة بعد بلوغه هذه السن اذ انه خرج قبل العمل بالقانون الاخير من عداد المستخدمين وعمال اليومية والعمرة في تحديد سن الاحالة الى المعاش وفي تعيين القانون الواجب التطبيق لتعيينهما في بالمركز القانوني للمامل او الموظف في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وبالوضع القانوني الذي كان عليه عندئذ بل وقبله حتى تاريخ بلوغه السن وهو ما قرره القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الذي اقر بمقتضاه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، واحتفظ بمقتضى المادة ٤٩ منه بالميزة التي كانت مقررة فيما سبقه في خصوص تحديد السن وفقا لقواعد توظيفهم عندئذ وهو ما تضمنه القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٧٢ منه لما دام الوضع القانوني للدعى قد تغير بحيث أصبح يقتل إحدى الدرجات المقررة للموظفين الدائمين اعتبارا من ١٩٤٦/٨/١ ويكفر رجعي يرد الى تاريخ تعيينه فانه يخضع بالتالي للاحكام المطبقة على هؤلاء الموظفين من حيث تحديد سن احوالهم الى المعاش ولا عبرة بما كانت تنص به لوائح

التوظيف عند التعيين ابتداءً لأن العامل الذي تتم تسوية حالته ويصير من عداد المواطنين الدائمين لا يستصحب معه أحكام هذه اللوائح بعد تغير مركزه القانوني بصفة شخصية ولا يصح مثله أن يتمتع بالمزايا التي تلقاها من نظام توظيفه السابق ويستبقها لنفسه في ظل نظام التوظيف الذي أصبح خاضعاً له بحجة أن المشرع قد منحه هذه الميزة استثناءً إذ أنه فضلاً عن أن المشرع في صياغته لهذا الاستثناء لم يقصد من كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين وإنما قصد من تقضى لوائح توظيفهم العاملين بها عند العمل به ببقائهم حتى بلوغ هذه السن وصالح هذا الحكم عبارة واضحة تبين بجلالة أنه يقصد أن يكون النظام الوظيفي للعامل ومركزه القانوني وقت العمل بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يقضى ببقائهم بالخدمة بعد سن الستين ، أما من تقرر وضعهم الوظيفي وقت العمل بالقانون المشار إليه فإن هؤلاء شغلهم شأن زملائهم من الموظفين الدائمين ممن يحاولون إلى المعاش بمجرد بلوغهم سن الستين والقانون المشار إليه لم يجعل للعاملين المتقاعدين من الخدمة السائرة أو الوظائف المؤقتة مركزاً ذاتياً متميزاً عن عداوم وإنما منح هذه الميزة الاستثنائية فقط لمن ظلوا وقت العمل بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في مركز قانوني يفولهم البقاء في الخدمة لما بعد الستين وهم الذين احتفظ لهم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ثم القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التكوين والمعاملات لخدمة الدولة وعملها رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بهذه الميزة .

ومن حيث أنه وقد منح أن الطعون ضده في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن التكوين والمعاملات لخدمة الدولة وعملها المتنيين كان من عداد المستفيدين الدائمين وقد طبق عليه من قبل قانون المعاشات رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ وأدركه تبعاً القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ الذي حل محلها وكبر مع المادة ١٩ منه باستمرار العمل بما قرره القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ من استثناء من كانت قواعد توظيفهم عند العمل به تقضى باستمرار خدمتهم إلى حين بلوغهم سن الخامسة والستين مسو ما يستمر سريانه بعد العمل بالقانون ٧٩ طبقاً لحكم المادة ١٧٤ فمن ثم

فإن قرار انتهاء خدمته في سن الستين الصادر برقم ٢٤٠٨ في ١٩٧٩/٢/٢٤ يعتبر قرارا صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالانقائه حكما مخالفا لصحيح حكم القانون خلیفا بالانتهاء . ومن ثم تكون الدعوى على غير اساس ويتعين رفضها مع الزام المدعى بالمصروفات طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢١١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

ب - الاستمرار في العمل للمدة الموجبة لاستحقاق معاشي الشيخوخة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

يحفظ العامل بالوضع الوظيفي السابق على بلوغه سن الستين وكافة الحقوق المقررة له بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -
ذلك اذا ما استمر في العمل للمدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة
وفقا لحكم المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٨ فاستعرضت ما سبق ان
انتهت اليه بفتراتها الصادرة بجلسة ٢٢/١٠/١٩٨٦ وتبينت ان المادة ٩٥
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين
وذلك بمراعاة احكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين
الاجتماعي ولقوانين المعلة له .

ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة « . وتنص
المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥
على ان يستحق المعاش في الحالات الآتية :

(١) انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه سن التقاعد المنصوص عليه
بنظام التوظيف العامل به او ببلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم
بالبندين (ب) ، (ج) من المادة (٢) وذلك متى كانت مدة اشتراكه في
التأمين ١٢٠ شهرا على الاقل « كما تنص المادة ١٦٢ من ذات القانون على
ان « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل او الالتحاق بعمل
جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش
الشيخوخة وذلك اذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستتبعا منها المدة
التي ادى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل لا تمطيه الحق في معاش وتكون تسوية

المعاش في حالة توافر شروط استحقاقه على أساس مدة الاشتراك في التأمين . واستثناء من حكم الفقرة الأولى يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة المختصة الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء وفقا لحكم المادة (١٧) وذلك عن عدد السنوات الكاملة الواجب اضافتها إلى مدة الاشتراك في التأمين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين من تلك السنوات

ومفاد ما تقدم أن قانون العاملين المنذرين بالدولة قد حدد تاريخ انتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين ، وذلك بمراعاة ما هو مقرر في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ الذي قضت المادة ١٦٣ منه بأحقية المؤمن عليه - العامل - في الاستمرار في أداء عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة (١٢٠) شهرا متى كانت مدة اشتراكه في التأمين مستعبدا منها المدة التي أدى تكلفتها بالكامل ، لا تمنحه الحق في معاش - كما أجازت لصاحب العمل إنهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه السن المقررة أو بعدها ، شريطة أن يؤدي رب العمل الاشتراكات المستحقة عليه عن المدة المكتملة لاستحقاق المعاش . وعلى أن يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات المقررة عليه في هذا التأمين ومؤدى ذلك أنه ، لا يترتب على تطبيق حكم المادة ١٦٣ المشار إليها في حالة استمرار العامل في عمله أي تغيير في وضعه الوظيفي خلال المدة المقررة لاستحقاقه معاش للشيخوخة ، وإنما يظل محتفظا بذات مركزه الوظيفي السابق على بلوغه سن الستين ، متمتعا بكافة الحقوق والمزايا المقررة له بقانون العاملين المنذرين بالدولة ، إذ لو أراد المشرع غير ذلك لنص عليه صراحة فضلا عن أنه لا يوجد ما يقتضى حرمان العامل من بعض حقوقه الوظيفية خلال تلك المدة .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى احتفاظ

العامل بالوضع الوظيفي السابق على يلوغه سن الستين وكافة الحقوق المقررة له بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اذا ما استمر في العمل للمدة الموجبة لاستحقاقه معاش الشيخوخة وفقا لحكم المادة ١٦٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ١٠٥٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

ثالثا - الاحالة الى المعاش قبل سن الستين
(المعاش المبكر)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبسفا :

المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أجازت للسلطة المختصة ان تحيل العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش - ذلك بناء على طلبه - اذا قام بأحد المشروعات الانتاجية سواء بمفرده او بالاشتراك مع آخرين - وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية - يصرف للعامل فى هذه الحالة مكافاة توازى أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة له فى المعاش - الاجر الذى تصيب على اساسه المكافاة المذكورة يقصد به الاجر الاساسى المحدد بجدول الاجور المرفق بذات القانون - المادة (٦) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مفادها - العلاوة الشهرية الخاصة المقررة للعاملين بالدولة لا تعد جزءا من الاجر الاساسى للعامل - لا يجوز حسابها ضمن المكافاة التى توازى أجر سنة من الاجر الاساسى للعامل .

الفقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٨ فتبينت ان المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار بإحالة العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه اذا قام بمفرده او بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية ويصرف للعامل فى هذه الحالة مكافاة توازى أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة فى المعاش . . . » . وتنص المادة (٥) من قانون التأمين

الاجتماعى رقم ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون تقصد :

(١) ب -

ط : بالاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى من جهة عمله الاصلية لقاء عمله الاصلى ويشمل :

(١) الاجر الاساسى ويقصد به .. (٢) الاجر المتغير ويقصد به .. كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن تقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على ان « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الاجر الاساسى لكل منهم فى تاريخ العمل بهذا القانون او فى تاريخ التعمين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه للعلاوة جزءاً من الاجر الاساسى للعامل » .

ومفاد ما تقدم ان قانون العاملين المدنيين بالدولة اجاز فى المادة ٩٥ مكرراً (١) للسلطة المختصة ان تحيل العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه ، اذا قام باحد المشروعات الانتاجية سواء بمفرده او بالاشتراك مع آخرين ، وذلك وفقاً للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية على ان يصرف للعامل فى هذه الحالة مكافأة توازى اجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة له فى المعاش . وانه وان كان لفظ «الاجر» الذى تعصب على اساسه المكافأة المذكورة قد ورد فى نص المادة ٩٥ مكرراً (١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة مطلقاً دون تقييد الا ان الشرع قد درج فى القانون المذكور على انه حيثما يسرد لفظ الاجر مطلقاً ، فيقصد به الاجر الاساسى المحدد بجدول الاجور المرفق بذات القانون .

ولما كانت العلاوة الشهرية للخاصة المقررة لجميع العاملين بالدولة بمقتضى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ لا تعد جزءاً من الاجر الاساسى

للعامل يصريح نص المادة الأولى منه . ومن ثم فلا يجوز حسابها ضمن المكافأة التي توازي أجر سنة من الأجر الأساسي للعامل والمستحقة – للسيدة المروضة حالتها – طبقاً لحكم المادة ٩٥ مكرراً (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفة الذكر ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الأجر هو كل ما يحصل عليه العامل من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلي ، وبالتالي فإن العلاوة الشهرية الخاصة تندرج في مفهوم الأجر وتحسب عند صرف المكافأة المشار إليها ، ذلك أن تحديد الأجر على هذا النحو جاء من قانون التأمين الاجتماعي ولا يقاس عليه في نطاق تطبيق أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة باعتبار أن لكل من هذين القانونين مجاله الخاص عند التطبيق ونطاقه المحدد الذي لا يختلط بالآخر .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حساب العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ضمن المكافأة المستحقة للسيدة المروضة حالتها عبقاً للمادة ٩٥ مكرراً (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(ملف ١١٢٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبحث :

العاملون بالمشروعات التي يمولها حساب للخدمات والتقنية المشار إليه في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ – هؤلاء العاملون يخضعون لأحكام المادة ٩٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة – ومن ثم تنظيمهم أحكام المعاش المبكر المشار إليها .

القبول :

أن مقتضى نص المادة ٣٧ من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ أن

المشروع أتاح انشاء حساب بالمحافظة لتمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية التي تقام وفقا لخطة معينة يتم اعتمادها في اطار الخطة العامة للدولة ويوفر من خلال موارده الاموال اللازمة لاستكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة المحافظة لاتمامها والمشروعات التي يمولها حساب الخدمات تظل جزءا من كيان المحافظة لا تنفصم عنها بشخصية مستقلة فتمرى بهذه المثابة على علاقة التوظيف بها والتي لم تتفرد بنظام وظيفي متميز ما يسرى على سائر وحدات الادارة المحلية فتتنظم تعاقدها مع بعض العاملين الذين بلغوا السن المقررة لانتهاء الخدمة احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له كما هو شأن قرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٨ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين - العاملون المدنيون الذين انتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش المبكر وفقا للمادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يتأتى لهم التعاقد على العمل بهذه المشروعات التي تعد في حقيقتها جزءا من الوحدة المحلية اي من الجهات الحكومية التي يحظر عليها وفق ما انتهت اليه الجمعية العمومية التعاقد مع من سبق له التمتع بمزايا الاحالة الى المعاش وحرّم بذلك من المودة للخدمة في الجهات الحكومية على أي وجه .

(ملف ٢٧٢/١/٥٤ جلعة ١٩٩٢/٢/١٥)

رابعا : حظر اعادة تعيين العامل بعد احواله الى المعاش

قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

حظر اعادة تعيين العامل بعد احواله الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة وفقا لحكم المادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن للعاملين المنعنين بالدولة - لا يقتصر هذا الحظر على اعادة التعيين بمعناه الضيق وانما يمتد ليشمل العودة الى الخدمة على اى وجه ولو على سبيل التعاقد .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من فبراير سنة ١٩٩١ فاستبان لها ما ياتى : -

ان احكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ - المشار اليه يتعلق بالخبراء والمستشارين الذين يتم التعاقد معهم بهدف احوالهم الى المعاش ببلوغ السن القانونية وهى غير الحالة مثار البحث اذ احيلت السيدة المذكورة الى المعاش بناء على طلبها قبل بلوغ السن القانونية لترك الخدمة فيكون النظر فى مدى جواز التعاقد معها كخبيزة فى ضوء احكام المادة ٩٥ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المنعنين بالدولة وقرار وزير الدولة للتقنية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ .

ان المشرع اراد مما اوردته حكم المادة ٩٥ مكررا فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المنعنين بالدولة التى تقضى بانه يجوز للمصلحة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الى المعاش بناء على طلبه قبل بلوغ السن القانونية على الاقل سن الطالب عند تقديم الطلب من خمسة وخمسين سنة والا تكون المدة الباقية لبلوغه من الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

وتسوى الحقوق التأمينية لمن يحال الى المعاش طبقا لاحكام الفقرة السابقة على اساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي مضافا اليها المدة الباقية لبلوغه السن القانونية او مدة سنتين ايهما اقل ، ولا يجوز اعادة تعيين العاملين الذين تسرى عليهم احكام هذه المادة بالحكومة او شركات القطاع العام ، كما لا يجوز شغل الوظائف التي تخلق نتيجة تطبيق هذه المادة حتى بلوغ المحالين الى المعاش من التقاعد الا بموافقة الجهاز المركزي للتخطيط والادارة » .

وأراد المشرع بهذا النص ان يخفف عن كاهل ميزانية الدولة ما تتحمله من اجور ومزريات تقف الطريق امام العاملين الذين يبلغون خمسة وخمسين سنة لترك الخدمة قبل بلوغ السن القانونية وشجعهم على ذلك بمنحهم مزايا تأمينية وتحقيقا لهذا الغرض حظر اعادة تعيين العاملين الذين يستفيدون من هذا النظام بالحكومة او شركات القطاع العام وهذا الحظر لا يقتصر على اعادة التعيين بمعناه الضيق وانما يمتد لتشمل العودة الى الخدمة على أي وجه ولو على سبيل التعاقد اذ القول بغير ذلك من شأنه ان لا يحقق للغرض الذي استهدفه المشرع بتقرير هذا النص ، وليس ثم من وجه للقول بقصره على التعيين في تلك الجهات على درجات وجواز ما اذا ما اعيد على اعتماد او بعقد بصفة مؤقتة اذ ان ذلك ، هو اساسا - خلاف الاصل - ثم ان في اجازته فتح باب لمخالفة حكم النص وما اراده المشرع منه وراء تقريره .

لذلك ، فقد انتهت الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والتشريع الى هم جواز التعاقد مع العيدة / ٠٠٠٠٠٠ كخبيدة لسبق احوالها الى المعاش طبقا لحكم المادة ٩٥ مكررا من نظام العاملين المتدربين بالدولة .

(ملف رقم ٤١٠/٦/٨٦ في ١٩٩١/٢/٦)

الفصل الخامس : انتهاء خدمة العامل المؤقت والعامل

على مكافأة شاملة

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

متى عين العامل بصفة مؤقتة تميزت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة بأحد أمرين أولهما : - أن يكون التعيين لمدة محددة : في هذه الحالة يعتبر العامل مفصولا تلقائيا بانتهاء المدة المحددة لخدمته سواء انتهت الأعمال المعين لإدائها أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها أم لا - ثانيهما : - أن يعين العامل بصفة مؤقتة دون تحديد مدة : في هذه الحالة يعتبر مفصولا عقب كل يوم يقوم به بغض النظر عن استتالة مدة العمل أو عدم انتهاء الأعمال المعين عليها أو نفاذ الاعتمادات المالية المخصصة لها - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ أورد قيما على سلطة جهة الإدارة هو عدم فصل أى عامل مؤقت أو موسمي إلا بالطريق التقاضي قبل انقضاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة أو قبل انتهاء الأعمال المعين عليها أو نفاذ الاعتمادات المخصصة لها - ينتهي هذا القيد إذا انتهت الأعمال المستدة للعامل أو انتهت مدة استخدامه أو نفذت الاعتمادات المخصصة لتلك الأعمال .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن العامل متى عين بصفة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علاقته بالحكومة عند التعيين على هذا النحو فهو إما أن يكون معيناً لمدة محددة وعندئذ يعتبر مفصولاً تلقائياً بانتهاء المدة المحددة لخدمته المؤقتة سواء انتهت الأعمال المعين عليها أو نفذت الاعتمادات المخصصة لها أم لا ما لم يجدد تعيينه بهذه الصفة المؤقتة أو بصفة أخرى فيكون هذا تعييناً جديداً بشروطه وأوضاعه ، وأما أن يكون معيناً بصفة

مؤقتة دون تحديد مدة وفي هذه الحالة يعتبر مفصولا عقب كل يوم عمل يقوم به وإن طال فياحه بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعين عليها او تنفيذ الاعتمادات المالية المخصصة لها ويصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ - الذي نص في مادته الاولى على أن « يحظر على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة فصل أى عامل مؤقت موسمي الا بالطريق التاديبى » فقد ورد قيدها على ما للادارة من سلطة تقديرية في فصل هؤلاء العمال في أى وقت كان قبل انقضاء المدة المحددة لخدمتهم المؤقتة او قبل انتهاء الاعمال المعين عليها او نفاذ الاعتمادات المرسودة لها ، غير أن هذا الحظر لا من بسلطة الادارة المقيدة في فصل العامل المؤقت او الموسمي عند انتهاء الاعمال التي عين عليها او نفاذ الاعتمادات المخصصة لها وهذا الفصل يتعين اعماله خارج نطاق الحظر متى توافرت اصابه ، اد لا تملك الادارة سلطته تقدير ملاته الإبقاء على العامل المؤقت في هذه الحالة وتنقطع علاقته بالحكومة بزوال حاجه العمل اليه او لانعدام الصرف المالي لاجره اد لا صرف بغير اعتماد ولم يخرج القرار - الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠. المشار اليه على هذا الاصل بل بورده مادته الثانية مما يؤخذ منه انه حدد نطاق الحظر المنصوص عليه في مادته الاولى بنفسه على تصريح فصل العمال المؤقتين الموسمين اثناء قيامهم بالعمل المكلفين به وقبل انتهائه او نفاذ الاعتمادات الا بالطريق التاديبى لا يغير ذلك .»

ومن حيث أن التابيت من الاوراق أن المطعون ضده عين بالهيئة العامة لمشروعات الصرف بصفة مؤقتة لمدة عشرين يوما على اعتمادات الجلب لذلك وأيد تمييزه بذات الصفة لمدة تتراوح بين ٥٥ ، ٥٨ يوما في كل مدة بناء على طلب يقدم منه في هذا الخصوص ومن المستقر عليه انه مهما استطلعت معد التعيين المؤقت على هذا النحو فلا تنقلب الصفة المؤقتة الى دائمة لتعارض ذلك مع اوضاع الميزانية ، ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن جهة الادارة قد لجأت الى التمايل على أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تعيين المطعون

ضده بصفة مؤقتة . لان هذا القول يخالف الثابت من الأوراق من أن جهة الادارة قد طلبت عدة مرات على سنوات متتالية من وزارة المالية تكبير اعتماد مالي ميزانيتها لتعيين العمال المؤقتين ومنهم المطعون ضده . وبما لم يستجب لطلبها وانتهت المدة المحددة له امسكت عن اعادة تعيينه مرة أخرى بصفة مؤقتة ، وهو مافسره المطعون ضده على أنه فصل له من الخدمة والحقيقة أن خدمته تعتبر منتهية قانونا بانتهاء المدة المؤقتة المحددة له . ويكون تصرف الادارة في هذا الشأن متقفا واحكام القانون ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بالفاء قرار فصل المطعون ضده فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالفساخ ورفض الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ١٢ ق من المقام من المطعون ضده في الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الري في الدعوى رقم ٤ لسنة ٣٥ ق .

(طعن ٢٢٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢١٨)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بالحوال وشروط تعيين العاملين بمكالات شاملة - اجازت توقيع قرار الفصل على العامل المعين بمكالة شاملة للقيام بالاعمال التي تحتاج في ادائها الى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من شاغلي الفئات الوظيفية بالوحدة ، وذلك اذا برر منه مسلك او خطأ يستوجب انهاء خدمته بالفصل على أن جزاء الفصل هذا اما يصدر اما من الوزير المختص او وكيل الوزارة او رئيس المصلحة . (المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية المذكور واحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بتلزام العاملين المدنيين بالدولة الذي كان يحكم للوقت) او من المحكمة التمييزية - فصل العاملة بقرار الملحق لطبي بمكتب التفتيش المصرية بالنسبة فيه عدوان على اختصاص المحكمة التمييزية والسلطة المختصة بالتعيين - بطلان قرار الفصل . احقية

العاملة المصولة بمثل هذا القرار الصادر من غير منحى للتعويض عن
الاضرار المدنية التى أصابتها - حرماتها من مراقبها طوال مدة الانفصال
التى تقرب من خمس سنوات - يوضع فى الاعتبار مشاركة العاملة فى
تهيئة الفرصة لصنور القرار المطلوب التعويض عنه .
المحكمة :

ومن حيث للثابت من الاطلاع على الاوراق أنه بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢ اصدر
السيد / وزير الصحة القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بتعيين المطعون
ضدها سكرتيرة بمكتب الملق الطبي بالقنصلية العامة بلندن ، بمكافاة
شاملة قدرها ١٠٠ جنيه استرلينى لمدة عام اعتبارا من تاريخ
تسلمها للعمل . وقد صدر هذا القرار بناء على احكام القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبعد موافقة وزارة
الخارجية . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ اصدر مدير المكتب الطبي بلندن
قرارا بفصل المطعون ضدها اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٨٠ ، وذلك
استنادا الى التحقيقات التى اجريت معها ، والتى يبين منها انه نسب اليها
القنوه بالفاظ غير لائقة مع السيد / مدير العلاقات العامة
بوزارة التعليم ، واساءة معاملة السيد / بالرغم من مكانته
السلمية ، ومكالماتها الخارجية بالتليفون مع القاهرة لحد طويلة مما ترتب
عليه مطالبة المكتب بمبالغ كبيرة فضلا عما تضمنته هذه التحقيقات من تهوه
المطعون ضدها بالفاظ غير لائقة اذ وصفت المدير المذكور بأنه « ابو لعة
وكذاب » وكقولها انا ارفض اى انسان يحقق معى ولا مدير المكتب -
وهبت الجميع بأقرباء لها فى مصر على اعلى مستوى وأنه لا يهمها كتابة
هذا الكلام فى التحقيق . كما رفضت التوقيع على التحقيق ، موجهة
للمحقق عبارة (بله واشرب ميتة) .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن الجهة الادارية اصدرت القرار
المطعون فيه بناء على التحقيق الذى أجرى مع المطعون ضدها وبسبب
ما استند اليها من مخالفات حسنية وظيفية مما يسبغ على قرارها الصفة
القائمية .

وحيث أنه قد نصت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة ، والصادر في ٤ يونية سنة ١٩٧٤ والذي يحكم واقعة صدور قرار فصل المطعون ضدهما في الحالة المعروضة أعيد للجريدة الرسمية رقم ٣٤ في ١٣ يونية سنة ١٩٧٤) في المادة ٧ منه على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين المشار اليهم وهم : « المعنون بمكافآت شاملة للقيام بالأعمال التي تحتاج في أدائها الى خبرة خاصة لا تتوفر في العاملين من شاغلي الفئات الوظيفية بالوحدة » وهذه الجزاءات هي : (١) الإنذار . (ب) الخصم من المكافآت الشاملة لمدة لا تجاوز شهرين في السنة . (ج) الفصل .

وأضافت المادة ٧ المشار اليها أنه : « يصدر بتوقيع الجزاء المنصوص عليه في الفقرتين (أ) ، (ب) قرار من الرئيس المختص على أن يكون من شاغلي وظائف الإدارة العليا . ويصدر بتوقيع جزاء الفصل قرار من السلطة المختصة بالتعيين وهي : الوزير المختص أو وكيل الوزارة أو رئيس السلطة على ما نصت على ذلك أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لا تختص فصل الموظف قسداً بقرار اللحق الطبي بمكتب الفتنائية المصرية بلندن ، عن عدوان على اختصاص كل من المحكمة التأديبية والسلطة المختصة بالتعيين وهي الوزير المختص أو رئيس السلطة - على ما تقدم ذكره - فإن هذا المخوان على الاختصاص يؤول بهذا القرار الى حب غضب السلطة وينتصير به الى درجة الانعدام . ومن ثم فلا تلحق أية حصانة ، ولا يتقيد الطعن فيه بميعاد .

ومن حيث أنه لذلك فإن صدور قرار فصل المطعون ضدهما من غير مختص يجعله جديراً بالإلغاء وإن قضى الحكم المطعون فيه ذلك فلا مطن عليه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن طلب المطعون ضدهما التعويض عن الأضرار المادية

والادبية التي حاققت بها بسبب هذا القرار ، فان اساس مسؤولية الادارة عن القرارات الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها يترتب عليه صاحب الشأن ضرر وان تكوّن علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث ان ما نسب الى المَطعون ضدها وان انطوى على مخالفات تتمثل في خروجها على مقتضى الواجب الوظيفي من حسن السلوك والاحترام ، الا ان مجازاتها بالفصل وصدوره من غير مختص لا يتناسب البتة مع هذه المخالفات ، ومن ثم فان خطأ الجهة الادارية في اصدار القرار المشار اليه ثابت قبلها وترتب عليه مباشرة حرمان المَطعون ضدها من مرتبها طوال مدة الفصل التي تقرب من خمس سنوات ومن ثم فانه يحق لها تعويض عن الاضرار المادية التي اصابها قدرته المحكمة التأديبية تقديرًا جزائيا بمبلغ خمسمائة جنيه واضحة في اعتبارها مشاركة المَطعون ضدها في تهيئة الفرصة لصدور القرار المطالب التعويض عنه .

ومن حيث ان البين مما تقدم ان الحكم المَطعون فيه وقد قضى بالقضاء القرار الصادر بفصل المَطعون ضدها وتعويضها عما اصابها من ضرر ، فانه يكون قد اقام قضاءه على اساس سليم من الواقع والقانون .

(طعن ٢٢٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧)

الباب السادس

مسائل متنوعة

أولا : استقلال كل سبب من أسباب انتهاء الخدمة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

يجب التفرقة بين انتهاء الخدمة للاستقالة وانتهائها لعدم اللياقة
الصحية لكل من السببين أحكامه وقواعده - يجب التحقق من النية
الحقيقية التي انصرفت إليها إرادة العامل سواء من خلال الطلب الذي قدمه
لجهة الإدارة أو المظلمات التي قدمها في عريضة دعواه .
المحكمة :

وإذ لم يلق الحكم للنيّة قبولاً لدى الطاعن فقد اتهم الطاعن
المائل ناعياً على الحكم الطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه
وتأويله ذلك أن الطعون خدما قدمت استقالتها بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ ثم قامت
بتسجيلها وإرسالها إلى الإدارة التعليمية المختصة معلقة استقالتها بضمف
صحتها وإصابتها بالمرض وضمف بصرفها . وكان من جراء ذلك أن إهانتها
الجهة الإدارية إلى القومسيون الطبي لتقرير حالتها الصحية واستمجلتها في
ذلك عدة مرات ولكن دون جدوى وبإدبرت برفع دعواها دون النظر أو تنفيذ
لمسلك جهة الإدارة نسوها والذي يتفق وصحيح القانون فقد نصت المادة ٩٦
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تثبت عدم اللياقة للخدمة صحفا
بقرار من المجلس الطبي المختص ومع ثم لا يعتد بطلب الاستقالة ولا ينتج
أي أثر قانوني في رابطة التوظيف ، وبالتالي يكون مسئلة جهة الإدارة
بلا امتناع من انتهاء خدمة الطعون خدما بسبب الاستقالة مسلکا صحيحا
مطابقا للقانون ويكون الحكم مخالفا للقانون إذ لم يأخذ بهذا النظر ويتمين
الغاية . وعن طلب وقف تنفيذ الحكم الطعون فيه استند الطاعن إلى أن
تنفيذ هذا الحكم من شأنه أن تترتب عليه نتائج يعترض دأركها وهو ما يوجب
معه طلب وقف تنفيذه .

وبجلسة ١٩٨٨/١/٦ وإثناء نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون
أودع الطاعن كتاب محافظة القاهرة (إدارة الوايلي التعليمية - الشئون

القانونية) رقم ٧٠١ المؤرخ ١٠/٢١/١٩٨٥ والذي جاء به ان المطعون ضدها تقدمت بطلب استقالة بدعوى أن حالتها الصحية وقرة إبصارها لا يسمحان لها بالاستمرار في العمل . وأنه يعرض ككف الاستقالة على السيد/ مدير التعليم الابتدائي اشر في ١٠/٢١/١٩٨٥ . باستكمال التفتات وتقديم ما يثبت صحة ما جاء بالطلب وأنه في ١٠/٨/١٩٨٥ كانت ادارة شؤون العاملين قد احوالت المطعون ضدها الى القومسيون الطبي لقرار حالته الصحية وفي ١٠/٢٩/١٩٨٥ و ١٠/٨/١٩٨٥ تم ارسال استمجالات للمطعون ضدها لتقديم نتيجة العرض على القومسيون الطبي دون جدوى .

ومن حيث أنه بالإطلاع على أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يتبين أن المادة ٩٤ منه تنص على أن تنتهي خدمة العامل لاحد الاسباب الآتية : ١ - بلوغ السن المقررة لشرك الخدمة . ٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا . ٣ - الاستقالة . ٤ - ويبين من هذا النص أن عدم اللياقة للخدمة صحيا وكذا الاستقالة يعتبر كل منها سببا مستقلا تمها ليس فقط عن الآخر وإنما عن سائر أسباب انتهاء خدمة العاملين الختئين بالدولة التسعة الواردة ذكرها تفصيلا في المادة ٩٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الإشارة إليها وأن اكل من هذين السببين - شأنه في ذلك شأن سائر أسباب انتهاء الخدمة التسعة المذكورة - أحكامه الخاصة به التي أوردها المشرع نصوح القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فبالنسبة لانتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية تنص المادة ٩٦ من القانون على أن « تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من المجلس الطبي المختص ولا يجوز فصل العامل لعدم اللياقة الصحية قبل نفاذ إجازته المرضية والاعتيادية ما لم يطلب انتهاء خدمته نون انتظار انتهاء إجازاته » أما بالنسبة للاستقالة فتتص المادة ٩٧ من القانون نفسه على أن للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة .

الثابت من الاوراق في الطعن المائل أنه بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٥ بمقت المطعون ضدها بخطاب مسجل الى مدير علم ادارة الوائلي للتطبيقية تبليغه فيه أنها عينت بالتقريبه والتعليم بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٧ ولها ما زالت تبليغ

عملها وقد أصابها المرض وخسفت صحتها ونسفت بصرها نتيجة للعمل الشاق وانها لما كتبت لا ترغب الاستمرار في العمل لذلك فاتها ترجو التكرم بقبول استقالتها ويبين من الخطاب المقرر اليه أن نية الطعون ضدها قد انصرفت حراحة دون ثمة ليس أو غموض إلى اتخاذ الاستقالة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وليس عدم الولاية الصحية المنصوص عليها في المادة من ذات القانون سببا لانها خدمتها يؤكد ذلك أن الطعون ضدها قد انتهت دموها أمام محكمة القضاء الإداري بطلب وقف تنفيذ والفاء قرار جهة الإدارة السليبي بالامتناع عن قبول استقالتها وليس بطلب وقف تنفيذ والفاء قرار جهة الإدارة السليبي بالامتناع عن إنهاء خدمتها لعدم الولاية الصحية وما يقطعه هذا من صدور قرار تهديدي بإحالتها إلى المجلس الطبي المختص لاثبت ذلك . وبغضلا عما تقدم فإن الثابت من الأوراق ومعارضة جهة الإدارة نفسها في كلجها المودع أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٨/١/٦ والسالف الاقضية اليه أن للطعون ضدها لم تستجب إلى طلبات جهة الإدارة المتكررة برفض نفسها على المحكومين للطبي لتقرير حالتها الصحية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم واذا كانت الطعون ضدها كما سلف البيان قد تقدمت بطلب الاستقالة من عملها بتاريخ ١٩٨٥/٨/١ وأن جهة الإدارة لم تبت في هذه الاستقالة خلال مدة الثلاثين يوما التالية عليها كما لم تقم بإرجائها مدة أسبوعين على الأكثر فإنه عملا بصريح نص المادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الإشارة اليه تعتبر خدمة الطعون ضدها منتهية ومن ثم فإنه كأن يمتنع على جهة الإدارة إصدار قرار بإنهاء خدمتها واعطائها شهادة تنفيذ ذلك وخلو طرفها وأيضا بيانات أخرى يطلبها الموظف من ملف خدمته وفقا لحكم المادة ٣٦٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويكون امتناع جهة الإدارة عن ذلك مخالفا للقانون . واذا انتهى الحكم الطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد صانف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه بالتالي قائما على قيد أساس جدير بالرفض .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٩)

ثانياً : قرار انتهاء الخدمة لا يخضع للتظلم الوجوبى .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المادة :

قرارات إنهاء الخدمة لا تخضع لمبدأ التظلم الوجوبى الوارد فى المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قبل طلب البتة والذى تخضع له المنازعات الواردة فى البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ميسا برفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - وفقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه الحكم اليقينى بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان بهذا القرار .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله استناداً الى أن قرار انتهاء خدمته الذى أصدرته الجهة الإدارية لم يسبقه الإنذار الذى يتطلبه القانون ، وبافتراض صحة ما تذكره الجهة الإدارية من أنها اتفرت على محل اقامته المعروف لديها فقه لم يتحقق عليه بهذا الإنذار إذ أنه وأمرته كانوا بليبيا ، فضلاً عن أن الجهة الإدارية تعترف بأنه تمذير عليها إنذاره بليبيا لانقطاع قنوات الاتصال بين البلدين ومن ناحية أخرى فإن انقطاع الطاعن كان لأمور خارجة عن إرادته مما يذهب بحرية تبرك العمل بالاستقالة ، لكل ذلك فإن قرار إنهاء خدمته يكون قد جاء باطلاً ولا يترتب عليه أى اثر قانونى ، وهو بهذا المثابة يمثل اعتداءً على حق من الحقوق الدستورية مما يستدعى معه قراراً بتصديها ، وكل من يتعين على الإدارة وقد تقدم اليها الطاعن مطالبا بجوبته الى عمله أشهر ذوال القوة القاهرة التى حالت بينه وبين العودة الى الوطن والعودة الى عمله أن تصدر قرارها بذلك ، أما وقد امتنعت فيكون هذا القرار الإدارى السلبى المطعون فيه أصلاً ، والذى أنكره الحكم المطعون فيه وتجاهل وجوده .

وحيث أن الطاعن يطلب إلغاء القرار المسمى بامتناع وزارة الداخلية عن امادته الى عطف بهيئة للشرطة مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أن التكليف للمجيب لطلبات الطاعن هي طلب للحكم بالفناء القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٨ المؤرخ ١٩٧٨/١٢/٣٠ والمتضمن انهاء خدمته اعتبارا من ١٩٧٧/٦/٦ تاريخ انقطاعه عن العمل عقب انتهاء اعاقته ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والزام جهة الادارة المعروفة .

وحيث استقر قضاء هذه المحكمة على ان قرارات انهاء الخدمة لا تخضع لقيد التظلم الوجوبى الوارد فى المادة (١٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - قبل طلب الفائها ، والذي تخضع له المنازعات الواردة فى البتود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث أن ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء هو ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وذلك طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ ، واذ استقر قضاء هذه المحكمة على أن العلم البقضى بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان بهذا القرار .

وحيث أنه بأعمال مقتضى المبادئ المقدمة على واقعة الطعن ، وثان الثابت من الاوراق ان الطاعن عاد من ليبيا الى أرض الوطن فى ١٩٨٢/١٨/١٢ وتقدم الى وزارة الداخلية لاستلام العمل ، الا انه علم بصحور القرار رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٨ بانتهاء خدمته اعتبارا من ١٩٧٧/٦/٦ تاريخ انقطاعه عن العمل عقب انتهاء اعاقته ، ورغم علمه بذلك القرار فانه لم يلتزم للطعن عليه بميعاد الستين يوما المقرر قانونا ، اذ انه اقام الدعوى فى ١٩٨٦/٨/٤ أى بعد ما يقرب من أربع سنوات من تاريخ وصوله الى الوطن وعلمه بالقرار المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد فوت على نفسه ميعاد رفع الدعوى ، الامر الذى كان

يتمين معه القضاء بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ، ولا يغير من هذا ما فكره الطاعن من أن قرار انتهاء خدمته صدر منعيا لأنه لم يسبقه إنذار ، لأنه على فرض أنه لم يسبقه إنذار أو أن الإنذار لم يصل إلى علم الطاعن ، فإن هذا يعد سببا لبطلان القرار وليس انعدامه .

وحيث انتهى الحكم الطعون فيه إلى نتيجة مخالفة لما تنص عليه وقضى بعدم قبول الدعوى لانتهاء القرار الإداري لذا يتمين تعليله والقضاء بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد » .

(طعن ١٧٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٠)

١٢٨١ - سحب قرار الفصل

قاعدة رقم (٢٢١)

المجلس :

سحب قرار فصل العامل مقتضاه اعتبار قرار الفصل كان لم يكن -
خسمة هذا العامل فحقير بعد سحب قرار الفصل معلقة - نفسه بكافة
المزايا الوظيفية المقررة - احقيقته في الترقية الى الوظائف التي رقى اليها
زملاؤه اذا توافرت في حقه الشروط المقررة للترقية اليها .

المحكمة :

لما كان للذات من الاوراق ان القرار الجمهوري رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٣
المصادر في ١٢/٨/١٩٧٣ قد قضى لسحب القرار الجمهوري رقم ٦٤٤
لسنة ١٩٦٦ المتضمن فصل المطعون ضده من الخدمة ، فان مقتضى القرار
للساحب اعتبار قرار الفصل كان لم يكن وبالتالي فان مدة خدمة المطعون
ضده تعتبر متصلة ومن ثم فانه يتعين اعادته للخدمة بمجموعة الوظائف التي
كان ينتمي اليها مجموعة وظائف قيادات الحكم المحلي وتمتعه بجميع
المزايا الوظيفية المقررة ومنها احقيقته في الترقية الى الوظائف التي رقى اليها
زملاؤه اذا توافرت في حقه الشروط المقررة للترقية اليها ، وقد صححت جهة
الادارة لوضع الوظيفي للمطعون ضده عندما اصدرت الامر التنفيذي رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٣ بمقتضاها في البند الاول منه نقل المطعون ضده من مجموعة
الوظائف للتخصصية بالامانة العامة للحكم المحلي الى مجموعة وظائف
المكثريين الثمانيين والمساعدين ورؤساء مجالس المدن والاحياء .

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المجلس :

يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو صدر جميعا مطلقا مع القانون
في اي وقت ودون التقيد بميعاد معين - القرار الصادر بسحب قرار فصل
الموظف .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٩٠ فاستعرضت ما استقر عليه الفقه والقضاء الإداري من أن الأصل في سحب القرارات الإدارية الفردية هو أنه لا يرد إلا على القرارات المعيبة أما القرارات السليمة والتي تتعلق بها حقوق ذوي الشأن فإنه يمتنع سحبها (راجع محكمة القضاء الإداري جلسة ١٩٥٥/٦/٢٧ من مجموعة السنة ٩ حتى ٥٩٥١١ وجلسة ١٩٦١/٦/٢١ مجموعة السنة ١٤ من ٨٢٥) لو أنه استثناء من هذا الأصل يجوز سحب قرار فصل الموظف ولو صدر صحيحا متفقا مع القانون وذلك في أي وقت ودون التقيد بغيره مراعاة للاعتبارات الانسانية ، ولعلاج الآثار الضارة التي تصيب الموظف المصقول من جراء آثار الفصل السلبية (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٦٤/٢/١ وحكمها في الطعنين رقمي ٤٢٠ و ٩١٤ لسنة ١٣ ق بجلسته ١٩٧٠/٢/٢١) .

وامضت الجمعية العمومية من ذلك أنه ولئن كان القرار الصادر بإنهاء خدمة السيد/..... (القرار رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥) لهم استيفائه للمصروفات المطلوبة - خلال الاجل المحدد بالقرار رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٢/١/١١ المشار إليه - وهو قرار صحيح ، مما يمتنع معه اصلاحه الا انه وعلى كان موضوع هذا القرار فصل السيد المذكور فإن اعتبارات العدالة تقتضي بجواز سحبه في أي وقت دون التقيد بغيره معين ، ومن ثم ، فإن قيام الهيئة بإصدار القرار رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٨ بسحب هذا القرار يكون اجراء متفقا بحكم القانون ، وأذ فرض وشاب مشروعيته أي عيب آخر فإنه يتحصن بمرور مدة الطعن القضائي بالإلغاء بما يمتنع معه سحبه أو الغائه وتبعا لذلك لا يكون هناك أساس قانوني لمطالبة الهيئة الجهازي المركزي للمسابقات من عدم جواز سحب قرار لإنهاء الخدمة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الى سلامة قرار هيئة البريد رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٨ بسحب قرار
انهاء خدمة السيد/محمد على حسن أحد العاملين بالهيئة .

(فتوى رقم ٢١٠/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

جواز سحب القرار الصادر بقبول استقالة العامل قبل حلول التاريخ
المحدد فيه لانتهاء الخدمة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢ فاستعرضت المادة (٩٩)
من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ التي تنص على انه « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون
الاستقالة مكتوبة » .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة . ويجب
البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة
مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة مطلقا على شرط او مقترنا
بقييد . وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل اذا تضمن قرار قبول
الاستقالة اجابته الى طلبه ...

واستبانت الجمعية ان العامل المعروضة حالته وان كان قد تقدم
بطلب استقالته حدد فيه تاريخ نفاذها اعتبارا من ١٩٨٤/٥/١ ، فاصدر
مجلس ادارة شركة القطاع العام التى يعمل بها القرار رقم ٦٤ لسنة
١٩٨٤ بقبول استقالته اعتبارا من التاريخ الذى حدده . الا أن المذكور قد
عجل عن استقالته قبل أن يدخل القرار المشار اليه حيز التنفيذ الفعلى
وقبل التاريخ المشار اليه ، فليس ثمة ما يمنع قانونا من استجابة الشركة

لهذا الصل ، على اعتبار أن قرار قبول الاستقالة في مفهوم المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالقة الذكر - إنما يصدر بهدف تحقيق إرادة العامل في ترك الخدمة ، فإن عاد وأبدى رغبته في الاستمرار بالخدمة قبل نفاذ هذا القرار وانتهاء العلاقة الوظيفية فلا مانع من إجابته لذلك وعليه فيكون قرار مجلس إدارة الشركة رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٤ في ١٩٨٤/٤/٢٨ بالنشاء قراره السابق يقبل استقالة العامل المذكور ، صحيحا لا مطعن عليه . وبالتالي فلا وجه لأعمال قواعد إعادة التعيين بالنسبة للحالة المعروضة .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى صحة القرار الصادر من مجلس إدارة شركة القضاء للتوكيلات الملاحية بالنشاء قراره السابق يقبل استقالة السيد /

(ملف رقم ٢٠٤/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

وأبما - عدم تخصيص القرارات الصادرة بالمخالفة لأحكام القانون
بإحالة بعض المعاملين إلى التقاعد في سن الستين .

مادة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

تحديد سن الإحالة إلى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي
يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة - القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن
التأمين والمعاشات لموظفي الدولة - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن
التأمين والمعاشات يستقدمي المولة وعملها الختتين قرر امسلا عاما يسرى
على المعاملين المخاضطين بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم
لدى بلوغهم سن الستين استثنى من الخضوع لهذا الاصل الموظفون
الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تميزت قناتين
توظيفهم بقتهم بالخدمة بعد بلوغهم هذه السن - يحق لهم الاستمرار بالخدمة
بعدها وحتى بلوغهم السن المحددة لانتهاء خدمتهم في القناتين المعطيتين
بها في ذلك التاريخ .

القنوى :

ان هذا الموضوع عوفى على الجمعية العمومية لقسمى القنوى
وللتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/١/٣ فاستبان لها ان المادة (١٦٥)
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ تنص على ان « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة
أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى
والقوانين المعدلة له » ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة «

كما عرض كتابكم المشار اليه لحالة السيد / الذى حين فى
وظيفة تومرجى بمستشفى الواحات البحرية بالدرجة الرابعة خارج الهيئة
بأجر شهري قدره ثلاثة جنيهات اعشاراً من ١٩٤٩/٩/١١ ، ثم نقل الى
الوظيفة من الدرجة (٢٠٠/٣٢٠ ملزم) اعتباراً من ١٩٦٠/٤/١ طبقاً
للانوان رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، وأثر حصوله على شهادة الاعدانية عام

١٩٥٩. ثم تعيينه بوظيفة كاتب من الدرجة العاشرة اعتباراً من ١٩٦٥/٤/٥ بموجب قرار محافظ مطروح رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٥ ثم سويت حالته بقرار وزير الصحة رقم ٨١٠ لسنة ١٩٦٨ وأرجعت أقدميته في الدرجة العاشرة المكتسبة إلى ١٩٥٩/٦/٣٠ طبقاً للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧. ويتأريخ ١٩٨٨/١١/١٠ صدر قرار مدير مديرية الصحة رقم ٣٠١٠ لسنة ١٩٨٨ بإنهاء خدمة المعروضة حالته اعتباراً من ١٩٨٩/١٠/٥ لبلوغه سن الستين بيد أنه تظلم من هذا القرار في ١٩٨٩/١/٢٥. وباستطلاع رأي لدائرة الفتوى لوزارة الصحة في الموضوع انتهت بكتابها رقم ٥٤٠ المؤرخ ١٩٩١/٦/١ إلى أنه ولئن كان يحق للمعرضة حالتهما البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين إلا أن قرار إنهاء خدمتهما ببلوغهما مسن الستين أخشى حصينا ضد السحب أو الإلغاء .

وإذا يرى الجهاز أن الإحالة إلى المعاش تعتبر جزءاً من نظام التوظيف الذي يخضع له الموظف لدى التعاقد بالخدمة وهو نظام قابل للتعديل حسبما يقتضيه الصالح العام الذي قد يتطلب تقرير بعض الاستثناءات عند تحديد سن الإحالة للمعاش وهو ما نهجه المشرع بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ، إذ بعد أن قرر أصلاً عاماً يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يقضى بإنهاء خدمتهم ببلوغ سن الستين استثنى الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكامه الذين تجيز قوانين توظيفهم بقاءهم بالخدمة بعد سن الستين ومد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعملها بموجب المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . فإن الغلط ومن ثم في تحديد سن الإحالة إلى المعاش يؤدي إلى اندماد القرار وليس بطلانه ومن ثم تحصنه . وإزاء الخلاف في السرائ طلبتم طرح الموضوع على الجمعية العمومية .

نـ « يطل هذا القانون محل للتشريعات الآتية : ١ - للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستفحيها وعملها الفنيين » ، وأن المادة السادسة من ذات القانون تنص على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه » .

كما تنص المادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على انه
 « استثناء من المادتين الثانية والسادسة من قانون الاصدار يستمر العمل
 بالبنود ارقام (١ و ٢ و ٤) من المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المنتمين للصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة
 ١٩٦٣ ، ٠٠٠ ، ٠ في حين ان المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
 ألف البيان تنص على ان « تنتهي خدمة المنتظمين احكام هذا القانون عند
 بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

(١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون
 الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة
 والستين ، « كما استثنى للجيشيه من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كان قد
 حل محل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ شأن التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة
 وعمالها المنتمين وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ -
 المعمول به اعتبارا من ١٩٦٠/٢/١ - تنص على ان « تنتهى خدمة الموظفين
 المنتظمين باحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :
 ١ - الموظفون الذين تميز قوايتهم استبقائهم فى الخدمة بعد السن
 المذكورة ، « كما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ -
 المعمول به اعتبارا من ١٩٦٠/٥/١ - تنص على ان « تسرى على المستخدمين
 والعمال المنتظمين باحكام هذا القانون سائر الاحكام الواردة فى القانون رقم ٣٦
 لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون ، «
 كما كانت الفقرة الثالثة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات
 الملكية تنص على ان « يرفق المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجة عن هيئة
 العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم ما لم يرخس لهم وبزجر
 المالية بالبقاء فى الخدمة الى سن السبعين ، والكتاب رقم ٢٢٤ - ٩ - ٥٣
 المؤرخ ١٩٤٤/١٢/١٦ ينص على ان « السن المحددة لخدمة العمال
 والخدمة الخارجة عن هيئة العمال هي سن الخامسة والستين ، وهو ذات
 ما قضى به قرار مجلس الوزراء للصادر فى ١١/٦/١٩٥٠ .

واستظهرت الجمعية بها تتقدم جميعا أن تصيد سنن الاصلاح
الى الماش هو جزء من نظام للوظيفة العامة الذى يخضع له الموظف لدى
مؤولة الخدمة وهو نظام قابل للتحويل بلعبار ان علاقة الموظف بجهة
الائتار هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من ميعان
في تعيين الاسباب التي تنتهي بها خدمته ومن بينها تحديد سنن اصالته
الى المعاش وانما تصد نظم القوظف هذه السنن حسبما يوجب للصالح
المعام الذي قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سنن الاصله
الى المعاش وهو ما نهج المشرع في القانونين رقمي ٢٦ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠
المشار اليهما ، اذ بعد ان قرر اصلا عاما يسرى على العاميين المخاطبين
بالحكم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سنن الستين
استثنى من الضموم لهذا الاصل الموظفون الموجودين بالخدمة في تاريخ
الصل بالحكم القانون الذي تجيز قوانين توظفهم بقاءهم في الخدمة بعد
بلوغهم هذه السنن فيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدما وحقق بلوغهم
السنن المحددة لانتهاء خدمتهم في القوانين العاميين بها في ذلك التاريخ
كما صد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة ومساكنها الدائمين
وذلك بحقتنى حكم الاحالة المنصوص عليه بالسلطة (٢٠) من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٦٠ فالحسمت العبرة في الاستقاة من حكم هذا الاستثناء في المراكز
القانونية الملائمة في ١/٢/١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بموظف وفي ١/٥/١٩٦٠
ان كان الامر يتعلق بعامل او مستخدم . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠
مرددا ذات الحكم لجعل الاصل في انتهاء خدمة المخاطبين بالحكمه بلوغهم سنن
الستين مع استثناء الموظفين والمستخدمين والصل للموجودين بالخدمة بان
من هذه الفسقات في ١/٦/١٩٦٢ تاريخ العمل بالحكمه فاقر لهم حق البقاء
في الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت لوائح توظيفهم تقضى
ببقيائهم في الخدمة حتى بلوغ هذه السنن . ومن ثم يتراء ان له حق البقاء
بالخدمة حتى سن الخامسة والستين في ظل الحكم القانونين رقمي ٢٦ و ٢٧
لسنة ١٩٦٠ مركز قانوني ذاتي يستصعبه في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٢ ومن بعده قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن انتهاء خدمة العمال والمستخدمين والخدمة الخارجيين

عن هيئة العمال في سن الخامسة والستين طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩
والكتاب ٢٢٤ - ٩ - ٥٢ المؤرخ ١٦/١٢/١٩٤٤، وقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١١/٦/١٩٥٠ -

ويعطى ما تقدم على الحالات المروضة ، واذ كان السيد /
يشغل وظيفة عامل يومية في ١٥/١٠/١٩٥٠ طبقا لكادر العمال الذي يقضى
ببقائه في الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، كما عين السيد/عبدالمسيد
محمد حمار بوظيفة تومرجي خارج الهيئة في ١١/٩/١٩٤٩ ، وكانا بالخدمة
بهذه الصفة في ١/٥/١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ولم
تؤجلها حتى ١/٥/١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، فمن
ثم يحق لهما البقاء في الخدمة حتى بلوغهما سن الخامسة والستين .
واذ نشأ هذا الحق بمقتضى القانون واستند المروضة حالتهما منه
مباشرة حين لم يتصور للقرار الصادر على خلاف ذلك بقاء خدمة كل منهما
في سن الستين مشروبا بحيب جسيم يجزده عن صفاته ككلولر لملوى يسوع
سبحه في أي وقت دون أية حصانة تحميه من السحب ويهبط به إلى درجة
الاعدام - الامر الذي يتاح معه فيما سمي في أي وقت .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى عدم
تضمن القرارات الصادرة بالمخالفة لاحكام القانون بأحالة بعض العمال
الى التقاعد في سن الستين .

(ملف رقم ٢٢٢/٢/٨٦ في ٢/١/١٩٩٢)

خامسا : انعدام الفصل المستند الى قرار مزعوم

صدوره من مجلس قيادة الثورة

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرار ادارى بفصل موظف استنادا الى قرار مجلس قيادة الثورة مزعوم صدوره عنه - ثبوت عدم وجود قرار المجلس المذكور في الواقع - انعدام الاثر القانوني لقرار الفصل - المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بنظام هيئة التوليس واختصاصها الذي كان ساريا وقت صدور قرار الفصل المشار اليه من وزير الداخلية الى القواعد المقررة للموظفين والمستخدمين الخنيين فيما لم يرد بشأنه نص فيه - لفقرة السادسة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الذي كان ساريا وقتئذ كانت تنص على ان الفصل يغير الطريق القانوني امر يخرج عن اختصاص الوزير - القرار الصادر من وزير الداخلية رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ برفع اسم الموظف المشار اليه من عداد موظفي وزارة الداخلية امر خارج عن اختصاصه - ومن ثم يكون مشويا بالانعدام لاختصاص السلطة - هذا القرار لا تلحقه حصانة - فوات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف لا يزول عنه ما لحقه من عيب .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه في ١٧ يناير سنة ١٩٥٤ اصدر وزير الداخلية القرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ برفع اسم السيد / من عداد موظفي الوزارة اعتبارا من ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ . وأشار في حياجة هذا القرار الى صدوره بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ . ويبين من الاطلاع على الصورة الفوتوغرافية لقرار مجلس قيادة الثورة بصدوره بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ اوردته قد زلت بأسماء بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة دون ان يحمل توقيعاتهم كما ان هذا القرار لا يحمل رقما لصدوره ، وان الخاتم الوارد على صورة هذا القرار هو خاتم وزارة الداخلية لا مجلس قيادة

الثورة يضاف الى ذلك كما قررت تلك الوزارة ان مدير الادارة العمامة لشئون الضباط انها ان طلب اصل قرار مجلس قيادة الثورة المذكورة من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة ، الا ان هذه الجهات قد اخطرت لما يفيد عدم الاستدلال على اصل هذا القرار كما انه يبين من الاطلاع على صورة القرار المذكور ان ذكر به انه صدر من قائد ثورة الجيش بدون ان يحمل تاريخ اصداره وانه صدر بعد الاطلاع على المادة الثانية من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وعلى موافقة مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ ومؤدى مما تلخص منه لم يتم أى دليل يؤيد صدور قرار مجلس قيادة الثورة المذكورة ، بل ان جميع الأدلة تؤكد عدم وجوده في الحقيقة والواقع ، وعلى ذلك فلا مجال لاعمال احكام المادة (١٩١) من دستور (١٩٥٦) التي تنص على ان جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالغاءها أو التعويض عنها بأي وجه من الوجوه أو أمام أية هيئة كانت . وذلك لأنه لم يثبت ان مجلس قيادة الثورة قد أصدر القرار المتوزل بصدوره في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ في شأن السيد/ محمد جمال الدين محمد اسماعيل . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الدفع لعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنه القرار المطعون فيه لا يعدو قرارا اداريا من وزير الداخلية بقفل موظف ، وهو ما يختص القضاء الإداري بالنظر في طلب الغائه وبالتعويض عنه .

ومن حيث ان قرار وزير الداخلية رقم ٩ سنة ١٩٥٤ يرفع اسم المدعى من عداد موظفي وزارة الداخلية ، وقد استند الى قرار مجلس قيادة الثورة الذي ثبت عدم وجوده في الحقيقة والواقع ، لذلك يكون قرار وزير الداخلية المذكورة معنوم الاثر قانونا نظرا لان المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٠ سنة ١٩٤٤ بنظام هيئة البوليس واختصاصها والذي كان مازيا وقف صدور قرار وزير الداخلية المشار اليه تقضى بانه فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى على هيئة البوليس القواعد المقررة

للموظفين والمستفيدين المتدينين . وقد كانت الفترة الصاعدة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ ينظم موظفي الدولة الذي كان مساريا وقتئذ نص على ان يكون الفصل يقرر الطريق للتأديب لمز يخرج من اختصاص وزير الداخلية . ومن ثم يكون القرار الصادر فيه في هذا الصدد قد اغتصب سلطة ليست له ، وعلى ذلك يكون مفعوما ولا يترتب عليه اثر ولا تلحقه اية حصة ولا يزيل عيبه نوات ميماد الطمن فيه بالانفس ولذلك يكون ما قضى به الحكم المظنون فيه حل الفائه وما يقرب على ذلك من اثار ، في محله ولا وجه للطمن عليه في شيء .

(طعن ٢٤٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٨)

**سألتني : جواز الانقطاع باسقاط مدة الانقطاع من مدة
خطة العامل المتكفّل دون اصدار قرار بانتهاء خدمته**

قاعدة رقم (٢٢٦)

الجواب :

تملك جهة الادارة رغم عدم اصدار قرار بانتهاء خدمة العامل المتكفّل
عن عمله ترتيب الاثر المترتب على هذا الانقطاع وهو اسقاط هذه المدة
من مدة خدمته .

الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥ فاستقرت فتواها الصادرة
بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١ ملف ٢٥٧/٦/٨٦ ولقى انتهت فيها الى أن مدة
الانقطاع الموجب لانتهاء الخدمة ولئن لم يعقبها صدور قرار بانتهاء خدمة
العامل لا تعتبر مدة خدمة فعلية باى وجه من الوجوه فلا يستحق عنها اى
حق من الحقوق المستمدة من الوظيفة او تلك التى ترتبط بالوجود الفعلى
بالخدمة ومن ثم يتعين اسقاط مدة الانقطاع وعدم حسابها ضمن مدة خدمة
العامل وفى المسد المترتبة للترقية وعدم جواز منحه العلاوات الدورية
التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة انقطاعه ولما كان البين من مطالمة
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٢٣٥ لسنة ٢٨ ق انه اكفى ببحث مشروعية
قرار انتهاء خدمة المدعية وقضى بالفائه الا انه لم يتعرض للقرار
رقم ١٦٢ بأعادة تعيينها واسقاط مدة انقطاعها سواء فى منطوقه او فى
اسبابه واكفى الحكم بأن وصفه فى احدى حيثياته بأنه « لا يعنو وأن يكون
مجرد قرار بتسليم المدعية عملها بعد انقطاعها عن العمل لا يرتب أثرا
على ملاقتها الوظيفية القائمة منذ انقطاعها حتى عودتها الى العمل » ومن
ثم فلا يمكن القول بأن هذا الحكم قد قضى بالفاء القرار رقم ١٦٢ فيما
تضمنه من اسقاط مدة انقطاع السيدة المروضة حلفتها من
خدمتها ، كما لا يمكن القول بأن من آثار الحكم بالفاء قرار انتهاء
خدمتها الفاء قرار اسقاط مدة انقطاعها واعتبار خدمتها متصلة وما يترتب
على ذلك من استحقاقها للعلاوات الدورية والترقيات الخ اذ ان جهة

الإدارة - حسبما استقر عليه اتفاق هذه الجمعية - تلك رغم عدم إصدار القرار بإنهاء خدمة العامل المنقطع عن عمله وترتيب الأثر المترتب على هذا الانقطاع وهو إسقاط مدته من مدة خدمة العامل ، والقول بغير ذلك يضيع العامل الذي تنتهي خدمته بقرار إداري لانقطاعه ثم يقضى بإلغاء هذا القرار لبطالان ثلجه في وضع أفضل من العامل الذي لم يصدر بشأنه مثل هذا القرار واكتفت الجهة الإدارية بتسليمه العمل وترتيب أثر البعد عن الوظيفة وهو إسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمته رغم تماثل مراكزهما القانونية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز حساب مدة انقطاع المعروضة حالتها ضمن مدة خدمتها .

(ملف رقم ١٩٩/٢/٨٦ في ١٩٨٩/٧/١٥)

سابقا : مدة الانقطاع لا تعتبر من مدة الخدمة

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

تقدم حساب مدة انقطاع العامل عن العمل بعدد ان يصاد تعيينه ضمن مدة خدمته .

القضوى :

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا في الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٩ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قضت في الطلب رقم ١ لسنة ٢ ق في الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٧ ق بجلسة ١٩٨٦/٣/٢ بان « قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن عمله خلال المدد التي عينها المشرع مقرر لصالح الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، فان شئت أعملتها في حقه واعتبرته مستقila ، وان لم تشأ انخفضت هذه الاجراءات للتدابيرية خلال الشهر التالي لانقطاعه ، فان هي تقاعست عن سلوك الاجراء التاديبية حياله خلال تلك المدة او شرعت في اتخاذ الاجراء ولكن بعد نوات المدة قامت للقرينة القانونية باعتبار العامل مستقila وانتهت خدمته دون تعليق الامر على قرار اداري بذلك ، فمنس المادة ٩٨ جاء خلوا من ضرورة صدور قرار بانتهاء خدمة العامل ، ويكفي لترتيب مضمونها الانقطاع عن العمل خلال المدة المقيمة بعد تعلم الانذار الكتابي وفوق الاجراء التاديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه فمن ثم تكون خدمته قد انتهت بقوة القانون من تاريخ

وطبقا لما تقدم ولما كان الثابت ان السيد/..... قد انتقطع عن العمل في الفترة من ١٩٨٢/٩/٦ وحتى ١٩٨٦/٥/١٥ وتم انذاره كتابة ولم تتخذ الجهة الادارية اية اجراءات تاديبية حياله خلال الشهر التالي لانقطاعه فمن ثم تكون خدمته قد انتهت بقوة القانون من تاريخ

انقطاعه وذلك دون حجة الى صدور قرار بإلغاء خدمته وهو الأمر الذي يضمن معه عدم حساب مدة انقطاعه عن العمل بمسند ان أعيد تعيينه ضمن مدة خدمته ، ولا يقدح في ذلك ما صدر في شأنه من جزاء تأديبي مدار الأمر فيه مدى صحة هذا الجزء من خدمة دون ان يكون يؤداه بمسند خدمته المنتهية وأحيائها أو اتصالها بخدمته الجديدة على أي وجه .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية للمعوية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة انقطاع السيد / عن العمل خلال الفترة من ١٩٨٢/٩/٦ حتى ١٩٨٦/٥/١٦ ضمن مدة خدمته .

(الفتوى ٧٧٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠) .

ثانيا : ازالة آثار اتهاء الخدمة تكون بسحب القرار او بالغاء قضائية

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لا يصوغ ان يسمى المائل الى اعادته للخدمة وينقله بها حتى سن الخامسة والسعين الا بزالة آثار قرار اتهاء خدمته - لا تحقق ازالة آثار قرار اتهاء الخدمة الا بالالفاء القضائي أو السحب الإداري .

الحكمة :

هاذ لم يلق هذا الحكم قبولا لدى الدمى لذا أتم الطعن المائل على سند من أن الحكم قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب والفساد في الأسباب ولذلك للأسباب الأربع التالية :

أولا : ان التظلم قيد بمكتب المستشار القانوني وبموضوع الدولة رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٧ ق ١٨/٢/١٩٨٧ وانتهى في ٢٢/٢/١٩٨٧ الى قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بسحب القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨٧ . باحالة الطامن للمعالي وأحتية الطامن في البقاء بالخدمة لمن الخامسة والسعين . استنادا لمتوى الجمعية المعمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الصادرة بجلسة ١٩٧٧/١٢/٢ والمبلغة للهيئة المظنون خسدما الذاتية بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٩ وكان الطامن ما زال بالخدمة . واذا - كان لثبوت بالاوراق ان جهة الادارة سلكت مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة لطلبات الطامن فمن ثم تكون الدعوى قد رعت في الميعاد ومقبولة شكلا .

ثانيا : ان التكييف القانوني السليم لطلبات الطامن انها دعوى تصورية لحالته ببقائه في الخدمة حتى سن الخامسة والسعين .

ثالثا : ان الثابت بالاوراق ان الجهة الادارية امتنعت عن احقية الطامن في طلباته فاستطلعت رأي الادارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز

المركزي للتخطيط والإدارة وقد احيل الموضوع منها إلى إدارة الفئوى برئاسة الجمهورية والمحافظات بكتابها رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٨ فى ١٩٨٧/٢/٨ إلى رات إعادة عرض الموضوع فنظرت اللجنة الأولى بجلستها المتقدمة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٥ والتي انتهت إلى العمل بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢ الأمر الذى لم يكن من المستبغ معه رفع الطاعن لدعواه قبل أن يتحدد الموقف النهائي للإدارة مما جعله يترص حتى ينجلي هذا الموقف ولكن الأمل يحده فى إجابة جهة الإدارة لطلباته .
 وقد خلص الطاعن بناء على ما تقدم إلى الطلبات آفة الذكر .

ومن حيث أنه عما ذكره الطاعن فى تقرير طعنه من أن دعواه هى من دعاوى التسمية التى لا تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء فإن هذا القول مردود بأن الطاعن إنما يسعى إلى اعادته للخدمة وبقائه بها حتى سن الخامسة والستين ولا يتسنى ذلك إلا بإزالة آثار قرار إنهاء خدمته والذى نصم الرابطة الوظيفية القائمة بينه وبين الإدارة ولا تتحقق إزالة آثار قرار إنهاء الخدمة إلا بإلغاء القضائى أو السحب الإدارى مما يقطع بأن دعوى المدعى هى فى حقيقتها من دعاوى الإلغاء الموجهة ضد قرار إنهاء خدمته والتي تخضع للمواعيد المقررة لدعوى الإلغاء بضفة عامة .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٨/٢)

إيجار المساكن

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

سريان حكم المادة ٦٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاجير
وبيع المساكن عند التعاقد على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها وحدات
الحكم المحلي .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقرى والقرى والتشريع
بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧ فاستقرت المادة (١) من القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي
المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على أن « ينشأ صندوق
يسمى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي يتولى اقامة المساكن
الاقتصادية ٠٠٠٠٠ » والمادة ٦ من ذات القانون التي تنص على أن
« يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الاداري التي
تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الارض أن يقدم
طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في وحدات الاسكان بواقع عشرة في المئة
من قيمة المبني » .

وتستثنى من هذه المادة المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم
المحلي والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن « واستقرت
الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد وتنظيم اعمال البناء
والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الاسكان الاقتصادي التي تنص على أن « يكون الاكتتاب في
وحدات الاسكان المخصص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة
١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي مقصوراً على

مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها ويقصد الاسكان الادارى فى تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية ، كما استعرضت الجمعية المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تجيير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التى تنص على انه يجوز لاجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء الاسكان وصناديق التامين للخدمة وللشركات الخاصة والافراد انشاء المباني بقصد تمليك كل او بعض وحداتها السكنية ٠٠٠٠ والزام كل من المبلع والمشتري فى حالة التعاقد بان يكتب بـ ٥٪ من ثمن البيع فى شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وذلك دون الاخلال بأية التزامات أخرى يفوضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ انشأ صندوقا لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى وجعل من ضمن موارده حصة الاكتتاب فى سندات الاسكان المنصوص عليها فى المادة ٤ من ذات القانون ، واشترط للتفويض ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى التى تبلغ قيمتها خمسين ألف جنيه فلكثر دون حساب قيمة الارض ان يكتب طالب البناء فى سندات الاسكان المغار اليها بواقع ١٠٪ من قيمة المبنى ، وامتنع المشرع من هذا الحكم المباني التى تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وفى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قصر المشرع الاكتتاب فى سندات الاسكان على مباني الاسكان الادارى والاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها ، وفى المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ألزم المشرع كل من المبلع والمشتري فى حالة التعاقد على بيع الوحدات السكنية بان يكتب فى سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى بـ ٥٪ من ثمن البيع ونص صراحة فى عجز المادة ٦٨ على ان هذا الالتزام لا يخل بأية التزامات أخرى يفوضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، الامر الذى يفيد بأن الاكتتاب وفقا لحكم هذه المادة لا يجب

ولا يحل محل الاكتتاب النصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وانما يظل ساريا طالما توافر مناطه وهو البيع .

واذا كان المشرع قد استثنى في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي من الاكتتاب في سندات الامكان المشار اليها في هذا القانون الا انه لم يملك ذات المصلحة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للمباني التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي ومن ثم يتعين ان يسرى حكم المادة ٦٨ سالفة البيان في حالة التماثل على بيع الوحدات السكنية التي تقيمها الحكومة ووحدات الحكم المحلي .

لذلك ، انتهى رأي الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع الى سريان حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند التماثل على بيع للوحدات السكنية التي تقيمها وحدات الحكم المحلي .

(ملف رقم ١٢٩/٢/٧ جلسة ١٩٨٩/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المبرة في اختصاص لجنة تحديد الاجرة بطبيعة المكان في الترخيص
الخاص بانفسه .

الفتوى :

تخضع جميع الاماكن المرخص في اقامتها لافراض السكنى في ظل احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لاختصاص لجنة تحديد الاجرة والقواعد والمواعيد المقررة في شأنها والحاكمة لاعمالها ، ولا يفل من ذلك الاختصاص قيام المالك بتأجير هذه الاماكن لمزاولة مهنة او التجارة بوجه في طبيعة المكان في الترخيص للسفر بانفسه .

(ملف رقم ١٠٦/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

الإمكان المرخص بها لغير الغراض السكنى لا يمتد إليها اختصاص
لجان تحديد الإيجار .

التوضيح :

عدم اختصاص لجان تحديد الإيجار في ظل أحكام المادة ١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر لتقدير أجرة الأماكن المرخص بها لغير أغراض السكنى وأساس ذلك أن عبارات نص المادة ١ من القانون المشار إليه أفصحت بمنطوقها عن خضوع الأماكن المرخص بها بعد العمل بأحكام هذا القانون لأغراض السكنى من غير الأماكن الفاضل لقواعد تحديد الأجرة التي استحدثها هذا القانون كما نلت بمفهومها على عدم تقيد الأماكن المرخص بها لغير الغرض المنطوق به في النص وهو « غرض السكنى » بذلك القواعد فأضحت بذلك الأماكن القائمة لغير أغراض السكنى طليقة من قيود الأجرة وقواعد تحديدها ، وقد أبرز تقدير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق والصيانة والتمهيد ومكتب لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في معرض تعليقه على نص هذه المادة صحيح هذا الفهم بجلاء ، ومن ثم فإن هذه الأماكن تنأى عن لجان تحديد الإيجار ولا يمتد إليها اختصاصها .

(ملف رقم ١٥٤/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٣/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن إيجار الأماكن لا يصرى على استئجار أرض فضاء مملوكة للدولة ملكية خاصة المادة ١٩ من هذا القانون تحكم حالة تغير استعمال المصنوع لغير الغراض السكنى — لا تحكم

حالة الزيادة التي تقررها الجهة الادارية لقيمة استئجار ارض قضاء مملوكة للدولة انتهت مدة ايجارها •

القنوى •

وحيث انه بالنسبة للطعن المائن الاخر رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٦ ق طيا ، وما ذهب اليه للطامن من وجوب تطبيق احكام المسادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن ايجار الاماكن وعدم زيادة القيمة الايجارية عن ٥٠٪ نظرا لكون الارض المؤجرة مستقلة في غير اغراض السكن فانه مذهب غير صحيح ومردود بان احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سلف الاشارة لا تسرى على المقعد موضوع المنازعة بحسبانه يتعلق باستئجار ارض قضاء مملوكة للدولة ملكية خاصة حسبا اشير اليه ، اضافة لهذا فان الاستفادة من نص المادة ١٩ من هذا القانون انها تحكم حالة مغايرة لموضوع المنازعة وهي حالة تمييز استعمال العين الى غير اغراض السكن في حين ان النزاع ان المطروح يتعلق اساسا بالزيادة التي قررتها الجهة الادارية لقيمة استئجار ارض قضاء مملوكة للدولة انتهت مدة ايجارها •

(الطمئتان ١٩١٦ ، ٣٦/١٩٤٦ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٩٣)

مسابقة أعمال لنداء العربية الموسومة

(حسن التكتاتى - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
الجزء الاول والثانى والثالث .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابت العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسم الضريبة ورسم الشهر العائلى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل للقانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء والحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ٢٢ ٦ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء والحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية المصرية : ٥٢ ٦ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الان .
- ٤ - موسوعة الأمن الصناعى لدول العربية : ١٥ ٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة الطبية للأمن الصناعى

بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الابحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الاجنبية وعلى رأسها : المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ٣٦ اجزاء - ٣
آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حثيثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة : ١٠٠٠ نسخة وتسيتم طباعتها
بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ٢ جزئين - الفين صفحة)
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
١٠٠٠ نسخة وتسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ٣٦ اجزاء -
الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية
والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة اوجه نشاطات الدولة
والاكراد . ١٠٠٠ نسخة وتسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال
عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم في مصر وبقي الدول العربية لكافة
نوع القاتون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ليجسديا .

٩ - الوسيط في شرح القاتون المدني الارضى : ٥٦ اجزاء - ٥ آلاف
صفحة) وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القاتون مع التطبيق عليها
بآراء فقهاء القاتون المدني المصري والفريعة الاسلامية السنيحة واحكام
المحاكم بمصر والقاهرة وسوريا .

١٠ - الموسوعة القضائية الايفنية : ٣٦ اجزاء - ٣ آلاف صفحة)
وتتضمن عرضا ليجسديا لاحكام المحاكم الجزائية الارضية مقرونة باحكام
محكمة النقض القضائية المدنية مع التطبيق على هذه الاحكام بالقرع
والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣ الألف صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاثيره من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية اصدار القرار واتشاء بالهيكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين للنظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : (٢٥٦ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الان مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية.

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (٣ أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (٤ أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : (٦ أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : (٣ أجزاء) ويتضمن

شرحا وأما لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة
الى مجلدات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية : للطبعة الاولى
١٩٩٣ .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : تتضمن مبادئ المحكمة
الادارية العليا ومتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦
حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى ليجسدى) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : لى اقترتها محكمة
النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها
ترتيباً ايجدياً وزمناً (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الامداد للجنائى ١٨ جزء + الفهرس) .

(الامداد المدنى ٢٣ جزء + الفهرس) .

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

